Ms
ARABE
4

ÉCOLE
NATIONALE
DES LANGUES
ORIENTALES
VIVANTES

617
#1

ECOLE NATIONALE DES LANGUES ORIENTALES VIVANTES

16

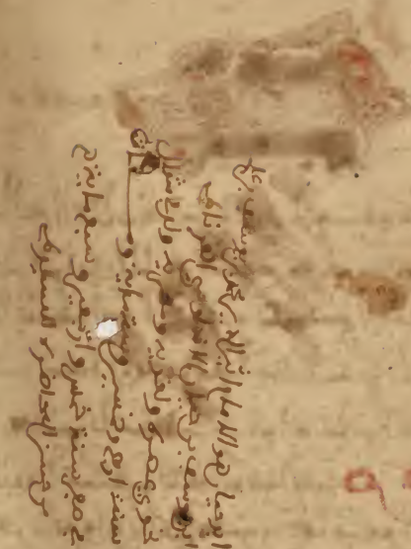

الجواليقي شرح القبية ابن مالك رحمه الله للامام الفراء جار الدين حسن بن قاسم
ابن عبد الله بن علي اخو عن ابي حيان وغيره وشرح اللامية وشرح البطل والجنبي الراني
من حروف المعاني مات يوم عيد الفطر سنة تسع وارجعين واربع مائة
ع من حمر المحاضرة المسلوك باختصار

ECOLE NATIONALE DES LANGUES ORIENTALES VIVANTES

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد

قال الشيخ الامام العالم العلامة بحر العلوم ابو علي حسن الشيخ الصالح الزاهد قاسم ابن عبد الله بن علي المرادي المالكي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته بمنه وكرمه **الحمد لله** والشكر له وصلواته على نبيه ارسله **وبعد** فهذا مختصر موضح لمقاصد العينية ابن مالك رحمه الله لخصتها بعد ان طالعتها وبحثت مشكلاتها وسألت بعض حذاقها المعتنين باستنباط غوامضها من افواههم فاجابني الى ملتمسي بالتوفيق والتقريب على الطلاب وبالله استعين وهو الموفق للصواب **من قال محمد هو** ابن عبد الله **نثر** قال بعد ما حمد واولى النعت محتوى حمد مستعملا واحدا او نعت بعد جملة محكية بقول في موضع مفعوله والمحكي به في البيت الحمد لي الى آخره وقوله هو بن مالك جملة معترضة بين القول ومحكيه **فان قلت** هلا قال يقول حمد بعد ان معنى في العينية لان المحكي انما يعبر **قلت** في الجواب عنه ثلاثة اوجه الاول يجوز ان يكون فر تاخر نظم قال عن المحكي ويكون على ظاهره **والثاني** ان يكون ان وضع الماضي موضع المستقبل تحقيقا له وتنزيلا منزلة الواقع **والثالث** ان يكون وضع كلمة قال اول نظمه ليحكي بها عن قصة الحاجة والفراغ من المحكي وتغييره ما جاز لي نصا ابي في قوله سيبويه رحمه الله هذا باب علم ما الكلم من العربية ان يكون وضع كلمة الا شاء غيم مسمى بها عن قضاء الحاجة والفراغ من المشاء اليه **وحذفت** الف ما الخافض الاول خطا لانه على له مشتهر حتى لا يستعمل ويجوز اثباتا لغة ايضا قال بعضهم واثباتها صحيح واما ما الخافض الثاني فلا تحذف البتة لانه صفة **من مصليا** على الرسول المصطفى والله المستكملين الشرفا **نثر** مصليا حال من الفاعل في احمد والمصطفى المختار والاصطفاء الاختيار من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب ابدل من تاء به صلى الله عليه وسلم ثلاثيه لانه تقول صفى الشيء صفاء وجاء الافتعال منه متعديا وفي معنى الاول صله خلاف مشهور وليس هذا موضع ذكره واختلفوا في جواز اضافته الى الضمير فمنعه الكسائي واجازه الفراء وغيرهما وزعم ابو بكر الزبيدي ان اضافته الى المضمر من لحن العامة والصحيح انه من كلام العرب **من واستعين الله في العينية** مقاصد النحو بها محوية **نثر** للنحو في اللغة اربعة معان احدها ان يكون مصدرا بمعنى نحوت كذا نحوا اي قصدته قصدا **والثاني** ان يكون ظرف انتشل ابو الحسن يقال نحوت نحوه **والثالث** ان يكون بمعنى مقدار يقال نحوت الشيء نحوا اي قدرته **والرابع** ان يكون بمعنى الجهة يقال هذا على اربعة انحاء على اربعة اوجه

افصل

انسب واصلا ولبعض اغوص على هذا العلم من اصلا وبعض الصور على المبعوله بالنحو اذا بمعنى النحوي المفصوص
بنصب بمعنى المنسوج وخص بهذا العلم واذ كان كل علم منحوا اختصاص علم الاحكام الشرعية به
لفقه وله نظائر في كلامهم وسبب تسمية هذا العلم نحوا ما روي ان علي رضي الله عنه لما املى ابو الا
سود الدولي ان يضعه وعلمه الناس ونحو نحوا وشيئا من الاعراب قال انحو هذا النحو يا ابا الاسود
وفرحه النحو نحوه كثير ومن اقربها قول بعضهم النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا وتر
كيبا ومن اشهرها قول صاحب المفرب النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي تتألف منها وقد بسطت على هذا غير هذا الكتاب م
تقرب الافضى بلفظ موجز وتبسط البذل الذي لو عمر مخبر نثر قال الشارح يجوز ان هذا بقية ما انتخ
حاوية للمقصود الاعظم من النحو وفيها من التربية على نظائرها انها تقرب الى الافهام العاني البعيدة بسبب
وجازة اللفظ وتنقيح العبارة وتبسط البذل الذي توسع العلماء بما تضمنه لغاربها من العرب ابوا عن بحصولها
بهم ناجز بوبابها م وتقتضي رضى بمعنى سخط ابانة العبة ابن مقط نثر الاصمعي وابو زكريا
يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المغربي زين الدين مكثر ماشوقوه بلادا واشتغل عليه خلق كثير
ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها الى ان توفي بالقاهرة في صفر سنة ست وسبعين وستمائة وهو
وعشي ربيع وستمائة وهو من اقران على شيخ الحنفي وبعض تربة الامام الشافعي وهو لاحدى وسبعين سنة اربع و
ستين وخمسمائة م وهو بسين جابر تفضلا مستوجب ثنا بيا الجميلا والله يفضي بهبات
واجرا يجوله في درجات الاخرة نثر يشير بذلك الى بعض المتقدمين على المتاخرين وما يستحقه السلف من ثنا
الخلف وعاليهم والدرجات فان الصحاح هي الطيبات من الرابات وقال ابو عبيدة البرج الى اعلى والبرج
الى اسفل الكلام وما يتألف منه انما ابدا بتعريف الكلام لانه هو المقصود بالحقيقة اذ
به يقع التفاهم وانما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التاليف كما قبل اخص اذ هو تركيب وز
يادة وهي وقوع الالفة بين الجزءين والضمير المرفوع في يتألف عائد على الكلام والضمير المجرور بين عائد على ما
والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشيء الذي يتألف منه الكلام م كلا من الخط بمعنى كما ستعلم نثر هذا
تعريف الكلام باصطلاح النحويين فلذلك قيد باضافته الى الضمير وقوله بلفظ جنس للخط وهو الصو
ت المعتمد على مخرج من اللسان وخرج بقيد المعتمد ما يطلق عليه كلاما في اللغة وليس بلفظ وهو
خمسة اشياء الخ والاشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث النفس وهو التكلم وقوله
مفيد فصل اخرج به ما يطلق عليه لفظ وليس بكلام في الاصطلاح لكونه غير مفيد وهي لهم خمسة اشياء
الكلمة نحو زيد والمركب تركيب تقييد نحو غلام زيد وتركيب اسناد لا يحسن سكوت المتكلم عند كالاسناد حاله اول
بفصل كلام الثاني او فصل لغير لا لزانة كالجملة الموصول بها فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح
لكونه غير مفيد الا لجاء في الاصطلاحية وهي اوهم معنى تحسن السكوت عليه وقوله كما ستعلم
تمثيل للكلام في الاصطلاح بعد قام حرف لا تنميقا للنحو خلافا للشارح وفرض في شرح الكافية على ان

بالاقتصار على معين كعاية **قال قلت** اي اكتفى بالاقتصار على معين كعاية لكونه معينا عن بقية النوع بعد ايراده
في كرهاب التسهيل حيث قال والكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مقصودا لذاته **قلت** كانه اخذ القيد
في التسهيل بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلم يحتج الى ذكره او اراد ان يتم بناء على ما يوهم من قيد الافادة
بكونه الالتزام **قال قلت** هذا الاولى نقض الحد بالعطف كما ذكرنا او بالقول بما بعد بالكلابية **قلت** نقض به
بقول الاولى انه اخص اذ لا يقع على المهمل بخلاف العطف فانه يقع على المهمل والمستعمل وقد صرح بذلك في شرح
التسهيل وذهب بعضهم الى ان العطف والقول مترادفان بان يجوز اطلاقهما على المهمل وعلى ما قبل العطف او ما من القول
ان العطف يطلق على الواو والاعتقاد اطلاقا شائعا حتى صار كانه حقيقة عرفية والعطف ليس كذلك **والاوجه**
ان العطف جمع عطفة بالضم جعله جنسا **واجيب** بان العطف مصدر في الاصل يقع على القليل والكثير والثاني
بالعطفة للتفخيم على الوحدة وبضم العطف بجمع وانما يعدل اليه بما يضم بصدر الكلم والنسبة **واعترض**
بانه لا يصح كون العطف هنا مصدرا لان المصدر بعد التضخيم وبعد التضخيم ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه
فزيد في فعل مثلا هو الكلام ولبعضه اذا اعتنيت به الصحيح يتعلق بهذه الجملة **والجواب** بان العطف هنا
مصدر اطلق على المفعول **تنبيهات** الاول يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى النسبة
الاسنادية ضمن حصول الاسناد فكان كلاما ولم يشترطوا الافادة والقصد فالكلام عندهم ما
تضمن كلمتين بالاسناد قال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل
على ان الكلام يطلق حقيقة على المجموع المفيد **الثاني** يشترط في الكلام والنسبة كما مر في الكلام
نزع عن ان الكلمة الواحدة وجزء الكلمة لا يعطى حكم الكلام فاما منع الكلام كنعم وبلى في الجواب والصحيح
ان الكلام هو الجملة المفيدة بعد هما او احدى منهما **الثالث** قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء
في حد الكلام من لفظ واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما بعدا او مبتدا ويذكر الاخر فاعلا
له البعد او خبرا له المبتدا ان الكلام عمل واحد لا يكون عاملا واحدا قال والمعنى عن هذه الزيادة جوابان
ان احدهما ان يقول لا نسلم ان مجموع التفسير ليس بكلام بل هو كلام وليس اجماع الناس على معنى كما لا يكون
ان اجماع الكاتب معتبرا اي يجوز الخط خطا واحدا والثاني ان يقول كل واحد من الصاحبين انما اقتصر على
كلمة واحدة اتكالا منه على نطق الاخر بالاخرى فمعناها محتمل في هذه فكل واحد من الصاحبين متكلم
بكلام كما يقول القائل لغيره او اشجاز زيد الربى زيد انتهى مختصرا وانما ان صدور الكلام من اطفين غير
متصور لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد فكل واحد من الصاحبين متكلم
بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله **ثم** واسم وبعد ثم حرف العلة **ثم** بيان لما ينتهي به منه الكلام اي والكلام
التي ينتهي منها الكلام اسم وبعد وحرف لا رابع لها وبعد للحصر والكلمة اي المذكر كما للاسناد توهم
الحرفي ولو كان كما له فان فعلته بحرفين وهي الاسم والاربعي البعد او من قسم الكلام الى هذه الاقسام
وسماها بهذه الاسماء امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والتخريج مجموع على ان اسم الكلام
ثلاثة احرف لا بعتر تخلافه واعلم ان الكلم جنس جمعي واقل ما ينتظم ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم

من وجه وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة
انه لا يتناول غير المفيد والكلام اعم من جهة انه يتناول المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه يتناول المركب
من كلمتين كما سبق **قال المصنف** مقتضى قوله واسم وفعل وحرف والكلم ان الكلام مخصوص بما
تركب من اسم وفعل وحرف وليس كذلك لجواز ان يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس نحو ازيدا
ضربا او من جنسين نحو ازيدا ضرب ام انا اضرب او اكثر من جنس واحد نحو غلام زيد ضارب **قلت** المعنى بالكلم
هنا الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الافعال او
الكلمة التي يراد بها جنس الحروف والكلم على هذا الاعتبار يقع الا على الثلاثة المذكورة ولا يتصور
وجه غير ما ذكرناه اما اطلاق الكلم على ما ذكر من الشرط ونحوه فصحيح باعتبار ان الكلمة قد تطلق
ويراد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف تطلق ويراد بها احاد الاسماء والافعال والحروف فجاز ان يقال
في الجواب هذا كلم فوائد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فيما مله **واورد** على الناظم انه
قسم الكلم الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة لا اقسام الكلم واقسام الكلم اسماء
وافعال وحروف لان علامة صحة الانقسام جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام **والجواب**
ان هذا من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم ما ذكر المقسوم على كل من الاسم
اقسام في تقسيم الكلي الى جزئياته والناظم لم يقصد ذلك **واورد عليه** ايضا ان قوله ثم حرف
ليس بجيد لان ثم ليست اخ واخ اقسمنا شيئا الى اشياء فنسبة كل واحد من الاقسام الى المقسم
نسبة واحدة **والجواب** ان ثم في قوله ثم حرف يجوز ان يكون استعملها بمعنى الواو ويجوز ان
يكون استعملها على بابها للتنبيه على فتراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه بضلة وكل واحد
منهما يكون عمدة **م** واحد كلمة **ش** الضمير في قوله واحد للكلم اي واحد الكلم كلمة فكل من الاسم
والفعل والحرف كلمة وحدها يطلق بالوضع او بالفعل على ما ابا الوضع على معنى مفرد ويطلق في الاصطلاح مجازا على
احد جزئي العلم الخاص نحو امرئ القيس فجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا واما
الكلم فيه لغتان التخفيف والتثقيل بمعنى واحد على الاول وقال الزمخشري في العينية واحدها على الثانية
وفي الكلم ثلاث لغات كما في نظائر نحو كبد **م والقول عليه ش** يعني ان الكلمة والكلام والكلم
والكلم يطلق على كل واحد من الثلاثة فهو حقيقة ويطلق مجازا على الرأي والاشارة وما يفهم من حال الشيء
وهو اخص من اللفظ لانه يطلق على المهمل خلافا لمن جعلهما من الخ بين وفتح سبق نظائره **م** وكلمة بها
كلام فهو نحو **ش** يعني ان الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام فيطلق على اللفظ المفيد كقولهم
كلمة الشهادة وهو مجاز مهمل عند النحويين وقيل هو من تسمية الشيء باسم بعضه وقيل ان اجزاء الكلام
الكلام اذا تركب بعضها ببعض حصلت له بتركيبها وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة ولما
ذكر حصر الكلام في الكلمات ثلاث شرع فيما يمتاز كل واحد منها عن اخويه فقال **م** باكورة التنوين والنون
اوائل ومصنع للاسم تمييز حصل **ش** فهذه اوائل للاسم خمس علامات الاولى الجر وهو يشمل الجر بالحرف

ضربان

نحو جرين وبالمضاف نحو غلاما زيد ولا جر بغيرهما خلافا لمن زاد التبعية وقد ظهر ان ذكر الجر اولى من ذكر الجر و
لثانية التنوين وهو مصدر نونت الكلمة ثم غلب حتى صار للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظا وتسقط خطا
وهو عند سيبويه والجمهور خمسة اقسام تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وتناسب وزاد الاخفش سادس
ساه وهو الغالي وانكر الزجاج والصيمري وقيل هو قسم من التمكين فتنوين التمكين نحو زيد ورجل وهو اللا
حق للاسم المعرب المنصرف اشعارا بفضليته على اما الثلثة وتنوين التنكير نحو صه اذا اريد سكوتا ونحو سيبويه
بغير معين وهو اللاحق لبعض المبنيات وقفا بين معرفتها ونكرتها وبصريح فيما آخر وتنوين العوض ما عوض
من حرف نحو جوار ويعبل تصغير بعل والتنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة على الاصح وعوض عن مضاف اليه
اما جملة نحو يومئذ وحينئذ واما مفرد نحو كل وبعض على رأي وتنوين المقابلة نحو مسلمات وهو اللاحق جمع مؤنث
سالما ايرتين سمي بذلك لانه قابل النون في جمع المذكر السالم وليس تنوين الصرف خلافا للمبرد بدليل ثبوته بعد
التسمية كما ثبت النون نحو عرفات وهذه الاربعة من خواص الاسماء لانها لا تلحق بغيرها وتنوين
الترنم وهو اللاحق للروي المطلق عوضا من الاطلاق بلغة تميم وقيس وقومهم تنوين الترنم فالمصنف
هو على حذف مضاف اي تنوين ذي الترنم وانما هو عوض عن الترنم لان الترنم مد الصوت بحيث تنشأ حركة الروي
وهذا الغصن يقتضي كون الاسم والفعل والحرف قسما للاسم قول العجاج بحاصاح ما هاج البكا
مع النواز فن وبالبعل قوله من طلل كالاتحمي انهجن وبالحرف قول النابغة اقوى اقفر من حل غير انى زكا فنا
لما نزحن حالنا وكاز فيزن والغالي هو اللاحق للروي المفيد وهو قسم تنوين الترنم بدعوى الاختصاص بالاسم
بمثاله في الاسم قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق اصله المخترق وزاد التنوين وكسر
الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين وفي البعل قوله بعزوا على المرء ما يانفرز اي ما يانفرز وفي الحرف
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اوزان وزاد بعضهم في اقسام التنوين
قسما سابعا وهو تنوين الاضطرار كقول الشاعر نسلا الله يا مكرم عيشها ونبقى عليك
يا مكرم النعم ولم يعد الناظم الاربعة التي عدها فان قلت فقد اهمل الناظم في موضع التفصيل قلت
قد اجيب بان الذي قوله التنوين للعهد فلم يشمل غير المختص بالاسم وفيه نظر لان المعهود يصح النظم
اليه عند من يجعل له علامة الاسماء وان جعلت الجنسية فقد يقال لم يغير الترنم والغالي لعلتهما
واختصاصهما بالشعر وقد قيل ان تسمية ما يلحق الروي تنوينا مجاز وانما هو نون بدليل انه يثبت وقفا
لتنوين على هذا من خواص الاسماء بجميع وجوهه وقال ابو الحجاج يوسف بن معزوز هاهنا كلام سيبويه
في العلم يقتضيه ان تنوين الترنم انه لبس بتنوين وانما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المد والثالثة
النون او هو الاعلى بدل واحدى اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به والفعل لا يكون الا
اسما لانه مخبر عنه بالمعنى وقال في شرح التسهيل وانما اختص الاسم بالنون لانه مفعول به بالمعنى
والمفعولية لا تليق بغير الاسم وقد عثر على قوله بالمعنى لان ظاهره انه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ
وقد نسبه ابو موسى الى هذا العباد وهي مسئلة خلاف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين

ان المنادى

او الياء وبعدها منه النقط والعين والرابعة الواو يعني بها حرف التعريف وهي من خواص الاسم اذ
لا تحط لغير ما في التعريف بها واما الموصولة فانها تدخل على الفعل غير الصنف ونعم الكوفيين اختيارا
وعند الجمهور اظهر لانه كقوله: ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل اذ
فكان ينبغي الاحتراز منها فان قلت هل الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بالالف واللام قلت لهم في
حرف التعريف ثلاثة مذاهب: احدها انه ثنائي وهمزته همزة قطع وحذفت لكثرة الاستعمال والاخص
على هذا المذهب الالف المتعبير باللام وهو مذهب الخليل واختاره الناظم قال ابن جني وقد حكى لخزا الخليل انه كان يه
يسميها الم ولم يسمها الالف واللام والثاني ثنائي وهمزته همزة وصل ابدا وهي مع ذلك بدل من لام معتد بها
معتد بها كالاعتداد بهمزة استفهم نحو ألحقا بعمرا باعيا وهو مذهب سيبويه فيما نقله
في التسهيل وشرحه وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر عنها بان نظر الى ان الهمزة كالمعتد بها في الوضع
وهو افيح وان يعبر عنها بالالف واللام نظرا الى ان الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه العبارتين والثا
لث ان اللام وحدها هي حرف التعريف واليه ذهب المتاخر من ونسبه بعضهم الى سيبويه ولا يحسن على
هذا المذهب الا التعبير باللام وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا والخامسة المضمنة وهو ما تضمن معنى
بهو بعض صالح لان يكون مفعولا ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا يجوز ان يراد به هنا الزمان او المكان
اذ لا وجه لارادتهما وتحتمل ان يريد به المفعول وهو ظاهر عبارته وهو صحيح لان المضمن من خواص الا
سماء وعلة ان المضمن في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمضمن اليه هو المحكوم عليه فكانه قال
وبتميز الاسم بمضمن اي محكوم به في نحو فاز زيد وزيد فاز فمن يريد بالمثالين له مضمن ومحكوم به وهو الفعل
في المثال الاول والخبر في المثال الثاني وعلة من علامات اسميته: وتحتمل ان يريد به المصدر اعني الاسناد
وهو نسبة متشيء الى متشيء على جهة الاستقلال وبه جزم الخشاري ولكن لا يصح على اصلاقه لان الفعل
يشارك الاسم في الاسناد لان كلا منهما يسند وانما يختص الاسم بالاسناد اليه فان اجيب
بما ذكر الخشاري من ان المراد باسناد اليه مجرد صلته اعتمادا على التوقيف بعيه نظر لان اعتماد
على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف: وان اجيب باللام في قوله للاسم متعلقة بمضمن وهي بمعنى
الى كما وقع في بعض نسخ الشرح وهو ظاهر البعد واورد على الناظم انه اطلق الاسناد وهو قسمان
معنوي ولفظي فالمعنوي هو الخاص بالاسماء: واللفظي مشترك بين الاسم والفعل والحرف
نحو زيد ثلاثي وضرب بعلما ضي ومن حرف جر قلت انما لم يتحقق ان القسمين كليهما من خواص
الاسماء ولا يسند الى الفعل والحرف لا محكوما باسميتهما فانك اذا قلت ضرب بعلما ضي ضرب في هذا
التركيب اسم مسمى لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان وكيف يتصور ان يحكم عليه في المثال المذكور وتحكم
بانه باق على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي فاعلا فيحكم على موضعه بالرفع على الابتدا فا
ن قلت فقد كرر في شرح التسهيل ان الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة ولم يخص
به حد الاسم كلمة بمسند اليها الى نفسها او نظيرها فيعبر الاسناد بالعين لانه خاص بالاسماء: فجواب

الاسماء باعتبار مجرى اللفظ فانه عام واما الخاص فما يدل لزمه الابراع المذكور **قلت** لا نسلم ان ذلك
اسماء باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة وهو لا يكون اسما الا اذا اختص به لان
اسما الا بالحكم على الالفاظ المسمى بها بانها اسماء وان كانت بلفظ فعل او حرف: يعني انه اذا كان الاسماء اللفظي
صالح للاسم والفعل والحرف والجملة جميع بهذا الاعتبار وفسر حرف الخاتمة باسمية ما اخبر عن بعضه حيث
قال وان نسبت الاخبار حكم حكما: بقائم او اعرب واجعلنها اسما: **فان قلت** اذا كان الا
سماء مختلفا من خواص الاسماء فلم فسر الاسماء بحد الاسم باعتبار المعنى **قلت** كانه لما روى
اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره اقتضى على المعنوي الذي هو المحصل به التمييز الا ترى انك اذا قلت
زيد قائم علمت ان الاسماء على اسمية زيد اسم به لفظ زيد الدال على ثلاثة احرف ولم يدل على اسمية
زيد الدال على الشخص كما انك اذا قلت ضرب مبني على الفتح علمت ان الاسماء على اسمية ضرب المبني
على الفتح ولم يدل على اسمية ضرب الدال على المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على اسمية
ضرب الدال على الحدث فتامله: ولما ذكر ما يتميز به الاسم اخذ يذكر ما يتميز به الفعل فقال **م** بتا فعلت
وانت وبا افعلي: و نون اقبلن فعل ينجلي **ش** يعني ان للفعل اربع علامات: الاولى تا. فعلت وهي تاء
ضمير المخاطب نحو تبارك يا رحمن ربنا حكمها تا: ضمير التكلم والمخاطبة وهذا تابع لجميع احواله
مختصة بالفعل المضوع للماضي ولا يكون مستقبل المعنى نحو ان قمت قمت: **والثانية** تا. انت وهي تا. التا
نيث الساكنة وهي مختصة بالفعل المضوع للماضي وتلحقه الساكنة متصرفا وغير
متصرف نحو انت ونعمت فتاة الخير تشرح التعصيب ما لم يكن فعل التعجب ولو قال ما لم يكن فعل متصرف
عله لكان اولى ليشمل فعل التعجب وغيره نحو ما خلا وما عدا وحاشا وليس الا مستثنا: فان تحركت التاء
نحو كتت اعراب وهي من خواص الاسماء نحو رحمة وان تحركت بحركة البناء فتكون في الحرف نحو ربت وفي الاسم نحو حوباء
الا بالسكون او الفتح اي بحركة النقل او بحركة التقاء الساكنين لعروضهما **تنبيه** قال في شرح الخلاصة
وقد ابدع بعضهم تا التانيث الساكنة بالحاقها نعم وبئس كما ابدعوا تا الفاعل بالحاقها تبارك
والثالثة با افعلي وهي با. المخاطبة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور وحرف عند الاخفش
والمازني ويختص بها لحاقها المضارع والامر نحو انت تفعلين وافعلي: **والرابعة** نون اقبلن وهي نون التو
كيد الخفيفة والثقيلة وهي مختصة بالفعل وكذا الجميعة نحو ليسجنن وليكونا وتلحق الامر بلا شرط والمضا
ع بشرط مذكور في بابه وقد تلحق الماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن
احدكم الدجال وقول الشاعر اعم بامر سعدي اذا ما سعدي ابنتي: وتشرك لحاقها اسم الفاعل في قوله
افابل احضر الشهودي: وفي قوله يا بيت عتكي حنبني عنك حبيبا انشاهر ويعرف التصريف ما يتبع
هذا من جني **فان قلت** لم يثبت نون التوكيد انها من خواص الفعل لدخولها على الاسم الفاعل **قلت**
دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت اليه لندوره: ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل فصل **م**
بينهما الحرف كهل وبل: **ش** يعني بكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل

النقل نحو قالت امة
والتقاء الساكنين نحو
قالت الاعراب

من الدوام

وهو حرف

هو حرف فيترك العلامة علامة له ثم مثله بثلاثة احرف تنبيها على ان الحرف ثلاثة انواع مشتركة بين الا
سم والفعل نحو هل ومختص بالاسم نحو في ومختص بالفعل نحو لم ولما ثم الفعل ينقسم باعتبار صيغه ثلاثة
اقسام ماض وامر ومضارع اخر يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الاخر فقال م بعد مضارع يلي
لم كيضرب. نثر اي علامة الفعل المضارع في قولنا لم يلي اي ينبا بها كقولك لعمرو يضرب لم يضرب وهو مضارع
ضربت الطيب ونحوه اشمه بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والعامة يفتحون عين الماضي ويضمون
عين المضارع فانا ابرء مستويه وهو خطأ وليس كما قال بل هي لغة حكاها الفراء وابن العربي ويعقوب وغيرهم
قم ذكر علامة الماضي بقوله م وماض للافعال بالتاء ساكنة نثر اي مييز الفعل الماضي بالتاء المتفق ذكرها وهي تاء
التانيث الساكنة. ويحتمل ان يريد بمجموع التاء ميزا اي تاء فعلت وتاء انت ونحوه كلتيهما مختصة بالفعل الماضي
ومن امر من ماز يفاز اذا نجا وفاز ومن نزه ينزه فقم ذكر علامة الامر بقوله م وسم بالنون فعل الامر ان امر لم
نثر اي وعلم فعل الامر بالنون المتفق ذكرها وهي نون التوكيد لا مطلقا بل بشرط ان يفهم من اللفظ معنى الامر فعلا
مة الامر اذا مجموع شيئين كما مير النون اذا فهما معنى الامر نحو اضربن فانه يفيد النون ويفهم منه الامر فهو فعل
امر فان فقد النون لم يفهم الامر فهو فعل مضارع نحو هل يفعلن او فعل تعجب نحو احسن بزيد فان لفظه ليس لفظ الامر
وليس بامر في المعنى على الاصح والتوكيد بعد التعجب جائز التوكيد فاعلم. واما اللفظ على معنى الامر لم يقبل نون التو
كيد فهو اسم اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار. واما اسم فعل والى هذا اشار بقوله م والامر ان يبح النون محل
فيه هو اسم نحو صه وحيهل. نثر فصه بمعنى اصمت يقبل نون التوكيد وكلاهما يفهم معنى الامر والكف اسكت
يقبل النون فهو بعد امر يقبل نون التوكيد وصه لا يقبلها فهو اسم فعل وحيهل بمعنى ائتي او قدم او عجل تقول حيهل على زيد
اي ائتي على زيد وحيهل زيدا اي قدم زيدا وحيهل بزيد اي عجل به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر الصالحون فحيهل
بعمر بعد بعد ساوت حيهل ائتي وقدم وعجل في هذا كله معنى الامر ولكن هذه الثلاثة تقبل النون وهي فعل امر او حيهل لا
تقبلها فهو اسم فعل واعلم ان علامة المضارع وهي لم فارقة بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه نحو اف
وتضجر بانهما بمعنى اوجر ولكن اف لا يقبل لم وتضجر يقبلها وكذلك علامة الماضي وهي التاء فارقة بينه وبين
اسم الفعل الذي بمعناه نحو هيهات وبعد بانهما بمعنى واحد ولكن هيهات لا يقبل التاء وبعد يقبلها وهذا واضح

المعرب والمبني

المعرب والمبني العرب مشتق من الاعراب والمبني مشتق من البناء وجب لان الاعراب يفتح ببيان
الاعراب والبناء. فالاعراب في اللغة مصدر اعرب اي ابان اذا جال او حسن او غير او ازال العجمة والتثيب وهو فعل
يء او تكلم بالعربية بهذه مستة معان. وأما في الاصطلاح يعبر عنه بعبارتين احدهما انه لفظي وهو اختيار المصنف
ونسبه الى المحققين وجزم به التسهيل بقوله الاعراب ما جيء به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون
او حذف. والثاني انه معنوي والحركات انما هي دليل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من
المتاخرين وجزم بقولهم الاعراب تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب
الاول اقرب الى الصواب والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وأما في الاصطلاح يقع
جزم به التسهيل بقوله ما جيء به لا ليبان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تحليها

وحيهل بمعنى ائتل

ط
اي انتقل

تامل
بقوله من حركة ببيان
لما جيء به ط

من سكن بين فهو بناء بعلى هذا فهو لبعضي قبل هو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل ولا اعتلال بعلى هذا فهو
معنوي م والاسم منه معرب ومبني لتشبه من الحروف معنى فش بعني ان الاسم قسمان قسم معرب وقسم
مبني ولا واسطة بينهما وذهب قوم الى ان الاسماء قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية واختاره ابن عصفور
ومن هب الينا انها مبنية وسياتي سبب بنائها فان قلت قوله منه معرب ومبني يوهم
الحصر قلت لما كان المبني هو ما اشبه الحرف وان المعرب هو ما لم يشبه الحرف على انه واسطة
بينهما شبهان الاول التاخر بالمعرب عن الاصل والاسم والاعراب وما بني للسبب اخرجه عن
اصله الثاني مذهب الجمهور ان الاعراب انما جيء به للاسم ليدل على المعاني المختلفة عليه كقولهم
ما احسن زيدا بالرفع على التعجب وبالنصب على التعجب وبالجر على الاستفهام بقوله قبل ولا الاعراب لتبست هذه
المعاني ولبقيت كل الابعاض وصيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه فلما كان الاعراب بالاسم اصلا وفي
الفعل فرعا كما سياتي بيانه وذهب قطرب الى ان الاعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وانما دخل ليفرق بين الوقف
والوصل الثالث لما كان الاعراب بالاسم اصلا احتيج الى بيان سببه ولما كان البناء بالاسم على
خلاف الاصل احتاج الى بيان سببه فالتشبه من الحروف بمعنى ان سبب بناء الاسم انما هو
لتشبهه بالحروف واما تشبهه بالفعل فليس سبب البناء عندي بل هو سبب منع الصرف وكون سببا
البناء هو تشبه الحرف وحده هو مذهب سيبويه ثم ان تشبه الحرف انما يقتضي اختلاف بناء الاسم اذا لم
يعارضه معارض يقتضي اعرابه فان عارضه معارض مقتض للاعراب لم تشبه الحرف واعرب الاسم ترجيحا لمقتضي
الاعراب على مقتضي البناء لان الاصل والغالب في الاسم الاعراب فقوله مع ذي مضارع فان التشبه لا يكون مغربا للاسم من الحرف الا
اذا لم يعارضه معارض فان عارضه ما يمنع البناء لم يكن حينئذ مغربا مثال ذلك اي فانها لكونها موصولة وتشبه صيغة
واستفهاما مبنية وهي في هذه الاحوال مشابهة للحرف في كاخواتها ولكن عارض شبهها الحرف تاء التانيث وكونها
بمعنى كل مع النكرة وبعض مع المعرفة فاعربت ثم اعلم ان تشبه الحرف خمسة انواع وضعي ومعنوي واستعمالي
وافتقاري واهمالي ونبه على الوضعي بقوله م كالتشبه الوضعي اسمي جئتنا فش المراد بالتشبه
الوضعي كون الاسم على حرف واحد او حرفين بالوضع كاسمي جئتنا وهما التاء وانا فانهما اسمان بدليل
صحة الاسناد اليهما وهما مبنيان لان التاء على حرف واحد بالوضع وانا على حرفين بالوضع فشابها بذلك الحرف
لان اصل الحرف ان يوضع على حرف واحد او على حرفين هجاء واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة احرف وما وضع
من الاسماء على اقل من ثلاثة فقد شابه وضعه وضع الحرف فاستحق البناء واما ما وضع على اكثر من حرفين ثم
سمي عليه حرف نحو ضربوني وهم وهو معرب لان له ثانيا بالوضع وتنبه على المعنوي بقوله م والمعنوي ني وبنا هنا
المراد بالتشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف فيصير موهما لمعنى الحرف ونعني بالتضمن ان احدهما
ان يتضمن معنى حرف مستعمل نحو متى فانه تضمن معنى الاستفهام اذ اوقع استفهاما او معنى الشرط اذ اوقع ان
شرطا ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط ان والثاني
منهما ان يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وان لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو هنا فانه اسم اشا

الى المعاني فيتضمنه معنى الاشارة لانه كالتنبيه والتنبيه والخطاب وغيرها من معاني الحروف
ولم يوضع للاشارة حرف يرد عليها والى هذين الضربين اشار الناظم وتنبه على الاستغناء بقوله م وكنيابة
عن الفعل بلا تأثر ش وحقيقته ان يكون الاسم نائبا اي عاملا عمله ويجوز مع ذلك عدم تأثره بالعوامل لفظا
ومحلا والمراد بنيابتها اسماء الافعال المجموع وان ونائبها فلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتأثر
بالعوامل فبينت لتشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل اعني اذا واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعو
امل فلما استعملت اسماء الافعال استعمال الحروف بينت تنبيها على ان من اسماء الافعال ما تتأثر با
لعوامل لفظا ومحلا هو مذهب ابي الحسن الاخفش ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه في الاصل الى
الجمهور وباتي بيان ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله كقوله
تعالى فضرب الرقاب فانه نائب عن الفعل وتتأثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحروف وكذلك اسم الفعا
على وجه ما يعمل عمل الفعل وتتأثر به ونبه على الافتقار بقوله م وكافتقار اصلا ش وحقيقته ان يكون
الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوها من الموصولات الى جملة فان لم يكن لا افتقار لا
ما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى وصفها بكونها سببا للبناء لانه ليس بلازم والى هذا اشار بقوله اصلا
واما التشبيه بالحروف فهو ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول كالحروف المهملة ومثال ذلك الاسماء قبل
التركيب كواو العطف وفائها صنيعة لتشبهها بالحروف المهملة بانها لا عاملة ولا معمولة هذا مذهب
الناظم خلافا لمن قال انها موقوفة ولم يقل انها معربة كما قال ان قلت فاين يدخل هذا النوع الخامس فلم
يذكره قلت اشار اليه بكاف التشبيه في قوله كالتنبيه الوضعي فانها مشتركة بعد الحصر م ومعرب
الاسماء ما فيه سلما: من تشبه الحرف كاض ومما: ش يعني ان المعرب من الاسماء هو ما سلم من تشبه
الحرف الموثر ومن هنا على انحصار الاسم في القسمين ثم مثل المعرب بمثالين صحيح وهو اض ومعتل وهو يسمى
وهو احد لغات الاسم الستة ونبه بذلك على ان من المعرب ما يظهر اعرابه نحو اض وما يقدر اعرابه نحو يسمى
ثم انتقل الى الفعل فقال م وبعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا اذ عريا ش يعني ان الفعل ايضا
على قسمين مبني ومعرب واصله البناء فالامر والماضي على وفق الاصل واما المضارع فانه اعرب
لتشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وقيل لتشبهه بالاولين فقط واما لام
ابتداء فانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالا
ستقبال وزاد بعضهم وجه التشبيه جريانه على حركة اسم الفاعل وسكناته والذي ذهب اليه ا
لمصنف ان المضارع انما اعرب لعشابهته للاسم بان كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب
على صيغة واحدة كقوله ما قال لك لم تقل لك وتشرب اللبن بجزم تشرب انما اريد النهي عن كل منهما وبنصبه انما
اريد النهي عن الجمع بينهما وبرفعه انما اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم وا
لفعل يشتركان في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكون الاسم ليتميز له ما يغنيه عن الاعراب
لان معانيه مقصورة عليه والمضارع لم يغنه عن الاعراب تفرد اسم مكانه فلهذا جعل الاسم اصلا والفعل

المضارع وعلى هذا معنى ما ذكره في شرح التسهيل قال والجمع بينهما بما ذكرته اولى من الجمع بينهما بالبعضية والتخصيص وخرج بالاول والاستقرار ومجاوراتها اسم الفاعل من الحركات والسكنات لان المشابهة بهذا الامر بعض اعمالها بالاعراب لا جله: بخلاف المشابهة التي اعتبرت بها **تنبيهات** الاول ذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصالة في الافعال كما انه اصالة في الاسماء واستدلوا بان النصب الذي اوجب الاعراب به الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم **واجاب** البصريون بان النصب في وتشرب بان مضمرة والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو اظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني ولا تحتاج الى اعراب وليس كذلك ما احسن زيدا ان يقوم والناصب والجار هو احسن وتقدم ما ذكره المصنف من ان المضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكان نه كقولك لا تعن بالجبان ولا تفرح عمرا اي انه يحتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب بناؤه لوضع اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان تقعد لا تعن بالجبان ومعاذ الله عمرا ما تعن بالجبان ولا معاذ الله عمرا ولا تعن بالجبان ولا معاذ الله عمرو وحكي عن بعض المتاخرين جواز الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب وهو فاسد لانه يخالف الاسم فهو له بخلاف انه فهو فرع بتصاغر وضعيف **الثاني** قد اشاروا الى علة اعراب الفعل المضارع بتضمنه معنى احد حروف المضارعة المشابهة فان بعضهم المضارعة من لفظ المضارع كانه وضع مع الاسم ضرعا واحدا وزعم ابن عصفور ان المضارعة مفاعلة من المراضعة والمضرورة تذهب الى ما ذهب اليه الفارابي من ان الاعراب نائب عن البناء كما مر في التضارب **الثالث** لم يتعرض في النظم لما بني عليه الامر والماضي اما الامر فانه مبني على ما يجزم به لو كان مضارعا فان كان صحيح الاخر بني على السكون وان كان معتل الاخر ومعتلا بالنون بحذف اخره واما الماضي فانه بني على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع متكلم او مخاطب او جمع مونث فيسكن اخره وان اتصل به واو الجمع ضم اخره وانما بني على حركة لشبهه بالحرف اعني المضارع في وقوعه صلة وصفة وشرطا ومجزوما لها وكان له بنا لحمله على الامر وانما اختص بالفتحة طلبا للخفة وانما سكن اخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة توالي اربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد لان الفاعل كجزء من فعله وقال في شرح التسهيل انما سببه تنبيه الفاعل من الفعل في نحو اكرمنا واكرمتنا ثم حمل بالمتصل بالتاء والنون هذا التسبيب لصاد انتصالها لتاء الرفع والانثى وعجز الاعتذار وضعف قول الجمهور وما يوقف عليه في كلامه **الرابع** اجمعوا على ان الماضي مبني واما الامر فعند البصريين انه مبني كما تقدم ومذهب الكوفيين انه معرب مجزوم بلام الامر المقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع ثم اشار الى ان اعراب المضارع مشروط بان لا يتصل به نون توكيد او اناث: بقوله **ص** ان عرا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيعن من فتن **ش** المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما فاذا اتصل بالمضارع نون التوكيل المباشر بني على الفتح نحو هل تقعدن واحترز من غير المباشر وهو ما فصل بينه وبين الفعل الف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة نحو هل تقعدان او تقعدون او تقعدين وهل يفعلن وهل يفعلان حذفت النون لتوالي الامثال والواو والنقاء الساكنين وابقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف وهذا ونحوه معرب لان النون لم تباشر والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اتصل به نون التوكيل بني لتركيبه معها وما كان بالنون اذا

اي الاخر بنوون التوكيد الخفيفة والثقيلة والمعرب والمركب ثلاثة اشياء. **تنبيهان الاول** ما ذهب اليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا. وذهب قوم الى الاعراب مطلقا. واما نون الاناث فلا تكون الا مباشرة فلذلك لما احتاج فعل الحاجة الى التغيير والفعل معها مبني على السكون نحو ويعزمن فتراي يعز عزة الروع الغر وبسبب بنائه مع نون الاناث خلاف ومذهب سيبويه انه مبني حملا على الماضي المتصل بها وجعله شارح التسهيل **الثاني** مبني قال في شرح الكافية واما المتصل بنون الاناث فمبني بلا خلاف وليس كما ذهب فوا الى انه معرب لوجود سبب الاعراب فيه ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل وابن كيسان والسهيلي والاعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من التشبه بالماضي ثم انتقل الى الحرف فقال **ص** وكل حرف مستحق للبناء **ش** هذا امر مجمع عليه انه ليس فيه مقتضى الاعراب قالوا لان الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب وهو اعتراض جاز من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو من وان وجيء بان الحرف وانما جيء به لان الاصل ليدل على معنى واحد ليس غير وقوله **ص** والاصل في المبني ان يسكنا **ش** يعني ان الاصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف ان يبنى على السكون لانه اخف ولا بعد عنه لان السبب وان الاصل عدم والحركة توجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيحتاج حينئذ الى الحركة ثم قال **ص** ومنه نوع وفتح ونوع وكسر وضم **ش** اي ومن المبني ما حقه فتح وما حقه كسر وما حقه ضم بعلم بذلك ان المبني اربعة اقسام وان انواع البناء اربعة ضم وفتح وكسر ووقف وهو السكون **تنبيهان** في الاول منهما تفهم من ان الاصل في المبني ان يسكن وما بني منه على حركة فلسبب نزع الاصل لاجله. **والثاني** انحصار البناء على حركة في خمسة. الاول الفتحة الساكنين نحو امس. والثاني كون الكلمة على حرف واحد كبعض الضمائر. والثالث كون الكلمة عرضة لان يتصل بها كاف الخطاب نحو ذلك. والرابع كون الكلمة لها اصل في التمكن نحو اول. والخامس الشبه بالمعرب نحو ضرب لانه شابه المضارع فبني على الفتح كما سيبنى **الثاني** لتخصيص المبني ببعض الحركات. اسباب. **فالاصل** في اسباب الفتحة ستة. الاول التعريف لطلب التخفيف نحو اين. الثاني تشبيه محلها باهو بكيف هاء التانيث نحو تعلمين. والثالث مجاورة الالف نحو اياك. والرابع كونها حركة في الاصل نحو يا مضارب خيم. مضارعا اسم مفعول. والخامس العوض عن معنيين اثنين واحرى بالتعريف. والسادس الاتباع. واسباب الكسرة سبعة. الاول التقاء الساكنين نحو امس. والثاني مجانسة العمل نحو بالجواري. والثالث الحمل على المقابل نحو لا امر ما انها كسرت حملا على لام الجر لانها في الابعال تغير نهايا في الاسماء. والرابع الاشعار بالتانيث نحو انتي. والخامس كونها حركة في الاصل نحو يا مضارب خيم مضارعا اسم فاعل. والسادس التعويض عن ياء المتكلم نحو يا غلام اكرمني وفاجيئها وبين لام الابتداء نحو لسوف يعطى. والسابع الاتباع. **واسباب** الضمة ستة. الاول ان تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها نحو هو وهموا. والثاني تشبيه المبني بما هي فيه كزيد نحو احسن الى القوم. والثالث ان لا تكون للكلمة حال الاعراب نحو قبل وبعد. والرابع تشبه المبني بما لا تكون له الضمة حال الاعراب نحو

يا زيد وأما مضر فهما حركة الأصل نحو يا نجاح ترخيم نجاح مصدر نجاح إذا سمي به والسا
كن الانقطاع وأعلم أن ما خرج لغير التعذر الساكن مجفف الفتح لخفته ويعبر عنه غالبا الا
لسبب من الأسباب المذكورة وما خرج عن هذا فهو مشابه الثالث وهو ما سبق الاسم إذا
بني على السكون فيه سواء أوجد له أصل معرب أو يقال أسكن لأنه الأصل وإذا بني على الحركة فيه ثلاثة أ
سواء تمكن بني أو لم يتمكن وإن كانت الحركة كذا وأما الفعل والحرف فإن بنيا على السكون فلا سواء فيهما
وإن بنيا على حركة فسواء الأول إذا تمكن وإلا فإن كانت الحركة كذا وقوله م كإذا مضر حيث والسا كن ش
تمثيل لأنواع المبني فإن تمثيل الماضي على الفتح وهو اسم لفعل أمر بالحرف عليه وبني لتضمنه معنى الحرف
بالاستفهام أو معنى إن الشرط وحرك لالتقاء الساكنين وفتح تخفيفا لكثرة دورها وإما مضر فمثال ما
بني على الكسر وهو اسم لفعل أمر بالحرف عليه وحرك التعريف عليه بحروف المضارعة لصحة الأسماء بالبدء وبني
عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة كما هو وحرك لالتقاء الساكنين وكسر
على أصل التقائهما وقال السهيلي من كسر إمضر في كل حال فإنما سمي بالفعل وفيه ضمير محكي وقد حكي
فتح من هذا عن الكسائي وحيث مثال الماضي على الضم وهو اسم لفعل أمر بالحرف عليه بحروف المضارعة
جت وبني عند عيني بني فتحة إتباعا لما قبلها وإلزاما وضع على أشهر اللغات لشبهه بالغايات
ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى الجزء كسائر أخواتها فمنعت عما لها منع قبل وبعد
الإضافة وذهب الزجاج إلى أن حيث موصولة وليست مضافة وهي بمنزلة الذي وكمثال المبني على السكون
هو اسم لفعل أمر بالحرف عليه وبني لتشبهه بالحرف في الوضع أو لتضمنه معنى الاستفهام فيه معنى الهمزة والحرفية
معنى ربما وقيل في سبب بناء الخبرية غير هذا مما يذكر في باب كم ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب وهي أربعة
الرفع والنصب والجر والجزم وعلامة الرفع أن الجزم ليس بإعراب وهذه الأنواع موضوعة لثلاثة أقسام فقسم يشترك فيه
المعربات الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو الرفع والنصب نحو زيد يدعو ولن يدعو وقسم يختص بالاسم
وهو الجر نحو مررت بزيد وقسم يختص به الفعل وهو الجزم لم يخرج يجب والى هذا الاشارة بقوله م والرفع والنصب
اجعلن إعرابا لـ الاسم وفعل نحو لزاهما والاسم فخصص بالجر كما فخصص الفعل بأن يجزما ش يعني أن الجر والجزم
إنما اختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه بالمعنى والخبر لا يعرى عن الاسم وإنما اختص الجزم بالفعل لأنه يدخل فيه كالعوض من الجزء الاسم وفهم قيل غيره لما مر في باب الفاعل وقد اشار بقوله كما فخصص الى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم قال م وارفع بضم وانصبن بفتح واجرر بكسر إذ كسر الله عبدا يبسر ش واجزم بتسكين ش
يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالحركة والسكون فأصل الرفع أن يكون بالضمة وأصل النصب أن يكون بفتحة وأصل الجر أن يكون بكسرة وأصل الجزم أن يكون بالسكون لأنه لا حظ له في الحركة فكان حظه حذفها وقد مثل للرفع والنصب والجر بقوله كذا الله عبدا ثم قال م وغير ما ذكر ينوب ش يشير الى أن الاعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون نائب عن المذكور فينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون حذف الجزء وللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه

اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة فروع عن تلك الاصول وتسلك مواضع النيابة معجلا ان شاء الله
تعالى فنقول كما مثل ما اعرب بغير ما ذكر على طريق النيابة :: بقوله م نحو جاءني اخوك ورأيت اخاك ومررت
باخيك ش فاخوك من مرفوع بالواو وفيا بعده عن الضمة وبنى مجرور بالياء فيابعده عن الكسرة واعلم ان النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما
حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ستة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده
فيما بالاسماء الستة ما ذكر بعد ما سبق عن المثنى والمجموع ف م واعرب بواو وانصب بالالف واجر بياء ما من
الاسماء اصب :: ش اي الذي صاحبه احد من الاسماء الستة واعلم ان في اعراب هذه الاسماء الستة عشرة
مذاهب فذكر في تلك بعض هذا المختصر وافرادها مذهبان وانا اذكر بعضا الاول مذهب سيبويه والجرمي وكثير
من البصريين انها معربة بحركات مقدرات في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر فاذا قلت قام ابوزيد فاصله ابو
زيد ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو فصار ابوزيد ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اخا
زيد فاصله ابوزيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فقيل ذهبت الباء ثم حركت اتباعا
لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا فقيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع في الاتباع واذا قلت مررت باخي زيد فاصله
باخو زيد فاتبعت حركة الباء حركة الواو فصار باخوزيد ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة
ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة في نحو ميزان هذا تقرير المذهب
الاول وذكر في التسهيل انه الاصح :: والثاني مذهب فطرب والزياداي والزجاجي من البصريين وهشام من الكو
فيين في احد قوليه ومن وافقهم ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف المذكورة قال في شرح التسهيل وهذا اسهل
المذاهب وابعدها عن التكلف ف لكنه مستثنى من الخروج عن الاصل في اصل الاعراب ان يكون بالحركة
وتعقب النظير بانه ليس في المعربات ما يعرب بالحروف غير هذه الاسماء اذ ليقال ضرب زيد وضرب
زيدا وضرب زيد جر بالحرف المعربات الاشتراك في اختلاف المذهب الاول فان قلت ف ظاهر كلامه هنا موافقة فطرب
ومن ذكر معه ان اعراب هذه الاسماء بالحروف ف قلت يحتمل ان يكون وافق الفاعل بما ذكر هنا ويحتمل ان يكون تسامح في
جعله الاعراب بالاحرف لكون الحركة هنا تظهر والحروف مقدرة ما تقدم الحركات لوظهرت واراد بما ذكر التقريب على
المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه وبوبر حمله على التسامح نصه في ا
لتسهيل على ان اعرابها بالحركات هو الاصح قوله م من ذا ماذا واذ حجة ابنا ش يعني ان كلا من الاسماء الستة
وبعد ابنة ذا انفاروا الاعراب بالاحرف وقيدها بان تقيد معنى الصحبة احترازا من ذا الموصولة في لغة طي فانها
مبنية على الاحرف م والميم حيث الميم منه ذا ش يعني ان الميم من الاسماء التي تعرب بالحروف اذا بانت منه
الميم او زالت تقول هذا ابوه ورايت اباه ومررت بابيه فاذا حذف الميم فيجوز ان يعرب بالميم فيجيء عشر لغات فتحه وضمه وكسره وتضعيفه
كل واحد منها مع فتح الباء وكسرها وضمها وهذي تسع لغات والعاشرة اتباع فاء له لميمه وافصحها فتح
فاء له منونا م واعرب اخ حم كذا ابا ش اي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء والحم هو اهل الزوج ونحوه من
قاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة وقوله م وهن ش اي وكذا هن واخر لوقوع الخلاف فيه فاذا اعرابه
بالاحرف وهو مجرور بمثل سيبويه وايضا فاذا اعرابه بالاحرف فليلا والاحسن فيه التزام النقص ونحو حزب الامة وجعل

الجم

ط

اي علامة الاعراب
زايد على الكلمة
ك

يعني ان الاعلة

ح اي المقابلة على
حرف واحد
مع كونه صحيحا
ك

الاعراب على عينه كبرو ومن ومنه قوله عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واى هذا اشار بقوله ص والنقص في هذا الاخير احسن ش اى احسن من الاعراب بالاحرف وجرت عادة كثير من النحو بين ان يذكروا النقص مع ذكر الاسماء غير منبهين على علته بل يلبسن تعجيب وان حضي من البعض باوفر نصيب والهن كناية عن اسم جنس قال ابو الصلاح كلمة كناية ومعناها الهنة تقول هذا هنك اى شبلك وقال ابن الدهان هو كناية عما يقل وكثرت الكناية به عن الجرح ثم قال ص وبناء وتاليه بنقص ش اى وبنقص النقص باب وتاليه وهما اخ وحم ومنه قول الراجز بابه اقتمى وعلى بالكرم ومن يشابه ابه فما ظلم ف والوجه الراجح في هذا الجرح باب وتاليه والنقص بعضهم نقص حم وفرحكاه البراء وحكى ابو زيد نقص اخ ف ثم ان لغة التثنية باب وتاليه فقال ص وقصرها من نقصهن اشهر ش يعني ان النقص باب وتاليه وهو التزام الالف مطلقا وجعل الاعراب مجالحركات المقدرة بالالف اشهر من النقص اما نقص الحم فكثير ومن نقص الاب قول الراجز ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها ومن نقص الاخ قوله ص اخا ما اخا بدل ف تنبيهات الاول فيما انتضح بما ذكرناه جواز الاعراب بالحروف مع التقصير في الاسماء الستة على ثلاثة اقسام قسم ليس فيه الا لغة واحدة وهي الاعراب بالاحرف وهو لح وذو بمعنى صاحب وفم بالميم وقسم فيه لغتان الاعراب بالاحرف وهو هن وقسم فيه ثلاث لغات الاعراب بالاحرف مع النقص مع القصر وهو اب واخ وحم الثاني زاد في شرح التسهيل يا التثنية بين ويكون فيه اربع لغات ويا اخ التثنية بين وآخوا بالسكان الخاء ويكون فيه خمس لغات وحما وحموا وفي حما كحكما ويكون فيه ست لغات الثالث مذهب سيبويه ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو وهو من باب قوة وقال ابن كيسان يحتمل الوجهين جميعا وهو جائز عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين واصله فوة ولامه هاء وذهب الفراء الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عنده فعل بالتحريك بلا خلاف بين البصريين فعل بالتحريك ولامها واو بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى ان الاخ يائي من الماية ان وزنه فعل بالتحريك ولامه ياء بدليل جمعه على اخوة وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي احمى لغة وجمعها على افعال واما هن فقال بعضهم الاعراب فيها على ان اصله التحريك والسكون التخفيف على لغة قولهم هنة وهنوات وقد استدل به بعض شراح الجزولية واعتضد بان ياء فتحة النون في هنة تحتمل ان تكون لها التانيث وفي هنوات لكونها مثل جفنات بفتح جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهنا فيه يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك وهذا موضع اختصار فقد اشار الى شرط اعراب هذه الاسماء بالاحرف الذكورة فقال ص وشرط في الاعراب ان يضاف الا لليا كجا اخو ابيه غ الا فتر واحترز بقوله ان يضف مما لم يضف منها نحو اب فانه يعرب بحركات ظاهرة وكلها تعرب الاعراب فانها لازمة للاضافة واما الجرع فوجه عوض من واو ميم وفر قبت الميم بالاضافة كقوله يصبح ظمآن في البحر قمه وا تخص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله عليه السلام لخلوف فم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك واحترز بما اضيف منها الى ياء المتكلم فانه يعرب بحركة نحو هذا اخي وكلها تنقلب الفا الياء ا ذ وفانها الانقلاب الى مضمر وانما تنقلب الواو اسم جنس ظاهر تحيض صفة وما خالف فيه فهو نادر ويشترك في اعرابه بالحروف مع القيود المذكورين شرطان احدهما ان تكون مفردة فان ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع وان

تحن

وان تكون مصغرة بان اصغرت اعربت بالحركات **وان قلت** بقراءهما هذين الشرطين **قلت** فرعوا الحكم على
ما لفظ به وقد لفظ بها معربة مصغرة فاكتفى بذلك ثم مثل ما اضيف الى غير اليا. بقوله جاء اخو ابيك يا اعتلاه وهو
واضح **ش** انتقل الى الموضع الثاني من مواضع نيابة الحرف على الحركة **فصل ص** بالالف اربع المثنى وكلا **ش**
المثنى هو الاسم الدال على اثنين لزيادة في اخره صالحا للتجرد وعطف مثله عليه كقولك بزازين رجلان فانه يصلح
فيهما ما يصلح في بزاز ورجل ورجلين ويصلح في بزازين رجلان فانه يصلح في بزاز ورجل وبزازين ورجلين **وللتثنية** قافية شروط الاول الاعراب فلا يجوز تثنية المبني والمجموع على
حده والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته وفاقا لغير
ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة **الثاني** الاعراب فلا يثنى المبني واما قولهم صنان وضبان وليست
الزيادة فيهما للتثنية بل للالحاق بدرهمان على ما اخترناه صلا واما يازيدان الرجلين فانهما اثنيا قبل البناء واما هذان
واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين **الثالث** عدم التركيب فلا يثنى المر
كب تركيب اسناد اتفاقا وكذلك ما في حكمه كما تقدم **وا** **ختلف** في تثنية المركب تركيب مزج نحو
بعلبك وسيبويه وصحح بعضهم المنع لشبهه بالمبني وبعلي الشماع واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى **ا** **ش** **ه**
فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا فتقول
ابوا البكرين بزوا ابا البكرين بزا **الرابع** التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بلا تاويل بتثنيته فلا تثنية و
لذلك ما ثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة فانها لا تقبل التنكير **الخامس** ان يكون قابلا لمعنى التثنية
فلا تثنى الاسماء الواقعة على ما لا اثنين له في الوجود كطشمس وقمر اذا قصدت الحقيقة **السادس** اتفاقا و
اللفظ واما نحو القمرين بزيادة الشمس والقمر من باب التغليب **السابع** اتفاقا والمعنى فلا يجوز تثنية المشترك **ه**
والحقيقة والمجاز هذا مذهب اكثر المتاخرين وفي شرح التسهيل والاصح الجواز ومن صرح بجوازه الحاكم ابو بكر بن الا **ه**
فتاوى **الثامن** الا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فاذا كثر هم الا تشبيه استغنوا بتثنية يستوي
فقالوا يستويان ولم يقولوا سواءان على ان ابا زيد قد حكاه عن بعض العرب **وكلا** اعراب اعراب المثنى وهو مخالف لمعنى **ه**
لفظا التكثير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين او لا وارجع نحو البصر بزا وهو قوله ولا يصلح للتجرد نحو اثنين واثنتين او صلح
للتجرد بواو وعصا مبانيه عليه او عصف مثله نحو العمرين بزيادة الشمس والقمر او العمرين بزيادة ابي بكر وعمر مع ملحق بالمثنى
وفي اشارة الى النظم الى اربعة الحق بالمثنى واعرفه اعرابه وليست من المثنى حقيقة وهي كلا وكلتا واثنا واثنتا
ش اما كلا وكلتا وهما اسماء وضعا للفظ مثنى المعنى بحيث لا يجوز عنهما بالالف اتفاقا مراعاة للفظ
وبالتثنية اتفاقا مراعاة للمعنى وفي اجتماع الاسرار في قوله كلاهما حين بكى اجز بينهما فانفعا وكلا ابيهما اربع
ولكونهما موضوعين للفظ مثنى المعنى اعربا اعراب المثنى بالحروف موضوعة واعراب المثنى موضوع باعرابه الظاهر اعراب
المقصور بحركات مقدرة ومع المضمر اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الا
عراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر حمل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وفي هذا اشارة
بقوله **ص** اذا بضمير مضافا وصلا **ش** اي وصل كلا بضمير حال كونه مضافا الى ما بعضا حال من الضمير المستكن في وصل
وهو ضمير كلا وقوله **ص** كلتا كذا ما **ش** يعني مثل كلا في اعرابها اعراب المثنى مشروطا بالاضافة الى المضمر فتعربها

الاول حكى الفراء كلا وكلتا ثلاث لغات الاولى اعربهما مع الظاهر اعراب المقصور ومع المضمر اعراب المثنى كما تقدم
الثانية اعربهما اعراب المثنى مع الظاهر والمضمر وتصيرهما الى حد ثنية والثالثة اعربهما اعراب المقصور مع النون
عينا ايضا وجعل من ذلك قول بعضهم كلا هما وتمرا بالالف **الثاني** ما تقدم من ان كلا وكلتا معربا اللبط مثنيا
المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى وجزء امور منها الاخبار عنهما بالجمع
في الكلام الفصيح كما تقدم وزعم الفراء انه يجوز ان كلتا فتحول لها يعرب في الجر فيقال رأيت كلتي جاريتيه وأحرز
وليس بصحيح مرادا به كلتا مجموعة الالف للضرورة **الثالث** وزن كلا عند البصريين فعل مثل معا والبعد عزوا و
بعد ليل ابعد الله ثناه وكلتا وقيل عزبا لعز سيبويه انها لو سمي بها وثنيت لانقلبت ياء ووزن كلتا فعلا كذا
في والبعد التانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهو اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي وذهب
الجرمي الى ان التاء زائدة للتانيث وهو ضعيف لان تاء التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الالف **الرابع**
المنقول عن البصريين ان قلب الف كلا وكلتا مع المضمر ليس هو للعامل وانما هو بالحمل على احوال على وفق لغاتهم
ملازمان للاضافة فاشبهتا في النصب الزاي والجر على بعد وا كلا وكلتا في النصب والجر ما بعلوا ابلغ او على مقلوبا
البعهما ياء اذا اضيفا الى مضمر ولم يقلبوهما اذا اضيفا الى ظاهر كما ان الف لعا او على لما تقلب مع الظاهر واما
في الرفع فيقفان الالف مع الظاهر والمضمر انهما لم تشبه في الرفع ما يقلب الف فال الخليل ومن لا يقلب الف لدى او على
اذا اضيفا الى المضمر يعربون اعرابين كلاهما وسرت بكلاهما فجعلوهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر وضعف
الناظم هذا المذهب وجعل اعرابهما بالحروف في المثنى واستغرب لغة ثالثة واما اثنا واثنتان فيجوز اعراب
المثنى بالشرط ولم يشبهها بما هو مثنى حقيقة ليبقوا انهما مثل كلا وكلتا في اشتراط الاضافة الى المضمر
فقال **ص** اثنا واثنتان كاثنين واثنتين جر بياء **شر** اي يجر بياء مجرى اثنين واثنتين بالاشتراط ثم قال **ص** وتخلف الياء
في جميعها الالف جرا ونصبا **شر** يعني ان الياء تخلف الالف اي تحل محلها في جمع ما تقدم وهو المثنى والالحاق الملحقة
به جرا ونصبا نحو مررت بالمحمدين ورايت الزيدين ورفع الجر والنصب محمول عليه في الياء التي هي اخت الكسرة وانما
حمل عليه لاشتراكهما في ان كلا منهما فضلة ولهذا حمل على الرفع لانه عمدة **وقوله ص** بعد فتح قبل الف **شر** نصب
بفتح ما قبل هذه الياء لاشعارها بانها خلفت الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا **تغنيهما** اي في المثنى وما الحوبه
لغة اخرى وهي لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبايل اخر وانكرها السيرافي وهو محجوج بنقل
الائمة وهي احسن ما خرج عليه قراءة ازهري ان الصاحبان **الثاني** مذهب الناظم ان اعراب المثنى والمجموع على حده
بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم وصرح بذلك في شرح التسهيل ومذهب كوفي وطايفة من المتاخرين ونسب
الى الزياني والزجاج قبل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعراب صفح ومفتح في الالف
والباء فتحة في الالف الصفة وفي الباء الفتحة والكسرة فاعراب المثنى عندهم بالحركات وفي اعراب المثنى مع الف الاثنين
بعد كرها انتقل الى الموضع الثالث من موضوعه فبداية الحرف عز الحركة وهو المجموع على حد المثنى فقال
ص فارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب **شر** كما جاز الجمع على قسمين جمع تكسير وهو ما تغير فيه
بناء الواحد لفظا او تقدير او جمع سلامة وهو ما عداه احترز من جمع التكسير بقوله سالم جمع في الصلح
الصلح

ثم السالم قسمان مذكر ومؤنث: فاحترز من المؤنث باضافة الجمع الى المذكر كعامر او صفة: فالاول يرفع بالواو
ويجر وينصب بالياء وهو جمع المذكر السالم وهو قسمان اسم وصفة والاسم لا يجمع هذا الجمع الا باربعة شروط الفاكورية
والعلمية والعقل والخلو من تاء التانيث المغايرة لتاء عمر وقبة علمين والصفة لا تجمع هذا الجمع الا باربعة شر
وط الفاكورية والعقل والخلو من تاء التانيث وقبول تاء التانيث عند فصر معناه واحترزت بهذا الاخير من فعلان
فعلى نحو سكران سكرى وافعل فعلاء نحو احمر حمراء وما اشتمل عليه المذكر والمؤنث نحو صبور فلا يجمع شيء
من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله تاء التانيث فمثال الاسم الذي اجتمعت فيه الشروط عامر تقول جاء العامرون
ورايت العامرين ومررت بالعامرين ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط مذنب تقول جاء المذنبون ورايت
المذنبين ومررت بالمذنبين وفتحنا الباء الساكنة بالمثالين قبل نون هذه الشروط طلبا للاختصار واشارة الى القياس
عليها بقوله ص وشبهه بهذين بشر وشبهه عامر كل اسم مذكر علم عاقل خال من تاء التانيث وشبهه مذنب كل صفة
لمذكر عاقل خال من تاء التانيث قابلة لتاء التانيث قال ز فتخرج به بشرح التسهيل شروط الاسم بشر
طين آخرين احدهما ان يكون غير مركب تركيب اسناد او مزج والآخر ان يكون غير معرب بحرفين فلم تركت هذه
الشروط كلها قلت هذان شرطان لصحة مطلق الجمع والخصوصية لهما بهذا الجمع فتنبيهات الاول
لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التانيث فاجازوا جمع كحمزة بالواو والنون وقبول الصفة لتاء التانيث مصنع
لين بفتح الصاد اعرض الذي هو مال ازكر مثاربه: والعانسون من النساء المرتفع والقشيب: مجمع عانس
وهو من الصفات المشتركة والحجة في البيت لتشبيه تاء الثاني الثاني ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء
التانيث كعدة او من لامه كثبة فانه يجوز جمعه بالواو والنون وبالالف والتاء حالة يكسر قبل العلمية كثبة
فيلزم من تكسيره او يقل فيه كعدة فيلزم جمعه بالالف والتاء والى هذا اشار في التسهيل بتغيير التاء المغايرة
لتاء عدة وثبة علمين الثالث اعلم ان التصغير قد يبين مقام الوصف فلذلك لم يصغر نحو رجل وغلام مجموع
بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وعالج لكون التصغير وصفا في المعنى ثم اشار الى ما الحق بهذا الجمع فاعرب
اعرابه بقوله ص وبابه عشرون وبابه الحق وآلاحقوا: اولو او عالمون علبون وارضون سنون وسنوات: وبابه بنو و
هو اربعة اقسام اسم جمع: وجمع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط ومفرد هو جمع في الاصل وما
لا واحد له عشرون وبابه ويعني ببابه سائر العقود الى التسعين واولو او عالمون وهذه كلها اسماء جموع الحق
بجمع المذكر السالم في اعرابه لان هذه واحدها من لفظها وليس عالمون بجمع عالم لان العالم عام والعالمون خا
ص بمن يعقل وانما هو اسم جمع قاله الصنف: والثاني ارضون وسنون وبابه فهذه جموع تكسير لتغيير واحد
هاء عرضت اعراب الجمع السالم: والثالث اهلون فانه جمع اهل واهل غير مستوف للشروط اغلبي
علما وآلاصفة فاهلون جمع تصحيح لم يستوف الشروط وجعل بعضهم ارضين وسنين من هذا النوع: والرابع
علبون وهو اسم لا على الجنة كانه في الاصل بعيد من العلو مجموع جمع من يعقل وسمي بهذا تشبيها بهذه الالفاظ
تنبيها على نظائرها وباب سنين والذي اشار اليه بقوله وبابه هو ما عوض من لامه هاء التانيث ولم يكسر وهذا النو
ع شائع فيه جمعه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا وهو ثلاثة انواع مفتوح العين نحو سنة ومكسورها

اعني المثنى والجموع على حديه للاسما معربا بالالف والنون ط

ط
اي ظهر مثاربه

نحو مائة ومضمرها نحو ثبة وهي الجماعة بلام سنة واوها على الغتين ولامها مائة بالهاء ولا ثبة واو وقيل ياء من
ثبيت اي جمعت واما الثبة التي هي مسك الحوض ومحذوفة العين من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل محذوفة اللام
ايضا من ثبيت فعلى كان مفتوح الباء كسرت فاء نحو سنين وفي حكي ضم سينه وما كان مكسور الباء اي غير نحو
مئين وما كان مضموم الفاء فيه وجهان الضم والكسر نحو ثبين فان كسر استغني عن هذا الاستعمال نحو شفة
والاصل شفهة ص ومثل حين في جميع ما ذكر الباب ش يعني باب سنين فيستعمل مثل حين ويجعل اعرابه بالحركات
على النون منونة وان تسقطها الاضافة وتلزم الياء فتقول هذه سنينٌ وكتبته سنينًا ومررت بسنينٍ وهذه سنينُ وفي الحر
يث في رواية اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف ومنه قول الشاعر عفا من مجد فابن سنينه لعبن بنا شبيبا
وشيبنا ومن العجاب هذه اللغة من يسقط التنوين وقوله ص وهو عند قوم يجري ش يعني اذا اجراه بسنين وما به
وفي استعمله عبيرهم على وجه النقص وعلامة الجر فيه الكسرة كما في الحرف المذكور وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه فجمع ال
تكسير على صلامة نكح واحوى ص ونون مجموع ش نحو الزيدين والمصلحين ص وما به النحو ش نحو عشر
ين وما تركب معه ص وافتح ش اي وفاتحه وبين نون التثنية ص وفل من يكسر نحو ش يعني في الضرورة وليس بلغة
ومنه قول الشاعر وانكر فاني عارف اخرين وقول الاخر وقد جاوزت حد الاربعين فاما شرح التسهيل ويجوز
ان يكون كسر نون الجمع وما التحق به لغة ص ونون اثنتي ش نحو الزيدين ص والملحق به ش نحو اثنين ص بعكس ما
في المتعلق فاتحه ش اي بعكس نون الجمع فيكسر التعلق السالمين وفل من يفتح نحو بفتحه ولا ان فتح نون المثنى لغة
حكاها الكسائي والفراء لكنهما حكيا ها مع الالف واجازها بعضهم مع الالف واستبعد ابو علي الفراء اعرب
في الجمع والتثنية فانه حكى التثنية فقط ان ضم نون المثنى لغة يعني اذا كان بالالف وحكى عن العرب هما خليلاي
ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل الى نيابة الحركة عن الاخرى وفي لغة موضعين الاول جمع المؤنث السالم فانه
ينصب بالكسرة عن الفتحة فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره وضابطه ما جمع بالف وتا
زائدتين فيهما ولا مشاركة بقوله ص وما بناه والف فتحا بكسر في الجر والنصب معا ش فان فلت الخ يقول
الالف والتاء بكونهما زائدتين فلت تعليل الجار بقوله فتحا يعني عن التنفيس الخ المراد ما دل على حقيقته بالف
وتاء المؤنث السالم فقال ص كذا اولات والتي اسما فتح جعل كما غير عات فيه غا ايضا قبل ش يعني ان اولات
بكسر في جره ونصبه كالجمع المذكر وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بخلاف المؤنث نظير اولوا في المذكر وقوله
والتي اسما فتح جعل يعني ما كان مجموعا بالالف والتاء ثم سمي به مجعل اسما مفردا فانه يعرب بعد التسمية
على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها فيكسر في الجر والنصب وينون وقد مثله بغا رعات وهو اسم موضع بالشام
وقوله رايت غا رعات ومررت بغا رعات فيستوي جره ونصبه وتحو عرفات ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه
بالكسرة كما سبق ومنهم من يمنعه الصرف فينصبه بالفتحة ولا ينون فان فلت لم نونوا غا رعات وعرفات
وتحوهما على اللغة الفصحى وحذفهما منع الصرف للتانيث والعلمية فلت ليس تنوينهما للصرف وانما
هو لتنويز المقابلة وقع تفخيم بيانه فان فلت فما ذكر حكم المجموع بالالف والتاء اذا سمي به فما حكم المثنى و

المجموع

منها

قال فلت لم يذكر علامة رفعه قلت علامة الضمة على دلالة على ذكر المجموع بالمؤنث الخ اصل

وهو بالزاي المعجمة

بعني وخفضه بالفتحة

والجموع على حدّ ما سمي بهما **قلت** اما المثنى فبنيه لغتان الاولى اعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها. والثانية ان يجعل كعمران في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف. واما الجموع على حدّ بنيه اربعة اوجه الاول ان يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها. والثانية ان يجعل كعشرين في التزام الياء وجعل الاعراب على النون مصروفا ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين. والثالث ان يجعل كهارون في التزام الواو وجعل الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمية. والرابع التزام الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان لغة حكيت من لسان العرب **قلت** بيانها ان الاول جعل المثنى كعمران والجموع كعشرين وهارون مشروط بان لا يتجاوز بالمثنى سبعة احرف فان تجاوز السبعة لم يعرب بالحركات وفوّته على ما لحقه التصغير **الثاني** ما تقدم من ان المثنى اذا جعل بعد التسمية كعمران ممنع الصرف فيرى بزيجنه يغير غازوتان مسمى بهما فانه يصرف اذا لحقه الالف لصلاحه لوقوع موقع الالف الزائدة في حواشي مبرمان منع صرف غازان فالالف اخرى زيادته تنزل منزلة ثاني حرفيه الثاني من موضعي زيادة الحركة عن الاخرى ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل كونه مرتجلا عاما من وجهين كما سيجيء في موضعه ان شاء الله تعالى وهذا الجر بالفتحة فيابة عن الكسرة محمل جرى على نصبه لانه لما اشابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة. والى هذا اشار بقوله **ص** وجر بالفتحة ما لا ينصرف **شر** ويشمل غير الجمع والجمع المكسر نحو مررت باحمر وحليت بمصاحف ومكاتب عن ربعه ونصبه انهما على الاصل **ص** ما لم يضف او يك بعض الرباعي **شر** يعني فانه يجر حينئذ بالكسرة نحو مررت باحسن القوم وبالاحسن وشمل قوله ال المعرفة كالمثل والموصولة نحو هما افت بالبيضان ذاكرا ما انصبت ما تقوله غير كرام العواقب. والزائدة نحو رايت الرجل بزيد الفرس بجيد مبارك. وقال التصهيل ما لم يجب الالف واللام او بعضها بعني الالف والميم بلغة اهل اليمن كقول الشاعر عن تيهان طورا ثم أزمعَ إعناءً او لفا. وقوله رباعي معناه تبع **قال قلت** اذا اضيف ما لا ينصرف او عرّف اما بالجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا ام لا **قلت** فيه خلاف مشهور والتحقيق ازالة احدى علتيه بالاضافة او ال فمنصرف نحو باحمر كم والا فغير منصرف نحو باحسنكم وليبان علما موضع هو اليزنبه والمجهور مزفوتة كلامه يعني انه بناء على منع صرفه. ولما فرغ من مواضع النيابة بالاسماء اخذ يذكر مواضع النيابة بالافعال وقد تقدم ان النائب في الفعل شبيه ان الحرف والحرف ما لحرف هو النون ينوب عن الضمة والحرف حذف النون وحذف حرف علة. فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون وحذف حرف العلة ينوب عن السكون وبدأ بوضع النون فقال **ص** واجعل النحو بيعلان النون فا. ربعا وتل عين وتسكنان فا. **شر** فنحو يبعلان هو كل فعل اتصل به الف اثنين مخاطبين او غايبين نحو انتما تفعلان وهما يفعلان وسواء كانت ضميرا كما كما مثل به او حرفا نحو يفعلان الزائدة في لغة طي وازد شنوءة. **وقوله** ربعا هو مفعول ثان لقوله واجعل اي صيّر وهو تصريح بان الرفع بالنون كما هو مذهب الجمهور خلافا لمن زعم ان الاعراب في هذه الامثلة تجرد كانت مقدرات على لام الفعل وشبه نحو عين هو كل فعل اتصل به ياء المخاطبة. **وقوله** وتسكنان اي نحو تفعلون وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبين او غايبين نحو انتم تفعلون وهم يفعلون وسواء كانت ضميرا كما مثل به او حرفا

صح
لانه دخلت من العلم
مصاريع لان العلم لا يضاف
وانما يضاف اليه

نحو يفعلون التي تعمل في اللغة المشار اليها وقوله ص وخط بها للجزم والنصب سمة نش اي وحذف النون علامة
للجزم والنصب كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وفر مثل بقوله ص كلم تكوني لتردمي مختلفة نش فتكوني
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وفر مي منصوب بان مضمرة بعد لا والجحود وعلامة نصبه حذف
النون ايضا وبدا بالجزم لان النصب محمول على الجزم به علامته فجاز الجزم لا حذوا بالحذف مجمل النصب عليه
كما حمل على الجر في الاسماء وقوله مختلفة يجوز بفتح اللام وكسرها والفتح هو القياس ولما انتهى
الغرض باعراب الصحيح من الاسماء والافعال شرع في بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال فقال ص
وسم معتلا من الاسماء ما كالصطفى والمرتقي مكارما نش فاشار بالمثال الاول الى كل اسم معرب اعرابه
الف لازمة وبالمثال الثاني الى كل اسم معرب اعرابه ياء لازمة قبلها كسرة وكلا النوعين يسمى معتلا ويسمى الالف
سما ما حرف اعرابه واو لازمة قبلها ضمة فسمى اشارة الى ان هذين النوعين وان اشتركا في الاعتلال فان
لكل اسم واحد منهما اسما خاصا به وحكما يخصه حكم الآخر فقال ص فاول الاعراب فيه مقدر جميعه
وهو الرفع والجر نص نش يعني بالاول ما حرف اعرابه الف لازمة كالمصطفى وانما قدر فيه الاعراب جميعه اعني
الرفع والجر والنصب لتعذر تحريك الالف جاء الفتى بعلامة رفعه ضمة مقدرة به الالف تعذرا
واذا قلت رايت الفتى بعلامة نصبه فتحة مقدرة به الالف تعذرا واذا قلت مررت بالفتى بعلامة جر كسرة
مقدرة به الالف تعذرا وقوله وهو الذي قد قصرا اشارة الى ان هذا النوع يسمى في الاصطلاح مقصورا لانه منع المد
ويقابله الممدود ولكل منهما يسمى نحو يسعى مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود وقيل يسمى مقصورا لانه قصر عن
ظهور الحركات والقصر المنع ص والثاني منقوص نش يعني بالثاني ما حرف اعرابه ياء لازمة قبلها كسرة كالمرتقي ويسمى
منقوصا لانه نحذف لامه للتنوين نحو قاض وسار وقيل لانه نقص فيه بعض الحركات وظهر بعضها ص ونصبه ظهر نش
نحو قوله يا قومنا اجيبوا داعي الله وفي لام الخفة الفتحة ص ورفعه ينوى نش نحو قوله تعالى يوم يدع الداع، بعلا
مة رفعه ضمة مقدرة في الياء استثقالا لا تعذرا لامكان النطق بها وقد تظهر في الضرورة كقول الشاعر وعرفو
العرف في شر العرف حيث اشترى كما في الارتفاع وقوله ص كذا ايضا يجر نش اي يجر بالكسرة منونة لشغل الضمة والـ
الكسرة على الياء كقوله تعالى اجيب دعوة الداع، بعلامة جر كسرة مقدرة استثقالا لا تعذرا لامكان النطق
بها كقوله لجر في هو ما جوابي لغوي وغير ما مضى قسم تنقل الى المعتل من الافعال فقال ص واي بعد اخر
منه الف او واو او ياء بعدا عرب نش هذا شرط فيه وبعدها كان الثانية مفتوحة وآخر منه مبنيا لا والف خبرها
والجملة خبر كان وقوله بعد معتلا عرب جواب الشرط وتحتمل ان تكون الفعلية ناقصة وآخر اسمها والف خبرها
ووقف عليه التنوين على لغة ربيعة ويجوز ان تكون او موصولة على مذهب من اجاز اضافتها الى النكرة وحاصل البيت ان كل
فعل آخره الف نحو يخشى او واو نحو يدعو او ياء نحو يرمي فهو معتل فاعرف هذا الاسم ولا يقال مقصور ولا منقوص
غير الاسماء وقوله ص والالف انو فيه غير الجزم نش يعني بغير الجزم الرفع والنصب نحو يرمي ويسعى
وعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة وكل ما قدر به الالف فهو على سبيل التعذر وانما استثنى
الجزم لانه يظهر نحو الالف كما سيأتي وقوله ص وابد نصب ما كيدعو اجر مي نش اي واظهر نصب المعتل بالواو

من معاني الحروف وغيرها في المعاني وفرع كم في التسهيل لبنائها اربعة اسباب اولها شبه الحرف وضعا او اكثرا على حرف
واحد حرفين وحمل الباقي على الاكثر وثانيها شبه الحرف افتقارا الى المضمر الذي هو الالف على مسمى بضمة
من مضمراتها او غيرها وثالثها شبه الحرف جموعا والمراد بالجموع عدم التصرف بلحظ بوجه من الوجوه حتى
بالتصغير لو بان يوصف ويوصف به كما فعل بالمبهمات ورابعها الاستغناء باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
قال الشارح وفعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بنا المضمرات والزلعي عليه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه
فصل بها اظهار علة البنا فعل م ولو قيل ما جر كلبك ما نصب نش يعني ان هذا الضمير اي الصالح للجر من الفصا
يه المتصلة هو الصالح للنصب وقد تقدم ذكر ثم قال م للرفع والنصب وجر فاصلح نش يعني فاصلح صالح للرفع والنصب
والجر وشل الثلاثة بقوله م كما عرب بناء هنا نائبا المنح نش فموضع نا جر بعد الباء ونصب بعد ان وفي بعد الفعل
وما سوى ما ذكر من الصالح للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع وبالاقسام ثلاثة وفي لها واضح ثم قال م
والب والواو والنون للغائب وغيري كفاموا علما نش الضمير المتصل بالنسبة الى المعنى على ثلاثة اقسام مختص
بالحاضر كالكاف ومختص بالغايب كالها وهذان القسمان ظاهران وقسم يكون للغايب تارة وللمخاطب اخرى و
هو ثلاثة ضمايرالب انتما وواو انتم ونون الاناث ومثال الالف بقاما واعلما وبالالف فاما للغايبين وفي اعلما
للمخاطبين ومثال الواو وقاموا واعلموا والنون قمن واعلمن واي قلت فوله اعم من المخاطب قلت لما كانت
الالف والواو والنون لما تكون للمتكلم تعينت اراءة المخاطب وخلا بين قسمي مشار اليه المستتر فعل م ومن
ضمير الرفع ما يستتر نش يعلم من تخصيصه بالرفع ان المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر والمستتر ضربان واجب
الاستتار وهو ما لا تخلفه الظاهر وجايز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر فالواجب الاستتار في سبعة
مواضع فعل امر الواحد كافعل والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم كاوافق والمبدوء بنا المخاطب التي للمضارع كتقتبل
والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه او المشاركين كنشكر واسم فعل الامر كنزال واسم المضارع كاتي والصه
والواقع بعد الامر نعت له بالامر مخصوص بازبع اجاز قلت فراخل الناظم بهذه الثلاثة الاخيرة قلت لان ذكر الحصر انما
مثل لبعض ما على تمثيله وابقاؤه قصر على الافعال اصالتها في العمل واسم الفعل والمصدر نابا عن الفعل في العمل
والجايز الاستتار هو المرفوع بفعل الغايب والغايبة ماضيا او مضارعا وباسم الفعل الماضي فنص
انتقل الى المضمر المنفصل وهو نوعان مرفوع ومنصوب وبدا بالمرفوع فقال م وهو ارتفاع وانفصال انا هو انت والمرفوع
لا تشتبه نش ضمير الرفع المنفصل ثلاثة اقسام متكلم ومخاطب وغايب فلذلك مثل بثلاثة امثلة والمراد بالمرفو
ع ما دل على مرفوع او مثنى او مجموع فانا له مرفوع واحد ونحن وانت له مرفوع الاربعة فروع اثنين اثنتا اثنتين وهو
له اربعة فروع هي هما هم هن قنبيه مذهب البصريين ان الف انا زايدة والاسم هو الهمزة والنون واستدلوا بحذف
الالف وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركة ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم هذا قصري انه ومذهب الكوفيين ان
الاسم مجموع الاحرف الثلاثة واختاره المصنف قال وبانا لغات الفصحى حذف الف وصلا واثباتها وقفا والثانية اثباتها
وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة ابدال الهمزة هاء هل والرابعة ان بعد الهمزة ثم قال المصنف من قال انا وقفا
قلب انا كما قال بعض العرب رأيت هاء والخامسة ان حكاها قطرب وامّا انت وفروعه فالضمير عند البصريين

ازّ والتاء حرف خطاب ومذهب الفرّاء ان انتَ بجملته ضمير واما هو فمذهب البصريين انه بجملته ضمير وكذلك اخواتها
ماهما وهم وهنّ ومذهب ابو علي الى انها بجملتها ضمائر وقيل عينه لما لا يحتمل ان هذا الموضع فيه شيء
بالمنصوب فقال ص وغيره واقتضاب ب الفصل جعلا اوياي والتعريج ليس مشكلا انتهى اياها هو الضمير المنصوب المنفصل
ولواحقه حروف تزاد على اسم من تكلم او خطاب او غيبة هذا مذهب سيبويه وذهب الخليل الى ان اياها ضمير مضاف
الى لواحقه وهي ضمائر اليه وهذا مذهب المصنف وفيه مذاهب اخر لا تطول بذكرها فللمتكلم اياي واياني للمخاطب
اياك واياكِ واياكما واياكم واياكنّ وللغايب اياه اياها اياهما اياهم اياهنّ وهذا معنى قوله والتعريج ليس مشكلا ص وبه اختبا
ولا يجيء المنفصل الا ثانيا ان يجيء المتصل انتهى لما كان الغرض في وضع المضمر الاختصار وكان المتصل اخصر لم يستعمل المنفصل
مع تاتي المتصل الا لضرورة لقوله بالباعث الوارث قد ضمنت اياهم الارض الخ وهذه الضرائر والى هذا اشار
بقوله وبه اختيار والا بعد مزج في المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تاتي الاتصال وهو اثنى عشر موضعا الاول
يختص بالاولى وشبهها الآتي قبلا يقاس عليه الثاني ان يحصر بانما كقول العرب انما يخاف الله العارفون الحاصر الخ وانما يرجو
عزا حبيبها انا او مثلي الثالث ان يرفع بصار مضاف الى المنصوب كقول الشاعر
وفزا عن العير ايكم استنشلا كم وقبلا الرابع ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه هو مخالفا
عمرا البصريين وبعضهم نحو البس عمرا الكوفيين الخامس ان يخبر عن عامله نحو فما ان انت لم تنفعها علقمة وانتصب
السماع ان تاخر عامله نحو ايانا نعبد السابع ان يكون العامل حرف نفي نحو ما هذا مهما تهن الثامن
ان يعطف منفوع نحو يخرجون الرسول واياكم التاسع ان يلي واو المصاحبة نحو يكون واياها بها مثلا بعيد
العاشر ان يلي اما نحو بحبها وتبغي بنا استعارة قليل اما انا وانت ما ابقى المتعيين الحادي عشر ان يلي اللام
العارفة نحو ازيد جرت الصيد وحقا اياك فرّ فكذا ان مطبعا الثاني عشر ان ينصبه عامل مضمر قبله
غير مرفوع ان اتحد رتبة وسياتي الكلام على هذا وبه كمل جميع ما لابد التسهيل ثم شرع الناظم يبين كم
مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال ص وصلوا بفصلها سلنيه وما اشبهه نث المراد بها سلنيه
ما وقع ثاني ضميرين منصوبين لفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول سلنيه وسلني اياه والاتصال
ارجح والفصل به ولم يات في القرآن الا متصلا كقوله تعالى اتعدانني ان اخرج ولم يات كما سيبويه غير الاتصال
ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلوة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم ثم قال
ص وبه كنته الخلب انتمائي نث اي بها كنته والمراد به ما وقع خبر الكان او احد اخواتها والخلب الاختيار كما ينبه
في البيت الاتي وقوله كذاك خلتنيه نث يعني ان بها خلتنيه كبها كنته في الاختيار والمراد بها
خلتنيه ما وقع ضميرين منصوبين لفعل ناسخ ثم ان كما اختياري فقال ص وانفصالا اختار نث يعني في باب كنته
وخلتنيه ووجهه ان الاصل الاتصال ثم قال ص وغير اختار الانفصالا نث وهم الاكثرون منهم سيبويه وو
جهه ان الضمير الثاني خبر في الاصل وخبر الانفصال وكلاهما مسموع وما اختاره هو مختار المازني وابن الطراوة
تنبيهان الاول ابقى في التسهيل سيبويه على اختياره الانفصال في ثاني خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وفي
خبر عن الفعل منصوب اخر مخالف لها كنته فانه وان كان خبرا في الاصل لكنه شبيه بها لصيرورته في اند

لم يجز الا ضمير مرفوع والمرفوع يجوز من الفعل وكأن الفعل مباشر له فاضطر الى اختيار الناظم باب خشيته
الثاني يجوز الانفصال والاتصال ايضا فيما وقع من الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى ضمير فاعله وهو فاعل نحو وكا
زيد اكرمه اكرام الصبر او مفعول الى نحو وضربك اياه يشوه ويستطاع او بما قسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعو
واول كقول الشاعر ما ترجو او تخشى عنيم الله الا فزاءا وضع فيكه الله لا ينفعا ما هو فاعل والمختار في هذه
الثلاثة الانفصال ولكنه يقل في الابيات لا الوزن في بيان له ويجوز الوجهان ايضا في المفعول الثاني من نحو اعطيت
زيدا درهما في باب الاخبار فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم والذي اعطيته زيدا درهم والمختار فيه عند المازني
والمصنف الاتصال لانه الاصل وعند غيرهما الانفصال مراعاة للترتيب الاصلي ثم قال ص وقدم الاخص
اتصالا ش اي قدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغايب لان المتكلم اخص من المخاطب والمخاطب اخص
من الغايب ووجه من قال ان شرط جواز الاتصال بها نسلنيه وخشنيه ونحوهما ان يكون الاول اخص فانه متى
تقدم غير الاخص وجب الانفصال لانه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الاخص والحاصل ان البيت يجوز الانفصال وهو جعل
الضمير الثاني ضمير نصب لهما الاخص وغير مرفوع او كونه غير كاد واخواتها فانه اذا كان المقدم من الضمير غير
الاخص فاما ان يكون مخالفا باي الرتبة او صادقا فان كان من الاول جاز اتصال ما بعد الا فيما نحو تخول عثمان رضي الله عنه
ارا هفني الباطل شيطانا واجاز المبرد وكثير من النحاة تقديم غير الاخص مع الاتصال في نحو اعطيتنيه ولكن
الانفصال عندهم ارجح واذا كان مصادقا فيما سياتي وقوله ص وقدم ما مثنيت بالانفصال ش يعني انه يجوز في
الانفصال تقديم الاخص فتقول الذي اعطيته اياه بتقديم الاخص واعطيته اياه بتقديم غير الاخص وبالاخر
جاز ان الله ملكهم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم وقوله ص وبها اتحاد الرتبة الزم فصلا ش اي بالانفصال متى
الضمير جاز ان يكون المتكلم او المخاطب او الغايب لزم انفصال الثاني فتقول طننتني اياي وعلمتني اياه وحسبته
اياه ثم نبه على انهما قد ينفصلان في غير ما يبين بقوله ص وقد يبيح الغيب فيه وصلا ش مثال الغايب ما رواه الاصمعي من
قول بعضهم بعض العرب هم احسن الناس وجوها وانضرهم عودا وقال الشاعر لو جهلوا الاحسان
بسلمى وبهجة انا لجهله فيها لكرم والدها وقد شبهها في الاول بشرط الناظم في غير هذا النظم بجواز اتصال الغا
يبيح ان تختلف لفظهما كالمثالين او لم يكن غايبا هنا واعتذر عنه الشارح بان قوله وصلا بعد التنكير على معنى نوع
من الوصل تقريبا بانه لا يستباح الانفصال مع اتحاد الضمير في الغيبة مطلقا بل بغيره وهو الاختلاف في اللفظ
الثاني اجاز بعضهم الانفصال مع اتحاد الضمير في التكلم والخطاب والغيبة مطلقا وهو ضعيف ثم انتقل الى جوا
الوقاية للنون بعض المضمرات فقال ص وقبل يا النعت مع الفعل التزم نون وقاية وليس فيه نقض ش مذهب
الجمهور ان هذه النون سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر وقال المصنف بل لانها تقي اللبس في نحو اكرمني
مبني على الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة واصل اكرمني اكرمي فحذفت ياء المؤنث بعد الامر اجتزاء
بالكسرة عنها ثم حمل الماضي والمضارع على الامر ومعنى البيت ان نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم جميع الافعا
نحو اكرمني ويكرمني واكرمني الا بعضا وحكى ابن كيسان فتح نادر حذف نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر
كقوله ٢ ٤ ٤ قد نصب الفخ الكرام ليصيني والوجه ليصيني وهو الصحيح كقول العرب علي وعلي ليصيني

ترجمة

حكاه سيبويه واجاز بعضهم ليبسني في الاختيار فان قلت فرجاء في نون تامرونني مما اجتمع فيه
نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة اوجه الفك والادغام والحذف قلت المحذوف عند المصنف نون الرفع
نون الوقاية ودليله على الاطلاقه وهو مذهب سيبويه فان قلت فلزم حذف نون الوقاية ايضا في قول
الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني والاصل فليتني فحذف النون الثانية
وهي نون الوقاية قال في البسيط وخالف ان المحذوف نون الوقاية لان الاول ضمير قلت مذهب سيبويه ان المحذوف
نون الاناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف ولزم لما ذهبنا هنا على تقدير وليس قول الاقواء بصحيح
تنبيه اجاز الكوفيون حذف نون الوقاية بما ابعاني التعجب لانهم يقولون يا سمية ابعل المذكور ومذهب
البصريين ان نون الوقاية تلزم معه لانهم يقولون بعلتيه وهو الصحيح واعلم ان نون الوقاية تلحق قبل ياء
المتكلم مع بعض الحروف وبعض الاسماء وقد شرح ذلك بما يأتي في الافعال ص وليتني فعلت اي كثر لحاق النون مع ليت
ولعلي بالوجهين الاكثر في لعلي ص وليتني بنون واحدة اي بنون مدغمة النون مع ليت كقول الشاعر كمنيته جابر
انما قال ليتني اعلم به واجعل حل مالي وهو ضرورة وقال العبر يجوز ليتني وليتني وظاهر هذا جواز ذلك في الاختيار ص ومع
لعل عكس ليت يعني ان الحرف معها هو الكثير ولم يات في القرآن الا حذف النون واثبات النون معها نادر كقول الشاعر
فقلت أعيرا في الفخر لطيء اخطك بها قبل الهبيغ ما جن ونص بعضهم على انه ضرورة تنبيه اثبات النون مع
لعل اكثر من حذف النون مع ليت وان اشتركا في القلة فيه على لغة الكافية حيث قال مخيرا فيه وتحذف لعل اولى ومن
تعلقي ليتي افل وقوله وكن مخيرا في الباقيات ش يعني من اخواتها ليت ولعل وهي لعه اذا زوكاذ للكن فيجوز فيها
اثبات نون الوقاية وحذفها كما هنا لاجتماع الامثال فان قلت اختلف نون الوقاية مع هذا الحرف الصنعة مع انها
مستوفية للعمل قلت انما الحقت هذا النون مع هذا الحرف لتشبهها في الامعال المتعرية في عمل الرفع والنصب ولوجه
اخر من كونها في موضعها فاستقرت ليت على مقتضى هذا الشبه الذي الشعر وضعف لعل من اجل انها تتعلق في الغالب
ما قبلها بما بعدها ومن اجل انها تجر على لغة وكان خوازوكاذ معها ان ليت لوجه الشبه المذكور والكاف مستغل
لحاق النون معها الامثال لما تقدم تنبيه ما ذهب اليه الناظم من ان المحذوف من اني وكاني والكني هو نون الوقاية هو
مذهب الاكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى ان المحذوف هي النون الثانية وذهب بعضهم الى ان المحذوف هنا
هو النون الاولى والصحيح الاول انها الحرف ودليل العلي وهو مذهب سيبويه واما نحو اما فقد حكى بعض النحويين فيها
المذاهب الثلاثة الا ان الصحيح هنا هو حذف الثانية هنا هي الضمير ولثبوت حذفها في ازاغ اخفيت وقوله ص واغ
خطر اخبا عني وعني بعض من قد صدا ش اشار به الى قول الشاعر ايها السائل عنهم وعني لست من قيس
ولا قيس مني وهذا في غاية النذور وقوله ص وبا لدني لدني قد وفي :: فحتمي وقطني الحذف ايضا فاعرفي ش يعني ان الا
كثيرا لدني لحاق النون وحذفها قليل وهذا الحذف فرارا فاقع فقد بلغت من لدني عذرا قال في شرح التسهيل وزعم سيبويه
ان علة لحاقها للبيان من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في كلام الفصيح ومن ثم لحن قراءة من قرأ قد بلغت من لدني بتخفيف النو
وفتح الدال ولا يجوز ان تكون نون لدني نون الوقاية لان الحرف يتحرك الاخر النون لزوا خواتها الماضي بها الصوت او احرها من زوال السكر
ويلاحظ فيها الماضي اخرها متحركا وانما يقال في لدن مضافة الى الياء لدني بنون على لغة سيبويه واعتذر عن باز سيبويه بان ليس على ان زعم

ك
اي اللاتي يقلبن رؤسهم
ك
ولكن
لتولي
لا الثالثة

لحاقها للاول من الضرورات وقد وقط مثل لذو وذات النون فيهما هو الاكثر ولذا قال الحريري بقوله فذ بعني وليسا بعكس
لذ خلا باللغات وح وقد جمع الراجز بين الامرين بقوله فذ بني من نمر العشرين فذ : وفي الحديث قط قط بمعنى تحسبي وقد يسكنون
لها وبكسر هما مع ياء وبدونها وبهن وقطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي بالتنوين وبالنون ايضا فهي ثنتان وعشرون ثنبيهات الاول
يا
يذهب بعضهم الى ان حرف النون من قط وقطني لا يجوز الا في الضرورة والصحيح جوازه في الاختيار الثاني اعلم ان قط
تكون اسما وحرفا فالحرفية ليست هي المذكورة هنا انما هنا من خواص الافعال فلا تتصل بها التكلم الا بسمية
لها معنيان احدهما ان تكون بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة بالاضافة وتلحقها نون الوقاية وتكون
حرفا بها المذكورة هنا وثانيهما ان تكون اسم فعل بمعنى اكتف فتكون الباء المتصلة بها منصوبة وتلي منها
نون الوقاية ولا يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا وقد ذكر في التسهيل في باب اسماء الافعال وما قط بدلها
ثلاثة اقسام تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم وتكون اسم فعل فتلي منها نون الوقاية كما تقدم في وفي
وتكون ظرفا بمعنى قط الظرفية ولا تتصل بها يا المتكلم الثالث مذهب الكوفيين ان من جعل قد وقط بمعنى حسب
قال في وقطني يعني نون كما يعمل من قال حسبي ومن جعلهما اسمي فعل قال في وقضني نون كما يعمل في غير
هما من اسماء الافعال وتكون الياء في الوجه الاول مجرورة وفي الوجه الثاني منصوبة ومذهب الخليل وسيبويه ان قد وقط
بمعنى حسب والياء مجرورة بالاضافة عند من الحق النون وعند من لم يلحق الرابع تلزم نون الوقاية ايضا مع يا المتكلم
ان نصب باسم بعل نحو علمني وحكي ايضا علمكي بالياء وسمع الزامها من بعض بني سليم مكاتكني بدل او تنظرني
بمكاتفح ولم يذكر الناظم هذا في النظم وفي ذكره في التسهيل الخامس قد تلحق نون الوقاية مع بعل الحرف معها
اكثر كقول صرفة الآنجني من الشراب والآ بحر وقد لم يذكر هذا هنا السادس ما قال في التسهيل وقد تلحق مع
اسم الفاعل وافعل التفضيل مثل الاول قوله وما ألمني وكفني كمثل حظي ام مصلتي اي فوسمي بشر احي وقيل ان النون في هذا و
نحوه هو التنوين فثبت مشروطا ورجح بثبوته مع ال في قوله وليس اللوامي بمعتب لي بمقصر خلافا قال له اصعاد ما كان اعلما
ومثال الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم عشر الرجال احوجني عليك واعلم ان لحاقها هذين
في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه والله اعلم العلم ص اسم يعين المسمى مطلقا علمه ش قوله
اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرات ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف قال العلم يعين مسماه بجر في الو
ضع او بالغلبة لا بقرينة بخلاف شيء من المعارف فانه لا يفيد الا بقرينة اما بعضية كال او معنوية كالحضور والغيبة
وتلحق بالمضمرات والحضور باسم الاشارة بخلاف العلم فانه يعين بجميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم فان قلت
العلم ضربان شخصي وجنسي اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما الجنسي فلا يصدق هذا التعريف عليه
لانه لم يعين مسماه لا فرد في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكن جرى مجرى العلم الشخصي في الاحكام اللفظية قلت
التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسيأتي بيان هذا
واعلم ان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل وضع لما يحتاج الى تعيينه من المألوفات فللعالم نوع اصنافه فجعفر
علم رجل وخرنوق علم امرأة وفرزدق علم قبيلة والبيطار بفتح الباء والطاء المشددة بينهما تحتية ساكنة وبعد الالف راء
مشددة فم علم جمل وهبلة علم صنم واشتق علم كلب فقيل ص واسما الثاني وكنية ولقبا ش العلم ثلاثة اقسام

ش نحو قم زيد ج قم علم
او قد زيد ج زيد علم
ج زيد علم

ش يعلم حرفا بمعنى
نعم ورجل وحسب
وتلحقه نون الوقاية
بخلاف الثلاثة

ش العضة

الاسم و كنية و لقب لانه اذا صدر بام او اب وهو كنية كابي بكر و ام كلثوم والا فاذا اشتهر بهذه المسمى او ضعفه
بهو لقب كالحمر يوا العمار و في الاول و كبطة و انف الناقة بالثاني و اذا لم يكن كذلك فهو الاسم و قوله ص و اخر ج الخ سواء
صحبا نش اي سواء كان اللقب اي الذي اجتمع مع اللقب غير اخر اللقب وقد الاسم او الكنية نحو ابو بكر الصديق و عمر
العمار و الاول اللقب بالغالب منقول من اسم غير انسان كبطة فلو في لتوهم المشابهة او المراد مسماه الاصلي و غلبه
مامون فتأخير و ندر نقل اللقب على الاسم بالشعر كقول الشاعر ابلغ ابا دختنوس مألكة ... و ابلغ من يبلغها عني حديثا و بعض النحو
ان يحل بيناء بأن يجعل الكلمة غير ما جيء به منسوبا بحكم نش بان نحو حولة البيت ... و في بعض نسخ الالفية و اذا جعل اخر اذا
اسما صحبا ... و ما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ثم قال ص و ان يكونا مركبين جاز حتما
نش اي اذا كان اللقب و المصاحب له مركبا جاز اضافة الاسم الى اللقب نحو هذا سعد كرز على تاويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد
اليه ... و الثاني بالاسم و المعنى هذا مسمى اللقب و قوله حتما هو مذهب جمهور البصريين انهما لا يجوز فيهما
الاضافة و اجاز الكوفيون و بعض البصريين اتباع ايضا بدلا او عطف بيان و القطع الى النصب باضمار فعل او الرفع باضمار
مبتدا و الى هذا ذهب في التسهيل و قال نش حمل بذكر سيبويه بقاء الاضافة على خلاف الاصل فيما استعمال العرب
لها لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع و القطع فانهما على الاصل فتنبيه جواز الاضافة مقيد بعدم المانع فان
كان في الاسم مانع منها كالعجب و كونه كانا مركبين نحو الحارث كرز فمنع الاضافة و قوله ص و الا فتبع الخ نش اي و ان لم يكونا
مركبين و شمل قوله المركبين نحو هو عبد الله ذا نفاة و الاسم المركب مع اللقب المركب نحو زين عابدين الكتب و عكسه
نحو عبد الله بكة بالحكم في هذه الصور الثلاث امتناع الاضافة و جواز الاتباع او القطع لوجهيه و لم يذكر القطع هنا و ذكره
لم يذكره الشارح بل قال لا بد من الاتباع و فرع كرز في التسهيل ص و منه منقول بعض و اسم و غير و اخر مخالف كسعاد اي و اما
نش العلم فاسم منقول و مصدر مخالف و المنقول هو المستعمل قبل العلمية لغيرها كفضل و اسد و غير و اخر مخالف كسعاد اي و اما
من اسم عين و المصدر مخالفه كسعاد اي و هو علم امرأة و اخ و هو علم رجل فتنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان الاعلام
انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب و الا فالذي علمنيه بالغلبة لا منقول الا مر فمخل الثالث المنقول اما من مصدر كفضل و من
اسم عين كاسد او اسم فاعل كالحارث او اسم فعل كمصعوب او صفة مشبهة كسعيد او فعل ماض كشمر علم فرس او
مضارع كيزيد او جملة من فعل و فاعل ظاهر كبرق نحره او مضمن بارز كتأبط شرا قاله من الشواهد على اكثر و قاله بالبيت الخيام الا
لنحاة و الا العصح ... او مشتمل كيزيد قول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم يزيد كذا انشد الزمخ
مختشر بالباء الشناة من تحت قال ابن بري صوابه بالتاء الشناة من فوق و هو اسم رجل و الله تنسب الثياب التي تلبس
فاته نش الطائية و لم يذكر عن العرب علم منقول من جملة او جزم و لا من فعل امر بل ان السماع الا صفت اسما للدلالة الحالية
جاز من العلمية ... من زعم انه منقول من الامر بالصفة و غلط عنى بعينه لوجهين احدهما انه متى كان من صفت با
لامر فيه معتوح الهمزة فان كان من حمت بالامر منه مضموم الهمزة و احمت مخالف و لا المنقول لا بغير و الثاني انه نص
قبل الصفة تاء التانيث و لو كان فعل امر لم تلحقه تاء التانيث و لو كان امر لم تلحقه تاء التانيث و اذا انتفى كونه منقولا
من فعل امر و لم يثبت له استعمال بغير العلمية تعين كونه من جملة و اعترض بانه امر من صفت من يصفت بكسر الميم

والجواب عن الحاء والتاء انهم اراد وا ان يعلموا بنزلها كونه فارغا من موضعه من الفعلية وزاع بعضهم بالنقل منقول من صوت
ت وعنى بنزلها بنية وهو نقل لبعض بني هاشم وهو عبد الله ابن الحارث ابن نوفل وهو منقول من الصوت الذي حاثته امه ترقصه
به وهو صبي وغلبها فوقها ان تجعل بنية جارية فجرت مجرى بنية محبة: فجبت اهل الكعبة: قال ابن ملكا الصحيح ان بنية
منقول من قولهم للغلام السمين بنة حكى ابن خالويه ان بنة هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة وقال ابو الضحاج
يقال للاحمق الثقيل وهو ايضا الف لعبد الله بن نوفل ابن الحارث ابن عبد المطلب والى البصرة فقال الاخفش وبابعت افوها وفيت
يعرهم و بنة فزايعته غير نافع: واسم جارية: وقال ان تجعل بنة جارية خبرية مجرمة محبة فجبت اهل الكعبة وفتح
وجر بنا استغفارها، بالجر على انه اسم جارية لا بنية بالجر حرصوا اللغب لعبد السابق الحارث كما انقل وانشد بفتح
الهمزة بقوله لا تجعلوا الصواب صعبها وافتحوا تجب اهل الكعبة بفتح التاء وكسر الجيم اي تغلبهم حسنها فيجب الفوز
انا غلبتهم والله اعلم ص وجملة وما مزجوا كبا: انما ان يغير وبه فتح اعرابا: فتح العلم فصاعدا مزج بخمسة عشر وهو ثلاثة
عشر وفريقاب صدرا الى عجز، وفرحكم فيهم من قوله انما ان يغير وبه فتح اعرابا واشار الى ان المزجي فلت فان قلت: بقوله الى
اعرابها اعلم ان بعلبك اسم غير منصرف فلت قد منبه بنية موضعه من باب ما لا ينصرف: واما الاضافي بفتح جزأيه بقوله
ص ومشاع بالاعلام نحو الاضافة: كعبد شمس وابي قحافة فتح الاضافي ضربان كنية كابي قحافة: وغير كنية
كعبد شمس: وقربه على النوعين بالمثالين واشار بقوله ومشاع الى ان الغالب اكثر افصاح المركب جاز فيه الكثير الخفي كثر
تقها فان قلت مقتضى ما ذكر انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عرضها مع فرضه المزجي التسهيل حيث قال
وما عرى من اضافة واسناد ومزجي معرب وما يعرض مركب ولبعلبك امر كما قال انه جرى عليه اسناد كثيرة من المركب نحو
ما ترك من حرفين كافا او حرف واسم نحو بازيد او حرف وفعل نحو لعل فزفام فلت عن هذا جوابان احدهما انه انما تعرض
لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركيب الجرفيز وما ذكر معه فلم يرد عن العرب التسمية به: والثاني ان تركيب
الجرفيز وما ذكر معه مشبه فتركيب الاسناد لا حكمه ان يحكى ولا يعرب كتركيب الاسناد فاكتفى بذكر
تركيب الاسناد لان هذا ملحق به ص ووضعوا بعض الاجناس علم: كعلم الاشخاص لفظا وهو عم: فتح هذا هو
امر الضرب الثاني من ضربي العلم وهو العلم الجنسي: وانما قال لبعض اجناس لانهم لم يضعوا لجميعها وانما وضعوا
العلم الجنسي لبعض الاجناس التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش وربما جاء في بعض المألوفات كابي الحارث لجنس
البرغش وقوله كعلم في الاشخاص لفظا يعني ان العلم الجنسي يساوي العلم الشخصي في احكامه اللفظية فانه لا يضاف
ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة ولا يفتح محكيه مبتدأ او لانتهاء النكرة بعده على الحال ولا يصرف ومنه
ما فيه سبب زايد على العلمية كاسامة فيساوي في ذلك كله العلم الشخصي وقوله وهو عم يعني انه جاز في العلم
الشخصي من جهة المعنى لعمومه انه ليس بعض الاشخاص اولى بسمى بعض الا من زيد اسامة صالح لكل اسد بخلاف العلم الشخصي

التعريف

فان قلت فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى قلت ذهب بعضهم الى ان اسامة لا يخالف في معناه الا انه اسم وانما يخالفه في احكام لفظية وانه اطلق عليه انه معرفة مجازا وهذا معنى ما مر من كونه ملحقا بباب النكرة والمعرفة في شرح التسهيل فانه ذكر فيه ان اسامة ونحوه نكرة معنى ومعرفة لفظا وانه في الشياع كاسد وافاد ان نعم يفيد الواضع بين اسامة واسد بالاحكام اللفظية فقط ومن جهة المعنى وما قيل من انه لما ان اسدا وضع ليصدق على شخص معين وضع لما يشخص بالتشخص الذي يجب منه امتناع وضعه على الشياع بخلافه ووضع اسامة ما بالتكرار الى شخص بالنظر الى معنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان تجد خارج الذهن بل هي موجودة في الذهن والتكرار يوجد منها اثنان اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاسد لوجود ما هو مبدأ لهذا المعنى الكلي في الاسد والتخفيف فيه لما ان تقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي اسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوعة للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وتغيير العرب في اللام التي للحقيقة والماهية وبيانه لما ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها وهي باعتبار حضورها فيه احكم من مطلق الحقيقة فاذا استخضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلحظ العرب الكلية فيه جزئية هي بالنسبة الى الحقيقة الاسد فاذا هي الصورة وافعة لهذا التشخص فيلزم وضعها فيه فيلزم ان اخر الجميع يشترك في مطلق صورة الاسد فاذا وضع لها من حيث خصوصيتها فهو علم الجنس او من حيث تحققها فهو اسم الجنس وبه كلام سيبويه ابعاء الى هذا البرد فاندفع باب ترجمة هذا بما من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شايعا في امته لبدوا حوضها باول من الاخر ما نصه واعلم ان هذا ابو الحارث انما يريد هذا الاسد اذا هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد تشبيه الى شيء نوع فيه بعض شيء كثير ولكنه اراد هذا الذي كل واحد من امته لهذا الاسم انتهى فجعله بمنزلة المعرف باللام والتي للحقيقة وقال ابن ملكم بعد ان ذكر كلام سيبويه هذا جعله خاصا شايعا في حالة واحدة مخصوصة باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه نصيبا من تلك الحقيقة في الخارج ثم شرع في تمثيله فقال ص ومن اعلام عربط للعرف وهكذا تعالة للتعلب

تنبيه أعلم الجنس ضربان عيني ومعنوي فالعيني يكون اسما نحو ثعلبة للعرف وثعالة للثعلب ويكون كنية نحو عرفج للعرف وابي الحيص للثعلب والمعنوي مثل برة ومجاهد علما للعبرة ومجاهد علما للعبرة قال النابغة اذا فتصمنا خطبتنا بيننا بجملة برة احتملت مجاهد واشار بقوله ص ومثله برة للمبرة كمجاهد علما للعبرة **ش** ومجاهد علم مؤنث مبني على الكسرة مثل حاء حام **تنبيه** لما كان العلم الجنسي خصوصا من وجه ومشاعا من وجه اخر جاز بعضهم عن العرب وجعلوا اعلامه حكم المعارف واعلاوه حكم النكرات وكثير في السماع ومن المسموع فيه الوجهان غرة وبرة وعفيرة

اسم الاشارة ش لما كان الناظم اسم الاشارة لانه كما قيل محصور بالعد ولا يحتاج الى الحد وحتى في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة المشار اليه اما مذكرا او مؤنثا وكل منهما اما مفردا او مثنى او مجموعا فتقدر ستة اقسام فيما يشار به الى الواحد المذكر فقال ص ذا للمفرد المذكر ذي للمؤنث ذه ذى ذات ذاك ذلك تا للمؤنث ذان ذين للمثنى المذكر تان تين للمؤنث اولاء للجمع المذكر والمؤنث **تنبيه** مذهب البصريين ان ذا ثنائي وقيل ثلاثي وصحح الاول بدخول التصغير فيه وسيأتي نقل بري في باب التصغير وهل المحذوف عينه او لامه قولان اظهرهما الثاني وهل هو من باب

صوت او من حاء حيي فولوا فحذفوا احدهما التاني وهو وزنه بعل بالاسكان او بعل بالتحريك فولوا احدهما التاني وهو هبا الكوفيين
وا لصحيين الزائد على حرف واحد وهو ما وازا لعدا وازيد واستدلوا بصرفها بقولهم غاز واجيب بانها حذفت لالتقاء
الساكنين او بانها صيغة من جملة نحو تشتينة ضفيفة واستدلوا ايضا بقولهم غاء امة احة واجيب باحتمال ان تكون بدلا من الباء
فلت الظاهر ان فعل غاء صيغة من جملة نحو للموتث وغ هب قوم منهم الصبر امي الى ان غا اسم. والوضع دال على هذا كما
ما ليست منقلبة عن شيء ثم انتقل الى لواحق المونثة فقال م يغاي وغا تي فلا على الانثى اقتصر ش اقتصر بهذا الالف
طا الاربعة على المونثة فلا تنشر الى غيرها وليس مراي حصر ما يشار به الى المونث بالاربعة وقد حكى في التصغير للمونث عشر
العاط غاي وتي وغي وته بالاسكان لها. وغا وته بكسر لها. وغا هي وتهي بالاشباع وتا. وغات مبنية على الفم فلت
و حكى ابن السريع في شرح الايضاح ان من العرب من يقول غا هي في الوصل وغا في الوقف بسكون الياء لها. ليشبهها بما
لمضمر ان منهم من يقول غا في الوصل فاعلم وقد ابدلت من الياء. هلا قال غاي ثم انتقل الى المثنى فقال م وغا ان تا وللمثنى المرتفع
وفي نصبه تا بين تيتا غي كرتفع ش اي تقول في تثنية المذكر غا في الرفع وغا بين في الجر والنصب وفي تثنية المونث تا في الرفع و
في الجر والنصب تعرب بهما اعراب المثنى لا ان المثنى لما وضع ليدل على اثنين بحرف الحرف المونثة من خواص الاسماء فلم يو
ثم تشبيه الحرف ولم يثن من اسماء الاشارة غير غا او تا ومذهب المحققين كالعارضي ان غا بين وتين ليسا بتثنية حقيقة
بل هما العاط وضعت للمعنى واستدل العارضي على غا لما في التذكير ثم انتقل الى الجمع فقال م وبا ولي اشر جمع مطلقا
اي اشير فذكر تكسير واسم الاشارة لازم للتعريف لا يقبل التنكير ثم انتقل الى الجمع فقال م وبا ولي اشر جمع مطلقا
والمراد ش اي مذكرا كان ام مونثا نحو اولا خرجوا او لا. خرجن وبشار به الى العاقل وغيره فال الشارح واشرها يستعمل
بين يعقل وفي بحيي تعيين وفيه لغتان القصر وهي لغة بني تميم والمد وهي لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جا. القرا
ذو لهذا فالواو المراد وفي حكي فيه لغات اخر وهي هلا بابدال الهمزة هاء واولا بحذفها مع تنوين او بالتنوين وحده
نصب فال في شرح التسهيل وقضية هذا كونه منونا مجازا والجمهور يقال ان صاحب هذه اللغة راعى بعد همزة اولا. نونا واولا
بانشباع الضمة قبل اللام حكاه الفراء بين عن بعض العرب واولا بالقصر والتشديد حكاه بعض اهل اللغة تنبيه في هذه
اولا. ثلاثة مذاهب احدها انها عن باء وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها
اصلية عينها مبدلة من شين بدليل ما حكاه بعضهم اولا مد همزة وهو مذهب العارضي ثم انتقل فال م ولغا البعد انطفاء
بالصاد حرفا ما وزلام او معه ش واشار بذلك الى اسماء الاشارة مرتبتين مرتبة وبعيدة وبعيدة فالمجرد عن الكاف والتنبيه
الخطاب وهو للقريب وفرضنا به وصاحبته الكاف وحدها او مع اللام وهو للبعيد فتقول في المذكر غا وغالك وغالوا ولاك
في معنى غا وفي المونث تيك وتلك وتالك وتاك وتانك ولا تلحقهما في الجمع اولئك اولاء اولالك ولا تلحق اللام اولئك
على لغة المد تنبيهان الاول يلحق الكاف من اسماء الاشارة الى المونث الاقي وتا وغي فالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في
الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وتاك بهما باسكان اليا. وقال ثعلب لا يقال غا يكي وفرحكاه غيره وهذا بعد
العاط للمونث في البعد الثاني للنحويين في اسماء الاشارة مذهبان احدهما ان لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة والاخر ان لها ثلاث
مراتب وقريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور ورجحوا المغروز بالكاف وحدها للمتوسط والمغروز بالكاف مع اللام
للبعد وجعلوا تنشير المثنى فيما مقام اللام في الدلالة على البعد واختلفوا في اولئك فقيل هو للمتوسط لعدم اللام وقيل هو للبعيد

قال المصنف والمذهب الاول وهو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعني انه يجوز ان يقال هذا مر قنبر بغير فقط قلت ونسبه
الصفار الى سيبويه وقد استدل به في شرح التسهيل فاوجد اولها وهو اقواها ان العرب اذا اطلقت الجواز بين ليس من
تفهم استعمال الكاف بلا لام وان التصغير ليس من تفهم استعمال الكاف مع اللام وان التصغير يغير ولا يغير فلما وتبع حيث
يقول الجواز يجوز ولا يجوز فلما قيل منهم من ذهب الى ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا من تنزع وقد نبهنا ان الغرض ان
الغرض فيها الاشارة الا مجردة عن اللام والكاف معا او بصاحبهما معا اعني غير المثنى والمجموع ولو كانت الا
مشارة الى التوسط بكاف لا لام معها كان القرآن غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله فعلى ما رضيناه الكتب
من مثنى وقد انتهى ان التعبير بها عن مضمون كلام على اثر انفصاله وتباعد عن القرآن وغيره ولا واسكة بين التطفيل
ورابعها انها لو كانت مراتب الاشارة ثلاثا لم يكتف بالتثنية والجمع بل تعطيل ان يقع لما رجوعا عن سبيل الا
مبهما ولا التباعا الى قوله ومن قال ان تشديد النون دليل على البعد قلت التشديد عوض مما حذف من الواحد لانه يستعمل
مع المجرد من الكاف انتهى وفيه اختصار ولا يجمع ما فيه الوجه الثاني من الصعب وقوله حرفا لا يعني ان الكاف في الحرف
كخطاب يميز احوال المخاطب ويقال تلج وتلجي وتلجين كما يفعل بالكاف الاسمية هذا افصح
اللغات والثانية ان تكون مفتوحة في الذكر مكسورة في الوقت ولا يلحقها ليل تثنية ولا جمع والثالثة ان تكون
مفتوحة مجردة من الزوايد في الاحوال كلها ولا خلاف في حرفية الكاف هنا وقوله ولا او معه فتح ان اللام
لغة الحجاز بين وتميم كلها لغة بني تميم وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة اقوال احدها انها ليل البعد والثاني انها
عماد والثالث انها عوض من هاء التنبيه لانها لا تجامعها تنبيه قوله او معه يعني في اسماء الاشارة كلها
والمراد بالمجرد هو او المقصور وقوله فتح نقح من ان المثنى او المجموع لا يلحقها اللام وقوله ص واللام ان فتحت
هامشعة تش يعني انها اذا فتحت قبل اسم الاشارة لفظا تلحقها التي للتنبيه امتنع الابتداء باللام فلا يقال هذا لعمر
قال في شرح التسهيل كراهة لكثرة الزوايد قد يعهم من كلامه انها توضع على الجر فتقول هذا وعلى المخاطب للكاف
بما خولها على المخاطب للكاف قليلا ومنه قول كثير رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا اهل هذا الطراف الممدد
تنبيه مقتضى ما ذكره الناظم جواز هذا لعمر وهو لا يجيز وقال في شرح التسهيل ان المفرد بالكاف بالتثنية والجمع لا يصحبها التنبيه فلا يقال هذانك ولا هؤلاءك بلا خلاف احدهما او لعمر مجمل على ما لحق مثنى وجمعا انتهى
برمته وحمل عليهما مثنى لعمر وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى انتهى والصحيح في الجمع ما رجح عليه فان من يقول ابطر
الضال والسمن وقد انضم هذا البيت في الشرح وقوله ص وبهنا او هنا هنا اشار الى ان المكان تش يعني ان هنا من
اسماء الاشارة المخصوصة بالمكان وقد تلحقها التنبيه فيقال هنا او هنا هنا وكلاهما للقريب اعني المجرد والمقرون بها
التنبيه وهو معنى قوله ان المكان والمراد في القريب فانه الاربعة بهما البعد يجي بالكاف فيقال هنالك وهنالا وهنالك
وبه الكاف حالة البعد تش يعني مجردا او مع بها التنبيه ويقال ايضا هنالك بالكاف مع اللام كما يقال لعمر ولا تدخلها
على هنا لعمر فلا يقال هاهنا لعمر وقربنه على ما لعمر بقوله ص او بهنا لعمر انتظر او هنا تش كما ذكر كلامه مختصا
ص هنا بالمكان وصرح به في الكافية فقال والمكان اخصص بهنا وقال في التسهيل ويقرب هنا لعمر وهنا لعمر ومثل هنا لعمر بقوله تش
حد يقول النشاعي وانما الامور تضايقت وتعالجت فهنالك يفترقون وزاد البرعي ومثل هنا لعمر بقوله نفعي هنا لكي

انتهى المصنف

ايضا للمؤنث ولا حجة فيهما لاحتمالهما ان تكون الاشارة فيهما الى المكان وقوله ص او تشبه به الى اخره ش يعني انه يشار
بها للمكان تشبه او هنا بفتح الهاء وكسرها وقد يقال هنت مع فتح هنا وقد يقال هنايا وهنايا فكباب الخطاب وفتح
براء بهنا الزمان كما قال في التسهيل ومنه قول الشاعر حنت نوارة هنا حنت الموصول وهو
محصور بالعرف واستغنى بذلك عن الحد كما فعل باسم الاشارة وهو قسمان اسمي وحرفي فالاسمي هو المذكور هنا
وقد حرز بالتسهيل بقوله ما افتقر ابدا الى عايد او خلفه وجملة صرحة او ماولة فاحترز بقوله ابدا من النكرة المو
صوفة بجملة فانها احيانا وصفها بها تفتقر البها والى عايد كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرج قريب وانها احيانا
حيث وانى وانا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكنها لا تفتقر الى عايد واشار بقوله او خلفه الى صاوح من الربط الظاهر
الذي هو الموصول في المعنى نحو قولهم ابو سعيد الذي روقب عن الخدري اي عنه قال ابو علي يا النكرة ومن الناس من لا يجيز هذا
واداما بالمؤولة الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة نحو الضارب وسيأتي بيان ذلك وحرز بالحاجب بقوله ما لا
يتم جزء الا بصلة وعايد وقال في التحفة الزاي والتاي وابقى هو اشتر معرفة قبل مجيء الصلة والاعراب بل اما
مها والاولى ما لا تتم ما يليه الى اخره واما الحرفي فمحترز بالتسهيل بقوله ما اول مع ما يليه بمصدر ولا يحتاج الى عايد
واحترز بقوله ولا يحتاج الى عايد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فانه
ياول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج الى عايد وكل من الاسمي والحرفي مفتقر الى الصلة والفرق بينهما ان الاسمي
يحتاج الى العايد والحرفي لا يفتقر اليه ولم يذكر الناظم هذا الحرفي فلنتكلم عليه وهو خمسة احرف اي وتوصل بفعل متصرف
متلفظا بالمنع وملفوظا بالامر وما وتوصل بفعل متصرف غير امر وفي توصل بجملة اسمية خلافا للفراء ومنعه وصلها
بليس في قوله بالسنة اهل الحيانة والغدر وتفرع بنيا بنيها عن حرف الزمان كقوله حرما مات واجزاء وزعم
الزمخشري ان اي تضاف كهاء تا وجعل منه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقد ابى ذلك سيبويه
مرتين في الآية الاولى والثانية صالحة للتعليل وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه وذهب الاخفش وابن السراج الى
ان الصدرية اسم فتحتاج الى عايد والصحيح انها حرف فلا تحتاج الى عايد وهو مذهب سيبويه فلت وقد ذكر ابو
البقا انها على كلا القولين لا يعود عليها من جنسها شيء وهو خلاف ما نقوله غيري وكي وتوصل بفعل متصرف مغرونة
بلام التعليل لفظا او تقديرا وتوصل باسمها وخبرها ولو خلافا لمن انكرهما وعلامتها ان يصلح في موضعها اي واكثر
وقوعها بعد ما يدل على ذلك كقوله تعالى لكيلا يكون على احد حرج لو بعسر ابو سنة قال الصنف واكثر النحويين لا يذكرون لو به
الحروف المصدرية ومنع كرهما من النفع من البراوابو علي ومن المتاخرين ابن برهان الدين وابو البقي وتوصل بفعل متصرف غير
امر كذا واما الاسمي فقد نبه عليه بقوله ص موصول الاسماء الذي الاثنى اللتي ش الموصول الاسمي ضربان مذكر ومونث
وكل منهما معرب او مبني او مجموع فالمعرب المذكر الذي وفيه ست لغات اثبات يا بعد حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة للوقف
وحذفها مع اسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة والسابعة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة للوقف
وحذفها مع تشديد الذال مكسورة ومضمومة وفيها ثمان اللغات الست ايضا فتح فال ص والياء اما تثنيا فتثبت بل ما يليه او له العلامة ش يعني انك
تقول في تثنية الذي اللذان فتحذف الياء وتوالي الحرف الذي يليه الياء وهو الذال علامة التثنية وهي الالف بعد الياء جرا ونصبا
بعدهما نون مكسورة وتقول في تثنية التي اللتان فتحذف ايضا الياء وتوالي علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في الذكر وكذا القياس

التذكر

والتي

اثبات الياء فيهما فيقال الزيدان والبيتان كما يقال في تثنية الصحيح ونحوه من المعتوم التصحيح باثبات الياء لان الزيد والبيت
لما كانا صحيحين لم يكن للياء حظ في التحريك فلذلك لم يفتح ما قبل علامة التثنية بل يفتح ساكنة فحذف لالتقاء الساكنين
كبيت ص واو النون ان تفتح في علامة نعم اشار الى جواز تشديد النون في تثنية الزيد والبيت فيقال الزيدان والبيتان وهو
الالف متعين على جواز واصلاح الياء بفتحها البصريون واجاز الكوفيون وهو الصحيح كقراءة من كثير بنا الزيدا ضد انا بالتشديد
بر تنبيه ي تثنية الزيد والبيت لغة ثالثة وهو حذف النون كقول العرجي وهن أبي مكيث ان عمي الزا قتلا الملوك وفككا الا
غلالا ومؤل الاخر هما النالوك لان تبع لغيل مخترلهم صبيم وغ ك في شرح التسهيل ان حذف النون من قوله هما
النالضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل بانه يقال بجواز اثبات نونها وحذفها ومن ثم كرهه فراغ لما ان من اسباب
حذف نون التثنية تعصيل الحلة ومثله في الشرح بقوله ابني مكيث ان عمي الزا وغ ك عين ان حذف نون الحذف لغة بني
كلاب وكعب وبعض ربيعة وغ ك في التسهيل لغة رابعة وهي لزوم حذف الالف واللام وقوله ص والنون من غ ير وتنين
شرعا ايضا فتن يعني ان النون في تثنية اسم الاشارة قد تشدد ايضا مع الالف باقيا ومنه قراءة ابن كثير وابي عمرو ص وتعو
يض بزاد فصل تن يعني ان تشديد النون في الزيد والبيتين فصد به التعويض عن الياء المحذوفة على عين فاس كما تقدم والتشديد
في غ ير وتنين عوض عن الالف المحذوفة من غ اوتا وان حذفها ان تثبت كما تثبت الف المقصور هذا ما ذهب اليه المصنف وتبع
تقدم من ذهب من جعل تشديد النون في غ لما على البعد فان في شرح التسهيل وبكمل هذا القول جواز التشديد مع
في غ ير وتنين واجيب بانه لا يدل جواز التشديد مع غ ير وتنين على عدم جعله على سبيل التعويض لما على
حالة البعد وقد يشدد النشديد لما على شيء مع حال وان كان جايزا في حال اخرى وغ ك البسيط بعلة تشديد النون انه
او لا ما يقوم على حذفها ليل فتح الفعل الا تجمع فقال ص جمع الذي الاولى الزيد مطلقا تن يعني ان الزيد جمعا ان حذفها
الاولى وتصحيحه جمعا مجازا وانما هو اسم جمع وغ ير ع الاولى للمونث وهو قليل وقد اجتمع الامران في قوله وكتبي الاولى سب
بشتلبيون على الاولى قد ادغم يعني ان الزوج كالجزء الفعل ومن يقال في جمعه بالمرء ومنه قول كثير ابا الله لاسبتي الا
كانهم سميوف اجاع الغيل بوما صيقالها والاخر الزيد مطلقا اي ربعا ونصبا وجرا لانه مبني لا بتغير والحلاوا الجمع
على الزيد فيه ايضا فجوز لانه مخصوص باولي العلم والزيد عام وهو كالعالمين وفرقوا فان قلت فرقوا في تثنية اسم
الاشارة وتثنية الذي والتي اعربت لا في التثنية من خواص الاسماء فعارضت شبه الحرف وهلا اعرب الزيد لا في الجمع
من خواص الاسماء كالتثنية قلت لما اجري على تمسز الجموع لكونه اخص من حد كما تقدم ولم يعتبر معنى الجمعية فيه فبقي على
على بنايه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فبني الزيد والزيد شبه بالضيحي والضحيين في اللفظ وبعض المعنى فلما الجمع
العرب على ترجما اعراب الزيد بالاعراب الذي لغة هذيل مشهور فيقولون نصر الزيدا مرزا على الزيد كبرواي هذه اللغة اشار ص
بقوله ص وبعضهم بالواو ورفعا نطقا تن فلت وتقله بعضهم عن بني تميم تنبيه الزيد في لغات المشهورة ولغة هذيل
بلا حذف نونه لكون الاسم بالحلة مطلقا هكذا في المغارية والشهور قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم
الهم كل القوم يا ام خالد وعلل المصنف فقال وحذفي عنه الزيد غير تخصيص كثيرا وبيه للضرورة قليلا وانشد البيت
على انه للضرورة قيل وهو مخالف لما ذكره في التسهيل فانه ذكر لحذف النون اسبابا فقال وتشترط للاضافة او للضرورة او
لتقصير صلة فلت هو غير مخالف له فان قوله وبغني عنه الزيد معناه ان الزيد موضع اللبس وقد يعبر به عن جمع لانه جمع

حذفت فوقه الالف وقوله بالتشديد واقع الى يفصل الذي تخصيص جاز ان يعبر به عن جمع حملا على من وأما الذي حذفت
محتمل لان يكون معربا اعبر به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت فوقه واللغة الرابعة حذف الالف واللام فيقال الذ قال ابو علي
سمعت اعرابيا يفسر اصراط الذين بتخفيف اللام ثم اضعف الى جمع المؤنث فقال ص بالتاء والالف فجمعا مش يعني التي لها جمعان
احدهما اللاتي وفيه لغتان اثبات الياء وحذفها والاخر اللاء وفيه لغتان ايضا اثبات الياء وحذفها والتي جمع اخر منها اللواتي
باثبات الياء وحذفها ومنها اللواء بالمد واللوا بالقصر واللا بالمد واللذا بالقصر واللا ثنا مبنيا على الكسر او معربا باعراب
اولات وليست هذه بجموع حقيقة وانما هي اسماء جموع وفي شرح التسهيل قال الصحيح ان الذي جمع الذي مراعاة لمعناه
من يعقل واذ الذي جمع اللا مراعاة للذين واذ اللاات جمع اللا مراعاة للاتي وكذلك اللواتي واللواي جمعان للاتي واللا التي
على حذف الهاء وهو الفنوا الهواجي واما اللاتي يحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس على بنا من بنية الجمع ويحتمل
ان يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويقتضيه كونه مخالفا لا بنية الجموع كما اقتضى التاء كونه مخالفا لا بنية التصغير
واما اللاء واللاي وعنيهما من الموصولات الدالة على جمع فاسماء جموع ومحل اذ اللا واللوا صلتهما اللاتي واللوات فحذفوا
التاء والياء قال الاخفش عندي ان الاصل في اللوا واللوا اللاء واللوء ثم قصر او قوله ص واللاء كالذي فردا وفعلا مش يشير به الى
نحو قوله فلما ابا ما منه عنينا اللاء قد هدروا الحجر وما استعمل اللاء بمعنى الذي والاصل فيه ان يكون للوقت كما تقدم
فنبيه من جموع الذي ايضا اللاي بن مطلقا وهذيل تعربه كما اعربت الذي وفي شرح التسهيل ان اللاي جمع اللاء
مراعاة الذي ثم اشار الى العائد اخر من الموصولات بقوله ص ومن وما واي فساوين ما ذكر مش يعني ان هذه الاشياء تستعمل
تعمل الذي والتي وتثنيتها وجمعها فمن يعقل نحو ومنهم من يمشي على اربع او منزلته كقوله تعالى ومن اخف موازينه
عوامل من ما والله من دابة فاستجيب له يعبر عن الاصنام فمن تشبيها لها منزلة العاقل او مختلف به نحو الم تر ان الله يسجد
له من في السموت ومن في الارض او لتغليب من نحو ومنهم من يمشي على اربع او منع على ما لا يعقل لا فتراقه بمن يعقل فيما يقل
بمن قال في شرح التسهيل وكقوله تعالى فمن يمشي على بطنه لم يخلقوا جاز فطرب وقوع من على ما لا يعقل بغير شرط واستعمال
بالاجمة فيه وما لا يعقل نحو والله خلق كل دابة من ماء وما تعملون او لصفة من يعقل نحو والسماء وما بنيها اي وبانيها او بالحمل
ما خاطب لكم من النساء اي الطيب او لبهم امر نحو ان ذرا شاحا نفيع وابنة وعمع وانسلاخه فتقول اخبر من ماهنه الما
قال في شرح التسهيل وكذلك لو علقت انسانا بنيته ولم تدر اذكر هو او انثى ومنه قوله تعالى اني الما بانه يضع محررا قلت
وقال غيره اتى بما دون من لان الحمل حينئذ لم ينصب بالعقل بالفعل او المختلف بمن يعقل نحو ويسجد ما في السموت وما في
الارض قال في الكافية وعند الاختلاط خير من نطقوا بمجيء منهما بالتغليب واجاز ابو عبيدة وابن جرير وسيبويه وابن
خروف ومن وافقهم وقوع ما على احاد من يعقل ونسبه ابن خروف الى سيبويه واستدلوا بظواهر ذا ولهذا المخالف
ووافقهم المصنف مسئلة من لها اربعة اقسام موصولة وقد ذكرت وشرطية نحو من يفعل الله فلا هادي له
واستفهامية نحو من ذا الذي يشفع عندي الا باذنه وذكر هو صوفة نحو مررت بمن معجب لك وزعم الكسائي ان العرب
لا تستعمل ذكر هو صوفة الا في موضع مختص بالنكرة نحو فوعلا بعد رب في قوله الا رب من تغشنه لك ناصح ومؤتمن ما
لغيب غير امين ورد بان بعضهم يقول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وهذا
البيت وايد لا انه اجاز زيدا ما من ومذهب البصريين والعبرانيين لا تزاد وزادها ابو علي في افسام من ان تكون نكرة غير موصو

الية
تفصيل هاذه الجموع قال الزمخشري
ج
ج فعل نحو فعل
خلق كل دابة من ماء
على الوقت راجع الدابة ووقع التفصيل غير ذلك
فخرت
لله
اي على اراد
ج
بمعنى قطعة يقطعه
لا رد على من خص على الضرورة
والتحقيق ان مثل

موصوفة وما لها سبعة اقسام موصولة نحو والله يسجد ما في السموت وما في الارض وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى ونكرة موصوفة نحو صررت بما معجب لك ويجوز ان يكون منه مولد نعم هذا مارر عنديّ ونكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا التعجب على مذهب سيبويه وصفة نحو مررت بما خير لك فصيرا نقد قال المصنف والمشهور ان ما في هذا الثال ونحوه زائدة مؤكدة ويجوز ان تكون منكرة على وجه ذكره ابو البقاء والمعرفة تامة ونعم باب نعم نحو غسلته غسلا نعما او نعم الغسل وهذا خلافا لباب نعم هذا افسام ما الاستفهامية واما الحرفية فتكون نافية وزائدة ومصدرية وليس هذا موضع بسط الكلام على الاقسام والمشترك فيها العامل وغيره وهو اسم موصول عند الجمهور وذهب المازني الى انها حرف موصول وذهب الاخفش الى انها حرف تعريف والصحيح انها اسم لاوجه اربعة احدها عود الضمير عليها في نحو فذاك ما استقام الثاني قوله تعالى بئسما يأمركم به واجاب المازني بان الضمير يعود على موصوف محذوف وردّ بان تحذيف الموصوف في مثل ما تحذف به غيرها الا ضرورة وليس هذا منها الثالث استحسان جواز خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم وليس ما اسما موصولا فلا عتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لتخلصها خلوها على الموصوف الرابع اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي وليس ما موصولة واسم الفاعل معها في تاويل الفعل الفتح لحافتها اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال قلت وقد اشرت الى ان الاخفش يذهب الى ان اسم الفاعل لا عمل له مع ما وسيأتي بيانه في بابه الخامس خولها على الفعل الماضي في نحو التزضى حكومنه والمعرفة مختصة بالاسم واستدل الفارسي ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالحجر وضارب وما موضع لا ان لو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على ان الالف واللام حرف قولهم جاء العاقل فله كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قابلية البناء على هذا النقض بصلة الا انه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول فاجاب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل عامل الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة اجزاء المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة او جملة لا تشابه العوامل ولما كانت صلة الالف واللام غير جملة جاز عمل ما فيها على مقتضى الدليل لعدم المانع وقوله م وهكذا نحو عنعنة كمي اشهر قش يعني ان زنح وعن كمي اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد فيقال جاءني نحو بعلوا نح وبعلت ونح وبعلا وانح وبعلنا ونح ومعلوا ونح وبعلن وتتميم معانيها بالعابر كما مثل او بما صلي له كقول الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبيري حرز ونح وطوبة اي التي حرز والتي وكيت ان ليس موقفة تشبيهان الاول تشبيهها في نح والطابية انها لا يستعملها موصولة الا طي او من تشبيه بهم من الموصول كما يأتي وكيت الثاني المشهور في نح والطابية انها مبنية وبعضهم يربها اعرابها وبعض ما حاب وروي بالوجهين قول الشاعر محسبي من نح وعنعنة ما كعابنا م وكالتي ايضا الربع نحات وموضع اللاتي اثنتي نحات قش يعني ان بعض كمي يقول نحات اتا الرابع معنى التي ونحاوات اتا الرابع معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما وظاهر هذا انه اتا الرابع غير التي واللاتي يقول نح وعلى الاصل والكوبز عصبور الغوير مثنية نحدونحات وجمعهما قال الصنعاني في شرح التسهيل واصل الحامل له على نح لما موا نح تت ونحاوات بمعنى التي واللاتي ما حرفت عنه لزلما انتهى ونقل الصغاني وابن السراج عن العرب ما نصه زعصبور م ومثل ما نح بعد ما استبهما من اوصل التي لغة بالالف قش يعني ان من الموصولات التي تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد كما نح بشرطين الاول ان يقع بعد ما او من الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد من الثاني ان يكون غير

للغات

ملغات والمراد بالالغاء ان تركب مع ما او من فيكونا اسما واحدا ولها حالة الالغاء معنيا واحدهما وهو الاشتهار بكذا
والمجموع اسم استبهم فلا بد بعده بعد منفرد والاخر ان يكون اسما موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب ع عي
ما ع علمت سأتقيه ولكن بالغيب انبئني ؛ اي ع عي الذي علمت او شيئا علمت ولم يعمل فيها ما قبلها وبها
شرط قالة اهمله لوضوحه وهو الا تكون استفهامية نحو من ع او ما ع او نكرة تقع بعد نكرة نحو مررت بما ع لها
زيد نحو ما ع اقتضت وجهان احدهما ان تكون ع اما موصولة فيكون ما حينئذ مبتدأ و ع او صلته خبر المبتدأ والعايد
محذوف والثاني ان تكون ملغاة اي مركبة مع ما ؛ فيجعلان اسما واحدا مبتدأ الاستبهام فيكون ما ع معقودا من ما الصنعت
وبكلهما احد الاحتمالين البدل من اسم الاستبهام وهو الجواب قبل الاول امر يوع وكل لما جوابه على الاخبار نحو بعلم الثنا
في منصوب وكل لما جوابه على الخلاف ان خرج الجواب ان يكون بنوا السؤال وتعرف بالوجهين بقوله تعلو وتسفلو نفع ما ع انبعثو
وقد يجعل قرأ ابو عمرو برفع الواو والباقون بنصبه فتكون ع خبر قرانه موصولة وبه قرأ نفع ملغات ؛ و لما رفع من عمل الموصولات
عين اي تشرع في بيان حلتها وعايدها فقال ص وكلها يلزم بعد حلة ؛ على ضمير لا يفو مشتملة ؛ ش يعني ان كل واحد
من هذه الموصولات لا بد له من حلة لانه فاعل لا يتم معناه الا بصلة فان قلت مقتضى قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها
جايز اذا دل عليه دليل او فصل الابهام ولم تكن حلة ؛ نحو القشا عن نحن الاولى ما جمع جمو عمانة و وجههم البنا ؛ اي نحن
الاولى عرفوا بالشجاعة او نحو ع لما قلت المراد انها تلزم لفظا او تقديرا فهي لا تحذف نيابة واذا حذفت لفظا فتنبيه وهو
من قوله بعد انه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء معتمدا على الموصول واما نحو وكما تواضعوا فيه من الزاهدين والجار متعلق بمحذوف
دلت عليه حلة ان لا بحلتها والتقدير وكما تواضعوا الزهد فيه من الزاهدين وقوله وهو على ضمير اي هذا الضمير يعود
على الموصول وقوله لا بي اي يعود لما بقي من الموصولات الاربعة والتذكير والتأنيث فتنبيه الموصول اذا كان بلفظه
معنا، فلا اشكال في العايد واذا خالف لفظه معناه جاز ان يكون مرجع اللفظ مذكرا او يراد به غير ما لفظ به نحو من وما فلا يجيء
في العايد فيه وجهان مراعاة اللفظ وهو اكثر كقوله تعلو ومنهم من يستمع ؛ ومراعاة المعنى وهو عكسه كقوله تعلو و
منهم من يستمعون اليك ما لم يلزم من مراعاة اللفظ ليس نحو اعطي من سر سالتك الا من سالها او فيح نحو من هي
حسناء امتنع فيجب مراعاة المعنى او بعض المعنى سابو فتختار مراعاته نحو قول القشاعر واذا من النسوان من هي
روضة يتهيج الرياض فبلها وبصوح فان قلت يفهم من قوله على ضمير انه لا يرابط الصلة بالموصول غير
وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم ابو سعيد الذي روينا عن الخزري والحجاج الذي رايت
بن يوسف وكقول القشاعر وانت التي بيني وبين رحمة الله الصلح اي بين رحمته فلت من الغلة بجيب لا يقاس عليه فلذلك
لم يذكر في هذا المختصر ص وجملة وشبهها الذي وعلى به نحو عن عن الذي ابنه كعبل ش يعني الذي بو على به الموصول
غير الشبهان جملة وشبهها جملة ؛ اما الجملة فهي ضربان اسمية نحو جاء الذي ابوه فاضل وفعلية نحو جاء
الذي قام ابوه ؛ واما شبه الجملة فهي الظرف نحو الذي عندك والجار والمجرور نحو الذي في الدار وانما كان الظرف
والجار والمجرور شبه الجملة لانهما تجب هنا تعلقهما بفعل محذوف مستقر الى ضمير الموصول والتقدير الذي استقر
عندك هو والذي ثبت في الدار وفي مثل شبه الجملة بقوله من عندك نحو من موصولة و عندك ظرف ؛ ومثل الجملة بقوله ابنه
كعبل فالذي موصول وابنه كعبل جملة اسمية هي الصلة فتنبيه شرط الجملة الموصول بها ان تكون خبرية خلافا

للكسائي في جواز الامر والنهي واجاز المازني ان تكون في هذا بمنزلة الخبر نحو الذي رحمه الله ويلزم الكسائي موافقته
فائدة ليعلم بهذا التشريك من كلامه قلت من مثاله وانما مثل ما يقاس عليه والمنصوص الاشتراك
كون جملة الموصول بها معنوية قال المصنف وليس في هذا ما يلزم الا ان الموصول قد يراد به الجنس فيوافقه صلته كقوله تعالى
مثل الذي يخوض فان بعض الموصول قبيح صلته قوله تعالى واولئك الذين ان عبدتم ما او حي وشرط اكثر هم الا تكون
تعجبية فلا يجوز سرني بالذي ما احسنه وان كان عندهم جنرية ومن النحاة من اجاز فيه ذلك وهو مذهب ابن خروف كما
اجاز النعت وجاز المغايرة به بشرط الصلة الا تشتمل على كلام قبلها فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم ثم ذكر صلة الافعال
ص وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قلت المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازا مما يوصف به وليس
بمشتق نحو اسود ومن الصفات التي تغلب عليها الاسمية نحو ابطح واجزع وصاحب كبائع ليس حرفا تقريبا لموصو
لية وقوله وكونها بمعرب الافعال قلت يعني ان الفعل الذي هي موصولة بمعرب الافعال وهو المضارع لكونه مضافا بها لاسم
الفاعل وغيره قليل ومنه قول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ولم يسمع منه ابيات ومذهب الناظم
جواز اختيارا وفاقا للبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة تنبيه نشر وصل ان يمتنع او خبر في قول الشاعر
عن اللوم اني لست املك غيره انت وقاب بيني معن ويكثر به قوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات
سعة ولا يقاس على هذين باقوال وقيل ان ايا البيت الاول زائدة وفي الثاني بقية الذي ص اي كما واعربت ما لم تضف وصح
وصلها ضمير او حرف نشر قوله اي كما يعني انها تستعمل موصولة بمعنى الذي والتي وفروعها خلافا لابي محمد في تجويزه قوله
انها لا تستعمل الا جزاء او استفهاما وقد توثث بالتاء الاكثر بها الموثث يعني قول الشاعر اعرفا الا تشتبه الامر عرفا الحاج ذا
ت بارض يابيها تمر فمر فالابو هو سيبويه وانما الاكثر بها الموثث الحذف التاء بالاشهر وفتح حكمي بن كيسان وابن هشام اللغة
بنوعها وتجمعهما قوله واعربت يعني جوازا خوافها ولزوما فرعها بالذكر وقد تقرر سبب اعرابها مع ما بنيا اخواتها من شبه الحرف اول الكتاب قوله ما لم تضف وصل وصلها ضمير الحذف يعني انها اعربت ما لم تجتمع فيها
هذه الامور الاضافة وحذف الصدر نحو جاءني اي هو فاضل فتعرب لفقد الاول وهو الاضافة الثانية جاءني اي فاضل فتعرب
لفقد الاضافة وصل الصلة الثانية ان تضاف وتثبت الصدر نحو ايهم هو فاضل فتعرب ايضا لفقد الثاني وهو حذف الصدر
والرابعة ان تضاف وتحذف الصدر كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهي عندهما قبل بناء لاجتماع الامور
هذه مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس فانهما لا يريان البناء لهم معربة عندهما في الاحوال كلها وتاولا الاية اما الخليل
فجعلها استفهامية محكية بقول مضمر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم ايهم اشد واما يونس
فجعلها استفهامية ايضا وحكم بتعليق العامل لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما
قول الشاعر اعرفا اما انثنيت بنيء ملما فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا تضمر ولا يضمر بينها وبين معمو
لها وبهذا يبطل قول من زعم ان نشر هنا بها لا يكون مجرورة بل مرفوعة ومنصوبة مع جر هذا الشرط ابن
ايا زوقال انه عليه التنبيه في الاعراب في الاية اقوال الاخر قال الاخفش مزيدة وكل معمول ايهم اشد
جملة مستانفة وذهب الكوفيون الى ان ايهم عائد عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل كانه قال لننزعن كل شيعة ايهم

اي من كل من نخبر به ايها الشد

اشترو كانهم راوا ان لشترعن لا يعلق بعد لوا الى هذا فال ابن الطراوة غلطوا ولم تبن الالف معها على الاضافة وهو مبتدا
وانشر خبره ولبصر بفتح ولا نها لا تبنى الا اذا اضيف ولم تكتب بالف لسم المصيف لا موصولة بالضمير ولو كان مبتدا العمل
ثم قال ص وبعضهم اعربه مطلقا نش اي وبعض العرب اعربه مطلقا بجميع انواعه الاربعة وفي بعض النسخ انهم با
لنصب على ضعف اللغة ويحتمل ان يريد من يقوله بعضهم بعض النحويين فيكون راجعا الى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما
ص وبنى الحجاز ايا عينا اي يفتحها ان يستعمل وصل نش يعني ان عينا اي من الموصولات يفتحها اي ايا اي يتبعها في جواز
الحذف يعني حذف العائد اذا كان مبتدا اللائق بالشرط وهو ان يكون في الصلة طول وهو الذي يعبر عنه ان يستعمل كفعل بهم
ما اتانا بالذي فاتل لنا سوءا اي هو فاتل لنا سوءا ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ثم قال ص
وان لم يستعمل فالحذف نزر نش يعني ان الصلة اذا لم تكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدا نزرا اي قليلا ضعيفا و
ليس بممتنع ومنه مزاحة بعض الصلب لما ما على الذي احسن وفي انه بعضهم مثلا ما بعوضة فربما بعوضة اي هو بعوضة
ومذهب البصريين ازاله غير لا يقاس عليه ولم يشترط الكوفيون طول الصلة واجازوا الحذف مطلقا واتفقوا على عدم انتشر
الهه به اي ثم قال ص وابو ان يختص ان خلا الباقي لوصل بمعلم نش يعني انه يشترط في حذف العائد اذا كان مبتدا
ان يكون ما بقي بعد حذفه غير صالح لان يكون صلة كاملة وهذا الشرط يعتبر به اي وخبرها وضابطه انه لا يجوز
ان كان مفردا اجاز حذفه نحو ايهم فاضل اي هو فاضل لما ان المفرد لا يصلح لان يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم
ان حرف الجر بين محذوف واذا كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا لم يجز حذفه لانه حذف والحالة هذه لا يدل عليه
دليل لان الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لان يكون صلة كاملة فاذا قلت جاء الذي هو يعدل او هو عندك او هو
الا لم يجز حذفه لما ذكر وقد تضح بما ذكر ان العائد اذا كان مرفوعا اما ان يكون مبتدا او غير مبتدا فان كان غير مبتدا لم يجز
حذفه وعلى هذا مفهوم من سكر منه وان كان مبتدا اجاز حذفه من جملة اي بشرط واحد وهو ان يكون خبره مفردا وبه صلة
عينا بشرط عين البصريين وهو ان يكون الخبر معربا او ان تطول الصلة تنبيه ذكر عينا الناظم لحذف العائد
الذي هو المبتدا بشروط اخر احدها ان لا يكون معطوفا نحو جاء الذي هو زيد وهو فاضلان والثاني لا يكون معطوفا
عليه نحو جاء الذي هو زيد فاضل او جاز الوجهان حذفه بهذا المثال ونحوه واجازه ايضا ابن السراج فالبعض وهو غير
مسموع وقد اشترط لهذا الشرط عن البصريين والثالث ان لا يكون بعد لو نحو جاء الذي لو هو اكرمنا اكرمناه ثم
انتقل الى العائد المنصوب فقال ص والحذف عندهم كثير منجلي به عائد متصل ان نصب بفعل او وصف كمن تمر
جوا ضب نش اعلم ان العائد المنصوب اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا يفوت وايدا الا
بفصل نحو جاء الذي ابوه اكرمني ولذلك قال في عائد متصل ان نصب فان كان متصلا اما ان يتصل بفعل او بوصف او بحرف
فان اتصل بفعل او بوصف جاز حذفه وقد مثل المصنف المنتصب المتصل بالفعل بقوله كمن تمر جوا ضب اي من مر جوا ضبا به
ومنه قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومثال المنتصب بالوصف قول الشاعر على ما الله موليها
بفضل ما حملت به الا عبيدي نعم ولا حرز اي الذي الله موليكه بفضل فان كان منتصبا بحرف لم يجز حذفه نحو جاء الذي
انه فاضل جاء الذي كانه اسد وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف تنبيهات الاول حذف العا
ئد المنصوب بالفعل اكثر من حذف المنصوب بالوصف وان اشتركا في الجواز الثاني لا يخلو المنصوب بوصف من ان يكون به صلة

كان

الا وهي صلة غيرها فان كانت صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم وان كانت صلتها بمذهب الجمهور انه لا يجوز واجاز بعضهم نحو الضارب زيد هند الضاربها واختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل ومن يجر في منصوب صلة الا لف واللام وشذ في نحو قول الشاعر ما المستغيث الهوى محمود عاقبة ولو انجح له صوبا كمزن وقول الآخر في العيب البعض ما يتقى اعراجان ما ان يخلها اي الذي اعجبه البعض على هذا بعض هذا الضمير ومنصوب هو ام مجرور وعلى كل حال مجرور فاعلم ومقتضى عبارة الناظم ان حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا وليس كذلك

الثالث شرط بن عصفور في جواز حذف المنصوب ان يكون متعينا للربط فان تعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته بي اي ضربني وشرط قوم ان يكون العامل الناصب له تاما فلو كان ناقصا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ليس زيد

الرابع اذا حذف العائد المنصوب بفعل ناسخ فهي قولين والاصح عليه خلاف اجاز الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واختلف عن الفراء

الخامس ان يقع أعلى محيي الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذا الذي لقيته عالقت مجرية اي عالقتها مجرية فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجرية عالقة جاز فيها نصب ومنعهما هشام ثم انتقل الى المجرور فقال

ص كذا ان حذف ما يوصف خفضا كانت قام بعد امن قضى

ش العائد المجرور اما ان يجر بإضافة او بحرف فان جر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه كقوله تعالى فانظر ما انت قاض اي الذي انت قاضيه والى هذه الآية اشار بقوله كانت قام بعد امن قضى اي بعد امن قضى وهو قاض وليس حذفه بضعيف جدا خلافا لابن عصفور بل يصح ورود به في الشعر ولانه منصوب به المعنى على ان من النحويين من يرى انه منصوب وان كان المضاف غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او وصفا غير عامل نحو جاء الذي انا ضاربه امتنع الجر حذفه

فان قلت فلم اطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل قلت لانه اكتفى بالتمثيل عن التقييد لانه قد يفهم من استغراء هذا النظم لانه فهم بتمام الحكم بالتمثيل واما المجرور بحرف ففرع عن قوله

ص كذا الذي جر بما الموصول جر

كمر بالذي مررت فهو بر

ش يعني يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بثلاثة شروط الاول ان يجر الموصول بحرف مثل الحرف الجار للعائد لفظا فلو اختلفا لفظا لم يجز الحذف نحو جلست في الذي جلست به الثاني ان يتحد الجار والمجرور معنى فان اختلفا لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به يعني با حرف الباء من الصلة به الثالث ان يتحد متعلقهما معنى فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله مر بالذي مررت اي به مجرور العائد لانه قد يحذف الموصول لفظا ومعنى ومتعلقا ولو جر الموصول بالموصول بالحرف المماثل لما جاز الحذف ايضا وان كان الموصول لم يجر نحو مررت بالرجل الذي مررت به

فان قلت لا يخرج من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاقهما لفظا في الجار بين

قلت اما اخذ الشرط الثاني من كلامه فبظاهره وانه شرط ان يجر العائد بالذي جر الموصول به ومعنى اختلف الجار فان كان الجار للعائد غير الجار للموصول فان ذلك الصب غير با التعدية واما اخذ الشرط الثالث فمن تمثيله

فان قلت كان ينبغي ان يقول بما جر الموصول الموصوف به ليشمل الصريح وغيره

قلت الموصوف والصفة كالشيء الواحد فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة فلذلك لم يحتج التنصيص هنا اختصارا

تنبيه يشترط في حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط الاول ان لا يكون ناسخا فلا يجوز ضميت الذي ضميت اخاه يعالج للنوع نحو مررت بالذي مررت به بمعنى الثاني ان لا يكون ذا با عن العامل نحو مررت بالذي مررت به والثالث ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذي ما مررت

الا به

الآتية ش فلت فعلى الناظم بهذه الشروط فلت انما يلزمه ان يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب لا
بوجه غيري وقد علم بذلك ان كل ما كان جزءه يوقف به البصر امتنع جزءه بهذا الباب وغيره وان النائب عن
الباعل كالباعل في جميع احكامه ومنها امتناع جزءه قال العضلة اذا حصرت ما يجر جزءها وقد جاء جزء العامل
المجرور وان تكمل شروط الجزء كقول حاتم ومن حسن يجوز على قومه ي واي الرهن ومحسود اي فيه وهو فاعل و
ال المعرف باحد اات التعريف ص الحرف تعريف او اللام فقط ش فيه النمط عزت
فزيد عنها بالا ولا يقول الالف واللام وهو اختيار الناظم ومذهب سيبويه ان حرف التعريف الالف واللام وكذلك الهمزة عندي
زائدة ضعفت بها في الوضع لحرف التعريف عندي كما يأتي وهذا نقله عنه في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه
وفي شرح الكافية عن سيبويه انه اللام وحدها هي حرف التعريف وتبعه الشارح وهو اختيار المتأخرين وفي
له الحرف تعريف تحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله او اللام فقط هو المذهب الثالث وبالفي البيت واضح تنبيهان
الاول قال في شرح والصحيح عند قول الخليل للسلامة من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر احدها تقدير
بزيادة بلا فائدة بخلاف اللام فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدر على حرف واحد ساكن
ولا نظير لها الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لها الرابع لزوم فتح همزة وصل لما سبب بالزوم
ولا نظير لها قال واحترزت بقيد السبب من همزة ايمن في القسم فانها تفتح وتكسر وتكسر بها هو الاصل وبتحت
ليدل ينتقل من كسر الى ضم وحاجز حصين الخامس ازالة العهود الامتناع عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن
كزيد يفعل فانها لم تلها لام التعريف لا على المشهور بل بسبب الهمزة في المشهور من قراءة ورش السادس ان لها الوقف كما ثبت
همزة وصل في تقطعه في قول بعضهم والله لا افعل فلت ووجه سابع وهو انها الوقف كما ثبت همزة
وصل لزم نقل همزة وصل بعيني الافعال مسهلة ومبدلة في البزي وقد اشار اليه في شرح التسهيل واستدل بعضهم للخليل
بالوقف عليها واعلم انها في قول الراجز على اللاهزا والحفا بل بالتشديد انا قد لقينا الجزو بالوقف عليها في قوله يا
خليلي اربعا واستخبرا الخ من الكرو من عن يحيى حلال مثل سحلو السرع عجا بعد الفطر معناه وناوب الشمال وهي
ابيات كثيرة والحرما فيها لم تل وقد اجاب المنتصر لسيبويه عن اكثر هذه الوجوه وفي كثير مما لم يجب عنه في غير هذا الكتاب فارجع اليه
الكتب مبني على الاختصار الثاني في اقسام اات التعريف فسمان عهدية وجنسية لان مصحوبها ان عهد
بتنكير نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل او بحضور مدلوله حسا كقولك للقارئ لمن سمع صوته او علما كقوله
تعالى اذ هما في الغار فعهدي عهدية والا فهي جنسية والجنسية ان خلفها كل او نحوه وهي لشمول الافراد
نحو ان الانسان لفي خسر وان خلفها بعض او نحوه وهي لشمول الخصائص مبالغة نحو انت الرجل علما وان لم يخلفها فهي لبيان
حقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وهو الذي يسميه المتكلمون تعريف الماهية وكلامه في شرح الكافية يقتضي
انها للعهد الذهني وفرق بعضهم فسماها براسه فلت بالفرق بين الجنس بهذه التي للحقيقة نحو اشتر
اللحم وبين اسم الجنس النكرة نحو اشتر لحما فلت الفرق بينهما كالفرق بين الجنس واسم الجنس وقد تقدم ولما كانت
اات التعريف فرعا زائدا عين معرفة نبه على ذلك بقوله ص وفرع الى اخره ش اي زيادتها على حرفين لا زيادة وغير

ا ي مجازا ي حقيقة

ا ي الاسم المعرف بهمزة الوصل الخ

وغير لازمة واللازمة بالباء محجوجة: منها اللات على ضم والآن اسم الزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف
والذي بنى: ومنها بعض الموصولات كالذي والتي وانما حكم على الذي هذي الكلمات بالبناء لانها تعرفت بغير ها الا اللات
بالعلمية: واما الآن فيتضمنه معنى حرف التعريف واما الموصولات فلان تعريفها بالصلات وانما حكم عليها بانها
لازمة لانها لم يظهر حذوفها فان قلت فورد في شرح التسهيل في من جعل سبب بناء الآن تضمن معنى حرف التعريف
والفعل فيه بناء لان مبني على ما لا قلت القول ببنائها فيه يستلزم ان يكون تعريفه بغير ها ولا يلزم ان يكون لتضمن
معنى حرف التعريف بل يلزم ان يكون بوجه آخر مزوج التعريف وقد قال في التسهيل ان الآن مبني لتضمنه معنى حرف الا
شارة وهو قول الزجاج بهو على هذا معرب بما تعرفت به اسماء الاشارة واذا كان تعريفه بالعلمية فالبناء فيه واجب فهو
كالذي اي الآن للحضور الآن كما ذهب فوم الى ان جميع الموصولات للتعريف والصحيح الاول فان قلت فهو حكي في التسهيل
حذف الام من الذي والتي واللذ واللات وحكى في شرحه ان في اللغة قالوا عمن وبعضهم اعربها صرا كما الآن وتخفيف اللام
بكثير جعلها لازمة قلت كانها اراد انها لازمة عند اكثر العرب وهو الصحيح وجزم هنا بالفتح للتخفيف ثم
انتقل الى غير اللازمة فقال ص ولا خطر ان كبنات الاوبر كذا وكبنت النقس بالفتح البئر ثم الزائد غير اللازمة فسمان
فسم يزاح لمعنى وقسم يزاح للضرورة فالاول هي التي للصحة الصفة: والثاني ضربان ضرب يزاح مع معرفة وضرب يزاح مع
نكرة ما تقبل التعريف وقد اشار الى القسمين بالاول كقول الشاعر: ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا: ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر: يعني بنات اوبر وهو علم على ضرب من الكمأة رعاي: والثاني كقول الشاعر وابيض لما عرفت وجوهنا صرين
وكبنت النقس بالفتح عن عمرو واراد بقولها انه تمييز والتمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين فان قلت فتمثيله بنا
ت الاوبر ليس بمجيز لان مذهب البصريين انه نكرة وان فيه للتعريف قلت ثم سيبويه على انه علم جنس واجاز فتمثيله
به انه هو او لسيبويه ثم انتقل الى القسم الاول وهو الذي يزاح فيه لمعنى فقال ص وبعض الاعلام عليه خلافا: للصحة ما
فر كان عنه نقلا ش انما قال بعض الاعلام لان منها ما لا تدخل عليه للصحة الوجوب كالمنقول من فعل نحو جريد اسم جزء
وكظاهر قوله للصحة ما فر كان عنه نقلا: انها تدخل للصحة الاصل للصحة الوجوب وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه
ويؤيد ان انه مثل بالمنقول من الصفة كحارث وضرار بعضل ومن اسم عين كنعمان وهو من اسماء الذهب فقال كالبعض او
كحارث ونعمان وقال الشارح وقد يكون في المنقول من مصدر واسم عين لان المصدر واسماء الاعيان قد تجري مجرى الصفات
في الوصف بها على التاويل بمقتضى ان للصحة للوصف وهذا هو المشهور في عبارتهم فتنبه اعلم ان تمثيله بنا
لنعمان فيه نظر لانه مثل بنعمان شرح التسهيل لما فارقت الاسماء نقله وعلى هذا فالاسماء فيه لازمة واعلم ان كانت
للصحة لم تكن لازمة وقوله ص فيما كر عليه او حزفه سيان ش يعني ان الياء في لما ليست للتعريف محذوفة لاجل به فر
كر او حزفه في لما سيان فان قلت قال سيبويه ان الوجهان من تبان على مضمر جاز فيه للصحة جيء بالواو او الياء
بغير التغيير تجريد قلت اما كونهما من تبنين على مضمر فصحيح وهو مفهوم قوله في خلا للصحة ما فر كان عنه
نقلا وقوله سيان يعني من جهة التعريف كما فارقته ص وقد يصير علما بالغلبة مضاف او محلى بال كالعقبة ش
يعني او من المعرف بالاضافة او بالاسماء ما يغلب على بعض معناه فيصير علما بالغلبة خلافا لمن ذهب الى انه ليس بعلم
بل هو جار مجراه ومثال المضاف ابن عمر وابن الزبير وابن عباس رضي الله العباية رضي الله عنهم ومثال المحلى بال العقبة

والبيت والمدينة والكتاب يا عقبة أثيله والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيبويه عنه النحاة ثم قال م وحروف الجر ثلاثة
أو ثنائي أو تضف أو جب وباء غيرهما فزيد يحزف ش يشير إلى التي تصحب ما صار عليها بالغلبة ومثال حزفها في النداء
قولهم يا الصحو يا صحو ومثال حزفها في الإضافة قولهم في الأعشى أعشى قيس ولا تحزف في غير النداء والإضافة إلا
قليلا كقولهم رضي الله عنه وأنثى صار كأبيه ومجيء الحال يوضح فصاحة قول المبرد في جعله الياء للتأنيث وصار الأيام للتعريف
وما زالت صارتا تكررات والى حزفها في غير النداء بقوله وباء غيرهما فزيد يحزف م الابتداء مبتدأ زيد وعالم خبر
أو قلت زيد عالم ومن اعتزى ش المبتدا هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبر عنه أو وصفا رافع
ما يستغني به والاسم جنس يشمل الصريح والمؤول والمجرد من العوامل اللفظية مخرج لا اسم كان ونحوها وغير الزائدة
مدخل النحو بحسبها تمام رفع وما لكن الله غير وصفا مخبرا عنه أو وصفا مخرج لاسم الحال وأبعاضا مما يستغني به
يشمل العامل نحو أقائم الزيدان وقائميه نحوا مضروب العبدان ويخرج به نحو كان في قولك أكان أبوك زيد وازيد مرفوعه
غير مستغني به وقد النحو بذلك إلى المبتدا فصار أحدهما مبتدأ وخبرا والثاني مبتدأ مرفوع يعني عن الخبر وفعل
الشار الأول بقوله مبتدأ زيد البيت والى الثاني بقوله م وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى به الساد مسد الخبر ش فصار زيد
في المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه بعالم وأشار بالثاني إلى الاسم مجرد من العوامل اللفظية
وهو وصف رافع ما يستغني به بقوله من المثالين حرر المبتدا ثم قال م وقس ش أي قس على هذين المثالين وهما زيد عالم
قائم والساد مسد الخبر على الثاني بأن كونه بعد استفهام ثم قال م وكما استفهما النفي ش يعني أن النفي مصوغ لما
صيغ له الاستفهام فيعمل عمله ويلغى لتلغى ثم قال م وأصل الاستفهام نحو ما قائم الزيدان وأصل النفي جميع ما ذكر وأنه كمل
ومتى وعزا أصل النفي لنشأ وأعمل قائم يعلم لما نشرة الأسماء حرفا وهو ما ولا وإن وليس نحو ما قائم الزيدان بغير
مبتدأ مضافا إلى الوصف والزيدان فاعل يغني عن خبر وعلم نحو ليس قائم الزيدان إلا أن الوصف بعد ليس مرفوع على
أنه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذلك ما الحجازية وقوله م وقد تجر نحو بحسبك درهم ولوا الرفع ش أشار إلى
جواز الإتيان بالوصف المذكور مجردا من التبعية والاستفهام وهو قليل ونقل المصنف عن سيبويه جوازه
عن قبح وعن الأخفش أنه جائز لما حصل ونقل عيني أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع واعلم أن الو
صف المذكور إنما يغير جعله مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان مرفوعا وما بعده مثنى أو مجموعا أما إذا
كان بعده مفرد فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله م والثاني مبتدأ والوصف خبر إن لم يسو الإفراد صيغا أسفر ش
بأحد الأمور الثلاثة بقوله بالتثنية نحو أقائمان الزيدان والثاني أن يتطابقا بإفراد الجمع نحو أقائمون الزيدون وأعراب هذين الصورتين
أحد وجهي الوصف جرى مجرى والثاني مبتدأ مؤخرا ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير
الأعلى لغة أكلوني البراغيث والثالثة أن يتطابقا بغير الإفراد نحو قائما بي زيدان يجوز فيه الوجهان ويجوز جعل الوصف مبتدأ
وما بعده فاعلا يكون فيه ضمير وإن جعل خبرا مقدما وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير ثم أشار إلى رفع المبتدا بقوله م
ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذا الخبر رفع المبتدا ش ما ذكر هو الصحيح وهو مذهب سيبويه والابتدا هو كون الاسم
مجردا من العوامل اللفظية مخبرا عنه أو مسندا إلى ما يغني عن الخبر ثم شرع في تعريف الخبر فقال م والخبر
الجزء المتم الفايدة ش فالجزء يشمل المبتدأ والخبر والمتم الفايدة يخرج به المبتدأ إن قلت هذا الحد غير صحيح

لانه صادق على الفعل وعلى الفاعل وعلى الحرف ايضا **قلت** ليس مرادنا بالجزء جزء الكلام مطلقا
بل من حد ما يكون ركنا واضافة المراد جزء الجملة الاسمية ويدل على هذا امران احدهما ان الباب موضوع
لها والثاني تمثيله بقوله الله يقوى والا يات مشهية فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل والحرف ايضا لانه
لا يكون احد جزئي الجملة **ق و قلت** اخراج المبتدا بقوله منتهى الفوائد عنه واضح لان المبتدا لا يضاف الفوائد
فلا الفوائد ايضا حصلت **قلت** الخبر هو الثاني من الجزئين والاستدلال انما هو على ان ما نسبهما هو الذي تنتهي به الفوائد
وايضا فان الخبر هو المستفاد من الجملة ولما كان اصله ان يكون نكرة لهذا قال ابو موسى المبتدا معتمد البيان والخبر
معتمد الفوائد ثم قال **م** ومجرد اتيانه ويأتي بجملة **ش** بقسم الخبر الى قسمين مجرد وجملة ظاهر لان الخبر المراد به اثبات
ثالثا لا مجرد او جملة وهو الظرف والجار والمجرور ثم ذكر حكم الجملة بقال **م** حاوية معنى الذي سيقت له: **ش**
الذي سيقت له هو المبتدا وكانه قال حاوية معنى المبتدا ولم يقيد بالضمير ليشمل الاربعة اشياء الضمير نحو زيد ابوه
قايم وقد يحذف نحو الصمن منوان يدرهم والبيع بالاشارة نحو وليباس التقوى ذلك خير وتكرار لفظ المبتدا نحو الحاقة ما
الحاقة ونحو قد قام قام ابوك ان يكرمني اكرمه وهذه الروابط المتفق عليها **قال قلت** فرع كون ابن عصفور من الربط
رابط المتفق عليها عطف جملة فيها ضمير بالواو خاصة نحو وانصار يغيثون نحصر الماء نازح فيبيع واشتري وعبارة
المصنف لا تشمله **قلت** التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالواو التي للمصاحبة فتنزلتا منزلة
الشرط **ش** والجزاء اذا قلت عمرو اكرمته بالارتباط واقع بالضمير الذي في الثانية نص على هذا ابن الربيع
قال لانهما فتنزلتا منزلة زيد اذا جاء عمرو اكرمه والاخبار انما هو عن مجموعهما والرابط انما هو الضمير ثم قال
م وان تكرر اسم معنى اكتفي بها **ش** اذا كانت الجملة هي نفس المبتدا في المعنى اكتفي بها فلم تحتج الى رابط ثم قال ابو
م كنكفي الله حصبي وكفى **ش** بنطفي مبتدا ولله حصبي جملة اخبر بها عنه ولا رابط فيها لانها هي نفس
المبتدا في المعنى ومن ذلك قولهم هجيري ابي بكر لا اله الا الله والحول الذي يظهر والله اعلم في هذا ونحوه انه ليس من
الاخبار بالجملة وانما هو من الاخبار بالمفرد لان الجملة في نحو هذا انما فصل لفظها كما فصل جزاء الشرط عنها في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فليتأمل ثم انتقل الى النوع فقال **م** والمرتجل الجامد وغيره **ش** الخبر المفرد قسمان جامد
من ومشتق والجامد وغيره اي من الضمير فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي **م** وان يشتق فهو غني وضمير مستكن
ش اي يتحمل ضميرا يرجع على المبتدا **قال قلت** هذا البيت غير محرر وفيه من خمسة اوجه الاول ان الجامد
ليس بغير وغير الضمير مطلقا بل الى بروز بمشتق وان اراد به تحمل الضمير الثاني في قوله وغير ضميرا الخ
لا يدل على ما قاله الثالث ان قوله وان يشتق ظاهره ان وان على يشتق ضمير المرتجل الموصوف بالجمود وفيه تحكم
مستغنى عنه الرابع انه اطلق اولا في المشتق ومنه ما لا يتحمل الضمير كاسم الالة والزمان الخامس انه اطلق
في قوله فهو غني وضمير مستكن فهو مغير ان لا بد مع ظاهر اذ قد يتحمل ضميرا نحو زيد قايم ابوه **قلت**
الجواب عن الاول ان ما اولا بالمشتق تنزل منزلته واعطى حكمه فذكر حكم المشتق يغني عن ذكره وفي هذا الاختصار
وعن الثاني ان في قوله المشتق وهو غني ضمير مستكن على منه ان المراد بغير من الضمير انه مقابله وعن
الثالث ان الضمير عاد على الموصوف لا يغير صفته ولا يخالف ظاهره وعن الرابع ان المراد بالمشتق هنا ما ذكر

زيد جا اخو عمرو

نحو زيد السلام يشجاع

ليس

اي مصدر مبدوء بميم مستعمل

اي شخص متصف

23

كمرمى ومذهب ومقتل ومضرب اي زمان الضرب او مكانه وفسر على ما ذكر

في شرح التسهيل فالواو والراء بالمشتق هنا ما دل على متصف بمصوغ من مصدر مستعمل او مفروض والمعنى الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق وهذا اصطلاح وعن الخامس ازالة البس الآتي يفيد كما سيأتي ص وابرز مكلفا حيث تلا ما البس معناه له محصلا فش امر بابراز الضمير اذا جرا على غير من هو له مكلفا سواء جيب البس او لا ومن مثال ما يجاب فيه البس زيد عمرا ضرب هو ومثال ما لا البس فيه زيد هند ضرب بها هو واجاز الكوفيون ذا مستترا اذا من البس كالمثال الاخير وابقض الضمير غير هذا الكتب ومن صور جريانه على غير صاحبه ازيد وعمرو ظاهر ان محمد يرضاه ابوه فعلى ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا وهذا هو الجواب عن الخامس ص واخبروا البشر باو بحرف جر فش مثال الظرف زيد عندك ومثال حرف الجر زيد في الدار وافتصر على ذكر الحرف لاستلزامه للمجرور ثم ان الظرف والجار والمجرور ليسا بخبر بل في الحقيقة وانما الخبر هو العامل فيهما والمتوقف عليهما الخبر لنيابتهما عنه وهذا قال ص فاو بمعنى كان او استقر فش فيرفع ركنا جعلهما من قبيل الخبر المبتدأ ومن رفع ركنا جعلهما من قبيل الخبر المبتدأ والاول اختيار الناظم ورجحه ان اصل الخبر الافراد والثاني هو قول اكثر البصريين ان الاصل في العمل انما هو للفعل وفي نسب كل منهما الى شبيه به فان قلت ما يأتي في قوله معنى كان او استقر او حاصل او ثابت وحاصل ونحوها كقولك زيد في الدار قائم وحاصل ونحوها كاستقر وخابط غير الكون المطلق ص ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة ولا بعضا خبرا فش اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو زيد امامك وعن المعنى نحو العلم امامك واسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو الرجل غدا ولا يخبر به عن الجثة لعدم العائدة ما لم يضف او اضافة معنى اليها يجوز لان الاخبار حينئذ انما هو في الحقيقة عن المعنى المضاف كقولك الهلال ليلة اي طلوع الهلال وليه اشار بقوله وان يعد بها خبرا وقوله ص ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد فش يعني ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الاخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فان افاد الاخبار عن النكرة جاز الابتدا بها ولم يشترط سيبويه في الاخبار عن النكرة حصول الفائدة وتبع النحويون مواضع حصول الفائدة وقالوا الابتدا لا يجوز بها الا بموصوف او المضاف كثيرة وهي راجعة الى شيئين التخصيص والتعميم وقد اشار بالمثال الى ستة منها الاول تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو عندك زيد او مجرور نحو في الدار رجل او جملة مشتملة على فائدة نحو فصل في غلامه رجل غضب في شرح التسهيل والثاني تقديم منتبعها نحو هل فتى فيكم والثالث النفي نحو ما في الدار من احد والرابع الوصف نحو رجل من الكرام عندنا والخامس العمل نحو غبة في الخير خير والسماع من العرب اضافة اسم الفاعل ولم يذكر جميع المصوغات قال ص وليفسر ما يفيد فش والضابط حصول الفائدة ثم قال ص والاصح في الاخبار ان تخبرا فش لا الخبر وصب في المعنى مجفه ان تبتدا خبر ص وجوز ذا التقديم اذا لا ضررا فش مثاله قولهم في ضمن قميصي انا ومشنوءة من يشنؤك ومنع الكوفيون تقديم الخبر لا في نحو بي اخوك زيد وهو ممنوع جوز بالسماع ص وما منعوه يستوي الجزاء ان عريا وذكر اعلى ما بيان فش يعني ان الخبر يمتنع من تقديمه اما سببا وهي خمسة او ان يستوي الجزاء ان اعني المبتدا والخبر في التعريف مثل زيد صديقي والعكس بدونها التنكير نحو افضل منك افضل مني فلو علم الخبر به بقرينة جاز التقديم جوازا لتقديم كقولك ابو يوسف ابو حنيفة ابو يوسف ابو حنيفة خبر مقدم لان المراد تشبيه ابي يوسف

نحو عمل ابن زيد يوم يبع الا مستفتا بالعمل عن الاضافة لان اصل

ولا زينة والعلم اي

بابو حنيفة بابي حنيفة: الثاني ان يكون الخبر معلما بواو هم تقديمه واعلمية المبتدا نحو زيد قام وان لم يوهم نحو الزيدان قاما
أو زيد قاما ابوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقام وقاما ابوه زيد لان اسناد الفعل الى الضمير او الى السببي يعلم منه ابتدائية
المتاخر فان قلت تقديم الخبر في نحو قاما اخواك او قاموا اخوتك يوهم باعلمية المبتدا على لغة اكلوني البراغيث قلت
فاي شرح التفصيل لم يمنع العلم من التقديم لان تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة والعمل على الاكثر راجح فان قلت الخلق
في قوله كذا الخ اما الفعل كان الخبر وهو مفيد بانه لا يوهم تقديمه لاعلمية كما سبق قلت كانه استغنى بتقديم
عن تقييد غيره: والثالث ان يقصر استعمالا للمبتدا على الخبر بالا او بانما نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم
وقد يرد مجيء الخبر المقرون بالا مقرونا بها لضرورة كقوله فيا رب هل الا بك النصر ترتجى وهل الا عليك المعول وانما يجوز
ان يكون الخبر مقصورا على المبتدا مقرونا بالا او بانما لاستحقاقها الصدر نحو ما زيد قائما الا قاعد وانما قاعد زيد
ج على زيادة اللام او حرف مبتدا اي لعلها انت: والخامس ان يكون لازما للصدر كاسم الاستفهام واسم الشرط والمضاف
الى احدهما وضمير الشان وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله من زيد وامثلة البواقي ظاهرة ثم قال ص ونحو عشرون
درهما لي وكم مثقال عبيد تقول الخبر ش يعني ان الخبر قد يلزم تقديمه لاسباب: الاول ان يكون مقدرا بمسوغ الابتداء
بالنكرة نحو عشرون درهما لي وكم مثقال بالضرب والجار والمجرور وانما قيدنا بالتقدير في شرح التفصيل الجملة نحو نضرب غلامه رجل
والثاني ان يعود على الخبر ضمير من المبتدا نحو في الدار ساكنها او لو تاخر لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتقييد
كلامه انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه يعني على الخبر ضمير من الشيء الذي اخبر به عنه يعني من المبتدا وما عطف
الى هذه العبارة المشتملة على هذا التقييد ضوء النهار فان قلت الضمير في قوله في الدار ساكنها ليس عائدا
على الخبر لان الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي ان يقول كذا اذا اتصل بالمبتدا ضمير يعود على ما التبس بالخبر او على
شيء هو الخبر ونحو ما لعا قلت ما التبس بالخبر ينتزل منزلة جزء، ولم يعد او لم يحتج الى ذكر الخبر: والثالث ان يكون مقترنا
جوابا للصدر نحو اين علمته او كيف زيد لان لا استفهام له صدر الكلام: والرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا نحو ما الا انا
اتباع احمد صلى الله عليه وسلم او بانما نحو انما قائم زيد وقوله ص وحرف ما يعلم جائز كما: تقول زيد يعد من عشر كما
ش يعني يجوز حذف كل من المبتدا والخبر اذا علم ومثال حذف الخبر قولك زيد جواب من عشر كما والتقدير زيد عشرة ولو كان المجا
ب به نكرة نحو عشرون بما لي بيبي شرح التفصيل ان الخبر يقدر بعد قال ولا يجوز ان يكون التقدير عشرون بما لي على ضعف: و
مثال حذف المبتدا ما قيل في جواب كيف زيد اي يصح ان يحذف المبتدا للعلم به قلت ظاهر قوله بزيد استغنى عنه
ان الغرض هو الاسم الظاهر لا ضميره والذي جرت به عادة النحويين انما يحذف الضمير قلت نقول بالظاهر
هو الاصل وانما قدروا الضمائر بالضمير ليدانيوا نهج الغائبة وقوله ص وبعد لولا غالب حذف الخبر حتم ش يعني ان الخبر
يجب حذفه في اربعة مواضع الاول بعد لولا اذا كان كونا مطلقا وهو الغالب نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد كائن او موجود
فان كان خاصا ولا دليل عليه وجب اثباته قال المصنف كقوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بجاهلية حديثين
وان كان خاصا وله دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد لهزم اي ينهزم: ومنه قول العرب لولا الغفر بمعنى لعدمناك لعدمناه
الى هذا التفصيل اشار بقوله غالبا وهو مذهب الرماني والشلوبين: والثاني ان يكون الخبر بعد لولا واجب الحذف
محلفا بنا على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون الخاص جعل مبتدا وقيل لولا فيام زيد لم يجعل مبتدا ولم يلزم لحن

المعنى في قوله ولولا الغمز يمسكه لسالا وحاصل مذهبهم منع الاخبار بالخاص بعد الواو تمسكا بابن ابي الربيع قوله
عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت البيت على اساس ابراهيم ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية
بتمامها من كلام بعض الصحابة والرواية المشهورة في غير هذا الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر ولولا ان قومي حديثو
عهد بجاهلية ونحو غير ذلك والثاني نحو مبتدأ هو نص في القسم نحو لعمرك لافعلن اي لعمري فحذف وبقي الجواب مسدا
مسد المبتدأ والثالث نحو ايقوم الناصح على النصيحة نحو كل صانع وما صنع اي مقرون بخلاف الزم ليعرب هذا خبرا والرابع قبل حال
ايضا جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور وشرط في الحال ان يكون الخبر مصدرا عاملا فيه مفسرا لصاحب الحال ضربي العبد مسيئا
مسيئا حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وفي الضمير يعود على العبد وهو معمول للمصدر والتقدير عنر
مسيئ به اذا كان مسيئا فالمصدر انما عامل في العبد وهو مفسر صاحبها ويكون المبتدأ مضافا الى المصدر اضافة كل
لجميع او بعض لكل نحو اكثر ضربي زيدا قائما وكل ضربي زيدا قائما وافل ضربي العبو ملكوفا وبعض ضربي زيدا قائما واو
تعرض ان يكون المضاف مصدرا في المعنى ولا يختص عملا بفعل التفضيل والى هذا اشار بقوله م واتم تبيين الخبر من
ط فاعلم ش والتقدير اذا كان منوطا واذا وقعت الماضي فيرتفع اذا كان وهذا من هب سيبويه وكان التقدير قائمة ح ان قلت
بعد الا كانت ناقصة والمنصوب خبرها ان حذف الناقصة اكثر قلت منع من منع لما امر الالتزام تنكير ووقوع الجملة
الاسمية معزولة بالواو وموقعه كقوله حتى اشتراني من الهوى حليف ضنى وشتر بعد عنه وهو غضبان وذهب
الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير صاحبها والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واختاره في التسهيل و
لم يتعرض هنا لمواضع وجوب المبتدأ وذكرها في غير هذا الكتاب اربعة مواضع الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع و
الثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم والثالث ما اخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سقيا ورعيا وكرامة والرابع
ما اخبر عنه بصريح في القسم كقولهم في عمرو لاقومن وقد ذكر الاولين في الايفاء بوضعهما وقوله ص واخبروا
باثنين او باكثر عن واحد كهم سراة شعراء ش يعني عن غير متعدد وفي الاشتمال للصور تنزل احداهما منزلة
على جواز ها وهو ان يتعدد الخبر لفظا ويتحد معنى نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز في العطف خلافا لمن اجازه على ولا
حر مختلف فيهما وهو ان يتعدد لفظا ومعنى نحو هم سراة شعراء والصحيح جواز ها بعطف وبغير عطف
خلافا لمن منعهما بغير عطف واما الخبر المتعدد ما هو له حقيقة وحكما بان له من العطف نحو بزاز وقيه
وحائك وشاعر ط وا خوا تها ش لما فرغ من احكام المبتدأ والخبر اخذ يبين نواسخهما و
هي ثلاثة اقسام ف قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما الحجازية وافعال المقاربة و قسم يرفع
المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس و قسم ينصبهما معا وهو ظننت واخواتها واعلم وا
خواتها و فرغ من ذكر النواسخ في تسعة ابواب وبدا بكان واخواتها فقال م ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه كقولك
زيد اخوك ش لا خلاف انها تنصب الخبر ومذهب البصريين انها وضعت للاسم ايضا خلافا للكوفيين ثم ذكر اخواتها
فقال م ككان ظل ش اي ظل وما ذكر بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وهذه الافعال ثلاثة اقسام ف قسم
يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي ثمانية اولها كان وآخرها ليس و قسم يعمل بشرط نفي او شبهه وهي

ب
خبري
ط
اي امرك مشتمل والا
ح
اي بمبين او منسوخ بخبري
ح
اي سعراء

الاربعة التي بعد ليس وفسر بعمل بشرط ان يقع صلة لما الظرفية وهو ما حرام وبهذا سلم من كلامه الخ وشمل
نحو الظرفية
قوله بعد النفي كراقاب وشبه النفي نحو قوله ولا تزال تراخ الموت والرجاء الا زال منها بحر عابه الغطمطم فان
قلت الصلة فعل ومثل كان ما حرام منصوبا قلنا وينبغي ان يغير يغير المصرية قلت احال على المثال وانه انما مثل
انما مثل للتغيير وقوله ص وغير ماض مثله ش يعني ان ما نقص منها كالمضارع والامر يعمل عمل الماضي
ثم اشار الى ان منها ما لا يتصرف بقوله ص ان كان غير الماضي منه استعملا ش وكلها تتصرف الا ليس بالفاء وما دام
على الصحيح وقوله ص وبا جميعها توسط الخبر اجز ش يعني ان خبر هذه الافعال الناقصة الناسخة يجوز توسطه بينها
وبين الاسم بجميعها حتى بليس وما دام كقوله فليس سوانا عالم وجهول وكقول الاخر لا طيب للعيش ما دامت
منغصة لذاته بالموت والهرم وحكى المصنف الاجماع على جواز توسط خبر ليس تبعا للفراسي
وفيه خلاف ومنع ابن معطي توسط خبر ما دام وتعصب الى الوهم اذ لم يقل به غيره وقوله ص وكل سبقه ما دام حضر
ش اي كل النحاة والفرا منع ان يتقدم الخبر على ما دام وحضر يعني منع وتلخيص صور قبل ان احداهما ان يتقدم على ما دام و
الاخلاف في منعها والاخرى ان تتقدم على ما دام بعد ما فظاهر كلامه انه مجمع على منعها وفيه نظر لان المنع معلل
بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه ينتهض مانعا بانفراده فكيف اذا انضم اليه ما ذكر فالاجماع
على نقض العلة والاخرى ان ما دام حرف مصدري لا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير من النحو
بين الفصل بين الحرف المصدري وبين صلته اذا كان غير عامل كما تقدم قال ص كذا لم يسبق خبر ما النفية ش يعني انه يمتنع
تقديم الخبر المحرور بما النافية على ما الا ان اضافة الكلام فلا يجوز ان يقال فاضلا ما كان زيد ولا جاهلا ما الا عمرو وهو
قال في شرح الكافية وكلاهما جاء عن العرب لا ان ما عند هم لا ما عندهم لا بد من تصريحها وواو يوزن كيسان
البصريين على ما كان نحو وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب جاز قلت قوله كذا لم يسبق يوهم انه مجمع عليه لتقييده
اياه بالمجمع عليه قلت انما اراد بهذا مثل ما في المنع لا ان كونه مجمعا اما الكلام في ما زال واخواتها فتقييد واما
ما كان ونحوها فمحكي بالبسيط والوفاق على منع تقديم اخبارها على ما وقد تقدم نقل الكلام وبهم من كلامه مسئلة
ذا الاولى انه يجوز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما عالما ازيد وضعه بعضهم والصحيح الجواز الثانية ان
النافي ان كان غير ما جاز التقديم قال في شرح الكافية عن الجميع وحكى الخلاف عن البيراني التفصيل جاز قلت
ما قاله قوله يجيء بها متلوة لا النافية قلت تقرير الحكم وتوكيله والتنبيه على علة منع التقديم وهو ازما لها
صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة ثم قال ص ومنع مستعمل خبر ليس صحبي ش يعني ان المختار منع تقديم خبر
ليس عليها وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج والفارسي والزجاج وابي علي في الحلبيات واكثر جائزو واكثر المتا
خرين وخالفهم لضعفها بعدم التصرف ولتشبيهها بما النافية وينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بل ينبغي
ان يمنع التقديم قولا واحدا واقتضى سكوته عن سائر افعال هذا الباب انه يجوز تقديم خبرها عليها ثم ان افعال هذا
الباب قسمان احدهما يستعمل تاما وناقصا والآخر لا يستعمل الا ناقصا فاشار الى الاول بقوله ص ونحو ما بقي وقع
يكتفى ش اي التمام من هذه الافعال ما اكتفى بالمرفوع وهو الذي يستغرق المنصوب نحو وان كان ذو عسرة ص وما سواه
ناقص ش وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع ولهذا سميت هذه الافعال ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث خلافا

لجمعهم البصريين لوجوب مصدرها عاملها في قوله ببذل وحلم ساءني قومه افتخروا بنا اباه عليكم بنسبه
ثم قال م والنصب في فتى ليس شيء او بما في ش يعني ان هذه الافعال الثلاثة اعني ليس وزال وفتئ انما ترفع النصب ولا
تنصب تامة واجاز العلوي في الحليات وقوع زال تامة فيما سوى الاستقبال م ولا يلي العامل معمول الخبر
الا اذا كان ظرفا او حرف جر ش هذا مذهب البصريين والعامل هنا هو كان واخواتها كان ظعائنا عندك زيدا كلامه انه ليس
بظرف ولا مجرور فان كان ظرفا او مجرورا نحو عندك او في الدار زيد فانه جاز للتوسع في الظرف والمجرور واجاز الكوفيون
وكان ظعائنا عندك زيدا كلا نحو واحتجوا بقوله فتلك تقرا حزن كليب تبوئهم بما كان اياهم عقيلة عوهاء جاول
كان اياهم وهو معمول الخبر وهذا نحو متناول عن البصريين واشار الى تاويله بقوله م ومضمر الشان
المعلوم انه او فع موهم ما استنبان انه امتنع ش يعني انه او فع نفسي يوهم جواز ما منعناه كالبيت المتقدم
وانوى العامل ضمير الشان يحول بينه وبين العمول والجملة بعد خبر فيكون اسم كان في البيت ضمير شان مؤنث
وعقيلة مبتدا وعوهاء خبره والجملة خبر كان م وفي تراع كان ش يعني انه كان ينبغي حذف النون كما كان ذا حذف من قول ما
واجح خبر وكان ابن جزء الجملة: ويوهم من قوله تراع كان انها انما تراع بلفظ الماضي وفي نحو زيد يراعها
بلفظ المضارع في قول ام عقيل انت تكون ماجدا نبيل: ويوهم من قوله يحسن انها انما تراع بحسن ضلا فالبراء
باجازة زيد يراعها احراز ويوهم من تخصيص الحكم بها ان غيرها لا يراع وقد تنوزع يراع اصبح وامسى واجاز بعضهم
زيد يراع اخي وسيأتي ابطال هذا الباب انما ينفع المعنى م وتحذف نحو ما ويفوز اكثر: وبعد ازولو كثيرا ما الشهر
كثير كلا مهما حزت كان مع المعلوم وابقاء خبرها بعد ازالة شرطية كقولهم المرء مجزي بعمله ان
خيرا فخير وان شرا فشر وبشرط ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر وفي هذا ونحوه اربعة
اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو ارجحها وعكسه وهو اضعفها ورفعهما ونصبهما والمسئلة مشهورة: وبعد لو كقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا: اي ولو كان الباغي ملكا: وقل حذفها مع غير ازولو ومنه
قوله من لم يمت شوها اجاء الا بها: اي من لم يمت شوها وقوله م وبعد ان تعويض ما منه ان تكسب: كمثل ما انت براوا
فترب ش يعني ان كما حذفت ايضا بعد ازالة المصدرية وابقي اسمها وخبرها وعوض عنها ما فصار حزبها واجبا لا
يجمع بين العوض والمعوض منه خلافا للمبرد في اجازته اما كنت منطلقا انطلقت وتجعل ما زايدة والاصل في قوله
اما انت براوا فاترب لان كنت براوا فاترب محذوفة لان التعليل انما حذفها مع ان مضارع ثم حذفت كان وانفصل الضمير المتصل
بها الحذف عاد له ثم عوض عنها ما فانت اسمها وبراوا خبرها م ومن مضارع لكان مجزوم فحذف فوزوه هو حذف لا يلتزم
ش مضارع كان يكون وانما ادخل عليه الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار يكن ثم يعوض لها
يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشترط ان يكون بعدها ما متحرك عند سيبويه ويشهل
ليونس قوله: وان لم تكن المرءات ابتا وسامة تفع ابتغ المرءات جبهة ضيغم: قال المصنف وبقوله افوا ع الاخر
زيد البيت لا يمكن ان يقال وان تكن المرءات اخف وسامة: لان الاثبات فيها اكثر اكثر وبه ورد القرآن وان قلت بهل
حذف النون مخصوص بالنافية قلت لا بل هو كثير في النافية والناهية ومنه في الناهية قوله تعلى ان تك حسنة
يضاعفها ومسا ول وان وان ما المشبهة بليس هذا الاخير من باب كان وانما بطلت

ف
بلا يجوز كان الخ

عند

ان يزر وجه ت ي ارسلا ومبتدا
مبتدا الخبر ين اجدا

عنها لانها حروف وتلك افعال م اعمال ليس اعملت ما دام زائدا مع بقاء النفي وترتيب زكن ش ما حرف مهمل عند بني تميم وهو القياس لعدم اختصاصه والحقه اهل الحجاز بليس لانهما لنفي الحال غالبا فاعملوها عملها وهو جار الغزاز قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ومن اعمالها شذ كقوله اعمالها شذ وكقوله الاول وقول الزباج وليو وجب بفعل عملها نحو ما ازيد قائما فان شرح التسهيل ورد خلاف وحكى عيسى عن الكوفيين اجازة النصب والثاني بقاء النفي فلو انتقض النفي بالا بطل العمل نحو ما ازيد الا قائم الثالث التقديم وهو تقدم الاسم على الخبر فلا تقول الخبر عليه بطل العمل نحو ما قائم زيد وهو نزر الشرح خلافا قال في التسهيل وقد تعمل متوسطة خبرها او موجبا الا وفاقا للمبرد به في الاول ليونس في الثاني الرابع الا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا او مجرورا فان تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيدا اكلا واجاز بنو تميم نصب اكل كلا ونحوه مع تقدم المعمول فان قلت عرفت فيما سبق لم اجاز تقدم الخبر الذي تقدم معموله قلت يلزم من تقديم المعمول ابطاء العامل معمول غيره وذا يلزم من تقديم العامل تقديم الخبر فان كان ظرفا او مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو ما عندك زيدا قائما وصاحبي انت معنيا جاز فلت من قوله وسبق حرف جر الى بيت فان مفهومه ان معمول الخبر ان لم يكن ظرفا او مجرورا فانه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل م وربع معطوف بلا او بل من بعد منصوب بالزم حيث حل ش ارفع اعطف على منصوب ما وهو خبرها بلا للكن وجب رفع المعطوف وجعله خبر مبتدا محذوف لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الواجب فان عطف بحرف لا يوجب كالواو او نصب المعطوف واعلم انه تجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وليس بمعطوف بل صفة او بدلا ولكن خبرا لابتدا م وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ونفي كان فتجر ش مثاله بعد ما وما ربما بخلاف للصبور وكل بعد ليس ليس الله بكاف عبده وبعد لا قول سواج بن قارب فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بغير فتيلا عن سواج بن قارب وبعد نفي كان كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وهو كثير بعد ما وليس وقليل بعد لا وكان المنفية م في النكرات اعملت كليس لا ش يعني ان تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط ان يكون اسمها نكرة كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا خلافا للمبرد ومن وافقه ممنعهم اعمالها عمل ليس واما قول النابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا فكالظهر انه اعملها في المعرفة واجاز في شرح التسهيل القياس عليه واجاز بن جني وتابعه الشلوبين الناعوز م وقد يلي لات وان غير العمل ش يعني ان زالت ولزم بعد ان الاسم ويندر الخبر ما لات وان اثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وهو مركب عند سيبويه من لا النافية والتاء ولما ان وما جاز اعمالها عمل ليس الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال وفي تسميته بالنشر والنظم من قبل النشر قولهم ان زيدا ذاهب وعمرا وان احمق خيرا من احمق الا بالعاقبة وقال العراب الشاعر فاياب بكر انا فاياب وجعل ابن جني من هذا قوله تعالى سعيد ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم والنظم قوله ان هو مستوليا على احد ومن الاخير ان المرء ميتا بانقضاء حياته وللكرة ان يبغي عليه فيعدل الا وبهذا يتبين بطلان قول من قال انه لم يات منه لا ان هو مستوليا على احد وتخصيصه بالضرورة ونصب المضمر على ان عمل الاكثر من عمل الاقل اقرب الى الصواب م وما للات بسوى حين عمل ش يعني ان لات تختص بالاسماء الاحيان

ب ان

خ ليا

الاحيان فلا تعمل في غيرها ثم اشار الى ان حزفها واسمها وابقاء خبرها كثير وان عكسه قليل فقال م والحزف في الرفع
وبقاء والعكس قل نثر فمن حزف مرفوعها قوله تعالى وبات حبيس مظلم ومن حزف خبرها قراءة من قرأ والا خير يوما بالرفع
وفي نيشتوا بعدها والاسم والخبر جميعا **افعال المقاربة** سميت افعال المقاربة وان كان منها ما ليس
للمقاربة تغليبا وهي على ثلاثة اقسام فقسم لرجاء الفعل وهو عسى واخلولق وحرى وهذه الثلاثة للاخبار بالمقاربة
على سبيل الرجاء وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب واوشك وقسم للشروع وهو انشأ وطفق واخذ وجعل
على وهذه الافعال من باب كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا ومقترنا
بأن او مجردا اشار الى الاول بقوله م فكان كاد وعسى نثر يعني انهما مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر ثم قال م للكن نصح غير
مضارع لهذا بخبر نثر فاشار الى الفرق بينهما وبين كان ومن ورود عسى غير مضارع قوله تعالى فهل عسيتم ان كتب عليكم القتال
الا تقاتلوا وقول الاخر فابت الى فهم وما كدت آيبا وكونه بعد ان الا على الاصل قال م وكونه بعد ان بعد عسى نزر نثر يعني
ان الاكثر في المضارع الواقع خبر عسى كثرا فتراه بأن وكونه بعد ان قليل ومنه قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ومذهب جمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص
بالشعر ثم قال م وكاد الامر فيه عكسه نثر يعني ان اقتران المضارع بعدها بان قليل ومنه قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
ظاهر كلام المصنف جواز ذلك وخصه المغاربة بالضرورة ثم قال م وكعسى حرى نثر اي بمعنى انها
للرجاء كما سبق م ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا نثر فيقال حرى زيد ان يفعل ولا يجوز حرى زيد يفعل وقد قرئ كما
حرائق قال م والزموا اخلولق ان مثل حرى نثر فيقال اخلولق زيد ان يفعل ولا يجوز اخلولق زيد يفعل ثم قال م وكعسى اوشك
انتقال نزر نثر وهي مثل عسى في كونها من انتقا، اي بعدها قوله يوشك من فر ممن يتبعه ان يلحق بعض غرائبه بوافقها
ثم قال م ومثل كاد في الاخ كرب نثر يعني ان اثبات ان بعدها قليل ومنه قد كربت اعناقها ان تقطعا وذكر سيبويه ان
كرب الا لحق يعد واليه اشار بقوله في الاخ والمشهور في كرب فتح الراء وقد حكي كسرها ثم قال م وترفع ان مع فعله الشر
وجوبا نثر وفي لها ان العمل معها جائز للاستغناء ثم ذكر افعال الشروع بقوله م كانشأ السابق بحرا وطفق
كذا جعلت واخذت وعلق نثر يقال طفق يكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء ايضا قال وقلت قد ذكر في التسهيل من افعال النثر
وقاربه وقلما قلت هما غريبان وايضا لم يذكر الحصر بل قال كانشأ م واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزاد
وشكا نثر جميع افعال المقاربة لا تتصرف الا كاد واوشك فانهما مضارعا وهو يكاد ويوشك واسم فاعل وهو
موشك وكاربوا لم يذكر هنا اسم فاعل كاد وقال في الكشف واحبط كاربا وموشكا وذكر الجوهري مضارع طفق الصبي
واي لغتين والظاهر انه كالمرة بالواو فحكى مضارع جعل م بعد عسى اخلولق واوشك فرق بينه وبين ان يفعل عن قال فمنع
نثر يجوز استعمال هذه الثلاثة الى ان يعمل فيستغنى به عن الخبر نحو عسى ان يقوم وقاموا صلتها في موضع رفع بعسى
وسدت مسد الجزءين قال م وجاز قلت الخ استدلت هذه الثلاثة الى ان الفعل بعدها يعمل تامة او ناقصة قلت فيعلم خطاء
من ذهب الى انها تامة والمرجوع فاعلها وقال في شرح التسهيل والوجه عندي ان تجعل عسى ناقصة ابدا واذا
استغنت الى ان الفعل وجعل هذا بوجه له ووقوع حسب عليها يحوجان حسب الناس ان يتركوا م وجرى عسى او
وجع مضمرا بعدها قبل الاسم فبلها قد ذكر نثر اي ابقيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز اسنادها الى ضميره وجعل ان

ان يجعل خبرا وجاز استناده الى ان يجعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير ويظهر اثر ذلك في التانيث والتثنية والجمع
فتقول في الاول عسى ان تفعل والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا وتقول في الثاني عسى بالتجريد
في الاحوال كلها م والكسر والفتح اجريا السين من نحو عسيت وانقى الفتح ركن ش يجوز كسر السين من عسى
وفتحها اذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم او مخاطب او غائبات والفتح اكثر ولذلك قالوا انتفى الفتح وكثر اي واختار
الفتح على وبالكسر فر اذا وقع ثم انتقل الى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال م اذ واخواتها لانها ليست للكثرة
لعل كان عكس ما الكاف من عمل ش يعني اذ كان في مع الاسم وتنصب الخبر وهذا الاخير ينصب الاسم ويرفع الخبر
خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذا الاخير الجزءين معا وحكي قوم منهم
ابن السيد ان ذلك لغة واما معاني هذا الاخير فان وان للتوكيد ولكن للاستدراك وليست مركبة على الاصح وليت
للتمني ويكون المنكر والمستحيل ولا يكون الواجب ولعل للترجي في المحبوب وللاشفاق في المكروه ولا يكون الا في
الممكن ولا تكون للتعليل ولا للاستفهام وللقطع عند البصريين خلافا للمرزوقي قال بفتح لعا وليست مركبة على الاصح وكاف
للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن خلافا للمرزوقي قال بفتح لعا وهي مركبة عند الكل من كاف التشبيه وان قال بالاخلاف
وليس بصحيح ويجيء بقيتها كما ستعلمها ثم مثل بقوله م كان زيدا عالما باني كبوة لا اكثر منه او ضعف ش وتمثيل البواقي
سهل ثم قال م وارفع التي تنصب الاسم الذي كليت فيها او هذا غير البين ش الاشارة بهذا الى رفع الاسم
وناصب الخبر يعني انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها الا اذا كان ظرفا او نحو ليت هذا غير البين او مجرورا
نحو ليت فيها غير البخيل وانما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما ولان شبههما في الحقيقة ليس بالخبر بل بمعمول
له وفاعل العامل وتجب ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم لما يقدر الخبر وهو غير ظرف م وهمز ان يفتح لانه مصدر به
مصدرها وبه سوى في اما الكسر ش اذ الكسر اصل والفتحة فرعها على الاصح الاول الذي لا يستلام كسرها ما لم تاو
الى هو ومعمولها بصلة فتفتح وجوبا لان لزوم التاويل نحو بلغني انك فاضل يضطر وجوازا الى يلزم التاويل وفي الحالين مواضع و
ستاتي وقف نبه على الكسر فقال م والكسر في الابتداء ش يعني في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا
وحكما نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم م وفي بعد صلة ش يعني او صلة موصول كقوله تعلم ما ان مطاعمته واحر
ز بالبعد من نحو جاء الذي انه فاضل م وحيث ان لم تكن مكتفة ش يعني انها وقعت جوابا فتكسر مطلقا مع اللام
وبعدها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر ونحو حم والكتاب المبين انا انزلناه لتحان قلت فاذا وقع بعد هذا جواز الفتح
والكسر بعد المبين اذا لم توجد اللام فيكون الخلاف لفظيا كما قال بعضهم قلت الصحيح وجوب كسر لانها اذا وقعت
جوابا فتكسر مطلقا بالخلاف صحيح ولا يعارضه اجازته للوجه بعد لان من فتحها لم يجعلها جوابا وسياتي بيانه م
او حكيت بالقول ش مثاله قال الله اني معكم فان سبقت بعد القول للتعليل فتحت لانها غير محكية نحو اخشى
بالقول انها غاية كبيرة ومنه احترز بقوله او حكيت واحترز ايضا من القول المضمن معنى الظن فانه يجوز بعد الفتح والكسر
كقوله اتقول انها بالجبوبة مقتفي فتح جعل القول عاملا واذا غير محكية ومن كسر حكى به لان الحكاية بالقول مع استيفا
شروطها اجراه مجرى الظن جائز م او حلت محل حال ش يعني مع الواو نحو قوله م كذبتم وبيت الله يبزى واصل ش او مع واو
كقوله تعالى لا انتم لها كارهون الكعام م وكسرها من بعد وبعل عاطفا باللام كاعلم انه لذو نفاسة ش جوازا بعد ابعال القلب ان يفتح

مع ما يعلوا العمل الا فيجب كسرها نحو والله يعلم انك لرسوله وكقوله واعلم انه لن تفوتني والله لبغيتك بفتح
مستئنفة مواضع يجب كسرها وزاع المصنف بغير نقل الكتب سابعا وهو ان تقع خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل وزاد
عيني ثامنا وهو بعد حيث فال وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث قلت ويخرج على مذهب الكسائي ثم انتقل
الى مواضع الوجهين فقال ص بعد اذا المجازاة وقسم الا بعد بعد بوجهين تم شرح مثال ابن مالك بعد اذا قول الشاعر
وكنت ازيد لما قيل لي هبل الخ انه عبد الغواة واللهازم جمع لهزمة بزيادي بالكسر على لغة التاء وبالواو بالفتح على تاء بزاز وهو
لغة بصار من فوق بالابتداء والخبر محذوف قال المصنف والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير قلت وقد ذهب قوم الى
انها هي الخبر وعلى هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوي الوجهان مثال ابن مالك بعد القسم قول الشاعر لتقعرن
زمخشر القيسي مني بضربة الفاء ورات المقلي او تخلعي بن بعد العلي اني ابو عذرة بالطعن الصم روي بالكسر على جعل ازجوابا
القسم وبالفتح على تاويل بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اي لانت زمخشر وسقط الخافض على اني وقد انتقد بهذا ان
ازمن الفتح لم يجعلها جوابا وانما الجواب متوقف على كون الحمل مغنيا فيه المصدر على ازوحليتها جواب القسم و
ليس كذلك بانه لا يكون الا جملة قال في شرح التسهيل فاز وبالفتح في جواب القسم حكم بشذوذه وحمل على انها
في على قياس قلت يحمل جواز الفتح في نحو والله ان زيدا قايم قلت فد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر في
هذا المثال عن بعضهم تفضيل الكسر عليه ومذهب البصريين ان الكسر لازم وهو الصحيح قال ابن خروف ولا يسمع
فتحها بعد اليمين ولا وجه له وهو كما قال وشبهة من اجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو حلفت
ان زيدا قايم فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره لان الفعل مقدر في المذكور ونحوه فيلزم ان لا يغلط
لان من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل اخبارا عن قسم ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت
وتريد بها غير القسم ثم حمل مواضع الوجهين فقال ص مع تلو بالجزا شرح مثال ابن مالك قوله تعلم بانه غفور رحيم
العباء جواب قوله من عمل وفتح فرقا بالوجهين والكسر على جعل ما بعد العلم جملة تامة والفتح على تقدير هما بعد
هو خبر مبتدا محذوف تجزاه العفو ان شاء او مبتدا وخبر محذوف والكسر احسن في القياس قال المصنف ولم يجز الفتح
في الغفران لا مصبوغا بالمفتوحة ثم قال ص وفي ايطرح نحو خبر القول انها جملة شرح والكسر على تقدير ابتداء قوله اني
احمد الله هذا اللفظ والفتح على تقدير اول قولي حمد الله وعبارة الفتح تصرف على كل لفظ تقتضي حمدا وعبارة الكسر
لا تصرف على حمد بغير هذا اللفظ الذي هو اني وقع فيه وجه الكسر غير هذا وما ذكرته هو التحقيق وضابط ما يجوز
فيه الوجهان من هذا النوع ان تقع ان خبر قول ويكون خبرها قولا بلو كلن غير قول تغير الكسر نحو اول قولي انها اهب
ص وبعد غاة الكسر تصحب الخبر لام ابتدا اني لوزر شرح حول هذه اللام بعد اذا المكسورة متفق عليه واجاز بعضهم
فتحها بعد العتوحة وحكي عن السيرافي وهو خلاف نشاء وما سمع منه محمول على الزيادة واجاز الكوفيون فتحها
بعد كثر وما احتجوا به متاول وقوله لام ابتدا يعني ان هذه اللام هي لام الابتداء وانما اخرت الى الخبر كراهة اجتماع
حرفين لمعنى واحد خلا بالمزحلق عن تلقاء وقوله تصحب الخبر مغني بقوله ص ولا يلي اذا اللام ما نفيا ولا
من الافعال الا كرضيا شرح الخبر ضربان مثبت ومنفي والمنفي لا تدخل عليه اللام الا ضاهرا كقوله اعلم ان تسليما وتركا
للاء مقترنا بهما زوما سواء والمثبت اما ان يكون ماضيا متصرفا جامدا يا متوقعا او غيره فان كان ماضيا متصرفا جامدا يا

وهو التوكيد بقد

ك ابن المنوض

عن

المثال

اي

نحو

ك ابن زيادة اللام

من قوله تدخل عليه اللام وارد مثل ان يراد الفاجر فالله فيه راع والفاسق بدله لينفعه وان ما يقتضي فتحها يفتح مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لقائم وان كان غير عامل خلت عليه اللام فتدخل على الخبر المرفوع نحو ان زيدا لقائم والفعل الماضي نحو ان زيدا لقام بحكم بينهم والجملة الاسمية نحو ان زيدا ابوه قائم وداخل والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الفتى والنعت والمنفي نحو ان زيدا لا يقوم نحو ان زيدا لقائم وهذا اشارة لقوله ص وقد يليه مع فعل كان الخ فسما على العلم مستحقا اشر وانما جاز دخولها عليه مع فعل لان فعل تغرب الماضي من الحال خلافا لخطأ المازني منع دخولها مع فعل ماض او جر مثل ان زيدا لغلام قائم وهي عند الاخفش ثم اشار الى بقية مواضع اللام بقوله ص وتصحب الواسطة معمول الخبر والفعل والمعمول حل قبله الخبر اشر يعني ان هذه اللام تجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو ان زيدا لطعامك اكل وشرطه ان الخبر حالها فلو كان ماضيا منصرفا عاريا من قد لم تدخل عليه نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول مع دخولها على الخبر خلاف الاخفش وقد تدخل ايضا على الضمير المسمى بالفصل كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق وعلى الاسم اذا تاخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا وانما يصح ذلك اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا لانه لا يتقدم ان كان غيرهما وانما اشترط دخولها على الاسم تفريقا بين الخبر ليلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ان قلت دخولها على الخبر مشروط ايضا بان يتاخر ولم ينبه عليه قلت اشتراط ذلك هنا لاجل الاسم نبه ص على اشتراطه هنا لاجل العلة واحترز ص ووصل ما بعد الحرف صلة لما عملها وقد يبقى العمل اشر اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الاحرف بعينها وجهان احدهما ان تكون كافة فتبطل عملها نحو انما الله اله واحد والثاني ان تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها وهذا مسموع في ليت وفي حكمها انما وان جاز بين السراج والزجاج فيما سايرها وافقهما الصب ولزم الطرفين قوله وفي بقي العمل ومذهب سيبويه جواز الوجهين في ليت خاصة ومنع العمل في سايرها وانما منعها ما ذكرناه من اختصاصها بالاسماء فخالفت ليت فانها باقية على اختصاصها ولم يذهب بعض النحويين الى وجوب العمل الا عملها وهذا يبطل قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها بالاتفاق ص وجاز رفع معطوف على منصوب ان تستكملا خبر يعني انه يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة بشرط ان تستكمل خبرها ويكون المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا قائم وعمرو والنصب هو الوجه الظاهر ولم يذهب جار ومجرور بعدها وبعضهم ان النصب هو الاصل فان عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في اجازته الرفع قبل الخبر مطلقا وللفراء اذا جاز بلا بشرط وجاء اعراب الاسم ص والحقت بلكن وان ومن ليت ولعل وكان شر اي الحقت للكسورة بان المفتوحة فيجوز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو لكن زيدا قائم وعمرو اما الحاقها بلكن بها فمتفق عليه واما الحاقها بان المفتوحة فمنعه بعض واجازه بعض قال في التسهيل وان في هذا الباب على الاصح باطلق كما اطلقوها وفي هذا يشرح حد باز يتقدم عليه كقوله والا فاعلموا انما وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي معناه كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله وهذا هو الصحيح لان ان هاهنا وما عملت فيه تاويل بالجملة فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة وقوله من ليت ولعل وكان يعني انه لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة الا النصب ولا يجوز الرفع قبل الخبر ولا بعده لان معنى الابتداء من تغيير بدخولها بخلاف ان وان المكسورة بانها لا تغير معناه واجاز

واجاز الفراء الرفع بعد الخبر بالستة مطلقا وقبله بشرط خفاء الاعراب بالاسم وتلخيص هذه المسئلة
ان نصب المعطوف بعد الخبر وقبله جائز في الجميع وامارفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله بشرط ان لا تكون
بعد العلم وما في معناه على المختار فان قلت فزد في الرفع قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصا
بون ايه المائدة قلت محل تمثيله به هذه الاية وما اوهم العطف قبل التمام على التقديم والتاخير قال
المصنف واسهل منه تاخير فاعل خبر فعل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعد فان قلت ما وجه رفع
المعطوف على اسم ان وما الخوية قلت مذهب الجمهور انه مبتدا محذوف الخبر لدلالة خبر ان عليه
وهو من باب عطف الجمل لا من عطف المفردات وقد اوضحت ذلك في شرح التسهيل فان قلت ظاهر قو
له وجاز رفع معطوف على منصوب ان يخالف ما ذكرته قلت تجوز في تسميته معطوفا على الاسم
لزوال صورته العطوف م وخفيت ان فعل العمل ش اهملها الغاؤها خفيت هو القياس لزوال اختصاصها
واعملها الغاؤها بفعل سيبويه ومنه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وبعد اعملهم م وتلزم اللام
اذا اما تهمل ش علة لزومها التفريق بين المخففة والنافية وتسمى هذه اللام الفارقة فان قلت هل
هي لام الابتداء او غيرها قلت مذهب سيبويه انها هي لام الابتداء لزمت للفرق وهو اختيار المصنف
وهو مفهوم من قوله هنا وتلزم اللام يعني اللام المتقدم ذكرها بعد المشروح ومذهب الفارسي الى
انها غيرها م وربما استغني عنها اذا بطاء ما ناطوار به معتمدا ش نحو قول الشاعر انا ابن اباة
الضيم من اولاد ما لما كانت كرام المعادن م والفعل اذا لم يقع جوابا فاسخا قبلا تلبسه غالبا بلن نحو
اذا خفيت ان فالغالب ان يليها فعل ناسخ للابتداء نحو وان كانت لكبيرة وان كاد ليضلنا وقد تقع وان وحرف الكثير
هي لفي شرح التسهيل ولا يكون غالبا الا بلفظ الماضي واشار بقوله غالبا الى انه يليها فعل غير
ناسخ كقوله فثلثت بيننا ان قتلت اسلما وهو قليل وامثل منه اذا قرينة التوسع وان تقديم لتوسع
م وان تخفيف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من فعل ش اذا خففت ان البتة وجوبا تلغ كما الغيت
ان المصدرية ولكثر يولي اسمها ولا يلفظ به الا في الضرورة كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني
ان البخل واتت حليق ولكثر عملها لا يظهر غالبا وتجوز بعضهم في الغيث وسراحه ما غاض لك وتجوز الصنف
في فوله استكن ان الضمير المنصوب لا يستكن والحق ايضا لا يستكن فيه ضمير وانما هو محذوف لا مستكن
وقوله والخبر اجعل جملة يشمل الاسمية والفعلية اما الاسمية فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ان كقو
له في قتيبة كشيوب الهنع فان علمت ان حالة كل من تخفيف وتثقيل واما الفعلية فبعضها تفصيل وان كانت
مصدرية بفعل دعاء او بفعل غير متصرف لم تحتج الى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
ومثال غير المتصرف وان ليس للانسان الا ما سعى وان صرف بفعل غير جامد فصل غالبا بفعل نحو وتعلم ان قد
صرفتنا او حرف تنفيس على ان سيكون او حرف نفي نحو علم ان لن تحصوه او لو نحو فتبينت الجن ان لو كانوا
زوالي هذا اشار بقوله م وان يكن فعلا ولم يتصرف ش واشار بقوله فلا احسن
الفصل بقد او نفي الى انه قد يقع غير مفصول ومنه قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعف سؤل و

ا ي تقديم المعطوف وهو الصابون على الخبر وهو ش

مثال

قال الشارح واما نحو ان الكبير كان واخوته اقبلت بابصرهم وقوله ان قتلت لمسلما

ش انه محذوف

وخصه بعضهم بالضرورة واشار بقوله وقليل الخ لما قلنا ذكرها في كتب النحو الى قلة استعمالها في كلام العرب م وخجيت كان ايضا منصوبها وثابتا ايضا وو ش تخجيف كان لا تلغى بهي مثل ان المفتوحة وفي الملونة بعضهم الالغاء عليها واسمها في الغالب منوي كاسم ان ولا يلزم في خبرها ان يكون جملة بل يجوز جملة او مفردا لانه جملة قوله ووجه مشترك النحو كان ثريدا حقان ومثال كونه مفردا كان خبيبة فعطوا الى اخره الصلم على رواية الربيع واشار بقوله وثابتا ايضا الى نحو كان ثريدة خبيبة في رواية النصب وكلامه في التسهيل يقتضي اختصاص الغاء بالشعر قال فيه وقد يرد اسمها في الشعر وان قلت فما ذكر المصنف تخجيف ان وان كان ساكت عن العمل والكف وفيما حكمهما قلت اما العمل فلا تخجيف ولها الكف اذا خجيفت فلا تعمل وستاتي في حروف العطف واجاز يونس والاخفش اعمالها مخجيفة قياسا وفرحكي عن يونس انه حكاه عن العرب لا النبي لبغي الجنس م عمل اذا اجعل للنافي ثم ش اعلم ان لا حرف مشترك فاحذها ان تعمل وقد اعملت عمل ليس تارة وعمل ان تارة اخرى وانما تعمل عمل ان بشروط الاول ان يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف واما نحو لا هيثم الليلة للمطي فمؤول بنكرة الثاني ان يتصل بها ولو بصفة بطل عملها قال في التسهيل باجماع وفيه خلاف ضعيف الثالث ان يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق فان استعملت هذا الشرط عملت عمل ان مبرئة نحو لا رجل في الدار ومكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله للكف تجب العمل اذا عرفت فان استكملت هذا الشروط عملت م وانصب بها مضافا او مضارعة ش اسم لا هو ثلاثة اقسام مضاف ومضارع المضاف اي مشابه له وبسيط الطول وهو ما لا يضاف عاملا فيما بعده عمل الفعل او مركب مزجي معطوف اي مشابه له ومعطوف عليه ومبرئا بالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو لا طالب علم محروم ولا طالبا مجدا خائبا والمبرئ باقي حكمه ثم قال م وبعد ما الخبر ارفعه ش اي اذكر الخبر بعد الاسم ارفعه بلا لانها تعمل عمل ان قال الشلوبين لا خلاف في ان الربع الخبر بها عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم فيه خلاف ومذهب الاخفش ايضا رفعه له وذكر في التسهيل انه الارجح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانها لا تعمل في الاسم وبهم من قوله وبعد ما الخ الخبر اذكره ارفعه لانه خبر لها لا يتقدم على اسمها وهو واضح ثم انتقل الى المبرئ فقال م وركب المبرئ بانحا ش نسب بنايه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع لا لخصصه عشر والمبرئ في هذا الباب ما ليس مضافا ولا مشبها به ويشمل المثنى والمجموع وبني على ما ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل ابا لها نحو لا غلامي زيد ولا خارجي من لؤي وان كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان استصحاب كسره وفتحه خلافا لابن عصفور في التزام فتحه قال المصنف والفتح اولا وبالو جهين روي قوله ولا ثمت الخ التثنيب وخالف المبرئ في نحو لا غلامي زيد ولا خارجي من لؤي معربا وفي عبارته هنا قصور حيث قال فان خالف الصواب ما ينصب به ليشمل ما يضاف ونحوه فان المبرئ كما ينصب لا جاء ثم مثل فقال م كلا حول ولا قوة ش ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال م والثاني اجعلا مبرئا ومركبا ش يعني مع فتح الاول فان رفع الاول امتنع نصب الثاني الخ لانه حينئذ جاز رفعه وتركيبه بدون هذا قال م وان رفعت اولا لا تنصبا ش فالحاصل خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتحهما على التركيب الثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ونصب الثاني عطفا على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة

لا الثاني

حقان وثريدة خبيبة

اذكر

الاول

والثانية والكلام جملة واحدة والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول على التركيب ايضا ورفع الثاني عطفا على موضع لا واسمها فانه في موضع رفع بالابتداء والثانية على هذا ايضا والكلام جملة واحدة ويجوز جعل لا الثانية عاملة عمل ليس فيكون الكلام جملتين الرابع لا حول ولا قوة برفع الاول والثاني فيرفع الاول على الابتداء ولا ملغاة او على انها هي عمل ليس ورفع الثاني على الوجهين اعمال الاول عمل ليس او عطفه على الاول والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب م ومرجع انعتا لمبني يلي فتح او نصب او رفع تعليل ش يجوز في نحو نعة اسم لا المبني ثلاثة اوجه فتحه ونصبه ورفعه بشرط احدهما ان يكون مرجع او الثاني ان يتصل بالاسم وهذا اذا يلي اي يلي النعت فنقول لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا بالعمل وبالرفع اعتبارا بالعمل الانفراد فلو انفصل عن النعت نحو لا رجل في الدار ظريف بها او كان غير مرجع بمعنى مضافا او شبيها به لا رجل طالعا جبلا امتنع البناء على الفتح وجاز الرفع والنصب وهذا معنى قوله م وغير مايلي وغير المرجع لا تنزو انصبه او الرفع اقصر ش وان قلت هذا نعت المبني فما نعت المرجع قلت فيه وجهان الرفع والنصب مطلقا وفرقوا بينهما بان الرفع تحمل حكم المعطوف فقال م والعطف ان تكرر لا حكما له بالنعت في العمل انتصا ش يعني ان المعطوف عطف نسق ان لم تتكرر معه لا جاز رفعه ونصبه كالنعت المتصل كقوله لا اب وابنا مثل مروان وحكى الاخفش فتحه ايضا على نية لا وهو قليل وان تكررت لا بقي حكمه جاز قلت فرق هم من كلامه حكم النعت وحكم المنسوق بان حكم بقية التوابع قلت اما البدل الصالح لعمل لا وعطف البيان غير مراد هنا بالنكرات فحكمهما كالنعت المتصل يجوز فيهما الرفع والنصب جاز كان البدل معرفة تغير وجه اذ المعرفة لا تصلح لعمل لا واما التوكيد فقيل لا يدخل في هذا الباب لا ان النكرة لا توكد قلت انما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي واما التوكيد البعضي فلا يمتنع م واعط لا مع همزة الاستيعاب ما تستحق مع الاستيعاب ش يعني اذا دخلت الهمزة على لا فلها اربعة معان احدها وهو الاكثر ان تكون للتوبيخ والانكار كقوله ألا طعان الا فرسان عادية والثاني ان يكون للجحد الاستيعاب من غير النفي كقوله لا صلح بعد اليوم ولا هاجل ولا مع الهمزة بهذين المعنيين من تركيب وعما والغلا ما الهاء عوض عن الهمزة الثالث ان تكون للتمني كقوله الا عمر ولا مستطاع رجوعه ولها عند المبرد والمازني في التمني ما الهاء عوض من جميع الاحكام السابقة وذهب الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم الى انها تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على النصب ولا تلغى وتعمل عمل ليس الرابع ان تكون للعرض والتحضيض فلا يليها حينئذ الا فعل ظاهر او مفرق معمول فعل مؤخر ولا تعمل عملا ولا عمل ليس ولا بنفسها مختصة بالفعل وما ذكره ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل ان في الجر وذهب بعضهم الى ان التي للعرض ليست مركبة من الهمزة ولا النافية بل هي حرف بسيط واما التي للاستفتاح وهي غير مركبة على الاظهر خلافا للمرادي بتركيبها فانما نقرر هذا على ان كلام المصنف منافٍ من وجهين احدهما انه اطلق فشمل التي للعرض وان قلت فلعله يقول انها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الا طلاق قلت قد استثنا نهاية الكافية و التسهيل فيحمل على انها غير مركبة ولا خر ان كلامه يقتضي موافقة المازني والمبرد في تقسيمه التي للتمني بالتي للتوبيخ والانكار والتي لجحد الاستيعاب وهو خلاف ما ذهب اليه في اكثر كتبه م وشاع في ذا الباب اسقاط

ولي المنعوت او لا

النعت بمفرد والحال بالجملة

اي دون الجملة

اجتهاد

الخبر اذا المراد مع سقوطه كظن. شر اذا على خبر لا كثر حذوه عند الجمهور يجوز وجب عند التميميين والطائيين ومن حذوه قولك فلوا لا غير وان يعلم وجب ذكره عند جميع العرب والزجاج قال اذا المراد مع سقوطه ظن ولا يجوز الظن وغيره خلافا لمن فصل ينتقل الى القسم الثالث من قسمي الابتدا بقال. ض واخواتها م انصب معمولي بعمل القلب جزءي ابتدا شر افعال هذا الباب قسمان قلبي وهو ما دل على يقين او ظن او عليهما وغير قلبي وهو ما دل على تصيير وجميعها يدخل على المبتدا والخبر فينصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي بعمل العمل المذكور فمن ذلك قال م اعتبر ا شر وهو بمعنى علم وقد يكون للظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انظر ماذا ترونه بعين او قلب فرجبا اي يكونه ونعلمه وان كانت بصرية او من الرأي بمعنى اصاب رجته تعدت الى واحد وان كانت قلبية بمعناتي. م خال شر بمعنى ظن وهي لازمة. م علمت شر للتيقن وان كانت بمعنى عرف تعدت الى واحد وبمعناتي وان كانت بمعنى صار علم كوهي لازمة. م وجد شر بمعنى علم وان كانت بمعنى اصاب تعدت الى واحد وان كانت بمعنى حزن او حقد وهي لازمة. م ظن شر لتغير اليقين وقد تكون بمعنى علم فيما كر يفه النظر وان كانت بمعنى اتهم تعدت الى واحد وبمعناتي. م حسب شر لتغير اليقين وقد تكون بمعنى علم وهو قليل وان كانت بمعنى الحسبة وهي لون وهي لازمة. م وزعم شر لتغير اليقين مصدر هما زعم وزعم وزعم قال السهيلي في الزعم قول يحمد به افتراء اذا عتقاد صح او لم يصح وان كانت بمعنى كفل وزاس تعدت الى واحد حذفا وبمعناها وان كحر والجر وان كان بمعنى سمن او هزل وهي لازمة. م عد شر للكثر كقوله فلا تعدد بالهول شرح بكمله الفتى وان كانت بمعنى حسب من الحساب تعدت الى واحد. م حجا شر للكثر وهي غريبة ومضارعها يحجو وان كانت بمعنى غلب بالحجاج او فصل ورجا وساوا وكثم تعدت الى واحد وان كانت بمعنى اقام او دخل وهي لازمة. م دارا شر بمعنى علم واكثر ما تستعمل معدات بالباء كقوله حدريت به باع اذا دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعلى والا اجاد بكربه وان كانت بمعنى حمل تعدت الى واحد بقال حاز الغيث الصيداء اذا استخلى له ليصيره. م وجعل شر اي الاعتقادية كقوله تعلى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن انثا وان كانت بمعنى صير فبمعناتي وان كانت بمعنى وجد كقوله تعلى وجعل الظلمات والنور او بمعنى اوجب كقولهم لمعامل وجعله بعضه كذا او بمعنى ألقى كقولهم جعلت المتاع بعضه على بعض تعدت الى واحد وان كانت للشروع في الفعل فقد م ذكره في افعال المقاربة. م وهب شر بمعنى خصوا تستعمل الا بصيغة الامر كقوله بفلت اجرني ايا خالد الا بمعنى امرءا ها الكا. م تعلم شر بمعنى اعلم ولا تستعمل الا بصيغة الامر مثل هب فان كانت امرا من تعلمت الحساب وغيره تعدت الى واحد ونصرفت فتنتقل الى القسم الثاني وهو ما دل على تصيير فمثال م والتي تصير البقاء بها انجب منك او خير شر اي والافعال التي مثل صير او هو ما دل على تحويل تصيير او حاز وجعل ورد واتخذ وترك وهب وحكى ابن الاعرابي وهب الله لك ما اي جعلني ولا تستعمل الا بصيغة الماضي ثم قال م وحكم بالتعليق والالغاء ما من قبل هب فتختص القلبية المتصرفة بالالغاء والتعليق ولا حظ لهب وتعلم في نحو تعلم زيدا وعمرا ولا بعال التصيير انما ليست قلبية ولزيادة قال ما من قبل هب وهي احد عشر فعلا والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق لازم والمعلق عامل في المحل محلا لا لفظا. تنبيه اما اختصاص هذه الافعال القلبية بالالغاء فلا اشكال فيه واما التعليق فيشارك فيه مع الاستفهام غيره

من افعال القلوب

تعليق

استغنى

تصيير

من افعال القلوب نحو عرف ونظر وتفكر وكذلك سأل وابصر وما بمعناهما من قوله ص والامر يجب فيه الزما كان اتعلم
ش يعني انهما لزما صيغة الامر فلا تستعمل انهما ماض ولا مضارع لعدم تصرفهما وقوله ص ولغير الماضي من
سواهما اجعل لكل ما له ذكر ش يعني ان غير الماضي من المضارع والامر من سوى هب وتعلم يعمل عمل الماضي
فينصب المفعولين ويجوز فيه الالغاء والتعليق والالغاء ليس بواجب بل هو جايز ولما كان جواز مشروطا بتوسط
الفعل وتاخره قال ص وجوز الالغاء بابي الابتدا ش ويشمل ثلاثتها صور الاولى ان يتاخر عن المفعولين نحو زيد قايم ظننت
فهذه يجوز فيه الالغاء والاعمال والالغاء ارجح الثانية ان يتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم فهذه
يجوز فيها الامران على السواء وقيل الاعمال ارجح الثالثة ان يتقدم على المفعولين ولم يتصل به بل تقدم عليه شيء
نحو متى ظننت زيد قايم فهذه يجوز فيها الامر ان والاعمال ارجح خلافا لمن منع الالغاء اذا تقدم المعمول على العامل
ليس ولم يتقدم منه شيء فمذهب البصريين انه يمتنع الالغاء وهو مفهوم من قوله لابي الابتدا وفتح نحو الحق
يجوز والاخفش الى جوازه والكسائي الاعمال عندهم ارجح وفراء جايز بلا تفصيل بفتح وقال ابن عصفور حكم سيبويه بفتح
الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قايم وتفصيل فتحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قايم ويضم رجحانه الغاء نحو
زيد اظن ابوه قايم وقوله ص والتوضيح الضمير للامر الابتدا ش يعني ان ما تقدم هو الغاء وما تاخر
هو الغاء المتقدم نحو ظننت زيد قايم وجب عندهم من منع الغاء ما تاويله على احد وجهين الاول ان ضمير
الشان يكون هو المفعول الاول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يجوز الفعل بابنا على عمله والثاني نية لام
الابتدا المعلقة ويكون التقدير ظننت لزيد قايم والفعل على هذا معلق به وعلى هذا حمل سيبويه قوله وقال الخليل
لاحق مستنتج على تقدير اني للاحق ومن اجاز الالغاء المتقدم لم يحتج الى تاويل ولا قال بالتفصيل وتقدير ضمير
الشان واللام المعلقة نحو ظننت زيد قايم اولى من الالغاء وحمل ما وهم فيه على احد الوجهين ايضا كقوله
اني رايت ملاك الشيمة الادب ثم اشتغل الى التعليق فقال ص والتزم التعليق قبل نفي ما ش يعلم من قوله و
التزم التعليق انه لازم بخلاف الالغاء ثم ذكر المعلقات وهي ستة ما النافية كقوله تعلى وقتوا مالهم من
محيص وان اخالها كقوله وتظنوا ان لبثتم الا قليلا ولا النافية ثم ذكرها النحاس ومن امثلة ابن السراج احسب
لا يقوم زيد ولا يعرفها المغاربة في المعلقات ولا الا بتدا نحو لقد علمت ان الشتم به على الظهر الا وجه ولا القسم
نحو لقد علمت لنا بين منيتي ان المنية لا تطيش سهامها ولم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف
نحو قوله تعلى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وبالاسم ولتعلمن ايها اشد عذابا وابقى والمصاب الى اسم الاستفهام
مثله في لا نحو علمت غلام ايهم عندك واعلم ان الجملة بعد المعلق في موضع نصب لانه عامل في المعنى فان قلت
بما معنى تعلق الفعل بالاستفهام في نحو علمت اقام زيد ام عمر وقلت هذا الكلام صورته صورة الاستفهام
وليس المراد به الاستفهام لانه يستحيل الاستفهام عما اخبر انه علمه وانما المعنى علمت الذي هو عند
الناس من هذين الرجلين قال سيبويه ما نصه كما انك اذا قلت فد علمت ان زيدا عمرو اردت ان تخبر انك علمت ايهما
ثم جرى الشلوبين عن بعض المتاخرين ان هذا الكلام على حذف مضاف وان المراد علمت جواب هذا الكلام وكان
يعتقد به ورايه بعض الاكابر واعلم ان كلام العرب ثلاثة اقسام الاول مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر والثاني

وهو الخبر على اللفظ الذي هو به مستعمل

غلبة اللفظ للمعنى نحو الخبر ان تقوم اجمعا على جواز ومنع الاكثر وان خبر فيما هو المعنى واحل الاشتمال الاول على المشتمل
والمستدرك به خلافا فيما هو والثالث غلبت المعنى على اللفظ ح مثلثا غلب فيها جانب المعنى وان كان اللفظ
استبعادا ما ع قوله ص تعلم عن جار ومجرور نعتهما: تقدمه لواحد ملتزمة مثل الاصل في تعلقها بالنسب او
بخبرية وهي المعلم لتعرفه الى مفعولين وقد تنزع بمعنى العرفان متعلقة بالمرجع فتتعدى الى واحد كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون
امهاتكم لا تعلمون شيئا واما خبر فان كانت للتبرع فرجع الخبر وهي المتعدية الى اثنين وكذلك ان استعملت بمعنى علم
وان كانت للتنصيص تعدت الى واحد كقوله لخبرت زيدا على الناس اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين وان قلنا
فنزع على الاول منه اذا كانت من العلقة وفي ينبيه على ان لا قلنا فلا خرجه بقوله بأول الباب انصب بفعل القلب
وبقوله هنا تعلم عن فان مصدرها علقة لا علم وان قلت كان ينبغي ان يغير سياق فعل الباب كما غير على وخبر فان
غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما ه قلت اكتفى بتغيير هما ايضا بفعل خرج من قوله انصب بفعل القلب نحو وانا بمعنى
ابصر واصاب الرؤية وحسب بمعنى حار احسب وغير ح ليخ ما يدل على معنى غير كلبي ع قوله ص والرؤيا الرؤيا انما
تعلما: طالب مفعولين من قبل انتصا مثل الرؤيا مصدر رأى الحلمية بغير العلم باضافته الى صدره بغير ال رؤيا الحلمية
تتعدا الى مفعولين لكونها بمعنى العلم ح انها ح راجع الى الحبر الباطن مثلها ومنه اني اراني اعصر خمرا خلافا لمن منع تعديها
الى اثنين وجعل ثاني المنصوبين حالا ورجح، وموعده معرفة بقوله اربعة وفق حزاء اما مجازاة الليل والخبر الجزاء:
وانما قدم على بقوله طالب مفعولين ليدلا بعتقدانه احال على علم العرفانية ويقال نصبت الرجل الى ابيه لخبر
اي نسبته وانتفا انتصب قيل وليس قوله ورؤيا الرؤيا بنص على المراد لان الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية
كانت او بصرية وللكثر المشتهر واستعمالها مصدرا الحلمية ص ولا مجوز هنا بلا دليل يسقط مفعولين او مفعول ش
الحذف ضربان اختصار واقتصار فالاختصار حذف لدليل والاقتصار حذف لغير دليل واما حذوف مفعولي هذا الباب او حذف
احدهما اختصارا فجائز ومن حذفهما اختصارا قول الكميت بأي كتب او بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
تحسيب: ومن حذف الاول اختصارا قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
ومن حذف الثاني اختصارا قول عنترة: ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم: اي فلا تظني غيره واقعا
مني ومنع ابن مالك حذف احدهما اختصارا وليس بصحيح واما حذفهما اقتصارا فلا يجوز كما لا يجوز اقتصارا على احدهما مبتدا
وخبر واختلف في حذفهما معا اقتصارا على مذاهب المنع والجواز وبه قال الاكثر والجواز في ظننت وما في معناها والمنع في
علمت وما في معناها وهو مذهب الاعلم والجواز اذا وجدت بأي كقولهم من يسمع يخل فلولا يقارن الحذف قرينة تحمل
بسببها العارف على جريها اقتصارا على الخبر اذ لا يحمل الانسان من نفسه ما لا من علمه ما وهذا اختيار الخضب في غير هذا
الكتب ونسبه الى سيبويه والمحققين معتذرا بعد ذكر كلامه كابن خروف وابن طاهر والشلوبين وظاهر كلامه هنا الاطلاق
في المنع ص وكنظر اجعل تقول ازيدي مستنبهها به ولم ينعمل ش اعلم ان القول وفروعه مما ينعدى الى مفعول او اكثر
ومفعوله اما مفرد وهو نوعان اما موضوع لمعنى جملة نحو قلت شعرا ومراجا به مجرى اللفظ نحو يقال الدار ابراهيم
اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مستقى الفاعل نصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع ومعترا جائز بين خرو
ب وصاحب الكشاف واما جملة فيحكى بها وتكون في موضع مفعوله وقد يجري مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر

مفعولين

مفعولين بشروط اربعة عند اكثر العرب الاول ان يكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون مصدرا قبل الخطاب والثا
لث ان يكون بعد استفهام والرابع الا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة اشياء بينتها بقولي م بغير ظرف
او كظرف او عمل نثر والظرف نحو اعندك تقول زيدا مقيما وشبه الظرف وهو المجرور نحو ايه الدار تقول عمرا جالسا
والعمل هو المفعول به وبعض احد المفعولين كقولك اجهلا تقول بني لؤي بالفصل بين الثلاثة مفعولها هذا قال م
وان ببعض ما يفصل يحتمل نثر فان وقف شرط من هذه الشروط كفيت الحكاية فان قلت لم ينص على الشرط
طين الاولين قلت نبه عليهما بالمثال وزاد التسهيلي شرطا آخر وهو الا يتعلق بالمفعول به الحال نحو اتقول لزيد عمرا
منطلقا فتتحمل الحكاية وزاد في التسهيل ان يكون حاضرا وفيه نظر شرحه ان يكون مقصودا به الحال او يشتمل عليه
غيره وفيه نظر فان قلت اعمال الافعال عمل الظن بالشروط المذكورة واجب او جائز قلت فيه خلا
ف والظاهر انه مصدر معنى الظن ثم قال م واجرى القول كالظن مطلقا عن سليم نحو فرع امشعفا نثر لغة
بني سليم اجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا اي بلا شرط من الشروط المذكورة حكاها سيبويه بقولو
زيد منطلقا وفارغا مشتغلا اعلم واري م الى ثلاثة وهما علما عرفا اذا صارا ادراكا علما نثر
اذا دخلت همزة التعدية على علم ورأى المتعدي بنفسه الى مفعول صار بها وبحرفها متعديا بنفسه الى ثلاثة او بها
الذي كان واعلما قبل التعدي والثاني والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول اعلمت زيدا عمرا فاضلا
واريت زيدا عمرا فاضلا م والمفعولي علمت مطلقا الثاني او الثالث ايضا حقفا نثر هـ يعني للمفعول الثا
ني والثالث ما للمفعولي علمت من جواز حذفهما او حذف احدهما اختصارا وحذفهما معا اقتصارا وغير ذلك
كالالغاء والتعليق خلافا لمن منع الالغاء والتعليق ومن اجازهما ان يبني الفعل للمفعول الآخر يعني للمفعول الثا
ني على الجواز فوامن يوثق بعربيته البتة كنت اعلمت الله مع اكابركم وقوله تعالى فنبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد يعلق وهو بمعنى العلم واما المفعول الاول فلا يجوز تعليقه بالفعل عنه ولا الغاء ويجوز حذفه اختصا
را واقتصارا ومنع بعضهم حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز م وان تعد بالهمز احد بالهمز فلا تتعدى هو
حلا نثر ولو تعدى بالهمز احد بالهمز فلا تتعدى بهما نحوهما نثر فح تفتح ياء الباب لتوالي علة بمعنى عرف ورأى بمعنى ابصر تتعدى بنفسها
بتعدي الى واحد بالهمز اذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدي بها الى اثنين نحو اعلمت زيدا عمرا واريت زيدا الهلا
ونحو بعض النحو بينه لم يحفظ نقل علم العلم وبابه الا بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها كما انه لم
يحفظ نقل علم المتعدية الى اثنين الا بالهمزة وكلام المصنف انه نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة فان لم
يثبت سماعا وهو بعيد بالقياس فان قلت ظاهر مذهب سيبويه ان التعدي بالهمزة قياسي في اللازم
سماعي في المتعدي وهو الصحيح قلت ظاهر كلام المصنف في شرح التسهيل انه قياسي في المتعدي الى واحد
ايضا ومنع في باب تعدي الفعل ولزومه بأضربت زيدا عمرا وهذا مذهب طائفة من النحويين وذهب الاخفش
الى ان التعدي بالهمزة قياسي مطلقا في اللازم والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين من غير باب اعطى وذهب
قوم الى انه سماعي مطلقا وهذا اربعة وذكر الجرجاني بن معصي تعدية علم الى ثلاثة بالتضعيف بعد ان اهمل
هذا الباب على والصحيح ان التعدي بالتضعيف سماعي في اللازم والمتعدي وهو ظاهر مذهب سيبويه م

بل جاء جرا والحكاية جايز
ز فان قلت اذا اعمل القول
عمل الظن وهل هو باق على
معناه او صار بمعنى الظن
قلت اصل

اي المفعول الثاني وهو
انك بلام الابتداء وهي
الداخلة على المبتدأ
خلق جديد بلام

اي قياس العمر على التضعيف

مذاهب

معه اي العمر وهو
التضعيف من العمر

والثاني منهما كثاني اثنى كعسا. وهو به في كل حكم نحو انبيعسا **شر** يعني ان الثاني من معمولي افعل المنقع
يميز الى اثنين بهمزة النقل مثل ثاني معمولي كعسا وبابه وهو كل بعل متعد الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر وبجر
والاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء كما في باب كعسا واعلم ان ليس ثاني هذا الباب كثاني معمولي كعسا في كل حكم
بل يستثنى من ذلك التعليق فانه يجوز تعليق اعلم وارى المذكورين عن الثاني جائز لانه علم قلبية وارى بصرية وهي ملحقة
بالقلبية في بعض الامور ومن تعليق ارى على عن الثاني قوله تعلم ويرى كيف تجيء الموتى **ح** وكارى السابق فيما اخبرا
حدثت انبا كذا لما خبرا **شر** جملة ما ذكر من الافعال المتعدية الى ثلاثة تسعة اعلم وارى ونبا وانبا وخبر واخبر وحدث
واما نعم واعلم وارى الى ثلاثة فمجموع عليه والحو سيبويه بلهما نبا وزاح الاخفش اخبر واخبر واحسب وازعم وارى
جدوسنو الغبا سرا والحو بعضهم ارى الحلمية سما على قوله تعلم انخ يريكهم الله بضم الميم قليلا ومن منع
نعم بها قبل الضمير الى اثنين جعل الثالثة حالا او الحو الجرمي وابن معطي كعلم وفهم تفهم ومعا العقل خبر من افعال
هذا الباب وهو منها الاولى مبنيا للمفعول وهو مضارع اريت بمعنى اخبرت ولم يستعمل اخبرت وخبرت في شيء فشرح
التسهيل ان ارى هذا ماض لتعد وفرع عن رأى عينه **افعل** ص هو الاسم المصوغ
لما اوالمصوغ
البه بعل تام مغن غير مصوغ للمفعول او جار ومجرور. بالاسم جنس يشمل الصريح وا
البه بعل مخرج لما لم يسند اليه كالمفعول والمسند اليه غير البعل نحو زيد اخوه وتام مخرج للبعل الناقص نحو كان واخوا
تها فلا يصح مرجوعها فاعلا حقيقة ومن سماه سيبويه فاعلا الخبر مفعولا على سبيل التوسع. ومغن مخرج
ج نحو ضرب ويضرب معناهو على طريقة بعل ويعمل فان مرجوعهما فاعل غير الفاعل وليس بفاعل فان المصنف
وفر اضطر الى تسميته مفعولا بعد ان جعله مفعولا فاعلا والجار مجرى البعل هو العبا
ب والصاغ والظروف والمجرورات بشرطها وقد اشار الى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما **قوله ص**
الفاعل الذي كمر فعي اثنى زيد مبين وجهه نعم الفتى **شر** فكانه قال الفاعل ما كان كزيد من قولك اثنى زيد
بكونه اسما اسند اليه بعل مغن غير مصوغ للمفعول او كان كوجهه من قولك مبين او وجهه بكونه
اسما اسند اليه وصف مغن جار مجرى البعل المذكور. واما قوله نعم الفتى فانه مثال ثالث لما به
البيت والاول يغني عنه **ص** وبعد بعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير مستتر **شر** صريحة الفاعل ان يكون
بعد بعله لكونه كالجزء منه فان ظهر المسند اليه بعد البعل فهو الفاعل نحو قام زيد وقمت وان لم يظهر
بعد بل قبله نحو زيد قام او يظهر قبله وبعد نحو قمت فهو ضمير مستتر لان البعل لا يخلو من الفاعل ولا يتاخر
عنه **فان قلت** ليس قوله بعد بعل فاعل على اطلاقه فان بعض الافعال يرفع فاعلا ويسمى بعدى فاعل وهو
لما البعل الزائد نحو كان الزائدة خلا بالمن قال ان بينها ضمير المصدر والمستعمل استعمال الحروف نحو فلما
المراد بها النفي في الاستقبال والموكد نحو فما فاز زيد في احد الاوجه والمبني للمفعول نحو ضرب زيد **قلت**
المراد بقوله بعد بعل فاعل ان الفاعل يكون بعد البعل لا قبله فلا يلزم ما ذكر **فان قلت** لا يجيء الشرط والجزا
ء من مغايرة ولم يعد الجزاء في البيت لانه اذا انتفى الشرط لان انتفى فقد ظهر الفاعل بعد البعل **قلت** المراد
بقوله ظهر الفاعل في المعنى وهو الفاعل في الاصطلاح فتغاير الوجه والمعنى فان ظهر بعد البعل ما هو له في المعنى

بعد الفاعل

أكثر زيدة عمرا قبله
مستحسن اي صيرة لفظا

وزيد قام قبله وهو حكم مختلف فيه فلا
يتبقى ان زيد الحكم غير مصوغ لا بعل
كمرج نحو ضرب اصل

وهو الفاعل في الاصطلاح فان قلت وقوله والا بضمير مستتر ليس بجيد لان الفاعل في نحو ضمير بارز نحو فعلت
قلت الضمير البارز متصل فتأمله فان قلت فان ظهر فان الراجح بالظاهر هنا المذهوب لا مقابل الضمير فان قلت مقتضى
قوله والا بضمير مستتر ان الفاعل اما ظاهر او اما ضمير مستتر وبقيت حالة اخرى وهو ان يكون محذوفا وسيأتي في باب النيابة
وباب المصدر وباب التعجب قلت فرع كثير لتجيء باب النيابة وباب التعجب واما المصدر فللتجريح هنا لانه انما تكلم
على فاعل الفعل على ان في التعجب والمصدر خلافا وفرع هب الكسائي الى جواز حذف الفاعل مطلقا م وجرح الفعل اذا
استتر اثنين او جمع لجعل المشهور استتر اي اذا استتر الفعل الذي فاعله ظاهر مثنى او مجموع جرح في اللغة المشهورة
من علامة التثنية والجمع فتقول ازال الشهران وجاز الشهران فان قلت الكلام في قوله اثنين او جمع وانما يجيء من
الظاهر قلت فيه رد لما بحثاله وايضا فقوله في البيت الذي يليه والفعل للظاهر بعد مستتر يغني عن المسئلة واحترز
بقوله فان قلت لا واو ما في تخصيصه عن الا بالاثنين والجمع عن المستتر المجرح ايضا قلت لم تختلف العرب في فعل المجرح
وانما اختلفوا في الاثنين والجمع فنبه على موضع الخلاف ثم اشار الى اللغة الاخرى بقوله م وقد يقال اسعدا واسعدوا واسعدن
لفعل الظاهر بعد مستتر ش هذه اللغة نسبها النحويون الى الكوفي البارغيب وحمل المصنف عليها قوله عليه
السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقال السهيلي في الروض في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يجيء
على كثرة اللغة ضرب وجوه نصاوخ كرا قارا ومنه قوله عليه السلام يتعاقبون الخ اخرجه ملخبا الموطي ثم قال الاكثر
انوا به حديث ملخبا ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مكورا مجردا فقال فيه ان لله ملائكة
يتعاقبون فيكم انتهى وحكى بعض النحويين انها لغة كلبي وحكى بعضهم انها من لغة ازد شنوءة ثم لا يخفى ان ذكر
ها م ويرجع الفاعل فعل اضمرا ش المثال يعني جواب من زارك ش يعني ان الفاعل اذا خرج بحرف رابعه وحذفه على فصيح
جاز نحو زيد ما يقوم جواب من قام وهذا المثال يحتمل ان يكون زيد فيه مبتدأ محذوف الخبر اي زيد القائم وهو الاظهر لان
الاول مطابقة الجواب للسؤال والاحسن ان يقال المثال يجيء جواب هل قام احد وواجب نحو واذا احد من المشركين استجارك
ما اي واذا استجارك وتجوز المصنف بقوله عن الحذف بالاضمار وبهم من كلامه ان الراجع للفاعل هو المضمر اعني
الفعل وما جرا مجراه وهذا هو الافوال م وتاء تأنيث تلي الماضي اذا كان الا تنتي كما مثل هنا الاتي ش اي السند الفعل
الماضي الى مؤنث ولو تبنا ويل لمحصنة تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله وكما قبل على حرف بعين جاز وواجب وقوع بين قوله
بقوله م وانما تلزم فعل مضمر متصل ومجهم غاث حرف ش يعني ان هذه التاء تلزم الفعل الا بحالين الا ان يسند
الى مضمر متصل سواء كان حقيقي التأنيث نحو هند قامت او مجازيه نحو الشمس طلعت وان كان منفصلا نحو
ما قام الا انت ضعف اقبات التاء الثاني ان يسند الى ظاهر حقيقي التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو قامت
هند وقامت النعل وان كان مجازي التأنيث نحو طلعت الشمس او منفصلا نحو قامت اليوم هند او جنسا نحو
نعمت المرأة هند او جمعا او جمعا نحو قامت الهنود تلزم التاء وقد وهم الفيل الاول وهو ان يكون حقيقي التأنيث من
قوله او مجهم غاث حرف الخ ونبه على الفيل الثاني اعني الانفصال بقوله م وقد يبيح الفعل ترك التاء في
نحو ما قام الا هند ش وللكثر اختيار اقبات التاء في الفعل بغير الا نحو ما قامت الا هند بنت الواقف احسن
من ما قام وان كان الفعل بالا فيجب العكس وقد نبه عليه بقوله م والحذف مع فصل بالا فضلا كما ذكر الا قبات بزا فعلى ش

فجاز كالاثبات اجيب من جهة ان ذلك وبعضهم لا يجيز فيه فتجامع الفصل الا في الضرورة والصحيح جوازه في النثر على قلة
ومنه قراءة ملعلا ان جنا وابو بحر جاء والجحدري جا صيحوا الا خزاز الا مصا كنتهم ذكرها ابو الفتح ثم نبه على انه لا يقاس عليه
الحزف بالحقيقي المتصل ومع ضعيف المجاز بقوله م والحزف فرقا في بلا فصل ومع ضعيف المجاز في شعر وفي نثر اما
الحزف مع الحقيقي المتصل في نثر سيبويه وحكى قال الاثانة بذكر المصنف انها لغة وقال البعض هو شاذ ما يجوز الا
حيث سمع واما الحزف مع ضعيف المجاز بفصل في الشعر كقوله بلا مرتقى وحزف وهي قفا وارض اقفر ابغا
ذهانه كقوله ان القصاحة والمروة ضمنا قبر مضرة على الخير من الواجح وقوله جاز الحوادث ومعي بها وهي من ضر
ايرا الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليها ثم اشار الى الفصل الثالث اعني كونه غير جمع سالم بقوله م وا
لتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبس نثر يعني ان حكم التاء مع المستغنى جمع غير المذكر
السالم حكمها مع الجائز في التانيث كاحدى اللبس وهي لبنة فيجوز اثباتها وحزفها بعلى هذا قول قامت
الرجال وقامت الهندات لان قوله سوى السالم من مذكر يشمل جمع السالم من المونث والمكسر من
المذكر والمونث والتخيير على تاويلهم بجمع والتانيث على تاويلهم بجماعة وما ذكرنا من جمع التكسير متفق عليه
واما المونث السالم فاما ان يجوز احد مذكره كطلحات او مغيرا وهو بنات بحكمه في جواز الامرين حكم التكسير
واما ان يكون غير ذي كهندات بحكمه حكم واحد فلا يقال قام الهندات الا من يقول قال الثلاثة هذا هو الصحيح والذي
ذهب اليه التفصيل واجاز الكوفيون قام الهندات بجمع التكسير واختار ابو علي واحتجوا بقوله تعالى انما اجاءكم
المومنات واجيب بان حزفها في الاية للفصل وكلامه هنا موافق لمذهب الكوفيين ومنعوا بعض البصريين واما
جمع المذكر السالم فلا يجوز الحاق التاء معه اذ لم يسمع ولم يذكر استثناء خلافا للكوفيين واجازوا الوجهين في جمع الثلاثة
ويستثنى من ذلك البنون بحكمه حكم الجمع المكسر لتغييره واعلم ان اسم الجمع كالجمع المكسر ثم نبه على الفعل
الرابع اعني كونه غير مقرون به الجنس بقوله م والحزف في نحو العبات استحسنوا لان فصل الجنس فيه بين نثر
بعني استحسنوا الحزف في نحو وبيض ويقوم نحو العبات من لا يقول قال ثلاثة لان المقرون به جنس العبات والذي فيه
جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية لا بمعنى ان الحزف من الاثبات بل حسن هو والاثبات احسن منه م والاصل
في الفاعل ان يتصلا ان والاصل في المفعول ان ينفصلا نثر يعني ان الاصل في الفاعل ان يتصل بفعله لانه كالجزء منه
والاصل في المفعول ان ينفصل عنه بالفاعل نحو ضرب زيد عمرا م ومن مجيء بخلاف الاصل نثر اي يقدم المفعول على الفاعل
نحو ضرب زيدا عمرو وتقديم فيه على الفاعل على ثلاثة اقسام جائز كما مثلنا واجب وممتنع ونبه عليهما بقوله
م وقد يجب المفعول فعل الفعل نثر وهو على ثلاثة اقسام جائز نحو قوله تعالى وبغا هوى واجب نحو ما اكرمت الا زيدا
الا استبهام له صدر الكلام وممتنع وبمنعه ما اوجب تاخيره او توسطه م واخر المفعول ان لبس حذرا ان ضم
الفاعل غير مختص نثر يجب تاخير المفعول في ثلاث مسايل الاولى اذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الاعراب فيهما
ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى فتغيير كون الاول فاعلا لزال التراجم وتطاوز على لغة من يلزم المتاخر مرفوعا ولزوم
في لغة بني الحارث على ابن عصفور وقال الا يوجد في كتاب سيبويه ما يشهد، من هذه الاعراض الواهية ولا يجب
ان يفصل فاصل ضرب احدهما من غير تمييز بيا تي بالنمط المحتمل ولا يمتنع ان يتكلم به لغة ويتاخر البيان الى وقت

الحاجة

الحاجة فنعم يمكن ان يقال انا اجملنا فيما ينبغي ان يبقى مع الظاهر من تقديم العامل للذكر ليصير هذا مقدما على منعه قال الزجا
جيء معانيه بقوله تعالى فما زالت تلك دعواهم نجوز ان تكون تلك بدلا من موضع دعوى على اسم زالت وبنى على موضع نصب
على خبر زالت ولا خلاف بين النحويين في جواز الوجهين انتهى مختصرا وبعضه بالمعنى ولا يلزم من جواز الزجاج له جعل
في الآية جواز مضارع لعلي في ضرب موسى عيسى لان التباس العامل بالمعمول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وهو واضح
فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو ولكن ضرب موسى عيسى بشير بالاول الصغير او بقرينة لفظية نحو ضربت موسى شعر
وجاز التقديم في الثانية ان يكون العامل ضميرا غير محصور نحو اكرمت زيدا فلو كان محصورا وجب تاخيره نحو ما ضرب
زيدا الا انا بالتاء للثلاثة ان يحصر المعمول بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا ويجب تقديم المعمول
وعلى العامل للثلاثة اسباب الاول ان يحصر العامل بالا او بانما نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو الثا
في ان يكون ضميرا متصلا وعامله ظاهر نحو اكرمه لزيد والثالث ان يعود عليه ضمير متصل بالعامل نحو ضرب زيدا
غلامه لعمرو الاكثر يرد وقد يجب الصنف على وجوب تاخير ما حصر عاملا كان او معمولا بقوله م وبالا انما الحصر اخر
وقدم بعضهم ان فصل المحصور بانما فلا خلاف في وجوب تاخيره واما المحصور بالا فنقل الصنف انه يجب تاخيره
خلافا للكسائي في انه اجاز تقديمه عاملا كان او معمولا ووافقه ابن الانباري على جواز تقديم المعمول دون العامل
والحاصل ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والتفصيل وهو مذهب
ابن الانباري وفعل غيره ازمذهب البصريين والكسائي واجاز تقديم المعمول ان حصر بالا وكلام الصنف هنا يقتضي
موافقة مذهب الكسائي لقوله وقدم بعضهم ان فصل المحصور واحترز بقوله ان فصل لخصم من المحصور بانما فانه لا تظهر فصل
الحصر معها الا بالتاخير ولم ينبه على ثاني اسباب تقديم المعمول وهو مستفاد من قوله او اضمر العامل غير مختص
لان العلة واحدة وهي ان لا يفصل الا بجوز مع امكان الالتباس عند الواضع المستثنى ثم قال م وشاع نحو خاف
ربه عمر ش اي كثر تقديم المعمول المتصل بضمير العامل عليه لان العامل في نية التقديم نحو خاف ربه عمر ثم
قال م وشاع نحو زان نوره الشجر ش اي شاع تقديم العامل المتصل بضمير المعمول عليه لما يلزم من رجوع
ضمير على متاخر لفظا ورتبة قال الصنف والنحويون الا ابا الفتح يجكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه واستشهد
على وقوعه بالسماع وانشد ستة ابيات وانشد غيره ابياتا اخر وقوع كم كجوازه وجعل من الغالب قوله فلا جاز فيه
وقبل ابي الفتح الاخفش من البصريين والكوفيين وتاول المانعون بعض الابيات بما هو خلاف الظاهر هذا وقوع
بعضهم في العامل الشعر وجواز النثر وهو الانصاف لان الحاجة انما ورد في الشعر والله اعلم **النائب عن**
الفاعل م ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كقبل خبر نايل ش فتحرف العامل الغرض من الاغراض
يعني كالايجاز والتعجيب والتهويل والتفاؤل او معنوي كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه
او عليه وينوب عن حذف احد جزئي الجملة اشتباه مفعول به ومصدر وظرف زمان ومكان ومجرور خلافا للمن منع اقامة
المجرور ولا ينوب عن العامل خبر كان ولا تمييز لاشتباهه بالمفعول خلافا للمن اجاز ذلك لعلمه ما فيهم معنى العامل فناب عنه بحكم
احكامه كالرفع ووجوب التاخير وامتناع الحذف وتنزيله منزلة الجزء والاغناء عن الجزء نحو امضروب العبد ان وانما
وقال التنائيث بفعله اذا كان مؤنثا الا ان نيابة ما تاخر عن العامل مشروطة بتغيير الفعل عن صيغته الاصلية

الا صلية الى صيغة اخرى تشبيه على ما وضع اشارة الى كيفية التغيير بقوله م واول الفعل اضمن ش يعني ما اخاف
ماضيا او مضارعا فان قلت منه ما يكسر اوله نحو فيل وبيع العجماء ويعيا بالغة قلت لم يكسر الا بعد نقل حركة
كما سيأتي الاصل فوات ورجوع م والمتصل بالاخر اكسر في ماض نحو وصل ش المتصل بالاخر نحو الحرف الذي قبله كالصا
د من وصل فان قلت فيخو فيل ويعيا ما يكسر ما قبل اخره قلت بل كسر نقل حركة كما سيجيء في ضم اوله م واجعله من
مضارع منفتحا ش اي واجعل المتصل بالاخر منفتحا العطا او نقل حركة كما سيجيء في ضم اوله م كينتحي المقول فيه
بنتحا ش المقول بالجر صفة للفعل ينتحي اي كينتحي الذي يقال فيه انا بني للمفعول ينتحي بضم اوله وبفتح ما قبل
اخره فهذا ان العملان اعني ضم اول الفعل وكسر ما قبل اخره في الماضي او فتحه في المضارع مصوغ انتهى كل فعل
مبني للمفاعيل يبسم باعله وقد يضاف اليه ما يعم الافعال كلها اخر وهي بنية على ما لم يسم فاعله نحو له م والثاني التالي تا المطا
وعة كالاول اجعله بالامارعة ش اي اجعل الحرف الثاني الذي يتلو تا المطاوعة كالاول في ضمه تا تضم الاول
نحو تعلم فيقول تعلم بضم اوله وتا فيه وحرك كل فعل اوله تا مزيدة معتاد ان كانت لغير مطاوعة تخير وتكسر وتوانا
وتحكم فان قلت فتغيير المضعف بالمطاوعة ليس بجيد قلت هو كذلك والعذر له ان التا فيه معتاد كرنا من الافعال التي هذه
بنا المطاوعة باكثر بذكرها فان قلت بالتفصيل مع تا فيه فان كان ما ضيا من فيل اوله تا مزيدة عبارة مجيحة
لتشمولها قلت لانها اشتملت غير المفروض كالتي هي نحو لهز من لهز الشيء بمعنى ومسه فانها من يزة وهو ليس
تا فيه للكنها تا ذ بدليل انها غير معتادة بالاولى ان يقال من بعيا اوله تا معتاد م وثالث الذي بهمز الوصل كالاول
اجعلنه كاستخلى ش اي اكان الماضي اوله همزة وصل ضم اوله وثالثه فتقول في استخلى استخلى وفي لواخ فان
قلت ليس تا لعا على اطلاقه فان الاجود في اختار وانقاد ان يقال اختير وانقيد ومسير مر قلت الجواب عنه كالجواب
عن الكسر في قيل وفي نقيم م والكسر والشمم بالثاني اعل عينا وضم جاكبوع باحتمل ش اي اكان الماضي ثلاثيا
معتل العين معلها نحو قال وباع وضم بناؤه للمفعول بعل به نقيض بهما يقتضيه العينا بس بيضم اوله ويكسر ما قبل
اخره فيقال قول وبيع الا ان العرب فصروا تخييره نقل الكسرة على حرف العلة فمنهم من حذف ضمة الباء ونقل كسرة
العين الى ما قبلها فسلمت الياء من بيع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة وجاء اللغط فيل وبيع بيجيء واو
الياء عملان وبيجيء وات الواو ثلاثة وهذا افصح اللغات ومنهم من فعل ما نقيض من حذف الضمة ونقل الكسرة الا انه
يضم الفاء للضم ومعنى الاشمام هنا تشوب الكسرة تشبيها من صوت وهذا قيل ينبغي ان يسمى رد وما قلنا
وضع عبر عنه بعض القراء بالروم فان قلت ما كيفية اللغط بهذا الاشمام قلت كما ذهب اليه كثير التحويين
والقراء انه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل التشويب
والاقرب ما ذكره بعض المتاخرين فقال كيفية اللغط ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين اجزاؤها
لا تشبه عا جزء الضمة منغ وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تخفت الياء وهذه اللغة التي
لغة الاشمام وبعضهم تلي لغة الكسر في الفصاحة ومنهم من يحذف كسر العين اذا منها شأ والتقل ويبقى
الفاء على ضمها فتسلم الواو في قول وتقلب الياء الثقل واوا في بيع لانضمام ما قبلها وهذه اضعف اللغات
وعليها قول الراجز ليت شبابا بوع فاشتريت تنبيه انما قال اعل اذا اعتل يخرج ما عينه حرف علة

اجعل

ولا يفصل نحو عمرو في المكان وضربي فيه فإن حكمهما حكم الصحيح م وإن بشكل نحو لبس تجتنب ش إذا اختيف
التباس معل المفعول بمعل الفاعل بسبب مشكل وهو ضم الفاء أو كسرها وجب حينئذ اجتناب ما لا التشكل الخ.
بسببه وضع اللبس فتقول في بيع العبد بعت بالخلاص الضم أو بالاشتمام وفي عوفت فإن زيد بالخلاص الكسرة
الكسرة أو بالاشتمام وإن لم تخلف الكسرة بعضه والضم بعضه وقد التبس بمعل المفعول بمعل الفاعل وما ذكر من
اجتناب المشكل المبس لبعض من لم يسمه به بل ظاهر كلامه الأوجه الثلاثة مكملة وبه يرد ما حكاه في الرحمة جواز
عزامة بني فإن عنشاما شيئا لأنه يقال عنيش الغوم م وما لباع فمن ذوات الواو نحو ش يعني أن الثلاثي المضعف
الذي عينه ياء يجوز في فائه ما يجوز في باء باع من الخلاص الكسر والضم والاشتمام نحو جيء ورئي وفي بعض بعضهم البنا
وللكسر الأبيع في المضاعف الضم وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح جوازه فإن قلت هل يعرض في اليوعم من
الالتباس ما يعرض في نحو قيل بيع قلت لا لأن المضاعف إنما بني للفاعل فيتحقق بناء الأجيء كان على فعل إذا انقلت
ضمة عينه إلى الفاء نحو قيل بيع عرض اللبس بالخلاص الضم فيلتبس مزروعا آلة اللبس إن يقول جيء بالكسر أو بالاشتمام
م وما لباع لما لا العين تحو بيء بالخلاص واختار وانقاد ومشيب يحلى ش يعني أن ما أعلت عينه من الفعل الماضي الموزون على
بتفعل نحو اختار أو بانفعل نحو انقاد بيفعل بتلك الثلاثة وهو الذي تليه العين ما بعد فاء باع من الكسر والضم والاشتمام
بيقال اختير واختور والاشتمام ومن كسر الثالث كسرة الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة ومن اشتمه اشتمها
واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه الصحيح كما سبق في الثلاثي نحو اعتور والمراد بما لم يزل عن الكيفية شرع في بيانه
الأشياء التي تنوب عن الفاعل فقال م وقابل من ضرب أو من مصدر أو ظرف أو جر بنيابة ص ش اشتمل بقوله وقابل إلى
آخر من الظرف والمصدر والمجرور وما لا يقبل النيابة أما الظرف فلا يقبلها إلا بشرطين الأول أن يكون مختصا فلا يجوز
زيد عندك ولا جلس مكان والثاني أن يكون متصرفا فلا يجوز جلس عندك خلافا للأخفش والثالث أن يكون ملفوظا
به خلافا للأخفش أجاز به إجازته نيابة الظرف النوعي وأما المصدر فلا يقبلها إلا بشرطين الأول أن يكون متصرفا
فلا يجوز نيابة سبحان ونحوه والثاني أن يكون مجردا من التوكيد فلا يجوز ضرب ضرب لمن قال ما ضربت إلا ضربا
ملفوظا به ومعمولا عليه بغير العامل نحو بل يسير لمن قال ما سير سير إلا سير شديد فلو حمل عليه العامل لم يجب
خلافا لبعضهم وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين الأول أن لا يدل من الحرف الجار له وجهان وجاء الاستغفار لذنبه
وزيد والكرامة ونحو خص بفضل والاستثناء فلا نحو بيع بشيء من ثمنه لما لا ينوب الظرف غير المصدر والثاني أن لا يكون
للتعليل كاللام والباء ومن إذا دلت على التعليل نحو قام لبعض التحسين النحويين وقد أجاز نيابة لما فيه قوله يقضي حياء
ويقضي من مهابته وذكر ابن إياز أن الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه لا تنوب ومفاد العاصم كما أن الأصل الغلب
ينوب عنه كذلك لما وكل لما السيرافي اكان معه من قال كفى لما كسبت من تعبير فإنه لا تنوب ومفاد العاصم أيضا فلت
خول من نحو هذا المثال غير جائز وسيأتي به ما به فإن قلت أو حرف جر يقتضي أن النائب هو حرف الجر ويكون
في محل رفع كما نقل عن الفراء قلت مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع ولما كان الحرف
ملازما للمجرور اكتفى بذكره وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معا م ولا ينوب
في بعض هذه الأنواع جر ما في اللفظ معمولا به وفي رح ش الإشارة بقوله إلى الظرف والمصدر وحرف الجر ومذهب

جمهور البصريين انه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به ومذهب الكوفيين جوازه ليا مطلقا ونقله الصنب
عن الاخفش ونقل بعضهم عنه انما التجيز نيابة غير المفعول به اذا تقدم على المفعول به والمذاهب على هذا ثلاثة
قال الصنب وبقول الكوفيين اقول اذا لا مانع من ذلك مع انه وارد عن العرب ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما
كانوا يكسبون والى هذا وتحوه الاشارة بقوله وقد يرد واذا قدر المفعول به جازت نيابة كل واحد من بقية الاسماء
قبله الا ولو فيه لقلتي منها وقيل المصدر وقال الشيخ ابو حيان ظرف المكان م وبانفراد فتح بنوء الثاني من
باب كما فيما التباسه امن نشر التعريف الى مفعولين ثلاثة انواع باب كسى وباب كفن وباب اختار فباب كسى
كل فعل متعد بنفسه الى مفعولين ليس احدهما البتة او الخبر وباب كفن كل فعل متعد بنفسه الى مفعولين احدهما البتة
والخبر وباب اختار كل فعل متعد الى آخر بنفسه والى آخر بإسقاط حرف الجر والخلاف في جواز نيابة المفعول الاول
في الابواب الثلاثة واما الثاني فنقل الصنب على جواز نيابته في باب كسى بشرط امن البس فيقول اعطي زيد
درهم ولا يجوز في نحو اعطي زيدا عمرا الا نيابة الاول لانه يلبس وحكي عن العبادي منع اقامة الثاني اذا كان نكرة
والاول معرفة وهو نقل غريب وسيأتي الخلاف في باب كفن واما باب اختار فلم يتعرض له هنا وقال في التسهيل ولا تقوم
نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وهو مذهب البرد ومذهب الجمهور بتقدير وقوع المنصوب
بنفس الفعل م في باب ظن واذا المنع اشتهر ولا واما منعا اذا القصد ظهر نشر نقح بيان باب كفن واما باب اعلم
فهو كل فعل متعد الى ثلاثة قال الصنب منع الاكثر في نيابة ثاني المفعولين من باب كفن واعلم والصحيح عندي جواز
نيابة اذا امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا كفا ولا مجرورا انتهى واما الثالث من باب اعلم فلم يتعرض له الا ان له
في التسهيل ولا تقم نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا بقتضي جواز ذلك ومنع نقل جواز عن بعضهم فاجاز اعلم
زيدا وبشرا منطلقا مضرج ونقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الصنب منعه باتفاق م وما سوى النائب
معا علقا بالرفع والنصب لم تحقق نشر يعني اذا ما تعلق بالفعل والكسر فاما بيا عن العامل بقول منصوب لفظا كما
لصعود والضرب والمفعول به او فيه او له او معه والتمييز والحال والمستثنى بشرطه او محلا كالمجرور بحرف نحو
مررت بزيد وان قلت ينبغي ان يقول وما سوى العامل والمشبه به والنائب عنه كما فعل في التسهيل فان نحو الثلاثة
مررت به عندك قلت عدا بالرفع رابع النائب لان الفعل مطلقا ولم يحتج الى ذكر العامل والمشبه به والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل
الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه يعتبر في هذا الباب
الا ما يصلح للعمل فيما قبله م از مضمر اسم سابق فعلا اشتغل عنه بنصب لفظه او المحل م نقح بر البيت ان
اشتغل مضمر اسم سابق فعلا فقوله مضمر اسم سابق فاعل بفعل مغير بكسر الظاهر وقوله سابق صفة لاسم
وفعلا مفعول باشتغل وقوله عنه عن الاسم السابق وقوله بنصب لفظه او المحل يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد
بنصب لفظ الضمير او محله فنصب لفظه نحو زيدا ضربته ونصب محله نحو زيد مررت به والثاني ان يكون المراد بنصب
لفظ الاسم السابق او محله وعلى هذا والباء بمعنى عن وهو بعيد اشتغل من الفعل به عنه باعتبار تعدي العامل او النفع يراد
بشتغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ما قبل الاسم نحو زيدا ضربته فان الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدا او نصب

محله

محله نحو زيدا مررت به فان الفعل الاول يشتغل بالضمير لنصب محل زيد فتقول زيدا مررت به فيكون محل الجار والمجرور نصبا **فان قلت**
اي الاحتمالين ارجح **قلت** الاول هو الظاهر بقضيه ويؤيده قوله في التسهيل اغنى النصب لفظا او محلا ضمير اسم سابق الا
انه يلزم منه نحو زيدا مررت به موضعين الاول قوله عنه فانه اغنى اللفت زيدا مررت به عن ان يشتغله الضمير عن زيد فانه فعل لازم فلو
سلط عليه لم ينصبه ولكن قد يقال اشتغله الضمير عن زيد يتجوز بمعنى شغله عن العمل في محله والاخر قوله بنصب لفظا
والضمير لا ينصب لفظه لانه مبني ويلزم منه ايضا تكرار فانه قال بعد ويصل مشغول بمجرور جر وباضافة نحو هل مجرب فتركس
حرف الجر على هذا التقدير تكرار لانه قد علم من قوله او المحل واما الاحتمال الثاني فلا يلزم منه شيء من ذلك فتامله
ويؤيد قوله في شرح الكافية اغنى الاسم عن فعل صالح لنصبه لفظا او محلا فلن نجعل التفسير بالضمير بل الا
سم السابق وهذا وجدناه ولا ما فيه من استعمال الباء بمعنى عن في قوله عنه بنصب لفظه او المحل عن ان
يستعمل الباء بمعنى عن كثير **فان قلت** يرد على كلامه ما قبل نحو زيدا ما احسنه فانه فعل اشتغل بضمير اسم سابق
يجوز ليس من الباب باجماع **قلت** لا يرد لان الضمير لم يشغله عن الاسم السابق بل فعل التعجب لا يعمل فيما قبله
فخرج بقوله عنه **م** والسابق انصب بفعل اضمر حتما **نثر** يعني ان الاسم السابق اغنى النصب فالناصب له عن المحل
وفعل مضمر لا يجوز اظهاره ولهذا قال حتما اي اضمارا حتما لانه كالعوض منه فلا يجمع بينهما **فان قلت**
مقتضى عبارته ايجاب نصبه وليس نصبه بواجب في كل صورة كما سيجيء **قلت** المراد نصبه بالضمير حتما حيث
يصح النصب وليس المراد نصبه حتما وفي نسخ واجب **وقوله م** مواجبا قد اظهر **نثر** يعني مواجبا له في المعنى واللفظ
او امكن نحو زيدا ضربته والنقدير ضربت زيدا ضربته اوفي المعنى دون اللفظ ان تعذر نحو زيدا مررت به والنقدير جاوزت زيدا
والحاصل ان الاسم الواقع بعد فاصب لضمير على ثمانية اقسام واجب النصب وواجب الرفع وراجح
النصب ومستوي فيه الامران وراجح الرفع فاشار الى الاول بقوله **م** والنصب حتما حيث ان للا السابق ما يختص بالفعل
كاداة شرط وحيثما **نثر** يعني ان الناصب واجب او في الاسم السابق شبه يختص به الفعل كاداة شرط واما ان
التخصيص واما ان الاستبهام **م** الا لهمز او جاز النصب بعدها راجح او وجب وقد مثل لما يجوز فيه ضربته وحيثما
نحو حيثما زيدا لقيته باكرمه ثم اشار الى الثاني بقوله **م** وان تلا السابق ما بالاصل اختص بالرفع انتصابا جزا
اذا الفعل تلا ما لم يرم: ما قبله معمولا بعد وجد **نثر** يعني ان الرفع يجب لتصيير احد امرين ان يتقدم على الاسم ما يختص
بالابتداء ومثل له اغا العيابه وليتهما نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتهما بشرى كائنة اغا ابي اسم الاشتغا
بعدها مذاهب جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه ووجوب رفعه لانه لا يليها فعل ولا معمول فعل وانما يليها
مبتدا وخبرا وان المجتث حذ مؤوله بمبتدا او المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فعلى هذا غير مخالف لما نقل
خلافا لكلام العرب فلا يتم شرح التفصيل بلا يلتفت اليه ولو كان سيبويه رحمة الله عليه والتفصيل بان كان الفعل مفسر
ولا يفسر جاز النصب وان لم يكن مفسرا لها وجب الرفع لان ولا حفظ حتى عن العرب ابدا ها الفعل المفسر يفسر فيلزم وهو الصحيح
واما ليتما فيذهب الجمهور انه لا يليها فعل ولا معمول فعل وقد اجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها وعلى هذا لا يمتنع
النصب وقد كثر بعضهم مما يختص بالابتدا ايضا كالحال نحو خرجت وزيدا يضربه عمرو ولا يجوز ايضا يضربه عمرو زيدا
والثاني ان يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعد فيما قبله كاداة الاستفهام والشرط والتخصيص والموصول

والموصول والموصوف والتابع الاستثناء والحروف الناسخة ولا الجنس وما النافيتين واما لا بعطف المذاهب
في تقديم معمول ما نفي بها مثال لم يحز زيد هل لعينيه بالرفع في هذا المثال ونحو واجب لا وهو لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها لكونها من ذوات الصدور وتمثيل سائرها سهل بالتطبيق بذكره وتقدير البيت كذا اذا البعل تلا نشيء لم يرج ما
قبله معمولا لما بعده وجل ثم اشار الى الثالث بقوله ص واختير نصب قبل بعل غير طلب وبعد ما يلاؤ البعل غلب ش يعني
ان النصب يترجح على الرفع بكل بنلاثة اسباب فالاول ان يقع اسم الاشتغال قبل بعل غير طلب وهو الامر والنهي والدعاء
نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه والله عبدا رحمه والثاني ان يكون الاسم بعد شيء غلب ايلاؤه البعل كالاستفهام
بالهمزة وحيث وما ولا وان نحو ان زيدا اضربه وحيث زيدا تلقه وما زيدا العنيه والثالث ان يكون الاسم بعد عاطف
على جملة بعلية وهو الرابع بقوله على معمول بعل مستقر ولا واحترز بقوله مستقرا من نحو ان وجهيز وسيأتي مثال
ذلك لعنيت زيدا وعمرا كلمته وانما رجح النصب للمشاكلة بعطف بعلية على مثلها واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام
زيد واما عمرا كلمته ولا اثر للعاطف مع الفصل باما ولا لما من ذوات الصدور والكلام بعدها منقطع عما قبلها
والرفع بعدها اوجح مالم يوجد مرجح النصب نحو اما زيدا فاكرمه فتشبهان ش الاول نحو النصب بقوله على معمول
بعل وليس كل واحد منهما يعطف على جملة بعلية الثاني لترجيح النصب اسبابا اخر لم يذكرها هنا احدها
ان يقع اسم الاشتغال بعد تشبيه بالفعل العاطف على جملة بعلية نحو انت التفعل حتى زيدا مررت به فحتى هنا
حرف ابتداء وللكن لما وليها ما يقبل بعض ما قبلها شابهت العاطفة فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تقيد
رفع عمرو لزوال التشبيه حتى الابتداء به بالعاطفة اي لاقتضاء العاطفة الاعم كل او بعض ما ذكر في شرح التسهيل
والثاني ان يجاب به استفهام بمعمول ما يليه او بمضاف اليه معمول ما يليه مثال الاول في جواب ايهم
ضربت زيدا ضربته ومثال الثاني في جواب غلام ايهم ضربت غلام زيد ضربته والثالث ان يكون بعده يوهم وصفا مخلا
كقولك نحو انا كل شيء خلقته بنصب كل فيجب او يجوز الرفع بوهم ان يكون خلقته صفة مخصصة والنصب
يرفع التوهم ثم لما كانت الصفة تتخصص ناصبا لما قبلها وان لم تكن صفة ويلزم عموم خلق الاشياء بنصب كل
وهو مذهب اهل السنة وفي الرفع ثم اشار الى الرابع بقوله ص وان تلا المعطوف بعل مخبر به عن اسم
جا عطفه مخبرا انر بعني انه اذا وقع اسم لا يشتغل بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهي لا يشاكلها في شيء
هي خبرها بعل نحو زيد قام وعمرا اكرمته فيجوز الرفع مراعاة لصدرها والنصب مراعاة لعجزها ولا ترجيح لاحد
هما على الاخر لان كلا منهما مشاكلة فان قلت ينبغي ترجيح النصب لترتبه على اقوى المشاكلين قلت
قد يحدد بعضهم على الرفع بما لا ينقض لان الرفع مرجح بمعنى الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا ورفع *
حكي عن العرب نسي ترجيح الرفع فان قلت كان ينبغي ان يقول اذا وصل لما قال في البيت السابق احترازا من نحو زيد
قام واما عمرا اكرمته بالرفع فيه راجح ولا اثر للعاطف فالجواب استغنى بقيد لم لا احترازا عنه فان قلت
ما المراد بقوله المعطوف قلت ان اداة اسم لا يشتغل بنسامح في العبارة واداة الجملة لا يشتغل فهو كحجج
تنبيه حكم تشبيه العاطف في هذه المسئلة حكم العاطف نحو زيد اني اللوم حتى عمرا مررت به ورفع نحو بيد اني
لا وحكم تشبيه البعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم البعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا يكرمه ثم اشار الى الخامس بقوله

لو صرت بنفسه وعكس
ايز كيمسان والنصب في زيد امرت
به احسن منه في زيد امرت باخيه احسن

ص والرفع في غير الزمن رجح فيما ايجب الفعل ورفع ما يجب ش مثاله زيد ضربته لانه خلا من موجب النصب وهو جب الرفع
ومرجح النصب ومستوي الامرين وانصار رجح رفعه لانه اخصار فيه ص وفعل مشتغل بحرف جر او باضافة كوصل بجر ص
يعني اي الاقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر او اضافة
بمثل زيد امرت به وجب النصب من زيد امرت به او رايت اخاه وقس على بقية المسايل قلت كيف يجمع بين لما يجمع
المسايل وقد ذكرت ان النصب في نحو زيد اضربته احسن منه في نحو زيد ضربت اخاه وان النصب في زيد اضربته اخاه
حسن منه في زيد امرت بوجبه قلت كل هذه المسايل متساوية في جمع الرفع على النصب وتفاوت مراتب النصب
فيها لا ينافي ذلك ص وسوغ في الباب وصاح اعمل فالفعل ان يجامع حصل ش يعني حكم الوصف العامل في ضمير
فاعب الاسم الصالح لوقوع الفعل والذي يسوغ بالفعل في هذا الباب من الاوصاف اسم الفاعل واسم المفعول مثالهما الدرهم
معطاه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كالمصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري واسم الفعل فاما المصدر
فلنايبه عن فعله فعلى الخلاف في جواز تقديمه على معموله وبقوله في اعمل من اسم الفاعل يعني المضي فانه لا يعمل وبقوله
بقوله ان يجامع من اسم الفاعل الواقع صلة الا وانه لا يعمل بما قبل ان لها موصولة وما لا يعمل لا يفسر عاملا
في هذا الباب قال قلت ترجح عليه الصفة المشبهة فانها لا تقع في باب الاشتغال قلت نعم كاسم الفاعل
الواقع صلة لان انها لا يتقدم معمولها عليها بالعلة واحدة ص وعلقة حاصلة تابع كعلقة تنبيس الاسم
الواقع ش يعني ان الشاغل اذا كان اجنبيا وله تابع تسببي بالحمل معه كالحمل مع التسببي المحض والمحلي التابع
وهو مغير بالنعت نحو هند ضربت رجلا يضربها وعطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه وبدله جعلت اخاه زيدا امتنع
عطف النسق بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان لها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع نحو

الفعل ولزومه

ص علامة الفعل المعرا ان تصل ما غير مصدر به نحو عمل ش الفعل قسمان متعد
ولازم فعلامة المتعدي صلاحيته لان يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو عمل نقول الخير عمله زيد وانما
احترز عن هذا المصدر لانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما فان قلت كان ينبغي
ان يستثنى ظرف الزمان والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوم الجمعة شهدته زيد ميلا وعاما او الميل
سرته فلت لا يتصل بالفعل ضمير الزمان والمكان حتى ينصب فيه وينصب على الضمير نصب المفعول به فان قلت
يرجع عليه نحو كلته فان الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا ينطلق على كان واخواتها انها افعال متعدية قلت
انما لم ينبه على هذا لوضوحه وايضا فكان واخواتها مشبهة بالمتعدي ورب الحق على غير ها الفعل ص قوله ص
فانصب به مفعولا ان يجب عن فاعل نحو فتح بزيد الكتب ش قوله فانصب به مفعوله تصريح بان ناصب المفعول
به هو الفعل وهذا هو الصحيح وشرط في نصبه لا يجب عن فاعل نحو فتح بزيد الكتب فلو ذاب عن الفاعل رفع كما تقدم في بابه
ثم قال ص ولازم غير المعرا تنزا زما سوى المتعدي هو اللازم ولا ثالث لهما فان قلت ثم قسم صالح للمتعدي
واللازم وهو ما ذكر في التفصيل قلت هو غير خارج على القسمين ثم اشار الى ان اللازم ما يستدل على لزومه
بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه فقال ص وحتم لزوم افعال السجايا كنعم ش افعال السجايا ما دل
على معنى قايم بالفاعل لازم لذكنعم وحمد وفهم وحسن نعم انما اختير الكنعم ص كذا افعل سر نحو اقشعر واشمأز

والطعان ص والمضاهي افعنسسا شر يعني به ما كان على وزن افعنلل كاحرنجمت الابل اذا اجتمعت وكذا الحوذا بعنلل كافعنسس البعير اذا امتنع او بعاد واحرنبا الديك اذا انتفش والمضاهي يعني المشابهة قيل وينبغي ان يكون افعنسس فاعلا فالمضاهي والمفعول محذوف اي وكذا البعل الذي ضاهاه افعنسسا نحو احرنجم لان افعنسس ملحق بارنجم ص وما اقتضى نضابة او يبسا شر نحو نصف ووضؤ وكهر ونحو نجس وجسر وفجر ص او اعرضا شر وهو ما ليس من حركة جسم من معنى قايم بالفاعل غير ثابت فيه كسر ص وكسل ونشط وحسن وفرح وفرهه ص او طاوع المعدا واحترز بقوله او امتنعا شر المراد بالمطاوع ما دل على قبول الاثر نحو مرحته الثوب فامتنع و مرحت القشة فتمرحت واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي الى اثنين بانه متعد الى واحد ص وعما لا ما بحرف جر شر يعني انما اعلق اللازم بمفعول به معنى عما يتعلق بحرف الجر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته ونحو رغبته في الخير واعرضت عن القشر وقد جاء المتعدي الى واحد بالباء الى قال كقوله تعالى ولو لا ان رحمة الله تداركه بعضهم ببعض ص واز حذف بالنصب للمفعول به شر يعني ان حرف الجر اذا حذف نصب المجرور وقد يجر وبيقى عمله وهو ضعيف بالسماع كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع ومضروب قيل الموج البحر اي وربما قيل وسيأتي بيانه في باب حروف الجر واما حذفه ونصبه المجرور وهو نوعان مقصور على السماع والمطرد والمقصور على السماع ع مخصوص بالضرورة وواردة في السعة اي والمخصوص بالضرورة كقوله واجبي الذي لا الاسى لقضائي اي لقضاء الاسى على والوارد في السعة كقولهم شكرته ونصحته يا احد الافعال وكقولهم ذهب الشام اي الى الشام والصحيح حذفه مع ان واز شرط من اللبس نحو عجبت انما ذهب اي من انما ذهب وعجبت ان يقوم اي من ان يقوم بالعاية و هذا معنى قوله ص نقلا وبا واز بحذف ان مع ان ليس كعجبت ان يقوم شر واحترز بالامن اللبس من نحو رغبت في ان تفعل فلا يجوز حذفه لئلا يتوهم ان المراد رغبت عن ان يفعل بل ان قلت بعد حذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن قلت عنه جوابان احدهما ان يكون حذف اعتمادا على القرينة الدالة للبس وقد اشار الى هذا في منهج المسالك والاخر ان يكون حذف لفصل الابهام ليس فتدع بذلك من يرغب فيبقى لجهة الهزو والتهزو يرغب عنهن لزما منتهزو بغير هزو فلا جاز بعض المجسر. النفح يزيد والله اعلم ص والاصل نسبوا على معنى كمن من اللبس من ان تركب نسج اليمن شر الكلام هاهنا على المتعدي من غير باب ظن وعلم وهو ضربان متعد الى واحد نحو ضربت زيدا ومتعد الى اثنين نحو اعطيت زيدا درهما واشار الى ان الاصل في باب اعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه كزيد من اعطيت زيدا درهما وقوله ص من اللبس من زاد كم نسج اليمن ص ويلزم الاصل الموجب عرا شر يعني ان الاصل الذي ورد وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى فيجوز ويجب لاسباب منها خوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وحصر الثاني نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او كون الاول ضميرا متصلا والثاني ظاهرا نحو اعطيتهم اياه درهما وقوله عرا اي وجب ص وقد يجاء بالاصل حتما فيما يرا شر يعني انه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الاصل وقد لا لاسباب منها حصر الاول نحو ما اعطيت غير درهما الا زيدا او كون الثاني ضميرا متصلا والاول ظاهرا نحو الدرهم اعطيتنيه زيدا وانفصال ضمير الاول يعود على الثاني نحو اعطيت الدراهم اياهم وما خلا من الموجب والمانع جاز بقاؤه على الاصل وجاز خروجه عن الاصل لما مر في الفاعل وقوله ص

وحذف فضلة اجازا لبعض كحذف ما سبق جوابا او حصر شر المفعول من غير باب ظن فضلة يجوز حذفه اختصارا
كما جاز في الباب مفعول ظن ويجوز حذفه اقتصارا بخلاف باب ظن فيقال ضربت وتحذف المفعول الغير به ليدل على العكسية
يجوز حذف مفعوليه معا اقتصارا او حذف احدهما اختصارا واذا كان في الباب ممتنعا بباب ظن نبه على ان حذف
الفضلة مشروط بان لا يفيض حذفه بان كان حذفه يفيض الى ممتنع ومثله بالجواب لئلا يقول لم يجب جواب من ضربت
وبالحصر كقولك ما ضربت الا زيدا ومما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو اياك والاسد ومولد م ويجوز النا
صب هذا ان علما شر يعني انه يجوز حذف المفعول الناصب للفضلة بشرط ان يعلم جوازا بنحو فالواو خيرا ووجو
بابه باب الاشتغال او النداء والتحذير والاغراء بشرطه ما كان مثلا او كالمثل والى هذا اشار بقوله م وقد يكون
حذفه ملتزما نظم واحترز بقوله ان علم مما لا يقبل عليه فلا يجوز حذفه والله اعلم

التنازع في العمل

ا عملان اقتضيا اسم عمل قبل قبلهما احدهما العمل شر قوله ان عملان يعني من المعمول
وتشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل والامر فعل المعمل بين هذا الباب .. وشمل قوله عملان معلبين نحو قوله تعالى
قال اتوني افرغ عليه قطرا والاسمين نحو عصفت مغتبا مختبئا من احرابه والاسم والفعل نحو هم افرحا وا
افرادا كتابية وعكسه نحو لغيث فلا الكل عن الصيب مسمعا وقال التسهيل ان عاملان فعاعل يشتمل
تنازع اكثر من اثنين قيل ولم يوجد اكثر من ثلاثة كقوله اتاني وليلة اشتريه حين جاء في كتاب باعلى البر فتيين عجيب
باز قلت هل يشترط هنا كون المعمول منصرفا قلت شرطه بن عصفور ولم يشترطه المصنف واجاز التسهيل
تنازع بعلي التعجب للكثر بشرط اعمال الثاني حتى لا يفصل بين الاول ومعموله واجاز السيرة على اعمال كل منهما
وقوله اقتضيا يخرج نحو قولا من الغيث كما ان ولا اطلب فليل من المال على جعل الواو عاطفة باز الثاني لم يطلب
قليلا والمراد كما في قليل من المال ولا طلب الملح فليس بالتنازع ويخرج به ايضا العاملان الذكر احدهما بالاخر
نحو اتاني اتاني اللاحقون احبيص احبيص فان الثاني منهما لا اقتضاء له الا التوكيد ولا عمل له وانما العمل للاول واختا
والمصنف مع هذا الوجه ان ينصب العمل لهما كونهما اشبها واحدا او على التفريع بين ليس من التنازع اذ لو
كان منه لقيل نوقعها اتاني او اتاني او اجاز بعضهم ان يكون منه ويكون فصل اضمير احد التعليم معبرا كما حكى
سيبويه بعض بني ضرب فوقعها و قوله باسم نخرج به ضربت زيدا واكرمت عمرا فان كلا منهما صنو جدا الى غير
ما توجه اليه الاخر فلم يقتضيا بالاسم واحد باز قلت ينبغي ان يقول باسم فاكثر ليشمل تنازع المتعدي الى اثنين
والى ثلاثة قلت بعضهم النحو بين التنازع في المتعدي الى اثنين او الى ثلاثة والمختار بجواز لسماعه في المتعدي
الى اثنين وبالقياس في المتعدي الى ثلاثة وعجاز المصنف اتاني اتاني لما ذكر بقوله اقتضيا بالاسم ان يتوجه كل
من العاملين الى الاسم الذي توجه اليه الاخر ولا يمتنع ان يتوجها بعدوا الى اسم اخر فيتنازعا الاسمين معا باز قلت
لم شرطه في التسهيل بالاسم المتنازع فيه ان يكون على عين مسبب مرفوع نحو وعزة ممطول معنى غنيها
وانا لو فصلت فيه التنازع واسندت احدهما الى السبب والاخر الى ضمير يلزم عود الضمير بانحطاط رابع الضمير با
لمبتدا وانما اجمل ليعلم ان المتاخر مبتدا معبر عنه بالعاملين قبله قلت لم يذكر اكثر هم هذا الشرط بل نحو لما
لم يذكر هنا واجاز بعض النحويين في البيت التنازع وقوله عمل يشمل الرفع والنصب بفعل يعملان رفعا نحو قام وقعد

فرمنع

زيدا وقد يطلبان نصبا نحو ضربني وأكرمت زيدا وقد يطلب الاول رفعا والثاني نصبا نحو قاما وأكرمتهما زيدا وقد يكون بالعكس
نحو أكرمني وأكرمت زيدا وهو راجع بعد وقوله قبل تنبيه على أن اختصاص مطلوب التنازع غير لازم بل يكون الامر متأخرا
عنهما فلو تقدم عليهما نحو زيدا قاما وقعدا لم يتنازع لان كلا منهما اخذ مطلوبه اعني ضمير الاسم الذي
بزعم هذا معنى ما علل به الصنف وغيره وهي علة قاصرة ومقتضى ما لم الا يمتنع تقدم كل مطلوبهما اذا طلبا
نصبا وقد اجاز الجاربردي التنازع مع توسط المعمول واجاز بعضهم مع التقدم وقوله فللاول حذف منهما العمل
يعني في لفظ المتنازع فيه لان حذفه العمل والكثير عند البصريين وفي مذهب الفراء نحو قاما وقعدا زيد لان العمل للثاني
فيزيد من وقوع بالعكس معا والصحيح انه لاحدهما ثم والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسه غيرهم
في السرة ثم عمل كل واحد منهما مسموع والخلاف في الترجيح فقال البصريون اعمال الثاني ارجح وقال وصل
الكوفيون اعمال الاول ارجح لسبقه وقال بعض النحويين يستويان ورد بالكثير المتشبث وقال الزجاج اعمال كل واحد
يرجع الى الاضمار في الاول فيختار اعمال الاول والاخفش اعمال الثاني والصحيح مذهب البصريين لان اعمال الثاني
هو الاكثر واعمال الاول قليل نفر لم يسمع به عن العرب وقوله ثم واعمال المهمل في ضميرهما ثم حذفه والتزاما
الترما ثم المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مضمرا فقوله اذ كان الثاني اضمر
فيهما المرفوع وجوبا والمنصوب على المختار ومن حذفه قول الشاعر يعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اي لمحوه وقيل ان حذفه مخصوص بالضرورة والصحيح جوازه في الاختيار وان كان الاول وقيد تفصيل سيأتي بان
قلت ما معنى قوله والتزم ما التزما قلت يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون المراد والتزم ما التزم من
مطابقة الضمير للظاهر وهو راي الشارح والثاني ان يكون المراد والتزم ما التزم مما سنذكره من وجوبا حذف
به من الاول في بعض الاحوال وتاخيره هاهنا بعضها والثالث ان يكون المراد والتزم ما التزم وهو العمدة فلا تخرج
بخلاف الفضلة فيجوز حذفه جوازا حذف ضمير المفعول معموله الثاني وهو حسن ويتضح بهذا المثال كما قيل حشو قد
قد ثم كيحسنان ويسيء ابناهما كما ثم هذا مثال اعمال الثاني ولم يلم اضمر في الاول فقال كيحسنان قوله ثم وقد بغا
واعتنجا يا عبدا كما ثم هذا مثال اعمال الاول ولم يلم اضمر في الثاني فقالوا اعتنيا وهذا المثال متفق على جوازه
منع الكوفيون المثال الاول اما هم من هبهم منع الاضمار قبل الذكر في هذا الباب وحاصل مذهبهم ان الاول اذا اضلب م
من فعل يجز اعمال الثاني والاضمار في الاول سواء طلب الثاني مرفوعا نحو يحسنان ويسيء ابناهما او منصوبا نحو
ضرباني وضربت الزيدين بان قلت فقد تقدم ان كلا من العربين جاز اعمال الاول واعمال الثاني وانما اختلفوا
في الترجيح وتقدم ان الكوفيين منعوا اعمال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا فلا يكون الخلاف في الترجيح الا مع طلب
الاول منصوبا قلت انما منعوه لان الضمير المرفوع بالاول فلا جاز الكسائي اعمال الثاني يشترك حذف باعمال الا
واذا جاز العربان اعماله بشرط تاخيره عن الاول فنقول على مذهب الكسائي يحسنان ويسيء ابناهما وضربني وضربت
الزيدين ونزوا على مذهب العربان يحسنان ويسيء ابناهما وضربني وضربت الزيدين هما وفد اجاز العربان ايضا ان يرفع
الاسم بهما نحو يحسنان ويسيء ابناهما وتقدم ذكر مذهبهما اول الباب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من جواز الا
ضمار قبل الذكر في هذا الباب لكثرة ما عد حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بان قلت فقد لم ينقله عن العرب

بل هو مثال

بل هو مثال خرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر وايضا فقد سمع تغيير هذا الكلام الصحيح كقوله :: جوّ حبّوني
ولم أجب الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وليس هذا بضرورة لتمكنه ان يقول حبوني ولم أجب الاخلاء ببعض الاول
ويحذف مفعول الثاني لانه فضلة قوله ص ولا يجيء مع اول قرأهما :: بمضمر غير وهما هلا :: بل حذفه لزم ان يكون
غير خبر وآخر هذا ان يكون هو الخبر شر انما اهمل الاول واما ان يكلب مرجوعا او منصوبا فان كلب مرجوعا اضمر بعد
خلا بالكوفيين كما تسبق وان كلب منصوبا فاما ان يكون فضلة او غير فضلة فان كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور لانه
مستغنى عنه فلا حاجة لاضمار قبل الذكر ولم يوجب بالتسهيل حذفه بل جعله اولى ومن ثمة قد يقول الشاعر
:: انا اكسنت فرخيه ويرضع صاحبٌ جهارا يكبّ الغيب للعنصل :: وانما هنا مذهب الجمهور وان كان غير فضلة كما
ليعمل من باب كسن جيء به مرخما من الاضمار قبل الذكر وحذف ما هو عمدة واما نقريصه فقال الشارح لا يجوز عند
الجميع قلت ظاهر كلامه جواز التسهيل جواز ونقل بعضهم عن سيبويه ثلاثة مذاهب :: احدها اضمار منع ما كالمرجو
ع نحو ظننيه وايايا وكنت زيدا فاضربا :: والثاني الاضمار مرخما جزم به الصنف :: والثالث حذفه لدلالة ما
ليفسر عليه قال وهذا اسهل الذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والعمل فيسبيهان الاول فيه لظهر بما منع كما ذكر كلا
منه هنا بخالف التسهيل من وجهين احدهما انه جزم هنا بحذف الفضلة وهو الراجح بقوله غير خبر :: والثا
ني جزم هنا بجواز الخبر ولم يجزم بهما بالتسهيل بل جاز التفريع الثاني ان قوله غير خبر قد يوهم ان ضمير المتنازع
ع فيه انما كان معمولا اولا في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المعمول الذي اضطر الحذف ولزوم الثاني
ولذلك قال الشارح ولو قال بجز له وحذفه ان لم يمنع مفعول حسب :: وان يكن غاليا فاخرا تصب :: وجاء قلت
قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان يجوز ايضا
بل هو خبر مفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت كلام المصنف خبرا ولو قال بل حذفه ان كان فضلة
حسن :: وغير هذا جيء فمع المنع لزم :: وجاء قوله ص واظهر ان يكن ضمير خبرا :: لغير ما يكما هو المفسر شر يعني
ان الاضمار امتنع اذا تخالف صاحب الضمير ومفسره كان يكون الضمير خبر المثنى ومفسره مفرد او مذكر ومفرد لما يقوله
ص نحو ظنوا يكنانا اخاك زيدا وعمرا اخوين بالرفع شر يزيدا وعمرا مفعول اول لا ظنوا اخوين مفعوله الثاني والباء
مفعول اول ليكنانا واخاك مفعوله الثاني وهو خبر يكن الاصل فيه الضم فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي
اظنوا لصاحبه وهو اول مفعولي يكنانا فان جعل مطابقا للمفسر ثنى فقيل اياهما فيلزم الاخبار بمثنى عن مفرد
وان جعل مطابقا لصاحبه افرد فقيل اياه فيلزم عود الضمير مفرد الى مثنى وكلاهما غير جايز فتعين الاضمار
خلافا للكوفيين فاجازوا اضمار مطابقا لصاحبه وان خالف المفسر وايا جاز حذفه نحو اظنوا يكنانا زيدا وعمرا
اخوين وعلى الاضمار تخرج هذه المسئلة من التنازع الفعول المطلق المفعول المطلق انواعيل خمسة مفعو
ل به وفائدة مؤكدة :: ومبين لنوعه :: ومبين لعدده :: وبيد ومعه وهذا اول الكتاب على هذه الاربعة وبدأ بالمطلق وسمي
مطلقا لانه لم يقيد بما ذكر بخلاف غيره قوله ص المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من شر من لا
الفعل هما الحدث والزمان والمصدر هو اسم الحدث وهو معنى قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وان ما سوى الز
مان من مدلوليه هو الحدث كامن من امن يفعل يفعل على حدث وزمان والامن اسم لزمان الحدث بعينه مصدر بان قلت هل الفعل

المطلق والمصدر متراجع بان قلت لا بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه فقد يكون الفعل المطلق غير مصدر بل جامدا
مجردا كاسم المصدر والآلة وغيرها مما سيذكر وقد يكون المصدر غير مفعول غير مفعول مطلق نحو اعجبني ضربا
بيا ص مثله او فعل او وصف نصب ش مثال نصبه بمثله اي بمصدر قوله نفي فانه يفهم جزاء كم جزاء مرورا ومثال نصبه
بالفعل وكلم الله موسى تكليما ومثال نصبه بالوصف قوله تعالى والزاريات ذروا وينبغي ان يحمل قوله بمثله على الملائم
في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانه نفر يفا ص وكونه اصلا للعذر بين انتخب ش اي وكون المصدر اصلا للفعل والوصف هو
المختار لجعل الفعل والوصف مشتقا منه وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل بهو
فرع الفرع ومذهب الكوفيين ان الفعل هو الاصل والمصدر مشتق منه وزعم قوم صحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما
مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين لان الفرع قد لا يدل على معنى الاصل وهو اما انه والفعل يدل على الحدث والزمان
قوله ص توكيدا او نوعا او عددا كسرت سيرتين سيرة ش المصدر يتبع بيانا مع ناصبه لثلاثة امور الاول
توكيد نحو سرت سيرا او يسمى المبهم والثاني بيان نوعه نحو سرت سير قيد ويسمى النوعي والثالث
بيان عدده ويسمى المحتص واختصاصه اما بالاضافة نحو سير يوم او اذا بعت نحو سيرا مشروعا واما بالنحو
سرت السير الذي تعرفه كذا فقسم بعضهم والظاهر ان المعرف منه راجع تحت المحتص كما يعلم التسهيل فالمصدر على
قسمين مبهم ومختص والمختص قسمان معرف وغير معرف قوله ص وقد ينوب عنه ما عليه دليل نحو كل الجد والعبر
ح الجد ان ش المصدر ضربان موكد ومبين كما سبق اما الموكد فينوب عنه احد ثلاثة اشياء الاول ما اضيف اليه نحو فعجبت
جد سما وظاهر كلام المصنف ان نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ونقل عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر
الثاني ما لاقى بعد الاستفهام نحو والله انبتكم من الارض نباتا ذكر الشارح بعلى هذا ناصبه المذكور وهو مذهب المازني
ايضا ومذهب الجمهور ان ناصبه مقدر كما سبق وزعم ابن خروف انه مذهب سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف
نحو فعجبت جد سما فنصبه بالظاهر وبين الملاقي نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنصبه بالمقدر وهو قول حسن الثالث
اسم مصدر غير علم نحو اغتسلت غسلا واما المبين فينوب عنه احد ثلاثة عشر شيئا الاول نحو وجع الله
الفقير الثاني وصف نحو وايم كريما كثيرا وذهب سيبويه فيه هذا ونحوه انه حال والثالث هيئة نحو يبت
الكلب مينة سوء والرابع آلة نحو ضربته سوطا وهو مكرر فيه لان الفعل اذا دل على مرة لم يجز ضربته
خشبة والخامس كل نحو ولا تبذروا تبذيرا والسادس بعض نحو ضربته بعض الضرب والسابع ضميره نحو ان
عذبه احدا من العالمين والثامن اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب فاما في شرح التسهيل والتاسع من
جعل من المصدر تابعا له وظاهر كلام سيبويه انه لا يشترط والتاسع وقت كقوله الم تغتمض عينا ليلة
ارمد اي اغتماض ليلة ارمد وهو عكس بعلة كطلوع الشمس انه قليل والعاشر ما الاستفهامية نحو
ما ضربت زيدا والحادي عشر ما الشرطية نحو ما تضرب اضرب والثاني عشر ما النكرة بعد تمام الاحد عشر بالتسهيل الثاني عشر
المرادف نحو ابرح الجهد والخلابة فاصبه كما تقدم الثالث عشر المضاف نحو ضربته ثلاثين ضربة وزاد بعض
المتاخرين اسم المصدر العلم نحو بورت تبيرة ومجرته مجابرة وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل
كما ذكرنا صبينا ص وما ينوب كثيرا فهو حد رابعا ش لانه بمنزلة توكيد الفعل والفعل لا ينثنى ولا يجمع ص وشذوا جمع غيره و

واجبرا شر هو المختص معمولا كان او عينيا معرفا ام النكرة بلا خلاف بجواز تثنيته وجمعه قياسا واما عينيا من
المختص فبين تثنيته وجمعه خلاف فمنهم من قاسه لا خلاف انواعه ومنهم من لم يقسه وهو ظاهر هب
تسيبه به م وحزف العامل الموكد امتنع شر قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه
وحزفه مناف لذلك وفي نوزع في هذا م وفي سواء الدليل ممنوع شر لا خلاف بجواز حزف عامل المصدر المختص معمولا
كان او عينيا معرفا ام نكرة اذا دل عليه دليل نحو من تميمي او ضربا شر يدل جواب ما ضربت وقد يجب الحزف وقد لا يجوز اكان المصدر
بدلا من اللفظ بفعله وقد يبنى على ما لم يقل نحو م والحزف حتم مع ان بدلا من فعله كنذرا لا تزكا نذرا شر اي حزف
العامل واجب مع مصدر ان بدلا من فعله كقول الشاعر على حين الهمى النابل حل امرهم فنصب لا زريق المال نبع الثمد
لب فنبع الذي عن الشيء واتقاه وجب حزفه لبلا يجمع بين البدل والمبدل منه يقال نهل القوم اذا اختطفه بسرعة
م وما التفصيل كما مضى عامله محزوف حيث عنا شر اذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حزف عامله
كقولك تعلى فشرا والوقاوة اما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء م بخلاف مكررا نحو حمدا وشكرا
يجب بفعل لا من عينيا استنع شر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين تنكيرا نحو زيد سيرا او حصر نحو انما انت
سيرا وجب حزف عامله وجعل التكرير عوضا من الحذف وافيد الحصر مقام التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز
الاضمار والاظهار نحو زيد السير او زيد يسير سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو امر مريسير فانه
لصدر بيع وتجعل خبرا م ومنه ما يؤكد به موكدا لنفسه او غيره بالمبتدا شر اي من الواجب حزف عامله
فسمي بذلك تسمية النحويين موكدا وهو نوعان موكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة تضمنت معناه وسمي بذلك
لانه لتقريره اياه الجملة كانه يؤكد نفسها وموكد لغيره وهو الواقع بعد جملة صالحة لذلك المعنى وسمي بذلك
لانه اثر في الجملة فكان غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه مثل المبتدا به وهو الموكد لنفسه بقوله م نحو له علي الف عدا
بالرفع اي اعترافا ومثل الثاني بقوله كما بنى انت حقا صرفا م كذا في التنقيح بعد جملة شر من المبتدا واضمار
ناصب المصدر المشبه به بخصمة شروطا الاول ان يكون بعد جملة الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون
حاوية باعلاه الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل اما مصدر ان يكون المصدر مشعرا بالحدث
وث قولهم مثال لما لم يصح صوت حمار وبهذا قد استوفى الشروط كما ترى له صوت جملة وقد اشتملت على معنى المصدر
وهو صوت وعلى فاعله وهو النهاق به وقد احتيج الى المصدر الذي اشتملت عليه للعمل لانه من شروط اعمال
المصدر غير الواقع بدلا من فعله ان يعتمد بالفعل او حرف مصدري وقوله صوت حمار ومشعر بالحدث بالناصب له
بعد واجب الاضمار ومثله بقوله م كليب بكاء ان بكاء ان عضله شر فليس كان بعد مرفوعها بجم النصب نحو صوته صوت
حمار وليس تشتمل على معنى المصدر لم يجز ولو تضمنت على فاعله ضعف النصب نحو يا الدار صوتا اي تتسع الدار صوتا ولم تتسع لانها
انما قلت فيها صوت علم ان فيها صوتا ولو كان ما اشتملت عليه صالحا للعمل نحو هو صوته صوت حمار فانه ينتصب
بصوت لا بحذوف ولو لم يكن المصدر مشعرا بالحدث لم ينصب نحو له ذو كذا ذا كذا الحكماء لان ذو ونحوه انما انتصب
لكونه على قيله تمييزا بفعل مضمر اي فاعل فيه ولما كان صوت بمنزلة هو يصوت وليس قولهم له ذو كذا بمنزلة هو يفعل
وانما اخبر بانه ذو كذا فتنزل ذا منزلة قولهم له بزا بالسين والله اعلم المفعول له م ينصب مفعولا

له المصدر ان ابان تعليلا لجر نكرا او معرفا وهو ما يعمل فيه منحر ش المفعول له هو علة الفعل وجواز نصبه بشروط
الاول ان يكون مصدرا والثاني ان يتحد وقته ووقت عامله وهو العلة له والثالث ان يتحدا فاعلهما ولو تقديرا
بمثال ما استوفى الشروط ضربته تاديبا وجئتك طمعا فيما عندك ومثال الفاقد لها فيه قوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا ان معشر يريكم يجعلكم تزورونه بعدم هذا الشرط خلاف ثم قال م وان ش بقل او جر باللام ش اي انما
يقل نصبه عند فقد الشرط الثالث وجب جره مع علة بها لجر بالام على التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وهو من
وفي والباء فتقول جئت للعلم انه ليس بصدر وجئت امس لكراهة مع عدم الاختلاف الزمان واحسنت اليك لاحسانك
الي لاختلاف الفاعل وقوله م وليس بمتبع مع الشروط كذا هنا فمنع ش ليس احدها موجبا للنصب بل هو
مسوغ لانه هو بقل له على ثلاث مراتب راجح النصب وراجح الجر ومستويين الامران واشار الى الاول بقوله م وقل
ان يصحبها الجر يعني ان المجرد من ال والاضافة يترجح نصبه وقل ان يصحب الحرف فقوله ضربته تاديبا ارجح
من قولك ضربته لتاديب ومنع الجر في جر المجرد قبل انه احد عنين واشار الى الثاني بقوله م والعكس في مصحوب
ال ش يعني ان الارجح في مصحوب ال الجر بالحرف فقولك ضربته للتاديب ارجح من قولك ضربته التاديب ثم كم
على نصب مصحوب ال من كلام العرب وهو قوله م وقد انجر عن الصحبا وكقوله تعالى زمر الاعراب ش وسكت عن
المضاف فلم يعرف هل راجح النصب او راجح الجر والله اعلم انه يستوي فيه الامران نحو جئتك ابتغاء الخير وابتغاء الخير
تنبيه اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف بال او بالاضافة خلافا للمبرد والجرمي والمبرد في قولهم
انه لا يكون الا نكرة واذا اضيف او ابن واضافته غير مختصة قلت هل يجوز تقدم المفعول له على عامله قلت هو
جائز بلا نزاع كان منصوبا او مجرورا وهو مستفاد من قوله م كذا هنا فمنع بمثاله مفرما والله اعلم المفعول
فيه وهو المسمى ظرفا وحالا الظرف وقت او مكان ضمنا او باطراد كهنا امكث ازمنا
ش وقت او مكان جنس ضمنا او صريح لوقت او مكان بتضمن معناها نحو يومنا هذا ● مبارح وتحتي مكان جنس
وبالاطراد اشار الى ما نصب بما خل من المكان المختص نحو دخلت الدار فهو منصوب بنصب المفعول به بعد اسقاط الحا
فط فتوسعا انتصب الظرف اذا لو كان مجرورا لم يختص بل خلا الظرف لم يختص بعامل ولم يوقع عامل الا الظرف بخلاف المشتق
من اسم الحدث يتعدا اليه كما تعدا الافعال الصارح واذا كان كذلك لا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه مخرج بقولنا
ضمن معنى في قلت وفي نص المختص من المكان بعدم خروج ثلاثة مذاهب احدها انه منصوب بنصب المفعول به بعد اسقا
ط الحافظ توسعا كما سبق وهو مذهب الفارسي والصقلي وتنسب الى سيبويه والثاني انه منصوب على الظرفية
تشبيها له بالمبهم وتنسبه الشلوبين الى الجمهور والثالث انه مفعول به دخل بتعد اقاوة بنفسه وقاوة بحرف
بحرف الجر وهو مذهب الاخفش وقوله هنا مثال الظرف المكان اذ منا مثال الظرف الزمان م وانصب بالواقع فيه مظهرا
كان او الا فقوله مظهرا ش يعني ان حكمه النصب وان الناصب له هو الواقع فيه من فعل او ما هو في معناه وان الناصب له قد يكو
ن كذا هنا نحو جلست امام المسجد وسرت يوم الخميس وقد يكون مضمرا اما جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى فتح وامو
جوبا كالواقع خبرا او صفة او حالا او صلة م وكل وقت قابل تا ش يعني ان جميع اسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها
ومختصها وهو العموم وهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا فالمبهم ما دل على قدر ومن الزمان غير معين

بحر

تحيز والمختص العدوي ما له مقدار من الزمان معلوم تحو يومين والمختص العدوي كاعلام الاجناس وما اختص بالاول بالصفة
او بالاضافة ص قوله وما يقبله الكان الاصبهما نثر يعني ان اسماء الكان لا تقبل الظرفية الا اذا كانت مشتقة جاز
كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو الدار والمسجد ثم قال ص تحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى مزرمى
نثر بمثل المبهم ما تقدم انواع الجهات نحو خلف وقدام وامام والمقادير نحو فرسخ وميل وما صيغ من اسم
الحدث نحو مرمى ومذهب وظاهر ان هذه الانواع الثلاثة للمبهم اما الجهات فلا اشكال في انها مبهمة واما
المقادير فظاهر كلام العلامة انها داخلة بعد المبهم وصححه بعض المحققين وقال التفتازاني ليست داخلة تحته
وصحح بعضهم ايضا تشبيهه بالجهات لا مبهم واما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر انه من المختص لا من المبهم كما نص
عليه غيره وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية قال فيه واما المكان فلا يجوز من اسماء به ظرفا هنا عبارا اما كان مبهما
ومشتقا من اسم الحدث بجعله فصيحه قلت فوقسم المصنف العدد الى مبهم والى مختص وصرح بان العدد من المختص
وفيما سبق ان يجعل المعدود في الظرف من المختص ايضا فان قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت كما
هو كلامه انما الفعل الصناعي لقوله كمرمى مزرمى وليس في كما يجيء انه لم يجعل من الفعل وانما صيغ من المصدر وان حمل
على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح لان قوله من مرمى يبعده ص ومشترك كونه مقيسا ان يقع ظرفا لما
اصله معه اجتمع نثر الاشارة الى ما اشتق من اسم الحدث يعني ان هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا الا اذا كان العامل
فيه موافقا في التثنية فان تحو مرميت مرمى زيد وقعدت مقعد بكر لا عن اشتقاق فلا يقع هو منه مفعولا فيه ونحو
ينفع في قوله لما اصله معه اجتمع مع الظرف في اصله وهو اسم الحدث فان قلت يخرج من كلامه نحو
سرت جلوس فجلست لان العامل فيه اصله لا اشتق اجتمع معه في اصله قلت هذا وان تشمله عبارته فيقع
تفهم ان المصدر بعمل عمل اصله قوله ص وما يرى ظرفا وغير ظرف فالاول نحو ذهبت قصد زيد نثر كل من ظرف الزمان و
ظرف المكان فقسمان متصرف وغير متصرف بالنصب وما لا يلزم الظرفية بل يستعمل ظرفا وغيره وغير ظرف
اخر نحو يوم وليلة من الزمان وبين وشمال من المكان وغير المتصرف ما لا يخرج عن الظرفية اصلا كقط وعوض لا يخرج
عنها الا الى شبهها والمراد بشبهه الظرفية الجر بمن وانما يشبه نصب الظرف بالاخبار عنه والجر بفي من ذلك
زيادتها فلا يقع بها فلذا لم يحكم على قبل وبعد وعند ولدن بعدم النصب مع الجر بمن والى هذا اشار بقوله وغير ما بالنص
بالزم لزم كمن هذه البيت ص وقد ينوب عن مكان مصدر وذا ما يخص ظرف الزمان بكثر نثر فيه اشارة الحصر عن الظرف من باب
حصر الخاص واقامة الخاص اليه مقامه وشرطا بهام تعيين مكان او مقداره فلا يقال جلست المكان كقولك جلست قرب
زيد وفصر اي مكان قربه ومكان فصر وكثير في الزمان نحو كان صح لها خفوق النجم وطلوع الشعرى اي وقت خفوق النجم ووقت
طلوع الشعرى وكثرته تقتضي القياس عليه المفعول معه ص ينصب تالي الواو معمولا معه نحو سيري
والطريق مسرعة نثر المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع نحو سيري والطريق وهذا الباب
مقيس على الاصح وفهم هذا من قوله نحو ما من الفعل وشبهه بسبق في النصب بالواو بالعرق اللاحق نثر ناصب
المفعول معه اما فعل نحو استوى الماء والخشبة واما اسم واليه اشار بقوله بشبهه نحو زيد يسابر والطريق ومن
هب نسيبه انه لا يعمل العامل المعنوي كاسم الاشارة وحرف التشبيه والظرف المجرور واجاز ابو علي في قول الشاعر

هذا رأي مطرد يسر بالا :: ان يكون العامل فيه هذا وذهب الجرجاني الى ان ناصبه الواو نفسها لا اختصاصها بالا
سم ورد بانها لو كانت ناصبة لانفصل الضمير بها ولم يشترط تقدم او مشبهه والبيت انشاد بقوله بها بالواو يا الفول
اللاحوذ بهم من قوله تسبوا ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو ممنوع عليه وانما تقدم به على صاحبه
نحو استوى الماء والخشبة فمذهب الجمهور وهو الصحيح منعه واجازه ابن جني ص وبعد ما استبهام او كيف نصب
بفعل محوز مضمر بعض العرب ش من كلامهم كيف انت وضعة سترين وما انت وزيد بيرفع ما بعد الواو على انها
العاطفة وبعضهم ينصب على انها الناصبة للمعية وما قبلها مرفوع بعد مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف
تكون وما تكون والصحيح ان كان الفعل تاقصة وكيف خبر مقدم وكذلك ما :: واعلم ان الصالح لكونه مفعولا على
ثة اقسام يجوز فيه العطف والنصب على المعية والعطف ارجح :: وقسم يجوز فيه الامران والنصب على المعية ارجح
:: وقسم يمتنع فيه العطف بالاول هو ما امكن فيه العطف بلا ضعف لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى نحو
قمت انا وزيد وان تثنيت نصبت :: والثاني ما لا يمكن فيه العطف الا بضعف من جهة اللفظ نحو قمت وزيدا
لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد او بفصل ضعيف او من جهة المعنى كقولهم لو تركت الناقة
لة ورحيلها لترضعها والتقدير لو تركت الناقة ترضع ورحيلها ترضعها او ترضع رحيلها لترضعها وهذا
تكلف وتكثير عبارة وهو ضعيف والوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع رحيلها :: والثالث هو ما لم يكن
فيه العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا او لمانع معنوي نحو ما شانك وعمرا لان العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور
او معنوي نحو سرت انا والجبل مما لا يصلح للمشاركة فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية ويمتنع العطف
وقد اشار الى الاول بقوله ص والعطف ان لم يكن بلا ضعف او ش والى الثاني بقوله ص والنصب مختار لا لضعف
لنحو ش والى الثالث بقوله ص والنصب ان لم يجز العطف يجب ش واما قوله ص او امتنع اضمار عامل نصبا ش
يحتمل وجهين :: احدهما ان يكون مخبرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية :: وبين اضمار عامل حيث
يصح اضماره كقولك تعلى يا جمعا امركم وشركاءكم بانه لا يصح جعله معطوفا لان جمع بمعنى عزم لا ينصب
الا الاسم والكبر ونحوهما ولان تجعل شركاءكم مفعولا معه ولان تجعله مفعولا به بفعل مضمر تقديره وا
جمعوا شركاءكم من جمع لا من اجمع لان جمع بمعنى خصر ما الغير ونصب الشركاء ونحوه وقد حكى ان جمع بمعنى جمع
بفعل هذا يصح العطف :: والثاني ان يكون تنويعا والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان :: نوع يجب فيه النصب على
المعية ونوع يضمر له عامل لان المعية فيه ايضا ممتنعة كقوله علفتها تبنا وماء باردا فماء منصوب بفعل
مضمر تقديره وسقيتها ماء ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم الصاحبة ويجوز ان يجعل قوله
او امتنع اضمار عامل معنا ما للناصب كما مثلنا به والجار كقوله ما لك وزيد فيجوز جر زيد بالعطف على الضمار الجار
كما نص عليه في شرح الكافية وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال الا مستثنى اخراج بالا او احدى
اخواتها تحقيقا او تقديرا والاخراج جنس يدخل فيه الاخراج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج
تحقيقا المتصل والمخرج تقديرا المنقطع نحو قوله تعلى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وان يكن المخرج
العلم تحقيقا ونحو قوله تعلى ما فعلوه الا قليل منهم وكقوله عليه السلام ما من مستحضر يخرج لغيامه مقامه كثير من المواضع قال ابن

المسراج

قال ابن السراج اذا كان الا مستثنى منقطعا فلا يجوز ان يكون الكلام الا قبل الا فجيء على ما يجب في
قبل الا فانه يجوز انتهى ش قوله ص ما لم يستثنف الامع فقام ينتصب ش يجوز ان يكون ما موصولة
وينتصب خبرها فهو ص موضع واو يكون تشخيصية وينتصب جوابها فهو مجرور ص والمراد بالتمام ان يكون
المخرج منه مذكورا وبقابله النقص يعني ان المستثنى بالا غير النفي يجب نصبه متصلا كان او منقطعا
بعد موجب او خبره الا ان نصبه على ثلاثة اقسام واجب وجائز مرجوح وجائز راجح فالواجب النصب العموم
هو المستثنى بعد الموجب متصلا او منقطعا موخرا او مقدما نحو قام القوم الا زيدا او خرج القوم الا بعيرا او قام الا
زيدا القوم وقام الا بغير القوم والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي بعم نفيا او شبه نفي والمراد به النهي
والاستفهام المؤول بالنفي فمثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام
ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في هل ومن مجموع هذا يترجح به اتباعه للمستثنى منه
في رفعه ونصبه وجره بدلا عن المصرح به وعطفا عن الكوفيين وإلى هذا اشار بقوله ص وبعد نفي او كنفي انتخب
اتباع ما اتصل ش والراجح النصب هو المنقطع بعد نفي او كنفي وإن جاز اغناؤه عن المستثنى منه فإن بني
تميم يجيزون فيه النصب والاتباع ويمنعون الا اتباع الظرف فيخرج بعض النحويين ان نصبه عند هم ارجح واما الحجازيون
فالنصب عندهم واجب فإن لم يجز اغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع وهو كل استثناء منقطع
لا يجوز فيه استحضار تعريغ ما قبل الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما وقع الا ما ضر وجعل النصب
منه قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وإلى هذا القسم الثالث اشار بقوله ص وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابح الوفع ش ولكنه اطلق ولم يفصل ما يجز اغناؤه وما لا يجز اغناؤه قوله ص وغير ناصب
سابق النفي فذياني وللكثر نصبه اختيارا ورفع ش يعني ان المستثنى المتصل ص على المستثنى منه هو بعد
نفي فيه وجهان احدهما وهو المختار نصبه على الاستثناء والثاني ان يعرب العامل له ويجعل المستثنى
منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بهم ينتهي يقولون ما لي الا ابوها ناصر فيجعلونه ناصرا قف
بدلا من ابوها انتهى وهو قليل ولذلك قال ذياني واحترز بقوله في النفي من ان يكون المفرغ في الايجاب فانه واجب
النصب كما سيبوه والمفرغ من تمام الكلام شرع في المفرغ فقال ص وان يفرغ سابق الا لما بعد يكون كما لو
لا عدا ما ش اي وان يفرغ ما يسبق الا لما بعدها لمحكمه حكم ما يوجد لا معه نحو ما قام الا زيد فقام ص مفرغ
لما بعد الا عني زيدا وهو فاعل لو عرضت الا وقبل ما قام زيد وقوله سابق الا من قوله في التسهيل العامل
الا الصالح فلن يكون عاملا كما مثلنا به وقد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد فان قلت على ما هذا يعود
في الضمير في يكن قلت يحتمل ان يعود على السابق اي يكون السابق في طلبه لما بعد الا كما لو عرض الا وان يعود على ما
من قوله ما بعد الا اي يكون ما بعد الا في تسليط ما قبل الا عليه كما لو عرض الا تنبيهان الاول لا يكون التفريغ الا
بعد نفي او شبهه الثاني يجر التفريغ بجميع المجرورات الا المجرور الموكد بما قوله تعالى ان نظن الا ظنا وانما
كانت الا فيه تكرر لتوكيد وتغيير توكيد نبه على ذلك ابن الفخار ص والفاعلات توكيد ش وهي التي يجب طرحها
والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا ولا يجز اغناء الثاني عنه جعل بدلا وان يجز عطف بالواو

بالاول نحو ص لا تمر بهم لا الفتى لا العلى ش فان العلى هو الفتى والثاني لا تمر بهم لا زيدا لا عمرا و فرا جمعا مع
قوله ما لم من شبح لا عمله لا وسبحه و لا رمله وان قلت ما المراد بالغايتها قلت جعلها كانها ال
تفكر فلا فرق في لفظ ولا معنى غير التوكيل ثم قال م واذ تكرر التوكيل ش يعني بل لفصل المستثنا بعد المستثنا
و حينئذ لا يخلو اما ان يكرر مع تعريج ما قبل الاخر العوامل او مع قيامه فهذا ان نحا الشارح الى الاول بقوله م مع
تعريج الثاني بالعامل مع يا واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب سواء معنى ش المراد بالعامل الاول والثاني للنصب
على الاستثنا فكانه قال مع النصب على الاستثنا بالا يا واحد من المستثنيات او المستثنيات وليس عن نصب سواء
مغرا اي يسوي في الحاصل الواحد والحاصل ان الاخير ان تكرر لغير توكيل وما قبلها من العوامل معرى فشغل واحد ونصب ما عداه
على الاستثنا نحو ما قام لا زيدا لا عمرا لا خالدا وقع بهم من عبارته فوايين الاول ان الناصب للمستثنى هو الا لقوله
بالعامل و نسبب التفصيل الى كتسبيبه والمبرد وزاد في الشرح الجرجاني والخلاب في نحو انتهيت الثانية او الاسم
الذي يشتغل به العامل المعرى لا يلزم كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط او الاخر لقوله يا واحد لا ان تشغله بالا
فراول الثالثة ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس عن نصب سواه معرى فهذا انتم من قوله في التفصيل ونصب ما سواه
وان قلت عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة اوجه احدها انه امر بتكرير الثاني بالا يا واحد فعلم انه لا ينصب
على الاستثنى والى بعلم ما يعمل به والثاني ان الحكم الذي ذكره انما يكون اذا لم يكرر الا مستثنا كل واحد من صنوه وان كرر
جعل كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام لا اخوتك لا زيدا والثالث ان قوله وليس عن نصب سواه مغرى ليس
حينئذ بواف اذ مع الاول جاز رفع ما بعدها اذا قصد بدل البعض قلت الجواب عن الاول انه قد علم ان العامل المعرى يشتغل
به من قوله قبل يكرر كما لو لا عد ما وعن الثاني ان كلام المصنف في تكرار الا مع اتحاد المستثنى منه وعن الثالث انه
انما جعل مع لا كانت لا للتوكيل وليس من هذا القسم بل هو صنع رجح في قوله والغ لا اذا توكيل فنبه الشارح الى الثانية بقوله
م وما دون تعريج مع الفعل ونصب الجميع احكم به والتزم ش مثال ما لم يتم ما قام لا زيدا لا عمرا لا خالدا لا القوم ثم قال م
وانصب لتاخر وجوب احد منصوبها كما لو كان مع دون زيد ش يعني ان العامل اذا لم يكرر معربا وتاخر المستثنى عن المستثنى
منه نصب الجميع لا واحدا منها قبله معهما ما له معربا نحو ما قام لا زيد لا عمرا لا خالدا ويجوز رفع واحد منها على
البدل بانه بعد تفي وهو راجح وان قلت هل يجوز رفع الجميع على البدل قلت فيه اجازة لم لا يمنع وكلام المصنف
انه لا يبدل منها الا واحد تم مثال ما لم يتم بقوله م كلم بعد ما لا امرؤ لا علي ش فيجوز رفع امرئ على البدل ونصبه على الا
مستثنى كما لو انعرج ونصب علي ولكنه وقف على لغة ربيعة من يحذف تنوين المنصوب والاصل الا عليا وقوله م وهو
حكمها في العصر حكم الاول ش يعني في الدخول اذا كرر الا مستثنا من غير موجب وفي الخروج اذا كان من موجب فنبه انه اذا
كررت لا لغير توكيل فانه يستثنى كل واحد من صنوه وفاته لم يتكلم المصنف على الثاني ليوفيه حقه وفيه نبه
بالكاية والتفصيل ولما فرغ من ذكر الا مستثنى بالا شرع يذكر سائر ادوات الا مستثنى فقال م والمستثنى مجرورا
بغير معربا بما لمستثنى بالا نصبا ش احل غير اذا تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما اضيفت اليه وقد
تقضي معنى لا فيستثنى بها ولم يكثر بهم من جرها مستثنية بالاضافة واعربت بما استحقه المستثنى بالا من نصب
واجب نحو قام القوم غير زيد او راجح ما لزيد على غير كقولك ما خرج ما قام احد غير زيد ومن قال غير بعامل معرى نحو

فما غير

ما قام غير زيد ٢ وإن قلت فيرتفع من الاهمي الناصبة للمستثنى عند المصنف بما ناصب غير قلت فاصبها العامل
الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء هذا اختيار المصنف فان شرح التسهيل وهو الظاهر من قول سيبويه وفتح
هب العوام سيء النثر كثيرة والمشهور ان انتصابها على حد انتصاب ما بعد الا وإن قلت ظاهر قوله معربا بما المستثنى بالا
نصبا انحاج جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته ان غير تعرب بالاعراب
اب المنصوب للمستثنى بالا من نصب او غيره كما سبق وليس في كلامه ما يدل على انحاج جهة النصب تنبيهات الاول قد
تحمل الا على غير فيوصف بها ما قبلها كما حملت غير على الا فاستثنى بها والموصوف بالا اشتر كما ذكرنا حد هما ان يكون جمعا
او شبهه وان يكون نكرة او معرفا بال الجنسية فلا يوصف بها معرف محض والا معرفة محضة وتقدم غير من وجهين
احد هما ان موصوفها لا يحذف وتقام مقامه فلا يقال جاءني الا زيد بخلاف غير والآخر انها لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء بخلاف غير فانها بالبسيط وقد يجوز فيه الحال فجاز غير فيه نكروا جاز غير الصبي الثاني
يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فتقول قام القوم غير زيد وعمرو غير عمرو وعمرا بالجر
على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول ما قام احد غير زيد وعمرو غير عمرو بالجر والرفع بناء على
معنى الا زيد وكذا نص كلام سيبويه انه من المعطوف على الموضع ونصب المشلوكين الى انه من باب التوهم الثالث
لا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا على معنى غير خلافا للبعض وما استدل به متاول
وقوله ص ولسوى سوى وسوآء نثر تضم ثلاث لغات وزاد بعضهم لغة اخرى وهي المد مع الكسر وكذا هو كلامه انه
يستثنى بالثلاثة وهو كذا هو كلام ٧ خجندي ولم يمثل سيبويه ٧ بالكسرة وقال ابن عصفور في الشرح الصغير يشترك
بينها معنى ٧ يسوى الكسرة القصيرة فانه استثنى بها عراها فيما العرب عليها وقوله ص اجعلا على ٧ اجح ما الغير جعلا
نثر اجعلا اي تسوى واختيها ما جعل الغير من كونها مجرا المستثنى وتعرب باعراب ما بعد ٧ على ما تسبق غير
من التفصيل والتمثيل ٧ انها بمعنى غير واشار بقوله على الاجح الى مذهب سيبويه واكثر البصريين وهو انها تضرب
لا تنصب ٧ اي الشعر ونقل عن الفراء قال سيبويه بعد ان مثل بقوله اتاني القوم سواها زعم الخليل ان هذا كقولك اتاني
في القوم كما فيه ٧ ان سواها معنى الا استثنى انتهى قال ابن عصفور ولما كانت الكثرة فيها مجازا لم ينتصب وأوجبها
واستدل من قال بكثرتها بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواها واختار خلاف ما ذهب اليه قال في شرح الكا
فيه ٧ احد رجلا احد هما اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواها وقاموا غيرها واحد وانه ٧ احد منهم يقول
ان سوى عبارة عن مكان وزمان وما الدال على زمان لا مكان وعبر عن الظرفية والثاني ان من حكم بظرفية احد هما حكم بلزوم
ما لهما انها لا تنصب والواقع في كلام العرب نثرا وهو نصها خلاف ما لهما والكثير فيه وفي شرح التسهيل من ٧ استعمال الا على
نصبها واجاب عن استدلال الجمهور بوقوعها صلة بان ٧ يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفا واجاز ان يكون موضعها
بعد الموصول بها على انها خبر مبتدا مضمر او يكون نصبا على انه حال وقبله ثبت مضمرا قال وفيه بعد الوجه قول من قال
رايت الذي سواها بالنصب فانه اما ان يجعل سواها بعد الموصول خبر مبتدا مضمر على ان يكون مبنيا لاضافته واضا
فته الى مبني كما بعل بغير في قوله لم يفعلن حين يا بي غير ناقصة مجرا مقيدا خبره قلت هذا خلاصة ما ذكره المصنف
نصرة لمذهبه وهو ممنوع عن الزجاجي ولغا ان يقول ما استدل به ٧ ينهض دليلا على ما ذهبوا اما ما ذكره من اجماع اهل اللغة

اللغة بغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل ومن تقدم واما ما استشهد به من النظر فلا حجة فيه لان سيبويه ومن وافقه معترف بتصرف في الشعر وقال انما لم يذكر سيبويه بعضها ولم يذكر من تصرف فيه في النثر الا جر في بعض الحديث وقول بعض العرب اتاني سواك وحكاه العراقي اما الجر من غير تقدم الا فلم يعتد به لخروج الظرف عن حيز التصرف واما اتاني سواك بضم السين فهو اقوى ما احتج به وقال الشيخ فال البصريون وهذا من الشواذ قلت وكلام ح حاكيه اعني العراقي يدل على قلته فانه قال سواك ومكانك وبدلك وتحوك وحوك ونحوك لا تستعمل اسما مرفوعا ثم قال وربما رفعوا قال ابو بشر واتاني سواك واما تجويزي كون سواك بفعل الموصول جر اتصل اعني الاسم مضمر ضعيف لان فيه حذف صدر الصلة من غير طول لو كان كذلك لجاز في غير مضمر كما جاز في سواك في قولهم رايت الذي سواك بالنصب بضعفه واصالة اعني بنائه لما هو فيه واضافته الى مبني فيعيد وقد ضعف في باب الاضافة من شرح التسهيل القول بمثل هذا وما نقله فثبت فلا تحفل بعدي وقال نقح بدلك محمد القول بالكوفية لان الظاهر عطف ما بعدها لكنه نصر بعدها في الشعر ولما حكاه العراقي بعدها الخرب منتصب بمستعمل الخرب بالجر او غير الخرب قليلا وهذا مذهب قوم منهم الرماني والكبير في قوله في الكافية وما نفع نصر بعده من عدى الخ والقول الثاني يوهم ان كل من قال بالخرب قيده قال لمنعه التصرف وليس كذلك بل المذاهب ثلاثة والله اعلم قال قلت ظاهر قوله ما لغير جعلا مساويا لتبعا لغير في جميع الاحكام وليس كذلك بل افترقا في امرين الاول ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى الثاني ان سوى تقع صلة للموصول وحرفا في جميع الكلام قلت انما سوى بينهما فيما ذكر لغير من جر المستثنى واعرابها باعراب ما بعد الا في جميع الاحكام قال قلت يلزم من جواز المعطوف على المعطوف عليه جواز المعطوف عليه كما جاز في غير قلت لا يلزم ذلك لان المعطوف عليه قد يمتنع حذفه لدليل وقوله في التسهيل وقد يليها مكملا سوى بعد من جواز اعتبار المعنى بالمعطوف على مجرور غير ظاهر في اجازته قوله ص واستثن ناصب ليس وخلا وعدا وبيكون بعد لا نثر اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما خبرهما بلهذا وجب نصبه واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام والمعنى ليس هو اي بعضهم زيدا وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ولذلك كان مرجع او التنويع ليس هو اي ليس بعلمهم بعدا زيد بن محذوف الضاد ورد بانه لا يطرد وبانه لا ينقاس قال ابن مالك واحب البصيري هو محذوف خبر الا سم لعود الضمير الكلام عليه وهو مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من ان الفاعل مضمر محذوف انتهى قلت وقد صرح في شرح الكافية بان اسمها مضمر مستتر وقوله في التسهيل واسمها بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف يقتضي ظاهره انه محذوف لا مضمر ويمكن ان يكون تجوزا في التعبير عن الاضمار بالحذف قال قلت هل يختلف ليس ولا يكون اذا استثنى محل من الاعراب قلت في الخلاف قبلهما هو خبر نصب على الحال وقيل لا محل لهما وصححه ابن عصفور واما خلا وعدا فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب انهما ينصبان المستثنى ويجران الله فتقول قام القوم عدا زيدا او عدا زيد وخلا عمرا او خلا عمرو وقد انشد الاخفش الجر بعدا في قوله ص واجرر بعدا بغير ان تقترن بما خلا وعدا قال قلت لعل الارجح نصب المستثنى بهما او جره قلت لا اشك اني اذا تكلمت بعدا فالنصب بعد هذا ارجح لان بعديتها لازم ولذلك التزم سيبويه بعديتها ولم يحفظ حرفيتها واما خلا فالنصب بها ارجح ايضا قيل ولم يعرف سيبويه الجر بها وليس كذلك بل ذكر سيبويه فيها الجر ايضا وقال الاخفش لا اعلم احدا من العرب يجر بخلا وقد زعم ان الله

يغفر

ينصب بها وغ لما لا يعرف انتفى وهو خلاف المشهور وقوله ص وبعد ما انصب نش نحو ما عدا زيدا وما خلا عمرا وانما
تعين النصب بعد ما لانها مصدرية فتعينت بعليتها لانها لا يليها حرف جر وتعيين النصب مع ما هو مذهب الجمهور
وحكى الجر مع ما الجرمي عن بعض العرب والبيت لا شاهد فيه لقوله ص والجر اقل فيرجح نش اجاز غ لما الكسائي والربعي
والفارسي في كتاب الشعر له وعلى هذا فما زائدة لا مصدرية وقوله ص وحيث جرا بهما حرفان نش يعني مجرورة تبين من ما
او مغتر تتبين بها فان قلت فبأي شيء يتعلق ان كانا حرفي جر قلت قيل بالفعل او معنى الفعل فموضعها نصب
وقيل هما في موضع نصب عن تمام الكلام وقوله ص كما هما ان نصبا بفعلان نش يعني مجرورة تبين من ما ايضا او مغتر تتبين
بها وهما بفعلان مقدر ان والمستثنى بهما مفعول به وفاعلهما عند سيبويه واكثر البصريين مستكن عائد على
البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وبه جزم في شروح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي انه
يجوز كما تقدم في الاسم ليصير ولا يكون قال في شرحه وفيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان جعل تقديره عدا البعض
يجوز لما تقدم في الاسم ليصير ولا يكون الا ان يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وان صح الا انه لا يحسن لقلته ولان الاستثنا
زيدا لم يستغرق الا ان يراد بالبعض من سوى زيد وهذا وان صح الا انه لا يحسن لقلته ولان الاستثنا
ولا يجوز ان يجعل الفاعل مضمرا ما تضمنه المستثنى منه كقولك قاموا عدا زيدا جاز وبعدهم زيدا انتفى قيل
ولا يصح انما ينتفي نحو القوم اخوتك عدا زيدا لان الاخوة لا تنفك من بعد ولا ما يجر ومجرور وينبغي ان يجوز نصح بن
جاز بعضهم على مذهب الكسائي وهنا مما يجوز البعض عنهما ولا يمنع الا على ما جاز النصب والصحيح
جوازه فوقه على النصب وعلى اكثر منه لقوله ثم انتهت اذوى والزبون تقتضي فصلت بعضا وقضت بعضا
وذهب المبرد الى ان فاعلهما ضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام والتقدير ما قام من زيدا قال ابن هشام
جملتي عدا وخلا محل من الاعراب قلت اذ وفاعلة لما لا محل لهما ولا وقوله نحو ان ما تقوم به ليصر وصح بن عصبو
وانهما لا محل لهما كما صححه ليصر ولا يكون قلت نصب بلا خلاف وانما اختلفوا في وجه نصبه فقال الكسائي في
هو مصدر موضع موضع الحال كما يجوز تلبيا بالمصدر الصريح وذهب بن خروف الى انتصابه على الاستثنى انتصاب
غير وقيل انتصابه على الظرف وما وقتية اي وقت مجاوزتهم وقوله ص وكخلا حاشى ص ولا تنصب ما نش
يعني ان حاشا مثل خلا يجوز نصب المستثنى بها وجرة فاذا انصبت كانت فعلا والخلاف فيها وفاعلها وفي محل الجملة
كما في خلا واذا اجرت كانت حرفا والخلاف على ما يتعلق به كالكلام على خلا لا جرور بينهما ولا بد ثلاثة اوجه الاول ان الجر
بها الى حاشا فعل ولا فاعل له والنصب بعدها انما هو بالحمل على الاول ولم ينقل عنه تلبيا به عدا وخلا قيل وتكثر القول
فيهما بتلبيا به والثاني ان الجر بحاشا هو الاكثر بخلاف عدا وخلا لئلا يلتزم تسبيبه حرفيتها ولم يجز النصب
بها لانه لم يحفظه وقد نثبت تفعل بزيد والعير الاول لا خفش والفشيباني وابن خروف واجاز الجرمي والمازني والمبرد
والزجاج والثالث ان حاشا لا تنصب ما بخلاف عدا وخلا فلا تسبيه له قلت اقوى ما حاشى زيدا ان يكن
كلاما وقد اجاز بعضهم على قلة وقال في التسهيل وربما قيل ما حاشى وقد يكرر بنثر حه قوله صلى الله عليه وسلم
اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة وانشد بعضهم على تلبيا به قوله وايت الناس ما حاشا قريشا وانا نحن
افضلهم فعالا وقوله ص وقيل حاشى وحشى واحظهما نحو كما تقدم ان بعض النحويين يجعل حاشى التي
يستثنى بها وكلامه في التسهيل كما تقدم يقتضي انها حاشى التي للتبرئة وهي التي يليها المجرور باللام نحو حاشى لله

ابن هشام اذا وفعلة

وفرعوا باللغات الثلاث وافلها حسنا وهي التي يليها المجرور وليست حرفا فالياء التسهيل بلا خلاف بل هي اما فعل
وهو مذهب البصريين واما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ويدل على ذلك قراءة بعضهم
حاشا لله بالاضافة مثل سبحان الله وقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين مثل رحيما بزيادة الوجه فراجعه
من لم يجوز ان تكون مبنية لتشبيهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى **الحال** الحال او جد فضلة منتصب
يفهم في حال كعرفت زيدا في هيئته **نثر** الحال تذكر وتؤنث وقوله وصفا كالجنس يشمل الحال وبعض الاخبار وبعض
النعوت وقوله مبينا احتراز مما من التمييز وقوله فضلة احتراز للخبر والعمدة الا مستغنا عنه الا لعارض فلا يعتبر
في الحال مثل ضرب بني زيدا قائما فان قائما مستغنا عنه لوقوعه خبرا وقوله منتصب احتراز للنعت لانه لازم
النصب والنعت تابع للمنعوت وقوله مفهم في حال اي في حال كونه مفهما احتراز مما لا يفهم كجاءني زيد راكبا فان التمييز يفسر
الا بعض وقول الشارح ان هذا التعريف ليس بمانع لانه يشمل النعت غير مسلم لخروجه بقيد المنتصب

تنبيه ذكر في الخلاصة والتسهيل ان الحال قد تجر بباء زائدة ان تقدم عاملها كقوله: ما انبعثت بنا وراح
والا وكيل وقوع ذلك في باب حروف الجر من شرح التسهيل اني من الزيادة وما خلت على حال ومثله
بقراءة من قرأ ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من ولي ما اولياء مبينا للمفعول وفيه نظر وقوله بوجه ما هو مثال
ويفهم منه جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله **م** وكونه منتقلا مشتقا بغلبة للكثير بمعنى مستحقا
نثر يكون الحال منتقلا او غير لازم لصاحبه ومشتقا اي موصوفا من مصدر للدلالة على منتصب غالب واجب: نحو
وردت الا راكبا قوله وخلوا الانصار كلهم الا شيخا غير مشتق نحو زيد تمرا او نبات او نحو جميعا وقد اجتمع الثلاثة والجمود
في قوله هذا خاتم حديدا وهذا جثمي حصرا وهما من امثلة سيبويه وبعض بعضهم يا الا تنقل فعلى الحال قسمان
مبينة وهو كل ما المبينة لا بد ان تكون منتقلة او مشبهة بالمنتقلة نحو خلوه يد الا تنفصل لانه كان يمكن ان يكون غير
متصل والمراد بكونها غير منتقلة **م** ويكثر الجمود في سعر **نثر** اعلم انه يكثر مجيء الحال اسما جامدا لا
لمشتق تاويلا غير متكلف وقولهم بان يدل على سعر نحو بعه من بكر الى مسعر او مماثلة نحو بعته يدا بيد اي مماثلا
جزءا او تشبيها نحو كر زيد اسدا اي مثل اسد او في قريب نحو خاتمه حديدا اي مثل حديد: وفي نصب الثاني قولان
المختار وما قبله منتصبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال وتغيير نمط احدهما للتفنن حلوا حامضا واصالة
نحو هذا بعلي شيخا وقد يخالف كبنا او قريبة نحو وتنحتون من الجبال بيوتا وهو حال مقدرة او تنويع نحو هذا مالحا ماء
او كونوا قردة خاسئين فصيل نحو هذا بسرا طيبا منه رطبا او نعت نحو فتمثل لها بشرا سويا وقع انما وقع بعد
تحت قوله **م** وفي: مبينا تاويلا بالمنتقل **نثر** جاز قلت الدال على السعر منع وقوعه بعد الا وقوعه بعد الا في الشعر **قلت**
هو من باب عطف العام على الخاص **قوله م** واكثر ان عرف لفظا او عنفع: تكثيرا معنى كوحده اجتهد **نثر**
لما كان الغالب انتقاله الحال وتقريبه صاحبه التزم تكثيرا ليدل على انهم كونه نعتا وقد يجيء على صورة المعرف
بالاضافات فيحكم بتنكيره نحو ادخلوا الاول فالاول او بالاضافة فيحكم بانه نكرة ولم يعرف بها نحو طلبته جهد
ولقيته وحده اي منفردا واتى قلت في التعريف ضرب زيدا وحده فمذهب سيبويه انه حال من الفاعل اي
ضربته في حال انفراده له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول ورجح مذهب سيبويه بجواز وضع المصدر موضع

اسم الفاعل

اسم الفاعل اكثر وعزا بن طلحة تبعا لكونه حالا من المفعول قال لانه انما اراد الفاعل فالضربي وحربي وحوافوان الا
والمذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال بي وحربي بموضع ايجاح موضع
بموضع مو حيح الثاني مصدر او حرثه وهو مجرور الزوايا ويليه ذهب ابو الفتح الثالث انه مصدر لم يلفظ له
بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر بي موضع الحال الرابع ذهب يونس الى انه منصوب على الضرب لقول العرب زيد
وحر والتقدير زيد بي موضع التبرح واجاز هشام بي قولهم زيد وحر وجهين احدهما ما قاله يونس والاخر
ان يكون مصدر الفعل مقدر وهو الخبر تما قال والاول ابين قبل الا وفتح حكى الاصمعي وحر بحر بفعل هذا هو مصدر
لفعل مستعمل تنبيه ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون
ان ياتي معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون على صورة المعرفة اذا كان بينها معنى الشرط
وهي مع ذلك نكرة واجازوا عبد الله الحسن افضل منه المشي م ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد
كطلع ش موضوع المصدر موضع الحال قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة اذا انتم تخرجون سعيا واتاه خوفا وطمعا وقولهم قتلته
صبرا وطلع زيد بغتة وهو كثير ومع كثرته فضل ابو جماع العرب يقيس على نصرة على السماع واذا اختلفوا بي التخريج
والاشهر فانه اجاز الفراء يقيس عليه مطلقا وقيل فيما هو نوع من الفعل نحو اتيته ركضا وهو المشهور عنه
واستثنى بي التسهيل ثلاثة لا تقصر على السماع الاول قولهم اتت الرجل علما فيجوز ان تقول اتت الرجال جاوا وبلدا والعين
الكامل بي حال علم واعلم وبلد فانها لا تقتضاب ويحتمل عندي ان يكون تمييزا الثاني هو بهير متنعرا فانها لا تقتضاب
والاخص ان يكون تمييزا والثالث اما علما بعال نحو انت الرجل علما لم توصف عندي بشحما بعلم وغيره منكر عليه و
صفه بغير العلم والناصب لهذي الحال هو بعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما تذكر
افتسان بي حال علم فالذي وصف عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وفي على
هذا موكن والتقدير مهما يكن من شيء فالذكور على بي حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل ما بعدي فيما قبله نحو اما
علما وهو نحو كلم تعين ان يكون العامل هو بعل الشرط فلو كان المصدر التالي اذا معرفا بال فهو عند سيبويه منصوب
له وذهب الاخفش الى ان النكرة والمعرفة كليهما بعد اما منصوب مضمر وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى
ان القسمين منصوبان بفعل مضمر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم قال بي شرح التسهيل وهذا القول غير
الى بالصواب واحوطها اعتمد عليه بي الجواب تنبيهان الاول سيبويه بي المصدر الواقع موقع الحال انه هو الحال او
هب الاخفش والمبرد الى انه منصوب مضمر وعامله المحذوف هو الحال وذهب الكوفيون الى انه منصوب مضمر بالفعل
قبله وليس بي موضع الحال وذهب بعضهم الى انها مصادر على حذف مضاف فيقدر بي اتيته ركضا اتيان ركضي وكذا
سايرها وقيل هي احوال على حذف مضاف اي اتيتك ذا ركض وكذا سايرها والثاني بي قوله ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة تنبيه على ورود وقوع المصدر المعرفة حالا بقلة وهو ظاهر بان علم جنس كقول العرب جاءت الخيل بداء فيرد وانكر
اي متبددة وذاهبة اتى كقوله فارسلها العراك ولم يوجد فيها فيقاس على ما جاء منها الا فيما ورد نحو ثلاثة مذاهب احدها
انه مصدر بي موضع الحال وهذا مذهب سيبويه والثاني انه معمول بفعل مضمر تقديره العراك وهو مذهب الفراء
والثالث انه معمول الحال محذوفة اي معتركة العراك وذهب ابن الطراوة الى ان العراك نعت لمصدر محذوف ولبد

بوهم انفراده بجواز قلت لا يلزم من قوله لانه منع عدم انفراده والمراد لا امتنعه وقد اقر النحاة بجواز ذلك في غير هذا الموضع قال قلت قوله فيقدر به حتى لو قيل لم يرد نص بنقل لجواز الآية التي استدل بها والابيات محتملة للتاويل قلت ظاهر هذا يدل على ان عواد لا اختصاص بعضها بعينه جرا ولا مجرورا عن الظاهر مع مساعدة لفظ هذا موضع الخلاف على الآية ولا على الابيات م ولا تجرط الا من الضاف له الا اذا اقتضى الضاف عمله او كان جزء اصله اضيف او مثل جزء فلا تجيء مثر حاصل هذين انه لا يجوز الحال من المضاف اليه لا في ثلاثة مواضع الاول اذا كان المضاف عاملا في الحال نحو ثم رجعكم جميعا وهذا جاء زيد راكبا مثر شرح التسهيل بلا خلاف الثاني ان يكون المضاف جزء المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فان اخوانا حال من الضمير المجرور بالاضافة الثالث ان يكون مثل جزء المضاف اليه بحجة الاستغناء به نحو يا بنؤم لا تاخذ بلحيتي ولا برأسي انا ابن ام حنيفا فلولم يكن احد الثلاثة لم يجز فاما مجيزه فاما شرح التسهيل بلا خلاف نحو عرفت غلام هند جالسة وحكاه غيره عن بعض اجازته وتوزع المضاف اليه اجازته الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا او كجزء او كان ما استدل به بحجة فيه احتمال كوني اخي اذا منصف باعلى المرح وحنيفا حال من ملة وغير على معنى الدين قلت على ما ذهبوا اليه من الضمير المجرور بالاضافة الحال الا اذا اقتضى المضاف نصب الحال قوله م والحال ان ينصب بفعل صريح او صفة اشتقت المصدر مجازيز تقريبه كمضمر عامل اذا احلو محمد مخلصا زيد يخلصا مثر يجوز تقريب الحال على عاملها اذا كان بعلا منصرفا نحو مخلصا زيد يخلصا خلافا للبصريين منع تقريبها عليه ولا خصوصيته نحو اكلي زيدا جادا لبعدها عن العامل وهو كمثال المصنف وبعضهم في منع تقريب الوكر ومنع الفارسي تقريب الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو والشمس كالعة جاز بدون ابن اصبغ على انه لا يمتنع عند الجمهور اوصفة تشبه الفعل المتصرف بغير العلامة البرعية كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا احلو نص سيبويه على جواز تقريبها على الفعل واسم الفاعل نحو واحزنا بقوله صبرا من غير المتصرف مما احصى هنا متجرئ فلا يجوز تقريب الحال عليه لضعفه عن الفعل والتفصيل فانه لا ينقل عن هذا البرعية مطلقا فجعل موافقا للجامي في منع تقريب الحال عليه وجواز تقريب الحال على العامل المتصرف مشتركة بعض المانع كوعد ملة او حرف مصدر قوله م وعامل ضمن معنى الفعل اي حروفه مو خرون بعملا كتلع لبيد و كاف مثر لا يجوز تقريب الحال على عاملها اذا كان جامدا ضمن معنى مشتق وفي بعض انواع الاول اسم الاشارة نحو تلع ثم الثاني حروف التمني نحو ليت الثالث حرف التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي وهو لعل الخامس حرف التنبيه نحو ها السادس اسم اما في نحو اما علما فعالم السابع استبهام المنصوح به التعظيم نحو يا جازة ما انت جازة واجاز العارسي فيه الحال والتمييز الثامن الجنس المنصوح به الكمال نحو هذا الرجل علما التاسع المشبه نحو هو زهير شعرا نص المصنف على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا للمسهيلي في اسم الاشارة وله ولابن ابي العافية في حروف التشبيه وبعضهم في كاف وفاقا للاكثر مخشئ وابن عصفور في ليت ولعل وكاف ولعل وبافي الحروف لا يعمل لا كاف التشبيه وتقع في بيان العامل بعد اما في الحال او نسبة العمل اما مجازا وقد تقع رجح تحت قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع عاشر وهو الظرف والجار والمجرور اذا ضمنا معنى الاستقرار فانهما يعملان والحال في هذه الثلاثة احوال قاصر والانتقال فيه جوازا وتقدم على الجملة نحو فاها زيد يبكي الرار ونحو لا يجوز فاما شرح الكافية

نحو وبقوله اشبهت المصرف من حال

ما لم يتوسط بين حالها لبس كما ينتظر تقييد جواز اهل

نحو زيد الجاء مسرعا ويضحك اي ضاحكا

بعضهم

باجماع تبعا لابن طاهر واجاز الاخفش ومن تبعه ابى وامنع ان يكون بدلا حالا والعامل فيه ليعلم واجاز بن برهان
لتغريم ان كانت الحال كثيرة وقال في قوله تعلى هنا لعلم الولاية لله الحق هنا الماض في موضع الحال والولاية مبتدا والحق نعته وهو
العامل في هنا لعلم وتوسط وله صورتان احدهما ان يكون بين الخبر المفرغ وبين المبتدا الموخر نحو زيد الدار قائما زيد وهذا خلاف
في جواز تقدمه والاخر بالعكس وهي المختار البقاء بقوله ص نحو سعيد مستقرا هجر نش فيها مذاهب المنع مطلقا وبه
قال جمهور البصريين والجواز مطلقا والبه ذهب الفراء والاخفش في احد قوليه والجواز بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر
وبضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت من مضمر نحو انت قائما في الدار ومن ذهب الى
فيبن بعضهم او بعضة مذاهب وقوله وفي ظاهر كلامه انه لا يقاس عليه وصرح التشارح بذلك وقال وما جاء منه مسموع
عا حفظ عليه وهو خلاف ما ذهب اليه في التسهيل والمثل الخبر بقراءة من قرأ والشمس مطويات بيمينه وقول بن
عباس نزلت هذه الاية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة وبايات منها قول النابغة زعمت بن كوني مخصبي مخبي
اغار اعلم فيهم ورهطه ابو ربيعة ابن حذار وقال المانع وليس هذا موضع بسطه فوله ص وتجوز بين معرفا انفع من عمرو
معانا مستجازا لزيد نش لما كان فعل التفضيل مزية على الجامد بتضمن حروف البعض جمع عليه باعتبار توسطه
بين حالين تجوز بين معرفا انفع من عمرو منا معانا فمعرفا حال من الضمير المستكن في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيها
انفع على المختار وهو مذهب سيبويه والمازني وطائفة وقوله والحال قد يجيء في النفي لمرفوع باعلى وغير مرفوع نش
فهذا تارة صورتان مثال الاول جاز يزيد اكبا مصرعا بها حالان من زيد خلافا لابن عصفور في منعه نصب الحال في هذا النحو مالم
يتبع العامل افعل التفضيل وفعل المنع عن العامل نحو وجماعة فمصرعا عند بعضهم في المثال نعت لراكب او حال من الضمير
في اكبا والثانية هل تكون نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وقد تكون نحو يوعدهما كرها احدهما ان تقول
كل حال صاحبه نحو لقيت زيدا منفردا والثانية ان لا تقول كل حال صاحبه وان تكرر قرينة تعين جعل الاول للثاني والثاني
في الاول ويتوصل احدهما خلافا لمن عكس وان وجدت قرينة عمل بها نحو خرجت بها تضرب وراءنا م والله اعلم
الحال بها قد اكثر في نحو لا تعث في الارض مفسدا نش الحال نوعان مبينة وموكدة خلافا للفراء والمبرد والتسهيل في
انكار الموكدة ثم الموكدة ضربان موكدة لعاملها وموكدة لمضمون جملة بالموكدة لعاملها فقط نوافقه معنى لبطا وهو الغا
نحو لا تعثوا في الارض مفسدين ونوافقه معنى ولبطا وهو قبيل كقوله تعلى وارسلناك للناس رسولا والموكدة لمضمون
جملة نش كهذا ان قدر على معنى لازم او تشبيه باللام في تعريف العلم بعد جملة جزاهما معرفتان جامد ان جمودا
محضا نحو فوله انا ابن جلا نة معروفا بها نسبي ياز قلت اطلق في قوله وان تو كد جملة ولم يشترط تعريف جزئيها
ولا جمودهما قلت اما اشتراط التعريف فغير بعضهم من تسميتها موكدة لانها انما تو كد مشبها لمن عرف واما
اشتراط الجمود فمن قوله وان يكن تو كد جملة لانه اذا كان واحد الجزئين مشتقا او في حكمه كان عاملا فيها وكانت
موكدة لعاملها لا لمضمون جملة ولذلك جعل في شرح التسهيل قوله ازيد ابوه منطلقا عطفا وهو الحق بينا من قبيل الموكدة
لعاملها وهي موافقة معنى لبطا قال الاب والحق ان للفعل ص ومؤلد ص بمضمر عاملها نش بعني بعد جملة وتقدم
بيان خفاه او عرفه ان كان المجيء عنه غير انا وان كان انا فالتقدير اخوه او اعرف فتى وهو عامل مقدرا هو الصحيح
وهو مذهب سيبويه خلافا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر هو ولا يتسمى وخلافا لابن جني وهو في جعله عاملها

هو المبتدا

هو

ص يقيس

ص

مصعدا

بصاحبها

هو المبتدأ مضمنا تنبيها فإن قلت هل اضمار عاملها واجب او جايز قلت بل واجب ويؤخذ ليما من جزمه بالاضما
وقوله م ولبطلها بوخم ش يعني انه لا يجوز تقديمها على الجملة ولا على احد جزءيها لتشبهها بالتوكيد ولا انها تجوز
وأن تجري عاملها فلا يضم اليه تجوز اخر بالتقديم ك فإن قلت فقد تقع الحال نوعان معينة وموكدة وقع في نحو البحو
يجوز انواعا اخر وهي المستحضرة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رايت زيدا امس راكبا والمقدرة نحو مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا والموطئة نحو لصا فاعرفنيا قلت لا يخرج بقولنا عن النوعين السابقين ولما كان اصل الحال الافراد نبه
على انها قد تكون جملة بقوله م وموضع الحال ضمن جملة ش ولوقوع الجملة موقع الحال شرطان احدهما ان تكون
ضمن جملة خبرية فلا وقعت كلامية قدر القول الواقع نعت كقول ابي الدرداء وجرت النواصي احبر تقوله اي مقولا فيها احبر
تقوله وبالتصغير جوز الفراء وقوع الامر ونحوه حالا نحو تركت عبد الله فم اليه الثاني لا يفتح بل ليل استقبال كلاز
وحروف التنفيس ثم مثل فقال م كجاء زيد وهو فارس حلة ش وهذا مثال مجمع عليه جواز ثم شرع في التفصيل
فقال م وان بها بمضارع فثبت حوت ضميرا او من الواو خلت ش يعني ان الجملة الحالية اذا صدرت بمضارع مثبت
وجب جبيل المشتمل الضمير على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو نحو جاء زيد يضحك ولا يجوز ويضحك بان المضارع مثبا
به للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم تنبيه بعشرك يا خلوها من الواو مع الاثبات بشرط
اخر وهو ان يقع بعدا من قد نبه بالتصدير جاز تقديرها قال الشارح لم منه الواو نحو قد تعلمون اني رسول الله
اليكم ثم قال م وبالواو وبعدها انو مبتدا لانه المضارع اجعل مستقبلا ش يعني ان جملة المصدرة بالمضارع المثبت
العاري من قد اذا اوجبت بالواو نوي على الاصح بعدها اي بعد الواو مبتدا وجعل المضارع خبرا عنه ليصير جملة اسمية
كقولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك عينه ثم قال م وجملة الحال سوى ما قرنا بواو او بضمير او بهما ش الذي
قرنه هو الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت وسواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة او منفية والفعلية المصدرة
بالمضارع المنفي والماضي مثبتا ومنفيا ومعنى قوله بواو او بضمير او بهما جواز الاوجه الثلاثة والتمثيل على الخلاف فلا
بد من تقييد ما الجملة الاسمية فإن كانت موكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو نحو خالد الكتب وزيد فيه وكالح
اذا اعكبت على حال كقوله فعلى يمينا قالوا وهو فايلوز وان كانت غير موكدة ولا معكوسة جازت الاوجه الثلاثة الا ان الاكثر
مجيئها بالواو مع الضمير والاقل منه تجريدها من الواو والاقل منه تجريدها من الضمير والتمثيل بتجريد الضمير مع قلته بناء على خلا
بالنزر مخشي وقبله الفراء بل هو صحيح بصيح وقد جعل بالكاتب بعضهم لبعض عدوا لا معيب حكمه بالموضع
نصب على الحال واما المصدرة بالمضارع المنفي فإن كان النفي بما او لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد من
الواو وبإن وقد ولم على الصحيح خلافا لابن مالك في اجازته بإن دون واو واستغنيا عن تخصيص النون بنص على
ذلك في التسهيل وفي الشارح وقد يجيء بالواو والضمير كما تقدم عن الفراء وبالواو دون الضمير ان كان النافي غير لا جازت الاوجه الثلا
ثة والمسموع من ذلك مع ما والعيا لس يقتضي ان ما النافية بلا مدخل لها هنا وتخصيص التسهيل المضارع المنفي بما لا
تنفي بهيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المصدرة بالماضي المثبت فإن كان قاليا لا
نحو الا قد زيد او متلوا بالو نحو كنت لجليل نصيرا جار او عن لا او الجملة الشرط نحو لا نفضن بزيد اخ هب او مكتف لاح
الضمير والخلو عن الواو وامتنع بما خول فإن وقوله متى يات هذا الوت لا يلبث حاجة لنوبتي لا فر نفيت نفاها

فلما رواذ كانت الحال موكدة نحو ابو بكر الخليفة فرعلمه الناس فتركت الواو ايضا واذ كانت تعيينية موكدة جازت الاوجه الثلاثة
واذ انفرجت الواو لزمته نحو مجيئك وقد نصت ليتوفى بنيابتها واذ انفرج الضميران اجتمعا جاز اثبات فذوحذفها بعضهم ار
بع صور وفى تثبيتها في الكشف جاءزيد وقد قام ابوه ثم جاءزيد فقام ابوه ثم جاءزيد وقام ابوه ثم جاءزيد فقام ابوه وجعل
الشارح الثالثة افل من الرابعة وهو خلاف مافى التسهيل وغيره فهو منتفى العبرد والسيرافى وابو على الى اشتراط
فزمع الماضى كحاضرة ومضارعة والمختار انه لا يحتاج الى تقدير لكثرة ماورد من ذلك واما الصورة بالماضى المنفى فنحو
زمنها الاوجه الثلاثة وقد تركت تمثيل اكثر هذه المسايل لوضوحها وخشية الاطالة. قوله م والعامل فيه الخ
ما فيها عمل وبعض ما يحذف غير حكمل ش يعنى ان عامل الحال قد يحذف وحذفه على ضربين جايز وواجب. فالجايز
ما حذف لحضور معناه كقولك للراكب راكبا مقدرا او للمتاهب غير مريد الاستعطاف او غيره كقولك راكبا الآن فان كيف
جيئت. والواجب اما اجرت مثلا كقولهم خطيبين بناتي اى عمن فنتهم او بعت ازرع بايع تمرا او غيره نحو
بعشرة بعشرة معروفة بالباء او بتم نحو بعته بيع زهم فعاعلا اى يذهب الثمن صاعدا او نازلا عن الجنس نحو ضربى زيدا
قايما او قعايدا لا من اللفظ بالفعل نحو انا نصيبيا مرة فيميسا اخرى والى هذا الواضح اشار بقوله وبعض ما يحذف حكمه
حظ والله التمييز م اسم لمعنى من مبين نكرة ش اسم جنس وبمعنى من يخرج علم نحو التمييز من قوله
استغفرت الله ذنبا فكل ما يتناوله التمييز بانه على معنى من ومبين يخرج الاسم والمنصوب بالمستغرق يذكر
يخرج المشبه وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تقديم التمييز وما اوهم خلافه ما اول عند البصريين ثم ذكر حكمه
فقال م فينصب تمييز ما قبله بعضه ش وفهم من قوله بما قبله بعضه ان عامل التمييز هو ما قبله من المبهمات العد
المعتمد اليه واعلم ان التمييز نوعان الاول تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو طاب زيد
وعشرون درهما والاخلاب بان العامل فى هذا النوع معنى كما ذكر. والثانى تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة
بجملة او شبهها وعامل هذا النوع عند سيبويه والسيرافى والمازنى ومن وافقهم هو الفعل او ما جرا مجراه من مصدر وو
صف واسم فعل نحو طاب زيد نفسا وتحبت من طيب زيد نفسا وزيد اطيب نفسا ونسر عان ذا اهالة وذهب فى الى ان
العامل فيه هو الجملة التى انتصب عنها الفعل وما جرا مجراه واختاره بن عصفور وناصبه الى المحققين فان قلت
كظاهر قوله بما قبله بعضه يقتضى موافقته من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة لا التمييز لم يفسر الفعل وما
جرا مجراه قلت لا يصح حمل كلامه على ذلك لتصريحه بعينيه هذا الموضع على ان عامله الفعل وقد صرح بن الخباب
فان قلت كيف يتخرج الفعل فى قوله بما قبله بعضه قلت لما كان التمييز فى رفع ابهام نسبته الى فاعله او مفعوله
فكانه رفع الابهام عنه وبقوله بعضه فانه خرج بهذا الاعتبار ثم مثل تمييز النوع بقوله فقال م كشربه ارضا و
فعيبن برا وصونين عسلا وتمرا ش المعبر الذى بعضه التمييز اما مقدرا وهو المنصوب كشربه ارضا والمكيل نحو
فعيبن برا والموزون نحو صونين عسلا او معدود نحو خمسة عشر رجلا وجعله بعضهم من المقدر برا او بهم غيرية نحو لنا
غيرها ابلا او مثلية نحو لنا امثالها نشلا او تعجبا نحو لله دره فارسا وانما اقتصر فى البيت على التمثيل بالمقدر لكثرة
انتصاب التمييز عنه ثم قال م وبعرف ونحوها اجروا انا اضفتها كم حنطة غدا ش يعنى ان جواز جر التمييز بالا
ضافة مشروط بكونه المميز من اضافته الى عين التمييز فان اضيف الى غيره وجب النصب نحو ملء الارض ذهبا فان قلت

ما جوابه

ما قبل الشرط بقوله ان كان قلت التشبيه على ان تمييز المضاف له حالتان احديهما لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه بهذا
يجب نصبه كالمثال المذكور انما لو قيل فيه لي طرخ هبالم يستقم المعنى والاخر ان يصح اغناؤه عنه فيجوز جره بالاضافة لا خفض
المضاف اليه غير ممتنع نحو بدا الشجع الناس رجلا فلذلك يقول هذا الشجع رجل ار قلت كيف جعل النصب
بعد المضاف المذكور واجبا وقد ذكر بعد جواز جره بمن قلت بعني بشرط خلوه من موضح لما مجموع من قوله ان كان مثل
ملء الارض ذهبا اي ان كان التمثال المذكور مثل هذا فانه امتناع اغنائه عن المضاف اليه وتجرده من من جاز قلت لم يذكر هنا
تمييز العدد قلت لانه قد ما يذكر فيه ثم انتقل الى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال ص والعامل المعنى انصب بافعلا
مفضلا كانت اعلى منه لا قشر النكرة الواقعة بعد افعل التفضيل نوعان احدهما ما على المعنى وهو التمييز وعلامته
ان يصلح للعاملية لمن جعل افعل افعل نحو انت اعلا منه لا فانه يصلح لو لح فتقول على منه لح بهذا النوع يجب على التمييز
والاخر ان يكون ما على المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الى جمع
فانه مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ان تقول انت بعض افضل فقهاء هذا النوع يجب جره بالاضافة
لا ان يكون ما على المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه فينصب نحو انت اكرم رجلا ص وبعد كل ما افتقى تعجبا من كاكرم
كابي بكرا بنا شر يعني يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو اكرم بابي بكر ابا وما اكرمه ابا وغير ذلك
من الصيغ الدالة على التعجب نحو له درة فارسا قال في شرح الكافية والمراد بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه كان
وسلم ورضي عن ابي بكر صاحبه والمراد بكل منصوب على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح
فيتم كما يقوله ص واجرر بمن شئت غير ذي العدد والعامل المعنى كطب نفسا تفز بشر اي يجوز في كل تمييز ان يجر بمن
لا تمييز العدد وما كان عامله المعنى فانهما لا يجران بمن ولا يجوز مميز عشرون من جرهم ولا كما زيد من نفس و
يجوز فيما سواهما نحو عشرون فقيها من بر وان قلت هذا الضابط غير مستقيم من وجه الاول ان تمييز العدد
لا يشترط جره بمن مطلقا للكثر بشرط ان لا يجمع نحو عندي عشرون من الدراهم الثاني انه الحق فيما هو عامل
في المعنى وهو مبهم فقال الشارح لا يجر جره بمن الا في تعجب او شبهه كقولهم لله دره من فارس وقول الشاعر
ينفع المرء من رجل رقاهم مي الثالث ان اجازته جر غير هذين النوعين ليس على اطلاقه بل يستثنى منه ما كان
في منقولا من المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا قلت اما الاول فلما بين من ان تمييز العدد اذا جمع لم يبق تمييزا اصلا
حتى يشترط له ما ذكروا واما الثاني فهو على اطلاقه ولا نسلم صحة استثناء الشارح لان التمييز في نحو لله دره
فارسا نعم السير من رجل تقدم في تمييز مع ان تمييز جملة والمنقول عن العامل لا يكون الا تمييز جمع وبين والشا
رح جواز الجر بمن في نحو زيد احسن وجها لانه في تعجب وقد نص غير المصنف على منعه واما الثالث فالظاهر ورود
لا يقال لعل المصنف منع ان يثبت المنقول من المفعول كما للمتأخرين قال في الكشف اثبته في شرح التسهيل
وان قلت ما معنى من الداخلة على التمييز قلت هي للتبعيض وقال المتأخرون يجوز ان يكون بعد المفاعيل وما
اشبهها زائدا عن تمييزه كما زيد في ما جاءني من رجل قال الاندلسي المشهور من مذهب النحاة ما عدا الاخفش
انها لا تزاد الا في غير الواجب قال ابن الانباري ويدل على صحة ما ذهب اليه الكوفيون انه عطف على موضعها نصبا
قال الحكيمية كافت امامة بالرمح طاعنة او نفة باحسنة من قولها ما ومنتقبا ص وعامل التمييز فرع مكملا والعمل

خ والنصب نزرا سفا نش عامل التمييز اذا لم يكن فعلا متصرفا يجر نحو تفقأ بكر التمييز عليه قال المصنف باجماع وامثلته
له ونادر اذا لم يكن كذلك مثلها بضرورة وتأوله بعضهم على الزيادة كما مر وفعل التعجب اذا كان فعلا متصرفا فذهب
سيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين الى منع تقديمه عليه وذكروا لمنع تقديمه عليه عللا وذهب
الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جوازه محتجوا بقوله المصنف تورد التسماع به كقوله انفسا تكيب
قبل الرماح .. وبما جاء في النثر جهارا وابيات اخر قال وفي كل ظاهر قوله نزرا سفا انه قليل
قلت لا يلزم من تمثيله لا يقاس عليه بل هو عندي مقيس وقد ذكروا ورد عليه انما ذكره من التمييز فيسبق
الفعل المتصرف ليس على اطلاقه اذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز باجماع وهو كبى بزيد كما
فلا يجوز تقديم ناصرا على كبى وان فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كبى
بزيد ناصرا انصر وجلا وهو عند المصنف منصوب على تقدير الجملة

حروف الجر

هذا حروف الجر وهي من الى خلا حاشى عدا في عن على مذ مذ رب اللام كي واو وتاء الكاف والباء لعل ومتى
عشر وزد حرفا مستكنة في جر الاسم وكل منها تفصيل ففي لا خلا وحاشى وعدا جاز حذفها نفعي في الاستثناء
ولا كي ولعل ومتى نغر اثبات الجر بهذا لما كي فانجر ثلاثة اشبه الاول ما الاستفهامية في السؤال عن علة الشيء
نحو كيمه بمعنى لمه الثاني ما المصدرية مع صلتها في قوله يراع العتق كما يضر وينفع .. وهو ناذر الثالث لا
واو محذوفة ومبتوحة الاخر او مكسورته خلافا لمن انكر الجر بها واما متى وتجر في لغة هذيل وهي بمعنى من
من كلا منهما خرجها متى كمه اي من كمه تنبيه عد بعضهم من حروف الجر هاء التنبيه وهمزة الاستفهام
ستتبعهما وهمزة القطع اذا جعلت عوضا من حرف الجر في القسم فانها للتفصيل وليس الجر في التعريض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وفي هب الزجاج والرماني الواو الجر في القسم حروف جر وشذ في لعل وعد
بعضهم منها اليم مشددة في القسم نحو يم الله وجعلها في التسهيل بقية ايمن فالواو لبيست بدلا من
الواو ولا اصلها من خلافا لمن زعم في لعل وفي كي الاولات فمن تجر الزمان ومذ ومنذ ولا تجر متى ما بالحروف هب الا
خفش ازيله حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم وفي هب سيبويه الى ان لولا حرف حرف جر اذا وليها ضمير
متصل نحو لولاي ولولاي وفي مذهب الاخفش والكوفيين ان الضمير بعدها مرفوع المحل استتر ضمير الجر للبس
بعد وقولد ص بالظاهر اخصم منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتا نش حروف الجر نوعان نوع الظاهر يجر
فقط ونوع يجر الظاهر والمضمر فالاول هو الاحرف المذكورة في هذا البيت ولعل وكي ومتى والثاني ما عداها
قولد ص واخصم بمذ ومنذ وفتا نش يعني ان مذ ومنذ لا يجران الا الزمان وسيأتي الكلام عليهما قولد ص
ورب منكرا نش يعني ان رب لا تجر الا نكرة وسيأتي توجيه خولها على الضمير واجاز بعضهم ان تجر المعرف بأل واستشهد
ربها الجاهل المؤيل فيهم بحفظ الجاهل وصفيه فان صحت الرواية حمل على زيادة ال .. وشذ رب ابيه ورب اخيه
ورب وامه واختلف في معنى رب فقيل للتقليل وقيل للتكثير ونسب كل واحد منهما الى سيبويه وقيل تكون
لهما وقيل هي حرف اثبات لم توضع للتقليل ولا للتكثير وفي التسهيل والتقليل بها نادر قولد ص والتا لله و
رب نش يعني ان التاء مختصة باسم الله نحو تالله لتفتؤا وحكى الاخفش جرها على الرب فالوا قرب الكعبة

قالوا ايضا انا الى حمزة وتحيا يتخ وهو شاذ وقيل انها بدل من واو الضمير **وقوله ص** وما روى من نحو ربه فتى فزر
ش اشار الى انه قد روى بالجر على الضمير وانه قليل ومنه قول الشاعر وربه عطبة انفرت من عطبه
وروى وربه عطب بالجر على نية من وهو شاذ **فان قلت** انها اورد النحويون شاهدا على انه قبيح مقيس فكيف
قال فزر **قلت** لعله اراد انه قليل بالنسبة الى الظاهر ويؤيد قوله بالكابية وقس عليه انتهى **تنبيهان**
الاول مذهب البصريين ان الضمير المجرور برب يلزم افراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز للمراد وحكى
الكوفيون مطابقته ايضا **الثاني** اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة والبه ذهب الفارسي وكثير وقيل
نكرة واختاره الزمخشري وبن عصفور **وقوله ص** كذكرها **ش** اشار بها الى ان الكاف في مجرور ضمير الغائب قليلا كقول
الراجز وامرأ وعال كعكا او قرعبا واشار بقوله كذكرها الى الفله وهو عسل مخلوط من الصبر والقرع فرشح في خول الكاف
على ضمير المتكلم والمخاطب قول الحصين اذا كحت وانت كمي وقول الشاعر وان الكرب شمرت ساقي فذكر في والكاف
في كمي مكسورة وقد رخلت ايضا على ضمير الرفع والنصب كقولهم ما انا كانتة ولا انت كاناة والنصب قوله ولم يا
نشر كما ياما ايسر وجعله في التسهيل اقل من رخولها على ضمير الغائب المتصل وفيه نظر بل ان لم يكن اكثر وهو
مساو **فان قلت** لم اشار بقوله ونحو انتي **قلت** ليحتمل وجهين احدهما ان يكون اشارة الى ما ورد من رخول الكاف
على الضمير في غير البيت المشار اليه كقول الشعبري لبن كان من حيض ثم برح طاهرا فاوان كان ابنة ما كنتها الا نفس
نجعلوا حجة في قوله كنه ولا كهذا الاحلاما على الانفال حتما اصله كهو والثاني ان يكون اشارة الى انه قد يجر
رخول بعض الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير كما قد رخ خول الكاف عليه كقول الشاعر فلا والله لا يلفى انا
نش حتما ولا ابن ابي بكير وهو عند البصريين ضرورة **وقوله ص** بعض وبين ان يتعين في الامكنة بمن وفل قاني لبن
الا زمنة **نش** شرع في بيان معاني رب الحروف فيما يتعلق بهذا البيت ثلاثة معاني الاول التبعيض نحو ومن
الناس من يقول امنا بالله وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض **الثاني** بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وعلامتها حجة وضع الذي موضعها **الثالث** انتهاء الغاية في المكان باقا وتحو من المسجد الحرام الى
المسجد الحرام فصاعدا لا تكون لانتهاء الغاية في الزمان عند البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وابن درستويه
الى انها تكون لانتهاء الغاية في الزمان وهو كثير نظما ونثرا وتاويل ما ورد كثير تجبر والبه ذهب الصنف وبهذا قال
وفل قاني لبن الا زمنة **تنبيه** لم يختلفوا في ان من تكون لابتداء الغاية واختلفوا في التبعيض والتبيين اما التبعيض
فذهب اليه الجمهور ومحمد ابن عصفور وقطرب والاخفش الاصغر وابن السراج وكما يفهم من الحذاق والسهيلي
وقالوا انما تقضي لابتداء الغاية وان سائر المعاني التي ذكروها راجعة الى هذا المعنى واما بيان الجنس فمشهور في
كتب المعربين وقال به جماعة من المتقدمين والمتاخرين وانكره الغارية **م** وزيد في نفي وشبهه مجرورة كثيرا
ع من معين **نش** لزيادتها من عند جمهور البصريين بشرطين الاول ان تكون بعد نفي او شبهه ونعني بالنفي والاستفهام
والثاني ان يكون مجرورها نكرة مثال النفي ما لكم من اله غيره والنفي لا يقع من احرف الاستفهام هل من خالق غير
ومثل النهي بقوله ما لباغ من مبر واجاز الكوفيون زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو فهل كان من مخلص
واجاز الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل فان اشترط لثبوت السماع بخلاف

نصا ونثرا تنبيهان الاول وايق زيادة من لتعميم العموم او مجرد التوكيد والاول مع نكرة لا تختص بالنفي نحو
ما في الدار من رجل والثاني مع نكرة مختصة به الثاني لا اشكال في زيادتها بعد جميع حروف النفي واما الاستفهام
فلا يجيء الا مع هل فان في الاثبات وفي الحاق الهمزة تنظر وصرح ممنعه بعد كيف ونحوها وفولهم لا
تنتهاحتى ولا والى ينثر فمثال حتى حتى مطلع الفجر ومثال الى ينظر الى ميسرة وشمال اللام سفنه للريح وفي
دالة اللام على الانتهاء قليل كجلاب حتى والى فان قلت ايهما اكثر قلت ان لم تدخلها فيما لا تدخل فيه
حتى فان المجرور بحتى ينقسم الى ان يكون اخر جزء او ملاقي اخر جزء او خلاف ذلك فان قلت سرت النهار حتى نصفه لم تجز
ولو قلت الى نصفه جاز نص على ذلك الزمخشري والمغاربة ووافقهم المصنف في شرح الكافية وخالف في التسهيل
فلم يشترط في مجرور حتى كونه اخر جزء او ملاقي اخر جزء واستدل بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها
جبانا فقدرت بلو لساوى فيه نقض تنبيه اختلف في المجرور بحتى اللاتي يدخل فيما قبلها او لا بغير بنية والى الثاني ذهب
المغاربة وذهب المصنف الى ان الاكثر ان يكون فيه دخول وقد يكون عند ولا يدل خلو ذلك من ان يسيروا اشارة الى ان الحكم
عن تعلب ان حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج وقال الاصباح وذهب السيرافي وابو بكر وابو علي الى انه لا اخلو قال العراقي
والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح وصرح سيبويه بان ما بعدها لا اخلو لابد وللكنه مثل
بما هو بعض ما قبله واختلف ايضا في المجرور بالى والذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل الا بقرينة وقال بعض النحاة يدل
خلو فولهم ومن وبا بعضها ينثر علامة على ان مجرورها ليس موضعها بل ضمائر مبهمة بالجهة التي بعدها من الاخرى
ولو تفكر لجعلنا منكم ملائكة ومثال الباء ليس فيها حمر النعم وهو الشاعر قليت لي بهم فؤادا فاخرا وكبوا منشو
ولا غادة غير سافرة وكبانا او فولهم واللام للعلة ينثر نحو المال لزيد م ومشبهه ينثر نحو اخ لها ما قرو لي وبيع
رج بيعه لا استحقاق انه مثله في شرح الكافية بنحو السرج للفرس وجعله في التسهيل مغايرا للشبيه للعلة
م وفي تعدية ايضا ينثر نحو وهب لي من لدنك وليا م وتعليل ينثر نحو لتحكم بين الناس بما اراك الله م فعلى ينثر اي جمع
وفولهم وزيد ينثر بعض اللام ولا اقتراح الامع معجزة لتعدد ورود زيادتها ض فان قيل هي اسمية وهي ان اقتراح معوزة
لعامل ضعيف بالتاخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون زاد بالعين عبية نحو بعلا المارين وعين فيا سمعية وهي بعين العلم نحو وفي
كلم وقال على التضمين م والظرفية استبن بها ينثر نحو زيد بالبصرة م وفي ينثر نحو زيد في المسجد وهي الاصل وبها
تعتبر الظرفية وفولهم وفي بمعنى الصبيا ينثر فان شرح التسهيل باء السببية هي الداخلة على صالح لا استغنا
به عن جاعل معدها مجازا نحو با خرج به من كل الثمرات قيد استغنا الاخراج الى الماء لعلم وتحسن وللكنه مجاز ومنه كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين وانه يقال كتب القلم وقطع السكين بالتحريز يعبر وز عن هل الباء بالاستغناء وافترت
على ذا التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله يدل استعمال السببية فيها يجوز واستغنا الاعانة فيها
لا يجوز قال وبا التعليل هي التي تعلق غالبا بما هو من اجله كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم
هامش وافتضى وبه اختصار وكان التعليل والسبب عند غيره واحد فلذلك لم يذكره اذ التعليل واحد راجع الى الاستغنا
فتبين ان السببية مما انفرد به وانما حترز بقوله غالبا من قولهم عضبت لعلاز اما عضبت من اجله وهو ضم غضبت
بعلاز اما غضبت من اجله وهو ضيف ومثل الشارح السببية بقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وتبعا الشرح الكافية

امثل

ومثال ذي السببية لمسح فيها احزنه وعبر عن هذا التعليل بالكافية والتسهيل • قوله ص بالباء استعر شر مثل با
الاستعانة ذي بشرح الكافية بقوله كتبت بالقلم وتفرع اجراحه لزلج بالسببية م وعن شر نحو غضب الله فيه وهو با
التعدية وهي الغالبة مقام همزة التعدية او صار الفعل اللازم الى المفعول به قاله المصنف وقد وجدت ذي التعدية او الحاق نحو
ذهبت بعض الناس بعض م عوض شر با العوض هي الداخلة على الاثمان والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف و
كافأت الاحسان بضعفه وتسمى با المقابلة كما ذي التسهيل م البدل شر الالصاق وهو معناها الاصلي وان ذكر لها سيبو
به غيره وقال الفارسي انها عين الزاي نحو الالصاق حقيقة او مجازا بعد تجريح لهذا المعنى وقد يجعل لها معنى اخر
ومن امثلة معنى الالصاق جعلت هذا بهذا م ومثل مع شر نحو وقمر نصيح بحمد ربه وتسمى با المصاحبة وعلامتها
ان يحسن ذي موضعها مع • ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي محاصا مع الحق
ومحفا على م ومن شر يعني التي للتبعيض نحو يشرب بها عباد الله وقيل وهو مذهب كوفي وفي كثير العلماء سيء التقل
كثرة وتبعه العتبي وروي عن الاصمعي في قوله شربن بماء البحر فان ذي شرح التسهيل والاحسن ان يضمن شربن
معنى روين م وعن شر نحو ويشفق السماء بالغمام وقوله يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم اي تحن ايمانهم كذا
قال الاخفش ومثله فسئل به خبيرا وكونها بمعنى عن بعد السؤال صنعوا من الكوفيين وتاولها البصريون على انها با
السببية فسئل بسببه خبيرا وقاوله عني على التضمين او ما عنوا او اهتم به لان السؤال عن الشيء اعتناء به
• قوله ص علا للاستعلاء شر نحو اصاحل معاديها ولم ينبت لها كثير من البصريين عني واولوها او هي خلافا به م
ومعنى في شر يعني الظرفية نحو وانتم اعاكفون في المساجد وقوله اما تثقفنهم في الحرب اي في ملحق سليمين
اي تكون للمجاورة بمعنى عن كقوله اذا رضيت بنو قشير اي عني قاله في شرح التسهيل وذكر انه وقع بعد خفي و
تعذروا واستحاء وخضب وانشدا لهما قيل وهو مذهب كوفي وقاله الفتني وقاوله غيرهم • قوله بعد نحاوز اعتاض
فر بكر شر يعني ان الاكثر ان استعمالها للمجاورة وقد يجيء عن صرح باعتاض ونحوهما وقالوا وديت عن فلان اذا
ادى عنه مجاوزا له الى اخر عنه • قوله ص وقد تجيء موضع بعد شر يعني نحو لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق م
وعلى شر وقد تجيء عن موضع على نحو قوله ان ابن عمها افضلت به حسب عني وانت بخيل فتحمر ونني اي علي
وجعل المصنف منه قولهم رمى عن القوس والاصل عليه • قوله م كما على موضع عن فقد جعلا شر يعني ان كلا من حرفين
ضعت موضع الاخر وفتح تشبيه وقال بعض النحويين لو كانت لها معاني هذا الحرف جاز ان تقع حيث تقع هذا الحرف
وقال ابو حيان تاويل ما ذكروه مما يخالف معنى المجاوزة • قوله م تشبيه بكاف وبها التعليل قد يعني شر هذا اشهر
معاني الكاف وبها التعليل فقط يعني واذكروه كما ذكر فان ذي شرح الكافية وحملا التشبيه على التعليل حسن م وزايد
لتوكيد ودخ شر مثل ليس كمثله شيء فقيل ان يكون مثل بمعنى صفة بلا تكون زايدة ومثل قد يراد بها الصفة
• قوله ص واستعمل اسما شر استعمالها اسما مخصوص عند سيبويه بالشعر نحو ورحنا بكابن الماء جنب و
مسكنا او جاز الاخفش ذي الاختيار وابيه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام الجوهري وشذا بن جعفر بن مضاء فقال انها
اسم ابدا لانها بمعنى مثل وقاول بعضهم ما ورد من ذلك حرف الجر عليها والاضافة والاسناد على حذف المضاف
• وقوله ص وكذا عن وعلى شر اما عن فتكون اسما اذا دخل عليها حرف الجر والجر الاخير كقوله من عن يميني الحيا

نكرة قبل ونعت جرها بعلى في قوله على عز بيني من ذلت الكبير سحقا : قال بعضهم وفي نحو ع عنهما مذهبا صحيح في مجاراته
واما على فذهب قوم منهم بن طاهر وابن خروف والفضلي بين الى انها اسم ولا تكون حرفا وزعموا ان لحاق مذهب سيبويه
به ومشهور مذهب البصريين انها حرف تكون اسما اذا دخل عليها من نحو غزت من عليه بعد ما تم كحمذها قال
بعضهم وفي مثل هو زعم عليهم وزعم العراقيون ومن وافقهم من الكوفيين ان حرف على اذا دخل عليهما من بافيان على حرفيتهما
وزعموا ان من قد دخل على حروف الجر كلها سوى من والباء واللام وفي قوله م من اجل ان اعليهما من نحو خلا نثر اي من
اجل ثبوت اسميتهما صح دخول حروف الجر عليهما وخص من بالذكر لانفراد ها بذلك ونقول جر عن بعلى تنبيه قال
في شرح التسهيل عن بعد دخول من بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق م ومذ ومنذ نثر اعلم ان لمذ ومنذ ثلاثة احوال ان
يليهما اسم مفرد مرفوع نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفي نحو ثلاثة من الاحوال الثلاثة الاول انهما مبتدا ان
والمرفوع خبرهما اليه ذهب السيرافي وكثير من البصريين والتقدير في المعرفة او اليوم انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة امد
انقطاع الرؤية يومان والثاني انهما ظرفان موضعهما الجر والمرفوع هو المبتدا والتقدير بيني وبين لقائه يوم ومذ واليه
ذهب الاخفش وكثير من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر اي مذ مضى يوم الجمعة او يومان ونحوه
ظرفان مضافان الى الجملة واليه ذهب محققو اهل الكوفة واختاره ابن مالك والصنف في التسهيل والثاني ان يليهما
جملة والكثير كون الفعل ماضيا بمعنى ما رايته مذ عهدت بزيد او مذ كانت الاسمية كقوله مذ انا يافع وفي نحو مذهبان احدهما
انهما ان مذ ومنذ ظرفان مضافان الى الجملة وهو المختار وصرح سيبويه به والثاني انهما مبتدا ان ويقدر اسم زمان مخبر وبه
يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان عهدت ومنذ زمان انا يافع وهو مذهب الاخفش ولا يجوز ان لا يمتنع ابن واخاه
ابن عصفور والثالثان يليهما اسم مجرور كقوله درسم عفت ايانه منذ ازمان وفي نحو مذهبان احدهما انهما حرفا
جر والبه ذهب الجمهور وهو الصحيح والاخر انهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما وقد اشار بهذا النظم الى الاحوال الثلا
ثة فاز فلت وفي خلاصتها من عبارته فلت اما الاولى فالجمهور من قوله وبعد انهما مبتدا ان والا نهما لا يرفعان
ما بعدهما الا اذا جعلا خبرهما لان المبتدا رافع للخبر على الاصح واما الثانية فيفهم من ظاهر قوله او وليا الفعل انهما
ظرفان مضافان الى الجملة لان من جعلهما مبتدا ين رفع بعدهما زمانا وهو الخبر وليس يوليهما الفعل الا نحو ما
واما الثالثة فغير هما مع حروف الجر فيما تقدم والحاصل انهما قبل المرفوع ضميرا فرد قبل الفعل ظرفان وقبل المجرور
حرفان والمختار ما اختاره في التسهيل فاز فلت لو قال او الباقية الجملة نحو مذ خ ما انتشر وجر الاسمية لكان اولى فلت
هو كذا بعد والعذر له انه لا اقتصار على البعد لانه الكثير فاز فلت نثر كالمرفوع بعدهما والمجرور بهما ان يكون اسم زمان
ولم ينبه عليه فلت بل نص عليه اول الباب ثم اشار الى معناهما بقوله م وان يجرا بمضي فمن معناهما الحضور
معنى واستبن نثر يعني انهما لابتداء الغاية ان جرا ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وللظرفية ان جرا حاضرا نحو ما رايته
مذ يومنا وزاد ابو البقاء ان يكونا بمعنى من والى معا فيدخلان على الابتداء والانتهاء وكذا بعد انهما ان يخلا
على ما ض معرفة بهما بمعنى منذ او على حاضر معرفة بهما بمعنى في وعلى نكرة بهما بمعنى من والى معا نحو ما رايته منذ اربعة
ايام وقوله م وبعد منذ عز وبابه ان يريدا نثر فاز ان يليا بعد من معا خطبا انقطع وبعد عز عما قليل وبعد الباء بهما راحة
وفي نص وبه تعوض عن عمل فز عما نثر يعني ان ما لم تخلصها عن العمل وهو الجر كما في الابيات وفي حرف التنصيص ان ما فتح

تنبيه

تعجّ الباء وتحرّك فيها معنى التعليل نحو: أيضاً فزتَ وأنت خطيب وفاز بالكافية وفزتَ بالباء أكثر منا وتوزع في لعلّ و
قوله ص وزيد بعرب والكاف بكعب وفي قليلهما وجر لبكعب نثر يعني أن ما فتح في لعلّ بعرب والكاف كافية وغير كافية
مثالها كافية وربّما يوجد الوزن: وقول الشاعر لعمري لأنتَ البيت كون ما مصدرية على مذهب من أجاز وصلها بالاسمية
وهو قليل كافية وبعاضرية نصيب صفيل وقول الآخر كذا الناس البيت مجرور عليه وجار من بحر ضربية والناس باز فلت
ما الأغلب على ما بعرب والكاف فلت يفهم من قوله وفاز الكعب هو الأغلب وصرح به في الكافية وقوله ص وحز
بت رب مجرت بعد باء والكاف وبعد الواو شاع هذا العمل نثر مثل لعلّ بعرب فوارد وقليلة بل يذكر مثل العجاج فتمكّن وبعد الباء
وقوله محذوف لمّا عين وبعد الواو وقول الشاعر وليل كموج البحر أرخى سدوله: وفي تجر محذوفة بها ونفس
نحو قوله وسمحٍ وإن وقفت بكلمة: وبا التسهيل تجر بربّ محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً و
مع التجر بها قولان ونوزع في نحو له كثيم بعد الباء إلا وإذا بالنسبة إلى ربّ وليصر الجر بالباء وبل فاء التسهيل بالفاء:
وحكى بن عصفور والأقفاو وبا الأوقشاب وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء وبل لنيابتها منابها وأما الواو
فمذهب المبرد والكوفيين أنها الجر بها والصحيح أنها لربّ المضمرة وهو مذهب البصريين وقوله ص فوله وفي تجر بتسوري
لذا حزن وبعضه برامكر ما نثر الجر بتسوري محذوفاً ضرباز مكرر وغير مكرر فالطرد في مواضع الأول لبعض الجلالة
في القسم وعوض: الثاني المعطوف على جر ليصر وما الصالح لواو الباء: نحو بنا إلى أبي لنشتكي فعل زيد ما مضى
ولا سيما بوشيكاً أو فاكان جلدا: الثالث الآخر جل جزاء الله خيراً بين الأمرين جل الرابع بعد كي الامتناع بها مسة
إذا جرت بالحروف نحو كيما يفهم افتتح فيه خلافاً للزجاج في قوله أزيد ما قبلها: الخامس جواب ما تضمن
مثل المحذوف محذوف بلي جواب بلن مررت: السادس المعطوف على ما تضمنه مجرور متصل نحو ومنصل للظهير مجرى والجنوب
مجرى الصابع المعطوف على ما تضمنه مجرور منفصل بلا نحو ما المحب جلد إن صحيحاً ولا حبيب رأفة بحبرا:
الثامن المعطوف على ما تضمنه مجرور منفصل بلا نحو ما أحسن بالمصابيل الله قال حتى بن يزيد أو عمرو ولو كليهما
فال المصنف وأجوز من هذا المثال حتى بزيد وعمرو ولو أحدهما لأن العطف إذا يكون ما بعد نواصب التاسع المغر
وز بالكسرة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فبعمرو إن بزيد فعمرو كذا الأخفش بالمسابيل العاشر بالمجرور بعد ما
ما تضمنه كأن يقال جئت بزيد فبعمرو فبهلا بنار قال الأخفش وهذا كثير: الحادي عشر بالمجرور بلا بعد ما
تضمنه نحو امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو واجاز بو نصر وجعل سيبويه إضمار الباء بعد أن تضمن ما قبلها
إياها استعمالاً مطرداً بعد الواو وبعلّ بن لحراح: الثاني عشر بالمجرور بعد الجزاء بعد ما تضمنه حتى
بو نصر مررت برجل إن الصالح فبطالح على تقدير إن الأمر بصالح فبعض مررت بطالح جميع هذه المواضع مكررة بفاسم
عليها عند المصنف والذي في المغارة أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في الغشم وفي باب كم على خلاف وأما
غير المكرر فسمع منه أبيات منها قول الشاعر إذا قيل أي الناس شر فبلة الشاتز كليب بالأكرمين الأصابع قال
بالتسهيل ولا خلاف في نشروح بقاء الجر في نحو الشاتز كليب بالأكرمين الأصابع باب
الإضافة ص فوق تالي الأعم إبا أو تنوينا: مما تضيفا حزف كحور وسينا نثر تشمل قوله فوق تالي

الاعراب نوعا المعنى والمجموع على حدة وما الحق بهما فحرائق غلا ميما وخاع ميما وافيض اثنتين وعشرين بيتا
حترز من نون الاثنين والاخوين بنحو نون مسكين ونسبين لغة من اعرب به بالحركات فانها لا تحذف للاضافة وتشمل قوله
او تنوينا الخ الخالص كفولك يا هذا زيدا ومررت بكل قائما وبالهم يقوم ع والهم يقوم فانه ينوى في نثر الكافية تنبيه
بهم من اقتصاره على التنوين والنون اذ غيرهما لا يحذف وقد يحذف تاء التانيث فانه في الكافية نثر سمعت فلانا يترع ومنه
قراءة بعضهم غير انه عمرا اي عمرته وظاهر كلام العراقيين انه قياسي وجعل منه قوله تعالى واقام الصلوة وقوله م
والثاني اجر نثر يعني ان الجار له اقوال احدها انه المضاف والثاني انه الحرف المقدر والثالث انه معنى الاضافة والاول
مذهب سيبويه وهو الصحيح لانتقال الضمائر به ولانتقال الابعاض عليها وقوله ص وانوه من ابى الخ يعني الاخ الخ
واللام خذ الما سوانح بنما نثر يعني ان الاضافة ثلاثة اقسام الاول مقدر نثر وضابطه ان يكون المضاف بعض المضاف
اليه مع صحة الكلام واسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعراض الى المعرو
ضات والمفاعيل الى المقدورات انتهى ومنه اضافة الاعراض الى المعروضات خلافا لمذهب ابن السراج انها مقدرة نثر ومن
هذا العلم نسبي انها مقدرة باللام واذا اضيفت علم الى علم نحو ثلاث مائة انفقا على انها بعض فاذا بيع الكلام المسمى
عليه نحو بدرهم قيل وهي بمعنى اللام على الصحيح وفي مذهب ابن كيسان انها بمعنى من الثاني مقدر نثر بعض وضابطه
ان يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار قال الصنف واجعل كثيرا من التخويين الاضافة بمعنى
في وهي ثلاثة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح انتهى وعن عبد القاهر اذ في اضافة نفخ ريح في ونحو قولنا فلان ثبت
القدم وراسخ العلم وثاقب الحلب ومذهب الجمهور ان الاضافة لا تقدر بغير مرة اللام وتحويل مكر الليل والنهار مقدرة باللام
عندهم نثر التوسع الثالث مقدر باللام وما سوى النوعين المتقدمين ونقل بعض اللام هو الاصل والذي يحكم به مع عدم تقدير
ها ونقدير غيرها نحو يا زيد ويا لزيد اختص بالاقحام في نحو يا بؤس للحرب وفي هذا ابن الضايع الى ان الاضافة بمعنى اللام
على كل حال وفي الاوتشاب والذي ذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست على تقدير حرف معاني ولا على تضمنه
وقوله ص واخصرها الخ اراد عكسه التعريف بالاذنا نثر يعني ان المضاف يختص بالثاني ان كان نكرة نحو غلام رجل وبتعر
ف به ان كان معرفة نحو غلام زيد هذا ان كانت الاضافة معنوية فان كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله م وان يشابه المضا
ف يعمل وصفا بمعنى تنكر لا يفعل نثر يعني هذا الفعل المضارع يعني ان المضاف اذا كان وصفا يشابه الفعل المضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فانه يتعرف بالمضاف اليه او اضافته محضة لا تفيد الا تخفيف اللفظ فان قلت
هل تفيد اللام في الاضافة اللفظية قلت الخ اي هي ليست على معنى حرف مما تسبق خلافا لبعض المتاخرين
في زعمه ان اضافة اسم الفاعل والا مثلة واسم المفعول المضاف المنصوب على معنى اللام واستدل بانه وصلها الى المفعول بها
للام فشابه في فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد في الصفة المشبهة ثم مثل فقال م كريم راحتاه عظيم الامل مرزوع القلب
قليل الحيل نثر كريم راحتاه اسم فاعل وعظيم الامل وقليل الحيل مثالا للصفة المشبهة ومرزوع القلب مثالا اسم
المفعول ثم قال م وهذه الاضافة اسمها لفظية نثر سميت بذلك لانها زادت نقاية اللفظ وتسمى ايضا مجازية وغير
محضة ثم قال م وتلك محضة ومعنوية نثر يعني التي تفيد التخصيص والتعريف تسمى محضة لانها خا
لصة من شايبة الانفصال ومعنوية لانها تفيد المعنى تنبيهان ث الاول ذهب ابن درهان وابن الطراوة الى

ان اضافة

اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه انها غير محضة والصحيح انها محضة لخروج السماع بنقته بالعر
بة :: كقوله ان وجب المنير يرا أني عاذر اذ غيرت بيض عاذرا :: وذهب ابن السراج والفارسي الى ان اضا
بة ابعل التفضيل غير محضة والصحيح انها محضة لانه يتعرف بالعربة ونص سيبويه على ان اضافته
محضة وذهب الفارسي ومن وافقه الى ان اضافة الاسم الى الصفة غير محضة وذهب غيرهم الى انها
محضة :: وذهب الصيمري الى انها شبيهة بالمحضة الثاني المعروف ان الاضافة تنقسم الى محضة و
غير محضة وزاد بعضهم التقسيم ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة وهي انواع الاول اضافة الاسم الى الصفة كما
تقدم :: الثاني اضافة المصغر الى الاسم نحو شهيريمضان ويوم الخميس وسعيد كرز الثالث اضافة
الصفة الى الموصوف نحو سحق جرعة وقوله وان تسقيني كيرام الناعم والضيفنا :: وذهب ابن عصفور الى
انها غير محضة وذهب غيره الى انها محضة الرابع اضافة الموصوف الى الغالب مقام الوصف كقوله عليه
زيد ما يوم الفخار اكرز بن ابي علاز يريد حسنا اكرز بن صاحبك. محذوف الصفتين فجعل الموصوف خلفا عنهما
في الاضافة الخامس اضافة المؤكل الى المؤكد واكثر ما يكون في اسماء الزمان نحو حينيز وقد يكون في غيرها كقو
الشاعر :: فقلت انجوا عنها فجاء الجمل انه سيصير صيدا منها سنأ وغاربه :: اراد ان يقول عنها
الجمل الا انجاءها الجمل السادس اضافة المدغم الى المعتبر نحو الى الحوأيتها اسم الفعل عليكما السابع اضا
بة المعتبر الى المدغم كقول بعض الطاء بين اضاء يبقراط العبر ماذ وشوكة ياهرج يمشو الضاء بشوك مبرح ::
الثالث اهمل الصنف هذا نوعين مما لا يتعرف بالاضافة :: احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب
رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وبعل لا جهور ولا قلته ونحو لا اباك نحو قبيني لا زيد وكم لا بحر ان العارف قد
يحل محل النكرة ويحكم بنعت بعضها ببعض والحال لا تكون معرفة ولا تعمل بالعربة :: الثاني ما لا يقبل التعريف لشيوع ابهامه كغير ومثل وحسب وز
عم البصريون ان غير لا تتعرف ابدا وقال الفسيرابي يتعرف اذا وقعت بين متضادين وزعم ابن السراج انه اذا اض
ف المغايرة والمماثلة واحدا كانت غير ومثل معرفتين فان شرح التنكير فقد يعرض بغير ومثل مغايرة خاصة ومما
ثلة خاصة يحكم ببعض بعضهما واكثر ما يكون ذلك غير اذا وقعت بين متضادين وزاجاز بعض العلماء منع الفسيرابي
ان يحمل على هذا الغير المنصوب عليهم لوقوع غير بين متضادين وليس بلازم كقوله نعلم انا لحا غير الذي كنا
نعلم وقعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى وقوله ص وهل يزال الضاب معتبر نثر الاشارة الى الوصف
المشابه للمضارع يعني وصل انما اضافته لعضية معتبر لا مصلفا بل بشرط كونه مضافا الى ما فيه الالف واللام نحو الجعل
الشعير او مضافا الى مضاف الى ما فيه الالف واللام نحو يزيد الضارب راس الجاني ص وكونها بالوصل كاد ان وقع مثنى او
جمعا نثر اي مثنى او مجموع على حده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد والكرمو اعمرو واما جمع التكسير وجمع المؤنث
السالم بمنهما احترز بقوله ص كسبيلا اتبع نثر اتبع سبيل المثنى والمجموع على سلامة واحدة واعربا بالحركات فان قلت
مفهوم الشرط ان وصل الى ذلك الضاب فيما سوى هذه الصور الاربع غير معتبر وقد يكون بالتصغير صورة خامسة ::
يعتبر فيها ايضا لحاقها وهو ان يكون الثاني مضافا الى ضمير المخرون بان كقوله اللؤم اني المشتهى صفوه قلت
انما اهمل هذه الصورة هنا لقلتها والخلاف في جوازها فاز السيرافي منع الجر بغير لحاقها واوجب النصب لكن الصحيح

جواز التبعيض في المستحقة صعوبة هكذا روي بالجر ص وربما اكتسب ذلك ذا وجه: قد ينشأ ان كان لحزب مرهلا نش يعني ان المضاف قد يوصف لتناقض المضاف اليه بشرط صحة حروفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه فيسلم لنا الى اربعة انواع الاول ان يكون المضاف بعضا وهو موضح كقوله اذا بعض السنين تعرقتك: لان بعض السنين سنة: والثاني ان يكون بعضا وهو مذكر كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم: والثالث ان يكون بعضا مؤنثا كقوله مشيت كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم: والرابع لا يكون بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض في ملاحيته للمسقوط كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ونحو كم الفارسي خامسهم: ويجوز ان يكون المضاف كلا كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة: ومنه يوم نحر كل نفس والتنافيث في هذا النوع اصح لمخالفة ما قبله تنبيه فرس ص مثل لنا في التذكير وهو قليل: ومنه قول الشاعر رمونه بالعكس ما يقول لا امر معين على اجتناب التوائي ص ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى واول منهما اعم او رح نش اعلم ان من يجوز المضاف غير المضاف اليه يوجد ما: لان المضاف يختص او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يختص ولا يتعرف بنفسه وما اوهم في الاول فمن قبل ان يوهم الاضافة الى المرادف نحو سعيد كرز فيوهم الاول بالمعنى والثاني بالاسم كما فرغ قلت جاء معنى هذا اللغز ومعنى يوهم اضافة الصفة الى الموصوف فلهم سحق عمامة منه وجرح فظيعة فيه اول باضافة الشيء الى جنسه اي سحق من عمامة ومعنى يوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم المسجد الجامع فيه اول بحزب المضاف اليه واقامة صفته مقامه اي مسجد المكان الجامع وذهب الكوفيون الى ان الصفة نفسها ذهب بها مذهب الجنس ثم اضيف اليها كما يضاف بعض الجنس اليه نحو خاتم حديد وعلى هذا لا حذف واضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى صفته لا تناقض واجازوا العكس اضافة الشيء الى ما هو بعضه لاختلاف البعضين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين قال البدل والذي الاخرة اضيفت الى الاخرة وهي الاخرة والهم قد تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف لفظه كبوم الخميس ونحو كم مثلا منها حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد وظاهر التسهيل وشرح حد موافقة البدل ومنه ص وبعض الاسماء يضاف ابدا نش وانما احتيج الى التنبيه على الاسماء التي لازمة الاضافة لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز ابراح الاسم عن الاضافة ثم الاسماء اللازمة للاضافة على قسمين: قسم يلازمها بعضا ومعنى فصار الشيء وجماعة وكل وقسم يلازمها معنى لا بعضا نحو كل وبعض واي والى هذا اشار بقوله ص وبعض في افرادها بعضا معنى نش فتنبيهات الاول لكل من صفات نش فيهما الاضافة لبعضا ومعنى احدهما اذا وقع نعتا والآخر اذا وقع توكيدا خلافا للبدل: والنزر مخشر: بالتوكيد الثاني نش تنكير كل ونصبه على الحال كما حكاه ابو الحسن وعلى هذا لا يمتنع اذ خال الثالث مذهب سيبويه والجمهور ان كلا وبعضا معرفتان بنية الاضافة فالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والتزم من قال بتعريفهما ان يقول ان ينصبا وثلثا وسدسا معارف لانهما بالمعنى مضافات وهي نكرة باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف وتنويه وقد اتى به وحال محل الحال كل وبعض على ان ابراحه ثم ان اللازم للاضافة ثلاثة انواع: احدها ما التزم الاضافة الى الضمير: والثاني ما يضاف الى الظاهر والمضمر: والثالث ما التزم الاضافة الى الجملة وقد اشار الى الاول بقوله ص وبعض ما يضاف حقا امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع نحو حربي وفي سعيد: ومثل ايلاء بعض للبين نش ونقل الكلام على نصب ذا حزن باب الحال وهو ملازم للاضافة الى الضمير والتزم ابراحه والتذكير لانه مصدر وذا معنى مضاف

الى ضمير

الى ضمير مثنى حكي بزسيبويه جلسا علي وخرّ تنهما وعلي وخرّ تنهما وجر منصوبا بما بعدها وفي مجرور باضافة نصيح
وحرّ وجنيشر وعنيشر الاول للصحيح والاخير للذم وزاح بعضهم فزيع وخرّ وهو للمدح وفي مجرور بعلى كما نسبوا واما الذم
وياوالي وسعرٍ فهي مصادر مضافات تلزم الاضافة الى المضمر فتقول لبيح وياوالبيح وسعر بيح ونحوها هذا مذهب
وحنا بيح وحجا زبيح وحلر بيح فالبيح النطاية ومن المصادر التي جاءت حذار بيح بفتح الحاء والامر منه تنبيه هات
الاول الناصب لهذه المصادر واجب الاضمار ويغني عنه لبيح من لفظه والتقدير بيح لبيح اجبت اجابتي وكانه من لبب بالمقام
اذا اقام به الثاني يجوز استعمال لبيك وخرّ واما سعر بيح فلا يستعمل الا ناصبا للبيح فال سيبويه واما قولهم لبيح وسعر
بيح جاءت بعد اجابة بعد اجابة الثالث هذه التثنية عند الجمهور للتكثير وقع على الواحد الرابع ذهب الاعلم الى ان الكاف
في لبيك واخواتها حرف خطاب لا موضع له من الاعراب وحذفت النون للتشبيه بالاضافة الخامس حكى سيبويه عن يونس
ان العرب لبب على انه مبني لبيح غير انه مبني على الكسر لعلة تمكنه واختلف فيه فقيل نصب نصب المصدر كانه قال اجابة
بعد اجابة وقال المصنف جعلوه اسم فعل وقوله وتنشد ابدا بدل للبيك اشار به الى انه تنشد اضافة الى الظاهر في قوله
في غوث يا ابن مبيدٍ منشورا بلبتي يدري ومنشورٍ لبتي يدري السادس قنبيه ذهب يونس الى ان لبيح اسم مفرد واصله لبا فلبت البه
بالاضافة الى الضمير كما في عليح وفي عليه سيبويه بقوله ولبيتي يدري ومنشورٍ لبتي بثبات الياء مع الظاهر فان قلت
فقد صرح في شرح التسهيل ان اضافة لبيه الى الضمير الغائب شاذة كاضافته الى الظاهر ومنه قول الراجز لقلت
لبيه لمن يدعوني وظاهر كلامه هنا جواز اضافته الى المضمر مطلقا قلت لا يلزم من قوله امتناع ابداله
اسما ظاهرا جواز اضافته لكل مضمر وبا الانتصاب وبضاب الى الظاهر تقول لبيك زيدا وسعدي عمرا والى الضمير الغائب
قال والبيه وبا عوى الشويه بيهما باهلة ثم اشار الى الثالث بقوله ص والتزموا اضافته الى الجمل حيث وان ش
يشمل قوله الى الجمل الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس وان زيدا جالس والفعلية حيث
جلس زيد وان جلس زيد فان قلت كيف قالوا التزموا مع ان حيث قد ورد اضافتها الى المفرد في قوله اما ترى حيث سهيل
لما لعا وقد جاءت غير مضافة في قوله اذا زيدا من حيث ما نجمت له قلت اضافتها الى المفرد هو مصنوع عند البصر
بين الا في ضرورة وهو عند الكسائي قياس واما عدم اضافتها فهو الذي منه مع ان يشاهد اختما الاظاهر اقلت ورد لبح
واختصاصه بالضرورة قالوا التزموا وقوله ص وان ينون يحتمل ابراجعا الى ش يعني ان يجوز اجراءها بالكلية عن الاضافة
لكن بشرط ان يعوض من الجملة المحذوفة تنوين نحو يومئذٍ ولا تنون لكنها حينئذٍ بنية لبح ولهذا قال يحتمل اجراءها
فان قلت لم كسرت الذال من يومئذٍ وحينئذٍ ونحوه قلت للالتقاء الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرها
بالجر بالاضافة ورد بانه وجد منها انهم قالوا يومئذا بالفتح تنبيه قوله اذا لم يلبس من الاضافة هو قول البصريين
العرجي بل الى جملة اسمية والنفي بيراجع اليها كلها وقوله ص وما كان بمعنى كم اغلب جوازا نحو حين جانبٌ ش
يعني ان المعنى به لا انه كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراجع به المضاف جوازا الى ما تضاف اليه اذا وجد
يعني الجملتين وقد لبح نحو يومئذٍ واذا ما قيل كان غير مبهم او محدودا لم يضف الى الجمل الا نحو اضافة اسبوع وشهر
ويوم ونحوه من المثنى واجاز المغاربة اضافة اسبوع وشهر ونحوه واجاز ابن كيسان اضافة المثنى ولم يسمع ولو
كان مراجعا به الاستقبال لم يضف كاذا بل يضاف كاذا اعني الى جملة فعلية ان اذا وما حمل عليها لا تضاف الا الى

//الاسمية هذا مقتضى مذهب سيبويه ولذلك قوله تعلق يوم مع بارز على تنزيله منزلة الماضي قال الصنف والصحيح
جواز تخلي على قلة بعض ما ذكروا وما حمل عليها تنبيهان //الاول منع صاحب البسيط اضافة الظرف المتوسع
فيه الى الجملة قال لانه اسم جنس و//الاسماء لا تضاف الى الجمل وليس بصحيح بل قد اضيف متوسعا فيه نحو هذا يوم
لا ينطقون **الثاني** الظاهر ان اضافة اسماء الزمان الى الجمل محضة تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال انها تفيد لان
الجمل نكرات **وقوله م** وابنوا اعرب ما كملخ فراجح ما **ش** يعني انه يجوز فيما اجري مجرى اسماء الزمان اضيف الى
جملة وجهان الاعراب وهو الفياس والبناء وهو فصيح وسببه عند البصريين المشابهة كلية ولذلك لم يجيزوا الا ما قبل
بعل مبني قال المصنف بل لشبهه شبه الظرف وحينئذ يجوز في المشترك ما جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره
وما لا فلا وقد مثل من قوله حين قصت كان كلاما تاما فيرجح خروجه عليه وبعده خولها حرف لا فيختار بمشبه
جزم واشاله بان و**قوله م** واختر بنا مثلو بعل بنيا **ش** يشمل قوله بعل بني الماضي نحو على حين عاتبت المشيب
والمضارع المبني كقوله على حين يستصبين كل حليم يروى بنا حين انشد ابن هشام في شرح التسهيل وكلاهما يختار معه
البناء بعبارته هنا اجوه من قوله في الاضافة **وقبل** بعل ما من البنا رجح والعكس قبل حين ايضا وضح **وقوله م** وقبل
بعل معربا او مبتدا اعرب **ش** مثال الفعل المعرب هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والمبتدا تفعلي يا عمرك الله
اشتى كم بيع على حين الكرام قليل بالاعراب قبل هذا يرفعان يا لغاة واما البناء فصنعة البصريين وجاز الكوفيون ومال
لجواز نسبي الى تجويزه واختاره المصنف ولذلك قال **م** ومن بنا فلن يعدا **ش** لان علة البناء ليست لطلب المفتقر كلية بل لما تقرر
و قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله على حين الكرام قليل ما تدين وبالفتح والجر اثبت قبل الاسمية كاذ قبل
المضارع او لا زال صلة البناء **م** والزموا ما اضافة الى جمل الافعل كحيث اذا اعتلا **ش** مذهب الجمهور ان اذا الازمة للاضافة
والجملة بعدها في موضع جر والعامل فيها جوابها وقيل ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها لان جو
ابها قد يقترن بالا يعمل ما بعدها فيما قبله كالفاء واذا الفجائية و ما النافية ولان جزاء المشترك والجواب قد يختلفان نحو
انما اجيئتني غدا حيثني بعد غد اذ مذهب سيبويه انها لا تضاف الا الى جملة بفعلية نحو هذا اذا اعتلا واما نحو انما الشعراء
انبعثت بعلى تقدير الفعل قال في شرح التسهيل لم يجز سيبويه غيره لحم وقال الشلوبين عن سيبويه انه يجيز
على رداءة //لا بتداء بعد انما الا المشتركة واما ان اذا كان الخبر فعلا واجاز الاخفش مع ما او جبه سيبويه
جعل الخبر جوع بعدها مبتدا وقال في شرح التسهيل و بقولنا قول جرير هنا بمذهب سيبويه ثم قال **م** لجمع اثنين
معرف بلا تغير واضف كلتا وكلا **ش** كنا وكلا من الاسماء اللازمة لفظا ومعنى وايضا فان لا يجمعهما اثنين فيشمل
المشترك نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما و كلا فاد اسم الاشارة الى المثنى ولفظ الافراد نحو لعدا زيد والخبيثين وللمشترك ملا
وكلا ثم ليخ و جهة وقبل احترز بقوله معرف من المنكر بلا يضاف البعد وحكى الكوفيون اضافتهما الى النكرة اذا كانت
محدودة نحو كلا رجلين عندي فاجازوه بلا تغير ومن نحو كلا زيد وعمرو فانه لا يجوز //الا بضرورة كقوله كلا الضيفين
المستنوه والضيف نائل لقرى المتاه والا مقرى العصم والبشر وفي كم اجاز الا نباري اذ كلا تضاف الى معرف بالمشترك اذ تكرر
نحو كلاي و كلانا محمدنا زاد رجحانها على اذها من كلا والعرب ولم يذكر في لحم الصنف الا اي **م** //ولا تضف لغرج حرفا **ش**
من الاسماء اللازمة للاضافة اي و تجوز اضافتها الى النكرة بلى تشترك والى المعرفة تشترك اذها من تثنية نحو اي الرجلين

اذهما

وايهما او جمع نحو اى الرجال وايهم ولا تضاف الى معرفة نحو اى زيد عندك لانها بعض معرفة ولا يجمع فلا يجيء هذا
المثال ونحوه ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان تكرر اما معطوفة بالواو كقوله اى وايّ فاتر سمّ الاحزاب ولا خروا زنقص
الاجزى نحو اى زيد احسن يعنى اى اجزايه احسن والبيتان انشاد بقوله ص وان كررتها باضداد تنو الاجزا نثر واخصص بالمعر
فة موصولها بنثر يعنى ازايها الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة وهذا هو الاكثر وجاز بعضهم اضافتها الى النكرة وتذكيره
ابن عصفور وعينى وقوله ص وبالعكس الصفة نثر يعنى ازايها اوفعت صفة لم تضف الا الى نكرة بعكس الموصولة
والواقعة حالا كانوا فعة عبقة وقوله ص وان تكرر نثر كما او استبهما ما بمطلقا لحل بها الكلام نثر يعنى اوايا اذا
وقعت نثر كما او استبهما ما جازا ضافتها الى النكرة والى المعرفة على التفصيل السابق يتضمن بهذا ان لاى ثلاثة احوال و
قوله ص والزموا اضافة لزوا مجر نثر من الاسماء اللازمة للاضافة لزوما وهو الاكثر وجاز انقطاعها الى المفرد والى
الجملة وقوله مجر يعنى لفظا او محلا لتندرج الجملة ومن اضافتها الى الجملة جملة اسمية وقد كثر تضمنها لزوا نحو تابع
وبعلية قوله ص ربع جواز افضض وزفنه لزوشب حتى شاب سوءات العوارب ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان الا حيث
ولعوض وقال ابن الدهان الاحيث وحدها وقوله ص ونصب غدوة بها عنهم نزر نثر سمع بغدوة بعد لدن الجر والنصب والرفع
اما الجر فهو الاصل واما النصب فشاذ وجه ثلاثة اوجه احدها ان لدن شبهت باسم العلم على اثبات نون ملذ اذا
وحذفها اخرى فنصب لتعاوضعف بسماع النصب بعد لدن لمحذوفة النون والثاني النصب على اضمار كان الناقصة والتا
نث انه على التمييز قال سيبويه ولا تنصب لدن غير غدوة واما الرفع فروى الكوفيون وجه باضمار كان وقال ابن جني يه
شبه بالفاعل برفع فظاهره انها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا وتذكر يه التسهيل وقوله يقتضى ان نصب
غدوة بلدن لا بكان المقدرة وقوله ص ومع مع فيها قليل نثر مع اسم لمكان الاحضار او قته على ما يليق بالمصاحب
وهو ملازم للاضافة والظرفية وفتح جر بنز حكى سيبويه انه نادر من معه واعربه اكثر اللغات وبناه على السكو
ن لغة ربيعة وبناه الحكم لغة ربيعة وغنم وفي الجحف سيبويه انه لغة من زعم انه ضرورة وقوله قليل يعني بالنسبة الى
اللغة الاخرى وزعم ابو جعفر النحاس ان الاجماع منعقد على حركتها اذا كانت ساكنة وليس بصحيح والصحيح
انها مبنية على اسكنها وهذا مفهوم من قوله فيها يعني ان الاسكان قليل مع الاسمية ولو كانت المسكنة
حرفا لم يكن الاسكان لغة في الاسمية وقوله ص ونقل بفتح وكسر لمسكن يتصل نثر فعلا مر نبأ لا مرءان من اعرابها
بفتح ومن بناها على السكون بكسر لالتقاء الساكنين وقوله ص واخصص بنا، غير الى اخره نثر يعني ان هذه الاسماء التي
ذكرها اعني غير او قبلا وما بعدهما اذا اخرج ما تضاف اليه لم يخل من ان ينوى معناه دون لفظه او ينوى لفظه او لا ينوى فان نوى
معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب لاستغنائها بها عنه وما بعدها مع ما قبلها فيها من شبه
الحرف بالجمع والافتقار وان نوى لفظه اعربت اعراب المضاف ولم تنون حكى العبرانية معاقبة ان من العرب من يقول من قبل
بالخفض وحذف التنوين للاضافة وان لم ينو اعربت ونونت كغيرها من قبل ومن بعد بالتنوين ومنه قوله بسماغ
يه الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم، والى هذا اشار بقوله ص واعربوا نصبا اذا ما نكرا البيت نثر فان قلت
لم ينبه على انه اذا نوى لفظه اعرب بل ظاهر قوله ناويا ما عدما يقتضي بناءه قلت اذا نوى لفظه صار كالمنطوق به
فلا كانه ما عدم ص فان قلت قوله واعربوا نصبا البيت يجيء ان هذه الاسماء تخرج التنكير كغيرها من قبل ومن بعد قلت

الغالب فيها النصب وجرها قليل وكانه اقتصر على النصب للاحد **قال قلت** قوله احدا ما ذكر ابعضهم منه ان هذه
الاسماء اذا بنيت على الضم كانت معرفة **قلت** والامر كذلك وقال البسيط قال بعضهم وهي نكرات وانما
يدل قبل شيء وجعل بعض النحويين التنوين في قوله وكنت قليلا قبل حوض وقبلا معرفة بنية الاضافة قال
في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن **قوله م** وما يلي المضاف يات خلفا عنه في العراب اذا حذف **ش**
يجوز حذف المضاف للعلم به والاكثر حينئذ ان يخلفه المضاف اليه في الاعراب نحو واسئل بوانيه فلو بهم العجل في العجل
وقد يخلفه في التنكير اذا كان المضاف مثلا نحو مررت برجل وبهيم شعرا اي مثل بهيم ولذلك نعت به النكرة وربما خلفه في
عينه لاحد التعريف والتانيث **م** وربما جروا الذي انووا كما قال حذف ما نقرها **ش** يعني ان المضاف اليه قد
يبقى بعد حذف المضاف مجرورا كما كان قبل حذفه ولزم شرط قد ذكرته في قوله **م** للكثير بشرط ان يكون ما حذف مما
تدل العلية عليه فرعكب **ش** يعني ان شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا
ومعنى بعاطف منفصل نحو اكل امرئ تحسبين امرءا او نار توقد بالليل نارا او متصل بالا كقولهم ما اكل السوء الا ثوبا
بيضاء بسكة والجر في هذا النوع بالقسم وكذلك الذي في قوله مفيض وليس فيه مشبوك فتفرم فيه وانما استبعدهم لما ظن بعضهم
وما خالف فيما به المفيس فهو محجوج بما يدل عليه كقول العرجي وابت الغنى تبغي عمي اي حر بتغي عني قال المصنف
مجرى عكب وكقراءة ابن الحجاز والله يريد الاخرة بخفض والعاطف مجرورا وفرق المصنف عن حذف **م** وبحذف الثاني ويبقى
الاول لحاجة اليه يتصل **ش** يعني ان المضاف اليه قد يحذف ويبقى بعضه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا يجوز ولا يمتنع
ما اليه الجواز كان مثنى او مجموعا وانما لم يشرط ما ذكر في قوله **م** بشرط عكب واضافة الى مثل الذي له اضيف الاول **ش** اي
بشرط عكب مضاف الى مثل المحذوف كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها وقول الشاعر يسقون ورادا عيا وجبهة الاسد
وجاء تخبرني عن ابيات وقال العراقي لا يجوز تمثيل الاية المطهرين كاليد والرجل والنصب والرفع وقيل وبعد وما نحو مجاور وغلام
فلا يجوز فيهما **تنبيهان** الاول ذهب ابن عصفور في محترج قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ونحوه الى ان التقدير
من قالها ورجله فحذف الضمير والضمير المعطوف بين المضاف والمضاف اليه **الثاني** قد يعطف على المجرور بعكب كقوله ومن
قبل نادى كل مولى قرابة كذا روى الشلوبين بالكسر بلا تنوين وقال المصنب استعمال هذا الحذف في الاسماء النادرة فليل
وفي الاسماء التامة للدلالة كثير ومنه على قراءة بن محيصن فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم وقد يعطف على المجرور
مع عكب على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول ومن شواهده قول ابي بردة الاسلمي رضي الله عنه غزونا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني يذكرا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري بفتح الياء وتنوين والاصل وثماني
غزوات **م** فصل مضاف تشبه فعلا ما نصب مفعولا اطردا جره بعب فصل لمين **ش** مذهب البصريين ان الفصل
بين المضاف والمضاف اليه ممتنع الا في الشعر وذهب الكسائي الى انه يجوز في السعة بشرطين الاول ما نصبه المضاف به للفعل
من مفعول به او مجرور فصل الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وبالظرف قول الشاعر كما خط الكتاب بكف يوما
يهودي يقارب او يزيل والمجرور قول الاخر لما تنتج مهتاع به الهيجا مصابرة فاما تشرح التسهيل هذا من احسن الفصل لانه
فصل بمفعول المضاف ويدل على جوازه في الاختيار قوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركو لي صاحبي وقول من يرثي فتى بعمر
بينه ترح يوم يفيضها ونحو ما سمع من محاورها وقوله كتشبه فعل يشتمل المصدر واسم الفاعل ومن الفصل بالمفعول به

مع اسم الفاعل في قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده ورسله وقوله فصل مفعول مفعول ولا جز
وقوله شبه بفعل صفة المضاف وقوله ما نصب فاعلا بالمصدر الذي هو فصل يعني قوله مفعولا او ظرفا
حال مما والتقدير اجز ان يفصل المضاف المشابه للفعل عما اضيف اليه منصوبه حال كونه مفعولا به او
ظرفا وفي حكمه المجرور وكثر في القسم نحو ما حكى الكسائي من قولهم هذا غلام والله زيد واليه اشار
بقوله ولا يجب فصل بمبتدا وزائد بالخافية الفصل بما مما ذكر بما معتبر كقوله هما اخوانا اذا استرضعا وضعة
بروايته من جر ثم نبه على ان الفصل بغير ما لم يخص بالضرورة فقال م واخطر او جرا باجنبي او بنعتا
او بمجا اجنبي ما ليس بمعمول للمضاف من معمول اليه وظرف ومجرور وفاعل مثال المعمول قول الشاعر
عن يضفي امتياحا فوق هضب اقرد يقيضها والظرف كقوله كما خط الكتاب يوما يهودي
بغار او بين بلى والمجرور قولهم اخوان اخذا عرضي من اخالهما والباء على قبله قوله انجب ابا مم والرواية بها اخا الخلاء
فيغتفر ما انجلا وكذا لو كان الفاعل مرفوعا بالمضاف جاز الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله: ترى اشتهما للمنوب تضمي
ولا تقضي وانت عوي عن نغص اهواؤنا القرم وان تلت ما تؤخر هذه الصورة من كلامه هنا فلتة فتدبرهم
من قوله ما نصب فعلم ان المرفوع لا يسوغ به الفصل اختيارا ومثال النعت قول الشاعر تجوت وقد بل المرا
ي كتيبة من ابن ابي ضبيح الا ناجح كالب ومثال الندا قول الشاعر وما كعب بخير منفل لمن تعميل
ي تهلكة والتخلي بمعنى الزهد وزائد بالتنصيص الفصل بفعل ملغى النشر بن السكيت باي تزاهم الارض خلوا
ادا ما باي الارض نزاهم وزائد عيني الفصل بالمفعول من اجله نحو معاوج حرث وقت الهوامج اي معاوجا وقت الهوا
ج جرحى وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بفصل باز شاء الله المضاف
الى ياء المتكلم م اخر ما يضاف للياء اكسر اخ الى يجر منقلبا كراء وفتى او يجي كاجنبي وزيجي
ش يجب يكسر اخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن منفصلا او مقصورا او مثنى او مجموعا على حده كقولك يا غلام
غلامي وفيه اربعة مذاهب احدها انه معرب بحركات مقدرات في الاحوال الثلاث والثاني معرب بالحروف والنصب
بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة كما هنا واختاره في التسهيل والثالث انه مبني والرابع انه لا معرب ولا مبني واليه
ذهب ابن جني والاول مذهب الجمهور وجر في الياء بعد الكسرة وجهان الفتح والاسكان فقيل الفتح اصل وقيل الا
سكان اصل والجمع بينهما ان الاسكان اصل اولا ثم هو اصل كل مبني والفتح اصل قد زاحم هو اصل ما هو على حرف واحد
واما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده فاخ اضيف منها الى ياء المتكلم وجب فتح الياء في اللغة
المشهورة فتقول في فتى اي وفي مراميّ وفي ابنيّ وفي زيديّ وفي مسلمونيّ والى هذا اشار بقوله م وفتح جمعها الياء
الياء بعد فتحها احتز ش الاشارة بفاء الى الانواع الاربعة واحتز اتبع ثم بين حكم اخر المقصور والمنقوص والمثنى
والمجموع على حده نصبا وجرا بقوله م وتدغم الياء فيه ش وتدغم الياء من اخر المنقوص والمثنى والمجموع على حده نصبا
وجرا فيه اي في ياء المتكلم ولا يغير ما قبلها من فتح وكسر فتقول رايت راميّ وابنيّ وزيديّ وتفتح الياء كما سبق ثم قال
م والواو ش اي وتدغم الواو ايضا في ياء المتكلم يعني بعد قلب الواو ياء وان كان ما قبلها فتحة لم يغير نحو مصطفيّ
فتقول فيه هذا مصطفيّ وان كان قبلها ضمة قبلتها كسرة لتصح الياء نحو مسلموز فتقول فيه مسلميّ

يقلب الواو يا والضمة كسرة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اومخرجي هم والى هذا اشار بقوله م وإن ما
قبل واو ضم فاكسر يهن شرح قال م والياء سلم شه اي سلم الالف من الانقلاب : وتشمل لفظ الالف الساكنة نحو
هذا زيد غلاماي ولا خلاف فيه والف المقصور نحو عصاي وفيه لغتان قلب الالف وهو المشهور وقلبها ياء وهي
لغة هذيل وحكاها عيسى بن عمر عن طيئ وقر الحسن يا بشرى واليه اشار بقوله م وفي المقصور عن هذيل
انقلابها ياء حسن شه وينبغي ان يستثنى من قلب الف الاسم ياء للاسمية جاز الا كثر فيها القلب مع ياء المتكلم
بان قلت هل يجوز قلب الف الشيء لغة من الشيء مطلقا قلت قال ابن الانباري لا تقاس بحيث يجوز الى سائر
اعمال المصدر م بعقبه المصدر الخ اي العمل شه اي الحوالمصدر بجعله في عمله فيعمل عمل الفعل النقل
واللزوم بتجرد وبالحرف وحسب التمثيل سهل تنبيه يخالف المصدر الفعل في امرين احدهما انه في زمن
عن الفاعل خلافا وذهب جمهور البصريين جوازه واليه ذهب في التسهيل والثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه
الفعل وان احرف ولم يتحمل ضميرا خلافا للبعض ثم قال م مضافا او مجردا او مع ال شه بتقدير ثلاثة احوال واعماله مضافا
اكثر نحو ولولا دفاع الله ولا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف واعماله مجردا من الاضافة ومن ال اقل
من المضاف نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه خلاف اجاز البصريون ومنعه الكوفيون وان وقع بعد امر
بوع او منصوب وهو محمول على فعل مضمر واعماله مع ال اقل من المجرد ومنه قول النشاعر : ضعيف النكاية
اعداءه ، وفيه خلاف اجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج واجازه الفارسي
على قبح وبقلة بن كلمة بين ان تكون ازالة معاقبة للضمير فيجوز نحو انه والضرب خالدا المسيء اليه والا فلا يجوز نحو
عجبت من الضرب عمرا ثم قيد على شرط عمل المصدر بقوله م ان يعم مع ازاد ما يحل محله شه تشترط اعمال المصدر غير
الدافع بلا من اللبس بقيد ان يصح تقدير ما بالفعل مع حرف مصدري فان زيد به غير الحال جاز ان يقدر فان لم يصح
الحال فقدر ما او ان يقدر بان لان معمولها لا يكون حالا قبل الخ يقتضي على ان ما فعل بعضهم فان قلت فزع كريم التسهيل
معطفا ان الخفيفة ومثله بنحو قوله علمت ضرب زيد افتقدري علمت ان ضرب زيد ان مخففة لانها واقعة بعد
العلم وهو موضع غير صالح لان المصدرية قلت ذكر ما ان المصدرية مغن عنها بانها يصح وقوعها بعد العلم ولم
يقدر سيبويه يا الباب بغير ان الثقيلة مع ضمير الشان فان قلت ظاهر قوله ان كان قوله ان الخفيفة حتى يصح حرف
مصدري قلت ان هذا الشرط لازم وجعله في التسهيل غالبا وقال في شرحه وتبين تقدير ما حرف الثلاثة شرط كما في عمله
والكثير الغالب ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بما حرفا قول العرب ما سمع اغ ني زيدا يقول الحق ذكر مثالا آخر قلت
المشهور ان تقدير ما لها شرط وما ذكره من المثال لا تتعذر فيه التقدير وكلام صاحب البسيط صريح في المصنف يعرف
اشتراك غالبا قلبية لاعمال المصدر شرط لم يذكرها هنا : الاول ان يكون مضمرا فلا يضمر ولا اضمر لم يجعل لعمله من حرف
ما البعل خلافا للكوفيين وان جاز بين جنسي الخافضين والرماني اعماله مجردا ونقل عن الفارسي وفيا سبه الطرف : الثاني
ان يكون مكبرا فلا يضمر لم يعمل الثالث ان يكون غير محدود فلا حرف ما لشائع يعمل فان ورد حكم بشذوذه : كقوله
الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا تعشر راكب فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصب تعشر بحذفي ومعنى
بحذفي نصب تعشر وجد مصدرا معه ما ، فتيمموا حيا بالماء تعشر راكب كما يبرت عطشا : الرابع ان يكون غير

منعوت

منعوت قبل تمام عمله لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت فلا يجوز مررت
فيخبر بعد بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والأولى أن يقال غير متبوع بل غير منعوت لأن ما
بعد التوابع حكمها حكم النعت. الخامس أن يكون مع أل كما مر في البسيط عن بعضهم ولم يشترط في التسهيل
وقال في الكافية والهمع المضمر والمحذوف ومصدر فعل فعله النوعي ومجموع عمل وبسماع لا قياس فيه
فلو صرح بجواز في شرح التسهيل ومن أعماله مجموعا قوله فرجّ بوه فجاز أخذ بجار بهم إذا قدامه لا المجرد والقنعا
واختلف النحويون في جواز إعمال المجموع فأجازه قوم واختاره من عصفور ومنعه قوم منهم ابن الطيب **وإن قلت**
هل يشترط في أعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل **قلت** لا يشترط فيما لأنه عمل لكونه
أصل الفعل فلم يتغير بزمان بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل والفعل لا يشترط
فيه ذلك وحكي عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا وليس بصحيح **وقوله م** والاسم مصدر عمل **ش** يعني أن
اسم المصدر يعمل عمل فعله وهو قليل وإلى قلته أشار بتنكير عمل واختلف في إعمال اسم المصدر فأجازه الكوفيون ومنعه
البصريون فقال بعضهم لا يجوز إلا ضرورة الشعر وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل ومن أعماله قول عائشة رضي الله عنها
من قبلة الرجل امرأته الوضوء وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس وقال الشارح وليس ذلك مطردا في اسم المصدر
ولا قياس **تنبيهان** الأول الكلي في قوله والاسم مصدر عمل وهو مقيد بغير العلم بالعلم لا يعمل وهو ما دل على معنى المصدر
بالالتزام معنية عن الألف واللام المتضمن الإشارة إلى حقيقة كبسار وبرّة ومجاز **الثاني** عرف اسم المصدر بالتسهيل
وقال ويعمل عمله اسم غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه مجلوه لفظا وتقديرا أو عوض من بعض ما في فعله
مثال ما لفظا توضأ وضوءا أو تكلم كلاما فالوضوء والكلام اسمان للمصدر لا مصدران لمجلوبهما لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلهما
وخرج المصدر المتضمن حروف فعله كسلوات نحو توضأ وبزيادة نحو أعلم إعلاما فاحترز بقوله وتقديرا من نحو
قاتل قتالا فإنه مصدر لا اسم مصدر إذ يحتمل تقديرا جاز أصله قيتال فألفه عن ياء وفرّقت لفظا وبقوله عوض من نحو
عزة فإنه مصدر مع خلوه من الواو لأن التاء عوض منه ومن نحو كلم تكليما فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف لأن التاء
عوض منه وقال الشارح اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب والقيام فإنه كالعلم ينقسم إلى مصدر
واسم مصدر فإن كان أولا مميما مزيدا لغير مفاعلة كالمضرب والمكرمة أو كان لغير الثلاثي يوزن ما به الثلاثي كالغسل والوضوء
فهو اسم المصدر لا هو المصدر قلت الذي أولا الميم المذكورة وأن كلن بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله
وليس هو موضع الخلاف ولا المراد هنا والنوع الثاني وهو ما كان لغير الثلاثي يوزن الثلاثي فهو المذكور في التسهيل قال
الشيخ أبو حيان وهذا الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر فالذي اسم المصدر فيقال فيهما معا إذا أخذا من الثلاثي على مفعل أو مفعل وما زاد على صيغة اسم المفعول فهذا يعمل عمل فعله. والثاني ما كان على وضعه لغير المصدر
كالثواب والعطاء والكلام والدرهم والخبز بمعنى وغفل لما ينال به ولما يعطى وللجعل المحمول ولم يقصد به ولما يختبز
بهذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون فجوّز الكوفيون والبصريون بين البعض فيقاس أن يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر
ويعمل عمل المصدر أولا. فقال البصريون لا. الأول يقطر شاعر وقال الكوفيون والبعض يجوز فيقاس فلا فلت وهو
حينئذ في شرح التسهيل جاز ثوابا وعطاء مصدران لغيرهما بينهما وبين الأصل وهو الثواب والعطاء **م** وبعد جره الذي أضيف

له كمل نصب ابرع عمله **ش** المصدر المضاف تحتمل احوال الاول ان يضاف الى فاعله ويجر به مفعوله نحو وما كان استغفار ابراهيم الثانية ان يضاف الى مفعوله ويجر به فاعله نحو لا يسئم الانسان من دعاء الخير الثالثة ان يضاف الى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ولولا دفاع الله الناس الرابعة ان يضاف الى مفعوله ثم يكمل عمله بر بع به فاعله نحو قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهو قليل وقيل الحج في الغزاز الا فيما روى عن ابن عامر انه قرأ ذاكر رحمة ربك عبدي زكريا بضم الراء والهمزة وليس بحج لها مخصوصا بها بالضرورة على الصحيح والاكثر في المصدر اذا اضيف الى مفعوله ان يجر به فاعله **الخامسة** ان يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كما لمسؤ نحو عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدا وقوله كمل يعني ان ارتفاع الاسم الذي لم يسم فاعله عند الازم كما تبين **م** وجر ما اتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل المخمس **ش** المضاف اليه المصدر اذا كان فاعلا لمحله رفع وان كان مفعولا فهو في موضع نصب ان فتح المصدر بابه وفعل الفاعل وفي موضع رفع ان قدر المصدر بابه وفعل المفعول خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول فليحفظ النا بع الجر على اللفظ والرفع على المحل اذا كان فاعلا او نائبه والنصب على المحل اذا كان مفعولا له تقول عجبت من ضرب هذا بزيد العاقل بالجر والرفع وتقول عجبت من اكل الخبز واللحم بالجر والنصب بالجر على اللفظ والنصب على المحل لانه مفعول به والرفع على نفع برا ذا كل الخبز واللحم **تنبيه** ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتاويل خلاف الظاهر

اسم الفاعل

ش اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التنكير والتانيث على المضارع من افعاله لها لمعناه او معنى الماضي بالصفة جنس والدالة على فاعل مخرج لاسم المفعول وما هو بمعناه وجارية في التنكير والتانيث على المضارع من افعالها مخرج للجارية على الماضي نحو كرم وغير الجارية نحو كريم وقوله في التنكير والتانيث مخرج لما كان من الصفات على افعل نحو اهيب فانه لا يجري على المضارع لاجل التنكير قوله ولمعناه اي معنى المضارع مخرج لنحو خاتم الكسر المشبهة **وقوله م** كجعله اسم فاعل في العمل **ش** يعني ان فعله كان لازما فهو لازم وان فعله متعد بالى واحد او اكثر فهو كذلك **وقوله م** ان كان عن مضيه بمعزل **ش** يعني ان شرط اعمال اسم الفاعل عمل فعله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال فان كان بمعنى المضي لم يعمل خلافا للكسائي فانه اجاز اعماله مستدلا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ورد بانه حكاية حال وافقه على اجازته الاخفش وابن مضاء **تنبيه** هذا الخلاف في عمل الماضي مما زال هو بالنسبة الى المفعول به واما النسبة الى الفاعل فذهب بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفع بفعله وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف انه لا يرفعه وهو بعيد **وقوله م** وفي استبقاها او هجر نعتا او بدلا او صفة او مستعملا **ش** يعني ان اسم الفاعل اما يعمل عمل فعله حتى يعتمد على احد الاشياء المذكورة فالاعتماد نحو انا ضاربا لكما فتى ضربته من العرب جيد اعتماده على واو حرف النداء نحو يا طالع جبلا ولم يذكر الكافية ولا التسهيل وقال الشارح والمسوغ لاعمال طالع هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء لانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل الذي من حروف الاسماء والنفي نحو ما ضارب الزيدان

عمرا

عمرا ومثال كونه صفة جاءني رجل مكرم عمرا او مستدعا خبرا نحو زيد مكرم عمرا فالرافع صفة منعمل على الموصوف والرافع خبرا منعمل على المخبر عنه قال قلت اهمل المصنف اعتماد على صاحب الحال نحو جاءني زيد ضاربا عمرا قلت استغنى عن ذكره بذكر الصفة لان الحال صفة في المعنى تنبيهان الاول اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين وهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط الثاني ذكر المصنف هنا لعمله شرطين الاول ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال والثاني الاعتماد وزاد في التسهيل شرطين احدهما ان يكون غير مصغر خلافا للكسائي في اجازته اعماله مستدلا بقول بعضهم اخنس من نخلا وسويبرا من سخاوة حجة فيه لان فيه سخا طرب والصرف يعمل فيه واجيب بان العمل فيه للجواز من مذهب الكوفيين لا البراء وتابعهم ابو جعفر النحاس وقال بعض المتاخرين ان اجعفظ له مكبرا جاز اعماله كقوله تترقرق في بري كميت عصيم ماؤه بروايته مرجرجميت ولا آخر لا يكون موصوفا خلافا للكسائي في اجازته اعماله مطلقا قال في شرح التسهيل وهو مذهب بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لان صفته تحصل بعد ذكرها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازته مطلقا فالحاصل ثلاثة مذاهب م وقد يكون نعتا محذوف عرف فيستتر العمل الذي وصف ش يعني ان اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ومن ذلك قوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه م وان يكن صلة ال يعني المضي وغيرها اعماله فقد ان تضمن ش ما تقدم من اشتراط ارادة الحال او الاستقبال انما هو في المجرد من ال واما ما وقع صلة لها فهو عامل للعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال الشارح بالاتفاق وفي شرح الكافية واما المتبس بها فلا خلاف في اعماله وحكى الخلاف في التسهيل والحاصل اربعة مذاهب الاول انه يعمل مطلقا الوعد موقعا تجب فيه تاويله بالفعل وهو المشهور والثاني ان النصب بعده مشبه بالمفعول به لان ال ليست موصولة بل حرف تعريف وما بعدها يحل محله كما يحله التخفيف والوصف انه يجر عند الفعل وهذا مذهب الاخفش واحب الاخفش يقول ان قصر بال اشبه فيه بالنصب على التشبيه وان قصر معنى الذي فالنصب باسم الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر والرابع انه يعمل بمعنى الماضي خاصة وهو مذهب الرماني م فعّال او مِفعال او مِفعيل في كثرة عن واحد او بقلة بل ش اي اقصر التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حملا على فعّال كغفار او مفعال كمسعار او فعول كصبور او بفعيل كعليم ومِعطير وفتح كبرهما في البيت اللاتي قال قلت ما معنى قوله في كثرة قلت يعني ان هذه المثل انما بعد عن واحد على الدلالة عن الكثرة والمبالغة قال قلت من اين يفهم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي قلت من قوله عن واحد بقلة لان اسم الفاعل من غير الثلاثي لا يكون على واحد وقد بنى منه فعّال او مِفعال او مِفعيل من افعل كقولهم مِدراك ومِضوار ومِذهوف ومِنحير من ادرك واضار واذهف وانحر وقد يلحق قليلا وقوله م فيستحق ما له من عمل ش يعني ان هذه الامثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشرط المذكور على التفصيل السابق وقوله م وفي بفعيل فذع او بفعل ش الاشارة الى عمل اسم الفاعل اي قال في بفعيل ان يعمل عمل اسم الفاعل ومذهب سيبويه جواز اعمال هذه الامثلة الخمسة ومنع اكثر البصريين منه المازني والمبرد اعمال فعيل وفعيل وفعل الجرمي واجاز اعمال فعل لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل ومنع الكوفيون اعمال الخمسة لانها انما اجلبت للمبالغة زائدة على الفعل فلم

بلم تعمل عندهم لذلك والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نصا ونثرا مثال وقوله من
سمنه سيبويه وهو وافقه اما العسل فانا شربه وقول الشاعر اذا الجرب لباسا اليها جلالها ومثال معمول
قول بعض العرب انه لمختار بزا بكتانا اي تسعانها وقول الشاعر تشم منها وبين ابزى الجبر ريحا ميم العشبا
تا لاخوذ ولا نزم جمعا ومن جمع مهوان ومثال معمول قول بعضهم انت عبوط ما علمت اكبل الابل حكاه الكسا
ئي وقول الشاعر ضروب بنصل السيف سوق سمانها ومثال معمول قولهم بعضهم ازيد بسيبويه عالما من
عالم وقال زيد هو حبيب علقه وعليم غيره وقول الشاعر فبتنا تاز اما متنهما فمنسبطة هلا لا واخرى منهما
تصبيه اليدان ومثال معمول ما انشد لسيبويه حذر اموراً لا تضير والفرح فيه من وضع الحسد ومن اعمل معمول قول بعض
الجهال انا نرى انهم مزفوون عرضي باعمل مزفوون وهو جمع مزرو وحول للمبالغة من مازرو م وما سوى المجرد مثله
جعل الحكم والشروط حتما عمل ش ما سوى المجرد هو المنشى والمجموع محكمهما حكم المجرد في العمل بالشروط
المذكورة فضربان وضاربون مثل ضارب فيما ذكر وضربان وضربون مثل ضرب فيما ذكر وتالحق واجح م وانصب بغير
الاعمال تلوا واخفض ش احترز بغير الاعمال من المراد به المضي فانه يضاف وجوبا كاضافة المحو حواميا ويعم من
نقدير به النصب انه اول وهو ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائي بعدا سول قبيل والذي يظهر ان الاضافة اولى وبالو
جهين قرئ ان الله بالغ امره ويعني بقوله تلوا المعمول الذي يليه فلو فصل تعين نصبه نحو اني جاعل في الارض خليفة
وفي اضيف مع الفصل قراءة من قرأ قتل اخصين مخلف وعد رسوله وقد تقدم في الاضافة تنبيه ما ذكر من جوا
ز الوجهين انما هو في الظاهر واما المضمر المتصل فيضاف اليه اسم الفاعل الجمع وجوبا نحو هذا مكرمك وذاهب
لا اخوك وهشام الى انه في محل نصب كالظاهر مزوا قبله وقع وهم من قوله تلوا انه تجوز الوجهان في المعمول الذي يليه
فلو اقتضى زيد ان تعين نصبه به ولم يقل م وهو لنصب ما سواه مقتضى ش مثال الذي يلي معطي عمرو درهما ومعطي
خالد عمرا اياه تنبيه اتى بالضمير اسم الفاعل بمعنى الماضي واقتضى مفعولا ثانيا نحو معطي زيد عمرو درهما
امس نصب بفعل مضمر عند الجمهور وجاز الضمير اجري بضمه باسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لانه اكتسب بالاض
افة شبها بالمضموب ال م واجرواه انصب تابع الذي اخفض كما تبعني جاءني ما لا من نحض ش فالجر على اللفظ والنصب
على المحل ومن منع اتباع المحل في نحو لا اخ بعلا وهو قول سيبويه فان قلت الذي اخفض لا يصح على اطلاقه لان المجرو
ر باضافة النيابة بمعنى الماضي لا يصح نابعه اعتبار المحل لا محل له بل الواجب نصب نابعه بفعل مضمر قلت انما كان
مه في المجرور باضافة ذي ال لا عمال لقوله وانصب بغير الاعمال وهذا البيت نقطة الكلام عليه م وكلما فرض الاسم
باعل بمعنى اسم معمول بلا تفاضل ش اي يعمل اذا كان صلة لال محلها وان كان فيشترط اداة الحال والاستقبال
والاعتماد على ما تقدم ذكره م وهو كجعل صيغ للمجهول معناه ش يعني ان اسم المفعول يعمل عمل فعله
للمفعول وما قوله يعني المعنى نحو مضروب ابوه انه يعمل عمل ضرب يضرب فاعله فيقول زيد مضروب ابوه كما تقول زيد
ابوه وان كان من صيغ الى اثنين او ثلاثة رفع وانصب ما سواه وفرض المتعدي الى اثنين بقوله م المعطى كما
يتبعني قال موصولة ومعطى صلتها وهي مبتدأ ويتبعني خبرها وان مفعولي المعطى ضميرا الواو والنون هما كما
ان مستتر ال النيابته عن الفاعل م وقد يضاف الى اسم مرتفع معنى ش يعني ان اسم المفعول اذا ضمر عن اسم

الفاعل

فاعل وإنه تضاف إلى ما يرجع إلى المعنى فتقول هذا مضروب العبد بالرفع فيرتفع عن الفاعل وبالجر لأنك أسند
ت الفعل إلى ضمير المبتدأ وبالنصب أيضا على التشبيه بالمفعول به وفر مثل بقوله م كمجموع المفاصل الورع
ش أي الورع مجموع المفاصل فشبيه اسم المفعول من المتعدي الواحد بالحق بالصفة المشبهة في رفع ا
لسبب ونصبه وجر كما مثل إعلم أن المصاغ من الفعل الثلاثي مجرد ومزيد على الثلاثة فالثلاثي
المجرد له ثلاثة أحوال فعل وهو متعد نحو ضرب ولازم نحو فتح وفعل وهو متعد نحو قطع ولازم فرح وفعل
وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو بشل وا بنية مصاغ الثلاثي كثيرة واقتصر هنا على الغالب فقال م
فعل قياس مصدر المعدى من ثلاثة كرد ش يشمل المتعدي من ثلاثة فعل وفعل قياس مصدر
فعل بفتح الفاء وإسكان العين نحو ضرب ضربا وفهم فهما وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد وقيل
فعل المكسور العين يأتي فهم عملا بالفهم نحو شرب شربا ولقم لقما وقيل سيبويه والأخفش
بل الحلف تنبيه اختلف في معنى القياس هل قيل أنهما بناءان على فعل فيما ذكر عن سماع عن سماع غير
ز يأتي سمع غير وقف عند وهو مذهب سيبويه والأخفش وقيل القياس يجوز مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر
قول العرب ثم قال م وفعل اللازم بابه فعل ش يعني قياس مصدر فعل اللازم فعل بفتح الفاء والعين لا بضم
ع لما بين الصحيح نحو فرح فرحا والمعتل نحو جرى جريا والمضعف نحو بشل بشلا فإن أصله بشيل بكسر اللام تنبيه
أطلق الناظم في فعل اللازم وينبغي أن يقيد بأن لا يكون لونا ولا عيبا فعلة هو الغالب كغشمة وسمرة ثم قال
م وفعل اللازم مثل فعل الدال فعل بالحركات ش تقول غدر غدرا ومثله فعل فعولا وجلس جلوسا والحيرا
ع فعولا وفعل اللازم مضموم بالزم يكون مستوجبا لأحد الأوزان الآتي ذكرها في قوله م ما لم يكن مستوجبا فعلا
ز وفعلانا فاعلا وفعلا ش هذه ثلاثة أوزان وسيذكر أربعة أخر متى استوجب فعل اللازم واحدا منها جاء مصدر
ع على فعول الآتي ذكره ثم قال م فاول الذي امتناع كابا ش الأول هو فعال بكسر الفاء وهو مقيس فيما دل على
امتناع نحو أبى إباء ونفر نفارا م والثاني للذي اقتضى تقلبا ش الثاني هو فعلان بتحريك العين وهو مقيس فيما
ع دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا م للداء فعال ولصوت ش يعني أن فعلا بضم الفاء وهو الوزن الثالث
لنوعين أحدهما ما دل على داء نحو زكم زكاما وسعل سعالا والآخر ما دل على صوت نحو نعق نعاقا ونبح نبا
حا وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما م وتشمل سيرا وصوتا فعيل كصهل ش يعني أن فعيلا وهو
الوزن الرابع لنوعين أيضا أحدهما ما دل على سير نحو مرح مرحا ورحل رحيلا والآخر ما دل على صوت نحو صهل صهيلا
ونهق نهيقا وذكر ابن عصفور أنه يطرد في الأصوات والحاصل أن فعل اللام يطرد في مصدر فعول الآتي على هذه
المعاني الخمسة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الدا
ء فعال وفي الصوت فعال وفعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد يطرد فعلا نحو بغم بغاما وقد يطرد فعيل نحو
حفل حفيلا وكثر في النفرة فعال في نحو رغا وفي السير فعيل تنبيه يستثنى أيضا من فعل اللازم ما دل على حرفة
وتشبهها فإن الغالب فيه مصدر فعالة نحو نجر نجارة وامرأ مارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنايع
وقوله م فعولة فعالة لفعلا: كصهل الآمر وزيد جزلا ش فعولة وفعالة مطردان في مصدر فعل نحو صهل

الامر سهولة وجزل جزالة وقال بعضهم فعولة غير مقيس م وما اتى من الفعل الماضي فيما به النقل كسخط ورضي ش
فسخط مصدر سخط وقياسه سخط بالفتح والتحريك ورضي مصدر رضي وقياسه رضي بالفتح وكلامه مقيس يعني
لتنبيه الحر فهو شبههما كما تقدم ولما فرغ من بيان مصدر الثلاثي شرع في بيان مصادر ما زاد عليه فقال م وغير ثلاثة
مقيس مصدر ش اي كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على سماع وقوله م كفدرس
التفدريس ش يعني اذا كان على فعّال صحيح اللام فمصدره على تفعيل نحو فدرس تفديسا وكلم تكليما وقوله م ورد
كه ترتيبة ش يعني اذا كان على فعل معتل اللام فمصدره على تفعلة نحو زكى تزكية وعلى تغطية وقوله م وا
جمالا اجمال مثل تجملا تجملا ش يعني اذا مصدر افعل الصحيح العين بالالف نحو اجمل اجمالا واكرم اكراما ومصدر
تفعّل تفعّل بضم العين نحو تجمل تجمل وقوله م واستعل استعلاء ش اصل استعلاء استعواع استعول على وزن استفعل
بقياس مصدر استعوع اعلت اعلال قام فاعلت الواو بنقل حركتها وقلبها الفا واجتمع الفان فحذفت احدهما وهي الزائدة عند
الخليل وسيبويه وبقي الغين عند الاخفش والفراء فصار استعاعا ثم اتي بالتاء عوضا من المحذوف وقوله م وتخ افا
فاعة ش اصل افاعة افوعة كاكرام بقياس مصدر افعل فوعة لما اعلت الواو بالنقل والقلب اجتمع العان فحذفت احدهما
على الخلاف المتقدم فصار افاعة ثم اتي بالتاء عوضا وقوله م وغالبا في الثلاثي ش اشار الى ان التاء في المحذوف كقول بعضهم
أراءة واستوطة استنجاها فاقال ابن عصفور لا يجوز حذفها لانها ورد وشاهد كلام سيبويه جواز فقال ان شئت
لم تعوض فقال الفراء لا يجوز لانها كانت لاضافة عوضا عن التاء نحو وقام الصلوة وقوله م وما بدي الاخر مدا وافتحا مع
كسر ثاني الثاني معا فتحا بهمز وصل ش يعني ان صوغ المصدر من كل فعل صدر بهمزة الوصل يكسر ثالثه وهو
الذي يليه الثاني وزيادة الف قبل اخره نحو اعطى اعطاء فان قلت لا يجتمع من قوله مدا ان المد الف قلت يجتمع
ذلك من قوله وافتحا ويبغي ان يفيد كلامه بان لا يجوز اصله تفاعل ولا تفعّل نحو التظاهر والتكبر فانهما
مصدران هما لا يكسر ثالثه ولا زيادة الف قبل اخره وقوله م وضم ما بربع بالامثال قد تلملما ش يعني ان مصدر
تفعلل تفعّلل بضم رابعه نحو تلملم تلملما وتمدحرج تمدحرجا وقوله م يعلال فعللة لفعلل ش يعني ان مصدر
يعلل نحو حرج وما لحقه نحو حلبب وحوقل وبيطر يأتي على يعلال نحو حراج وعلى فعللة نحو حرجة والفيصل منهما
بعللة وزلزلة قال م واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ش وكلامها عند بعضهم مقيس وهو ظاهر التسهيل وكثير يعلال الفا
عد نحو اليزال وفتح اول الزلزال ونحوه من الضاعف جاء وقوله م لما على الفعال والمفعلة علة ش يعني ان ما على
مصدر ان يعلّ نحو خاص خصاما ومعاقلة نحو مخاصمة واللازم له عند سيبويه مفعلة وقد يترك كون الفعال والمفعلة
كون العلة وانبرع المعاقلة بالواو، يا نحو باسر مياسرة ونحو الفعال بالواو نحو مواه مياومة وبواما حكاه
ابن سيده وقوله م وغير ما مر للسماع عاد لذ ش اي كل ما لم يذكر عليه ولا يقاس عليه بل يسمع من العرب مجيء
المصدر العقل اللاء على تفعيل نحو وهي تنزيا وميجي، مصدر فعل الصحيح اللام على فعيلة نحو تكرمة وتجربة
وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ خطيئة وهنأ تهنيئة ونزجاء مصدر فعّل على فعّال نحو كلم كلاما وقوله م وفعلة
لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة ش يعني انه يدل على المرة بمصدر الثلاثي المجرد بنابه على فعلة بفتح الفاء
وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفاء وهو مقيس فلا يكون المصدر على فعلة بفتح الفاء نحو رحمة او فعلة نحو رية فلا يدل حينئذ

على المرة

على المرة او على الهيئة لا بقرينة حالية او وصف وقوله م في غير الثلاثي بالتاء المرة ش يعني انه يستدل على
المرة في مصوغ غير الثلاثي بزيادة التاء نحو انطلق انطلاقة فان بني على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما نسبق في الثلاثي
وقوله م وتدل فيه هيئة كالحمرة ش او تدل في غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم هو حسن العقعة والمعولين
والقعمصة وهي حسنة الحمرة والنقبة من تعمم وتقمص وتخمرت وتنقبت اجنبية اسماء الفاعلين والصفات
المشبهات بها تقدم حد اسم الفاعل وباتي حد الصفة المشبهة م كما على صوغ اسم فاعل اذا من
غير ثلاثة يكون كفعل ش فتشمل قوله من غير ثلاثة فعل المتعدي نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب وفعل
المتعدي نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم وفعل نحو قبح فهو قبيح وليس نصبته البتها على الهوا وهذا قال
م وهو قليل في فعلت وفعل نحس معرب ش يعني اذا فاعلا قليلا في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين غير المتعدي
يفهم منه كثير مقيس في فعل مطلقا وفي فعل المتعدي وقوله م بل في اسمه فعل وافعل فعلا ش يعني ان قياس فعل اللازم
ان يكون اسم فاعله على احد الاوزان الثلاثة فيفعل للاعراض نحو اشر وبرح وافعل للالوان والخلو نحو اخضر واجهر وهو الذي
لا يبصر في الشمس وبعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريان وصديان وقد نبه على هذا بالتمثيل م وبعلان وبعل يفعل ش
يعني ان هذه الوزن اذا بنيا من غير نحو ضخم فهو ضخم وجمل فهو جميل فان قلت فعل يقاس عليهما قلت
اما فعيل ففيه وقفة في شرح التسهيل من استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو معيب وقول الشارح الاب
كثير في اسم الفاعل من فعل ضد كاد يصح ان يجيء على فعل او يعيل بخلاف م وافعل فيه قليل وبعل ش الضمير يعقل
مثال افعل حذر الكاف وهو احذر منه ومثال بعل بطل وهو بطل ولا يقاس عليهما لقلتهما م ويسوي الفاعل فذ يعني
بعل ش فذ يستغني بعل المفتوح العين نحو اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ و
شاب فهو اشيب وعقد فهو عقيد ولم يأتوا فيه بفاعل فان قلت كيف يطلق على هذه الاوزان اسم فاعل وانما هي
من الصفة المشبهة قلت يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في ما
في حروفه لا اشتقاقا وتحمل ضمير الفاعل وفي مشهور لا اصطلاح على ما تقرر حده في بابه م وزنة المضارع اسم فاعل
من غير ذي الثلاث كالواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد فرسبقا ش يعني بهذين البيتين كيفية
بنا اسم الفاعل من كل فاعل بعد ازائد على ثلاثة احرف وهو واضح وقوله وزنة هو حد خبر مقدم ما قوله اسم فاعل والنقل
بنا اسم الفاعل من غير ذي الثلاث كوزنة المضارع و فهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا او مضموما فتكون الحركة غير
الحركة م وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمنتضى ش وبا وزين اسم الفاعل واسم المفعول فيما
زاد على الثلاثة لا بكسر ما قبل الاخر وفتحه م وبنا اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كذا من فصل ش
كالمصوغ من فصل فمفعول مقصود وان كان الثلاثي لازما فبين مفعوله بالحرف الذي تتعدى به نحو مرت ممرور به ويعني بالثلا
ثي المنصرف م وذاب نقلا عنه فهو يفعل ش اي ذاب يفعل لمعنى صاحب هذا الوزن من مفعول اسما عاما فيما نحو كحيل
بمعنى مكحول وقتيل بمعنى مقتول وكريح بمعنى مكروح وهو كثير قال الشارح وعلى كثرته لم ينص عليه باجماع وليس فيما
خلا البعض منص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له يفعل بمعنى فاعل وفي الشرح والحق
في الاصل فان قلت فعل يفعل يعمل عمل الناب عن مفعول عمل اسم المفعول قلت في كون التسهيل انه ينوب في الدلالة

ا العمل بعلى هذا لا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قبيلا بوه واجاز بن عصفور ويحتاج الى سماع فان قلت لم قال فتاة او
فتى كحيل ومثل بالمونث والمذكر قلت لينبه على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وسيأتي في موضعه
الصفة المشبهة باسم الفاعل م صفة استحسن جرى على معنى بها المشبهة اسم الفاعل ش لتميز الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرى عملها باضافتها اليه نحو الحسن الوجه وغيره بخلاف اسم الفاعل فانه لا
يصلح لذلك فان قلت يشعر قوله استحسن بان اسم الفاعل فرع لها الى فاعله وللكثرة يستحسن قلت قال الفشار
ح ان ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل الا ان امر التبس يغير يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو كاتب الاب بمعنى كاتب ابوه انتهى
وليس على الخلاف بل تقول انما افضل تبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته
الى ما هو فاعل في المعنى بتقول زيد قائم الاب بالرفع والنصب والجر على الحسن الوجه وان كان من متعد مجرب جرى بذلك
عند الاخفش وحمله بن عصفور بالليل فولهم هو حريث عمن بوجع وتقل الغع على الجمهور وان كان من متعد الى واحد يذلك عند
الصنف بشرط امن اللبس وهما فالبغداديين وذهب كثير الى منعه وبعض قوم يقولوا ان حرف معجوله اقتصارا جاز والا فلا
وهو اختيار بن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقهما كقوله ما الراحل الغلب خلافا وان خليقا. وان كان من متعد
الى اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة فال بعضهم من غير خلاف فان قلت لم قال فاعل معنى قلت لانه انتفاء
الصفة اليه لا بعد اسناده الى ضمير الموصوف فلم يبق جاعلا الا من جهة المعنى وقوله المشبهة اسم الفاعل يجوز
ان يكون جملة مبتدا او جملة خبره وفي الكلام تقديم وتاخير ويجوز ان يكون صفة مبتدا وان كان نكرة لوصفه والمشبهة
خبره والاول اظهر فان قلت ما وجه الشبه بينهما وبين اسم الفاعل قلت من اوجه احدها انها تدل على حدث
ومن قام به الثاني انها تذكر وتونث الثالث انها تثنى وتجمع وكان حقها الا تعمل عمل بعدها لانها اخبر على المضارع
والاصل معدولة عن الجار عليه لا انها عملت لمشابتها اسم الفاعل بما ذكر ثم اعلم ان بين اسم الفاعل والصفة
المشبهة عمومان الاول ان الصفة المشبهة لا تكون الا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي واللازم والى هذا
اشار بقوله م وصوغها من لازم ش الثاني لا تكون للماضي المنقطع ولا المابيع لا توجد الا للحصر وهو الاصل في باب
الوصف لانها للتوصيف باجابة معنى الحدوث بل بالنسبة الحدث الى الموصوف على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه
كالفعل يجاب معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضي والحال والاستقبال ولذلك افتقر اسم الفاعل
الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق واذا افتقر الصفة الحدوث حولت الى بناء اسم الفاعل كقولك قبحا انا
من رجل وان جل جاز فيه ولا يعذر بعد موتها جارح. والى هذا اشار بقوله م لحاضر ش تنبيه فتقرر بما ذكرته
ان كونها للحاضر ليس شرطا في عملها والكوفيون خالفوا ذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وعبارته
هنا اجود من قوله في الكافية: والاعتماد واقتضاء الحال: ش كان يقول تصحيح في الاعمال الثالث
انها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل نص على الزمخشري وهو ظاهر كلام ابن علي في الايضاح وفي التصنيف
وقال في شرح التسهيل وموازنتها المضارع قليلة اذا كانت من ثلاثي ولازمة اذا كانت من غيره ولذلك مثل هنا بظاهر القلب
وهو جار على المضارع وتجيل الظاهر وهو غير جار تنبيها على مجيئها بالوجهين ومثالها من غير الثلاثي مضمر القلب
ومنطلق اللسان قلت والغالب ان يقولوا ان ظاهرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع اسماع باعلين فصل

بعد الثبوت

بها التثنية فهو ملحق معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة فإن قلت فقد رجع ما ذهب اليه من قال انها لا تكون
جارية بكونها متفقين على ان مثل جاءني رجل وآخر بقرة او عمرو مثل حسن وجه او صفة مشبهة قلت ان جميع الاقوال
فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت كما تقدم قبل لكن الحق عليه صفة مشبهة الرابع ان معمولها
لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل الخامس ان معمولها لا يكون الا سببيا بخلاف اسم الفاعل فانه
يعمل في السببي والاجنبي والمراد هنا بالسببي المتصل بضمير صاحب الصفة بكلا ومعنى والى هذا اشار بقوله م وسببوما
تعمل فيه بجتنب البيت ش فإن قلت فقد ذكر في التسهيل ان معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا منفصلا كقولك
له حسن الوجه كما قدمته انفا في الحرف الخامس قلت انما احترز بالسببي عن الاجنبي
فانها لا تعمل فيه واما عملها في ضمير الموصوف فلا اشكال فيه واما قوله م وعامل اسم الفاعل المعرا ش يعني به
انها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله فإن قلت فما وجه عمل اسم الفاعل المعرى لها وبينهما
فروق وهو ان معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول وعملهما اختلف قلت هو منتف صورة وهو
الراجح وقوله م على الحال الذي قد حل ش يعني ان عملها مشروط بالاعتماد على ما ذكر في اسم الفاعل فإن قلت لم
اخر قوله وسببوما تعمل فيه بجتنب عن قوله وعمل اسم الفاعل المعرى وكان ينبغي العكس لانه لما تنقضه البرو قلت
بيان شرط معمولها من توابع جيان عملها قبل ذكر اخره عنه وقوله م فما رفع بها وانصب وجر ش الرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر على التمييز او على التمييز بالنكرة وقيل يجوز فيه ايضا التشبيه واجاز بعض البصريين
كون المجرور بالاضافة الى المرفوع بها تمييزا وهي نزعة كوفية والجر على الاضافة وهل هي مرفوع او منصوب قولان وكلاهم
كلام المصنف انها مرفوع والبه ذهب السهيلي وذهب الشلوبين واكثر اصحابه كابن عصفور الى انها منصوب وقو
له م ومع ال او مجردا ش يعني ان الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر بالتمييز مقرونة بال او مجردة منها
ثم قسم معمولها الى ثلاثة اقسام الاول معرف بال واليه اشار بقوله م فمعرف ال ش والثاني المضاف وهو المراد بقو
له م وما اتصل بها مضافا ش اي ما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بال والثالث المجرد من ال والاضافة وهو المراد بقوله
او مجردا ثم اعلم ان المضاف انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف والثاني مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف
والثالث مضاف الى المعرف بال والرابع مضاف الى المجرد والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف
مما ذكر في التسهيل ويحتاج الى السماع والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى مما ذكر في شرح التسهيل
والسابع مضاف الى موصول والثامن مضاف الى موصوف والمجرد من ال والاضافة يشمل ثلاثة انواع الموصول
والموصوف وما استوى هما جملة انواع معمولها السببي احد عشر نوعا وهذه امثلتها على الترتيب مثال مضاف
الى ضمير الموصوف الحسن الوجه ومثال المضاف الى ضمير الموصوف الحسن وجها ومثال المضاف الى مضاف الى ضمير الحسن وجه ابيه
ومثال المضاف الى المعرف بال الحسن وجها ومثال المضاف الى المجرد الحسن وجه اب ومثال المضاف الى ضمير مضاف
الى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسنة وجه جارية بنيها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف
الى جارية والجارية مضافة الى ضمير الموصوف ومثال المضاف الى ضمير معمول صفة اخرى مررت برجل حسن الوجه
جميل غلامها وهو تركيب قاعدي ومثاله قول الشاعر بسبتني العينات البقة المتجرع اللطيفة كشحيه

وما خلت از انسبا و مثال المضاف الى الموصول قوله مجح بها قبل الاختبار منزلة والطبيب كذا النطق به و مثال المضاف
الى الموصوف رايت رجلا حرير ثمنه يكفن به و مثال الموصول قوله و غير ات ما انتفت عليه المتاز ر و مثال
الموصوف قوله نزور امرءا جما نوالا عن لمزامة مكتنعا از مة الزور وهذا الفصل عربان و مثال المجرد
قولهما الخمسة وجه اخ انظر هذا فاعلم ان الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع الوجوب والجواز الى قولهما ستة
احوال وكل منها على احد عشر نقل برانه المعمول وهذه ستة وستون صورة كلها جايزة الا لزم منه اضافة ما فيه
الالف واللام من الا اضافة الى المعرف بها والى ضمير المعرف بها فيمتنع الخمسة وجهه والخمسة وجه ابيه وا
لخمسة وجه اب ونحوها ويجوز الخمسة الوجه الا انه مع معرف باو الخمسة وجه الاب الا انه مضاف الى المعرف بها والكريم
الاباء العالم جوه هم الا ان جوه اضاف الى ضمير المفرد بها اخ كبر في التفصيل والى هذا اشار بقوله م ولا تجرد بها
مع ال سمنا من ال خلا و من اضافة لتا اليها نش وما يحل فهو بجواز وسما نش يعني وما يحل من ال ومن الا اضافة لتا
ليها فهو موسوم بالجواز قال فلت كان ينبغي ان يقول او من اضافة الى ضمير المعرف بها كما ذكر في التفصيل
قلت انما تركه الانه تركيب قد مر كما مر نش يبهان الا الى تبعض المضف لبيان اقسام الجايزة وهو
ينقسم الى فبيح وحسن ومتوسط وقد بسطته في غير هذا المختصر الثاني ما ذكر من الحكم انما هو في السببي
وقد تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا و عملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من نحو مررت برجل حسن
الوجه جميلة ونصب ان فصلت او مرفت بال او الموصولة نحو فرح بعض نجباء الناس تجربته وكبر مهصورها والمزوج بال نحو
زيد الحسن الوجه الجميله التعجب استعظام بفعل ظاهر المزية ويدل عليه بالباطن كتبين غلبة ما ينكر
في هذا الباب نحو سبحان الله ومعاذ الله وقد يجاء بلا فعل كما في نحو لله در فلان وقاتله الله ونحوهما مما دل عليه بالوضع بقرينة والمبوب له
من الباطنة افعل وافعل وقد اشار الى الاول بقوله م بافعل نحو ما اعلم زيدا نش انحو اي يجوز ان يجعل بعد ما الاستفهامية
التعجب او بعد حال تعجب كقوله تعجبا معجبا له او حال واشار الى الثاني بقوله م او جي بافعل قبل مجرور بها نش
يعني او جي يجوز ان يجعل قبل الاسم مجرور بباء الجر ثم قال م وتلو افعل انصبه نش مذهب البصريين انه مفعول به
وزعم العبدي ومن وافقه من الكوفيين ان نصبه على حد النصب في نحو زيد كريم الاب قال فلت شرط الجر وجعل
افعل والمنصوب بعد ما افعل ان يكون مختصا للمفضل به العايبة ولم ينبه على ذلك فلت يه تضمنه الا اني ان شاء الله ثم
مثل الصيغة الاولى بقوله م كما او في خليلينا نش وهو تصغير ما احسن زيدا بها اسم ليعود الضمير عليها
منتقلا قيل بلا خلاف وقد روي عن الكسائي انها موضع لها من الاعراب وهو خلاف نشا ع وبعد ثبوت انها
اسمية هل انها مبتدا وفي معناها خلاف مذهب سيبويه و جمهور البصريين انها اسم تام نكرة والفعل بعد
ها خبرها وهو الصحيح الا ان نصر المتعجب الا علا قال التعجب منه نحو مزية اح را كفلا جلي وسبب الاختصاص
في جي باسم تخف الجملة المعبر بها عن لك ان تفتتح بنكرة غير مختصة يحصل بها ابهام مملوء بابهام قيل
قلت كيف ساغ الابتداء بها وهي نكرة لا مسوغ لها قلت مسوغها نفس الابهام وقد مر ذكره في التفصيل
من المسوغات وقال الكشاورح انها في تفسير التخصيص والمعنى شيء عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا
وهو كقولهم شيء عظيم جاء بعدو شر أهر ذا ناب وفيه نظر وفي هب الا خبث وطابعة من الكوفيين الى انها مو

العمر حلتها

موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف لقيام الذي احسن زيد اشيء عظيم ورد بانه يلتزم
ويستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تغاير الابهام وتأخر الابهام والتفاسير فيما تتضمن من
الكلام ابهاما وابهاما ما تغاير الابهام والثاني التزام حذف الخبر وذلك شيء ليس مستحسن وذهب
الفراء وابن درستويه الى انها استفهامية وتعلقه بشرح التسهيل عن الكوفيين ورد بان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا تليه الا الاسماء نحو ما احسن اليمنة وما المشار اليها مخصوصة بالافعال وبانها
لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز ان تخلصها اي وبان فعل التعجب بابه فعله مجمع عليه والاستفهام
زيادة ح ح بل عليها فلا يلتفت اليها قلت وفي الاول نظر لان مذهب الكوفيين ان ابعل اسم وصيا
قتي وذهب الاخفش الى احد قوليه الى انها نكرة موصوفة وابعل صفتها والخبر محذوف وثاني قوليه انها
موصولة وفاعل تقوم ضمير يعود الى ما وقيل لفعل يسيبويه ثم مثل الصيغة الثانية بقوله م واحر وبهما ض
وهو نظير احسن بزيد ومذهب البصريين ان ابعل نحو احسن بزيد بعضه لبعض لان الامر ومعناه الخبر بمعنى احسن
بزيد اي صار ذا حسن وهو مسند الى الجار والمجرور بعده والباء زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا او
ذهب الفراء ومن وافقه الى انه امر بالمستعجب من المخاطب مسندا الى ضميره واستحسنه
الزمخشري وابن خروف وذهب بعضهم الى ان المخاطب ضمير الحسن كانه قيل يا حسن احسن بزيد ايها
مر به ولما كان الضمير معربا على كل حال فابن كامل وهو حسن وعلى الامرين الوجهين فالباء زائدة مع المفعول
والمعنى من جعل ابعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية واجاز بعض المتأخرين ان تكون الباء للتعدية لان ابعل
والهمزة للصيرورة فهما للتعدية وهو امر للعجب او للتفخيم على القولين والصحيح ما ذهب اليه جمهور البصريين
لصلاحيته معربا على عشرة ورد المصنف قول الفراء بارجعة اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن الناطق
به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلب ونحوه حالبا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لبقيه ضمير المخاطب في نحو احسن بزيد الرابع انه لو كان امرا لوجب
له من الاعلال ما وجب لافم وابزدرع قول بزيد سمان بازمن المصاح وما لا يكون الا موقتا كالصهولة والنجابة
فلو كان الامر على ما توهمه لقيل ما اسهل به واسهل به وما انجب به وانجي وقد اجيب عما ورد به وليس
هذا موضع ذكره فنبه هنا على الا والباء بعد ابعل لازمة عند العرب غير الاخفش فان كان المتعجب منه ازدحلتها
كقول الشاعر وأحبب إلينا أن يكون العذر ما الثاني قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر
الى حذف الباء لصحة عند ان يلزمه ان مربع وعلى قول الفراء يلزم النصب م وحذف ما منه تعجب
استنبح ان كان عمل الحذف معناه بعج ض يعني انه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ابعل والمجرور بالباء
بعد ابعل ومثال حذفه بعد ما ابعل قول الحلي رضي الله عنه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا
ما أعف وأكرما اي ما اعفهم واكرمهم ومثاله بعد ابعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر هم اي بهم وانما حذف
مع كونه فاعلا لازما لزومه للجر كمسألة صوم الفضلة خلافا للفارسي وفرعه هنا الى انه لم يحذف ولكنه استتر

به الفعل حين حذفت الباء ورجع بوجهين احدهما ابراز الزوم ابراز حينئذ به التثنية والجمع والاخر ان من الضمائر ما لا يقبل
الا مستترا كنا من الكرم بنا فان بشرح الكافية والاخر الباء بفعل الامع مجرورها بشرط كون الفعل مسببا
فاعلا آخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى اسمع بهم وابصر فالخبر الباء ومجرورها بفعل مجرح الكفر الشاعر
عن قرنه ان يلوى المنية بلفها: تحمل او ان يستغيث يوما فاجزر فان قلت اطلق المصنف على الاسم
متعجبا منه في قوله وحذف ما منه تعجب والمتعجب منه انما هو بفعله لا بنفسه قلت اجاب الشارح
بانه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقوله ان كان عمل الحذف معناه بضم شرط يستباح حذف
المتعجب منه بعد ما افعل او افعل بمعنى ان جواز حذفه مشروط بان يكون المراد بالاخبار عمل الحذف للعلم به فلو
كان مجهولا لم يجز حذفه لعدم الفائدة م وفي كلا الفعلين قد مالزما: منع تصرف بحكم خما نثر فان في
شرح التسهيل لا خلاف في عدم تصرف بفعل التعجب انتهى ومذاجاز بن صفتام لا اثنيان بضارما احسن فتعلما
بحسن زيد او هو فيما نثر ولا يسمع فوجب اطراحه فان قلت بهلا جعلوا ابفعل امرا مما فعل قلت المانع من
ذلك كون الهمزة في ابفعل للصيرورة وهي فيما فعل للنقل هذا تفريع على مذهب الجمهور تنبيه صرح المصنف
في هذا البيت بعلية صيغتي التعجب اما ما فعله فجعله خلاف فذهب البصريون والكسائي الى فعليته وذهب
الكوفيون غير الى تسميته ولم يستثنه بعضهم فلعله قولين والصحيح انه فعل لبنائه على الفتح ولنصبه المفعول
به وليس من الاسماء التي تنصبه ولزومه مع ياء المتكلم نحو ما اقربني الى عمرو الله في كرى المصنف
قلت قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذا النون واجعلوها لازمة واستدلوا على الاسمية بعدم نصرفه
وتصغيره وبضمة عينه والجواب ان امتناع تصرفه لانه لزم كريفة واحقوباز تصغيره وضمة عينه لشبهه
بافعل التفضيل واما افعل به فقال المصنف وغيره لا خلاف في فعليته وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسميته فانه
حصر لا ينثني ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم انتهى قلت ما اعراب احسن زيدا عند العلماء بل سمية افعل
قلت نقل عن الفراء ان الاصل في ما احسن زيدا ما الحسن زيد على الاستفهام ثم نقلوا الصفة من زيد واسندوها الى ضمير
ما: وانتصب زيدا بالحسن بعد ما الاستفهام والفتحة في افعل فتحة الاعراب وهو خبر عن ما: وانما انتصب لكو
نه خلاف الذي هو ما: اذ هو في الحقيقة خبر عن زيد: وزعم بعض الكوفيين ان افعل مبني وان كلا من اسمائه انه مضمن معنى التعجب
واصله ان يكون بالحرف م وصغتهما من ثلاث صرفا: فابل فضائل غير ثلاث انتفى: وغير ثلاث وعد بضا
لهم اسهلا: ولبعض غير سالك سبيلهم فعلا نثر استثنى هذا ان يبنيان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب
فيما سماه وهي ثمانية: الاول ان يكون فعلا فلا يصاغان من غيره وبذلك ظهر خطأ من يقول من الكتب ما اكتبه ومن الحمار
ما احمره وشذ من ذلك قولهم افيس به استغنوا به من فيس اي حقير وذكر المصنف منه قولهم ما اعوره اي بعينه ما
حجاء بالغين وهو من قولهم امرأة حجراء فالاولى ان يجمع منه بفعل وقد حكى ابن القطاع الفلاع مرعة المرأة خفت يداها في
العمل فهي فلاء وعلى هذا فليس بشاذ قلت لم يتم الناظم بنا على هذا الشرط قلت هو مفهوم من قوله
من ثلاثة ثم ان التقدير من فعل ثلاث مجرد الوصوف للعلم به الثاني ان يكون ثلاثيا ويعني به ثلاثي المعنى فيدا

يفعل

ولا يضاف عاز من الرباعي المجرد بانفعال نحو حرج ولم يشذ منه شيء واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احدها جواز صوغهما منه قياسا مطلقا وهو اختيار المصنف قال وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه والثاني منعه الا ان يكون شذ شيء فيجعل وهو مذهب الاخفش والفارسي والسرخ وابن السراج والجارسي ومن وافقهم والثالث التفصيل فان كانت همزته للنقل الى التعدي جاز وعليه جاء عجبت وعجبت وعجبت الى سيبويه والكاهر ان مذهب سيبويه هو الاول والتمثيله بالعجب والهمزة فيه للنقل يقال عجبت بمعنى تناولت واعجبت بمعنى تناولت قلت والقياس على ذلك عند من اجاز مشروط بعدم ما يمنع الا خر فان وجد مانع لم يجز نحو اعور بمعنى هلع فانه غير قابل للتفاضل ونحو احاب فانهم استغنوا فيه بما الا بعد فيجعله فلا يقال ما اوجبه بل ما اوجب جوابه ونحو كرم سيبويه وان كان من افعل فقد شذ منه الفاظ منها ما اشد من اشتد وما استنفد من استنفد وما احوله من احتال وما احضر من احتضر وفيه شذوذ ان لانه مزيد ومبني للمفعول وليس من الفشاخ ما افقره وما اشهاه وما احياه خلافا للاكثرين في قولهم افقر وشهي بمعنى استغنى وحيي بمعنى استحيا ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره وقل عن الاخفش انه اجاز التعجب من كل فعل مزيد على اربعة احرف كدحرج وهو اصله الثالث ان يكون ضنصرفا فلا يصاغ من غير المتصرف كنعم وبئس ومن نحو قولهم ما اعساه واعسر به فان قلت ينبغي ان يقول كامل التصرف احترازا من نحو ليس ويدع قلت انما اطلق التصرف وهو محمول على كامل التصرف الرابع ان يكون قابلا للتفاضل فلا يصاغ من فعل لا يقبل التفاضلات وبئس وحبذا لانها مزيدة فيه لبعض ما عليه على بعض الخامس ان يكون تاما فلا يصاغ من الافعال الناقصة خلافا للمبرد اجاز صوغهما من كاد الناقصة السماع فلا يجوز ان يكون مبنيا فلا يصاغ من فعل مفعوع فيه لزوما كعمي بعجز او جوازا كعمي بعجز كذا قاله في شرح التسهيل يعني ان عاج بعجز بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى ما استعمل منفيا ومثبتا ونوزع في تخصيصه الا بالتبعي فانه قد ورد مثبتا فيما انشده ابو علي الفارسي في قوله اذا الحمد نزا الحمد نزا عز ابن الاعرابي ولم يأت منه فعل يدل على الذم ولا منكرا وروي به فاعجج السادس ان لا يكون معتلا عينا او لاما بعد بعد فلا يصاغ من شهد وحرو ولا عرو بل يجوز ان يكون من الحماسي كالاول او من المعيوب كالثاني وعلة المنع عند الجمهور ان حرفا يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع على افعل ولا عند المصنف انه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل لم يبن منه افعل التفضيل فلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع من هذا النوع افعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة فالوصف من هذا الاعتبار يجيء نحو ما انه متعبر وشذ من هذا النوع قولهم ما احمقه وما ارعنه وما هوجه وما انوكه وما الوم من لزة اذا كان معصبا الخصومة وبناء الوصف في كل هذا على افعل في التذكير وفعلاء في التانيث وكلام صنف الكافية والتسهيل يقتضي ظاهرا ان صوغهما من فعل افعله جهلا وعسرا مقيس السابع ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يقال ما اضرب وانت متعجب من الضرب الذي وقع به وعلته عند قوم خوف اللبس واليه ذهب المصنف فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما احبه من حب وما اولعه من ولع وما ازهاه من زهي فالمصنف وهذا لا مستعملا في افعل التفضيل اكثر منه في التعجب وعلته عند قوم ان فعل التعجب منه لا يكون فعل من حول همزة النقل على فعل اصلا او تحويلا وفعل لا يكون ابدا فعل مفعول واليه ذهب

ابن عصفور ولذلك جعل ما ورد منه شاذا ينبغي ان يبنا على ان انه متعجب فيه من فعل فاعله معنى بفعل مبنى للمفعول الى ضميره
قلت ففي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ان يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانه لا يقولون ما اقاله
فيه استغناء بقولهم ما اشد قائلته وما افعل مصوغ منه كذا قالوا فان تركت ولم يقولوا وجعت نص على فتح ضميره وفي
غير هذا التفصيل قال او يعني التعجب بفعل عن فعل مستوف للشروط كما يعني بغيره وذكر بشرحه منع بناء اسكن
وفعل وجلس صرف قام وقال من العائلة وزاحم غيره فاز وغضب وقام ومن ثم ذكر التسعة ابن عصفور وعد فاز فيها
غير صحيح لان ضميره حكى ما افوزه فان قلت ذكر بعضهم في شروطه ان يكون على فعل اصلا او نحو بلا وذكر بعضهم
ان يكون وافعل وذكر بعضهم ان يكون ايضا ذهبت ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم قلت اما اشتراط الناظم تحويله
على فعل فذهب اليه كثير والصحيح ان صيغتي التعجب من فعل وفعل لا يختار جاز التحويل وهذا اختار المصنف وظاهر
كلام سيبويه قال وهو مبني من فعل وفعل وفعل اما اشتراطه الوضع والدوام فليس بصحيح بل يجوز ما احسن ما يكون
هذا الطفل وليس بدائم وما اشتد لحم البرذون وليس بدائم م واشتد واشتد ونحوهما يخالف ما بعض الشروط
عنه ما: ومصدر العامل من بعض بنصب: وبعد فعل جر بالباء يجب ش يعني انه اذا فصل التعجب من فعل بعض
بعض الشروط التي يجوز فيها صيغتي التعجب منه بل ينوصل الى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط
ويوتى بمصدر الفعل الذي عرى بعض الشروط فيعمل عمل معمولة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما افعل وجر بعد افعل
بالباء الاسم المتعجب منه فيقال في التعجب من استخرج ونحو ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ومن نحو
مات ما اجمع موته واجمع بموته هذا حاصل البيتين كتنبيه على هذا العمل يصح في كل فعل متصرف مثبت مصوغ
للعامل في مصدر مشهور وان عال يستوف بقيت الشروط فان كان غير متصرف لم يمكن فيه العمل لانه لا مصدر له وان
كان صفة او مبنيا للمفعول لم يصغ لما فيه لا ان يوتى به صلة لحرف مصدري معمول للمتعجب منه فيقال ما افر
ب لا يفعل وافرب بان لا يفعل وما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب وانما فعل غير لما ليفي لفظ المبني للفعول
وقال الشارح ولو من اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع بفلان سفرا وما اسرع بفلان سفرا في بكر للفعل
مصدر مشهور فالحكم فيه ان يجعل صلة لما ايضا نحو ما اكثر ما يزور زيدا الشهر م وبالنذور احكم لغير ما ذكر: فلا
تقدم على الذي منه اثر ش اشار بهذا البيت الى انه قد ورد بناء التعجب مما لم يستوف الشروط على وجه الشذوذ
فيحفظ ولا يقاس عليه وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك م وبفعل هذا الباب لم يقدما: معمول له ووصله به
الزما ش قال في شرح الكافية ولا خلاف في منع تقديم التعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير
ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح وفي نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كما الحال او المناداة وليس الامر كما زعما
بل في الحال خلاف اجاز الجرمي منه البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال وقد وقع في الكلام الفصيح ما يدل على جواز
الفصل بالمنادى وقد نقل عن ابي علي الفارسي ان ابا بكر بن السراج رضي الله عنه اعتذر على ابي اسحاق الزجاج رحمهما الله
قال في شرح التسهيل بعد ذكر علي رضي الله عنه وهذا صحيح للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما
احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لضعفه ان يكون له مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بالمفعول به ومعمول بها نحو ما احسن ولا نخاله
زيدا ولا حجة له على ما قال واما الظرف والمجرور فبينهما خلاف مشهور قال في شرح الكافية والصحيح الجواز لثبوته في كلام

عن العرب

عن العرب وقال في شرح التسهيل لم يمنع ولم يضعف لتصرفها نظما ونثرا وقياسا بمثل النثر قول عمر بن معدي كرب لله
در بني سليم ما احسن في الهيجاء لقاءها وما اكثر في النزال عداءها واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول بعضهم
بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال بني المسلمين نقرؤا واحب الينا ان يقرؤا القرآن ما: وقال الاحمر فيم بل ازا الحرم ما
ع ام حزمها واحرا ع احالت بارا تحولا ومن القياس ان العصر بالضرب والجرور معتقب بين الغائب والمضاف اليه بهذا اولوا
جاز بعضهم العصر بهما على فتح فالحاصل ثلاثة مذاهب: الجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والعارسي وابن
خروف والشلوبين والى المنع ذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين ونسبه الصيمري الى سيبويه والحق انه ليس كسيبويه
به فيه نص قال الشلوبين الصواب ان في المسألة جائز وهو المشهور والمنصور قلت وقد اشار بالنظم الى ترجيح الجواز بقوله
مستعصل ان استعصاله دليل على جوازه تنبيه جواز الضرب العصر بالضرب والجرور عند من اجازه مشروط بكون
نعم وبئس متعلقين بفعل التعجب فان لم يتعلقا به امتنع العصر بهما كما امتنع بغيرهما فلا يجوز ما حسن لمعروف امرا
وغير به في شرح التسهيل انه لا خلاف في نحو نعم وبئس وما جرا مجراهما م بعلا غير منصرفين ص ش
قوله بعلا خبر مقدم لنعم وبئس وفي نحو لا خلاف وفي نقله كسر فعلا حركهما ان البصريين والكسائي ذهبا الى بعليتهما
واستدلوا بأوجه احدها اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب: وثانيها اتصال ضمير الرفع البارز لهما
في لغة فهم حكاها الكسائي والاخفش والثالث بناؤهما على الفتح كسائر الافعال الماضية وذهب الفراء واكثر الكوفيين الى
انهما اسماء واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله ما هي بنعم الولد ونعم الصيف على بئس العير وتؤول على تقدير مقول
فيه نعم الولد هو ومقول فيه بئس العير والاخرى حذفها ابن عصفور في نحو فنعمت وبئست المتاخرة فقال التقدير احد من نحو
بئس البصريين بئس نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اتفاقهما على العامل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل
جملة فعلية وتحلل بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا
بمنزلة تبا لك شرا وبرو قمر فنعم الرجل عندي اسم الممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلا
عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه فصار
لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو من قولك بئس الرجل عمرو وعند هما وفعلان لازمان
وعمرو كذا انما قلت ممدوح زيد وممذوم عمرو لكان زيد مرفوعا بالممدوح وعمرو مرفوع بالمذموم والذي حملهما على
قولهما انهما رايا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسم في بعض الاحوال الواضح بحملهما هما على قولك يسا
بر المرء جميع و قوله غير المتصرفين لسبب عرض تصرفهما التزامهما انتفاح المدح والذم: وفي نعم اربع لغات نَعِمَ
وهي الاصل ونَعْمَ بالتخفيف ونِعِمَ بالاتباع ونِعْمَ بالتخفيف بعد الاتباع قيل وابعدها نِعْمَ وهي لغة الفراء ثم نَعِمَ
بالاتباع ثم نَعِمَ وهي الاصلية وفي بهما في قبعدها هي ثم نَعْمَ في المرتبة الرابعة وحكى بعضهم نَعِمَ الرجل واستدل
به على الاسمية لان بعيدا من ان الاسماء وفي بان في نحو من باب الاتباع على سبيل التشويه فلا تثبت به لغة واما بئس
فنص كثير على انها اللغات الاربعة وقال بعضهم لم يسمع فيها الا لغتان بئس بالتخفيف بعد الاتباع و بَئِسَ على الا
صل والاخر بان بالفياس قال ابن عصفور والمجموع للتحفة جيل لوز منها يا فيقولون بيس وحكى الاخفش وابو علي وبَئِس

بفتح الباء وتسكين الياء وقوله م ويجوز التمييز ش يعني ان كلا منهما يقتضي مرفوعا على الفاعلية لانها
بعلان كما سبق فان قلت كون المعمول بعد هما فاعلا على مذهب البصريين فما وجه رفعه على مذهب الكو
فيين قلت اما الطريقة الاولى فقال البسيكي ينبغي ان يكون تابعا عنهم لنعم اما بدلا او عطفا ونعم اسم
يراد به الممدوح فكانه قال الممدوح الرجل زيد واما على الثانية فواضح وقوله م مغازيا ش نعت لقوله
التمييز وحاصل كلامه ان فاعل نعم وبئس يكون على تمييز ظاهر او مضمر بالظاهر شرطه ان يكون معرفا
بال نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافا الى المعرف نحو ونعم دار المتقين او مضافا الى مضاف الى معرف بها نحو قول
الشاعر فبئس ابو اخذا للقوم غير مكذب زهير حسام مفرع من حمائل وقد اشار الى الاول بقوله مغازيا
الاولى الثاني بقوله له م او مضافين لما فازنها ش ومثله بقوله م فنعم عقبى الكرما ش ولم ينبه على الثالثة لكو
نه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه بقوله التمييز ما ت الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بال او مضافا الى المعرف
بها او الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه الكفوله فبئس اخو الهيجا
ونعم شفيعها وهو الصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فبئس صاحب قوم
لا سلاح لهم ونقل اجازته على الكوفيين وابن السراج وخصه علامة النحويين بالضرورة وزعم صاحب البسيط
انه لم يذكر نكرة غير مضافة وليس كما زعم بل وردت ولكنه اقل من المضاف وحكى الاخفش ازناسا من العرب يرفع
ون بنعم النكرة معرفة ومضافة ومنه قولهم ونعم بتيم وفرحلها ما ظاهره ان الفاعل علم او مضافا الى علم كقول بعض
العباهلة يبس عبد الله اذا زكاك او قول النبي صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد ابن الوليد وكقول سهيل
بن خبيب يشفق جيد ويبست جعود وقال ابن عصفور واجاز الجرمي ان يقال نعم عبد الله هند والصحيح ان
ذلك لا يجوز نحو نعم عبد الله ليس معرفا بالالف واللام ولا مضافا الى ما عرف بهما واما قول الشاعر يبس قوم الله
قوم طيئ قوما بغوا جارهم وخذلوه فضرورة وكان الذي سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا
بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف الى ما فيه الالف واللام وان لم يكن تعريفه بهما واجاز المبرد والعباسي استماع
نعم وبئس الى الزنجية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وابو عمر بن القرخ فا
ولم يرد به سماع والقياس المنع لان كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه الا مفسر للضمير المستتر فيها اذا انزعت
منه والذي ليس كذلك فال في شرح التسهيل ولا ينبغي للضمير المستتر فيها اذا انزعت منه والذي ليس كذلك
فال في شرح التسهيل ولا ينبغي ان يمتنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل وذلك لما كرهوا الوصف به الثاني اعلم ان
ما ورد مما ظاهره يوهم ان الفاعل علم او مضاف الى علم ليكن تاويله عن الفاعل ضمير مستتر حزبه مفسر والعلم او المضا
ف اليه هو المخصوص بالمدح وهذا التاويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز حذف التمييز بنعم وسيأتي بيانه ويجوز
ان يحمل على هذا ايضا ما اوهم كونها علما نكرة لان حكاية الاخفش ان بعض العرب يمنع التاويل الثالث
الذي جاء على نعم ثلاثة الاكثر ان الفها جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة وانما قلت نعم الرجل زيد بالجنس كله هو
الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس وانما قلت لانه يرد من ابراج والصواب في تقريره قولان احدهما انه لما كان الغر
ض المبالغة في اثبات المدح الممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منه انما ابلغ في اثبات شيء جعله للجنس حتى

لا يفوتهم

لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص الثاني انه لما فصل اللغة عروا المدح الى جنس المفروح بسببه خلطا فكانه قيل
يمدح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد لم يجز جميع الجنس مبالغة ولم يفصل عين مدح زيد ويذهب قوم
الى انها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود في ذهني كما تقول اشتر اللحم ولا قرينة الجنس ولا معهود فتقوم واحد من
لجواز ان يقع ابهاما ثم يأتي بالتبيين بعده بتجنيسه اللام وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل
فكانك قلت زيد نعم هو والمستقل هو لا بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يشع فيه فلا وقد اجيب
عن تثنيته وجمعه على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص بفضل افراد هذا الجنس افراد سائر
افراد رجلين رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجاز فان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس
برأسه جمعا وتثنية وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع الرابع لا يجوز اتباع فاعل
نعم وبيس بتوكيد معنوي فاني شرح التسهيل بالفارسي واما بعض النحويين البعض لا يتبع واما النعت فنعه
الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله يبس الفتى المدعو بالليل حاتم فاني شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع
على الاطلاق بل يمنع اذا كان قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس ان تخصيصه حينئذ مناف للرابح القصد
واما ما تؤول بالجمع لاكمال التخصيص فلا مانع من نعته حينئذ ان نوى به النعت ما ينوى به المنعوت وعلى هذا اكمل قول الشاعر
عم أبغى الحزن أنت إذا هم ، وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا على البدل وابدل على النعت ولا بعد لهما انتهى
واما البدل والعطف فكلاهما يمكن فيه شرح التسهيل جوازهما وينبغي لا يجوز منهما الا ما تقدم فعم
ولما بين الظاهر شرع في احكام المضمر فقال ص ويفسر بعائد مضمر بمفسر معين كنعم فتى معشر ش واعلم ان
المثال ضمير مبهم يفسره التمييز بعده ومعشر هو المخصوص بالمدح وسيأتي اعم انه ونقل الضمير
احكاما احدها انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه عن تثنيته وجمعه واجاز قوم من الكوفيين
تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهل فاعلا ، والثاني
الا يقبح لشبهه بضمير الامر والشأن واما نحو نعم هو ما انت فهو فاعل للضمير المستكن في لا بشائع لا يقبح عليه
الثالث انه اذا فسر لم يؤنث كقوله فلا الشرف يبقى لها وهي امرأة هذا كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي
الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هذا كذا مثله في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع استغنوا بتأنيث المفسر ونص خطأ
ب على جواز الامرين الاول قوله فيهما ونعت ، الرابع في هذه الفاعل يلزم واعلم ان الظاهر رافع به الشخص الى ان المضمر كذا
لح واما الفاعل يلزم الظاهر يرفع به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص
قال لان المضمر على التبعيض لا يكون في كلام العرب لا شخصا ولا لمفسر هذا المضمر شروط ، الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا
يجوز تقديمه على نعم وبيس ، الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه اذ جميع البصريين واما
قولهم نعم رجلا زيد فشاذ ، الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد وضديه وفي التذكير وضده ، الرابع ان
يكون قابلا لال فلا يفسر مثل غير واي وابعد التفضيل لانه خلف من فاعل مغروز بال واشترك صلاحيته لها
وسيأتي الكلام على التمييز بها ، الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمس شمس هذا البيت لم يجز
لان المشمس معرفة ، الوجوه فلو قلت نعم شمس شمس هذا البيت لجاز ذكره ابن أعصر

تنبيهان

الاول نص سيبويه على لزوم هذا التمييز وصحح بعضهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض الغائبة على تشريح فيها
ونعمت فالتمييز لازم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت ومنع اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور الثاني
مانع كمن اجاز فاعل نعم يخص فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل
نعم والنكرة المنصوبة حال منصوبة على الحال ويجوز عندي ان يتأخر فيقال نعم زيدا رجلا وذهب العبدي الى ان الاسم المرفو
ع فاعل نعم الكسائي لانه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل نعم رجلا زيد فولي نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل
الفعل الى الاسم المدرج فقيل نعم رجلا زيد ويفتح عندي تأخيري لانه وقع موقع الرجل المرفوع واما ابو الفتح فالصحيح
ما ذهب اليه الجمهور لوجهين احدهما قولهم زيد نعم رجلا هو انت وبئس رجلا هو لو كان فاعلا لانفصل به الفعل والثاني قو
لهم نعم رجلا كان زيد فاعلا فيهما الناسخ ص وجمع تمييز وفاعل كمضمر يعود خلافا لمن اشتصر ش .....
يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب المنع وهو مذهب سيبويه لما الابهام رفعه التمييز والجواز وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي قال الضيف وهو الصحيح واستدل بالقياس والسماع فالقياس ان التمييز فرد رج
موكل الرفع الابهام به نحو قوله وتفل حلفت بارح بن محمد من خيم اخ يارح بن كبير قبيلة بنا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد
لا لرفع الابهام والسماع قوله فنعم الزاد زادا ايما زاد اما وقول الاخر والتغلبي نعم الفعل فخلطهم مجدا وقول الاخر
نعم الفتيات فتاة هند لو بذلت وحي التحية نطقا وبا بيا و حكى من كلام العرب نعم الفتيل فتيلا اصلح بين بكر وتغلب وهذا
وارد به الاختيار وقال المانع السماع انما ورد مجملا وفتاة وفتيلا مجال موكدة وما زاد بمصدر محذوف الزوائد ومفعول به وقيل
حال وقال ابو حيان وعندي تأويل اقرب من تأويل الفرعي به نعم وبئس ضميرا وهما مجملا وفتاة وزاد التمييز تأخر عن المخصو
ص ومجملهم وزاد ابيد وهند والمذهب الثالث التفصيل وان ابهام التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صا
لحا ومنه في الاثر نعم الرجل من رجل لم يكن فحاشا ولا يعتقر لنا كبعا منزا بشئ ومنه قوله نعم المرء من رجل تهامي وقوله
وقابلة نعم الفتى انت من فتى لان المعنى من منتبة اي كريم واما ما لا يفيده الفاعل والا لم يجز وما حكاه ابن عصفور تقييده ما نقل
عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه وتأول العبارة سيبويه كلامه على انه انما عنى انه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث
يلتبس التمييز بالفاعل حال لزوم التمييز مضمرا غير ويليه بعد ص وما مميز وقبل فاعل فنحو نعم ما يقول الفاضل
ش اذا وقعت ما بعد نعم وبئس فمبهمة يليها فعل نحو نعم ما صنعت وتارة يليها اسم نحو فنعما هي فان وليها فعل ويليها
عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة موضع نصب على التمييز الثاني انما هو بها موضع رفع على الفا
علية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة واما القائلون بانها موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقو
ال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في احد قوليه
والزمخشري وكثير من المتأخرين الثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة المخصوص محذوف والثالث انها تمييز
والمخصوص ما اخر موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا
على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء
صنعت وقاله في منهج ابن خروف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والكسائي الثاني انها موصولة والفعل صلتها
والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي واقعة يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص

وتفله

وفعله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي :: الرابع انها مصدرية ولا حرف وتأويله بيس صيعتك وان كان لا يحسن
في الكلام بيس صنعه حتى يقول بيس الصنيع صنعك كما تقول اخرج ان تقوم ولا تقول اخرج فيا مك :: الخامس انها ذكرة موصو
فة في موضع رفع واما القايلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة وهي المخصوص والمأخوذ معنوية والاصل نعم ما صا
صنعت والتقدير نعم شيء الذي صنعته وهذا قول الفراء واما القايلون بانها كافة فيجعلها مثل قل فيقول ازما كفت
نعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية انتهى وازوليها اسم فيها ثلاثة اقوال الاول انها ذكرة موضع نصب
على التمييز والفاعل مضمر والمرجوع بعدها هو المخصوص بالمدح وهو مذهب البصريين قلت ليس هذا النقل على اطلاقه
لما سيذكره والثالث التي انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن السرج وابن السراج والفا
رسي وهو قول الفراء :: الثالث ما نكرة تامة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرجوع بعدها هو الفاعل وقد ابه فوا واجا
ز الفراء تتبيعها ان الاول فقط بما ذكرت ان قوله وما مميز صاحبه على ثلاثة اقوال وان قوله وقيل فاعل صاحبه
على خمسة اقوال الاول الظاهر انه اما الرابع الاول من الثلاثة والاول من الخمسة اقتصاري عليهما في شرح الكافية :: الثا
لث في ينبغي ان يدرج في كلامه الصور فاذا عنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم فاز الفعل بانها مميزا وفاعل جاز فيهما :: الثالث
ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذي بدأ به وهو ان ما مميز وكذا عبارته في الكافية وذهب في التسهيل الى انها
معرفة تامة وانها فاعل ونقله عن سيبويه والكسائي واستدل بوجه احدهما ان ما مصاوغة للمعرفة في الابهام فلا يكون
تمييزا والثاني وقد كثير الاقتصار عليها نحو غسلته غسلا نعما والنخلة نعم الشجرة تنبت عليها الانار :: الثالث
ان التمييز في هذا الباب وفي غيره ايضا لا بد ان يكون قابلا لان ينصب عن عصبر وغير على ان التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في
البناء ولا بالمتوغلة في الابهام كشيء ولا اخذ في الابهام والبناء من ما :: الرابع في جزم المصنف بفعل هذا المذهب عن
سيبويه نظر لان مستند قول سيبويه في ذلك انما هو قولهم غسلا اي نعم الغسل وفيه ما هي نعم الشيء ابزوذا وهو محتمل
لان يكون تفسير معنى لا تفسير اعراب وقوله في الكافية :: والمرجوع بعدهم فعل سيبويه واحد التقريب مع قيامه وكذا
هو في قوله :: ظاهر في عموم الجزم م ويذكر المخصوص بعد صنفا :: او خبر اسم ليس يبد واجبا ش المخصوص هذا
لمفتوح بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بيس وله ثلاثة احوال ان يذكر بعد فاعلها نحو فنعم الرجل زيد وفي اعرابه حينئذ
ثلاثة اوجه :: احدها ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره والثاني خبر مبتدا واجبا لاضمار وهذا معنى قوله ليفش بعد واوجبا و
الثالث ان يكون مبتدا محذوف خبره هو الصحيح وبه جزم سيبويه فالابن الباذش لا يجوز سيبويه ان يكون المخصوص بالمد
ح والذم لا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم الصيرفي وابو علي والصيمري وذكره في شرح التسهيل ان سيبويه اجاز
وعبارة سيبويه ليست هذا وحتما ومن تامل كلامه علم بحمد ما ذكره قال في شرح التسهيل والاول اي هو متعين لصحة
المعنى وسلامته من محذور الثاني وانه يلتزم ان ينصب لو حذف كان عليه واما الثالث فجاز فوه منهم
ابن عصفور وقال في شرح التسهيل هو غير صحيح لان هذا الحذف ملتزم ولم يجز حيث التزم حذفه لان علته مستغرقة لمحذوف
● قد صححه وذهب ابن طيصان الى ان المخصوص هو الفاعل وهو باطل لانه لازم وليس
الدال بلازم وباطل لانه لا يصح لعشرة الثانية ان يذكر نعم وبيس وهو حينئذ مبتدا والجملة بعده

خبرا سواء قيل بعولية نعم وبيس او باسميتهما وجوزوا على العول بالاسمية ان يكونا مبتدا خبره والمخصوص الخبر
والعكس قال قلت اذا جعل اسم المخصوص مبتدا والجملة خبره فما هو الرابط قلت الرابط عند الجمهور هو
العموم اي ان الفاعل يجوز ان يكون عاما يشمل عليه نحو الشاعر اذا ارسلني عند نعم حاجة امثالي وبئس
كقول الاخر ان بن عبد الله يقع اخو الندى وابن العشيرة الثالثة ان يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى اذا وحرنه حاكما
نعم العبد والى هذا اشار بقوله م وان يفد مضمر به كبئس ش قال قلت فرقهم بما فرضناه ان المخصوص لا يجب ان
خبر وقوله ويذكر المخصوص بعد يقتضي ان يكون متاخرا قلت ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور في
المصنف في التسهيل وعبارته هنا وفي الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بقوله م وان يفد مضمر به كبئس
ما للعلم نعم المفتدا والمتبع ش تعرض بان المتعلق ليس هو المخصوص بل مضمر به والظاهر ان هذا المثال مما تقدم
فيه المخصوص لا مما حذف للدلالة ما قبله عليه قال قلت كيف جعل المصنف بين جعله مبتدا وجعله خبرا وليسا
سواء لان الاول متفق عليه والثاني فيه منعه بعضهم وهو جائز وهو عند اضعف من الاول قلت التخيير بينهما يقتضي
جوازهما لا استوائهما في القوة مع ان تحتمل الاخر تخيير بذلك خلاف وقد جزم عامة كثير من المصنفين بعكس
الاول قال قلت تحتمل قوله مبتدا العول بين الصاد بعض وبينها مجمل كلامه عليه قلت الاول على انه خبر ما قبله
اي نواة اي الاخر لبين ان الخبر محذوف تنبيه للمخصوص بئس كما ذكرناه احدهما ان يختص وهو مشترك غالب العوامل
نعم البعير حمل والثاني ان يكون ذا خير له من الفاعل وقوله م واجعل كبئس سواء ش يعني معنى وحكما فتقول ساء
الرجل ابو جهل وساء رجلا هو قال قلت ما وزن ساء قلت بفعل بضم العين بدليل انها للمبالغة في الذم
وقيل لا حاجة الى ذلك ساء بالذكر فعل من فروع النوع الثاني والبها عزاه وهي بعد لا تتصرف وقوله م واجعل
بعلا من نحو ثلاثة كنعم مصحبا ش يجوز بناء بعل بضم العين من كل بعل ثلاثي ويجعل مثل نعم وبيس في عدم التصرف
واجابة المدح والذم واقتضاء ما عمل بعا عمل نعم وبيس يجوز ظاهرا مصاحبا لال او مضافا الى مصاحبها وضميرا
مفسرا بتمييز على ما تقرر من التفصيل وسواء في كل ما وضع على فعل كقوله تعالى كبرت كلمة او وضع على فعل او فعل
ثم حول نحو لفضل الرجل فلان وعلم الرجل زيد او قوله مصحبا قال الشارح اي بلا قبل يقال صحبك الله اي لا امكنت من
تتباع به مصحبا قال قلت كيف قال مصحبا وبنا بعل من الثلاثي لفضل المدح والذم مشروط بان يكون مما تعجب
منه بقياس نعم على ما نقله ابن عصفور وحكاه عن الاخفش قلت لعل قوله مصحبا يعني به ان بعل المذكور ويجعل
مثل نعم مصحبا اي في جميع احكامها وتحتمل ان يكون قال مصحبا ليشمل المصوغ على فعل والمصوغ على فعل او فعل
قال قلت مقتضى كلامه ان معنى بعل المذكور اذا اقترنه المدح كمعنى نعم واذا اقترنه الذم كمعنى بيس وليس كذلك
بسواء لان العرب لا تنبي بعل المذكور وتضمنه المدح والذم اذا اريد معنى التعجب نص على ذلك ابن عصفور وهو
انما دل على المدح او الذم بقرينة معنى التعجب قلت لا نسلم ان مقتضى كلامه ان بعل المذكور بمعنى نعم وبيس
بل يكون قوله واجعل بعلا كنعم بعني في الحكم لا في المعنى ويوضح ذلك انه لم يذكر في نعم وبيس كما بعل للمدح فكيف يجعل
مثل نعم في المعنى وفرع كثير من المتسهيل ان بعل المذكر مضمن معنى التعجب قال قلت اذا جعل بعل المذكور بمعنى

نعم وبيس

نعم وبيس في جميع احكامهما نظرا لزوم احكامهما اذ باعلهما لا يكون الا مفردا بدلا او مضافا الى المفرد بعضا او مضمر
يفسر بالتمييز الا ما قل وبعل المتناول البه يكثر انجراره بالباء واستغنوا عن الواضح على وفوما قبله كما
ذكره في التسهيل بخلاف نعم قلت ذكر ابو الحسن الاخفش ان من العرب من يجري بعل المذكر مجرى نعم وبيس
يجعل فاعله كما علمت وعيا لما تضمنه من معنى المدح والذم ومنهم من لا يجريه مجراهما قال ابن هشام الخ اذ يكون
فاعله كفاعل نعم وبيس عيا لما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا انتفاء الكثرة فتنبه له مثله في شرح الكافية
وشرح التسهيل يعلم الرجل وذكر ابن عصفور ان العرب تشرب في ذلك فتحولها الى فعل بالكسر فتستعملها
استعمال نعم وبيس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع وقوله ص ومثل نعم حب ش يعني ان حبذا بمنزلة نعم
وما علمت في فاعله من المدح قال وان قلت مقتضى عبارته ان حبذا مجموعها مثل نعم وليس كذلك بل حب بمنزلة جعل
نعم وفي بمنزلة فاعل نعم قلت كأنه قصد التشبيه على ان حب التي بمنزلة نعم هي المفردة بدليل قولهم يفعل ومثل نعم
حب قال قلت ليست حبذا مثل نعم كما ذكرنا ان حبذا تشعر مع ذا بالمدح العام بالممدوح محبوب او
قريب من البغض بخلاف نعم قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب بعل يغلب به المحبة والمدح وجعل فاعله في البيت
في الحضور الغلب قلت انما جعلها مثلها في افادة المدح العام وما قاله في الحضور انما هو في الاشعار بها الخ ذكره وقوله
ص العامل فيها ش هو كما هو مذهب سيبويه وهو المختار وقال ابن خروف بعل ان مثل بحبذا زيد حب بعل وفي اما علها
وزيد مبتدأ وخبر حبذا هذا قول سيبويه واحكاه عليه من تبعه في ذلك وقوله العامل انما يفيد على الغالب
من تركيب حب مع ذا وهو مذهبهما ان حدهما ان التركيب ازال ما علية في اعجاز مع حب الاسمية واحال مرفوعا
بالابتداء خبرا وخبرا ما بعد وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واحا
بعضهم كون حبذا خبرا مقدما والاخر ان التركيب ازال الاسمية في اعجاز مع حب بعدا جاعله زيدا وقوله ص وان ترح
في ما قبل الا حبذا ش يعني انه اذا اريد المدح في ما قبل الا النافية او في المدح في ما قال في التسهيل وتدخل الا فتحصل مو
افقة بيس معنى وفي نقل بعل ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم وبيس وقوله ص واولى المخصوص ش يعني
اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعا للاسم بعضهم من قال انه لا يتغير وهذا غير بينه وبين نعم فان مخصوصها يمتنع
تقديمه قال في شرح التسهيل لعل كثيرا من الخلل بين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص بهذا الباب فان قلت ما
سبب امتناعه قلت ذكر ابن يعيش ان سببه في الجملة خوف توهم كون المدح من زيد حبذا زيد حب بهذا قال في شر
ح التسهيل وتوهم بهذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله بل المنع من اجل حبذا مجرى المثل وقوله ص ايا كان
ش يعني اي شيء كان المخصوص مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وقوله ص ولا تغير بذا ش يعني ان لفظ ذا لا يغير بتانيث
ولا تثنية ولا جمع فلا يقال حبذي هند ولا حبذا الزيدان ولا حبذا الزيدون واختلف في علة ذلك فقيل انه جرى مجرى
المثل ولا مثال لا تغير والبه اشار بقوله ص وهو بذا هي المثلا ش قال الجوهري سمي ذا جنس من اجناس مبنية فلا يختلف كما لا
يختلف الجاعل نعم يعني انها كان خصيصا وقال ابن كيسان انما لم يختلف لان ذا مشار بها فيه الى مذكر محذوف والتقدير حبذا
جنس هذا وكذلك باقي الامثلة ورجحه بانه جمع ما يدل عليها تنبيهان الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم مطابقة

على قول من جعلها اسما على الاطلاق بالتركيب فلا يحتاج الى الاعتذار الثاني لم يذكرهما
اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز في التسهيل ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره واز يكون خبر مبتدا
محذوف وانما لم يذكر له هنا استغناء بانه يتعين الوجهين في مخصوص نعم وقال ابن كيسان هو مبتدا من
غير اضمار قبله ومنه هذا على القول بانها اسم وما على القول بالتركيب فنعم اعرابه فان قلت اذا كان اعراب
المخصوص مبتدا والجملة قبلها خبرها فاين الرابط قلت الرابط الاضافة او العموم اي قلنا في الاربعة
الجنس الثالثة بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم بروا ولها ان مخصوص حبذا لا يتعين بخلاف مخصوص نعم
وقد سبق بيانه وثانيها لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم وثالثها اعرابه خبر مبتدا محذو
ف اشهل منه في باب نعم لان ضعفه هناك منشأ من خلو النواسخ الا تعمل عليه وهي هنا لا تدخل فالدي
شرح التسهيل وراى بعضهم انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعد نحو بحسبك رجلا زيد وحسبك زيد رجلا فاني شر
ح التسهيل وكلاهما سهل واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز اولى واكثر انتهى وهو لبخلاف المخصو
ص بنعم جاز فاجير التمييز عنه فلا حركة بسبوه قوله م وما سوى الاربع جب او نجر بالباء ش يعني ان
ارجب فان تقترن عن مع ارادة المدح فيجي الفاعل هنا مجرورا بعن نحو جب زيد او مجرورا بالباء زائدا نحو جب بزيد
فاني شرح التسهيل وهذا الاستعمال جائز في كل فعل ثلاثي متضمن معنى التعجب وقوله م وهو في الغضا
الحال الكثير ش يعني كثر ضم حبيب الخ اما ان حب من فعل احب زيد بفتح حركة العين الى الفاء جاز وبالو
جهين ينشد قوله وحب حبيقا مقتولة حين تقتل واما مع ابقاء حب بالفتح فلا يجوز لالتباسه بالاول فان في شرح
الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل ثلاثي يتصور به المدح وفاني التسهيل وكذا كل فعل خفي الفاء مراد به
المدح او التعجب الثاني قوله كثيرا يدل على انه اكثر من الفتح وفي الصحاح اكثر ما يجيء حب مع غير ذي مضمو
الحاء م وافعل التفضيل ش مع من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وابن الدهان سوى بين العربي بين افعل
التفضيل وافعل التعجب بعد ايضا غاير منه لما بينهما من المناسبة فما جاز صوغ افعل التعجب منه جاز صوغ
افعل التفضيل منه ولهذا قال ابن الدهاني واعلم ان ما تشترك فيه التعجب لكونه من غير افعل ومن افعل لم يستوف الشر
ط فجاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه، وكل ما تشترك فيه التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما
عليه بشذوذه، ايضا فتقول ما اقله واصحه واكثر من غير بعلهم بعد الفوا هذا الحكم من نشاط م وما به
الى التعجب وصل به الى امثلة التفضيل صل ش يعني انه يتوصل الى التفضيل فيما لا يتوصل الى بنائه افعل من بعضه بمثل
ما يتوصل به الى التعجب من بشر وما جرا مجراه، وذكر الشيخ التعجب بعد وهنا اسم وينصب هنا مصدرا بفعل
المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو ومخرجا له م وافعل التفضيل صله ابدا نكرة او بعضا
بمن ان جرى ش افعل التفضيل مجرى ومضاف ومعرف بال او مجرى يلزم افترانه بمن جارة للمفضول بعضا نحو زيد افضل
من عمرو او تعلق بها نحو والاخرة خير وابقى واما المضاف والمعرف بال فيمتنع اقترانه بمن بهما فنبيهات الاول اخلع
له معنى من المصاحبة ما بفعل التفضيل فذهب السيرافي وموافقه الى انها لا تنال الغاية ابدا واشار الى انها مع لم
تغير معنى التبعيض بقاني هذا افضل من زيد فضل على بعض ولم يقع وذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة

فيحان

بكان الغالب زيدا بعض من عمرو كما نه فلا يجوز زيد عمرا بعض فلو كان الاول مضمرا جاز ان يقع بعدها الى فاو يفصل
كونه للتبعيض امران احدهما على حالة بعض موضعها والاخر كون المجرور بها عاما نحو الله اعظم من كل عظيم
وافول الظاهر كونها الاولى الغلبة ولا يغير معنى التبعيض كقول المسيح وما رفع به المضيف من الاول لو كان مضمرا
لجاز ان تقع بعدها الى فروع به ابن مالك فيلزم ان لا تقتضي فيتبرك لكونه اظهر او لكونه ايضا يفصل الاخبار
به ويكون قوله لما ابعض التبعيض اي لا يفيد الصاحب على محل الاقتضاء **الثاني** اي وقوع بعد التبعيض خبرا كثر حذف من
ومجرورها بعد نحو قم لكم اقصد عنده وان يكثر خبرا فالحذف كالعدم والصفة **الثالث** قوله حكم يقتضي انه لا يفصل
بين بعد وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول بعد وقد يفصل بينهما بلو وما انصرف بكقوله ولو
بغير الخيبة تو بلغت لنا من ملك موهبة على خمس ولا يجوز بغير ذلك **الرابع** اي ابني بعد التبعيض مما يتعين ان جاز
الجمع بينهما وبين من الداخلة على البعض مفرقة ومؤخرة نحو زيد افرب من عمر من كل خير او افرب من كل خير من عمرو
الخامس فتقول زيد افضل والعرب بال يمتنع اقترانهما بل الكثرة واما قوله نحو بغير ليس الوحي اعلمها مشار كفي
الجمال في السرب فانه اراد اعلم منها بالجواب فزيد اضراح المضاف اليه كما تقول انا بك واللام بعضه لا ممكنة ويقوى
سقوطها قال في شرح التسهيل وما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصا والعرج للاخر جاء على ثلاثة
اوجه احدها ان الزائدة والثاني انها متعلقة باكثر مقدرا معمولا عليه بالموجود والثالث انها للتبيين لا بتداء
العناية كانه قال ولست بالاكثر من ينتهي **وقولهم** وان تنكر يضف او جرد الزم تذكيرا وان يرد حذف فتقول ان افعل
التفضيل مجردا او مع با او اضافة فلزام الافراد والتذكير فيلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل منك وهند
افضل منك والهندان افضل منك والهندات افضل منك واما المعرف بال فيثنى ويجمع ويؤنث فتقول زيد الافضلان
والزيدون الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات والبعض واما المضاف فيزعان
مضافا الى نكرة ومضافا الى معرفة فالمضاف الى النكرة كالمجرد يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وكذلك في المؤنث والمضاف الى المعرفة ثلاثة اقسام فمنه ما تقدم زيادة على ما اضيف اليه
ومنه ما تقدم زيادة مخلفة ومنه ما ساوى بالاتفصيل فيه من اسم الفاعل او صفة فالاول ينوى فيه معنى من وفيه
قولان احدهما انه يلزم الافراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه والثاني انه يجوز الامران مطابقة
لمشبهه بالمعرف بال او على المطابقة لمشبهه بالمجرد لنية معنى من وإليه ذهب المصنف واستدل لقوله عليه
الصلاة والسلام اخيركم احاسنكم اخلاقا وافركم مني مجالسة القيامة احاسنكم اخلاقا فاورد افرب واحب وجمع احاسن قال
المصنف ومعنى من صرح به الثلاثة وجعل الزمخشري احاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مخلفة فلذلك جمع
بخلاف احب وافرب فانهما مساويان فيهما معنى من فلذلك افرد والثالث ما لا ينوى فيهما معنى من وذلك منهما المطابقة
لمشبهها بالمعرف بال الخلو من بعض معناها ومما يحتملهما قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
خاصة بعد الزعيم المجرد التخصيص كما لا يضاف ما لا تفضيل فيه ولذلك جاز ان يعدل فيهما الى ما ليس هو بعضه
بخلاف المنوي فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلذلك يجوز يوسف احسن اخوته اي فضل الاحسن من
بينهم او فضل احسنهم ويمتنع ان فضل احسن منهم **تنبيه** فرع ابعل التفضيل مجردا عاريا عن معنى التفضيل

كقوله تعالى هو اعلم بكم وا جاز السيرافي استعمال افعل التفضيل صلة وابا لا تفضيل فيه فيما قال في التسهيل وهو محجوج
فصر على السماع وحكى ابن الانباري عن ابي عبيدة الغول بورود افعل التفضيل فيه صلة وابا لا تفضيل فيه قال وقيل
له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا نحمل افعل التفضيل من التفضيل وتاولوا ما استدل به قال في شرح التسهيل والذي
سمع منه والمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذا كان ما قبله جمعا كقوله اذا اغاب عنكم الشوح
العين كنتم كراما وانتم طلاقها الابل قال الصحيح انها جمع افعل العاري التجرد من معنى التفضيل جاز ان يؤ
نث فيجوز قول ابن هانئ كان مغنى وكبرى من قوارفها حجيجا واغفر ما اغفر منه واعلم ان الناظم اشار الى حكم المجر
ور والمضاف اليه بقوله وان المنكور يضف وجر في البيت والى المعرف بال بقوله لم وتلوا الخبر ش والى المضاف الى المعر
فة بقوله م وما المعرفة اضيف وجميع غيره بمعرفة ش ولما كان مراد الفسم الذي ينوى فيه من قبل بقوله م هذا
اذا افوديت معنى من ش وقوله م واما من فيجوز فيه ش تشمل القسمين الاخيرين من اقسام المضاف الى
المعرفة لان حكمهما واحد وقع لهما واضح والله اعلم تنبيه افعل التفضيل يعني بعض اذا اضيف الى معرفة
ومعنى كل اذا اضيف الى نكرة ولفعل ايضا افضل الرجلين زيد وافضل الرجال الزيدون م وان تكن بعلو من مستبعدهما
بعضها كزيد افضل من عمرو ش لا يجوز الجر وبين بعد افعل من ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه او غيرهما
فان كان اسم استفهام او مضاف اليه وجب تقدمه نحو من اي الناس انت اكرم ومن غلام ايهم انت اجل لان له الصدر
له صدر الكلام ذكر هذه المسئلة العلامة ابن هشام التذكرة قال المصنف وهي من المسايل التي يغفل عنها قال الشيخ ابو حيان
وينبغي ان ينبه على انه يستثنى ايضا ما كان افعل خبرا لمبتدا اعرفية كما مثل ولم يذكر هنا المضاف الى اسم استفهام لوفو
حه وقع مثال اسم الاستفهام بقوله م من انت خير ش وان كان المجرور غيرهما فالاصل انا خير وقد نبه على انه
قد يقدر التقديم بقوله م ولدا الجار والتقديم جائز او جب ش وقد رجح بها ابيات منها قوله ما روضة منه اطيب وقوله
م وربعه الظاهر نزر ش اعلم ان افعل التفضيل يرفع الضمير واما الظاهر فيرفعه لغتان احدهما انه يرفع الظاهر مطلقا
بتقول مررت برجل اكرم منه ابوه حكاها سيبويه واليه اشار بقوله وربعه الظاهر والاخرى وهي لغة جمهور العرب انه لا يرفع الظاهر الا اذا اولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينيه الكحل منه
في عيني زيد وفي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع العرب وعلة منع ان افعل التفضيل اذا قصر عن رفع الظاهر
لانه ليس له بعد بعضه وفي هذا المثال ونحوه يصح ان يقع موقعه بعد بعضه فتقول ما رايت رجلا يحسن في عينيه الكحل
كما يحسن في عيني زيد وال هذا اشار بقوله م ومتى عاقب بعدا بكثيرا تثبتا ش وايضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب
كونه مبتدا فيلزم الفصل بين افعل ومن بما جنبي ثم مثل بقوله م كذا تراه الناس من خليل او به افضل من الصديق ش
والاصل او به افضل منه بالصديق فاختصر فنبه هنا اولا على ان شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفا
ع الظاهر بافعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي او استفهام فيه معنى النهي كقوله لا يكثر غيرك ما اجتث
اليه الخير منه اليد وهو يرى الناس رجلا حرمه احمق منه بحسن ايمن الثاني ان نصب افعل التفضيل مفعولا به و
ما او هم على قول افعل بالا تفضيل فيه جاز على رأي ان ينصبه ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته

التعت م يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد

وعطف وبدل **فش** التابع هو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فيخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب ونحو لعلا ولكن زيد عليه حامض فخرج به نحو هذا حلو حامض فخرج بزيادة غير خبر والتابع جنس يشمل خمسة انواع وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وبه ليدل الحصر ٧ استغراقيا **قا**

ز قلت كيف قال يتبع في الاعراب الاسم ٧ الاول وبعض التوابع قد تتبع غير الاسم **قلت** ٧ ح ليدل بكلامه على اختصاصها بالاسماء وتسميته ازالة التوكيل المعطي والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم **ز قلت** ما معنى قوله الاول **قلت** فيه اشارة الى وجوب تقديم المتبوع على التابع واجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت ٧ تشبه الجملة وقع تقدم احد الموصوفين نحو قام زيد العاقل فاضل عمرو ومنه قوله الشاعر اعرابيا اذا عمي ٧ كرما وخلقا واجاز الكوفيون تقديم المعطوف باربعة شروط ٧ الاول ان يكون بالواو وقال هشام تقديم العاطف والمؤكد جميع التابع ٧ يوجب الوقوع حرف العطف صدارة الثالث ان لا يوجب الى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ٧ يجوز زيد او عمرا في اصباغ الرابع ان لا يكون المعطوف مخفوضا ٧ يجوز خلافا عن البصريين الشعر بشروطه **فتنبيهان الاول** اختلف في العامل في التابع فمذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه نص صاحب البسيط على انه مذهب الجمهور في النعت وان مذهب الخليل والاخفش والجرمي ان العامل فيه هو تبعيته واما البدل فمذهب الجمهور ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه واختاره المصنف وهو ظاهر مذهب سيبويه **الثاني** لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع وقال في التسهيل ويقدم عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق واجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة نقله صاحب البديع **م** بالنعت تابع متم ما سبق به سمه او وسم ما به علق **فش** قوله تابع جنس يشمل الخمسة وقوله متم ما سبق مخرج للبدل وعطف النسق وقوله به سمه او وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد وكذا اشاركا النعت في تمام ما سبق ٧ الثلاثة تكمل ٧ التمام وقوله اشتركا واحدا له ٧ ان النعت يدل على الخاص بدلالته على معنى في المنعوت او متعلقه والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك **ز قلت** انما يشمل قوله متم ما سبق ما جيء به من النعوت لتوضيح وتخصيص وما ما جيء به لمدح او ذم او ترحم **قلت** لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه **م** ويتبع في التعريف والتنكير ما اتفقا كما مر بقوم رجل **فش** تجب تبعية النعت للمنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير فيتبع المعرفة بالمعرفة نحو امر بالعبد الكريم والنكرة بالنكرة نحو امر بقوم رجل ٧ تتبع المعرفة بالنكرة ٧ النكرة بالمعرفة ٧ في النكرة ايضا ما وفي المعرفة ايضا حاقبل ما **فتنبيهان** الاول لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوت في الاعراب استغناء بقوله او يتبع في الاعراب **الثاني** استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس فانه لغو مشابهته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولم يجز تسمع النحويين بغير قوله ولغو امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول لا يغيثني او يسبني جعل ٧ حالا لان المعنى ولغو امر على اللئيم ومنه قوله تعالى وايته لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما يتبغي للرجل ضلع او خير منها ان يفعل كذا انتفى **قلت** اما نعته بالجملة فنص عليه في التسهيل وغيره وتسمع وامثلوا له ما تحسن بالرجل خير منك يذهب الخليل في هذا المثال الى تعريب النعت والمنعوت على نية الالف واللام وذهب الاخفش الى تنكيرهما على زيادة الباء في الرجل قال المصنف وعندي ان المسهل

مما ذهب اليه الحكم بالبدلية وتقرر التابع والمتبوع على ظاهرهما **الثالث** ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور. جمهور النحويين واجاز الاخفش نعت النكرة اذا اختصت بالمعرفة وجعل الاولياني صفته حراني في قوله تعالى فتحرير رقبة مما مؤمنة من الذين استخف عليهم الاولياني واجاز بعض النحويين نعت المعرفة بالنكرة واجاز بن الكراوة بشرط كون الوصف خاصا بزلم الموصوف كقول النابغة اني اتيها النعم نافع. والصحيح مذهب الجمهور وما اوهم خلافه ماول **الرابع** لا يمتنع الوصف بالاخص في النكرات نحو رجل بصير وعالم بارع واما في المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا او اعم فيلزم سببية في الاول من اختصار مؤثر يوجب لزوم الاتيان بالاخص ليقع الاكتفاء به واجاز عرض الشتر امع ابو جعفر ما ربعه لا المساوي وقال المتأخرون والفراء يتبع الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتاخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة **م** وقولهم التوحيد والتعريف والتذكير والتنكير سواء كالفعل واجب ما قالوا **مش** يعني ان النعت اذا رفع ضمير المنعوت كما يفتقر الى التذكير والتعريف سواء كان معناه او لسببه نحو مررت برجل حسن الوجه واذا رفع سببيه اذا رفع مطلقا للبعد الظاهر والمؤنث والتذكير والتانيث مرجوعه لا متبوعه نحو مررت برجلين حسنة جاريتهما فحكم النعت هنا حكم الفعل الرافع موقعه وهذا معنى قوله كالفعل **وان قلت** كيف تسوي بينه وبين الفعل وهو يخالفه من وجهين احدهما ان الوصف يجوز تكسير مسنده الى السببي المجموع نحو مررت برجل كرام غلمانه. والثاني ان الوصف الرافع ضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه حتى يخالف الفعل ولا يكون في الفعل **قلت** اما الاول فيكاد هو ورده على الناظم وقوله في التسهيل ان الجمع يخالفها اولى من الاوجه ونص على خلافه السيبويه في بعض نسخ الكتب وهو مذهب المبرد وقيل الاوجه احسن وهب الى الجمهور وبعل بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع جمعا والمفرد اولى ان تبع مفردا او مثنى. واما الثاني فهو وجه ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه **تنبيهان** **الاول** يجوز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة كلبي فيقول مررت برجلين حسنين غلاماهما ورجال حسنين غلامانهم وقد يجمع بالالف والتاء على القبيح **الثاني** ما ذكرناه من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع مانع منطقا كما يأتي في جريح وكرو وابعل من **م** وانعت بمشتق كصعب وغراب ومشبهه كحذر وجريح والمنتصب **مش** المنعوت به فصمان مفرد وجملة فالجملة مستانفة والمفرد فصمان مشتق ومشبهه فالاول مشرح الكافية والصراح بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مثلة للمبالغة او صفة مشبهة باسم الفاعل او افعل التفضيل وكذا لحق هو وما اسم يوفى كرى وجمعها كذلك ان تقول المشتق الموصوف به مثل عالم او معلوم او منتصب معنى فعل وحروفه انتهى وان اكان مراده بالمشتق ما ترجح عليه الزمان والمكان والآلة لا مشتقا حقيقيا لاصطلاح والصراح بتشبيه المشتق ما افهم معانيه من الاسماء العارية من الاشتقاق وهو قسمان مصرح وغير مصرح بالمصدر جاز ان جرهما جار مجرى المشتق او الاخر جاز مجرد الاضافة حال او جاز الجار ابو كرب بمعنى صاحب والسماء النصب المفعول والجار ومجرور حال او كالسماء الاشارة غير المكان بينه وبين الموصوف في جرهما واخواتها المبدوءة بهمزة وصل وفي حب الكرام يجوز في فعلهم الوجهان السببي الذي اسند الى المشتق وغير المصرح بالمصدر والصفة المشبهة بقسميها معنى لازم ينزل منزلة المشتق كاسود والمصدر مزيد عليهما وسيأتي. ثم ذكر الجملة فقال **م** وتعتبر الجملة منكرا **مش**

الجملة

الجملة مؤولة بمعرفة نكرة بدليل لا يبغت بها الا نكرة فالمراد التفصيل او معرفا بال الجنسية وقال في الشرح لانه معرفة
في اللفظ ونكرة في المعنى وفي الارتشاف ولا يبغت بها المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى وبقوله م وما
عطفته ما اعطيته خبرا ش اشار الى ان الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت وان حكمه
في جواز الحذف للعلم به حكم الخبرية ومن حذفه قوله وما شئت ما شئت بمستباح تنبيهات الاول ليس حذف العا
ئد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل نكر في التفصيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير انتهى
قال في شرح التسهيل وقد يغني عنه الالف واللام كقوله كان خبيب السيل من وجوه تجمعها عوازف تحيى خضاخضا الغا
رة مضيفة الى غوارها وقد منع في لحن قول ابي الطيب الحذف اي الغار منها الثالث اذا نعت بالجملة اسمية زما ان جاز حذف
عايد المجرور يعني نحو يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي فيه فحذف حـ بعد عن تشبيها له وتبعه في عن الكسائي ولا
خفش الرابع ذكر في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية اقوى منه بالجملة الاسمية الخامس ظهر من قوله ما
اعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو وبخلاف الحالية فيلزم ما اعطيته حالا خلافا لمن اجاز اقترانها بالواو وكالزمخشري
السادس لما كان الظاهر من قوله ما اعطيته خبرا جوهر جواز النعت بالجملة الطلبية اي يجوز الاخبار بها ان لا يمنع مانع
بقوله م وامنع هنا ايقاع ذات الطلب ش وسبب ذلك انها لا تدل على معنى محصل فلا يصح النعت بها ثم اشار الى تاويل
موجوهه وقد عدها نعتية بقوله م وان اتت فالقول حض نصب ش فيكون القول المقدر هو النعت والجملة محكية به
ومن ذلك قول الراجز جاء يعتذر هل رايت الذيب قط اي يعتذر قائلا عتذر ونحوه هذا القول ثم انتقل الى النعت بالمصدر
فقال م ونعتوا بمصدر كثيرا ش وكان حقه ان الاصل ان ينعت به لجموده ولكنه من الجاري مجرى المشتق فان قلت هلا يو
خر من قوله كثيرا الى النعت بالمصدر به مصرح قلت لانه قال ذلك بالكثرة فصرح بعدها كما ترى وقوله نعتوا
ولا فان قلت فهل هما في الكثرة سواء قلت لا بل جعل المصدر حالا اكثر من جعله نعتا ثم ذكر في شرح التسهيل قلت
والحاصل ان قوله بمصدر وهو مفيد بان لا يكون في اوله ميم زايدة كمزار ومقصد فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره وقوله م
والتزموا الاطراد والتذكير ش قال المصنف كانهم قصدوا التنبيه على ان الاصل في العمل ان يعمل حذفوا المضاف فركبوا المضاف اليه
على ما كان عليه قلت هم النعت بالمصدر كرجلان اخوهما ان يفصل المبالغة فلا يقدر مضافا والاخر لا يفصل فيقدر والحو
يون يجعلون ظن وعلم وافعل من موضع ضارب وعالم م ونعت غير واخواتها اختلف فيها كما ذكره في قوله الا ابتلب ش
مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ومثال المتفق مررت برجلين كريمين وبخيلين يقول بالعطف والمتفق يستغنى عن
تثنيته بتثنيته ويجمعه قلت واورد على الكلافة اسم الاشارة فانه لا يجوز تثنيته ولا نعته فلا يجوز مررت بهذين الطو
يلين والقصير نعم في نحو مررت بغير الواحد ما هو مع ما بعدها مجموع معنى كقول حطائ نوفى بغير الهم منا يجمع كما
تنبيهات الاول يندرج في غير الواحد ما هو مع ما بعدها مجموع معنى كقول حطائ نوفى بغير الهم منا يجمع كما
سيأتي مزعما ومشيب الثاني قال في الارتشاف والاختيار مررت برجل كريم وبخيل القطع الثالث قال في التسهيل
يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التبعيض اختيارا م ونعت معمولي وحيث معنوي وعمل اتبع بغير
استثناء ش اذا اقتضى معمولين فاما ان يكونا لعاملين او لعامل واحد وعلى الاول اما ان يكونا لعاملين بالكافا لعاملين
العمل نحو قام زيد وعمرو وذهب بكر وخالد ويجوز فيه الاتباع والقطع واما كانه من غير اشكال والثانية ان يختلف العمل

والنصبة نحو ضرب زيدا عمرا العاقلين والقطع بهما واجب عند البصريين والثالثة ان يختلف العمل وتتحد النسبة نحو
المعنى نحو خاصم زيدا عمرا والقطع بهما واجب عند البصريين وجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ونص على الفراء انه اذا اتبع
غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم
والصحيح مذهب البصريين فيما بعد لان لا تجوز ضارب زيد هند العاقلة رفع العاقلة نعتا لهند قلت ذكر في باب النسبة
البعل من شرح التسهيل ان لا تسمع نحو ضارب زيد عمر البصرا حدهما او من الآخر بالرفع والنصب فالاولى اتباع منصوب
بهما لمرفوع امرفوعهما لمنصوب جاز ومنه قول الراجز فمن صالح الحيات منه القرم الا فعلان والشجاع الشجاعا
بنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا ومنصوب معنى لان كل مشبهين تسالما بهما فاعلان معنى لان هذا الشبه
جيء اسهل من ان يكون التفرد فمن صالح الحيات منه القرم وما لمت القرع الا فعوان انتهى واذا كان العاملين لمحل العاملان من
ان يتحدا في المعنى والعمل او يختلفا فيهما او في احدهما فان تحدا نحو ذهب زيد وذهب عمر العاقلان او ذهب زيد وانطلق
عمر العاقلان فالاتباع فيهما جائز وهذا مفهوم من النظم اعلم بشرط اتحاد الفعل وذهب ابو العباس المبرد الى منع
الا تباع في الثاني وبعض الاول فان قدرت الثاني عاملا فالقطع او توكيد الاول هو العامل جاز الاتباع وان اختلف العامل
فالمعنى والعمل او في احدهما وجب القطع ويرفع على اضمار مبتدا وينصب على اضمار فعل مثال المختلفين في المعنى والعمل
جاء زيد وراكب عمرا العاقلين ومثال المختلفين في المعنى نحو جاء زيد وذهب عمر العاقلين ومثال المختلفين في المعنى
دون العمل نحو جاء زيد وذهب عمر العاقلان ومثال المختلفين في العمل نحو جاء زيد ومر بعمرو العاقلين ومثال
المختلفين في العمل والمعنى نحو جاء زيد وذهب عمر العاقلان ومثال المختلفين في العمل نحو مررت بزيد وجاوزت عمرا العاقلين يجوز في
نحو كلهم العاقلان على تقدير رفعهما والعاقلين على تقدير نصبهما والاتباع في نحو هذا ممتنع عند الجمهور اذ العمل الواحد لا
يمكن نسبته الى عاملين من مثال واحد منهما ان يستقل قال زلت قوله وحيث صيغة ما اذا قلت نحو قرب تقول
يرى ونعت معمولي عاملين وحيث معنى وعمل قال زلت هل يعني بقوله اتبع ايجاب الاتباع او الاعلام بجوازه قلت الاجود
حمله على الايجاب قال زلت في نحو منصوب على جواز قال زلت ما معنى قوله بغير استثنى قلت يعني في الرفع والنصب
والجر كما قال الشارح وكانه يشير بقوله الى مذهب من خصه بجواز الاتباع بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتدا بزيد والاول
حبه للتخصيص م وان نعوت كثرت وقد تلت متعلق بالذكر هنا اتبعت ش اذا كثرت نعوت الاسم فيه ثلاثة احوال احدها
ان يكون متغايرا الى جميعها لا يتبين بعضها الثانية ان يكون مستغنيا عنها مبينا بعضها الثالثة ان يكون متغايرا
الى بعضها دون بعض فان كان متغايرا الى جميعها وجب اتباع الجميع وان كان مستغنيا بعضها جاز فيه ثلاثة اوجه اتباع الجميع
وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض وان كان متغايرا الى بعض دون بعض وجب اتباع المتغاير اليه واجاز فيما سواه القطع
والاتباع هذا ما ذكره المصنف فان قلت كيف يعلم من النظم قلت اما الاول فظاهر من قوله م وان نعوت كثرت البيت
ش واما الثانية فمن قوله م واقطع او اتبع ان يكن معينا بعضها ش واما الثالثة فمن قوله م او بعضها اقطع معلنا
ش قال الشارح بعد ان ذكر الصورة الثانية وفي هذا اشارة بقوله اقطع معلنا اي وان يكن معينا بعضها اقطع ما سواه وفيه
نظر تنبيه اذا قطع بعض النعوت جاز في بعض فحكم المتبوع على المقطوع والا بعكس وفيه خلاف قال ابن ابي الربيع و
الصحيح المنع قال صاحب البسيط والصحيح جواز ثم بين وجهي القطع بقوله م وارفع او انصب ان قطعت مخبرا
مبتدا او ناصبا لن يظهرا ش يعني انه يجوز القطع الى الرفع والى النصب فاذا رفع فهو خبر مبتدا واجب الحذف واذا انصب

فباضمار

فيما اضمار يعلوا جب الحزف والى وجوب اضمار المبتدا والفعل الناصب اشار بقوله لزيطهما **تنبيه** قد يوهم
كلام الناظم ان القطع مشروط بتكرار النعوت كما او توهمه كلام غيره وليس في لحاجة بشرط وانما ذكر مسئلة
كثرة النعوت لما فيها من التفصيل والاوجه المتفرقة وتلخيص الكلام على القطع ان يقال المنعوت فسمان
معرفة ونكرة فالمعرفة ان كان نعته للمدح اوذم او ترحم جاز القطع بالرفع على اضمار مبتدا وبالنصب على
اضمار فعل لايلفظ به فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم ولا يجوز اظهار المبتدا والفعل كما سبق وخالف
لبه يوهم في الترحم فلا يجيز القطع وان كان لتوكيد كقوله بفجعة واحرى ومثل ما نحو الشعر والعبد راكب او حاربا
على مشار به نحو هذا العالم لم يجز القطع وان كان للتخصيص ويجب احد الثلاثة نحو مررت بزيد الخياط جاز قطعه
الى الرفع على اضمار هو والى النصب على اضمار اعني ويجوز اظهارها بخلاف نعت والمدح والذم والترحم واما النكرة
فيشترط في جواز قطع نعته تاخيره عن اخر كقول ابي الدرداء اقبل على خال الملخ وصاوغ وهيئة وان يتقدم معه
خبر جاز القطع لابي ضرورة الشعر وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن ابي الربيع
وهو معهود من التسهيل **ص** وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت بقل **ش** يعني انه اذا علم ان
لنعت او المنعوت جاز حذفه ويكثر في احدهما النعوت وبقل في النعت فمن الاول وعن بهم فصرت الصرف ومن الثاني قول
العباس بن مرداس امر فلم اعط شيئا ولم امنع **تنبيه** انما يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بشرطين
احدهما ان يعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو مررت بكاتب واما بصاحبة ما يعينه نحو ازعل سلا
بغت والاخر ان تكون صالحة لمباشرة العامل فلو كان جملة او شبهها لم يقم مقامه في الاختيار لكونه غير صالح لها
الا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن حكى سيبويه ما منهما ما ان حتى وانيه يفعل كذا وهذا مثال الجملة
ومثال شبهها قوله تعالى وان من اهل الكتاب لمن يؤمن به قبل موته وقوله تعالى ومنا دون ذلك التقدير احدهما وان
احد من اهل الكتاب وقوله دون ذلك بهذا ونحوه كثير مطرد وقول الشارح وهو مطرد في النفي يفهم منه انه غير
مطرد في الايجاب وليس كذلك واما قوله لو قلت ما في قومها لم تبغ بغضها الخ فحسب ويستثنى فاجاز الصفة في
الاختيار وجعل الجر بعض كالجر بمن وجعله بن عصفور ضرورة قليل بكر النعوت بالجملة وشبهها بعضا مما قبله من مجرور
بمن او في لم تقم الجملة وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله في كل قبيلة من بني آثرا او افترا

التوكيد

مصدر سمي به التابع لانه يعيد وقال الكوفيون اكيد وكل توكيد وهو معنوي ولفظي والمعنوي تابع بالفاظ مخصوصة
فلذلك استغنى عن حده بذكرها والمعنوي نوعان احدهما يرفع توهم الاضافة الى المتبوع والثاني يرفع توهم
ارادة الخصوص فهذا ظاهر العموم فالاول بالنفس والعين والثاني بكل واحداته وجزاء الاول وقال **ص** بالنفس او
بالعين لانهما اكثر **ش** فيقول جاءني زيد نفسه او عينه والمراد بهما حقيقته ويتعين ان عز مساويا لعاطف التوكيل بجواز
جرهما بباء زائدة **فان قلت** فهل يجوز الجمع بينهما **قلت** نعم وانما عطف باو فتنبيها على ان كلا منهما يفي
التوكيد به وحده فان قلت فايهما يبدا به عند الاجتماع قلت بالنفس لانها عبارة عن جملة الشخص والعين
مستعارة في التعبير عن الجملة فان قلت فهل هذا الترتيب لازم ام على سبيل الاولوية قلت الظاهر انه لازم

وفيل على طريقة الاحمشية ثم قال م مع ضمير طابق الموكل **ش** فنبه على انه لا بد من اضافة التثنية والجمع الى ضمير
الموكل مطابقا له في الافراد والتذكير وفروعهما وتشيخ لك سهل ثم قال م واجمعهما بابعاز قبعا: ما البيض واحمر
تكن متبعا **ش** هذا المثال ابعاز احترازا من جمع الكثرة فانه لا يوكل بنعو بسر ولا عبيز وهذا اول مزلوله في التسهيل
جمع قلة فان عنا يجمع على اعبار ولا يوكل به: وشمل قوله ما البيض واحمر المثنى نحو قام الزيدان اذهبهما والهند
اذهبهما واذهبن نحو قام الزيدون اذهبهم والهندات اذهبهن وترك الاصل في المثنى كراهة الجمع بين تثنيتين
وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى **تنبيه** قال الشارح بعد ان ذكر ان الجمع في المثنى هو المختار ويجوز فيهما ايضا
الافراد والتثنية قال ابو حيان وهو غريب فيما احفظ من التجويز به قلت واجازه ابن اياز في شرح الفصول
التثنية فقال لو قلت نفسهما جاز وكان الناظم اشار الى منع الافراد والتثنية بقوله تكن متبعا ثم انتقل الى النو
ع الثاني من نوعي التوكيل المعنوي فقال م وكلا اخ كرم التثنية وكلتا جميعا بالضمير موصلا **ش** اما كلا فلا
يوكل بها الا ما وافق بعض فروعه بعضها موقعه عين مثنى واما كلا وكلتا فللمثنى واما جميع فبمنزلة كل في اشارة
الى وجوب اضافة كل وما بعدها الى ضمير الموكل بقوله بالضمير موصلا فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيد
ون كلهم والرجال كلهم اوكلها او كله على قياس هو احسن البيان واجمله وهو ضعيف وجاء الهندات كلهن
او كلها وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب وكذلك قوافي جميع وقوافي الشعر جاء الزيدان كلاهما وجا
ءت المرءة تان كلتاهما وفرق بعضهم من قوله بالضمير موصلا جوابا لان الاول انه ضمير مطابق للموكل الذي اليه المعهد السابق
في التعيين والعين: الثانية انه لا يجوز استغناء بنيته خلافا للفراء والزمخشري وفعله بعضهم عن الكوفيين وجعلوا
منه قراءة من قرأ انا كلا فيها اي انا كلنا وخرج على وجهين احدهما انه حال من الضمير المرفوع فيها والاخر انه بدل
من اسم ان الثالثة ان كلا مما انضاف في التوكيل الى ظاهر وعلى هذا لحضرم النحويين وفي كرم التسهيل انه قد يستغنى
عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر الموكل بكل وجعل منه قول كثير يا شبه الناس كل الناس بالقمر: وقول
قيل ولا حجة فيه لاحتمال كون كل الناس نعتا بمعنى الكاملين فلم يفضله الا على الناس الكاملين وهو امر **تنبيهان**
ن الاول ما ذكر ان كلا المذكور وكلتا للمؤنث هو المشهور وقال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كليهما
: وقول الشاعر كيثت يغرب المزين كلبهما: وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة
كانه قال يغرب المتخصين **الثاني** ذكر في التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكليهما عن كليهما وكلتيهما في قا
كبر المثنى فيقال على هذا جاء الزيدان كلاهما والمرءتان كلتاهما ثم قال م واستعملوا ايضا كل واعله: من عرف التوكيل
مثل النافلة **ش** اي واستعملت العرب في التوكيل وزن فاعلة من عم يعم عامة وقد ضل الذي ذكرها بفتح زنتها التفخ في خر
لها في النظم واشار بقوله كذا الى انها يوكل بها ما سوى المثنى مما يوكل بكل وانها تضاف الى ضمير الموكل فيقال جاء الجيش
عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن قال في شرح التسهيل وقد يؤكد مع كل وجميع عامة كما
يفعل بهما ويجوز به واغفل الاكثر التجويز بهما او جهلا والى هذا اشار بقوله مثل النافلة قال الشارح يعني ان ذكر عامة في
العداد التوكيل مثل النافلة اي الزيادة على ما ذكر التجويز في هذا الباب فان اكثر هم اغفلها وليس هو في حقيقة الامر

نائلة على ما تقدم لان من اجلهم سيبويه لم يقبله انتهى قلت خالف المبرد في علامة وقال انما هي بمعنى اكثرهم
ثم نقل كرنوابع كل فقال م وبعض كلوا اكلوا اجمعا اجمعين ثم جمعا ش يقال جاء الجيش كلهم اجمع والقبيلة كلها
جمعاء والرجال كلهم اجمعون والعينان كلتاهما جمعاوان ؛ وفرقهم من قوله بعض كل امرأة احسن فصار واجب وهو ان جمع
ورود عه لا يتقدم على كل وبعد الانتقاب بدات بكل ثم باجمع من بعد وقيل على طريق الاولوية ؛ والثاني غالب لا واجب وهو
انها لا تستعمل حق كل وقد اشار الى جواز بقوله م وحق كل قد يجي ؛ اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ش وهو معنى
قوله في التسهيل وقد يعبر عن كل فقال الشارح وهو قليل وفي الانتقاب كثر ورد اجمعين في القرآن حق كل وهو بين
كلامه كما يوكد بكل وليس من باب الاستغناء عن كل كما ذكر ملخصا ثنبيهات الاول عد العرب اجمعين يعبر
نحاة الوقت والصحيح انها كلها واحة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين الثاني قد يتبع
جمع واخواته باكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بابصع وبصعاء وابصعين وبصع وزاد
في الكوفيين بعد ابصع واخواته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع وانما يتبعون في النظم لزيادة الفائدة استعماله الثالث قال الفشا
رح لا يجوز ان يتقدم هذا الترتيب انتهى وقال في شرح الكافية ولا يجاء باكتع واخواته الا بعد اجمع واخواته على الترتيب
انتهى ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور واجاز ابن كيسان ان يتبع اباي الثلاثة مثنى بعد اجمع وهو ظاهر قوله
في التسهيل بهذا الترتيب وحق وقد وقال ابن عصفور واما ابصع وابتع فلا تتبع ايهما قدمت على الاخر واجاز الكوفيون
تقديم اكتع على اجمع ومذهب الجمهور انه لا يتقدم واجاز الكوفيون وابن كيسان الاستغناء باكتع واخواته عن اجمع واخو
انه ومذهب الجمهور المنع وقوله حق لا كتعاء ونحوه من الضرورة وشذ قول بعضهم اجمع وابصع وانما حوا بصع ان يجي بعد
كتع وشذ منه قولهم جمع بتع واخواته ان يجاء بهذه الخمسة اخر توابع ابصع الرابع اذا تكررت الفاظ التوكيد وهي للمتبوع و
ليس الثاني تاكيدا للاول الخامس لا يجوز في الفاظ التاكيد العطف الا الواو ولا النسب السادس ش لا يجوز عطف
الفاظه بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجاز العطف بعضها وهو قول
ابن الطراوة السابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان
احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه ؛ والثاني بالعلمية على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود العزني في
البديع وتعريفها تعريف على الجنس كتعريف اسامة انتهى ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحا
م وان يعد توكيد منكور قبل ؛ وعن نحاة البصرة المنع تمثل ش مذهب الكوفيين ولا يخفض جواز توكيد النكرة اذا كانت
موقتة نحو صمت شهرا كله واجاز بعض الكوفيين محلفا موقتة كانت او غير موقتة ومنع نحاة البصريون محلفا
والى الجواز ذهب المصنف لا جامع قلت ولو ورد السماع به قلت على الذهبيين لا ليس تحمل كلامه قلت كلامه النظم
موافقة الثاني اذ لم يشترط في الجواز غير الاجاءة وقوله التسهيل اذا اجاز توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين
يقتضي موافقة الاول الى الاخفش ومن قال بعد من الكوفيين خصوا نحاة البصرة على ما نقل عنهم وقوله المنع تشمل
يعني تشمل البصريين وغيرهم م واغن بكلتي مثنى وكلا عزوزي وبعلا ورزا بعلا ش اذا استغني بتثنية المثنى بكلا
وكذا عن تثنية اجمع وجمعا فلا يقال اجمعان ولا جمعاء واز خلافا للكوفيين وابن خروف في اجازته تثنيتهما قياسا معتبرين
بعد السماع قلت هل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعاء قلت في كلام بعضهم ما يشعر باجراء الخلاف فيهما والقياس

يقتضي اجراءه م وان توكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ع الربع ش يعني انه اذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بالنفس والعين فلا بد من توكيد قبلهما بضمير مرفوع منفصل فتقول فعلت انت نفسك وقمت انت عينك فان قلت
هل توكيد بذلك واجب قلت قال في شرح الكافية يجوز الا بعد توكيد بضمير منفصل قلت فهموا ان نفسك لا يجوز وهو موافق
لنصوص عنيت من النحويين وقال في شرح التسهيل ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيد بمنفصل واشار بقوله
غالبا الى ما ذكره الاخفش في المسائل من انه يجوز على ضعف فاموا ان نفسهم في عبارة البارسي لا يحسن فرع اذا قلت هلم
لكم انفسكم جاز عند توكيد للفعل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لا بد فيه من التوكيد في كل حال وفتح فيه
من قوله المتصل اذ المنفصل يؤكد بهما بلا شرط ومن قوله عنيت ع الربع ان المجرور والمنصوب يؤكد بهما بلا شرط فتقول
رايتك نفسك ومررت بك نفسك واذ شئت اكدتهما بالمنفصل م واكدوا انا وسواهما والغيل لئلا يلتبس ما ش يعني انا
وسوى النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اكد بهما ضمير الرفع المتصل يلزم توكيد بمنفصل وهو المعني بالغير والكل يجوز
فتقول فاموا كلهم ولو قلت انتم كلكم لكان حسنا ولما فرغ من التوكيد المعنوي انتقل الى التوكيد اللفظي فقال م وما من التو
كيد لفظي يجيء مكررا كقولك اجاء زيد جاء زيد ش التوكيد اللفظي اعادة اللفظ او تقويته بموافقة معنى فالاول كقولك اجاء زيد
اجاء زيد ويكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد جاء زيد وانما قلنا غير الجملة لان الجملة
وخرز وخرز العناء الكوار ولحا الله لحا الله قال الشارح واكثر ما يكون موكدا بجملة والثاني نحو ان زيدا قائم لقائم فان صح ما قلت يكون
صحاح ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ومنه قوله وقفنا على الفرع وهي اول مشرف اجل حين ان ظننت ابيحث ح عاشرة
فان قلت عبارته ظاهرة في تناول الالفاظ في الثاني لقوله مكررا قلت اذا حمل على تكرر معنى المؤكد ولم يخص بتكرار لفظه كما
ذكره الشارح تناولهما فان قلت ما اعراب صدر البيت قلت ما موصولة وبعضي خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ويجيء حسبي
الموصول والذي هو من التوكيد لبعضي يجيء مكررا م ولا تغر لبعض ضمير متصل الا مع اللبعض الذي به وصل ش فتقول قمت انت
ونحو لا واحد انه صحيح اخرجه عن الاتصال ثم قال م كزا الحروف ش يعني ان الحروف لا يعاد الا مع ما اتصل به او لا كونه كالجزء
منه نحو ان زيدا ان زيدا قائم وبلى والا زيد لا يعاد ونحو الا ضرورة نص عليه ابو الفتح كقوله ولا يلمها بعضهم ابو اياح وان وان
جاز الزمخشري ان ان زيدا قائم وتبعه ابن هشام فاما شرح التسهيل وقوله مرخما ونحو اما بعيشتنا اليه وسماع
يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر ان الكريم يخلم ما لم ير من اجار فرضيا فانه من الضرورة تنبيه قال في شرح
التسهيل لم يعد في غير الضرورة الا معمول المثل عامل او لا او معمولا ومثل المجمل بقوله حتى تراها وكاد وكاد اعنافهم
مشنوءات فروق وبقوله ليت يتغير هل انتم هل اتيتهم ان نحو ان لعل فالاول هو من المجمل المسموع والمجمل
بالوقف كقوله لا يتفيأ لا انسى تأبيطا ما من حما مراحوم مختصما فظاهره ان مثل لعل يجوز في الاختيار وصرح في الكافية
وشرحها بقلة حتى زارها وكاد وكاد ولم يجعل للمجمل فيه الا ان استثنى من الحروف الجوابية فقال م غير ما تحصل به جو
اب كنعم وبلا ش ويجوز ان يؤكد باعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول نعم نعم وبلا بلا وانما كان الحرف الجواب كالمتصل
لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به م ومضمر الرفع الذي فاز المتصل اكد به كل ضمير اتصل ش فيؤكد به المرفوع نحو
قمت انت والمنصوب نحو رايتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهذا من قبيل التوكيد اللفظي تنبيه اذا اتبعت المتصل
المنصوب بمنفصل منصوب نحو رايتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف وفي هذا عندي

ع ا

اجح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع قيل وكاند يعني بقوله باجماع انه يجوز لا انه يتعين بانهم قد اعربوا انت بعرفت بل لا قلت فوله في التفصيل
ولا يبدل مضمر من مضمر خلافا لمن زعم انه بدل **عطف البيان** م العطف اما تابع وبيان او نسق نش يعني
او تابع ونسق والعطف كما تقدم قسمان عطف بيان وعطف نسق والنسق لغة النظم وقد يستعمل بمعنى المنسوق م والغرض
الان بيان ما سبق نش يعني عطف البيان م فهو البيان تابع منبه الصفة: حقيقة الفصل به منكشفة نش تابع جنس
يشمل وقوله لشبه الصفة اي في التوضيح والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وقوله حقيقة الفصل به منكشفة
يعني ايضاحه المتبوع انما هو شرح وتبيين والحقيقة المفصوح بها لانه على معنى المتبوع اي بسببه وبدل لجاز والنعت
م فاولينه من وجه ما لان ما من وجه والاول النعت ولي نش لما كان عطف البيان بمنزلة النعت وجب ان يوافق متبوعه في اربعة
من عشرة النعت الحالم فيوافق في الرفع او النصب او الجر او التعريف او التنكير او الافراد او الجمع او التثنية او التذكير
او التانيث ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله م وقد يكون فان منكرة قد يكون فان معرفة
بين نش ذهب الفارسي والكوفيون وابن جني وابن مخشري وابن هشام الى جواز تنكيرهما والبه ذهب المصنف وقال
الشارح اجازه اكثرهم قال وليس قول من منع بشيء لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به كقوله
ليست قرية جنة وتطير من كتاب الله يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقال ابن عصفور ذهب اكثر النحويين الى امتناعه
وزعم الفارسي وابن الطراوة ومذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان قال المصنف ولم اجد هذا النقل من
غير جهته ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما او كنية او لقبا فتبينهما لان الاول هو من كلامه ان تخالفهما
في التعريف والتنكير ممتنع واجاز الزمخشري في نحو قوله تعالى مقاما ابراهيم عطف بيان على ايات بينات قيل وهو
مخالف لاجماع الفريقين ولا يلتفت اليه الثاني اشتراط الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب تخصيص عطف البيان على
متبوعه قال في شرح الكافية وليس بصحيح لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت وقد جعل سيبويه في الجملة
من نحو هذا الجملة عطف بيان مع ان تخصيص هذا ابعد على تخصيصه وقال في شرح التسهيل زعم اكثر المتاخرين
ان متبوع عطف البيان لا يعرف به لاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه الثلاثة قال وهذا
مذهب سيبويه قلت فيحصل ثلاثة مذاهب م وصاحب البديعة ذ نش يعني ان حكما حكم عليه بانه عطف بيان فقد
يزعم جعله بدلا ذلا يصح ان اشار الى احدهما بقوله م في غير نحو يا غلام بعمر نش ويعني ما كان معربا معرفة معربا ومتبوعه
معه مناديا فانه ينصب بعد منصوب نحو يا اخانا زيدا او برفع وينصب بعد مضموم نحو يا غلام زيد او زيدا ومثله
يا غلام بعمر او هذا نحو عطف البيان لا بدل اذ لو جعل بدلا لتعين بناؤه على الضم لان البدل نية تكرار العامل فيلزم تقدير
حروف النداء معه فخالف عطف البيان ثم اشار الى الاخر بقوله م ونحو بشر تابع البكر نش ويعني به ما كان تابعا لمجرور
ومضافة صفة معرفة بال او هي غير صالحة لما قبلها اليه كقول النشاء عن ابن الطارح البكري يكنى عليه الطيش
فترفعه وقوعا ببشر عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لما يلزم من تقدير اضافة الطارح اليه لان البدل نية تكرار العامل
وهو غير صالح لذلك لما يضاف ما فيه الالف واللام منها وتقدم المبرد لا يجوز به بشر لا النصب ولا يجوز جره على البدل
ولا على عطف البيان واجاز الفراء بشر ان يكون بدلا ومذهبه جواز اضافة ما فيه الى جميع المعارف والى تضعيف مذهبه

اشار بقوله م وليس ان يبدل بالرضى بش ونقل جواز البدل عن الفارسي ايضا **تنبيه** استدرك على المصنف مسا
بواحد يخرج بها عطف البيان لم يتعرض لها: الاول ان يقتصر الكلام والرابط لا والرابط لا التابع نحو ضمضم ضربت الرجل
اخاها: الثاني ان يضاف ابعد التبعض او العموم ويتبع بفعل تحو يعجبني ابو فضل الناس الرجال او النصف او النصف: الثالث
حال الثالث ان يتبع موصوف صفة ايها نضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد: الرابعة ان يتبع مجرور اي بحرف نحو باي الرجلين
زيد وعمرو مررت: الخامسة ان يتبع مجرور بدا بحرف نحو كلا الرجلين زيد وعمرو فالاخ لحق: ومسابين الاخر من باب النوا
وهي مجهومة من تعليل ياغلام بغير الا حاجة الخ ذكرها **عطف النسوم** قال تحرف متبع عطف ال
النسق بش قال اي تابع جنس يشمل الخمسة: وقوله تحرف متبع خرج عطف النسق تخرج الاربعة فان قلت قوله
تحرف يخرج غير المعروف فما فايدة قوله متبع قلت لو اقتصر على قوله تحرف لدخل نحو مررت بقعنصر اي انسر وانه تابع
تحرف قبلها قال متبع خرج لان اي ليس بمتبع خلافا لمن عدها من حروف العطف فان قلت فما اي وما اعراب ذا بعدها
قلت اما اي فمحرر بتفسير على الصحيح واما ذا بعدها بعطف بيان بالاجماع على الاجفي وبو افوما قبلها في التعريف والتنكير
ثم مثل فقال م كاخص بوخ وثنا من صرف بش ثم شرع في ذكر حروف العطف فقال م بالعطف مخلفا بواو ثم فا: حتى
اي اوفي صرف وبي بش بقي ستة احرف تشترك لفظا ومعنى هذا معنى قوله مخلفا وقد مثل بقوله فيما صرف ووفى وهو ظا
هر **فان قلت** كيف جعل اي واو مشتركين في اللفظ والمعنى والذي يظهر خلافه **قلت** قال المصنف اكثر النحويين
جعل اي واو مشتركين في اللفظ لا المعنى والصحيح انهما يشتركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان الغالب ان يفيد الواو
او عمرو عالم بان يراد احد المذكورين وعمرو عالم بتعيينه بالاي بعد اي مما والذي قبلها في الصلاحية لتبوت الاستقرار في الكر
اروانتهابه وحصول المساواة انما هو بام وكذا او مشتركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاب بها لا جلد من شك او نحوه
جاز فلت اطلق ام واو ينبغي ان يقيدهما بما لا يقتضيا اضرابا جاز اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما مر في
التسهيل قلت لم لانتهما على الاضراب قليلة فلم لم يتعرض لهما وسياتي بيان ذلك قال م واتبعت لفظا
محسب بلا: للكر كلم بيد امرؤ للكر كلا م الكلا بفتح الكاف مقصورا ولوخ واو الكلب وهو المراد هنا: بهن ثلاثة
احرف تشترك لفظا لا معنى وقوله م لم بيد امرؤ للكر كلا وهو واضح والحاصل في حروف العطف على ما ذكر تسعة
والمتفق عليها منها ستة الواو والفاء وثم واو وبل ولا واختلف في ثلاثة حتى وام والكر: اما حتى فذهب الكوفيون انها
ليست تحرف عطف وانما يعرض ما بعدها بالخفض واما ام فذكر النحاس فيها خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى
الهمزة: فاذا قال افاي زيد اي عمرو والمعنى اعمرو قام فيصير على مذهبه استفهاما مبتدا وقال الفارسي في البديع اما او
بعد بل همزة الاستفهام وليست تحرف عطف واما الكر فذهب كثير من النحويين الى انها من حروف العطف ثم اختلفوا
على ثلاثة اقوال: احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا دخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين: والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو: والواو مع لا زايدة وتحمله بن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والا
خفش لانهما قالا انها عاطفة ولم يمثلا العطف بها مثلاه مع الواو: والثالث ان العطف بها وافت مغنية الاتيان بال
لواو: وهو مذهب ابن كيسان وذهب بو نصر الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف
مفرد على مفرد **تنبيهان الاول** وافق المصنف هنا الاكثرين وافق التسهيل بو نصر فال فيه وليس منها الكر

نقل ما قاله

وبافا ليونصر وظاهر كلامه في الشرح انه غير مراد فوله من كلا وجه لانه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة
ويضمر لها بعدها عاملا باخ اللت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير ولكن قام سعيد وانما جعلها من عطف
الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها وحقه انه يوافقه واستدل من قال انها
ليست بعاطفة بلزوم اقتران بها بالواو قبل المجرور فالي شرح التسهيل وما يوجد في كلام النحويين من نحو ما قام
سعد لكن سعيد فمن كلام من لا يوثق بعربيته امثلة العطف ٧ بو ٧ كر وهذا من نشوا
هذا ما فتح وحمال عن الله ٧ انه يجيز العطف بها عن مصبوقة بواو وترك التمثيل بها لبيا يعتقد انه مما يشتعمل
العرب فلت وفي قوله او مسبوقة بجيز العطف بها عن مسبوقة بواو نظر فقد تقدم ما ذكره عصفور الثا
ني اختلف في تسعة الحاظ اخ وهي واما والا ولبصر واي ولا وهلا وكيف ومتى وايزو الصحيح انها ليست من حر
وف العطف وسيأتي الكلام على اما في شرح ٧ ذكر معاني حروف العطف وبرا بالواو وقال م فاعطف بواو ٧ احفا او نسا
بفاء الحكم او مصاحبا فا الث يعني از الواو والجمع المطلق كما ذهب اليه الجمهور فيصح ان يعطف بها ٧ حوز الحكم نحو جا
زيد وعمر بعدا او مصاحبا فا بعد نحو جا زيد وعمر قبله او مصاحب نحو جا زيد وعمر ومعه وذهب بعض اهل الكوفة الى ان الواو تق
تب وحكي عن قطرب وثعلب وعلامه والربعي وبذلك يعلم ان ما ذكره السيرافي والتسهيلي من اجماع النحاة بصر
يهم وكيفهم على ان الواو ٧ تقرب غير صحيح تنبيه قال في التسهيل وتتبع الواو ويكون متبوعها في الحكم محتملا
للمعية بر جحان وللتاخر بكثرة وللتقرير بقلة وهذا ليس مذهب البصريين والكوفيين بهو فوز الثالث م واخص بها عطف
الذي ٧ يغني متبوعه كاصطف هذا وابني الث يعني از الواو تتبع بعطف ما لا يستغني عنه متبوعه كما على الاقعا
وا التقيا على نحو اعطف هذا وابني وتخاصم زيد وعمرو فلما جلست بين زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو واجاز الكسائي
كنت زيدا بعمرا مختصمين بالغا وثم ومنع ذلك الفراء والبصريون ثم انتقل الى الفاء فقال م والفا للترتيب باتصا
ل الث اي بلا مهلة فهي للتعقيب وهذا مذهب الجمهور وما وهم خلافه قاول وذكر في التسهيل از الفاء قد تقع موقع
ثم كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة ثم انتقل الى ثم فقال م وثم للترتيب بافعال الث اي بمهلة وهذا مذهب الجمهو
وما وهم خلافه قاول وذكر في التسهيل انها تقع موقع الفاء كقوله جزاء الاطايب ثم اخبث وذكر ايضا انها
تقع في عطف التفرم بالزمان كقا. بترتيب اللبث وقد انشاد الفراء الى خ لا قال الا بن عصفور وما ذكر الفراء من از المفتوح
بثم ترتيب الاخبار يعني في نحو از من ساح ثم ساح ابوه ليس بشيء لان ثم تقتضي تاخير الثاني بمهلة ٧ مهلة بين الاخبا
روذكر الخضراوي از الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر وهو الذي عناه في التسهيل بترتيب اللبث تنبيه في ثم
اربع لغات ثم وفم وثمت وثمت م واخصم بها عطف ما ليس صلة على الذي استوفاه الصلة الث يعني از الفا. تختص
بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعود الضمير العايد على ما هو صلة كقوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولو عطف
بغير الفاء لجز وذكر لما فيها من معنى السببية فلت وما ذكره في التسهيل من انها تتبع بتسويغ الاكتفا.
بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر اعم لشمول ست مسايل تتبع بها الفا. هذي احدها
ثم انتقل الو حتى بقال م بعضا تختص اعطف على كلا ٧ يكون ٧ اغاية الذي تلا الث ٧ يكون المعطوف تحتى الا بعض متبوعه
نحو فمع الحجاج حتى المشاة وقال في التسهيل او كبعضه وفي الكافية بعضا او شبهه ومثلوا بالث حتى بقوله

اعجبتني الجارية حتى حركتها بازحركتها البعض بعضا منها وللطف كالبعض لانه معنى مزمعا بها فالاولى ان يكون
المعطوف بحتى ميالا فتقدر بعضيته كقوله الفم الصحيفة كي تخف رجله والرأس حتى تحلقه الفائها : بعطف
النعل ليس ببعضيتها الى قبلها صرفة للكنها بالتاويل الاول وبله الفم ما يشغله حتى نعله والثاني لا يكون
المعطوف بها الا غاية لما قبلها بفصل او زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة **تنبيها**
ت الاولى بالنسبة الى الترتيب كالواو وخلافا لمن زعم انها للترتيب كالفاء مغني **الثاني** اذا عطف بحتى
على مجرور فقال ابن عصفور لا حصر اعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادة الجار
ولبعضهم : وقال التسهيل تلزم اعادة الجار مالم تتعين العطف **الثالث** حيث جاز الجر والعطف فالجر احسن لانه
باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب احسن على تقدير تكريرها لعلة وضربته توكيدا او على تقدير جعلها
ابتدائية وضربته مفسرا **الرابع** فهم من اشتراطه كون المعطوف بحتى بعضا انها لا تعطف جملة على جملة
وانما تعطف مفردا على مفرد ثم انتقل الى ام فقال **م** واو بها اعطف اثر همز التسوية : او همزة عن لبك او مغنية
ش اي على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي العادلة لهمزة التسوية او همزة يطلب بها وبام ما يطلب بأي
وعلامة الهمزة الاولى ان تكون مع جملة يصح تقدير المصدر موضعها : وعلامة الثانية ان يصلح الاستغناء عنها
مثال الاولى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم : ومثال الثانية ازيد في الدار ام عمرو وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم
بها وامن اللبس كقراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وهي في الشعر كثير والى هذا اشار بقوله **م** وربما
اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى نحو بها ام **ش** فان قلت هل يطرد هذا فلت ظاهر قوله في شرح الكافية
بعد وامثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بام جواز الامرين وقد جاز الاخفش حذف الهمزة في الا
ختيار وان لم يكثر بعد ام وجعل من ذلك قوله تعلى وتلك نعمة تمنها علي والمنقطعة ما سوى المتصلة واليها اشار بقوله
م وبا انقطاع وبمعنى بل وقد : اي قد مما فيت به دخلت **ش** اي فيثبت هنا جواز تكرير بعد احرى الهمز فيثبت لفظا او تقديرا فان دخلت
مزحلقا بها المنقطعة واختلف في المنقطعة فذهب البصريون الى انها تقدر ببل والهمزة مطلقا وذهب الكسائي وهشام
الى انها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها فاذا قلت فان زيدا في الدار عمرو فالمعنى بل عمرو وقال بالتسهيل وتقتضي احيانا مع
استبعادها موقع ونحو كم في بحيرا ان الاكثر اقتضاؤها مع الاضراب استبعادها **قال قلت** قوله وبمعنى بل يقتضي
موافقة الكسائي وهشام اذا لم يذكر الاستبعاد **قلت** اذا اقتصر على ذكر بل اراد اقتضاء المنقطعة للاضراب لا غير وليس
اقتضاؤها بلازم **تنبيهات** الاول حصر ام هنا في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب ابو زيد الى ان قد تكون زائدة
ثم هو قسم ثالث **الثاني** سميت المتصلة متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني احدهما عن الاخر ولهذا لم تقع
الا بين مفردين او جملتين بتقدير مفرد او مفرد وجملة وبتقدير مفرد وسميت المنقطعة منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين **الثالث** اذا اعادت المتصلة بين جملتين فقد تكون بين فعليتين واسميتين او مختلفتين قيل الا في التسوية فا
نه لا يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء علي ازيد ظاهر ام عمر منطلق وهذا لا تقوله العرب واجاز الاخفش قياسا على الفعلية
وذهب ابن مالك الى ان المتصلة بين مفرد وجملة في قوله سواء علي النذرا م بت ليلة وبحر مجرى التسوية ما اخ وليت شعري وتقع بعدهما الجملتان
وما ابالي وتقع بعدها الجملتان ايضا خلافا لمن زعم انه لا يكون بعدها الا الفعلية **الرابع** يعلم مما عطفت عليه ازيد في الدار ام عمرو

اولى من وصلها وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وقال في شرح التسهيل ومتراجعا امتناع وصلها او وضعه بمخلص لازم حوا
مخالف للاستعمال المقطوع بصحته وقول سيبويه والمحققين من اصحابه الخامس قد يتبقى بذكر لا عن ذكر العامل نحو انفعل
هذا لا السادس ذهب ابن كيسان الى ان صبا او بل من واو وصلها او وهو دعوى مجردة عن الدليل السابع ذكر
في التسهيل ان عطف المنقطعة للبعض قليل ومثل في الشرح بقولهم انها لابل اما شاء فاراد هنا بالمجرد عن الاضراب عاطفة
ما بعدها على ما قبلها كما تكون بعد بل فانها بمعناها ومذهب الفارسي وابن جني انها في ذلك بمنزلة بل والهمزة والتقرير
بل نحو بلى شاء وبه جزم في شرح الكافية قال في شرح التسهيل بعد حكايته هذا القول وهذا دعوى لا دليل عليها ولا نظيرا
لها ومن قال ببعض العرب ان هنا كابل اما شاء فنصب ما بعدها وجر نصب ما قبلها وهذا عطف صحيح من لغة الاضراب
قبل المرفوع فيلزم تجزئة بعض بعضهم ان هنا كابل اما شاء احتمال كونها متصلة والهمزة قبلها محذوفة وبحتمل ان نصب
شاء على اضمار بعد تقديره ان ترى شاء الثامن قد يظهر من كلام المصنف ان ام المنقطعة تكون عاطفة وقال في شرح
الكافية واما الذي اعتمد عليه هنا في العطف بها المتصلة والمعادلة يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في
جملة التاسع قد خرج المنقطعة على هل واسما الاستفهام نحو هل تستوي الظلمات والنور اما هو الشيء تعلمون
وهو فصيح كثير وزعم التبعات شيرز انه من اجمع بين اداتي معنى وانه قليل جدا وقد خرج على من قال انها بمعنى بل والهمزة
في كل موضع ثم انتقل الى مثال ما خبر ابتدا محذوف تقديره هي اي احدى ثم ذكر لها سبعة معان الاول التخيير نحو خذ ثوبا
او ثوبا والثاني الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما جواز الجمع بين الامرين
في الاباحة ومنعه في التخيير فان قلت هل استفيد جواز الجمع في الاباحة من لفظ او قلت ذكر بعضهم ان ذلك ليس امرا راجعا
الى اللفظ بل امر خارج وهو فرينة انضمت الى اللفظ وذكر ابن الحاجب ان التخيير يرجع فيما اصله الحظر والاباحة ترجع فيما اليس
اصله الحظر تنبيه قال المصنف من علامة الاباحة استحسان الواو ومرفعها فيوجيء بالواو ومكانها لو لم يختلف المعنى وبين
وغيره بين الواو واو في نحو قال ان قلت جالس الحسن او ابن سيرين يجوز له مجالسة احدهما او مجالسة احدهما او اعطيت بالواو
او لم يجز مجالسة احدهما دون الاخر الثاني التفصيل نحو الكلمة اسم او فعل او حرف وقال في التسهيل بدل التفصيل
او تقسيم ويحترز بقولي من الشك والابهام والتخيير ومثله بقوله وقالوا اكونوا هودا او نصارى قال والتعبير عن هذا بالتفريق
اولى من التعبير عنه بالتفصيل لانه استعمال الواو فيما هو تفصيل اجود من استعمال او نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وعبر
بعضهم عن هذا المعنى بالتبعيض الثالث الابهام نحو اننا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومعنى الابهام ان يكون المتكلم عالما وبيهم على
المخاطب الرابع الشك نحو قام زيد او عمرو والفرق بينهما ان الشك للمتكلم والابهام للسامع الخامس الاضراب كقولك تعلم وارسلنه الى مائة الف او يزيدون قال الفراء او هنا بمعنى بل والتقدير بقوله واضراب بعضها ايضا ان
نقول انها ترد هنا للاضراب غير متفق عليها وقال في شرح الكافية اجاز الكوفيون موافقتها بل في الاضراب ووافقهم
ابو علي وابن برهان قلت وابن جني قال في قراءة ابن الصمال او كلما عاهدوا عهدا او هنا بمعنى بل وقال ابن عصفور والاضراب
عند سيبويه في النفي والنهي انما هو لمعنى العامل كقولك لا تشرب عمرا او لا تشرب خمرا او لا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا
قال وزعم بعض النحويين انها تكون للاضراب على الاطلاق واستدلوا بقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وبقوله وهي
كالحجارة او اشد قسوة قال وما ذهبوا اليه فاسد السابع معنى الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا اي وفق

عمرو

او مكان الواو لا من اللبس والى هذا اشار بقوله م وربما عاقبت الواو الى بل غ والنظم للبيضاوي منه ا ثم ان جاز او تاتي بمعنى الواو وهو مذهب الاخفش والكوفيين واستدلوا بقوله تعالى او يزيدون وهو مذهب جماعة من الكوفيين ومنع كونها للتنسيه اذا وتعاقب الواو والاباحة كثيرا وبه عكس الصاحب والموكل فيلا مثال الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وقد تقدم الكلام عليه ومثال المحبب قوله عليه السلام اسكن حرا فانما عليك نبي او صديق او شهيد ومثال الموكل ومن يكتسب خطيئة او اثما تنبيهان الاول اذهب الجمهور الى ان احد التشيئين او الاشياء اذا عطفت بها في الطلب فهي للتخيير والاباحة واذا عطفت بها في الخبر فهي للشك او الابهام او التفصيل الثاني اذا دخل النهي الاباحة استوعب ما كان مباحا بانفراد والتخيير ومنه قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فهو في التي تقع في الاباحة لان النهي رفع عن الجمع والتبريزي اذا دخل النهي التخيير فيه خلاف فذهب الكسيرافي الى انه يستوعب كالنهي عن المباح وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل واحد جواز ان يكون عن الجميع م ومثل او في النفي اما الثانية نحو ما جاءني زيد او عمرو واما الثانية نحو ما جاءني زيد او عمرو بل خالد فتكون للتخيير والاباحة والتفصيل والشك والابهام ولم يذكر الاباحة في التفصيل باز قلت ظاهر قوله مثل او انها هو افتضاء المعاني السبعة قلت لا يصح حمله على ظاهره لان اما الاولى بمعنى الواو والا بمعنى بل والعطف بل لا يوجد في واحد منهما ولتجويز العكسين قيل او مختلف فيه فالاحالة انما هي على المعاني المتفق عليها وفوقهم من البيت هو ابن الاولى اذا لم البيت بعاطفة اذ لم يجعلها مثل او مطلقا بل في النفي فقط ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اولا وقال المصنف عن اكثر النحويين انها عاطفة وتقل عن يونس وابن كيسان واجب على انها البيت بعاطفة ووافقهم المصنف وهو الصحيح لدخول الواو عليها واستدل الرماني على انها عاطفة بان الواو للجمع وليست هنا كذلك لانا نجزم الكلام لا حد التشيئين وعلم ان العطف لا ما ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست بعاطفة انما اورد هي في حروف العطف لمصاحبتها لها وقد عد سيبويه واما من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره فقال الواو عطفت اما الثانية على اما الاولى واما الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد اما الاولى وتاول قوله بعضهم باز اما انما كانت مصاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع والتابع يليها تسما هاعاطفة مجازا الثانية از المشبهة باو انما هي الثانية وهي المختلف فيها واما الاولى فليست بعاطفة اتفاقا الثالثة بعضهم من قوله الثانية اذا لا بد من تكرارها كاو بعضهم احد الفرقين بينهما والثاني ان الكلام مع اما مبني من اول على ما جيء بها لاجله كاو الرابعة بعضهم من تمثيله انه لا بد من اقتران اما بالواو باز قلت التزام الواو وظاهر عن الموازنة اما عاطفة فما يقول من يجعلها عاطفة قلت من يرى انها عاطفة لم ير اخلاءها من الواو الا ضرورة اما الى جنة اما الى نار باز قلت بهل يجعل الاحتجاج بهذا البيت لمن قال انها عاطفة قلت لا لنذوري يجعل من حروف العاطف ضرورة تنبيهان الاول اما ذكر من ان اما لا بد من تكرارها هو الكثير وقد يستغنى عن الثانية باو كقراءة ابي وانا او اياكم لما على هدى او في ضلال مبين ومجيء الشعر كثيرا وباز الشرطية مع لا النافية كقوله فاما ان تكون اخي بجهو فاغرف مني غنى من سيمنى ولا فاجرا لاخير فيني واغن عني غناء وتيفيني وقد يستغنى عن الاولى كقول العرزدق وثاء حن بكر من تعاجيم ضبطها وانما باضوات لا خير فيها الثاني اختلف في اما المذكورة فقيل بسيطة وقيل مركبة من ما وان وهذا مذهب سيبويه والدليل عليه افتقارهم على ان في الضرورة كقوله باز جزعا وان اجمل صبرا وقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف بلن يعدما واجيب بان تكرار ان شرطية حذف جوابها لدلالة المعنى عليه تقديره ان كنت غير جازع فلا جزع وان كنت تجمل صبرا فاجمل وان سقته من خريف

بلن يعدما

بلن بعدها الرفع شرح لو سميت بلما على الغاء بتركيبها حكيت الثاني اما المذكورة الغاء كحسن همزتها وهي لغة اهل
الحجاز وهزجاورهم وهي الفصحا وفتح همزتها وهي لغة قيس واسد وتميم وحكى ابن السيد وجهها الاولى با مع الحصر للهمزة
وفتحها الرابع تشارك اما المذكورة في العطف اما التركيبية وهي مركبة من از وما بغير اشكال كقولك تعلموا ما تخافون
من فوز وزعم الكسائي ان لها قسما ثالثا تكون فيه حرف امتناع لامتناع كقولك لولا زيد لفعلت اي زايدة ثم انتقل الى لا
كثر بقال ص واول للكثر بغيرا و نها ش بالنهي لنحو ما قام زيد لكن عمرو والنهي لا تضرب زيدا لكن عمرا في العطف بلا
محكوم له بالثبوت بعدهما وبهم نزع لهما انها لا تقع بعد الايجاب وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون ان يعطف بهما في
الايجاب نحو اقام زيد لكن عمرو تنبيه انما يشترط النفي او النهي في الواقعة قبل البرح وتقدم الخلاف في كونها عاطفة
او ابتدائية وليها جملة فتكون حينئذ بعدها ايجاب او نفي او نهي او امر لا استبعادها من فلا يجوز زهير قائم لكن عمرو لفهم فان قلت
انها اوقعت قبل الجملة بعدها هي عاطفة جملة على جملة او غير عاطفة قلت الذي ذهب اليه اكثر النحاة انها حينئذ حرف
ابتدا لا حرف عطف وقيل انها تكون عاطفة جملة على جملة انها اوجبت بغير واو وقال ابن ابي الربيع وهو ظاهر كلام سيبويه
به فان قلت ما الفرق بين قولك ما زيد قائم بل عمرو من كلام الناظم قلت المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ان الواقعة بعدها
الجملة غير عاطفة انما لا يشترط فيها ان لا تنقل الى الابطال ص ولا نداء او امر او انبا فانها تلا ش اي واو الا نداء نحو يا
بلا عمر واو امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او انبا فانها نحو زيد كاتب لا شاعر وزعم ابن سعدان ان العطف بلا على المثبت ليس من كلام
العرب وقد نص على جواز سيبويه به وضع ابو القاسم الرماني في كتاب معاني الحروف ان يعطف بها بعد الفعل الماضي وليس
ممنوعا لها بصحيح لثبوته في كلام العرب تنبيهان الاول في معنى الامر الدعا نحو عفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض نحو هلا
تضرب زيدا لا عمرا الثاني اجاز العراء بها العطف على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق الثا
لث واية العطف بلا فصل الحكم على ما قبلها اما فصل او اضراب كقولك لهند زيد كاتب لا شاعر اضرابا على من يعتقد انه كاتب وشاعر
ما فصل فلبيك كقولك لزيد عالم لا جاهل اضرابا على من يعتقد انه جاهل الرابع شرط التفصيلي في العطف بلا ان يكون ما بعدها
غير صالح لما قبلها وما قبلها عليه فلا يجوز جاءني رجل لا زيد الخامس ان يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا
لتظلم اي لتعمل لا لتظلم السادس ان لا يعطف بلا على مرفوع او جملة لها موضع من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد وان لم يكن للجملة
موضع لم تكن عاطفة ولذلك لم يجز ان يقول ابتدا بها وبالنهاية ان تعطف لا الجملة على الجملة نحو زيد قام لا عمرو جاء لكن ثم انتقل الى
بعال ص وبل كلا كن بعد مصحح بيعها كلم اكن بي مربع بل بنيها ش مصحوبا للكن هما النفي والنهي وانما عطفت بل بعد
هما وهي كلا كن يعني لتغيير حكم ما قبلها وجعل ضدها لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو تقرر نفي القيام عن زيد واثبته
لعمرو ومثله بقوله كلم اكن بي مربع بل بنيها والمربع منزل الربيع والنبيها الارض التي لا يهتدى فيها وتقول لا تضرب زيدا
بل اضرب عمرا فتقرر النهي عن ضرب زيد وتثبت الامر بضرب عمرو وافهم الشارح المبرد على هذا الحكم واجاز مع ذلك ان يكون بل ناقلة
حكم النهي والنفي لما بعدها ووافقه على ذلك ابو الحسن عبد الوارث قال المصنف وما جواز مخالف لاستعمال العرب ثم
قال ص وانقلها للثاني حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي ش مثال الخبر المثبت جاءني زيد بل عمرو والامر نحو اضرب
زيدا بل عمرا وبقي مع نحو لا زالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها وذهب الكوفيون الى ان بل
لا تكون نسقا الا بعد النفي او ما جرى مجراه ولا تكون نسقا بعد الايجاب وجملة القول فيه بالتفصيل وقع بعدها جملة كانت بالضرورة

اجزا بما قبلها اما على جهة الابطال نحو ما يقوم زيد لا جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك من غير ابطال نحو
ولو انا كتب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل فلو بهمزة منه مزهرا فحصر بعضا ازقوله في شرح الكافية فان كان
الرافع بعدها جملة فهي للتنبيه على انها غرض والمستثنا غير ويكون الفراء على هذا الوجه فيه نظر
وان رفع بعدها مفرد او ليس قبله نفي او نهي فهي لا زالة حكم ما قبلها عما بعدها وان كان قبل المفرد نفي او نهي فهي لتقرير
حكمه وجعل ضدا لما بعدها **تنبيهات** الاول لا يعطف بل بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا بل عمرا ونحوه
الثاني ظاهر اطلاقهم ان بل تعطف الجملة كما تعطف المفرد وصرح به الشارح في قوله فان كان المعطوف بها
جملة وغير انها لا تكون قبل الجملة عاطفة **الثالث** قال في التسهيل ونراها لا قبل التاكيد التغيير وغيره انتهى
قال ازيدت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فهي لتاكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول واما ازيدت
بعد نفي او نهي نحو ما قام زيد لا بل عمرو ولا تضرب هذا لا بل هذا فهي لتاكيد ما قبلها النفي وذهب الجرمي الى انها
بعد الايجاب والامر نفي وبعد النفي والنهي تاكيد ومنع ابو حيان وسيبويه زيادتها بعد النفي وقال ابن عصفور لا ينقاس زيادتها
بل يقال مع بل النفي والنهي الا ان يشهد له سماع قبل وهو ممنوع من كلام العرب **الرابع** قال تتكرر بل نحو قام القوم بل
عامر بل خالد وفي المتفرقة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تتسببها على تحاور ما قبلها نحو بل ادارك
علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون والمانع كرر معاني حروف العطف: شرع في ذكر احكام تتعلق
بالباب فقال م واذا على ضمير رفع متصل: عطفت فاصل بالضمير المنفصل او فاصل ما **ش** يعني انه اذا اريد عطف
على ضمير الرفع المتصل المجرد لا بعد توكيد بضمير رفع منفصل كقوله وعلمتني ما لم اعلمه انتم ولا اباؤكم: او فصل بفوم
مقام التوكيد كقوله تعلم يا خلوتها ومن صلح من ابائهم نوبه بقوله او فاصل ما: على انه يكتفي بما يصح وعليه فاصل ولو فعل
واجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى انا لمبعوثون نحن واباؤنا ان يكون اباؤنا معطوفا على الضمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة
واعترض ما ذهب اليه الزمخشري بانه يلزم منه لا استفهام على المعنى وهو لا يجوز في كلام العرب ومن صور الفصل
الفصل بين العطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا: وفهم من قوله متصل ان المنفصل يعطف عليه بلا شرط فحكم المنفصل
في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر وفهم الابيات منعه وبيت زيد وايا ما حق فيه على ورود العطف على الضمير بغير
توكيد ولا فصل فقال م وبلا فصل يرجح في النضر والشيا **ش** كقول عمر ابن ابي ربيعة: قلت اذ اقبلت وزهر تهادى
في كثيب من الدعص ومع كثرته بهو ضعيف ولذا قال م وضعفه اعتقل **ش** اي قلت بها يطرح مع ضعفه او تختص
بالضرورة قلت نص الصنف على انه يجوز في الاختيار مع ضعفه لغة بعض العرب مررت برجل سواء والعدم حكاه سيبويه
ولا العطف في البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر اليه لامكان النصب ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الاختيار
ونقل الجواز عن علي فيل ومذهب البصريين انه لا يجوز بغير فصل توكيد او غيره الا في الضرورة ونص سيبويه والخليل على قبحه
وفي كتاب سيبويه حيث ذكر انفصال بعض الضمائر وكذلك لو كنا وانتم هذا هو البيت: **تنبيه** شرط في التسهيل
في صحة العطف ملاحظة المعطوف او ما هو بمعناه لما شرط العامل في الاول نحو قام زيد وعمرو: والثاني نحو قام زيد واذا بالنصب
بحسب قام واذا والكسر بحسب فعت والتابع بمعنى اذا فاذا لم يصح هذا وما هو بمعناه لما شرط العامل حضر له عامل صالح عليه بما قبله
وجعل من عطف الجمل قال في لما المعطوف على الضمير المرفوع بالضارع في الهمزة والنون وتاء المخاطب او بفعل الامر نحو

اقوموا انا

فان قلت ولما كان حمله على العطف الا على المعنية وهما قلت اما العطف فلان العامل لا يصلح للعمل فيه
واما المعنية فلانها غير مرادة هنا وهذا واضح وقوله ص وحرف متبوع بل انما استبح ش يعني انه يجوز
حذف المعطوف عليه ليظهر ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا في جواب من قال لم يضرب عمرا ومنه قول العرب
وبك واهلا وسهلا لمن قال مرحبا فنبهنا على الاول كثرة حذف المتبوع مع الواو كما مثل وقل مع الفاء ومنه
اذا ضرب بعضا الجر وانفلوا اي فضرب فانفلوا ونحو مررت او تقول الشاعر امية الهذلي فهل لك او من والد لك يعدم
هذا اي فهل لك من والد او من والد الثاني جعل الزمخشري من لح قوله تعلم اولى بيسيروا اعلم بيسيروا
ونحوهما فعل بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه والى لح عطف محمل مصحح النقل
في صدر هذا الجمهور ان حرف العطف عطف ما بعده على الجملة ولكنه اغتنى بالهمزة فقدمت وقوله ص
وعطف الفعل على الفعل بح ش يعني ان الافعال في جواز عطف بعضها على بعض كالاسماء نحو ازيد
قام وقعد ويقوم ويقعد وبقي تنبيه اهمل المصنف شرطي عطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد زمانهما
فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي فان قلت هل يشترط اتحاد اللفظ اعني
ان يكون بصيغة الماضي او بصيغة المضارع قلت لا بل يجوز عطف الماضي على المضارع نحو يقول
فوه يوم القيامة فاورد هم النار وعكسه فناديا الذي ان شاء جعل الجزاء من لح اجتث تجز من
تحتها الانهار ويجعل لح فصروا انما سائغ من لح لاتحاد الزمان فان قلت ليست هذه الثلاثة من
عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف
الفعل لان ما عمل الفعل لا هو فما عمل الفعل الثاني ح ان يقال انها من عطف الفعل على الفعل وقوله ص وا
عطف على الاسم تنبيه فعل بعد الا ش مثاله ان الصرفيين والمصنف اعرضوا اولم يروا الى النصيبي فوقع صوابا
وبقبض فان قلت كيف جاز لح وحروف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز لان احدهما
ماول بالاخر فالمحل الجنس بالتاويل فان قلت فايهما المؤول قلت الذي ياول هو الذي يجعل محل الاخر فعلى هذا يكون الاول
كالمثال الاول لان المصدر فيه صلة ومن حق الصلة ان تكون جملة فان ماولة بالذي والمصدر فيه بمصدر او تاويل يكون الثاني
كالمثال الثاني لان صلات حلوا محل الحال ان يكون اسما فيقبض ماول بقابضات وقوله ص وعكسه استعمل
نحو سعدا ش يعني بالعكس ان تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعلم يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي وقول الراجز بارب بيضاء من العواهج اتم صبي قبل حبا واوعاج يعطف اوعاج
على قبل حبا قال في شرح الكافية لان اوعاج بمعنى وعج قلت كانهم هذا ونحوه ان الاسم اشبه الفعل ونحو مال
يعول ليس بعيد بل الظاهر ان قبل حبا ماول بجاء لانه جملة في محل النعت واصل الاسم النعت ان يكون اسما
صريحا هذا هو صطلاح البصريين واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالنسق والتبيين وقال
ابن كيسان يسمونه بالتكرير ص التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا ش التابع
جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لانهن مكملات للمقصود بالحكم وبلا واسطة
مخرج لعطف النسق وتخصيص المشارك المعطوف بل والكثر كما في شرح الكافية يقتضي حمل المقصود على

المستقل

على المستغل بالنصب والاولى وجه للتخصيص ولما عرفه احترز بذكر قسامه فقال ص مضافا او بعضا او ما يشتمل
عليه بالعرض او بالمعصوف بل ش يعني ان بدل الكل من كل قسم من اقسام البدل اربعة الاول المطابق كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
نعمت عليهم وهو المسمى بدل الكل من كل فان في شرح الكافية وغيره المطابقة اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل
يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها تقصر الاعلى عن اجزائه وغير المطابق ليعم نحو
على تحمة البولانية في اسماء الله تعالى كفراة عين نافع واجر عامر الى صراط العزيز الحميد اليه الثاني بدل البعض من كل
نحو فيقت المال نصفه والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى نصفه وافله وعند الكسائي وهشام ان بعض
الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه ولذلك امتنع ان يقال بعض الرجلين لحاي احدهما الثالث بدل الاشتمال وهو ما لم
لا يستغنى عنه بالاول وليس مطابقا له ولا بعضا قيل هو ما لابس الاول بغير الكلية والجزئية وهو اما مع الاعلى معنى و
متبوعه نحو اعجبني زيد حسنه او مستلزم ومعنى فيه نحو اعجبني زيد توبه والاول هو الكثير الرابع بدل مباين وصلنا
بجيئه ولا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ولهذا اشتبه المعطوف ببدل وهو قسمان مسبوق بذكرهما نحو يسئلونك
الاول ابدل بدل الاشتمال من مراعات امرئ احدهما امكان وهم معناه عن الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه
بدل اضراب لا بدل اشتمال اذ لا يصح لا مستغنى عنه بالاول للآخر حصن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرني
زيد اوجهه لانه وان وهم معناه الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فيه ورد في مثل هذا الكلام لكان بدل غلط الثاني
في اشتراط اكثر المخرجين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائدا على المبدل منه قال المصنف والصحيح عدم
اشتراطه للكثرة وجوده اكثر من عدمه وذكر من الشواهد عن الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي بدل الاشتمال قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات
وقالت لا يتأتى على حذف الضمير اي منهم وفيه وظاهر التسهيل انه لا يبدل من ضمير او ما يفيد مفاده ومثل الفارسي
له بقتل اصحاب الاخدود بالالف واللام تفريعا على مفاد الضمير وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى ان النار بدل الكل من كل عبر
بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عجبت من زيد وقال ابن هشام الاولى ان يكون على حذف مضاف اي اخدود
النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو الثاني
وقيل العامل فان قلت قد علم مما تقدم من كلامه قلت قوله او ما يشتمل عليه يحتمل العزو الاول او الثالث والى الاول
ذهب في التسهيل والرابع رد التسهيل بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام
وتريد به الخاص وتخرج الخطاب وتعنيه فاني قلت اكلت الرغيف ثلثه انما يريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت فلما
البعض وبدل المصرح من الاسم انما هو في الحقيقة من جملة مضافة الى فاعل الاسم الخامس زاد بعضهم بدل الكل
من بعض كقول امرئ القيس كأني غداة البين يوم تحملوا ونبعا الجمهور وتأولوا البيت وقوله ص وفي الاضراب
اعزاز نصر الحق وفي نصر غلط به سلب يشير الاشارة الى القسم الرابع اعني بدل البيان مذكرا انه نوعان
احدهما بدل الاضراب وبدل البدا ايضا وهو ما ذكر ومتبوعه بفصر كقولهم اعجبني السابق بل فرسه او عاق
له عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وان ينبت بعضهم بدل البدا والاخر
يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصر متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد وهذا النوع قال المبرد وغيره ابو

لا يوجد في كلام العرب لا نفهمها ولا نثرها وانما يقع في لحن الغلاط وزعم قوم منهم ابن السيد انه وجد
في شعر العرب كقول ابي الرمة ليماء في منقبتها حوراء قصر قال لعصر بعد غلط او الحوراء السواد وا
للقصر سواد تشبيه حمرة وعكس بينين اخر جر ولا حجة بما ذكر لامكان تاويله فان قلت ما معنى
قوله به سلب قلت يعني بعد الغلط به سلب الحكم عن الاول واثبت للثاني فان قلت كيف
قال ذي فصلا بل من فصول التوكيد اعني بعد الاضراب وبعد الغلط قلت انما يعني بعد الفصل
في بعد الغلط عن الاول والحاصل انهما في بعد الاضراب مفصولان وفي بعد الغلط بفصل الثاني عن الاول
تنبيه زاد ابن عصفور وغيره بعد النسيان نحو مررت برجل امرأة الخ اذ توهمت ان المرور به رجل
ثم علمت انه امرأة وقال رحمه الله شارح في بعد الغلط واضح راجع في بعد الاضراب اقول ولما ذكر انفصال البعل
منلها بقوله ص كزيد خالد او قبله البزاة واعربه جعفر وخزيمة امثل جزء خالد بعد كل وقبله البزا
بعد البعض بعضوا عربه جعفر بعد الاشتمال وخزيمة بعد الاضراب ان قدر فصل الاول وبعد الغلط ان قدر عر
ي فصول فان قلت قد فهم من كزيد البزاة بعد انه يوافق متبوعه في الاعراب فما حاجة التغريب والتذكير
والاجراء واخراجها قلت اما التغريب والتذكير فلما قلنا وموافقته للمتبوع فيهما بل نقل المعرفة من المعرفة
نحو الى صراط العزيز الحميد الله بدل من العزيز والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة
نحو وانج لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة واشتر
ط الكوفيون بدل النكرة من النكرة ان تكون موصوفة واشتراطهم بدل النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ
ونحوها موصوفة وكذا نقل المصنف ونقل خبرهم اشتراط الاول من الشرطين عن نحاة بغداد ولم اعثر لنحاة الكو
فة وكلام اهل الكوفة يدل على اشتراطه ووافقهم على اشتراط الثاني طائفة من المتاخرين وحكى عن الكوفيين
ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة والصحيح انه لا يشترط شيء من ذلك لورود السماع
به فالاول كقوله وفي لبسي ابدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الاول وموصوفة وهو مذهب البصريين واما
التذكير والاجراء واخراجها فان كان بعد كل او فمتبوعه فيهما فما مانع من التثنية او الجمع لكون احد
هما مصدرا نحو معاذ احدا بنو وفصل التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل ما فيها الزمان فشلت
واذ كان غيره من انواع البدل في قلته وموافقته فيما ذكر ص ومن ضمير الحاضر الظاهر قبله الا اذا حالت
حلا او اقتضى بعضا او اشتمالا كما تقدم ابتداء جعل استعمالا ش اعلم انه يجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مثل
وابدال الظاهر من المضمر على تقدير وهو ان الضمير اذا كان لغائب ابعد منه محلفا نحو ضربته زيدا وان كان لحاضر ابدل
منه بدل البعض نحو اوعدني بالسجن والاه ابراهيم رجلي ورجلي مشتقة المناسم وبدل الاشتمال وما الفتى حلمه
مضاعا ومثله قوله كما تقدم ابتداء جعل استعمالا واما ابدال الكل فاما ان يفيد معنى الاحاطة كالتوكيد او لا بان افاد
معنى الاحاطة جاز نحو جئتهم صغيرهم وكبيرهم ومنه تكون لنا جميع الاولنا وآخرنا والاجود اوجه احدها المنع وهو قول
جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين وبعض الكسائي الى جعل الله وقال لكم فيه تخييرا لكن
معضلة والثالث يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول قطرب واما بدل المضمر من المضمر فيجوز ابتداء ايام

نقل الخلاف

وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيل وما ابدل المضمر من الظاهر بخير ابيت زيدا اياه فالبيت للتسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر
ولا من ظاهر وما اوهم خلاف ذلك نحو اكيل ما لا يعد اضرابا وقال في شرحه والصحيح عندي ان نحو ابيت زيدا اياه لم يستعمل
في كلام العرب كثيرا وانضمه ولو استعمل لكان توكيدا واشار بقوله مما لا يعد اضرابا الى نحو ابيت ايای فصار زيد بدل بعض
ايای فانه بدل م وبدل المضمر الهمز يلي همزة كمرخ اصبعا على ش يعني ان البدل من اسم الاستفهام ابدل من
فتحة بالهمز كما مثله قنبيه تغيير هذه المسئلة بدل اسم الشرط فانه يقترن بان نحو متى تقم ان يقم زيد وان هذا
فت م ويبدل البعل من الفعل كثر ان يصل البنا بمستغن بنا بغير ش يجوز ابدال الفعل من الفعل بدل الكل فان البسيط بانقا
ض ومنه ما قاتنا فلمم يناجنا بارقا ض وبعد الاشتمال نحو يتلوانا ما يضاعف له العذاب ومن يصل البنا بمستغن بنا بغير
ض وحكي البسيط فيه خلافا ولا يبدل بدل البعض وابدل الغلط فقال البسيط جوز سيبويه وجماعة من النحو
يين والقدامى بقضيه تنبيهان الاول ذكر بعض النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة ومثله الشارح بقول القتا
عمرا رحل فقلت ارحل يقيم عندنا ض وكقوله تعلم فالوا مثل ما قال الاولون فالوا اخانا وقوله تعلم امركم لما تعلمون
امركم باننا ض وبين وبقوله تعلم يعود اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون ض الا تنشاف وما استش
لوا به كاحتماله التفسير افقوله حجة الثاني اجاز ابن جني والزمخشري والمصنف ان تبدل الجملة من المفرد وجعل
المصنف منه لما عرفت زيدا ابوه منطلق هو وجعل الزمخشري قوله تعلم هذا لا يشرمثلكم افنا توزا لصحر وانتم تبصر
ون بدلا من النحوي وجعل ابن جني كيف يلتقيان بعد من حاجة واخرى بقول القتاعر آل الله انكحوا بالمدينة حاجة
واخرى بتجر كيف يلتقيان كانه قال انكحوا هاتين الحاجتين تعني التقاؤهما النوع الثالث النداء بيه لقنان
كسر النون وضمها ومعناه لغة الدعاء واصطلاحا عا مخصوص وهي ياواي وايا وهيا والهمزة ووايي
النديبة وزاد الكوفيون اوا واي بالمد واخر سيبويه رواية عا عن العرب ان الهمزة للقريب المضاف اليه وان ما سواها
للبعيد مسافة او حكما وعلى مذهب سيبويه اختص بالنضر فقال م وللناب الناء او كا ياء واي وا كذا ايا ثم هيا
والهمز للقرابي والمتوسط ش والناء هو البعيد مسافة او كالنائم هو البعيد حكما كالساهي والذاهي هو القريب والا
جة لذكر الذاهب لان قابليها للبعد مروا الاعلى الراي والرواية لا تعارض بالراي كما قال المصنف وقوله والمتوسط
يعني انها مختصة بالندبة وهذا مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة قليلا وقوله
م او يا ش يعني ان يا تستعمل في الندبة بشرط امن اللبس فان خيف التباس المندوب بغيره تعينت وا وتزلج
قال م وغيرها ان لم اللبس اجتنب ش تنبيهات الاول اجمعوا على ان ندا القريب بالبعيد يجوز توكيلها على
معنى العكس الثاني حكى بعض النحاة الا زهري الاحوات اسماء افعال متحملة لضمائر مستترة الثالث
ذهب ابن كيسان الى ان وها هيا بدل من همزة اياو تبعه ابن الخشاب الرابع قال في شرح التسهيل لم يذكر او واي
يا والا الكوفيون وهما حرفا العرب القريب يقولون بعد يتلطم ورواية العدل معقولة قلت وذكر غيره ان الاخفش
حكى اي الكبير وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة م وغير منادى ومضمر وما جاء مستغاثا فمن بعد
واعلما ش الناء في فعال في الاول يمتنع حذف النداء معه وهو المندوب نحو وازيداه والمضمر نحو بانت وبا اياك
والمستغاث يالزيد وان قلت لما سبب منع الحذف مع هذه الثلاثة قلت اما المندوب والمستغاث فلان المطلوب

بينهما من الصوت والحرف بنائيه واما المضمر فلا يزاد الحرف معه تقوية به الدلالة على النداء. تنبيه يفهم
من كلامه جواز نداء المضمر وبه تصريح فيجوز كان المتكلم او لغائب لا يجوز فلا يقال يا انا ويا هو وان كان المخا
طب فيه خلاف قال في الارتشاف والصحيح المنع انتهى وفي سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب
كقوله يا ايها ماعز كيفيتها وهو الغياس وبصيغة الرفع كقوله يا ايجرا بن الجرباء انت: وهو من نيابة بعض المضم
ر عن بعض وتاول بعضهم يا ايها على ان يا للتنبيه وايها منصوب بفعل يدل عليه الظاهر بعده ويا انت
على ان يا للتنبيه وانت وانت الثاني يجوز فيه حذف حرف النداء وهو ما عدا القسم الاول الآتي منه ما يقل الحذف
في معه ومنه ما يكثر وفي منه على ما يقل بقوله م وناديت اسم الجنس والمشار له: فلو من منعه وانصر
عاجلة نشر الاشارة الى تعريفه من الحروف ومن حذفه من اسم الجنس قوله ثوبي حجرة وجاءت منه الجاطني النشر
والنضر ومذهب البصريين ان حذف حرف النداء منه لا يجوز الا في شذوذ او ضرورة وهو عند الكوفيين قياس
مطرد: ومن حذفه من اسم الاشارة قيل هذا لؤمة وغراء: وسمع منه ابيات اخر ومذهب اهل البصرة
لا يجوز ولزلة لحنوا ايا الكثيب في قوله هذي برزت لنا فهجن رسيسا: ومذهب الكوفيين جواز وجعلوا
منه قوله تعلى ثم انتم هولاء تقتلون انفسكم تنبيه ظاهر كلامه هنا موافقة الكوفيين على الجواز قال الشارح
قال الشيخ ومن منعه فانصر عاجلة يوهم اختيار مذهب الكوفيين هذا ان محل المنع على عمومه وليس كما جاء من غير لبس
قلت فد صرح بذا فيما مضى في اسم الجنس في شرح الكافية فقال وقولهم في هذا ليح انتهى: والانصاف الغياس على
الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يات الا في الشعر واما نحو ثم انتم هولاء فمتاول فا
فلت يفهم من كلامه ان ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء وليس على اطلاقه بغير تفصيل
از مما يلزمه الحرف لبط الجلالة والمتعجب منه ولم يذكرهما هنا وقد ذكر الاول في الكافية في ذي النداء فلت لما جاز
لا كثرته لبط الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكر مع ما يلزمه الحرف واما المتعجب منه فلما كان مستغنا
بلبطا وحكما بالكمال استغنى بذكره عنه جاز فلت اذ الحاق حرف النداء غير لازم مع لبط الجلالة لكونه نحو
اذ اعوض عنه فاوجه عد ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف فلت وجهه انه مما يلزمه الحرف اذ العوض
جاز فلت اطلق المصنف باسم الجنس والمراد انما هو اسم الجنس المبني لشبه جاز فانه حمل الخلاف واما اسم الجنس
المعرب غير المعين بقد نص الكافية ونشرحها على الحرف يلزمه فلت فد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضا نحو
جل خير بين وقعه في نحو هذا الى لم يجز الطلاقه مرادا جاز فلت واطلق ايضا باسم الاشارة وهو مفيد جاز لا يجب
كلب الخطاب جاز نحبها بغير نداء مع ثبوت الحرف خلاف ومن منع التبريزي جاز لا يجب حذف الحرف اي حرف الخطا
ب فلا خلاف في جواز نداء غير ذي الارتشاب فلت لانه اعتمد على تقييده بالواقع لغلبته تنبيه قال في الكافية يعر
ف بلبط الجلالة والمصدر والمستغاث واسم الاشارة وغير ذي الخمسة نادى بيا وغيره او اوله تعريف وفي شرحها
ان لبط بالجماع وفي نداء يرجع عليه المندوب والمتعجب منه: والجواب انه ذكرهما قبل لبط مقال والنزع المندوب
والمتعجب لبطا: وفي تقرير الجواب عن المتعجب منه والحاصل ان حرف النداء يجوز حذفه من العلم محرد بوسبب اعوض
عن هذا والمضاف ياء المتكلم والمضاف لياء المتكلم والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واي نحو ايه المومنون والمطول نحو خيرا

مزيدا قبل آخره يجوز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء واسم الاشارة والنكرة غير المقصودة ويمنع من
الاشياء المتفرقة كرها م وابن المعرف المناسب والمرخم على الذي يليه فرعهما **ش** المعرف يشمل ما له تعريف
قبل النداء نحو يا زيد وما حرك لذا تعريف بالنداء نحو يا رجل اما نحو يا زيد فبقيل بناؤه على ضمته وهو مذهب ابن السراج
وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والعلم سمي والى الاول اشار المصنف واحتج بنداء
ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الاشارة واما نحو يا رجل يقبل تعرف بالاقبال والقصد والبه ذهب
المصنف وقيل بالمحذوفة والمراد بالمعرف هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به كما يأتي لا يشمل المثنى والمجموع والمركب تركيب مزج وقوله على الذي يليه فرعهما يعني انه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو يا
زيد ويا رجلان ويا مسلمات او مقدرة نحو يا فتى ويا قاض او التي نحو يا زيدان ويا زيدون **فان قلت** ما علة بناء
المنادى المفرد **قلت** تشبهه بالمضمر في نحو يا انت في التعريف والافراد وتضمين معنى الخطاب وقيل اجراء مجرى
الاصوات ونسب الى سيبويه **تنبيهات** الاول قال ابن هشام التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرب بفتح وابنا او حملا
على مشرحه عن العراء وابن عما روى من قوله عليه الصلاة والسلام يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه اح اذا
يحزوى صحة للعين عشرة جر فظاهر مذهب البصريين ان النصب في البيت هذا ونحو نصر التنكير **الثاني** الكسائي والفراء
تثنى الى ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الانباري عن الكوفيين **الثالث** ذهب بعض الكوفيين الى ان المثنى والمجموع حتى بالياء تشبيها بالمضاف فان البسيط فهو واضح لانه ليس مركبا **الرابع** اذا ما بنيت اثني عشر
تقلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف قال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء اجراء لهما
مجرى المضاف واشار بقوله **م** وانوا انفتاح ما بنوا قبل النداء **ش** اي ان ما كان مبنيا قبل النداء يفرد بناؤه على الضم نحو يا سيبويه
به ويا رفاش ويا خمسة عشر ويا برق نحره ويظهر اثر هذا التغير في التابع فيجوز يا سيبويه الظريف بالنصب اتباعا على
المحل وبالرفع اتباعا على البناء المقدر والى هذا اشار بقوله **م** ويجر مجرى ني بناء جرى **ش** ثم قال **م** والمرخم المنكور
وشبهه انصب عائما خلافا **ش** مثال المرخم المنكور يعني الذي لم يقصد به معين قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقوله فيما
ركبا اما عرضت فبلغن والمضاف نحو يا غلام زيد والمشبه بالمضاف ويسمى المطول والمطول هو ما كمل بمعمول او عطف
نحو يا عظيما فضله ويا رجيما عبده ويا لصا قبيحا فعله وبا ثلاثة وثلاثين اسم وجل فيه ناصيته جماعة
هذي عبرتها لغلة يا ثلاثة والثلاثون فيمن قال يا زيد والحارث والثلاثين فيمن قال يا زيد والحارث بالنصب وفصل الاخفش فقال
ان اريد بكل واحد منهما مفردا جاز النصب لا غير لانه مميز لانهما اسم واحد وفعل مضموم واحد وان كان الثلاثة
على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه فيه وينبغي ان يفصل فيما اذا كان كل واحد منهما
على حدة بين ان يكون كل واحد منهما مضموما الى الثلاثة الحكم كذلك وبين ان يفصل ثلاثة مبهمة فينصبان معا **تنبيه**
لا يكون المنادى بعضه لا اذا كان ملبوسا به فلا يجوز يا لصا قبيحا فعله بالضمير المستتر **فرعان** عارض لها لو قلت يا اخا هند
لبنيت على الضم لعدم الاعتداد بالضمير ولو قلت يا اخا هند وزيد وارد عطفت على اخا هند بالبناء وعلى الضمير نصبت
لعدم بناء زيد لوجود السكنة الحرف ومن ثم وجب يا مشتركا وزيد بالنصب عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد
فان قلت كيف قال عاما خلافا مع ان يا رجلا خلافا فاذهب الى انه لا يتصور وجوه النكرة غير المقبل عليها

والمذاهب منوناً نحو هذا ضارباً رجلٍ وصحبتُ للتعيين عبرةً ضرورة وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح للاضافة واللام نحو يا حسن
الوجه قلت اما الاول فمخالف بوجوه فضلاً عن حكمه واما الثاني فجوابه ان مراده علم ما خلا باب صحبة النصب ولم
يتتبع صحبته واجاز بعضهم الضم بعض المواضع م ونحو زيدٍ وعمرٍو ومن نحو ازيدٍ بن سعيدٍ لا تضر ثنر يجوز في الناء
في المضموم يفتح لخمسة شروط الاول ان يكون علماً والثاني ان يتعت بابن والثالث ان يتقارب الابن الى علمه والرابع
ان لا يفصل بين ابن وموصوفه والخامس ان يكون المنادى معه ما يضم لفظاً فان كان غير علم نحو يا غلام ابن زيدٍ او منوناً
بغير ابن نحو يا زيد الكريم او اضيف الابن الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا او فصل بين ابن وموصوفه او كان المنادى لا تظهر
الحركة فيه نحو يا عيسى ابن مريم بغير الضم وفي جمع هذه الشروط قوله ازيد ابن سعيد فيجوز فيه ضمه على الاصل
وفتحه اتباعاً لفتح ابن ولا يعتد بعض النحاة كوفة بنص على اشتراط علمية المنادى والمضاف اليه ابن واتصاله بقوله
م والضم ان يكن الابن علماً او ابن المذكر علم فرحماً ثنر جاز قلت من ابن يفهم اشتراط الاتصال قلت من قوله
يعني جاز قلت فدخل بالشرط الخامس قلت هو شرط مختلف فيه فجاز العراء اجازه نحو يا عيسى ابن مريم
تقدير الضمة والفتحة والصحيح تقدير الضمة اذ لا اجابة تقدير الفتحة جاز قلت كان ينبغي ان يتم على جاز استراك
الفتح فيه لما جعل الابن صفة لانه لو جعل بدلاً او عطف بيان او منادى او معمولاً بفعل مقدر تعين الضم ولا يعتد تشبيه
عزة لك لان المثل يحتمل هذا الاوجه قلت هي احتمالات مرجوحة وكونه نعتاً هو الظاهر ولو نص على نعتيته لكان
اولى جاز قلت لم يبين احد الوجهين ارجح قلت ذهب المبرد الى ان الضم اجود وقال ابن كيسان الفتح اكثر في
كلام العرب فيما والفتح اختيار البصريين تنبيهات الاول الاشكال ابن فتحة ابن فتحة اعراباً انه اضيف موصوفه
به واما اذا فتح فذهب الجمهور الى انها ايضاً فتحة اعراب وقال عبد القاهر وهي حركة بناء لانه ركب مع ابن النا
في حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن يجوز الضم والفتح في نحو يا هند ابنة زيدٍ خلافاً للبعض هذا اما بالنعت بابن بلا اشكال
لة في النداء الثالث يجوز العلم نحو يا غلام زيدٍ ويا غلاماً زيدٍ ويا سيبويه بالضم بغير تنوين وبالتنوين على التفصيل وهو مذهب
الكوفيين ومذهب البصريين في له ونحوه مما ليس بعلم لالتزام الضم الرابع اجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير ابن
اذا كان النعت مفرداً نحو يا زيد الكريم وانشدوا عليه فيما لعبد ابن امامة وابن سعدا يا جرو ضبة يا عمر الجواد ايا
بفتح وخرج على وجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب
والاخر ان اصله عمرا بالتنوين ضرورة وحذف لالتقاء الساكنين الخامس حكى الاخفش عن بعض العرب يا زيد بن عمر
بضم النون اتباعاً لضمة الدال م واضمم او انصب ما اضطر اذ نونا مسألة استحقاق ضم بنيا ثنر الذي يستحق البناء
على الضم هو المفرد المعرفة فاذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز له فيه وجهان احدهما الضم تشبيهاً لمرجوع اضطر الى تنو
ينه وهو مستحق لمنع الصرف والثاني النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب والضم
اختيار الخليل وسيبويه والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد قال المصنف وعندي ان يقال
اضم ان جرى العلم مجرى النكرة المعينة لان شبهها بالمضاف ضعيف م واضطر رخم جمع يا وال الامع الله
وممكن الجمل ثنر يعني ان الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله فيما نقلناه عن الفراء ان الفتى والذي
كل ذلك موضعين احدهما مع الله فيجوز بالله يا الله بوصل الهمزة وقطعها للزوم ال لهذا الاسم حتى صار بمنزلة

الجزو

بالحروف الاصلية والاخر ما سمي به من الجمل المصدرة بالفعل نحو يا المطلوز يد رجل مسمى بزيد نص عليه سيبويه
به تنبيه فاس المبرد ما سمي به من مؤول مصدر بال على الجملة الحكية نحو يا الذهب فاس قال في شرح
التسهيل وهو قياس صحيح انتهى ونص سيبويه على منعه فان قلت اهمل هنا موضعا الثاني كما
في التسهيل وهو اصح الجنس المشبه نحو يا لاسمح منية قلت المال يذكر هنا لان مذهب الجمهور منعه
والجواز مذهب ابن سعدان وقال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان تفعيل وفياعل الاسم محصور كتفعيل
نحو يا على غير الالف واللام واجاز الكوفيون والبغداديون حذف حرف النداء على ما فيه الى مطلقا ولا حجة لهم
في نحو يا الغلامان لانه ضرورة ص والاكثر اللهم بالتعويض شرح يعني ان الاكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم
المشددة في اخره من حرف النداء فيقال اللهم وهذا من خصائصه ثم قال ص وشذ باللهم في فرض شعر وجه شذ و
في ان فيه الجمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله ... اني اذا ما حدث ألما اقول يا اللهم يا اللهما ... فتنبيهات
الاول مذهب الكوفيين ان الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي امنا بخير ويجعلون عوضا من حرف النداء فلذلك جاز
الجمع بينهما في الاختيار الثاني شذ ايضا حذف ال منه كقولهم للهم ان كنت قبلت حجتي وهو في الشعر
كثير الثالث قال في الارتشاف لا يستعمل اللهم الا في النداء وشذ استعمالها في غير النداء الرابع اذا قلت اللهم
فهي جواز وصفه خلافا منعه سيبويه والخليل واجازه المبرد والزجاج الخامس قال في النهاية يستعمل اللهم
على ثلاثة اوجه ... احدها ان يراد بها النداء المحض كقولهم اللهم اغفر لنا والثاني ان يذكر المجيب تنبيها للجواب
في نفس السامع كان يقول لك القائل ان يقوم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا ... الثالث ان يستعمل دليلا على النداء
وقلة وقوع الذكر كقولك اذا رأيت انا اللهم اغفر لي فقد عين الاقرار ووقوع المزيد مفروغا بوقوع الدعاء قبل انتهى
فصل من توابع المنادى الضم المضاف مذ ان الزمه نصبا كان يزيد الجميل شرا على ان المنادى اذا كان مفردا فتابعه منصوب
باب ان غير نحو يا خالنا الفاضل مالك بكرا او عطف بيان محكمهما بعد المفرد محكمهما بعد المبني على الضم وسيأتي
في واو كان منبيا على الضم نحو يا زيد ويا رجل ويا سيبويه فتابعه ان كان بدلا او عطف نسق وسيأتي في الكلام عليهما
واما غيرهما فان كان مضافا غير مفردا بال المفرد نصبه مطلقا مثال النعت يا زيد الجميل والتوكيد يا زيد نفسه
وعطف البيان يا زيد عابد الكلب وان كان مضافا مفردا بال او مبرد اجبه وجهان الرفع اتباعا للفظ المنادى و
النصب اتباعا لمحله والى هذا اشار بقوله ص وما سوى المفرد او انصب شرح فشمل قوله وما سوى المضاف المفرد بال
نحو يا زيد الحسن الوجه والمفرد نحو يا زيد الطريف ويا تميم اجمعين ويا سعيد كرز فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب
على ما تقدم فان قلت اما النصب اتباعا للمحل فواضح لان المنادى مفعول بفعل محذوف واما الرفع اتباعا للفظ المنادى
فمشكل لان ضمة المنادى بناء وحركة البناء لا تتبع على اللفظ قلت لما كان باب النداء مشابها للاعراب في الصراخ حر
كته جاز اتباعه فان قلت فهلا جاز ايضا الرفع المضاف العاري من ال فلت لانه يستثنى تفضيل ونحوه على
احد اوجه لو كان مضافا لوجب نصبه فان قلت فهل الحق المضاف المفرد بال الجر في جواز الوجهين قلت لان اضافته
غير محضة فلم يعتد بها فان قلت فهل الرفع والنصب سيان قلت لم يتم المضاف على نفسه فمة ولا ترجح والاكثر النصب
او يقال في الترجيح اكثر قول العرب الرفع في يا زيد العاقل انتهى تنبيهات الاول شمل قوله تابع الخمسة ومراده النعت

والتوكيد وعطف البيان على ما بعده الثاني يشمل قوله في الضم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء نحو يا زيد حاشا والصحيح المنع إذا
فيه محضة وأجاز البرد رفع التوكيد والنعت والمضاف فيما على اللغات ورفع سيبويه الرفع في يا تميم كلهم وحمل على
القطع أي كلهم يرفعانه قال صر واحدا كمستقل نسقا وبدلا ش يعني أن حكم النعت والبدل في الاتباع حكمهما في الا
مستقلا وأما قوله في بدل البدل الرافع بعد مضموم والرافع بعد منصوب بما كان منهما مفردا غير معين أو مضافا أو مشبها نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد غلاما ويا زيد إخانا ويا زيد واخانا ويا زيد بن خير من عمرو ويا زيد بن خير من عمرو وما كان منهما
مفردا علما أو معينا بني على الضم نحو يا زيد عمرو ويا زيد رجلا وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل لأن البدل في
قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تنبيهان الأول أجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد
وعمرا قال في شرح التسهيل وما رأوه غير بعيد من الصحة إذ المتواعاة حرف النداء فإن المنكور قد يقصد
ابتداء نعم أي واحد على الإسهم قال ولا يجوز عندي أن يعتبر في البدل حال لا تجعل فيها كالمستقل وهو
هو الكثير نحو يا غلام زيد وحسن يقصد فيها الرفع والنصب لتشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف
البيان وعطف النسق المقرون بأي بفتح الهمزة لتفتح مع حرف النداء قبله نحو يا تميم أي الرجال وأي النساء. الثاني
من ما ذكر من أن المنسوق على المستقل إنما هو في المفرد بأل فيفتح في نحو حكمه في قوله م وإن يكن مضموما إلى ما يشبه:
فيه وجهان ورفع ينتفي ش إذا كان المنسوق مفردا بأل جاز فيه وجهان الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث و
إنما لم يجعل كالمستقل لامتناع مباشرته لحرف النداء واختلف المختار من الوجهين فقال الخليل وسيبويه
والمازني الرفع ووجهه مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أكثر والبه ذهب الناظم وقال أبو عمرو ويونس
وعيسى بن عمر والجرمي النصب ووجهه أن ما فيه ألى بل حرف النداء فلم يجعل كجزء ما يليه واجتماع الفراء
ما على الأعرج على النصب في قوله تعلى يا جبال أوبي والطير وقال المبرد إن كانت معرفة فالنصب وإلا فالرفع
ووجهه أن المعرف بأل يشبه المضاف تنبيه هذا الاختلاف في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما
إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه على مذهب المبرد ومن تبعه إلا الرفع
م وإيها مصحوب الأل صفة تلزم بالرفع لزوم التي للمعرفة ش إذا أنوعت أي وهي نكرة مقصودة مبنية على
الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة الهاء وضمها إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة لغة بعض بني الحارث
بني الصبح وفتح قوم بهما فإن قلت لم لزمتها ها التنبيه قلت ليكون عوضا عما فاتها من الإضافة ويلي
وجهها إحدى ثلاثة أشياء الأول محذوف إلا نحو يا إيها الرجل والثاني اسم الإشارة نحو أيها ذا إن كلا زاد بكما
وحي عاني يا غلاما فيمن وقف على الثالث الموصول المصدر بأل نحو يا أيها الذي يعلو أي هذين استثنى بقوله م وأيها إذا أيها
الذي ورد ت ش ثم أشار إلى أن نعت أي يغير هذه الثلاثة مر وضح بقوله م ووصف أي بمسوى يرى ش فيا بغلا أيا
بها صاحب عمرو وضح وهو من النضم مواين الأولى أو فها تلز وإيا تلطفه بهما معا: الثانية إن تابع أي صفة لها
وقبلها عطف بيان فالأبين الصحيح وهو الظاهر وقيل إن جاز منتفيا فهو نعت نحو يا أيها الفاضل فإن جاز جا
مع أيها فهو عطف بيان: والثالثة إن وصف أي بما جمع هذه الثلاثة استبان لازم لقوله تلز م فإن قلت ولم تلزم

تفقها

نعتها باحد هذه الثلاثة الاشياء لازم لقوله تتبع **قلت** لان ايا مبهم فلا بد من تخصيصه وانه و
صلة الى قوله ما فيه الوجهان المضموم بالنداء وصفه: والرابعة ان صفة اي تتبع ولا يجوز فيها النصب
بخلاف صفة غيرها فانها مستثنات مما نقل هذا مذهب الجمهور وذهب المازني الى ان نصب صفتها
جايز قياسا على صفة غيرها من المبنيات المضمومات قال الزجاج لم يجز هذا الذي ذهب اليه احد قبله ولا
تابعه احد بعده وعلة ان المضموم بالنداء هو نفسها واي صلة الى نداءه فالتزموا النصب مخالفة للكلام
العرب قلت يرد ابن الباذش جواز النصب فيه مسموع من كلام العرب والى التفريق ذهب المازني اشتراط
بقوله لزوال المعرفة **تنبيه** نسب الجواز في شرح الكافية الى المازني والزجاج وتبعه الشارح ونسبته
الى الزجاج مستبعدة وقد نقل عنه في شرح التسهيل الكلام المتقدم **والخامسة** ان اسم الاشارة
اذا نعت به اي فليس من شرطه ان يكون مفردا بل او وقع ابن عصفور وشاهده البيت السابق ذكره
غيرهما ان نعت لا شتراطه في صحة النعت به قيل وما ذهب اليه ابن عصفور وابن مالك ينبغي على بيت
نادر **وشذ** لا تتبع على مثله القواعد وهو قول الشاعر ايهذا الزاجري كلا زاجرا بكما: والصحيح سعة ان
اسم الاشارة المنعوت به اي شرطه ان لا يصحبه كاف الخطاب لقوله واي هذا خلافا لابن كيسان فانه
اجاز يا ايهذا اخا الرجل وبالنصب قال الصيمري **وان قلت** الحاقي قوله مجموعا الى شرطه في التسهيل
ان تكون جنسية فاني اقلت يا ايها الرجل فالجنسية وصارت بعد الحصول كما صارت كل بعد اسم
الاشارة **قلت** اشتراط الحاق صحيح وتبيين كلامه ما ذكر شراحه وقد اجاز الفراء والجرمي اتباع اي
مجموعا الذي للمعرفة الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور ويتعين ان تجعل في نحو عطف بيان عند
من اجاز **تنبيهات** الاول توقف اي لتاء تثبت صفتها نحو يا ايتها المرأة وقال في البديع والاختيار اثبات
التاء ولا تثنى ولا تجمع **الثاني** ذهب الاخفش الى حرف وليه الزاي الرجوع بعد اي جنس لمتبع المحروف واي مع
موليه بالجملة ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المتبوع بل كان اولى وبجاز وصلها بالفعلية فعلى والظرف
الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قال يا ايها الرجل
فانه يريد يا يهذا الرجل وحذف حرف النداء ايها **الرابع** يجوز ان توصف صفة اي ولا تكون موصوفة مع
ذكرها الا مضافة كقول الراجز يا ايها الجاهل الشيء **ص** وتعد اشارة كاي في الصفة اذا كانت تركيبها بيت
المعرفة **ش** اسم الاشارة في النداء حالتان احداهما ان يجعل وصلة لنداء ما فيه الالف واللام نحو يا هذا الرجل
نعته ووجب رفعه وانه لا ينعت الا بمجموعا الى الجنسية او بموصول مصدر بالف ولام نحو يا هذا الرجل ويا هذا
الذي يعلو وهو في هذه الحالة غير مكتفى به اذ لو قدر الوقف عليه لبانت المراد به وصلة النداء غيره والا
خر ان يقدر مكتفى به لا وصلة لغيره فيكون اذ ذاك اسما كغيره اي فلا يلتزم نعته وتجوز رفعه ونصبه وينعت
بمجموعا او بالمضاف فتقول هذا الضويرب بالرفع والنصب ويا هذا الجمة وغلام مجموعا من قوله ان كانت تركيبها
بيت المعرفة **وان قلت** مقتضى قوله كاي في الصفة انه يبعت بها تنعت به اي واي تنعت باسم الا
شارة واسم الاشارة تابعت بمثله **قلت** قرن التنبيه عليه توضحه **تنبيه** مذهب الصيمري
ابقى

ان اسم الاشارة اذا الحقته كاف الخطاب لم يجز نحو ذا، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز وحكى فيه ان كيسا
ن سمعا عن العرب عن بعض النحويين ع نحو سعد سعدك الاوس ينتصب: فان وقف او فتح او انتصب
ش اذا تكرر لفظ المنادى ومضافا نحو يا تيم تيم عدي ولا بد من نصب الثاني واما الاول ففيه وجهان
ضمه وفتحه جاز ضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف او توكيد او عطف
بيان او بدل او باضمار اعني ع كرفع المضاف وتوزع في التوكيد واجاز التميمي ان ينصب على النعت وقاوبيه
الاستثناف وان فتح الاول ففيه ثلاثة اوجه: احدها انه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضا
ف والمضاف اليه ف فان قلت ف باي وجه نصب الثاني اذا جعل مفحما ق قلت فال بعضهم انه نصبه على التوكيد الثا
ني لان الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه من خمسة اوجه كما سبق
الثالث ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا وفتحتهما فتح بناء ومجموعهما منا
دى مضاف حكما فالتزما بعلة معها خمسة عشر ح وهو مذهب الاعلم فان قلت اي الوجهين ارجح ا
الاول او الفتحة قلت ضمه لوضوح وجهه وفي حرح في الكافية بانه المقرر الاشهر فان قلت هل يشترط
في ح ان يكون الاسم هو علما كما مثل قلت مذهب البصريين انه لا يشترط بل الاسم الاجنبي نحو يا رجل
الخير والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم في جواز ضم الاول وفتحه بل تنوين وخالد الكوفيون في اسم
الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول يا صاحبا صاحب بزيد بتنوين صاحب
الضم في جميع ذلك **المنادى والمضاف الى ياء المتكلم** ح واجعل منادى صح ان يضف لياء: كعبد
عبدي عبدا عبدا عبديا ش حكم المضاف الى ياء المتكلم اذا كان مغاير الآخر الفرد المحكوم له بغير النداء
وفي تفتح او احذف مع بقاء ما قبلها نحو يا عبدا واما الصحيح الآخر فيجوز فيه في النداء ستة اوجه وقد اشار في النظم
الى خمسة والسادس ان يضم اتباعا لبنية الاضافة نحو يا عبدو اقصاها حذف الياء وابقاء الكسرة
ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة وافلها الضم وفي فتح
قارب الصحيح احبلي فاربا احكم بالضم وحكى عن يونس يا ابا لفعل فال الفعلويين وهذا اذا لم يلتبس
بغيره بالمنادى المقبل عليه قلت وقد قيد بالمضاف على هذه اللغة اما الاضافة الى الافعال والفصل فقلت
كلاهما محتمل وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معربا بالفصل فينوه على الضمة وهذه الضمة
كضمتي يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى وكذا المضاف الاول الظهر لثلاثة اوجه: احدها ان تضم
جعلوه كالمضاف ولو كان تعرب بعد بالفصل الا قبال لم يكن فيه لغة الثاني انه لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل
ابنم محذوفا واصبح ليل وحذف حرف النداء مزيح لم قيل: الثالث انه لو كان غير مبني للاضافة لكان في الاصل
صفة لاي والصفة لا يوصف بها فيتعين حينئذ ان لا اصل يا زيد ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبقي على الضم
تشبيها حينئذ بالنكرة المقصودة وهذا اختيار المصنف **فتنبيهان** الاول نقل عن الاكثرين حذف الالف و
حدها بالفتحة في نحو يا عبد واجاز الاخفش والمازني والجرمي الثاني اطلق هنا جواز هذه الاوجه كما اطلقه
اكثرهم وقيد في التسهيل باضافة التخصيص احترازا من اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو يا مكرم بن زيد

اضافة

جاز اضافته اضافة تخفيف والياء في نية الانفصال لما مزج ما اتصلت به فتشبه بيا. فاض فتشارکها في
الحذف ولا تحذف ولا تقلب ولا حظ للهاء غير الفتح والسكون فالمعنى بشرحه وهو معنى قولهم تقلب في المجا
نس يا غلامي اقبل تضغط منه الياء. ويا حار بن اقبل لا تضغط منه الياء. وغلام مجرور بغير الاسم والبعل انتهى. وذكر
في التسهيل انه لا يجوز حذف الياء في اسم الفاعل لمعنى الحال والاستقبال **الثالث** انه اكثر تخفيف الياء من
المضاف في النداء لكثرة اضافة المنادى الى الياء. والكثرة تستتبع التخفيف واما في غير النداء فالاصح اثبا
تها ساكنة ومتحركة وفي جميع حذفها استغناء بالكسرة نحو قبيشر عباد وقلبها الفا كقوله الى اما و
برد وبي التقيع واجاز المازني في غلاما وقال ابن عصفور هذا في الضرورة وحذف الالف استغناء بالفتحة كقوله
يتنفض لا يثبت لا الواني واما الضم في غير النداء نحو جا. غلاه وانت تريد الاضافة فاجازه ابو عمرو وغيره على
قلة واستدلوا بقوله ولما افكلت ما ابي برد ما بي ورد ابو زيد والانصاري وقال ما استدل به ابو عمرو **الرابع** قال
في شرح الكافية اذا كان في اخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني او يا بنيّ بالعشر على النز
اع حذف يا المتكلم فرارا من توالي الياءات اتباع ان التثنية كان يختار حذفها قبل وجوبها الياء. يزول بعد اختيار النشو
الالزوم ومعنى الفتح على وجهين احدهما ان تكون يا المتكلم ابدلت الفا تخفيفا حذفها لالتقاء ساكنين مستقبل والثاني ان يكون
ثانية يا اي بني حذفت ثم يا عمت او لهما يا المتكلم يفتح لان اصلها الفتح **م** والفتح والكسر وحذف الياء
استعمل في يا ابن يا ابن عم لا مر **فتش** اذا اضيف المضاف الى مضاف الى يا المتكلم كان حكم الياء معه كحكمها في غير
النداء نحو يا ابن اخي لا ابن اخ وابن عم يا ابنة عم لما كثر استعمالهما في النداء خطا بالتخفيف فيقال يا ابن اخ بفتح الميم
وكسرها اما الفتح فبنيته على احد امرين احدهما ان الاصل اما وعما بقلب الياء الفا المحذوفة الالف وبقيت الفتحة دليلا
عليها. والثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح. والاول قول الكسائي والفراء واجازه سيبويه وحكي
عن الاخفش والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين واما الكسر فكما هو قول الزجاج وغيره انه مما اجتز
ي فيه بالكسرة عن الياء. المحذوفة من غير تركيب قال في الارتشاف واجاز بعضهم وزا ابن اخ وابن عم وا
بنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء. فحذفهم اياها من احد عشر اذا اضيفوا اليها **جاز**
قلت معنى قوله استغنى **قلت** يشير الى ان في هذين الوجهين الاستغناء كلا منهم والحرف المحذوف
في يشتوني الياء. والالف الاولى الضرورة وفرق بعضهم بالسبع **جاز قلت** يا بعضهما اجوه **قلت** نص بعضهم
على ان الكسر اجوه وهو ظاهر **جاز قلت** لم يذكر ابنة اخ وابنة عم وحكمهما حكم ابن اخ وابن عم **قلت** كا
نه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه **جاز قلت** قد يوهم اقتصاره على الفتح والكسر ان غيرهما
ممتنع وفرق ابو البقاء بالتصغير وربما ثبتت او قلبت الفا يعني الياء. **قلت** الوجه من قوله استغنى ان غيرهما
لم يستعمل في الكلام ولم يجز كما صرح بهما وهذان الوجهان ضعيفان ولم يذكر الفارسي في الايضاح التكملة وغيره غير حذفها
والفا كما مر في يشتوني الياء. والالف ضرورة وقال غيرهما القياس قلبها الفا. فولد يا ابن اخي ويا شقيق نفسي
ومن اثبات الالف قوله يا بنة عما لا تلومي واهجعي واما قوله كفاك كفى لم تعل علقما يا ابن عما يعني عزيز ونكفي القطا. فيحتمل
ان تكون الالف فيه للاطلاق **جاز قلت** في هذين الوجهين اجوه **قلت** قال بعضهم قلب الياء الفا اجوه من اثباتها

قلت اذا ثبتت الياء فيهما وجهان الاسكان والفتح والحاصل خمسة اوجه نص بعضهم على ان الخمسة لغا
ت م وفي النقل ابتا من عرض واكسر او افتح فتح ومن اليا. التا. عوض تتم اذا نوع في الاب والاخ مضافين الى يا. المتكلم
جاز فيهما الاوجه الستة المتقدمة مثل يا غيرو بتغيير ان تغريف تا. التا تبت من اليا. مكسورة او مفتوحة
وبالفتح قرا ابن عامر وبالكسر قرا غيره من السبعة ووجه الكسر ان الكسرة كانت مستحقة قبل اليا. فلما
عوض عنها التا. ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا جعلت الكسرة عليها لتكون كالعوض عنه بمجامعة الكسرة
ياء الجملة وعن البصريين ان الكسرة نايب عن اليا. لان اليا. يا التنية ورد ابو اسحاق: وقال كيف تكون اليا. يا التنية ولا يقال يا
بنتي ووجه الفتح ان التا. حركت بحركة اليا. لكونها عوضا عنها وقبل لان الاصل يا ابتا فحذفت الالف وربي ما رجع
الفراء. جاز قلت اي الوجهين اكثر قلت نص الصنف وغيره على ان الكسر اكثر وذكر الشارح ان الفتح افيس
قال لان الكسر اكثر وذهب من كل الناقص بوابين الاولى ان تغريف التا. من يا. المتكلم يا اب واخ تكون الاب الثاني قوله وبالفتح
الثانية ان تخالها مختص بالاب والاخ: الثالثة ان التغريف فيهما ليس بلازم يجوز فيهما ما جاز بغيرهما من الاوجه
السابقة فهم من لحاقه عوض الرابعة انه لا يجوز الجمع بين التا. واليا. لانها عوض عنها ولا توجد بين اليا. والالف
من الاب بدل اليا. واما قوله يا ابتا لا ترثي فيتا بالفاء من الرثاء ما من عاديتنا: بعزيز واجاز كثير من الكوفيين
الجمع بينهما في الكلام ونظير قراءة ابي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض منه واما قوله يا ابتا علك او عسا
كما فجعله ابن جني من لعا وهو اهون من الجمع بين التا. واليا. لذهاب صورة العوض عنه وقال في شرح الكافية الالف
فيه هي الالف التي يوصل بها. اخر الساكن اذا كان بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليست بدلا من يا. المتكلم وجوز
الشارح لا مرين تنبيهان الاول اختلف في عين التا. يا ابت واثنت فاجاز الفراء وابو جعفر النحاس ومنعه الزجا
ج وحكى عن الخليل انه سمع من العرب من يقول يا بنة يا ثمة بالضم الثاني مذهب البصريين الوقف على هذه التا. با
نها. ومذهب الفراء بالتا. وفي التسهيل وعندها هاء الحط والوقف جايز وفرع في التصريح وربما سمت في المصحف
بالتا. الثالث قال في شرح التسهيل وقال ابو الحسن بابات قال الفشاعن: كانهم فيما يا ابات غير يب ولو
لم يجوعوا لقالوا يا باي انتهى وزعم بعضهم انه اراد يا ابتا فقلب وهو بعيد وقيل تخرج على ان الالف اشباع اسماء
لازمة النداء معنى ملازمتها النداء انها لا تستعمل في غيره لان الضرورة وهي ضربان مصنوع ومغتفر فمن
المصنوع يا ابت ويا امه والاصل وهنا بالضم والكسر كقوله يا هنا واختلف في ما به هذه الكلمة على قولين
احدهما ان اصل ما فيه هنو ثم اختلف القايلون على اربعة مذاهب: الاول انها: يا هنا بدل من يا الكلمة والاصل هنو
وهو مذهب اكثر البصريين والثاني انها مبدلة من همزة مبدلة من الواو وهي بدل من اللام وهو مذهب ابن جني:
الثالث ان اللام محذوفة والالف والها. زيدتا بعد حذف اللام. على حد زيادة الهمزة في حمراء: الرابع ان اللام محذوفة والالف
هي التي تلحق الساكن في البعيد والمندوب والها. للسكت وهو مذهب الفراء واختيار الصنف وابن عصفور ويدل على صحة
ثبوت كسرها لالتقاء الساكنين والقول الاخر اصل ما فيه هنؤ وهو من باب سلس وهو مذهب ابي زيد قال الشيخ ابو
حيان ولو ذهب ذاهب الى ان الاصل هنز لكان مذهبا حكى ابو الخطاب من فيهم يا هنا نا: والتثنية يريد يا هنانا لكان مذهبا
ومن المسموع قول قد اشار اليه بقوله م وقيل بعض ما يختص بالنداء قشر يقال يا قبل الرجل ويا قبلة للمراة واختلف فيهما

من ظهر

ذهب سيبويه الى انهم كنايات عن نكرة تبين بعدها كناية عن جملة وقلة كناية عن امرأة، وذهب الكوفيون
ز الى انها علمان للجنس وقلانة تأنيث رخما ورد بانه لو كان مرخما لقيل فيه قلا ولما قيل في التأنيث قلت: وذهب
هب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان قل كناية عن العلم بمعنى يا فلان ويا فلانة بمعنى
يا فلانة فاني شرح التسهيل وهما الاصل ويستعملان منفوصين في غير نداء الا في الضرورة قلت وهو
مواقق لمذهب الكوفيين في انهما بمعنى فلان وفلانة مخالف له في الترخيم **ز ان قلت** وهما الاصل يقتضي
كما قيل موافقة الكوفيين في الترخيم قلت قد يجاب المصنف مذهب الكوفيين في انهما رخيم فلان وفلا
نة بالوجهين السابقين فعلم انه غير موافق لهم على ما بدا هما عنه من قبل ما حذف منه لغير ترخيم
ومن المجموع ثومان وثومان وقد نبه عليهما بقوله **م** ثومان نوعان كذا **ش** اي مختصان بالنداء اما
ثومان بالهمزة وضم اللام فهنا، بامكنيه الغوث وشبهه يا ملئم ويا ملامان واما ثومان بفتح النون
فهنا، بامكثير النوى **تنبيهان** الاول الاكثير في بنائه معلمان نحو ملامان يا باغي الخير وقد جاء في الشعر
نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والاصبغ ويا مكبيان وزعم ابن العبد انه مختص بالنوى وان مكرمان
تصحيف مكربان وليس بشيء: الثاني قال في شرح الكافية بعد ان ذكر ملامان وثومان وملئمان و
مكرمان وهذه الصفات مقصورة على السماع باجماع انتهى وتبعه الشارح وهو صحيح في غير معلمان
فان فيه خلافا واجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا محبتان وفي الانثى يا محبتانة ثم انتقل الى المبنيين فقال **م**
واكرما في سب الانثى وزن يا خباث **ش** اكرما، مشروط بشرطين احدهما ان يكون في السب: والثاني ان يكون
من ثلاثي في النوع الذي يليه **و** سب بنا به على الكسر شبهه بنزال علما لوزنة وثابتا فانه
كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان في القياس عليه خلافا والقصر على سيبويه
وحكى قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وفي الارتشاف في باب ما لا ينصرف قال بعضهم يقاس فلا يقل
ويا فجار قياسا على وساق ثم استحسنه وقال **م** والامر كذلك من الثلاثي **ش** يعني ان بناء فعال للامر
مطرد من كل فعل ثلاثي نحو نزال وهذا هو مذهب سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يقال منه الا ما سمع **ز ان**
قلت اهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول ان يكون مجردا واما غير
المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو مدحرج من مدحرج: الثاني ان يكون تاما فلا يبنى من الناقص: الثالث ان
يكون متصرفا: الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من نحو يذر ويدع **قلت** اشتراط بعض هذه الشروط
واضح فلم يتعرض له **وقوله** فلاتي محمول على المجرد كما تقدم في التعجب ثم رجع الى المسموع فقال **م** وشاع
في سب الذكور بعلو ونقص **ش** يعني ان ما عدل عن فعال الى فعلى سب الذكور نحو يا خبث ويا فسوق ويا غدر ويا
نكع شايع ومع شياعه لا يقاس عليه فيبقى المسموع عنه وهو الاربعة ونص المغاربة على انه يقاس وقد
في التسهيل عن سيبويه ومن قياس عليه فيما الشروط السابقة ثم نبه على ان هذه الالفاظ قد تستعمل
في غير النداء ضرورة: بقوله **م** وجر في الشعر ولي **ش** يعني قول الراجز في لجة امسح لنا اعر لي **تنبيه**
الاول الحاصل من كلام سيبويه ان قول الرجز محذوف من قولك لضرورة الشعر وليس المختص بالنداء بل هو

غير ومعنا مختلف لان المختص كناية عن اسم جنس وهذا كناية عن علم ومعنا هما مختلفة والمختص
معناه قليل وهو محذوف اللام فلو صغرت لقلت فيه قليل وهذا معناه قليل ولو صغرت لقلت فيه قليل وتفتح
ما ذهب اليه المصنف **الثاني** ليس من معناه انه لا يتسع به غير النداء من الالفاظ المذكورة لان ذكره
تنبيها على ورود نظيره ومنه قوله فيعبل انه لكاع وخرجه بعضهم على تقدير يا لكاع محذوف والقول
وحرف النداء **الاستغاثة** هي طلب من يخلص من شدة او يعين على دفع به مشتقة وللمستغاث ثلاثة
احوال احدها ان يجر باللام مفتوحة وهذا اكثر احواله **الثانية** ان يجاء به اخر يا بالالف معاقبة اللام
الثالثة ان يجر بمن اللام والالف وجعل الى المتاخر والمطلق نحو يا زيد لعمرو وهذا اقلها ومنه قوله الا يا قوم
للعجب العجيب وفرع في الكافية الثلاثة واقتصر هنا على الاولين لتسهيل الثلاثة فاشار الى
الاولى بقوله **ص** اذا استغيث اسم مناسب خفض باللام مفتوحا غالبا كيا للماء تضي **شر** انما جر المستغاث
باللام للتنصيص على الاستغاثة وفتحت لوقوعه موقع المضمر لكونه مناسبا وليحصل بفتح اللام فرق بينه وبين
المستغاث من اجله وانما اعم مع كونه مناسبا ومعرفة لان تركيبه مع اللام اعلاه تشبيها بالضاف
وفرقهم من البصريين بين الاول والثاني استغاثات متعرضة لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغا
ث به قال في شرح الكافية وكلام العرب مخالف لهما والمعروف في اللغة تعريه بعلمه قال الله تعالى اذ
تستغيثون ربكم فقبل لهم بعدوه بوجهين وفرجاء تعريه بالباء في ابيات **الثانية** ان المستغاث معرب لغو
له خفضا وتفتح في بيانه **الثالثة** يجوز ان يكون باو ان كان مناسبا لاحد حرف النداء لما ينشرها وهم في لحي
من تمثيله وهو مجمع عليه **فان قلت** يرد على عبارته ثلاثة اشياء **الاول** انه قال اسم مناسب والاصل فيه
هم انه يجوز بغير يا وغير لها عين جاز فان المستغاث لا يناسب الا بيا **والثاني** انه قال خفضا باللام بصيغة الجزم
وفتح تفتح انه ليس بلازم بل هو الاكثر **والثالث** انه قال مفتوحا غالبا ولو ترك موضع يكسر فيه وهو يا المتكلم
في نحو يالي وقد اجاز ابو الفتح في قوله فيا شوق ما الفي ويالي بزيادة النون **الرابع** يجوز استغاثات بنفسه وان يكون استغا
ث لنفسه **قلت** الجواب عن الاول ان قوله بعد ان كررت يا ينشرها الخ لما انه لم يقل ان كررت حرف النداء **وعن الثاني**
ان قوله بعد وما استغيث عافية الب يوضح ان جره باللام ليس بلازم **وعن الثالث** ان كسر اللام مع يا
المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع وهو بغير الاصلاة وعلى ان بعضهم قال الصحيح عندي ان يلي حيث وقع مستغا
ث له والمستغاث به محذوف وعلة لها بان العامل في المستغاث به بعد النداء المضمر فيصير التقدير يا اي عوا
لي وفي لها عين جاز فيه غير كسرت وما حمل عليها الا زيادة هذا الابرجي نكسر لان اللام تتعلق عند بحرف النداء
فنبيهان **الاول** اختلف في اللام الداخلة على المستغاث به بفعل هي بقية يا او الاصل يا زيد وزيد مخفوض بلا
خافضة ونقله المصنف عن الكوفيين ونقله صاحب النهاية عن العراقيين ونسبته الى العراقيين نكرة لان العراقيين حكى ان
من الناس من زعم انها بقية من الفاظ هر حكاية انه ليس من مذهبه انه ومذهب الجمهور ان النداء لا يجر فيقال
زيد لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف **وقيل** لبيت يزيد تتعلق وبها تتعلقون على هذا قولان احدهما انها تتعلق
بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختيار ابن عصفور **الثاني** انها تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني **الثاني**

اغاوجو

انما وصف المستغاث صرف صفته نحو يا لزيد العالم لجميع المظلوم وفي النهاية ما يعين نصب الصفة كما على الموضع من الجار والمجرور بما يوله من شيء يتعلق به قوله م وافتح مع المعطوف ان كررت يا: وفي بعض نسخ المتن فاكسر الثاني ش اي اذا عطفت على المستغاث فاما ان تكرر يا او لا: فان كررت فتحت اللام كقوله يا لزيد ويا لعمرو ويا لبكر ومثال الجر في غير المستغاث يا غلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر: وان لم تكرر كسرت نحو يا لبكر وللعمرين للعجب والمضاف الى المستغاث للعجب وانما كسرت لانها من النفس فان قلت فهل هي زائدة او متعلقة بالمعطوف قلت م: لقوله بالعطف فيه او بالجر بأحد وابي الخشر جح الفتح النجاح: مجمع بين الامرين واعلم ان قوله وفي بعض نسخ المتن بالكسر يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف المعاد معه يا كما تقدم والاخر المستغاث من اجله تنبيهات م الاول عاد كر من كسر اللام مع المستغاث من اجله انما هو في الاسماء الظاهرة فاما ياء الضمير فتفتح اللام معه لانها مع الباء نحو يا لزيد لعمرو انما قلت يا لحا احتمل الامرين وقيل في قوله فيما من ليل فان نحو قد ان اللام فيه للاستغاثة الثاني اختلف فيما يتعلق به اللام الجارة المستغاث من اجله فقيل بحرف النداء: وقيل بفعل محذوف اي ادعو لزيد وقيل محل محذوف اي ادعو لزيد وقيل بيس كما قال الثالث فجر المستغاث من اجله بين لانها فتحت لتتعلق بمعنى اللام كقوله يا ليت حالي نحوي الا لتباين من يقول برح الشوق المبرح لهذا الرابع فجر المستغاث قيل يا: المستغاث من اجله لكونه عينا صالحا لان يكون مستغاثا كقوله يا لآل تميم او بوا الامثار كرة: على النوعل يعني به عدوان الخامس فتح يكون المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا لزيد لزيد اي ادعو لنتصب من نفسه: ثم اشار الى ثلاثي احوال المستغاث بقوله م وما ما استغيث عاقبت الف ش يعني ان الالف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجمعان نحو يا لزيد ويا لزيدا ويجوز يا لزيد او من زيدا: قوله يا زيدا من قبل غير م ومثله اسم غير تعجب الف ش يعني ان التعجب منه انما ان يؤدى عومل معاملة المستغاث من غير ان يجوز جر يا باللام مفتوحة نحو يا للعجب ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو يا عجبا وقد تخلو منهما نحو يا عجب تنبيهات الاول جاء عن العرب يا نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا الثاني التعجب بالنداء على وجهين احدهما ان ترى امرا عظيما فتناديه جنسه نحو يا للماء: والاخر ان ترى امرا تستعظمه فتناديه وتريد نسبته اليه وتمكنه فيه نحو يا للعلماء. الثالث اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه حالة الحاق الالف جاز ان توقف بها: السكت النزيهة بضم النون المتعجب عليه او المتوجع منه وهو من كلام النساء غالبا والندوب هو المذكور بعدها او توجعا لغير حقيقة كقول جرير بن عطية لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وقد بينا يعوز اليه يا عمراه: او حكما كقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ويا عمراه وعمراه حين اعلم بجرح شريح اصابه فوما من الوجع او توجعا لكونه محل الم نحو فبراكيرا امر حبك من لا يحبني: ومن عبراتي ما الهنرقنا: او سببه كقوله وارزقنا: وحكم المندوب حكم المنادى وقد مر فقال م وما المناع اي اجعل المندوب ش يعني انه يضم ان كان معربا نحو وازيداه ويجوز نصب ان كان مضافا او مكونا نحو وا عبد الله وواضارباه عمراه اذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وا فقعساه وابن من بفقعس ثم نبه على ما تقع فرينة: بقوله م وما: تكرر في بيتين وما ابهما ش الفرض من النزيهة الاعلام بعضمة

وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله ان ترخيم ولو قيل بالمد بالنصب لاباح جواز تحريره من المد ايضا اي وان تقشا فيه ما
في المدود الخ. بل نجعله كالمتباين غير المتروب وفي تبيانه اول الباب: وفي فهم من قوله وافقا ان هذه الها
لا تثبت وصلا وزما تثبت في الضرورة مصمتة او مكسورة واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين قوله
م وفاريا واعبريا واعبرا شر من في النداء الباقي اسكون ايدا شر فتحها ان المضاف الى ياء المتكلم نحو يا عبد بنت
لغات فانه افرد منه على لغة من قال يا عبر بالكسر او يا عبر بالفتح او يا عبر بالضم او يا عبرا بالالف قلت
واعبر الما عملت وانما افردت على لغة من اثبت الياء مفتوحة قلت واعبريا وانما افردت على لغة من اثبتها
ساكنة وهو المختار اليبي في البيت فيه وجهان احدهما ان تحذفها التقاء الساكنين وتفتح ما قبلها
فتقول واعبرا: والثاني ان تفتحها لعمولها الحركة فتقول واعبريا والحذف من حيث السرعة والفتح من حيث بنيته
الترخيم: الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقول صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح حذف
بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة اقسام ترخيم للضرورة وترخيم التصغير والترخيم
في هذا الباب الاول وهو المسمى في التسهيل بابه: اما ترخيم النداء وهو حذف اخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله م
ترخيما اخرف. اخر المنادى ي شر نحو مثله بقوله م كيا سعا فيمن دعا اسعادا شر اي في قول من دعا سعادا ي محذوف
المضاف فان قلت ما وجه نصبه ترخيما قلت اجاز فيه الشارح ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال
او ظرفا على حذف مضاف وهي ثلاثة اوجه وتحتمل وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه
بلا فيه المعنى ثم اخرف يلزم ما يجوز ترخيمه فقال م وجوز ترخيمه مضافا في كلما انث بالها شر النداء وضربان
مؤنث بالها ومجرد منها فالمؤنث بالها يجوز ترخيمه مضافا اي بلا شرط فيسترخم علما وغير علم وثلاثيا
او زايد احرفا يحم مضافا بعض هذا النوع لاوجاز تشتشكثر عبر بر: وشذا ازجني اي فيمي يقال ازجن بالكل
بر جزر جوزا اي افاد به فان قلت كيف قال مضافا وترخيمه لخمسة شروط: الاول ان يكون معربا فلا يجوز ترخيم
خيم النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا سارة احذري بعيري: والثاني ان لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة
الخير واما قوله يا علق الخير فرخما اذا مشى فشاذ: والثالث ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم قلة: الرابع ان لا يكون
منونا بالجار المنون بالا يجوز ترخيمه لحقته علامة التنوين او لا لحقه ثم عليه تسبيوه: الخامس ان لا يكون مستغاثا
فانه لا يجوز ترخيمه قلت فرجاب باز معنى قوله مضافا اي بلا شرط من الشروط التي تحتم الترخيم كالعلمية
وما هي الشروط فانشرح فيها النوعان لان اشتراط عدم الاضافة في الترخيم يرجع عدم اشتراطها في المؤنث
بالها فيغني السؤال وقد استغنى عن الاول بقوله التسهيل باشتراط البناء ولم يذكر الثالثة مسهلة الا و
اشتراط الترخيم في ترخيم المؤنث بالها. العلمية منع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما تقدم الثاني
منع ابن عصفور ترخيم صلصعة بزلصعة بانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف والحقوا النحات بخالد و
ليس كونه عن المجهول لما مع لانه علم جنس الثالث كطلحة ونحوه ورخمت قلت ه يا طلح ويا طلح يا
بفتح والضم لما سيأتي وان لم ترخم قلت يا طلحت بضم التاء وقد سمع وجه رابع يا طلحة بفتح التاء. كقوله
النابغة كنبني يهم يا ميمة ناصب: وليل اقاسيه بطيء الكواكب: واختلف النحويون فيه فقال

للعبكري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام قلت وفعل بعض المتاخرين بين لازم النكرة وعا
رضه فقال لو سمي بضرب المبني للمفعول ثم نكر لم امتنع ترخيمه ولو سمي به بعد الاستغناء عن الجزء الع
الثاني ان يكون علما وجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا عضب في عضب فيما علي قولهم
اكرم وكراما عالج الثالث الا يكون في الاسناد فلا يجوز ترخيم برق نحري وسيأتي الكلام عليه الرابع
الا يكون في اضافة خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه فيقولون حزم في حزم يا ال عمر وانصرا
وهذا عند البصريين فاسد وانظر منه حزف المضاف اليه بما مر في قوله يا عبد هل تزني يساعة مريد يا عبد
عمرو وعبد عمرو علم لدو تقدم ترخيم المضاف فاسد ايجاب فوله يا علقم الخير فان قلت اصل المضاف
من تشرك ترخيم المحرم ثلاثة احدها ان يكون مختصا بالنداء والثاني لا يكون صفة بها والثالث ان لا يكون
مستغاثا قلت اما الاول فمنبه عليه واما الثاني والثالث بعد تقدم جاز نشرهما وهو نصه على النداء
والتراخرف معهما لان علة المنع هي علة منع ترخيمهما واجاز بعضهم ترخيم المستغاث انما الكلام فيه
اللام كقوله اعلى لها ابن صعصعة بن سعد فال ابن الضايع وهذا ضرورة وفي نادرا بغير يا ونحو لعا مصنوع وفتح
سبع في جمعه ومعه اللام كقوله كلما قام ومساع منهض يا لنبيه الله فلتنا بالمال ثم اعلم ان الخالي من قا
النابت انما استوفى شروط الترخيم والمحذوف منه الترخيم اما حرف واما حرفان والكلمة فالذي يحذف
منه حرف نحو حارث وملهم فتقول يا حار ويا ملهم واما الذي يحذف حرفان فهذا اشار اليه بقوله م ومع الاخر
احذف الذي قبله ان كانا مكملا ثلاثة بعد ما عدا بشر اي احذف مع الاخر ما قبله بخمسة بشروط
الاول ان يكون حرف لين قبلهما حرفا صحيحا حرف الاخر وحده فتقول في سعدان وقطر يا سعد وقطر يا فقط خلافا
للفراء في نحو قطر فانه يقول يا قطر حرفين الثاني ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في صبيح
وقنوب يا صبي ويا قنو بحذف الاخر وحده الثالث ان يكون زايدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا
ولا تحذف الالف لانها بمنزلة العين وعن الخليل انه يحذف مع الاخر اجاز الجرمي في مستغاث يا منو الرابع
ان يكون رابعا بصا عدا فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد فمذهب البصريين انه لا يرخم بحذف اخره فقط
ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في عماد وسعيد وجهين احدهما حذف الاخر وحده كالبصريين و
حذفه مع الالف والياء فتقول يا عم ويا سع واما قنوب فيحذف الحرفين ولا يجوز يا قنو لان يفوت الو
او يستثنى التصغير فنقل عنهم عن الفراء انه يحذف الحرفين في قنوب ويحذف الاخير فقط في عماد وسعيد
الخامس ان يكون قبله حركة فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو عرفيوة وعروة فذهب
الجرمي والفراء انه يحذف مع الاخر كالذي قبله حركة فيجوز يا عرفا بين النوعين قال في شرح
الكافية وغيرهما لا مرية في لغة من يقول يا مرمو يا غزو قلت وفي كلام الجرمي ما يذهب اليه هو مذ
هب الاكثرين والى هذا الخلاف اشار بقوله م والخلف في واو ويا بضما فتح في شر فان قلت اطلا
قه يقتضي اجراء الخلاف في نحو مصطفون على لغة الواو فتحة وليس كذلك يقولون في ترخيمه يا
مصطف وجهاوا حرا وقربه في شرح الكافية على لغة قلت الواو والذي في مصطفون ونحوه

من الجمع بصفة مفرد ١٢ واصله مصطفيون وعلى ما اقتضاه التصريف وليست الواو والنون
بصيغة جمع والى هذا اشار بقوله مصيبون بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة ومثال ما يحذف منه حرفان فاكثر
مع النون والمركب عمرويه وحمادي واسماء وزيدوني مسلمات عالمين وحمدون ومنصورون وزيدون ومنكرنا عالمين
وضعفيون وعبرتي وعسلين اعلاما نبه بذلك الى ما يحذف منه كلمة بقوله م والعجز اي حذف من مركب
ش اذا رخم المركب حذف عجزه نحو يا بعلبك ويا سيب بعلبع وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة
ومنع البزي ترخيم المركب من العلم اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره وفيه وفي هب البزي انه
لا يحذف منه الا الها. فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف والحرفين
بقيت يا بعلب ويا حضرم اربه يا سما والمنقول ان العرب ترخم المركب واجاز النحويون فيما سا قلت واذا
رخمت اثني عشر واثنتي عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبلها فتقول يا ثنا ويا اثنتا لما يقال في تر
خيمهما لولي بركا نص على انه لما سيبويه وعلتهما ان عجز هما بمنزلة النون وتلي اعرابا وقوله م وقيل ترخم
جملة وذا اعمر نقل ش قال المصنف اكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسناما اكتابط شرا وهو
جايز لا سيبويه ثم ذكر ما لحق ببعض ابواب النسب فقال تقول يا تابط شرا يا بكي نسبة الى تابط شرا يا بكي نسبة الى العرف من
يقول يا تابط ومنع ترخيمه في باب النسب بعلم بزلج ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح بعلم
ان جواز على لغة قليلة واليه اشار بقوله وفي اعمر ونقل وهو مذهب سيبويه قال الشيخ ابو حيان وليس بصحيح
ان سيبويه يعلم على ترخيمه بل قال من العرب من يرخم يا تابط شرا ومن يقول يا تابط فيجعل الاول مرخما او ليس منا فظهر ان من
ان المحكي لا يرخم بل اداه ان من العرب من يرخمها على جهة النسب ترخيم وتلي قال من يرخم ولا يقول خلافا لمن
اجاز من النحويين ان المحكي يرخم واعلم ان ترخيم المتعاطي تغيير الاول ان يبقى المحذوف والثانية ان لا يبقى
وقد اشار الى الاولى بقوله م وان تؤنث بعد حذف ما حذف والى الثانية المستعمل بالتاء الخ ش اذا اردت ترخيم المحذوف
بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من الحركة نحو يا حارو يا جعف ويا
منصو يا حارث وجعفر ومنصورا وسكرو نحو يا فسكر يا فسكر خلافا للكوفيين يا ابن الزبون فسكرا ونحو
ما قبل اخره ساكن الا على لغة من ينتظر ونقل مذهب البزي في حذفه تنبيه مقتضى قوله بما فيه الخ
ان لا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف وزيادة على كلامه مسئلتان الاولى ما كان مدغما في المحذوف
وهو بعد الخ بذا ان كانت له حركة الا حرك بها نحو مضار وتحاج تقول فيهما يا مضار بالكسر وان كان
اسم با على او بالفتح ان كان اسم معبود او يا تحاج بالضم ان اصله تحاجج وان كان على السكون حرك بالفتحة
لانها فرع الحركات البتة نحو اسحار اسم نبت تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا مذهب سيبويه
ثم اختلف عنه فقال الصيرفي بحتمة الفتح وقال الشلوبين بختار وتجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء
انه يكسر على التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب راس المسائل انه يسقط كل ما آخر
يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فتقول على هذا يا تحا الثانية ما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه
يا قاض اذا رخم بحذف الواو والسور ح البيضا حذف صفة لزوال سبب الحذف بهذا مذهب الاكثرين واختار

بـ ١٢ التسهيل

في التصغير عجمي الرجع ثم اشار اليه بقوله م واجعله ان لم يبن معروف كما: لو كان بالاخير وضعا
تما ش اي اذا لم تبن المعروف فاجعل الياء في بعد الحرف كما الاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى
اخره من البناء على الضم وغيره لحق من الحركة والاعلال ما يستحقه لو اخر في الوضع فتقول ياحار
ويا جعف ويا منصر ويا فتك بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء لم تحذف منها شيء تنبيها
ز الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا فتح نحو فيه الضمة على لغة الفتح فتقول في ناجية يا ناج
ويا اسحار وهو علامة تفتح رضمها الثاني يجوز في نحو يا حار بن عمرو على لغة الفتح ضم الراء وفتحها
كما جاز في لحاق يا زيد ابن عمرو ثم فرع على الوجهين فقال م فقل على الاول في نحو يا قوم يا قوم
في يا ش يعني بالاول لغة من ينتظر والثاني لغة من لا ينتظر فتقول في رخيم قوم على الاول يا قو بحذف الواو
و محكوم لها بحكم الحشو فلم يلفها ومخالفة التطير وعلى الثاني يا قي بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها
بعد ضمة كما يفعل في اعاد ونحوه مما مر ولا يجوز فتحها على لغة التقرير مستثنى عن التطير انتهى ليبقى
في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة وانا رخمت صفيا وفطوا قلت على الاول يا صفو ويا فطو:
وعلى الثاني يا صفا ويا فطا بقلب الياء. والواو والعا التحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا مانع وانا رخمت
سفارية وحجاوة قلت على الاول يا سفاو ويا طجاو: وعلى الثاني يا سيفا، ويا طجا، بابدال الياء. والواو همزة
لتطرفهما بعد الف زايدة او اما نحو غا و فتقول فيه على الاول يا غاو: وعلى الثاني يا غاو ولا تبدل لهما همزة:
لوجهين: احدهما الا يتوالى اعلالان لان اعلت والثاني انه جاء كاسم تام على ثلاثة احرف وما كان كذ
لك ما تقلب واوه همزة نحو واو وقد ذكر في لحن الشيخ ابو حيان وغيره رخمت شاة قلت على الاول يا شاه وعلى الثا
ني يا شا بردها اللام لبقائها على حرفين تانيهما حرف علة ولا يجوز كحذف لحق اسم صنعكة وانا رخمت غانا قلت
على الاول يا غانو او على الثاني يا غا وارد المحذوف لما ذكر في شاة وانا رخمت لات قلت على الاول يا لاه على الثاني يا لا
بتضعيف اللام لانه لا يعلم له ثالث غير ما في اليد وانا رخمت سعيرجل فانا تصغير سعير جل قلت على الاول يا سعيير
وعلى الثاني يا سعيير عند الاكثر وقال الاخفش يا صعيير برد الالف المحذوفة لما جاز التصغير ورجوع هذا الباب
كثير وقد تقدم ذكره كعاية ثم اشار الى ما يلتزم فيه الاول بقوله م والتزم الاول في المسلمة وجوز الوجهين في المسلمات
ش يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم على لغة من ينتظر في الصفات المؤنثة بالتاء العارية من التذكير والوقف
نحو مسلمة فيقال فيه يا مسلم بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه لو قيل فيه يا مسلم بالضم لا
لتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين لزوال التاء فيه ليست للتعريف قبل وكلا
منهما التصغير بناء على اعتبار اللبس في العلم وفي هذا من لحن العامة ان نحو مرية يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان
صفة لزوال التاء فيه ليست للتعريف فنبيه لا التزام الوجه الاول سببان احدهما ما ذكر والثاني لزوم جمع
التكسير بتقدير التعاور فيمتنع الوجه الاول في ثلثة منها طبليسان بكسر اللام انتهى لورخم على لغة من ينتظر
في وجوه فيقال بكسر العين في الصحيح وهو مفعل لانه من صيغ اسم جمع امرأة وبيبس في قراءة ومنها حيوة
وحمراوي فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما يا حبلا ويا حمرا. فيلتبس من لحق تبوت ما لا تذكير له وهو

وهو كون الد بعلى وهمزة بعلا مبدلتين منهما واو وهما لا يكونان الا للتانيث ومنها عزوزى وحريرية فيهما او وحملا على هذا الوجه لقيل فيهما يا عرفى ويا خزرى بسكون وجوبا بعلى وبعلى وهما بناء ان مهملان ومن ذهب الى اعتبار الاخفش والمازنى والمبرد نقل عنهم بزخيم حبلوى ونقل عن الاخفش ايضا وتقله ابن مالك عن كثير من النحويين وذهب السيرافى الى اعتبار ما جاز فى النثر خيم المسائل المتقدمة وقد علمت ان كله لحن وقوله م ولا خلاف فى جواز ما للنداء يصلح نحو احمد اس يرخيم الضرورة ما ليس بمنادى بشرط ان يكون صالحا للنداء نحو احمد فيقول احم وفى بعضهم منع على تقدير جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه على تقدير التنوين فمجمع عليه اى كقوله لنعم البيت تعشو الى ضوء نار طريف ابن مالك لبلة الجوع والخصر يعنى ابن مالك ولما قدر ترخيمه على نية المجرور جاز تسميته ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله ان ابن حارث ان اشتم كريمة او امتدح خذ باز الناس قد علموا وقوله واصحت منى شنا يعة اما ما انتشر نحو تسميته والنشر المبرد وما عطفه كعتفير فى اما ما فالنشر الكافية وشرحه ولا يصاب يقتضى تقدير الروايتين ولا ترجح احداهما بالاخرى وفهم من الشرط المذكور ان المعرف بال نادر خيم عيم النداء نحو يا صاحبنه للنداء ولهذا اخطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج فواكنا مكة من ورق الحمى قال نحو يا حارث بعد ان تشترط فيه ترخيم الضرورة علميته او تانيثه بالهاء قلت ولا نص على شيء من التسهيل وهو المبهوم من اطلاقه هنا ومن ترخيم النكرة قوله ليس حتم على المنون بمحال يعنى بخلاف

الاختصاص م ولا اختصاص كنداء ما مر وزيد اس اختصاص صاحبه على صورة هو لغير توسعا كما يرد الخبر بصيغة الامر ولا الامر بصيغة الخبر والباعث على الاختصاص تجبر وتواضع او زيادة بيان والمختص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشاركه فيه ولا يسم ثلاثة انواع الاول انبهها وابينها نحو انا افعل كذا ايها الرجل والمبهم اعتبر لانا بينها العصابة واى هنا مبنية على الضم وبنى لوقوعها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقرر فى النداء الثانى العلم بدا باضافة كقوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث قال سيبويه واكثر الاسماء جريا هذا الباب نحو بنى فلان ومعاشر مضافة واهل البيت وآل فلان الثالث المعرف بال لا غير نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقوله وربنة بنا تميما يكشف الضباب ولا يرد على هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر الا اسما معرفا ولا يقع المختص منبئا الا بعد ابهام وابينهما واما غيرهما فمنصوب والناصب له فعل واجب الحذف تقديره اخص واما ابيهما وابينهما فذهب الجمهور انهما مبنيان على ضم نصب باخص مضمرا ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى فاولا بنكرة ان بناء على الانضمام ونقضه الاثر الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس افقه منه حتى ياعمر وذهب المبرد السيرافى الى ان اباه الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر لمبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل المخصوص انا به والثانى ان يكون المحذوف مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور ولا كثير الاختصاص الا ان يلى ضمير متكلم كما مضى وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم

والمبهم

ولا يكون بعد ضمير غائب وانما وقع في الكتب على المخاطب الوضيعة ايها البايع فقال العباسي ياعلي لي
بوجه ما في كتب الصحاح ان هذا جاء في الكتاب وقد ان ايا وضع الظاهر موضع المضمر ويجوز
المعنى على الوضيعة ايها البايع وقد روي كقولك ولما ذكر ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه قد
خالف النداء من ثلاثة اوجه الاول مما تستعمل معه يا وايا غيرهما من حروف النداء الى هذا اشار بقوله م يا وايا
زيا نش والثاني ان لا يستعمل منبورا به وقد وهم بعضهم من قوله م يا ثم ارجوفيا نش الثالث انه استعمل مع ما
يا والى هذا اشار بقوله م وقد يراع اعراب الذي كقول الشاعر انا الذي سمتني امي حين ولدني نش انما قال ع وزاي ان استعمل
المعرف بال صفة اي مشتركا بين النداء والاختصاص ونحو يا ايها الرجل فلت ووجه رابع وهو ان ايا توصف
في النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف بالاسم الاشارة ووجه خامس وهو ان الذي في اجاز نصب صفة
اي في النداء ولم يجعلوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الاشتراك والاختلاف فيما بعدها انه من موضع النحو
بيرو الاعراب م ايا ما والشر ونحو نصب مميز بما استثنى وجب نش انما كم التمر بيرو الاعراب بعد باب
النعم الا ان الاسم في التمر بيرو الاعراب معمول له بعد لا يجوز اظهاره كالمناعي على تفصيل سيأتي والتقدير
م هو فنسبه المخاطب على مضمر يجب الاحتراز منه ويجوز ثلاثة اشياء يا ايا وايا حذفها وبانا عنها
من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه فان كان يا ايا واخواته وجب اضمار ناصبه مطلقا
اعني في ايراد ع وتكراره والعطف عليه وفي مثل المصنف بقوله ايا ما والشر وايا ما معمول بفعل واجب الاضمار
تقديره اتق او نحوه فان فلت وهل يقدر قبل ايا ما او بعده فلت قيل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل
به ضمير وتعدى بفعل المضمر المتصل الى ضمير المنفصل وهو خاص بافعال القلوب وما نحن بها وقيل كان الاصل اتق
نفسك فلما حذف الفعل استغني عن التجسي وانفصل الضمير واختلف في اعراب ما بعد الواو وقيل هو معطوف
على ايا ما والتقدير اتق نفسك ان تلقى راس الشر والشر ان يرى منه ما وهذا مذهب كثير من النحويين منهم الفراء
مي واختاره ابن عصفور فان فلت كيف جاز عطفه على ايا ما وهما مختلفان في الحكم لان ايا ما محذر والثاني محذر منه
فلت الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الذي كان اعرابه بسببه والتقدير السابق
بوضح ما قلناه وقد ذهب ابن كيسان وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر وهو عندهما من قبيل عطف الجمل
واختاره في شرح التسهيل مع ذهابه الى ان هذا واو الثاني معطوف عطف مفرد على التقدير الاول بل على تقدير
اتق تلاقي نفسك والشر بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال وامتنع ان هذا اقل تكلفا فكان اولى وضعفه
التكرار ايا ما ايا ما من الشر ومثال الاجراء ايا ما من الشر وقد نبه على وجوب اضمار ناصبه ايا ما في الاجراء والتكرار
بقوله م وفي عطف ع الا ايا انصب نش وان كان التحذير بغير ايا الى يلزم م اضمار الا مع العطف نحو ما زيدا
والسيف والتشبيه كزيد وعمرا وتكرار نحو اسدا اسدا والاسد الاسد فان عدم العطف والتكرار جاز الاظهار
والاضمار نحو اسدا ان هشت فلت فاسدا والاسد وان شئت اجر الاسد والى هذا اشار بقوله م وما سوا
ستر فعله لزيلزما الا مع العطف او التكرار كالضيعة الضيعة يا غلام نش الضيعة الاسد فان فلت ما
علة التزام الاضمار مع ايا مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار فلت علة الشر امه مع ايا كثرة الاستعمال

بعضهم بجعله من باب الاشتغال وعيب بها ليس بظاهر لانه لا مانع من العطف والتكرار جعلا لكل من العطف بالحرف والتكرار عوضا عن الفعل ولما وجب اضمار معهما **تنبيهات** الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع التكرار وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع **الثاني** شمل قوله وما سواه بعني ايا النوعين المتقدمين كما هما اعني ما قاب عن ايا من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب والحذر منه وكلاهما بالكاف وشرحهما يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار في الاول من هذين النوعين فانه قال ويجوز اسعى كما اياك جعل اياك مجرورا معطوفا واو على الكاف في الشرح قبل ان يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار وقد صرح الشارح بوجوب الاظهار في نحو اسعى واسعى لاجل التكرار **الثالث** لا يعطف هذا الباب الا بالواو **الرابع** لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذر مجرور بمن نحو اياك من الشر وتقديرها مع ان كاف نحو اياك ان بعد اي مزاد تفعل فاما بيت الكتب وهو اياك اياك المراء فانه الى الشرح اعلاه والى الشرح اسفله: وقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل على حذف العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل اضمر له فاصب اخر بعد اياك قوله اياك اياك مستغل بنجمه ثم اضمر بعد اياك بفعل تقديره اتوقى المراء وعلى هذا حمله سيبويه وقال يشرح التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى وقوله في باب التحذير من التسهيل ولا تحذف العاطف بعد اياك والمحذر منصوب باضمار بعد او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على اضمار بعد التقدير بينه وبينه بين الجر بمن وقال ابو البقاء العكبري في نحو اياك الشر المختار عند ان يضمر له بعد يتعدى الى مفعول ليس نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح اجراه اياه بقوله الشر وقال تقديره احذر الشر وهو تفسير اياك المراء وظاهر تقديره ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين وهو نحو ما قاله ابو البقاء **قلت** اذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد اياك فهل يجوز اضماره واجبا او جائزا **قلت** قال ابن عصفور ان حذف الواو اللازم اضمار الفعل نحو اياك اياك المراء ولو كان في الكلام لجاز اضماره هذا الفعل انتهى **ص** ونشر اياي واياه انشر **نش** التتابع في التحذير او الاغراء بالمخاطب وفروعه للمتكلم كقول من قال اياي واياك لا ارينك اي اياي نحي عن حزق الارنب: ونحي حزق الارنب عن حضن ثني يعلى هذا هو جملة واحدة وقال الزجاج انما لم تحذف النون في اياي من حزق الارنب واياكم وحزق احرص الارنب فحذف من الاول لما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني لما اثبت نظيره في الاول وقال بعضهم اياي ليس على معنى فعل امر بل على معنى اياي اياك عن مجعله خبرا وفروعه للغائب في قولهم اذا بلغ الرجل الصبي فاياه واياها والصبيان واليه اشار بقوله واياه اشتر اي اشتر من اياي وفي هذا المثال اشتر وفي مزوجه اخر وهو اضافة اياي الى الظاهر وقوله **ص** وعن سبيل الفصل من قاس انتبذ **نش** يقتضي منع القياس على المتكلم انه قال ينصب اياي وعلى اياه وقاسه بعضهم قلت وظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم انه قال ينصب محذرا اياي واياه فاعطوف عليه المحذر فلم يصرح بتشزيعه وذكر اياه معه **ص** وكمحذر بلا اياه اجعلا: مغرى به في كل ما قبلا **نش** لا اغراء الزام المخاطب العطوف على ما تحمل عليه والمغرى منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه وجوب الاضمار وجواز تحكم ناصب المحذر به ويجب اضمار مع العطف نحو الاهلة والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب مع الاجراء بل يجوز الاضمار نحو الزموا طاعة الامير لا الاغراء يكون بلفظ اياك واخوانه بدليل قال ابن ابا **تنبيه** قد يرفع المغرى به التحذير والاغراء كقوله: فخير نزر ابا ان قال اخوا النجدة في السلاح واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقيها على اضمار هذه

اسماء الافعال والاصوات

الكلام على اسماء الافعال يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاثة مسايل: الاولى مذهب جمهور البصريين انها اسماء. وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لغير لها بعض علامات الاسماء كالتنوين والتعريف ولعروض غيرها علامات الافعال ولروعها على اوزان تخالف اوزان الافعال. الثانية اختلف القايلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل والحدث والزمان بتحمل على ما يحمل على الحدث والزمان وقيل مدلولها الصادر الا انها خلعها معنى الامر ومعنى الوضع بالمختصر وضع لالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان وقيل انها دالة على ما تدل عليه الافعال من حدوث والزمان الا انها على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وابي علي وجماعة وهذه ثلاثة مذاهب: بعضه مثلا هو على الاول اسم للفظ اسكت. وعلى الثاني اسم لقولها مستحقرا. وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل الازم لالة الفعل على الزمان بالصيغة وهو لانتها على الزمان بالوضع. الثالثة ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب الصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن العلا سبي الغزلان وذهب بعض النحويين الى انها في موضع رفع بالابتدا. واغنا مرفوعها عن الخبر كما اغنى قوله في موضع نصب الظاهر فيه نظر لانه لم يوجد لها عامل يعمل فيها في افاده الزيادة وفرعوها بقوله

ش قوله ما ناب عن فعل جنس يشتمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله لفظا او تقديرا وجه بعضهم بانه لا يكون معمولا ولا فضلة وهو تشبيه تمم به الحد فخرج ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل او فضلة كالحرف العامل فانهما ليسا كذلك اوجه وهذا كقولهم في الكافية: نايب فعل غير معمول او فضلة اسم الفعل

تنبيه اسم الفعل نوعان احدهما ما كان في الاصل ظرفا او مجرورة اوحرف جر مجرورة وتسمى نقلية والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب يختلف في القياس عليه وضرب مقصور على السماع. فالمختلف فيه اسمه ثلاثة انواع الاول بنا. فعال من الثلاثي المجرد ومذهب سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس عليه. الثاني بنا. فعال من بعال اجاز ابو علي الفارسي القياس عليه كما اجاز البنا منه التعجب وفرع منه مراح مزاح. الثالث بنا. فعلال من الرباعي اجاز الاخفش قياسا على ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه انه لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت واما النقوش التي نصت على السماع فما عدا هذه الانواع وهي الفاظ كثيرة وافانا الشرح منها ما اشتمل عليه النظم ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على اربعة الفاظ منها وهي

شتان زيد واكرم اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو جابر ثم والزجاج الى ان شتان مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل وبقال شتان زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو بالتا وشتا زما بين زيد وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره الا الاصمعي منع شتان ما بين زيد وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد وتقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من ذلك واما

صه باسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه بكسر الهاء غير منونة وصهٍ بالتنوين وسيأتي ان ما فيه
تكرة وما لم يتنون فهو معرفة وقد يقال صه بالبناء قبل الهاء الساكنة: واما اوّه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها
لغات اخر اوّهْ اوّهْ اوّهْ اوّاهْ اوّاهْ اوّاهْ اوّيهْ اوّيهْ اوّهْ: أوّاه أوّاه أوّوه أوّوه أوّوه أوّوه واما امر الفعل قبل
اوّهْ وتاوّهْ: واما مذ فاسم فعل بمعنى انكفف بمعنى انكفوا لانه متعدٍ ومه لا يتعدّى ويقال صهٍ بالكسر ومهٍ
بالتنوين كما تقدم في صه م وما بمعنى افعل كذا من كش وغيره كموي وهيهات نزر فش اسم الفعل ثلاثة اضرب
بمعنى الامر وهو نيّف: وضرب بمعنى المضارع: وضرب بمعنى الماضي وكلها من الضربين قبل ومن الذي بمعنى الامر
مفيض كما تقدم وليس منه الذي بمعنى المضارع شتّى يقاس عليه ومثال الامر بها صير والمضارع يروى والماضي يهيهات
اما ايهٍ فاسم فعل بمعنى استحدث وقيد تقدم الكلام على الفصل خلافا لابن خروف ستوبه: بتخصيصه الامر بالضرورة واما
من فقيل وزنه فاعل وهو العجمي وقيل اصله الفصّ ووزنه فعل والامر للاتباع لانه ليس في كلام العرب افعل ولا
فاعل ولا فيعيل حكى ذلك عن ابي علي وحكى عن الفارسي عياض عن الزاهدي امير بالمرّ والتشديد وقيل انها
لغة فشا بها وذكر ثعلب وغيره ان تشديد الميم خطأ: واما وي فهي اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واودا
ها قال في شرح الكافية ووي ووا وواها بمعنى اعجب وقال غيره ووي بمعنى اعجب وفيها قيل ووا بمعنى التعجب
والاستحسان قالوا ولا يقال بي انت وفيّ الا نشب ونسبوه الى كتاب الخطاب تقول عنترة: فيل لابقراط ما رأى
وبيّا عنترا افتدى وزعم الكسائي ان وبيّ معرفة من وبيلها والكاف على قوله ضعيف مجرور واما قوله تعالى وبكأن الله
يبسط الرزق لمن يشاء فقال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كأن الله يبسط وقال ابو الحسن هي وبيّ بمعنى
اعجب لأن الله واما هيهات فاسم فعل بعد خلافا لابي اسحاق في جعلها بمعنى البعد وزعم انها بنيت لوقوع
وقوع نحو قولك تعلّ هيهات هيهات لما توعر وزوحلا والبيت الذي زعم انها ظرف غير متمكن وبنيت لانها معدولة
عن بعد عنّي بالبعد وبفتح الحجازيون تاءها هيهاتا ويقفون بالهاء وبكسرها كالميم واسر ويقفون بالتاء
وبعضهم يضمها واذا اضفت فمذهب ابي علي انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالهاء وكل الصنعا
في هيهات ستة وثلاثون لغة هيهات وايهات وهيهاز وايهاز وهيهاء وايهاء كل واحدة من هذه الستة
مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فبلغ ستة وثلاثون وجها وحكى غيره م
هيهاء وايهاء والكاف للخطاب وايها وايها وهيها وهيها وفراعيسى ابن عمر الثقفي في هيهات هيهات
على قنية الوقف م والبعل من اسمائه عليج: وهاكزاح وفحّ مع البيع فش يعني ان من اسم الفعل ما هو
في الاصل جارّ ومجرور او ظرف ومجرور: فالاول عليج والبيع وكزاح وهاك انت: والثاني عندك ولديك ودونك وفحّ
واحد واما معاً ومكانك وبعدك هذا هو المسموع: وعليج بمعنى الزم ويتعدى بنفسه قال عز وجل عليكم
انفسكم وبالباء تقول عليج بزيد والبيع بمعنى تنحّ وهو لازم عند البصريين وزعم ابن السكيت والكوفيون
انها تتعدى فتقول البيعه زيداً اي امسك زيداً وكزاح بمعنى امسك تقول كزاح العزال عليج عيالك بمعنى
انتظر حكى الكسائي كما انت زيداً اي انتظر زيداً وكما انت بي انتظرني وعنده بمعنى خذ وهي ضعيفة وزج بمعنى تنحّ
فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيداً وفحّ بمعنى خذ فتتعدى وبمعنى تأخر ايضاً فلا تتعدى وو

الباء

ووراءك بمعنى تأخر واما مك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع الفراء مكانكي اي انتظر في قبيح
زيد افعل ولزوم وبعلم له بمعنى تأخر وحكى الكسائي قبيح وسمع من كلامهم فيكفيكما البعير فجزاه ولا حجة فيه
لجواز ان يكون من باب الاشتغال **فنبيهان** الاول اذا استعمل هذا النوع بالغالب الاجار الضمير المنخفض
وشذ على بمعنى او لفي والى بمعنى انتهى وعليه بمعنى الزم **الثاني** اجاز الكسائي رفع بقية الظرف القياس
على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفيك وقدامك ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصر
ذلك على الصماع **الثالث** اختلف في كاف عليك واخواته فمذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب
الفراء انها في موضع رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش روى عن بعضهم
العرب على عبد الله زيدا فجر عبد الله فثبت ان الضمير مجرور الموضع ومذهب ابن جني انتهى الى انها حرف
خطاب فلا موضع لها من الاعراب **الرابع** يكون واحد من هذه الاسماء مع الضمير المجرور ضميرا رفع مستتر
هو العامل فيه بالنيابة التوكيد ان توكد الكاف والمجرور فيقول عليك نفسك وان توكد المستتر بالرفع فتقول عليك
انت نفسك ولا يجوز ان تأتي بالمرفوع المنفصل فلا تقول عليك هو كزيد ويدل له قاصيين ويعملان الخفض مصدرين نشر
ويدل يستعمل امرا وغير امر فاذا استعمل امرا فله حالان احدهما ان يكون منبنيا على الفتح واذا اولي به فعلو
نصب نحو رويد زيدا ومعناها هنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو كان مصدرا لكان معربا وذكر بعضهم انه يرد بمعنى قرب
ومنه لواردت الحرب لاعددنا لها رويد الشعر اي قرب الشعر وما زيدا ويجوز الاقتران بالكاف فان زيد بين
تشتيت بعض وعبد بين ويجوز حالا ما مضافا نحو جاء زيد رويد اما منونا منصوبا نحو رويدا زيدا
بمعنى امهل هنا مصدر لانه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فتارة يضاف الى فاعله نحو رويد زيد عمرا
وتارة الى مفعوله نحو رويد زيد عمرا فعل ومن الاضافة الى الفاعل قولهم رويد بزيد وتحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
للخطاب واذا اضيف نصب المفعول ومنع الجر بالنصب به لكونه مصغرا ورويد التصغير في رواد مصدرا رودا كما ذكر
اصله تصغير ترخيم وذهب الفراء الى انه تصغير ترخيم بمعنى المهل ورويد جائز ويدل انتصاب المستعمل غير
امر فيه حالان احدهما ان يكون حالا كقولهم جاء زيد رويدا فعبد هو حال من الفاعل اي مرودا بين وقيل من ضميره
المصدر المحذوف اي سار سيرا رويدا والاخر ان يكون نعتا اما المصدر نحو سار رويدا سيرا رويدا واما المصدر نحو
سار رويدا اي سيرا رويدا وضعف كونه نعتا المصدر محذوف لانه صفة غير خاصة بالموصوف واختلف في
رويد الرابع نعتا فقيل هو الذي يستعمل مصدرا وصف كما وصف برضا وقيل هو تصغير مرود تصغير الترخيم
وليس بمصدر واما بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية بله زيد وتكون مصدرا بمعنى ترك الناب عن الرفع
فتستعمل مضافة بله زيد هو مضاف الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل وروى ابو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا
تقول بلهت زيدا وحكى ابو الحسن الدمشقي فيه فتح الهاء والتنوين فيقول بلها زيدا واجاز قطرب وابو الحسن ان تكون
بمعنى كيف فتقول بله زيد وجر ما قوله بله الاكف كأنها الخ بالنصب على انها اسم فعل والجر على انها
مصدر وبالرفع فقيل هي فعل اسم فعل بمعنى دع وقيل بمعنى كيف وانكر ابو علي الرفع بعدها وذهب بعض الكوفيين
الى ان بله بمعنى غير فمعنى بله الاكف غير الاكف وذهب الاخفش الى انها حرف جر وعدها الكوفيون

والبقية اعني نون مزايدوات الاستثناء. واجازوا النصب بعدها على الاستثناء وقوله م وما النون عنه
من عمل لها شر يعني ان اسماء الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات
زيد او مضمرا نحو هيهات هو او تنصب المفعول اذا نابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر اذا نابت عما يتعدى به وينبغي ان يغلب
وغالبا كما قال في التسهيل احترازا من نحو هيهات لا تحقق لها مفعولا وعملها يتعدى وقوله م وما آخر ما النون
فيه العمل شر يعني انه يجب تأخير معمول اسماء الافعال ولا يجوز بينها وبين افعالها اي جواز التقديم
ولا يخفى ان هذا ما قال الشارح هذا مذهب جميع النحويين الا الكسائي فانه اجاز فيه ما اجازه في العامل من
التقديم والتأخير انتهى ونقله بعضهم عن الكوفيين تنبيه مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل
مضمرا وقال في شرح الكافية اذا اضمر اسم الفعل فمرفوعه الا لثة ما تأخر عليه جاز عند سيبويه
انتهى ومنع كثير من النحويين حذفه وابقاء معموله وتأولوا كلام سيبويه م واحكم بتنكير النحو
ينوّن منها بتعريف سواه بين شر ما ينوّن من اسماء الافعال وهو نكرة وما لا ينوّن وهو معرفة وهي ثلاثة افعل
لازم التعريف كنزال وامين ولازم التنكير نحو اها بمعنى اعجب ووَيْها بمعنى اعجب وجعين نحو صه ومه وع
هب فروع الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما ينوّن منها وما لا ينوّن تعريف على الجنس والاول هو المشهور
ولما فرغ من اسماء الافعال انتقل الى اسماء الاصوات وهي الفاظ اشبهت اسماء الافعال في الاكتفاء بها
وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما الزجر كهلا للخيل وعَيْ شر للبغل وعر للحمار واما الدعاء به
كحاء وللبعير سوء وللربع العجيل الذي يولد في الربيع. واليه اشار بقوله م وما به خوطب ما لا يعقل من مشتقيه
اسم الفعل صوتا يجعل شر الثاني ما وضع لحكاية صوت جيء به نحو غاق للغراب وهاء للضبية او عين جواز
نحو قب لوقوع الصبي وطوله لوقوع الحجر والى هذا النوع اشار بقوله م كالذي احرى حكاية كقب شر اي ابو
حكاية ثم قال م والزم بنا النوعين وهو فرق شر يحتمل ان يكون بعض اسماء الافعال يحتمل ان يكون بعض نوعي
الاصوات وعلة بنا اسماء الافعال تشبهها بالحرف بانها عاملة غير معمولة كما تقدم او الكتب وعلة
بنا الاصوات انها لست عاملة ولا معمولة او تشبهت الحروف المهملة وهو اجود البناء من اسماء الافعال
تنبيه هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف اسماء الافعال وهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل
المركبات فصل التوكيد م للفعل توكيد بنونين هما شر التوكيد
نون ثقيلة كنون اخ هبنّ وخفيفة كنون اخفضن هما وهما اصلان عند البصريين تخالف بعض احكامهما ومذهب
الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من الخفيفة وفهم من قوله للفعل
اختصاصه بهما وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اما بلى احضرا الشهود م يؤكد ان افعل ويفعل اينما
الى آخره شر نوقا التوكيد يؤكد الامر والمضارع لا الماضي وفرجا توكيد الماضي لكونه مستقبل المعنى في قوله
مرجا امرء يعمل ان ربه حتما يثيبا. واما الامر فيؤكد لانه بالشرط نحو اضربن وكذلك الدعاء نحو والله ليرحمن عليا
وتوكيد الامر بالنون جائز واجب. واما المضارع فان كان حال الايلاء نحو والله لاضربن زيدا فقال ابنا. وان كان مستقبلا اكد بهما
لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من امر او نهي او دعاء او تحضيض او عرض او حض

او استفهام

او استفهام بحرف او باسم خلافا للمرخص فيه بالهمزة وهل فيما اشتمل على لما يقوله ثالث
كطلب الثاني ان يكون شرطا لان صفته بالزاي تموه فاما تخافوا الى هذا اشار بقوله او شرطا اما
قليلا واحترز من الواقع شرطا لغير اما فان ذلك كثير قيل كما سيأتي في الثالث ان يكون جوابا لقسم
خمسة شروط الاول ان يكون مستقبلا فان الحال لا توكد كما سبق والقسم على فعل الحال اصدق
لله وحدها كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيمة ومن منع الاقسام على فعل الحال او الا به على اضمار
مبتدأ اي لا انا اقسم ومذهب البصريين المنع الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله
لا يفعل زيد وقد جاء توكيد النفي في قوله قالت ما يحمل الرمح مثلي بعد الكبر ولو فاز الوراحسب الثالث
ان تكون غير معوض نحو والله لتقومن فان عوض نحو ولصوف يعطيك ربك فترضى الرابع الا يكون
معتمدا لمحصور نحو والله لزيد منطلق او فلتسعين الى الله محشورون فانه لا تدخله النون الخامس ان لا يفصل بينه
نحو والله لغلام زيد اضرب خلافا فانه لا يجوز توكيد والى هذا اشار بقوله م او مثبتا فسم مستقبلا
ش لكنه احترز بالشرط الثالث المتأخر وقد تبعه الكافية والتسهيل على الثالث والرابع تنبيه
توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا واما بعد اما فذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن
ولهذا لم يجيء في القرآن الا بعدها موكدا والمبرد ذهب العابد سي واكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر
في الشعر مجيئه غير موكد وذهب المبرد والزجاج الى لزوم توكيد بعدها اما وزعما ان حذفها ضرورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشرط المذكور فلا يرد عندهم من اللام والنون واجبا
في الكوفيون تكافيهما وقد رجع في الشعر وقوله م وقل بعد ما وان الى آخره ش يعني ان التوكيد بالنون
قل بعد هذه الاربعة الاشياء الاربعة الاول ما والمراد بها النافية كقوله بعين ما ارينك وجهها ما تبغغ
وفي عضة ما بنيتن بشكيرها وقليلا به ما يحمد فيها وارث وجعل بعضهم ما في قوله ما يحمد فيها وارث نادرا
بينة وقيل هو ظاهر وضرورة ويخرج في الملاقة ما الكافة لرب حكى سيبويه ربما يفعلن ذا واما قوله
وربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فبعيد جدا فان قلت كيف يكون الكافية ان التوكيد ما الزايدة
ثم متناع وقال في شرحها والمراد بالنفي ما اشبهها بالنفي لشبههما بالنفي في القسم قال سيبويه
ولا تقع بعد هذه الحروف الا وما زايدة فما اشبهت ما القسم عندهم انتهى ويجيب قال هنا قل قلت
قلته اخاهي بالنسبة الى الواضح الصادقة فلا بأس بكونه شاذا فان قلت هل هو مكرر
قلت كما هو ظاهر كلام المصنف اطرادا وقال ابن هشام على هذه الامثلة المذكورة فان قلت هل يكرر بعد
ربما قلت قال في الكافية وشذ بعد ربما وعلل منع العرب بان الفعل بعدها ماض المعنى ونص بعضهم على ان الما
في النون بعدها ضرورة وكذا هو كلام سيبويه يشعر بانه لا تخص بالضرورة وهو ظاهر التسهيل
ومثاله بعد ل وقوله تحسبه الجاهل ما لم يعلما وهو قليل ونص سيبويه على انه ضرورة تمام الفعل بعد
ما ماض المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن ومثاله بعد لا والمراد به النفي
قوله تعلم وانعوا فتنة لا تضيرن الزبرقان طلمو ولا لشبههما بالنفي ومذهب الجمهور منع التوكيد

بالنون بعد الالف الناقية الا في الضرورة واجاز المصنف وابن جني وتناول الما نعون الاتية قبل الا فاهية والجملة محكية
بقول او هو صفة فتنة فيكون تغييرا جامدا وهذا اية الترتيب فقط .. وقيل نا هية ايضا وترك الكلا عند
قوله وانقوا فتنة ثم ابتدا نهى الظلمة عن التعريض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة واخرج النهي
عن اسناد الفتنة فهو نهي عما قالوا الا ان بناءها هنا وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج وقال
الاخفش الصغير هو لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل التغيير جواب قسم والجملة موجبة والاصل
لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره محكمة اللام وهو ضعيف لان الاشباع باب الشعر وقيل جواب قسم
والا فاهية مع خلصة النون تشبيها بالموجب لمجاورة خلصته قوله تالله لا يجوز لكم ، مجتنبا وقال الفراء
الجملة جواب الامر نحو قوله اقتل عن الزانية لا تظلم جلدها والا فاهية ومن منع النون بعد خلا الناقية منع
ايضا عن الزانية لا تظلم جلدها ويؤيد ما ذهب اليه المصنف ورود النون بعد الناقية وفصل بينها وبين الفعل
بمعموله كقوله فلا تا تين الغيب بيتكن لتعيبه : او بمعمول معمول كقوله .. فلا الجارة الرنبا بها ينكحنها يجوز
ايضا لا تغيير احوبا الجواز لانفصاله بلا فان قلت فهل يطرد التوكيد بعد لا مع الفصل قلت نعم غير المصنف
على ان ذلك ضرورة وقوله وغيرها من كواذب الجزاء يشتمل ان المجردة وغيرها وتشمل كلامه القسم كقوله
من يتقفين منهم فليس بآية ابدا والجواب كقوله .. متى يا تنا الجنين تنبعا وخولها يا غير تشكر اما وجواب
التشكر محلفا ضرورة قال سيبويه بعد انتشاء وصحفا انتشاء منه فزاي تمنعا وهو قليل في الشعر فالى
في التصحيف وقد يحمل جواب التشكر اختيارا انتهى وانحكم لحاقها لجواب التشكر بالضرورة تنبيه
جعل توكيد المضارع بغير ما ذكر للضرورة الشعرية وهو بناية من التدرج قبل ان يتعرض له ومنعه قوله ليت
شعري والشعر زاي اما فربوها متقوبة وماعيت .. ولما فرغ من ذكر ما يجب حذف النون اخذ في بيان ما يشتبه عنده خو
فها من التغيير فقال م واخر المؤكد افتح كاضربن زيدا متى يبرز اخر المؤكد امر اكان او مضارعا نحو اضربن زيدا ان يبرز
وتشمل كلامه الصحيح كما مثلنا والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو ارمين وبالالف نحو استعين بعد قلب الالف ياء
فان قلت من اين يوخذ من كلامه قلت مما سياتي في الشرط الاول الملفوظ به قوله اخر المؤكد مراده
الحرف من الضمير البارز علم فتح ما قبله في الاول وفتحة اخر المؤكد عارضة للتقاء
الساكنين وقصده الزجاج الى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن الصراج الى انها فتحة بناء
نسب الى سيبويه ايضا وهو ظاهر مذهب المصنف وقال الفراء هو الصحيح الثالث لغة بزاي محذوف
الاخر اذا كان يا تلي كسرة نحو ان يا مرن زيد وعمرو منه ولا تقاعدن بعد الفهم والجزء ما فتح اتصل الى رابع ضمير البارز
بقوله فقال م واتصله قبل مضمر لين مما الى اخره نثر وامر فتح يجب اخر المؤكد قبل المضمر اللين بحركة تجانسه
والمضمر اللين هو الالف سيبويه والياء والواو المخاطبة فيجب اخر المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو والياء . واما حكم
المضمر بعد فان كان الفعل قد حذفت نونه فان كان واوا او ياء حذفت وتركت الحركة المجانسة دليلا عليها والى
هذا اشار بقوله م والمضمر حذفت // الالف نثر وعلم ان الالف تقر نحو هل تضربان زيدا زاي الواو والياء . يجمل فان نحو هل
تضربن زيدا زيدو وهل تضربن زيدا هند هنا حكم الصحيح واما المعتل بالواو والياء . فيقول اعن زيدا من محذوف الواو

والياء الضمة

وابقا. الضمة دليلا عليها واعربوا من بحذف الياء. وابقا. الكسرة عليها كما فعلته في الصحيح
جاز قلت ليس المعتل بالواو والياء. كالصحيح في المعتل بهما بحذف. اخره وتجعل الحركة التي
حدثت على ما قبله بخلاف الصحيح قلت بحذف. اخر المعتل اقول هو لا سناد الى الواو والواو
في التوكيد فهو مصل والصحيح في التغيير الناشئ للتوكيد والذي يتعرض له الناضم اما المعتل بالف فليس كالصحيح فيما يحكم قبل الحكم. اخر بينه بقوله م وان يكن في اخر البعل الف الى اخره ش
الضمير في اجعله للالف التي هي. اخر البعل المعتل والضمير في منه للبعل وياء. تلتي مفعولي اجعل اي
اجعل الالف التي هي. اخر البعل ياء. ان كان رابعا عين الياء. والواو فيشمل ثلاثة انواع رابع الالف
نحو اسعيا زيدا والمجرد من الضمير البارز نحو اسعيا زيدا ويدخل المسند الوطئ نون الاناث نحو اسعين ثم
ذكر حكم رابع الياء. والواو فقال م واخر به من رابعها فتين ش اي واحذف الالف من رابع الياء. والواو وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء. بعد حذف الالف فقال م وبي واوا وياء. تشكل بما تنص افتعي ش يعني ان الواو
نص والياء. تكسر واذا احتيج الى تحريكها ولم يحمل بعدها بالف قبلهما حركة غير ما فتسة اعني فتحة الالف المحذوفة
فيوحذف الى يوما يدل عليهما ثم مثل فقال م نحو اخشين يا هند بالكسر الى اخره ش قوله والضم يعني الو
او تنبيهان الاول اجاز الكوفيون حذف الياء. المفتوح ما قبلها نحو اخشين فتقول اخشن يا هند وحكى الفراء انها
لغة طي الثاني قوله الضمير الكلام على الضمير وحكم الالف والواو والذي هما علامة لحكم الضمير وهذا واضح م
ولم تقع خفيفة بعد الالف الى اخره ش وقال في شرح الكافية لو كان المسند اليه العامل مجزوما يوقى بالنون الا مشددة هذا
مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا يونس فانه يجوز ان يوقى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة وبعضهم قوله
بعضهم قبل ما انتهى تصحيح حكاها ابن جني ويجوز ان يكون من هذا قول الفراء بترخيم كوازما تتبعان سبيل النخير وكثر
هب الكوفيين في فروع الخفيفة بعد الالف انتهى قلت وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم يلحقونها ساكنة
لا مكسورة وهو كما حكى كلام سيبويه قال واما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربانّ زيدا وهذا
لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهما اه لا يقع بعد الالف ساكن لا ان يدل عليه انتهى فان قلت اذا كان بعد
ها ما يدل عليه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين نحو اضربانّ يا هندان قلت قال الشيخ ابو حيا
ان نص بعضهم على المنع ويجوز ان يقال يجوز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع لحاق نون التوكيد الخفيفة بعد الالف
الفاصلة اذا وقعت بعد الالف كسرت واذا كانت في غير لحاق مفتوحة حذفت واذا كسرت ولم تكن الالف جوابا اذا اجتماع
الامثال م والجائز قبلها موكول الى اخره ش فتقول اضربانّ واضربنّ فتحذف الالف للفصل بين الامثال الخلاف في
لتوكيد بالخفيفة بعد الالف العاملة كالخلاف بعد الف اثنين م واحذف خفيفة لساكن ورد الى اخره ش يعني ان
الخفيفة تحذف وهي مراعاة لامرين احدهما ان يليها ساكن نحو اضربا الرجل بن بزا اضربن ومنه قوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه لانها انما تصلح للحركة هو ملتزم معاملة حرف المد تنبيه اذا وليها
ساكن وهي بعد الف على مذهب الجمهور فرع يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضربا الغلام واضربا. الغلام
قال سيبويه وهذا لم تقله العرب فاما قول العباس اضربا الغلام واضرب الرجل بحذف النون والالف والثاني ان يوقف

عليها بعد غير فتحة يعني بعد ضمة او كسرة فانها تحذف كما يحذف التنوين ويرجع ما حذف لاجلها اعني واو
الضمير وياءه ونون الرفع ايضا في المعرب وقع فيه على ما المحذوف بقوله م وارجع ما حذف فيها في الوقف هذا من
اجلها في الوصل الى اخره ش يعني انه يرجع الى الوقوف عليه بقف حذفها ما حذف في الاصل لاجلها فتقول اخشَ
يا زيد وزيدا اخشَ يا هندات او قفت عليهما اخشوا واخشين يرجع واو الضمير وياءه وتقول في هل تضربنّ وفي هل
تضربنانّ اوقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين يرجع الواو والياء ونون الرفع بزوال سبب الحذف ثم نبه على
حكمهما فقال م وابدلتها بعد فتح الفا ش وخ لما لشبههما بالتنوين وقد تحذف حذفها الغير ساكن وقد كقو
له اصرفه عنه الهمزة وطار فها: وقوله كما قبل قبل اليوم خالف تعرف فان قلت ما ذكر من حذف الخفيفة
للوقف بعد غير الفتحة صاب معنى التوكيد الذي جاءت لاجله انما ليل عليها بعد الفتح فينبغي ان يقال
ان التوكيد بها انما يكون في الوصل خاصة كما اشار اليه بعضهم قلت يرجعها قبلها بعد الفتحة الفا في الوقف
فعلم بذلك ان التوكيد بها انما يختص بالوصل تنبيهات الاول اختلف في الفعل المعرب اذا اكد بالنون على ثلاثة
اقوال احدها انه مبني والثاني انه معرب والثالث التفصيل ان باشر فيكون مبنيا والا باشر فيكون معربا وهو
الصحيح كما تقدم اول الكتاب ويدل على صحته رجوع نون الرفع عند حذف نون التوكيد في الوقف فدل على انها معتبرة
في الوصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدال الفها ياء او واوا في نحو اخشون واخشين فتقول اخشوني واخشيي وغيره
يقول اخشوا واخشي ولم ينقل عنه ابدال الفها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مخالفا قلت وكلام سيبويه
يدل على ان يونس انما قال ابدالها في المعتل فانه قال واما يونس فيقول اخشي واخشوا يريد الياء والواو بدلا من
النون الخفيفة من اجل الضمة والكسرة وقال الخليل هاذي في الاعلى قول من قال هذا عمرو ومررت بعمه ثم قال ويشبع
لمن قال يقول يونس اخشوا واخشي اي ابدال الخفيفة ان يقول هل تضربوا بجعل الواو ومكان الخفيفة الثالث اي او
مع على الوقف بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت العامل سيبويه على ما لم يعين يونس و
مزوا قفه ثم قيل يجمع بين الالف فيهما ومقارنهما وقيل بل ينبغي ان تحذف احديهما ويقر بقاء البدلة من النون
وحذف الاولى وهي العين اي اوقفت على اضربان على مذهب يونس وثبت العامل عوض النون فاجتمع الالفان فحذفت
الثانية فقلت اضربا وفيما اضربنان اضربنا ما لا ينصرف الاول الاسم اي يكون معربا
منصرفا وانما يخرجه عن اصله تشبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بلا مانع بني وان شابه الفعل بغير
نه برعامر وجعفر عن المرفي بمنزل الوجوه الثانية منع الصرف والمراد بما ينع الاسم بما تبع في الصرف فقال
م الصرف تنوين اتى هيبنا ش يعني ان تنوين جنس يشمل اقسام التنوين وقع تقدمت اول الكتاب وقوله
اتى هيبنا الى اخره مخرج لسائر اقسام التنوين عبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي له يكون معنى الاسم
امكن بقاؤه على اصالته ومعنى بقاؤه على اصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل وكما انه يقال الصرف
تنوين يكون الاسم بافيا على اصالته اي غير مشابه بفعلا ولا حرفا فان هذا هو المعنى الذي يكون به الاسم امكن
اي ازاد في التمكن قبل وهو بعد التفصيل من نظر وهو شائع تنبيهان الاول مذهب المحققين ان الصرف هو
التنوين المذكور اعني تنوين التمكن وحده وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص التمكن بالصرف

هو المشهور

هو المشهور وقيل يطلق على غير من تنوين التنكير والعوض والمقابلة فرقا الثالث فيهم من قصر
يقيد الصرف اذ المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف واذ غير المنصرف لا يدخله التنو
ين قال الشارح وبهذا التعريف مسامحة فان من جملة ما لا يدخله التنوين اللام على الامكنية
تا. مسلمات قبل التسمية وليس من الممكن ان يقال انه غير منصرف الرابع اختلف في استغا
ء المنصرف فقيل هو من التصريف وهو الصحيح لان آخره التنوين وهو صوت. وقيل من الانصراف
في جهة الحركات. وقيل من الانصراف وهو الجزع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال في شر
ح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرف من معنى تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الا
عراب وغيره الخامس جميع ما لا ينصرف اثنى عشر نوعا. منها لا ينصرف في معرفة
ولا نكرة. وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير وستأتي مفصلة ان شاء الله. ولما
شرع في بيان موانع الصرف بعد الجامع في الحالتين فقال مر فالف التأنيث مطلقا منع بفتح
الف التأنيث اي مقصورة كانت او ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كجبلى ما وقع من كونه نكرة او معرفة
صفة او جمعا او صيغة فالمقصورة نحو ذكرى ومرضى وسلمى وسكرى والممدودة نحو حمراء وورقاء. وقد
اشتبك وحمراء. فجبي الموثث بالالف برعيه من جهة التأنيث ورعيه من لزوم علامته مخالفا الموثث بالتاء
فرعان الاول اذا سميت بكلتا من قولك فاطمة كلتا جارية منعت الصرف لان الف التأنيث وا
ن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما او كلتى المرأتين بلغة كنانة صرفت لان الف التأنيث
وليست للتأنيث الثاني اذا سميت حلوى على لغة من استعمال عسى من اجاز قلت ياحلى ثم
سميت به صرفت لما مر في كلتا ثم قال مر وزيد بعلان في وجب سلم الى آخره فش اي ويمنع صرف الاسم
ايضا زيد بعلان وهما الالف والنون في مثال بعلان صفة لا تختم تاء التأنيث وبه يشمل نحو عيران احدهما
ما موثثه بعلى نحو سكران وسكرى وهو منبغ على منع صرفه والآخر ما لا موثث له نحو لحيان للكبير اللحية
وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له بعلى وجد ما قبله بعلى نقول الانا لو وضنا له مو
نثا لكان بعلى او ما بعده من بعلانة لان باب سكران اوسع من باب فعلى فلما زال النقل في حكم الموجود بدليل الاجماع على
منع صرف اكمر واحمر ونحوهما لا موثث له واحترز من بعلان الذي موثثه بعلانة فانه مصروف نحو ندمان
ندمانة وفي جمع المصنف ما جاء على بعلان وموثثه بعلانة في قوله اجز بعلا لبعلانا ان لا استثنيت حبلا
نا وخثنانا. وسمحانا وسيحانا وصيحانا وعجمانا وعلانا وفشوانا. ومصرانا وموتانا وانبعثن نصرانا
واستثنى رحى عليب لغطان وهما خصمان لغة في خصمان واليان في نحو كبش اليل وضبع بلت اليانة بفتح ورجل
فيهن خصمانا على لغة واليانا وما بقي من شرح هذه الالفاظ. فالحبلان العظيم البطن وقيل المتلئ غيظا والدخان
اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المشئوم والصيحان اليوم الذي لا غيم فيه والعوان البعير
اليابس الضلوع والعلان الكثير النسيان وقيل الجمل الكبير والفشوان الرفيق الصافي والمكان الكبير المكيث
والموتان البليد الميت القلب والنوران المتباعد والنصران واحد النصارى عان فلت واصرف ما موثثه بعلانة

مع ان فيه ما يكسران من الزيادة ينزوا الوصف فلت لما منع الصرف زيادتي فعلان لزانهما بالشبههما
بزيادتي حمراء وجوه منعا انهما لا تلحقهما تا التانيث وهذا ممنوع فيما موزنه فعلانة فلذلك
صرف قنبيطها لان الاول اظهر من فوله زيادتي فعلان انهما لا يمنعان مع غيرهما من الاوزان كفعلان بضم الفا
نحو خصمان لمنع مشبههما مع غيرهما بالفي التانيث الثاني لغة بني اسد صرف صكران وبابه لانهم يقولون
في مونثه فعلانة فوهموا عنهم كذا قال الثالث ما نقل من ان المنع لزيادتي فعلان لشبههما بالفي التا
فيشاء في حمراء وهو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون الواو عين بعد الالف مبدلة من الف التانيث
والعولان عزاه علي ومذهب الكوفيين انهما منعتا لكونهما اوليتي زيادتي فعلان الهما لا للشبه بالفي التانيث
م ووصف اصلي ووزن الفعل الى اخره ش اي ويمنع ايضا الصرف احد جزاي الوصف الاصلي ووزن الفعل بشرط
ان يسبق من التانيث بالتا وما لحق بثلاثة انواع احدها ما مونثه فعلى نحو اشهلى وشهلا والثاني
ما مونثه فعلى نحو افضل وفضلا والثالث ما لا مونث له نحو اكمر للعظيم الكمرة بضمتين والثلاثة انواع
ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فاوزن الفعل بها اولى لانها اولية زيادة تدل على معنى في الفعل وفي
الاسم وكان الاولى اصالة في الفعل لان ما زيد به تا التانيث لمعنى اولى مما زيد به غيره معنى فان اثنت بالتا انصرف نحو
ارمل بمعنى فقير فان مونثه ارملة خلافا للاخفش فانه يمنع صرف ارمل بمعنى فقير نحو به مجرورا حمر انه صفة وعلى
وزنه واما قولهم ارمل فغير منصرف لانه يعقوب حكي فيه سنة رملا واحترز بالاصلي من العارض فانه لا يعتبر به
حصما سيانتي قنبيطها الاولى مثل التشارح ما لحقه التا بارمل وابا ثروهو الفاضل رحمه واخا ابروهو الغزير
لا يقبل نحو اشهلا فان مونثهما بالتا شرة واخرة واما ارمل فهو اخ واما ابا ثر واخا ابر فلا يحتاج هنا الى غير هما اذ لم يشتملا
كلام الناظم فانه علل المنع على وزن الفعل وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علل المنع بوزن الفعل ولم يخصه بالفعل
ولذلك احترز ايضا من بعمر وهو اسم السريع الثاني يعتبر الحكم على وزن الفعل الخ بهو له اولى لانه على وزن فعل ليشمل
نحو اجمر وابيض من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو ابيطل وان لم يحل التصغير على وزن الفعل نحو ح
ح بعضهم قوله اصلي بقال م والعين عارض الوصفية الى اخره ش بالاقسام الثلاثة الاول ما وصفيته اصلية باقية
نحو اشهل ولا اشكال في منعه والثاني ما وصفيته عارضة نحو مررت برجل ارنب اي ذي ليل ونسور اربع بهذا
يضرب الفا للوصفية العارضة وارنبا حوى الصرف لان فيه قا التانيث والثالث ما وصفيته اصلية م
فغلبت عليه لا اسمية فهذا ايضا يمنع الفا للاسمية العارضة اعتبارا للاصل وفي مثله يقوله م بالاعلم
العين الى اخره ش اعلم للغير واسوع للحية وارقم لحية فيها نقط كالرقم او صاب في الاصل غلبت عليها الاسمية
وهو منصرف نظرا الى اصلها وذكر سيبويه ان كل العرب لا تصرف ابلم وابرق واحرج وان العرب لم تختلف في منع هذه
الستة من الصرف وان استعملت استعمال الاسماء وحكى غيره ان من العرب من يصرف ابلم وابرق واحرج
ملاحظة الاسمية وفرقه على لغة التصحيح وذكر ابن جني ان بعض الاسماء كلها قد تصرف ثم قال م واجمل
واخيل وابعا الى اخره ش اكثر العرب تصرف احمرا وهو الصغير اخيلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان وابعا لانهما
اسمان بالوضع وحكى بعض العرب فيها معنى الوصفية فمنعهما من الصرف وغلط في ابعا بعد منه في اجمل واخيل

لانهما من الجمل

لا تنصرف من الجمع وهو منتهى ومن الجموع وهو الكثير الخفيف واما ابعاد فلا ما يأتي لعدم الاشتقاق والتكرير فيه فتصور
اذا اثبتها فاشبهت المشتق تنبيه اختلف في وزن ابعاد فقيل ابعد والهمزة زائدة لغولهم مبعدات والبعد عن واو فهم
ابعاد وقال الجوهري هو مقلوب واصله ابيعد وهو من باع وقال ابو الفتح مقلوب واصله ابوع وهو من موعة لا
القمي م ومنع وصف مع عمل الى اخره ش العمل اصلي وفرعي فالاصلي ما اختص بالفعل اخره وهو يمنع الصرف مع الوصف
بموصوفين احدهما العمل بنفسه والعمل بالحمل على ما يعمل والثاني اخر المقابل لاخرين اما المعدول الى مفعل او فعال او
المانع عن تسميته به والجمهور العدل والوصف اما العدل فمعناه العدول عن واحد واحد وفتى ومثنى
معدولان عن فتيين فتى وكذلك سائرها واما الوصف فلان هذه الالفاظ تستعمل الا في نحو اولي اجنحة مثنى واحاد لا
نحو جاءوا احاد بالكسر من التمام مثنى واحاد نحو حلوة البر مثنى مثنى ولا يخلطان الا في الشعر الا تضاف واضافتها قليلة
وذهب الزجاج الى ان المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى واما في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلما مجموعا من تضعيف
اصولها فصار فيها عدلان واما اخر المعدول وهي جمع اخرى اخر بفتح الخاء والمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف
فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل مجرده الا تجمع لا تقول
فاتل الصغرى الكبرى والتحقيق انه معدول عن اخر من مراد به جمع المؤنث لانه انما يستعمل فيه بافعل عن فعل لتجريد
من الجمعية بمستغنى باكبر عن كبر نحو قولهم رأيتهما مع نسوة اكبر منها فتنبيه فيكون اخر جمع اخرى بمعنى اخرة
فينصرف لانتفاء العدل والوصفين اخرى وانثى اخر واخرى بمعنى اخر اذا تلحقها التاء على الانثى. ويعطف عليها مثلها
من جنسها واحد نحو جاءت امرأة واخرى واخرى واخرى واما اخرى بمعنى اخرة فتدل على الانثى. ولا يعطف عليها مثلها
من جنسها واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى وقالت اولاهن لاخراهن وكان ينبغي ان يحترز عنها كما احترز بالكوفية والبصرية
والتسهيل بقوله مقابل اخرين م ووزن مثنى وثلاث الى اخره ش يعني ان ما وازن مثنى وثلاث من العدول وما حمل
مثلهما بامتناعه من الصرف والعدل والوصف بهذه قائمة الفاظ منوع على سمعها وهي احاد وموحد ثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولم اقتصر عليها فلان شرح الكافية روى فيها عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر
ولم يرد غيره لعلمك ظاهرا كلامه في التسهيل انه قد يسمع خماس ايضا واختلف فيما يسمع على ثلاثة مذاهب
احدها انه يقاس على سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها والثاني
انه لا يقاس بل يقتصر به على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين والثالث انه يقاس على بعال للكثرة على مفعل قال
الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناء من مسموعات من واحد الى عشرة حكى البناء ابن ابي عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم واحد
السكيت من احاد الى عشار ومن حفك حجة على من يخطئ فتنبيه اجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها
مذهب الاسماء قال لقول العرب اتاني خلق ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والصحيح انه لا يجوز انتهى ومنع ابو علي م وكل جمع
مشبه مفاعل الى اخره ش الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وهو كالبد الثاني في
انه يستغل بمنع الصرف وحق لغيامه مقام شبهين فاز فيه مزيتان من جهة الجمع ومزية من جهة عدم النظير ويعني
بالمشبه ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة او سطها ساكن وما بعد الالف مكسور او مفتوح او يشترط
ان يكون اوله ميما بابدال ما يدخل فيه ميم ما اوله نحو مساجد ومصابيح وما اوله غير ميم نحو مراهم وفي ذا فيه نار المعتبر

مواجفته لمعاعل ومعاعيل في الهيئة لانه الوزن وهو من تغييرات وسط الثلاثة بالسكون ان نحو صيام قلة منصرف
لتحريكه واذا كان منصرفا لان كل ما في الاحاد تغيير وغ لمع نحو عينة وكراهية ونحوهما. وهو من تغيير الالف بان يكون ما بعد
مكسورا ان ما ليس كذلك منصرف نحو عباله جمع عبالة على حد قترة وقتر ان الساكن الذي يلي الالف في عبال ما حكم له في
الحركة والعبالة الثقل ويقال الفاعليه عبالة اي ثقله هذا مذهب سيبويه والجمهور اعني انتقال حركة ما بعد الالف
اليه فالياء تنقلب واو وذهب الزجاج الى انه لا ينتقل وغ لمع اجازة تكسير هجمع ان يقال هجمايع بالادغام قال واصل الياء عنده
السكون ولا يحرك ما هكذا نقله انتهى. وهو من التغيير ان نحو واب غير منصرف لان اصله وءاب وهو على مثال معاعل نقل
بل م وغ الاعتلال منه كالجواري الى اخره. ش ما كان من الجموع الموازن معاعل مقابلا له حالتان احدهما ان يكون اخره ياء قبلها
كسرة نحو جاورية والاخرى ان تقلب واوه الفا نحو عذارا اذا كان ذا عذار يا. قبلها كسرة اجريا بعده وجر مجرى سارٍ ونحوه
من المنقوص هو لا جواري ومررت بجواري بالتنوين وحذف الياء. كما تقول هو سارٍ ومررت بسارٍ واما ما يا نصبه فيجري مجرى عمرو لانه الصحيح
فتقول رايت جواري بفتح اخره من غير تنوين كما تقول رايت مصاجوار فقلبت باوه الفا فوزانه معاعل ولم يتوهم تحاول الاخلال بياء لجمع
وان قلت علل بنبهة النظم على هذا الكلام في قوله وغ الاعتلال قلت فرق بقوله كالجواري. فنبيهات الاول اختلف
في تنوين جوار ونحوه وبعاو جراذ هب سيبويه الى انه تنوين عوض عن الياء المحذوفة كتنوين صرف وغ هب المبرد والزجاج الى
انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وغ هب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا التقت
صفة معاعل وبقي الكسر بحاله فجاء بالتنوين والصحيح مذهب سيبويه واما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة
لكان في الالف اولى لانه من نوع الياء لان حاجة المتعذر الى التعويض اشد ولا لجمع الالف واللام كما الجمع معهما تنوين التمكن واما كونه
للصرف فضعيف لان الياء حذفت تخفيفا وتنوينها سوغ ولو لم يبق الكسر دليلا عليها ولم تكن منوية لجعل ما قبلها
حرف اعراب. وان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها. قلت قال في شرح الكافية لما حذفت الياء المتعذرة
من تحقر تخفيفا وبقي الكسرة التي قبلها وكان المتعذر الذي لا ينصرف اثقل التنوين وافيه من الحذف ما لم يكن جاريا مجرى الاسم في
ثقله لتكون الياء نائبة النظير نائبة اشرع ليس بعد الجواز الا النزول انتهى قال الشارح وغ هب المبرد الى ان فيها لا ينصرف تنوين مقابل
لنون الرجوع اليه في الشعر فحكموا له بحكمه وتحو تحكم الموجود وحذف لاجله الياء لان الرجوع والجر تتوهم النقاء الساكنين تنوين عوض
عما حذف اذ التنوين وهو بعيد لان الحذف لما فات ساكن متوهم الوجود معاملا بوجوده تكسيرا لا يجب مثله انتهى قلت
والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما تقدم في شرح الكافية. الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه
من الجمع المعتل يرجعه وجر منقوض عليه نحو على الصحيح وعيني وما ذكره ابو علي من ان بعض ومن واقعة موقع شيء
الى انه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه تجر بفتحة ظاهرة وهم وانما فالزجاج لما رأى العلم وصيانته بيانه. الثالث اذا قلت
مررت بجوار بعلامة جر فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها فاتت عن الكسرة جاءت
مستثقلة نيابتها عن المستثقل. الرابع اعلم ان باب جوار وان اجري مجرى سارٍ في الرفع والجر وهو مخالفه من وجهين
احدهما ان جر بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة والاخر ان تنوين جوار تنوين عوض وتنوين سار تنوين صرف ونفع
بيانه. وان قلت قوله اجري كسار يوهم ان علامة جرهما واحدة وان تنوينهما واحد. قلت وانما اراد اجري كسار في
البعض فقط وان كان التقدير مختلفا. ص ولبس او بل بهذا الجمع تشبه الى اخره. ش اعلم ان مسراويل اسم مفرد اعجمي

جلبي على مثال

جا. على مثال مفاعيل لا يكون فاذ في كلام العرب الا جمع او منقول من جمع محمول نظمها ان يمنع الصرف
وان فقدت الجمعية والتكسير فثلاث شروط الاول الا يكون العدد عوضا من احرى ياء النسب تحقيقا نحو يمان
وشام وقالوا في اشعريين وشاميين محذوفت احرى الياءين وعوض منها الالف تقديرا او تقديرا مثل نظامي
وثمانيني وقالوا في تهامي وحيري قلبوا الكسرة الى معلى وفتحوا احرى الياءين وعوضوا الالف فبقي الالف
لغاط مصروفة وان كانت على مثال مفاعيل لان العدد عوض معارضت الجمع بل لانها لا تكون عوضا الثنا
في الا تكون كسرة ما قبل الالف عارضة نحو قنوان وتوان فان وزن نظمها في الاصل تفاعل بالضم فجعل مكان الضمة
كسرة لتسلم الياء. وبقي ايضا منصرف فانه خالف الجمع لعروض الخمسة. الثالث ان لا يكون بعد الالف
ياء مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وطعاوي فان ياء النسب لما لم تقدر لانفصال فخالف بذلك
الجمع لان ما بعد الف غير مقدر الانفصال ما يجلى في جمع بمنتهى وغير منصرف لان ما بعد الالف ليس بعارض ولو نسب
الى جمع ثم صرف لعروض ياء النسب وخالط ذلك ان الياء ان تقدر وجودها على وجود الالف وجب المنع والاصل
في نسوا نسيوا وجود الالف كطعاوي او كان غير نسيا بوجود فاذا تقرر هذا فاعلم ان نسراويل اسم اعجمي
جا. على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه لهذا اشار بقوله ونسراويل بهذا الجمع شبه
وفيه بقوله اقتضى تحمل المنع الى انه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف
وقال المصنف ان صرف فعلى تأنيث عن العرب قلت نقل الاخفش ان بعض العرب يصرفه ينكره اذا جعله
اسما مذكرا. فنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان نسراويل عربي وانه جمع نسر والة يا النفوا ثم الحقوا
اسم جنس على وزن الالة المعروفة وزعم بان نسرالة لم يسمع وانما قدر عليه من اللوع نسرالة فمصنوع لا حجة فيه
قلت يرد الاخفش انه سمع من العرب نسرالة قال ابو حاتم من العرب من يقول نسراو والذي ورد به هذا القول وجهان
احدهما ان نسرا والا لغة في نسراويل لا انها بعضها فليس جمعها كما ذكره بشرح الكافية. والاخر ان النقل لم يثبت
في اسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام. الثاني نسراويل مؤنث فلو سمي به ثم حقر امتنع صرفه للعلمية
ووزن صيغة الجمع بالتصغير. الثالث شرط منع صرف نظمها تقديرها لانه بجواز في قوله. بجر ولما ثني مع لعدم
بلغا حدها. والمعروف فيه الصرف وبذلك هما لغتان. م وان به تسمى او بها الحوالي اخره. ش يعني ما سمي به من
الجمع الذي هو مما على ومفاعيل نحو به كنسراويل فحقه ان يمنع من الصرف نسوا. لحاز منقولا عن جمع محقق
كمساجد اسم رجل او مفرده كشراحيل قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية
او فيها والعلمية مقامها فلو كسر التكسير انصرف على مقتضى التغليب الثاني في الاول انتهى قلت مذهب سيبويه
فيه انه لا ينصرف بعد التكسير لتشبهه باصله ومذهب السيرافي صرفه لذهاب الجمعية وعند الاخفش العوالي والصحيح
قول سيبويه لان ذهب منعوا نسراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح م والعلة منع صرفه مركبا
الى اخره. ش فلو نقوا ما لا ينصرف على صنفين احدهما ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف. والثاني ما لا ينصرف
في التعريف وينصرف في التنكير وفرعوا من الكلام على الصنف الاول. وشرعوا في الكلام على الثاني وهو تسعة انواع
الاول المركب تركيب المزج والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا بانا ضافة ولا بما سماع بل بنتزيل فانيهما من الاول

منزلة قاف التانيث وهو نوعان احدهما ما اختص بوجه فهذا مبني على الاشهر قال قلت قد ذكر عنه هنا
عزو الى احد وجهيه احدهما ان قوله معرب يقبل الخلاف والثاني انه اشار الى انه مبني في باب العلم فاكتفى بذلك
الثالث ان يكون الخلاف لفظيا اختص بوجه على لغة من اعرب ولا يرجع على لغة من بنى لان باب الصرف انما وضع
للمعربات وتفرع عنه باب العلم والنوع الثاني ما اختص بغير وجه وهذا فيه ثلاثة اوجه احدها وهو الاصح ان جمع
اعراب ما لا ينصرف ويبنى صرف على الفتح نحو يعلبع الا ان يكون باء نحو معدي كرب فانها تسكن قبل الواو فوقا نحو باء رحما
نه والنا بنى على الفتح لشبه عجز منزلة قاف التانيث والثاني تفتح الياء وان كانت تفتح قبل تا التانيث لان التركيب
مزيل تفعل فخص بهذه خفة والوجه الثاني ان يضاف حملا الى عجز فيعرب صرف بما تقتضيه العوامل ويعرب عجز
بالجر بالاضافة ويجعل العجز عوض اللغة كالمستغل اذا كان فيه مع العلمية سبب موثر منع الصرف كعمر من
مزاحم عمر من فانه فيه العجمية والصرف نحو موت من حضر موت واما كرب من معدي كرب فمصروف في اللغة المشهو
رة وبعض العرب لا يصرفه ويجعله موتا فنبيه اذا كان اخر الصدر ياء نحو معدي واضيف صرف الى عجز على هذه
اللغة المنصوب سكون ياءه في الاحوال الثلاثة قال المصنف لان العرب من يسكن هذه الياء في النصب مع الاجراء
تشبيها بالالف والنون في التركيب لزيادة الثقل ما كان جاريا في الاجراء انتهى وقال بعضهم تفتح في النصب و
تسكن في الرفع والجر والوجه الثالث ان يبنى صرف وعجز على الفتح ما لم يعتل الاول ويسكن تشبيها بخمسة
عشر وانكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الثقات فنبيه احترز بقوله تركيب مزج من تركيب الاضافة وتركيب
الاسناد وقد تقرر حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فسيجيء البناء على الفتح بشرط واجاز فيه
الكوفيون اضافة صرف الى عجز وسيجيء بابه فاذا سمي به فيه ثلاثة اوجه احدها ان تقر على حالها والثاني ان تعر
به اعراب ما لا ينصرف والثالث ان تضيف صرف الى عجز واما مركب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت
وصباح مساء اذا سمي به اذا اضيف صرف الى عجز وزال التركيب هذا راي سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبنا
ص كذا عاد حاوي زايل وفعلانا الزائدتين ش يعني ان زايل وفعلان يمتنعان مع العلمية في وزن فعلان في عجز نحو حمدان وعثما
ن عمران وغطفان واصبهان وقع فيه على التعميم بالتمثيل تنبيهان الاول قد يكون في الوزن اعتبار اذ فان
فعلان في الوزن زايدتا منع الصرف واذ فقدت الوزن اصلية صرف نحو حسان اذ جعل من الحسن امتنع واذ جعل من الحسن
انصرف وشيكان اذ جعل من شاط يشيط امتنع او من شيكان انصرف ولو سميتا برمان فذهب سيبويه والخليل
الى منع الصرف لكثرة زيادة الوزن في نحو ذفرى لما وقع بعد الف التانيث الى صرفه ان وفعالا في البنات اكثر وجوبا في بعض
ارض رمنة وياتي الكلام على زيادة الوزن في التصريف ان شاء الله تعالى الثاني اذا ابدل من الوزن الزايد لاق مع
الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل من اذ اصيلا فاذا اصله اصيلا بلو سمي به منع الصرف ولو ابدل من حرف
اصلي نون انصرف نحو عكصر اصيلا مشاقا لعكنز وحنانا اصله حنانا بدلت همزته نونا الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف
للعلمية وزيادة الالف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزايدتين نحو سنان وبنان والصحيح صرفه لعدم ص كذا موقت
ها ومطلقا الى اخره ش من موانع الصرف التانيث وهي ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي اذا كان بالالف فهو مقصور
وان كان بالتاء منع مطلقا نحو علقى وحبلى والمعنوي يمنع مع العلمية والعجمة ش

يحتم منعه ان يكون زايدا على ثلاثة احرف نحو زينب لان الرابع تشبه من تلقاء التانيث او حشو كالوسط نحو سقر لان الحركة فاصلة فاشبه الرابع خلافا لابن الاباري فانه جعله كالوسط وجعفر وما ذكر في البسيط من ان سقر ممنوع الصرف بانفراده ليس كذلك او يكون اعجميا نحو جوار اسم بلد لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة وحدها تمنع صرف الثلاثي بانفرادها هنا في فوتر منع التصرف وانما افتر تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا بجعل جر ضل هنر جواز الوجهين او منعوا من مذكر نحو زيد اذا سمي به اعني ان حصل بنقله الى التانيث ثقل عارض لخفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى ابن عمر وابو بكر بن الاجرمي والمبرد الى انه يجوز وجهين واختلف النقل عن يونس فنص فيه على ان الثلاثي العاري الوسط ساكن اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله ص وجهان في العجمي فتح كراى اخر نش ممن صرفه نظر الى خفة الساكن ولم يعتد بالعارض ومن لم يصرفه نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد صرح بان منعه احق من صرفه وهذا مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف اقيس قال ابن هشام وهو غلط على ابي علي وذهب الزجاج فيما حكاه الاخفش الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان الساكن لا يغير حكما اوجبه علة اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان اسم بلد تحتم صرفه نحو قبل لانه لا يدخله زوال لان اسم البقعة على عينها فلم تكثر به الكلام بخلاف هند فنبيه هذا ان الاولى في الجواب ما كان يسكن انه اصليا كهند او عارضة بعد التسمية كجعفر واعلم ان الحكم الذي ذكرناه من الوجهين جاز في كل علم وجهان اجودهما المنع الثاني اذا كان المؤنث قد يجيء فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر كلام التسهيل ان المنع اجود كما ذكره هنا وهو قول صاحب البسيط بل صرف بلا خلاف ليس بصحيح الثالث اذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة واذا صغر بغير تاء نحو حريب وهي العارية مسموعة التصرف الرابع اذا سمي مذكر امؤنث جاز كما ذكرنا قبل صرف مطلقا خلافا للفراء والمبرد اذا نقل هبا الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو مخمر او سكن نحو وجح وبازخروف او متحرك الوسط وان كان زايدا على الثلاثة لبقائها نحو سعاد او نقل اكثر من نحو خيل تحقيب خيل بالنقل منع التصرف جاز فلت مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التانيث تاء واذا لحقها عمل هي بدل من التاء في الوقف فلم يعتد بها في التعبير بالتاء بقوله كذا مؤنث بها مخلفا فلت كانه عد الى الهاء احتراز اذا من تاء بنت واخت فانها تاء التانيث عليها فليس حكمها حكم الهاء وفرض سيبويه على ان بنتا واختا اذا سمي بهما رجل مصروفان فيما يظهر ان بهما اذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند وذهب فيهما الى ان تاء بنت واخت التانيث يمنعهما الصرف للمعرفة ونقله بعضهم عن الفراء جاز فلت فترفع المؤنث بلا علامة كما ذكر فيه تاء معرفة ولم يعد في التصغير فقال هنيدة وكعيب سماء عاريا في قوله ونشترط منع العلم فلت بعين العاري من العلامة لفظا وهو واضح ص والعجمي الوضع الى اخره نش من موانع الصرف العجمة مع العلمية فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين احدهما ان يكون عجميا التعريب ايضا اعني ان يكون علما في لغتهم والثاني ان يكون زايدا على ثلاثة احرف وتحقيق نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق واحترز بالشرط الاول عن نحو عيسر احد اعلامه ما نقل من لسان العجم ولم يتجاوز ثلاثة احرف نحو لجام فلا اثر للعجمة فيه لان عجميته جنسية فالحق بالاصالة العربية والاخر ما كان في لسان العجم نكرة ثم نقل الى اول حالة علما نحو بشر وهذا فيه خلاف وذهب قوم منهم التنوخيون وابن عصفور الى انه

لا ينصرف وانضم لا يشترط فيه ان يكون علما في لغة العجم وذهب قوم الى انه منصرف لانضمامه بشرط ان يكون علما
في لغة العجم والبه ذهب المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثي فانه ينصرف وان العجمة
سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التاء فانها تؤثر وقال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من
جعله مما وجهين مع التسكين ومنتحى مع الحركة قال ومن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا الصيرافي والبرهان وابن
خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين من صحح الوقف فقد نقل عن عيسى ابن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف
في الثلاثي الساكن الوسط فتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح والثاني
ان ما تحرك وسطه نحو لمح اسم رجل ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد تقدم الغالب به والثالث ان ما تحرك و
سكنه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب تنبيهان الاول قوله زبرج هو مصدر يقال زبرجه زبرجا
وزباجة وزبرج العجمي الزاي بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة العرب الثالث انما كان الاعجمي رباعيا
واحد حروفه ياء التصغير ينصرف ولم يعتد بالياء الرابع تقرر عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه
عن اوزان الاسماء العربية ابراهيم والثالث ان بعض حروف الدلالة وهو خماسي او رباعي فان كانت الياء السين يقل
يكون عربيا نحو عصفور وهو قليل وحروف الدلالة ستة مجموعها قولهم من يتبعل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا
يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير واسطة نحو مجوج وجوز العلامي والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم السكر فجعة
بتبعية الاء النون اول كلمة زجس والزاي بعد الراء نحو مهندز حركة امر وزيتحصل العمل الى اخره مثل ما منع
الصرف مع العلمية وجعلي وزن فعل بشرط ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا
فاعل كلاء او علم او عجمي كصيغة الماضي المنتح بها معاوية او همزة وصل وما سلم من المجموع للمعرفة او تاء
فعلل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي ما سوى افعل وفعل ويفعل ويفعل وفعل من اوزان المضارع واحترز بالتاء من نحو ذا
بل لهو بينة وينجلب لحرزة وتنتشر الطائر وبالعلم من نحو خضم رجل وشتر لعرس وبالعجمي من يقم وامتنع قبلا
لمنع وجواز هذا اختصارا اختصارا واوزان التاء والعجمة لا حكم لهما والعلم منقول من فعل والاختصاص بالوزن
اعم بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كما تقدم او اصبغ وابلغ فان اوزان انها تقل في الاسم وتكثر في الاسم من الثلاثي واما
اوزان رباعية فتدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كدحرج وكلبب فان ظاهرها تكثر في الاسماء ولا فعال للكثرة
الهمزة من افعال وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح
بهما من الاسماء وقد يجتمع الاسمان في نحو ربع وتنضب فانهما كما تقدم يكونه على وزن يكثر في الافعال وتقل في الاسماء
وكما قد يكونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل على وزن الاسم تنبيه قد انتهى بنا كلامنا الى التعبير عن هذا النوع
بان يقال ما اصله للفعل كما ذكر في الكافية اما وهو به اولى لما في التعبير من التسمح اجود من التعبير عنه بالغالب تنبيه
قال قوم منهم من قوله تختص الفعل او غالبا ان الوزن المختص بغير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب وقد حرج خلافا لعيسى
بن عمر وقيما نقل من فعل فانه لا ينصرف منتحى لقولهم انا ابن رجلا وطلاع الثنايا ولا حجة فيه تحتمل ان يكون فيه
ضمير العامل ويكون منحى لانه منقول من جملة ويكون حذف الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب
بعضهم الى ان الفعل قد يختص ويسمى وان كان غير منتسل الى ضمير منتحى لهذا البيت ونقل عن العرب ما يقرب من فعل

ذهب عيسى

من مذهب عيسى فال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للفعل فالتجرية العروة نحو رجل اسمه ضرب فان
هذا للغلط وان كان اسما للعسل الابيض هو اشهر للفعل وان غلب به الاسم فاجاجرية العروة والنكرة نحو رجل
مسمى بجعفر انه يكون بعلا فقول بجعفر على الخاص ولكنها اشهر به الاسم **تنبيه** قالت بقيشر طبه الوزن المانع للصرف
شرطان احدهما ان يكون زائدا ما الثاني لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو احمر فانه لو سمي به انصرف
وان كان في النصب تشبيها بالاسم من علم وبالجر تشبيها بالاسم من ضرب وبالرفع تشبيها بالاسم من خرج لانه خالف
الافعال التي تكون على حركة واحدة لا تعتبر فيها الموازنة وخرج بالثاني نحو ضرب وقيل فان اصلهما مدح وفرح وآخر
الامر فيهما انه خرج الى بناء افعل وهو فاعل وفيهذا فيه خلاف وجواز خروج فيه الصرف والمنع وفرقهم من هذا ان ما خلف
اعلالا لم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه **تنبيه** رابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد الاسمية نحو
ضرب فمذهب سيبويه انه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد وابن طاهر الى انه يمنع من
الصرف قبل التسمية فقولا واحدا **ص** وما يصير علما من ذا الى آخره **ش** اعلم ان الالحاق المعنوي تمنع الصرف مع العلمية
لشبهها بالف التانيث من وجهين لانها جزء الالحاق المعنوي فلذلك تمنع الصرف احدهما انها ان لم تبدل همزة
من شيء كالف المعنوي فانها مبدلة من ياء والثاني انها تقع مثل صالح بعد التانيث نحو ارطى فهو على مثال سكرى كالف
المعنوي **تنبيه** حكم الف التانيث حكم الالحاق فانها تقع مع العلمية نحو فيعنى اسم رجل بعضهم **ص** والعلم امنع صرفه ان عرا
الى آخره **ش** اعلم ان منع الصرف مع العلمية باربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها الاول وهو التركيب
والمراد به جمع وقابعه كقولهم مررت بالهنرات جمع والمانع له من الصرف التعريف والعدل اما تعريفه بالاضافة المنوية فنحو
به بزيد العلم لكونه معرفة بغير اداة ان لبطنة نعم الخاهر قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو
المفهوم من كلام الناظم هنا قلت والى الاول ذهب الخافية وقال في شرحها ان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مختص
ببعض الاشياء فلا يصلح لغيره والجنسي مختص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف فانها بالحكم بعلميته باصل
وقال في التسهيل والمانع معه شبه العلمية الوصفية وهو قول الفراء قال الشيخ ابو حيان وتجوز ابن ملكان العدل
يجيء مع شبه الصفة في باب جمع لا عرفه لسلبا تنتهي واما عدله فيه افزار انه معدول عن بعلاوات لانه جمع
بعلا مونث ابعلاو فهو جمع المذكر بالواو والنون فكان حق الوزن ان يجمع مذكرا وموننه على بعل نحو حمر وحمراء
وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن بعالى جمع بعلاء اسم لحمراء الشاذ في علم المذكر
العدول الى فعل نحو عمر وطفر فيوا العلم بهذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زفر وصفر
وتعار وبعلو رجل وعصم وجشم وقثم وجمح وفرح وهبل وبلع بعض من فماعة فاز وبع فعل ما صرف فاوهو
على علمنا انه لبعض لبعلاوات الخ وهو عند سيبويه من الوجه فعل ما منع من العلمية فجعل معدولا
لا محظوظ فان منعه للتانيث والعلمية نحو قثم اسم امرأة والمانع له العجمة والعلمية عند من يرى
منع الثلاثي العجمي **تنبيهان** فعل المذكر معدول عن فاعل وهو فعل الضارب عن ضارب

بعمر معدول عن عامر وكذا سائر ما قبل وبعضها معدول عن فاعل وهو نقل **الثاني** انما جعل هذا النوع
معدولا لامرين احدهما انه لو لم يقدر عدله لزم تقديم المنع عن علته واحدة انواع لم يبق فيه من المنع غير
العلمية والاخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة وانجعل
من قبل **الثالث** ذكر بعضهم لعدله فيما بين فيه احدهما العلمية وهي التخفيف والاخر معنوية وهي تحيف
العلمية اي لو قيل عامر التبس انه صفة **الثالث الرابع** ذكر بعضهم ان فعل علم جنس فالواجب بعدل
ويلزمه لا ينصرف وهو غريب **الخامس** من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جعل علما من العدول الى فعل بالنداء
كفر وفسق بحكمه حكم عمر فان الصحيح وهو احد من عمم منع الصرف لان عدله محذوف عن عمر غير محذوف انتهى وهو
مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال **م** والعدل والتعريف
ما يعدا سحر الى اخره **ش** اي اقصر بسحر سحر يوم بعينه بالاصل فيه ان يعرب بالاوجه بالاضافة: فان جرح منعهما
فصار التعيين فيهما حينئذ ظرف ولا ينصرف ولا ينصرف نحو حيث يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعر
يف اما العدل فمن اللفظ بالامكان الاصل ان يعرف بها واما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا
الوقت وصرح به في التسهيل وقيل تشبيه العلمية لانه تعرف بتعيين اي انت ظاهر بالعلم وهو احتراز من عصر
وقوله هنا والتعريف يريد به البناء على الفتح والعلمية وذهب صاحب المآخذ وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطر
زي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما مر وذهب ابن الطراوة الى انه مبني لتضمنه معنى
الحرف بل لمجرد التعريف وذهب السهيلي الى انه معرب واما حرف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين
الصغير الى انه معرب ايضا واما حرف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين هو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه
الجمهور **تنبيه** تقيد سحر بما امتنع عن الصرف امتنع عند بني تميم فان منع من يعربه الرفع غير منصرف
ويبنيه على الكسر في النصب والجر ومنعهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن ذكر
لها وعين بني تميم يبنيه على الكسر وحكى ابن الربيع ان بني تميم يعربه فتاعراب ما لا ينصرف في الرفع والجر
بدا ومنونا فقط وزعم الزجاجي ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز لعزة ابنة عجبا من امسا
فان به مفتوح التسهيل ومرعاه غير صحيح لامتناع الفتح به موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على
ان الفتح به من امسا فتحة اعراب وابو القاسم في اخر البيت من غير كتب سيبويه فغر غلط فيما ذهب اليه
واستحمز ان لا يقول عليه انتهى واجاز الخضراوي تعليله امسا ان يكون التقدير بالامس بحذف الباء والا فيكون الكسر
كسر اعراب والامس حكاية اخر كبير هذا هم موضع ذكرها انتقل الى الموضع الرابع فقال **م** وابنه على الكسر وعال
عالما الى اخره **ش** لغة الحجاز بنا وعال علما الوقت نحو حول على الكسر مطلقا وبنا سبب بنا به اقوال احدها
شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتانيثا: الثاني تضمنه معنى ها التانيث والبه ذهب الربعي: الثالث قول الس
العلل ولم يعد منع العرب الا البنا قاله المبرد والاول هو المشهور: واما بنو تميم فجعل اكثرهم بين ما اخره
راء نحو حضار فبنوه على الكسر وبين ما ليس اخره راء: بمنوعة الصرف وبعضهم اجرى النوعين اعراب ما لا ينصرف والمازني
اكثرهم فيما اخره راء الا ان من بعضهم الامالة بانع الكسرة التي هذا البها ولو منعوا الصرف لامتنعت وفي جمع الاعشى بين اللغتين

بقوله

في قوله ومزيدهن على وبار فهلكت جهرة وبارا وأجمعوا أن يكون وبار وأبعلا ما ضيا والواو ضمير جمع واختلف في علة
منع الصرف عن تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعلة والعلمية وذهب السيرافي إلى أن المانع له
التأنيث والعلمية وليس معدولا وأبو علي أنها معدولة انتهى **فإن قلت** مذهب السيرافي هو الظاهر
لأن التأنيث محقق والعدل مقدر وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لولم
يقدر لزم ترتب المنع عن العلمية وحدها ولا يلزم من ذلك هنا **قلت** قال بعض الظاهر مذهب سيبويه لأن
الغالب عدل الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب
السيرافي تكون من قبيلة **تنبيهات** **الأول** الضمير في قوله عن تميم والمانع عن بعضهم **الثاني** يفهم من قوله وهو
تكبير جمشم أن المانع له العدل والعلمية وفاعل التصيير به **الثالث** أفهم قوله موقتا أن حرام وباب لم يسم به من
كبر لم يمنع للكثرة منع الصرف للعلمية والنقل عن موقت ويجوز صرفه لأنه إذا كان موقتا لم يراع فيه ما علل عند
وبار إلى العدل والتأنيث بن والد **الرابع** يعلم أن يكون معدولا وغير معدول فالمعدول إما علم موقت نحو حرام وتقدم حكمه
وإما اسم نحو قثم أو إما مصدر نحو هماع وإما حال نحو واحد يعدو أو غير ذلك فالمصدر يراعى فيه ما صفة جاء به مجرى الأعلام نحو حلا
وللمنية وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث فهذه خمسة أنواع كلها مبني على الكسر وكلها معدول عن
موقت فجاز تسمي بها مذكر فيه وجهان وإن جمعها منع الصرف كعمر وإن سمي به والآخر الصرف فيجعل كحضاج
ولا يجوز البناء خلافا للأخفش بإبقاء وغير المعدول يكون اسما كحضاج ومصدرا نحو موجوها به وصفة نحو جواج وجنصل
نحو سحاب فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا فلو سمي به موقت لم ينصرف وقوله **م** وإن صرفا ما ذكر إلى آخره
ش يعني أن ما ذكر قبل التعريف إذا ذكر انصرف لزوال سبب العلة والمراد بكل الأنواع السبعة المتأخرة وهي
ما امتنع للعلمية والتركيب أو للألف والنون الزائدين فيشمل التأنيث بغير الألف ووزن الفعل أو الألف والعدل
فيشمل وزن معدول كزفر وعمر وزحل وإبراهيم وإسحاق وأدد وعمر لغتين فينصرف لذهاب العلمية وأما الأنواع الخمسة
المتقدمة وهي ما امتنع لألف التأنيث أو الوصف والزائدين فيشمل الوصف ووزن الفعل أو الوصف والعدل أو الجمع أو
لشبهه معنى أو صيغة فيشمل وهي لا تنصرف وهي نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا ما فيه ألف
التأنيث فلانقلابها كافية بإمتناع الصرف ووهم من قال إنها امتنعت للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع
زيادتي فعلان ووزن أفعل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين فيشمل وللعلمية ووزن
الفعل وأما ما فيه الوصف والعدل فمنع لهما آخرا فعال ومفعل نحو جاء وموجوها به فذهب سيبويه أنها امتنعت للسمي بها
امتنعت من الصرف للعلمية والعدل وكل معدول سمي به يعدل باب سحر وامصر لغة تميم هذا مذهب
سيبويه ومذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن جني أنه صرف العدل العارض لصرف المعدول مسمى به قالوا لأن العدل
يزول بالتسمية والصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باق وإنما زال معناه، وأما الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل فمنع
تقدم الكلام على التسمية وإذا ذكر شيء من هذه الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا ما فيه وزن الفعل فلذا
لغو وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل أو العدل إلى مفعل أو يعدل فإنها إذا نكرت شابهت حالها قبل التسمية
ممنعت الصرف لشبه الوصف مع هذا العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الأخفش في باب سحر إن مصروف وأما باب

احمر وفيه اربعة اقوال مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب البصريين والاخفش
في احمر قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية واكثر المصنفين ما يذكرون الا هذا القول ونبه
موافقته اولا على انه اخر قوليه والثالث ان سمي باحمر جاز احمر ينصرف بعد التنكير وان سمي به اسود ونحوه انصرف
وهو مذهب الفراء وابن الانباري والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله العباسي في بعض كتبه واما العدول الى
مفعل او فعال فيصرف احمر بعد التسمية صرفه وتمنعه الخلاف في الجمع انما الكثير بعد التسمية **تنبيه**
انما تسمى بافعل التفضيل ممنوعا من ثم ذكر بعد التسمية انصرف اتفاقا فان لم يتوفيه شبه الوصف لم
يمتنع صفة الامن ظاهر او مقدر فان سمي به مع من ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا وسقط خلاف الاخفش
لانه ان تلمح اصله خرجت عن كلام العرب قلت وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف فيه
فانه قال واذا انتفى منعه رجع ان فارقته من وقال في شرحها محكمه حكم اخر م وما يكون منه منقوصا
يجيء اجراؤه الى اخره ش تقول ان جمع الموازن لجاعل اذا كان منقوصا اجري في الرفع والجر مجرى مساري وفي النصب
مجرى قضيب الصحيح والاخلاف في لغة من يسوي تقديرا من حكى فيه الخلاف واما غير الجمع من المنقوص
الذي تقديره من الصحيح غير مصروف فان كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو اعلم
تصغير اعمى تقول هذا اعيم ومررت باعيم ورايت عميا وتنونه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق وان كان
علما وهو المشار اليه بالبيت فيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه وابي عمرو وابن العلاء انه كذلك فتقول
في جعل مصغرا هذا بعيل ومررت ببعيل ورايت بعيلا وفي ذهب يونس وابو زيد وعيسى والكسائي انه تجري
مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجر بفتحة ظاهرة واختجوا بقوله وقد عجبت مني ومن يعيلها والصحيح
الاول لانه تقديري جوار واما قوله من يعيلها بهو عند هم ضرورة م والاصل اوتناسب صرف المنع والمنع
وف فلا ينصرف ش اما صرف ما ينصرف تنوين المنع في الضرورة فمجمع على جوازه ومنه قوله بانا اهلنا جبل كاجبل الشمط
بعضب فقال كرمي عقيرا وهو كثير وقد اختلف في توجيه احدهما ما فيه الى النائبة العضوة فمنع بعضهم
صرفه للضرورة وقال لانه لا يجاز فيه ايجاز من يقول ما ينفعني وزع بعض النحاة ان البيت اي مفعيل ما ملكت بجاعل
اجراء الاخر مجرى ما ينفعني انتشر ابن الاعرابي فنون بزيغ منها وقال يعصفر بزيغ وزع هذا القول الى الف فتلتفي
بساكن بعدي فيجتاح الشاعر الى كسر الاول لاقامة الوزن فيصير ثم يكسر قلت ومقتضى هذا ان ادغام المجتمع
الى تنوينه لم يجز وهو تفصيل حسن والثاني ان فعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه
انما هو لاجل من والجمع بينهما وبينه ومذهب البصريين جواز لان الذي حمله الوزن والوجه كما حمر بعد ليل
صرفه خير منع وشر منع لزوال الوزن مثال صرفه للتناسب قوله تنفي سلاسلا واغلالا وسعيرا وزعم قوم ان صرف ما
لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذي لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت العشرة
على ذلك واما منع الصرف المستحق للصرف للضرورة فهو جواز خلافا لمذهب اكثر البصريين بين منعه
ومذهب الكوفيين والاخفش والعباسي جواز واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه ما كان حصن

والاحابيش

ولا حابس يعوق فان مدار الامر في جميع ما ليات اخر وقد اشار بعض المتاخرين الى ما قيده العلمية فاجاز منعه لوجود احد العلتين وهو ما ليس بحق لما قصر فيه وبهذا ازاح العلم باسم الاب العلم واجاز قوم احمد وجعل منع صرف المنصرف اختيارا **اعراب الفعل** ارفع مضارعا عاريا عن الجوازم من ناصب الى اخره **نثر** يقتضي ان المضارع الذي ابتدائي موزون ومقفى وليس كذلك لان المضارع الذي ابتدائي لا يوزن ولا يقفى وانما يقفى ويوزن ما اتصل به شيء من الحروف الناصبة او الجازمة او غيرها مما يخرجه عن كونه ابتدائيا **نظم** ان المضارع الذي ابتدائي انما يجب رفع المضارع المعرى اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تعلم ولم ينص هنا على رافعه وفيه انه يجب رفع المضارع المعرى اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تعلم ولم ينص هنا على رافعه وفيه ايضا ان احرفها اذا اربعة وقوعه وقوع الاسم وهو قول البصريين والثاني اذا اربعة التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث اذا اربعة نفس المضارعة وهو قول ثعلب والرابع اذا اربعة حروف المضارعة ونسب الى الخليل واختار المصنف الثاني قال السلامة من النقض بخلاف مذهب البصريين فانه ينقض بنحو هلا تفعل وبخلاف مذهب الفراء بان النفي عمل بلا يكون عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عمل مع ان عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله محللا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بمستعمل في انتهى ولما كان اربعة مشروطا بتجرد الناصب والجازم احترز بقيدها فقال **ص** وبلن انصبه وحتى جوازا بان **نثر** لام وات التي تنصب المضارع اربعة وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت واو واسنا التي ذكرها المصنف بقي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال وابان جاز ان يكون موجبا خلافا للنحاة في المنع **نظم** ان المضارع المجرد بقي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال وابان جاز ان يكون موجبا خلافا للنحاة في المنع حيث قال ولا يقع في الموجب وقال غيره ان لم نجد لما نحفظه الا نفي المستقبل فلا يلزم عصره وما ذهب اليه هو الذي دل عليه اهل اللغة فيكون النفي بلا اكثر من النفي بلن لان النفي بلا قد يكون جوابا للقسم والنفي بلن فلا يكون جوابا للقسم ونفي الفعل في الحال مقسم عليه اكثر من نفيه في الاستقبال **تنبيهات** الاول مذهب سيبويه والجمهور ان لن بسيطة وذهب الخليل والكسائي الى انها مركبة واصلها لا ان حذفت همزتها تخفيفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وردت سيبويه بجواز وقوع لن معمول معمولها نحو يعجبني ان زيدا يقوم لن قائما اخوك وبانه قد يحذف بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر وقوع لن معمول معمولها نحو يعجبني ان زيدا لن يقوم واجيب بانه قد يحذف بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر وقوع لن معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان لن هي لا بدلت الفها نونا وهو مذهب **الثاني** ذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين اي فلا يكون ولد **الثالث** حكى بعضهم ان الجزم لغة بلن لبعض العرب واما كي فلبعض مشترط بكون اسما مجعولا مركبا يليها اسم يعمل ما ض او مضارع كقوله كي تجنحون الى سلم وما ترى فعالك ورطة الا تضحى وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام وحرف مصدريا فتعين الاول في ثلاثة مواضع احدها ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه والثاني ان تدخل على ما المصدرية نحو قوله كيما نضر وتنفع **والثالث** ان تقع اللام بعدها كقوله فاوقدت نارا كي يبصر ضوءها فهي هنا حرف جر واللام تاكيد لها او مضمرة بعدها ولا يجوز ظهورها مصدرية لفصل اللام وهذا التركيب نادر وتعين الثاني اذا وقعت بعد اللام ولم تقع اللام بعدها نحو جيئت لكي اكرمك ولا يجوز ان تكون حرف جر لدخول حرف جر عليها فاز وقوع بعدها ولا يكون مع لام الابتداء المزيدة كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي تركت كونها جارية لما وجد احدها اذ ازيلت اللام فلو جعلت موكدة لكي لكانت بمعنى الناصبة والثاني اذا دخلت عليها ما لم تجعل مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد والثالث اذا ولي ليت الفعل فيترجح ان تكون العاملة ويجوز الامران نحو جيئت كي تفعل او جعلت

فان جعلت جارة كانت ان مضمرة بعدها وان جعلت ناصبة اللام مضمرة قبلها **تنبيهات** الاول ما ذكرته من ان كي
تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة للفعل ابدا وقالوا ان كيمه
على تقدير كي تفعل ما ذا وذهب قوم الى انها حرف جر ابدا ونقل عن الاخفش **الثاني** اذا كانت كي حرف جر وخلت
على الاسم فهي بمعنى اللام التعليلية واذا دخلت على الفعل لم تدل على العلة الغائية فقط فهي اخص من اللام **الثا**
لث اجاز الكسائي نقل مصحوب معمول معمولها عليها نحو جئت كي اقرأ وكي اقرأ القرآن ومذهب الجمهور منع ذلك **الرا**
بع اذا فصل بين كي والفعل بما يعمل عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيما ارغب والكسائي يجر فاما مع لا فالنصب
قيل والصحيح ان الفعل بينهما وبين الفعل المجرور الوجهان الاختيار **الخامس** زعم الفارسي ان اصل كيما في قوله ؛ وكم فيها اما جئتنا
واحسبه كما تحسبون الهوى حيث تنظر كيما تحرفت الياء ونصب بها وذهب الخليل الى انها كاف التشبيه
كيف بادغم خلطها معنى التعليل فنصبت وعلى قليل وقع الفعل موقع اسم كما لا تشتم الناس كما لا تشتم واما ان
فتكون زائدة ومصدرية فالزائدة هي التي يصلح في موضعها اي وعلا منها ان تقع بعدها فعلة فيها معنى الفراغ وجزمه
ومنه قولهم ما وجبا اليه ان ضع الفعل فلو كان الفعل قبلها غير جملة حكم عليها بانها المصدرية نحو اشارت الي اليه بان
اصبروا لا تقع المصدرية بعد صريح العلم خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين ان التعسير ليس من معاني ان وهي عندهم
الناصبة للفعل والمصدرية تقع التي تاوي مع صلتها بمصدر وتنقسم الى مخففة من الثقيلة الناصبة للمضارع جاز كان العامل
فيها فعل علم وجب ان تكون المخففة نحو علم ان سيكون وتقع غير ها بيا بها وان كان فعل الخبر جاز فيها الامران وجاز
في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين الا ان النصب هو الاكثر ولذلك حمل عليه في قوله تعالى احسب الناس
ان يتركوا وقرئ بالوجهين وحسبوا الا تكون فتنة وان كان العامل فيها غير العلم والظن وجب ان تكون الناصبة للفعل نحو
اريد ان اقعد وانا الى هذا التقسيم اشار بقوله ص بعد علم والتي من بعد ظن الى آخره ش اي واعتنع تخفيفها من الاعمال
ونصب الفعل بعدها **تنبيهات** الاول اذا دل العلم بغير جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت
ان يقوم زيد بالنصب قال لانه لما خرج مخرج الاشياء يجري مجرى قولك اشتهي عليك ان تقوم وعزا لعباس ان الناصبة لا تقع
بعد لفظ العلم اصلا **الثاني** اجاز سيبويه والاخفش اجراءها بعد الظن مجراها بعد العلم لشبه الظن بالعلم وخطئ الاقفهسي
وصوبت الا تقوم بالرفع ومنع المبرد ذلك **الثالث** اجاز الفراء وابن الانباري ان ينصب بعد العلم بغير الواو ومذهب الجمهور
المنع **الرابع** اجاز الفراء تقدير معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا ؛ كان جزاي بالعصا ان اجلدا ؛ فاي التسهيل ولا حجة فيها استشهد به لجواز ان يكون تقدير عامل مضمر **الخامس** اجاز
الاخفش ان تعمل ان وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعلم وما الفاها الا نقلا وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة في
واحدة منها بالاية ونحوها مصدرية دخلت ما النافية له ما منعني والفرق بينهما وبين حرف الجر اختصاصه بان مع الزمان

خلاف ان فاتها فعل ولیها الاسم یکان کصیبة **السابع** ش اع او صلة ان بالماضی والامر فهی التی تنصب المضارع خلافا لابن کیسان فانه جعلها غیرها **السابع** جملة اع کرمان عشرة اقسام فاصبة للفعل ومخففة من الثقیلة وزائدة ومفسرة وشرطیة وبمعنی او وبمعنی لیلا وبمعنی اع ومعنی ان المخففة وجازمة وقد تقع الکلا علی اربعة الاول بثبت ما سواها والجازمة وفاق التسهیل بها خلافا لبعض الکوفیین انتهی ووافقهم ابو عبیدة وحکی الحمیانی انه لغة بنی صباح وقال الرواسی فیها العرب ینصبون بازاء اخواتها الفعل وبعضهم فوق یرفعون بها وبعضهم فیه مجزومون بها وقد انشدوا علی الغتین ما ش یعنی ان بعض العرب اهملوا الناصبة حیث استحقت العمل وغ لعلها لم یتغلغلها علم او ظن کقوله ان تقران علی السماء نحلق منی السلاء وان لا تشعر احد اقبل الاول والثانیة مصدریتان غیر مخففتین وقد اعملت احدیهما واهملت الاخری ومنه قراءة بعضهم لمن اراد ان یتم الرضاعة ووجه اهمالها حملها علی اختها اعنی ما المصدریة علی لغة من یهمل البصریون واما الکوفیون فهی عندهم مخففة وقوله یلتسهیل کونها المخففة او محمولة علیها او علی ما المصدریة یقتضی قولا ثالثا فان قلت هل یقاس علی لغة قلت ظاهر کلام المصنف ان اهمالها مقیس قال فی شرح الکافیة ثم قضیت علی ان من العرب من یرفع بعد الناصبة المهملة من یعمل او ظن ص ونصبوا باع المستقبلا الی اخره ش اع احرف ینصب المضارع بثلاثة شروط الاول ان یکون مستقبلا فان کان حالا رفع لان النو اصب تخلص للاستقبال الثانی ان یکون مصدریة فان تاخرت الغیت نحو ارجو ما وان توسطت واقترنا قبلها لم یعتد بها فکل لما قال فی شرح الکافیة وشرط المصنف بین بصریة ع حیث قول الراجز ما انت کنی فیهم تشطیرا بمعنی اهلها او اکبر وقلت تقدم جواز ع لما عن بعض الکوفیین وقوله البصریون علی حذف الجار والنصب بها افضی علی ع لما ثم استانف بالغاء فنصب وان تقدمها حرف عطف فحسب فی والثالث الا یفصل بینها وبین الفعل بغیر القسم فان فصل بینهما بغیر الغیت اع نحو اع زید یقوم ما وان فصل بما یعمل ما جز نحو اع زالله اکرم ما فیبیح احاز بر عمرو العمل بالطرح نحو اع زید اکرم ما واجاز اجر بانتفاء العمل بالنواصب والرفع. نحو اع زید ان احسن الیها واع یغفر الله لمن خلع الجبة ولم یسمه شیء منع لما والصحیح منعه واجاز الکسائی وهشام اعمال المعمول بالعامل بالعمل حینئذ ووجه جواز الاختیار عند الکسائی النصب وعند هشام الرفع وقد اشتمل البیت علی الشروط الثلاثة ثم اشار الی ان العمل بالقسم مقتض بقوله ص وقبله الیمین ش ثم نبه علی حکمها بعد لما فقال ص وانصب وارفع اع الامر بعد عطف وفعا ش الرفع اجوع الوجهین وبه جاء السبعة وبقیة الشروط الا یلتزم اخلالها علی الاعمال فتنبیهات الاول الخلو الناصب بالعطف وعمل بعضهم فقال ان جاز العطف علی ماله محل الغیت نحو ان تزرنی ازرک واع ان احسن الیک تجزی احسن علیا علی جواب الشرط وان کان علی ما لا محل له وجب الاکثر لا لغا. نحو الایة الثانی الغا. اع زم استیفا. الشروط لغة فاع زم حکاها عیسی وسیبویه ولا یقبل من انکرها الثالث مذهب الجمهور ان اع احرف ومذهب الکوفیین انها اسم واصلها اع او لا جاز نقول اع احسنتی اکرم مع مجزوم ما یقاس الیه وعورض منه التنوین والصحیح مذهب الجمهور ثم اختلف القا ئلون بحرفیتها فقال الاکثر وانها بسیطة ومذهب الخلیل انها مرکبة من اع او ان ثم اختلف

الغاية لكون بانها بسيطة فذهب الاكثرون الى انها ناصبة بنفسها وقيل ان مضمرة بعدها واليه ذهب الزجاج
والفارسي **الرابع** انها واقعة بعدها الماضي محمولا بالام نحو له تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا فالظاهر ان اللام جواب قسم
مضمر قبل انا وقال الفراء لو مفتوحة قبل انا والتقدير لو كنت لا نافع وفتح ردا على موضع ما يليق **الخامس** قال
سيبويه معناها الجواب والجزاء فجعله المتكلمين على ظاهره وانها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف
تخريج ما جيء فيه بها للوضع ذهب الفارسي الى انها تنزع لهما وهو الاكثر وقد تكون للجواب وحده نحو ان يقول العاذل احبك
فتقول انا احبك حاذفا فالا يتصور هنا الجزاء وحمل الكلام سيبويه على تقدير انها عند وتصريحا عنها
وحالين وقال بعضهم انها زيدت لئلا يلتبس ما بعدها منصوب بما قبلها على وجهين احدهما ان تقدر على انه مفعول الاجله
فيلتبس بحيث لا يفهم من غيرها والثاني ان يكون موكدة جواب ارتبط بفعل او منبهة على سبب حصول الحال
نحو ان قيتني انا اتيح واني انا احتها حاذفا تقوله لئن نحن ضم وبين لا وما جر النفي الى اخره **تنبيه** اعلم ان اقوى نواصب
الفعل ان لاختصاصها ولتشبيهها بان الناصبة للاسم فلذلك عملت مضمرة ومظهرة بخلاف اخواتها واحما
رها على ثلاثة اضرب واجب وجائز وشاذ فالواجب بعد ستة اشياء اولها كي الجارة وثانيها لام الجحود و
ثالثها او بمعنى الى ورابعها حتى وخامسها فاء الجواب وسادسها واو المصاحبة والجائز بعد تسعة اشياء
الاول بعد لام كي اذا لم يكن معها لا والثاني العاطف على اسم خالص والثماني اعلم انها مضمرة في غير هذه المواضع
والحاصل انها لا تعمل مضمرة بالحروف الا بعد حرف جر او حرف عطف على ما سيأتي بيانه فاما كي الجارة فلم
ينبه في النظم عليها بل كما تعرف كلامه هنا موافقة من يقول بانها ناصبة بنفسها لا بانه مضمر هو مع النوا
صب ولم يذكرها عشرة لعدم ذكر لها في الكافية وعشرها الحاجبي وقد تشتمل هذا البيت على حكم ان بعد لام كي
ولام الجحود واما لام كي فهي لام التعليل وان بعدها حالان يجب فيها اظهارها وهو لام الجحود مع الفعل المنفي بلما الثابتة
والزاي في قوله نفعل ليلا بعد في اهل الكتب وحال يجوز فيها اظهارها واضمارها وهو لام الجحود مع الفعل غير المنفي بلما
نحو جئت لتكرمني ولو اظهرت فقلت لان تكرمني لجاز **فان قلت** فهل يجوز ان يكون النصب بعدها باضمار كي **قلت**
اجازه ابن كيسان والسيرافي وهو مذهب الجمهور ان كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها هنا بغير هذا الموضع
فان قلت لم سميت لام كي قلت لانها للسبب كما ان كي للسبب واما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية
الناقصة الماضية لفظا او معنى نحو وما كان الله ليطلعكم ولم يكن الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بان واجب الا
ضمار وعلة لزوم ان الجواب ما كان زائدا ليعمل كان زيد سيفعل جعلت اللام بمقابلة السين فكما يجمع بين ان
والسين كذلك يجمع بين ان واللام **فان قلت** حاصل كلام الناظم ان لام بعد لا الجحد ثلاثة احوال وجوب اظهارها
مع المفرد بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة اوجه احدها انه
لم يفهم جواز الناقصة فاوهم انه يجب الاضمار ايضا بعد التامة وليس كذلك لان اللام بعدها لبعد لا بجحود
الثاني انه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم ان الماضية معنى كالماضية لفظا والثالث انه
اطلق فشمل الاضافة النفي بكر ناب وليس كذلك لانه لا يجوز الا ما او بلم ولا يجوز ان زوا بلما ولا
ولا بالنفي على لفظ لا ترتشا و **قلت** يجاب عن الاول بان استعمال الناقصة اكثر وقد ذكرها في ابواب النحو اشهر

كلامه فتوجه

فتوجه كلامه اليها وتعين حمله عليها عند عدم التغيير وعلى الثاني يأتي ان يكون مندرجا في قوله بقي كان لا
المرادة بقي الماضي ولم تبق الماضي على اصل التعويض من يرى انها تضرب لبعض الماضي في زمن معناه وعلى الثالث ان
قوله بقي كان لا تشمل كل ناقص بل يشمل كل ما يبقى الماضي فخرج ان لا انها تختص بالمستقبل ومنع لحاق لا
فان بقي غير المستقبل قليل واما الما فانها وان كانت تنفي الماضي قريبا على اتصال نفيه بالحال بخلاف ما اذا وقع
بعض ما فلا فانه يشملها وفي استنباط بها نظر بل الظاهر ان لا الجحودية تقع بعد المنفي بها ويدل على ذلك
لعل قراءة عين الحمد آية وان كان مرجعها لتواضعهما الجمال ونص بعضهم على ان اللام في قوله لا الجحودية هي
الاباية رد على من زعم ان الفعل بعد لا الجحودية وبعد الاضمار لا يسوغ وفيهم من الكسر قول ابن الاوزاع لعلما بكم
في اخوات كان للتحصيل الحكم بها خلافا للمزاجاز فيما سيأتي اخواتها ولم الجازية كحشت والثانية ان الفعل
لا يكون معها موجبا قولا واحدا ما كان زائدا لا يفعل ما انتفاء ام بعد ايجاب لا بعد نفي جائز والثالثة ان اختها
ان بعد لا الجحودية ممتنع لقوله حقا او ضمرا وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فحكى ابن الانباري عنهم
منع ذلك وحكي عن بعضهم جواز اختها وان بعدها توكيدا **فنبيهات** الاول اجاز بعض النحويين جمع
بين لا الجحودية واختها وان مستغنا بقوله تعلموا ما كان هذا القرآن ان يفترى واخطأ ابن عصفور فيما اجازه ومنع
والصحيح المنع والحجة له في الاية ما ذكر في تأويل مصر وهو الخبر **الثاني** فتح فهم بما تقرر ان لا الجحودية تجر
التي تنصب الفعل وبعدها قسمان ما كي ولا الجحودية اما لا الجحودية فقد تقرر اختصاصها واما لا كي فهي ما عدا
هاتين فقسم بعضهم ما عدا لا الجحودية على ثلاثة اقسام كما بعد الشارح لا كي نحو جئت لتكرمني ولا العاقبة
وبتقدير ان الواو بمعنى ليكون لهم ولا الزائدة نحو ما منعك ان لا تسجد لله ليبين لكم وان بعد الثلاثة يجوز اظهارها واضمارها
ما قلت اما لا العاقبة فتسمى لا الصيرورة ولا المآل وقد اثبتها الكوفيون والاخفش وفي اثباتها التسهيل
وتأول جمهور البصريين ما اوهم ذلك وردوه الى لا كي واما الزائدة فذهب قوم الى ان اللام في نحو ما زيد ليقوم أو ليقعد أو في العا
وامرنا لنسلم زائدة وان مقدرة بعدها وقال الفراء العرب تجعل لا كي في موضع ان مع اردت وامرت والمختار انها لا كي
والفعل بعدها ما دل دون من الجر لينجعوا نور الله وامرنا لنسلم **الثالث** ما ذكر من ان اللام الناصبة
تنصب الفعل بعدها هي لا الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام ناصبة
بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لفهامها معنى ان والخلاف في اللامين اعني لا كي ولا الجحودية
الرابع اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى
ان الخبر محذوف واللام معلقة بذلك المحذوف وفروع ما كان من ذلك الفعل والمانع هو الى آخره لعلما ان اللام جارة
عنهم وما بعدها في تأويل المصدر وصرح المصنف بانها موكدة لنفي الخبر وظاهر موافقة الكوفيين لا ان الناصب
عندهم ان مضمرة وهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول لبصري ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة انها زائدة وصر
ح به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت موكدة لتحقق الكلام بدونها لا انها زائدة ا ه
لو حذفت زائدة لم تنصب الفعل بعدها وجه صحيح والذاهبي لا اختصاص لها بخلة على الفعل لعدم ما كان زيد
مقدرا او هاما او مستعدا الان يفعل قلت ما نقل عن البصريين من انهما متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست

زايدة وتقديرهم مريدا يقتضي ان هذه زايدة معنوية للعامل فيها مل الخامس ع في التسهيل اون وفتح اللام الجارة
الداخلة على الفعل لغة عُمَانية وتَمِيمية وقال ابو زيد سمعت اعرابيا يقول ما كان الله ليعذبهم ثم اتغلب الا وبقال
ص كذا ما بعد او الى ان يصلح به موضعها الى اخره ش يعني ان يجب اضمارها بعد او واحد اصلح به موضعها حتى والا
فما وجب اضمارها بعد لا الجحود فان قلت حتى تكون بمعنى الواو او بمعنى كي بايهما اراد قلت قال الفراء وجرير
حتى التي بمعنى الى ابدا بمعنى كي فاذا كان ما قبلها مما لا يقتضي شيئا فقضيا فهي بمعنى الواو والا فهي بمعنى الى انتهى
ويحتمل ان يريد المعنيين معا وع لعل ان بعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها بالواو واما سيبويه فقدرها بالا فكانه اشار
الى الاولين بقوله حتى وبعض للتقديرات الثلاث لان منح او تقضي حتى فانه يصح للتعليل وللغاية وللاستثناء
من اللازم او تنصب الاول بمحذوف غير انه او بغير الى والثاني لا تنحرنه او بكي، والثالث لا قتلن الكافر او يسلم ويتابع
يعلم ضعف قول من قال ان تقدرها بكي او الى غير مطرح ويرد الاحتمال الثاني انه لو اراد حتى التي بمعنى الى فقط
لصرح بالى والوزموات له على ع لعل فنبيهان الاول احترز بقوله اذا يصلح به موضعها حتى او الا من التي
لا يصلح به موضعها احد الحرفين فاز المضارع اذا وقع بعدها منصوبا جاز اضمار ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او بمسوءك علقما، الثاني ما احترز من تقدير حتى او الى بمكان او تقدير يحكم به المعنى ع وز الاعراب وا
تقدير الاعراب الى المرتب على اللبث ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر مجرور باو
على المقدر قبلها فتقدير لا تنحرنه او يقع لي فمن انتظار او قدوم الثالث ع ذهب البصريون الى ان الناصبة للفعل
في تاويل مصدر معطوف بلا او على مصدر متوهم وع ذهب الكسائي الى ان الواو صرفة ناصبة بنفسها وع ذهب الفرا
ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بان مضمرة بعدها الرابع قوله اذا يصلح
به موضعها حتى او الا وجوه من قول الشارح بعد ان معنى اذا والا فانه يوهم ان او براي الحرفين وليس كذلك بدليل
العاطفة التي لاحد القسمين ثم انتقل الى حتى فقال ص وبعد حتى هكذا اضمار ان الى اخره ش حتى في الكلام على ثلاثة
اقسام عاطفة وابتدائية وجارة، فالعاطفة تعطف بعضا على كل وتقدمه في حروف العطف والابتدائية تدخل
على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله، حتى ماء جلته او شكل، وليس يجب ان يكون بعدها المبتدا
والخبر بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو حتى عجوا او مضارع مرفوع كقوله
، شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه، اطلق عليها حرف ابتداء والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى الى وتقدمت
في حروف الجر وتدخل على المضارع وتجب حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة له لتكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز
اظهار ان بعدها فنبيهان الاول قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة ومجرورها اما اسم صريح نحو حتى
حين او مصدر مؤول من ان وفعل ماض نحو حتى عجوا او مضارع حتى يقول او رفع في الماضي جاز حتى قبله ابتدائية وان عين
مضمرة الثاني ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها نحو كبر الكلا حتى ان لا يقدر على
بعبء الجحود الثالث اذا انتصب المضارع بعد حتى الغالب ان تكون للغاية كقوله تعالى لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها ان يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل اذ تكون بمعنى الا ان
تقوله لبس العظاء من البعول سماحة حتى نجوع وما لنا من مرتع قليل، وهذا معنى غريب ومعنى حتى هنا وجهه
في البسيط

في البسيط عن بعضهم والاحسن في البيت ان يمكن جعلها فيه بمعنى الى ثم نبه على ان الفعل انما يكون بعدها لا مستقبلا
حقيقة او حكما بقوله ص وقل حتى حالا او ماولا الى آخره ش مثال الاول قولهم سألت عنه حتى احتاج الى سؤال و
مثال الثاني بالحال قراءة نافع وزلزل حتى يقول الرسول والمراد بالماول ان يكون الفعل قد وقع فيقع وانضاف به بالماضي
في البيت فيرفع لانه حال بالنسبة الى فتح الحاء وقوله ص وانصب المستقبلا ش يعني حقيقة او ضمنا وبذا
لمستقبل حقيقة نحو سيروا حتى ادخل المدينة والماول كقراءة عيسى فاوحى وزلزلوا حتى يقول فمهيهانت ال
وان كان حالا او ماولا به يعني انه اذا كان مستقبلا او ماولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما يقول
الثاني علامة كونه حالا او ماولا به صلاحية جعل الواو موضع حتى وجب حينئذ كون ما بعدها مسببا
عما قبلها الثالث في بعض موانع كراهة الرفع يمتنع من نحو كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت فاصبة لانه لو
رفع لكانت حتى ابتدائية فيبقى كان بلا خبر وبنحو سرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية خلافا
للكوفيين في نحو ما سرت او اسرت حتى تدخل المدينة مما يدل على حرف مصدر واجب لانه لو رفع لزم ان يكون
مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها مسبب له وهو لا يصلح لان ما قبلها منفي فيما سرت منفوي فيه
ووقوعه بعد ما سرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش نحو ما سرت حتى ادخل
المدينة فقيل هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه فيلزم اجازة على ان يكون اصل الكلام واجبا ثم ادخل
عليه ادات النفي على الكلام بأسره فيجيب ان يكون عندهما سيرا كان عنه بحول قال ابن عصفور وهذا الذي
قاله حسن ومنع لا بعد خلافا الرابع ذهب ابو الحسن الى ان حتى اذا كانت بمعنى الواو وهي العاطفة وتعطف
الفعل على الفعل وهي لما مضى خلت على الماضي او المستقبل على جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى ولا ضربنه
حتى يبكي ومذهب الجمهور انها ابتدائية كما سبق لانها انما تعطف المفردات وتمسك الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع
في يبكي على العطف والجمهور يجيز النصب ثم انتقل الى الجواب فقال ص وبعد ما جواب نفي او طلب الى آخره
ش يعني ان نصب الفعل مضمرا بعد ما جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او طلب وهو امر او نهي او عرض او
او استفهام او عرض او تحضيض او تمن او الامر نحو اضرب زيدا فيستقيم والنهي لا تقترب كوبا فيسبك
والدعاء بنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ولا استفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا
والعرض قول بعض العرب الا تنفع الماء فنصبح ريان والتحضيض قولهم هلا امرت فتطاع والتمني يا ليتني
كنت معهم فاجوز والتمني يكون بليت كما مثل وبالا نحو الا رسول لنا منا فيخبرنا ولو كقوله لو نعان فنهدا
ومنع المصنف كون لو للتمني وقال التقدير وقع نا لو نعان فهو جواب تمنى نفسا اي كجواب ليت وفي فهم من كلامه
انه لا يجب النصب بعد تمني طبق احدهما ان تكون الواو معنى مع او معنى ما اتيتا فتحمل بمعنى ما اتيتا فتحمل قنا فيكون الفعل المنصوب بعدها
احترازا من الواو التي لمجرد العطف كقولك ما اتيتا وتحمل بمعنى ما اتيتا فتحمل قنا فيكون الفعل المنصوب بعدها
او بمعنى ما اتيتا ما انت تحمل قنا على احد وجهين ايكون المنصوب بغير اتيان وانبات الحديث واما افصل بهما
معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها منصوبا على معنى ما اتيتا محمل قنا فيكون المنصوب بغير اتيان
عنهما او على ما اتيتا فكيف تحمل قنا فيكون المنصوب بغير اتيان الاول الشافي ان يكون النفي والطلب

محضين واحترز بها عن النفي الخ ليس بمحض نحو ما انت الا قائما فتحمد قتا وما ما نزال قائما فتحمد قتا ومن الطلب الذي
ليس بمحض والمراد بالطلب المحض ان يكون بفعل اصلي يقع لها واحترز من ان يكون من مصدر نحو سقيا لعمل نحو صه او بلفظ
الخبر نحو رحم الله زيدا وليكون لشيء من لها جواب منصوب وسيأتي التنبيه على الخلاف في بعض لها **تنبيهان**
الاول مثال شرح الكافية النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس بغياظ لها باربعة امثلة ما انت الا قائما
فتحمد قتا وما ما نزال قائما فتحمد قتا وما قلن فيا كل الا طعامه وقول النسا عمر وما قام مناظر بنا فنبكي
الا بالتي هي اعرف وتبعه الشارح في التمثيل فاما الاول فالتمثيل بها صحيح واما الاخران فالنصب فيهما
جائز وان النفي انما نقض بالا بعد لها. جاز النصب ثم على لها مسببوبه وعلى النصب اقتصر وينقض الا بالتي هي
الثاني اعرف ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد لها. منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان لها هي الناصبة كما تقدم في
اوا والصحيح مذهب البصريين من ان لها. عاطفة فلا عمل لها الا انها بنفي لها عاطفة لمصدر مفهم على مصدر ومتوهم
والتقدير ما قائما فتحمد قتا ما يكون منها ايمان محدث وكذلك تقع في جميع المواضع **الثالث** شرح في
التسهيل بفي نصب جواب الاستفهام لا يقتضي وقوع الفعل احترازا من نحو اضربت زيدا فيجاز بها ان الضرب
قد وقع فلم يمكن سببية مصدر مستفاد منه هذا مذهب ابو علي ولم يشترط في لها المغايرة وحكى ابن كيسان ذلك في
زيد فتبعه بالنصب والفعل في لها محقق الوجوب واما لم يكن سببية مصدر مستفاد من الجملة سكتا من ازمانها والنفي
لم ليكون منها على مذهب زيد فاتباع منا نقل الى الواو وقال ص والواو كالفا ان تقدم معمول الى اخر **نش** يعني ان الواو تقدم
ان بعد لها وجوب بعد النفي والطلب بشرطهما كما اضمرت بعد الفا. يشترط ان تفيد المعية كقوله لا تكره وتصب الجر
ع اي لا تجمع بين الامر وهي حينئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفا. وا. واحترز من ان يفصل
التنشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وان يفصل الاستئناف نحو لا تا
كل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفا. فلا نطول بذكرها قال الشيخ ابو
حيان ولا احفظ النصب جا. بعد الواو في الدعا. ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجا وانبغي ان يقع على لها بالسماع
تنبيهان **الاول** الخلاف في الواو كالخلاف في الفا. وقع **الثاني** فد علم ان النصب بعد الواو ليس معنى النصب
بعد الفا. وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا يجوز ظاهره وقد يعضهم ان النصب بعد الواو وهو على معنى الجواب وليس بجيد
ص وبعد غير النفي جزما عتقد الى اخره **نش** اي بعد غير النفي من الطلب والاستفهام والتمني والعرض ونحوها
ا. تمم فما بقي من محترزات لها انما يجوز بعد الطلب والامثلة ظاهرة واما النفي فليس له جواب مجزوم بانه يقتضي
تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقيق الوقوع فلا يجزم بعد كما لا يجزم بعد ليس بل يرفع اما مقصود به الوصف نحو
ليتقلي ما لا انقوم منه او الحال او الاستئناف وتحتملهما قوله تعالى واضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا
تنبيه اذا اجزم الفعل بعد سقوط الفا. فقيل جازمه قول الاول ان قبل الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم
والبه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه. والثاني ان الامر والنهي وما فيهما انابا
عن الشرط اي حذفت جملة الشرط وابقيت معمولة العمل مما بها فجزمت وهو مذهب الفراء وعيسى والسيرافي
وابن عصفور. والثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليها الطلب والبه ذهب اكثر المتاخرين. والرابع ان الجزم

بلا مفهوما

بلا زاد ومفرة فباخ اقبل الا تنزل تنصب خبرا فمعناه لا تنصب خبرا وهو ضعيف ولا يطرد الا يجوز وتطلب
والمختار القول الثالث واما اختيار المصنف فلاربعة اوجه احدها ان مذهب البصريين ان يكون العا
مل جملة وفي لم لا يجوز جريه موضعه والثاني ان الاضمار اسهل من التضمين والتضمين وباء تتعين
الموضع والاضمار وباء يتعين تغيير فهو اسهل الثالث ان التضمين ما يكون الا لفاظ ولا وباء لتضمين
الطلب معنى الشرط كما انه يدل عليه بالالتزام الرابع ان الشرط ما قبله من فعل فلا يجوز ان يكون هو
الطلب بنفسه ولا متضمنا معنى فعل الشرط كما يجوز في لم من التعسف وما مقدر ليصح الحذف بعد
حرف الشرط بخلاف الحذف معه م وجزم شرط جزم بعد نفي ان تنفع الى آخره ش يعني ان شرط
جزم الجواب بعد النهي ان تصح اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح المعنى بتقدير ان قبل
لا النافية نحو لا تنفع من لا سر تسلم فهذا يصح جزمه لان المعنى ان لا تنفع من لا سر تسلم بخلاف لا تنفع من لا سر
سر يا كلما فان هذا لا يصح جزمه لصحة المعنى بتقدير لا سر تنفع هذا مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم
جواب الشرط مطلقا ولا يشترط تقدير ان قبلها بل تقدر ان تنفع من لا سر بالكلية وغيره شرح الوافية ان جزم
الكسائي لا يجوز في لم قلت وقد نصب في لغة لبعض الكوفيين واستدل الكسائي بالقياس على النصب لان المنفي
ب بعد الواو جاء فيه في لغة كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا وبالسماع كقول النبي صلى الله عليه وسلم فلا يغرب عنا
جوفا يونع فينا بزجي الثرى وقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقول ابي كاهنة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرد يصبح اسم واجيب بان القياس على المنصوب لا يجسر ان النصب بعد
الواو يكون في النفي ولا جزم فيه واما السماع فمحمول على ان الفعل مع الرواية المشهورة يونع ناويضرب
بالرفع ويحتمل ان يكون يضرب بعضكم من لا يغ غاو نحو ودعل لكم تنبيه شرط الجزم بعد الامر تقدير ان تفعل
كما ان شرطه بعد النهي ان لا تفعل فمع الجزم نحو احسن اليه يحسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الى الا احسن
اليه لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم جوازه خلافا للكسائي فيه م والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب
الى آخره اعلم ان الامر يخبر بفعل مضارع او باسم فعل او باسم غير جاز جزم الجواب اتفاقا كقوله
انزل الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم
في لكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر بكا فنحي او تستريحي وقولهم حسبك ينم الناس وان
المعنى يستووا منوا او انتبي واكفف واجاز الكسائي النصب نحو صه فاحمر نخط وحسبك ينم الناس ومذهب الجمهور
ومنع في لم جواز النصب انما هو باضمار ان والواو عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوهما انزل على المصدر
لانها غير مشتقة ولم لا قال ولا ينصب جوابه تنبيهات الاول ذكر في شرح الوافية ان الكسائي انما يجوز
النصب بعد الواو المجاب بها اسم امر نحوه او خبر بمعنى اللم نحو حسبك فلت وافقه ابن عصفور في نصب جواب
تزل ونحو من الفعل المشتق وحكاه ابن يعيش عن ابن جني والذي نبه به الكسائي وما سواه لم الثاني اجاز الكسا
ئي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخل الجنة الثالث حسبك بالنصب قولهم حسبك
ينم الناس مبتدا وخبر مجزوم اي حسبك السكوت وهو ايضهم والجملة متضمنة معنى الكف وزعمنا

جماعة منهم ابن كيسان انه مبتدأ لما خبره في معنى ما الاخبر عنه وقال بعضهم قيل انه اسم بعل مبني والكاف للخطاب وحينئذ فلا يجوز معربا لجعل المبنى على الفتح معربا ويعلى بعل م والفعل بعد العاء الى آخره نثر قال الشارح الكافية النحوي الرجاء الرجاء بالتمني فجعل الرجاء منصوبا وقوله لشيوع فتح سماعا ومنه قراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات وإلهك انتهى وكذا قوله تعلى لعله يزكى او يذكر فتنفعه ومذهب البصريين ان الرجاء لا يطلب له جواب منصوب وتأولوا ما ورد من ذلك بعد وقال الجوهري وقد يشربها معنى لينه مرفوعا فالفعل نصبا يقتضي تعجيلا اذا قلت بدل يجوز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قلت نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي قيل على ترجيح مذهب الكوفيين م وان على اسم خالص بعل عطف الى آخره نثر فيه تقول ان تقم اقم جوازا يجوز ان تقصد جوازا يجوز موضعين احدهما ان يكون انما لم يكن معها الا وقد سبق بيانه والآخر بعد العاطف على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو والعاء وواو ثم الواو وثم بالواو وكقوله : لكبير عباءة وتقر عيني والعاء كقوله : لا تفقه معتز بازيه وكالكراء كتابع او برسل مسرا اليوم ثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله : ونص بعضهم على ان بعد العاء يجوز فيه غير هذه الاحرف تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل عين المصدر وغيره مما تختص به فيقول الزاجر بن وجعفر الى الحلت الثاني المراد بالخالص ما ليس ماولا بالفعل واحترز به من نحو الطاير فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطاير بمعنى الذي يطير ايضا وتخرج ايضا كل الخالص العطف على مصدر منوهم فانه يجب اضمار ان كما تقدم الثالث تجوز في قوله بعل عطف جاز المعطوف على التخفيف انما هو المصدر الرابع اشار بقوله ثابتا او منحوبا الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العطف المذكور الخامس اطلق في العاطف ولم يصح به في غير الاحرف الاربعة كما تقدم م ونثر حرف اذ ونصب به نسوي الى آخره نثر يعني ان حرف اذ مع النصب به في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقاس عليه لانما نقله العدول كقول بعض العرب حز اللص قبل ان يثب ومر بحجرها وقد قال ابو عبيد الله فامروني اعبر ومنه قول الشاعر وتضحكني بوبيه بعد ما كنت ابعله تنبيهات الاول يفهم من قوله فاقبل منه ما عمل روي انه مقصور على السماع فلا يقاس عليه ونص على العاء في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي العباس عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته الثاني قد يفهم من قوله ونثر حرف اذ ونصب اذ حرفها ورفع الفعل البصر بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل وانه جعل منه قوله تعلى ومن اياته يريكم البرق وقال يريكم حلة لان حرفت وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو العباس لان الحرف عامل ضعيف فانه اذا حذف بطل عمله انتهى وهذا مذهب ابي الحسن اجاز حرف اذ ورفع الفعل مع نصبه وجعل منه قوله تعلى قل افغير الله تامروني اعبد وعهب قوله الا ان حرف اذ مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحرف الا ما سمع واليه ذهب منا ضرا لمغاربة قبل وهو الصحيح الثالث ما ذكر من ان حرف اذ والنصب به غير حامر شاذ ليس على الخلاف بل هو مقيس بالنصب بعد العاء والواو وبعد النفي والجزاء وسيأتي عوامل الجزم هي ضربان احدهما يجلب فعلا واحدا والآخر يجلب فعلين فالاول اربعة احرف ذكرها بقوله م بلا ولام كالم اضع

اجز عما الى آخره

جزما ۃ بالفعل هكذا بلم ولما **تنبيه** اما لا تكون للنهي نحو لا تحزن وتكون للدعاء نحو لا فواخر فا واما اللام فتكون
للامر نحو لينفق والدعاء نحو ليقض علينا ربك ولذلك قال طالبا فتشمل الامر والنهي والدعاء واحترز به من لام كي
الجنسية وهي الناصبة والتي ولام غير طلبية كلام التي ينتصب المضارع بعدها واما لا: فقال النشار
ح نصب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد ينصب فعل المتكلم فيسوي بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل
في المتكلم بين فعل الفاعل والمفعول وهو موافق لخاصة الكافية والتسهيل وفصل بعضهم فقال اذا بني الفعل
للمفعول جاز في حرف المضارعة عليه سواء كان المتكلم او المخاطب او الغائب واذا بني للفاعل فالاكثر ان يكون للمخاطب
ويضعف للمتكلم نحو لا عصر بن زيد يا حورا مدامعه والغائب نحو لا يخرج زيد واما اللام فتدخل على فعل المفعول
مطلقا نحو لا عن بما اجتمع وتنصر بما جاءني وليعز زيد بالامر وتدخل على فعل الفاعل مسندا الى الغائب نحو لينفق
ذو سعة والى المتكلم مشاركا نحو لنحمل خطاياكم او مجيبا او بالحديث قوموا فلاصل لكم وفي الضارع
از بع خولها على المضارع الغائب والمتكلم كثيرة في خاصة الكافية از بع خولها على مضارع المتكلم قليل لكنه اكثر
من بع خول الا واما مضارع المخاطب المبني فبع خولها عليه قليل استغناء بصيغة افعل فالام او هي لغة ربيعة
وقال الزجاجي انها لغة جميع من بع خولها عليه قراءة عاصم وابن وانصر فيقال لتنصر حوا وقوله في الحديث قلنا
خوا مصابيح **تنبيهات** الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية لا والامر بني عليها الف وانفتحت وزعم
السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذف كراهة اجتماع الامر بالفعل وهما
زعمان ضعيفان **الثاني** لا يفصل بينها ومجزومها بالمعمول لا بالضرورة نحو له ولا يخرج حوفوه يفصل اذا جاز ولا
يفصل في اخرج حوفوه ما قال في شرح الكافية وهذا رجع وهو سببه بالفصل بين الجار والمجرور وانتهى وقال في التسهيل
وقد يليها معمول مجزومها وليس على اختصاصه بالضرورة وقد اجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو اليوم نضرب
زيدا **الثالث** في كلام ابن عصفور ولا بد ما يدل على جواز حذف مجزومها اذا دل عليه في ليدا لا كقولك اضرب زيدا
ان شاء الله ولا فلا اي ولا تقم فلا تضربه فان الارتضاب وتحتاج الى سماع **الرابع** حركتها الطلب الحصر قال
في التسهيل وفتحها لغة فلت فتحها حكاها الفراء عن بني سليم فحكي عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه
تفتح لفتحة الياء بعدها فحذفت اذا انضم ما بعدها نحو ليكرم او انكسر نحو لنتزل وعنه ايضا
ما نص عليه في سورة النصاء وهو قوله وبنو اسليم يفتحونها اذا استوفت بيريد انهم لا يفتحونها الا
اذا لم يكن ما قبلها واوا او يا اوثم **الخامس** يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو
والفاء اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك ومذهب الاكثر جواز تسكينها
حملا على عين فعل ورجع المضعف بان لحاق المتصل المتصل ومثله لا يجامع لا يوجد مع فتحته لا بالاصالة
وهو عنوان رجوع الى الاصل لان لهذه اللام اصالة في السكون من وجهين احدهما مشترك وهو كون الساكن مثل
ما على حركته والثاني مختص وهو ان يجوز بعضها مضمرا لا لعملها كما فعل بلام الجر **السادس** مذهب
الجمهور ان لا لا تحذف الا في الشعر ومنع المبرد حذفها في الشعر ايضا وان كان النحويون انشدوا ممن يعتمد
فصيحا قول الفقعسي فانه لا يعرف قائله ويحتمل ان يكون خبرا وحذف استغناء بالحصر واجاز الحصائي حذفها

بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وفي شرح الكافية ان حذف لام الامر وابقاء
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول الا اية وقيل جاز مع الاختيار وهو حذفها بعد غير
امر كقوله: فلت لبواب لديه دارها ينذن زيدا اي يحمدها وجارها: قال وليس مضطر التمكنه من ان يقول ايذن
وليس لغائبا ان هذا امر تفسيري المتعين على ان يكون الفعل مستقبلا الدفع وبسكون خطرا ما ان الراجز لو فعل الرفع لنوى
حال التلبس مستغنيا عن الفاء فكان يقول ينذن الي وقيل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف بلا عوض تقول قول بصيغة امر
والاخفاء كقول الشاعر عمر ولا تستطيل مني بقاءه ولا ان مسعر حرب لا تكن بكر للخير منها نصيب وقال
في التسهيل وقد يجزم في النثر بفعل غير العامل المخاطب وبعض النحاة مخلصا خلافا للمبرد اجاز حذفه بقوله
ليبعلوه وهو خلاف ما في الكافية وشرحها واما لما واختها فينفيان المضارع ويصرفان معناه الى الماضي وقافا
للمبرد اكثر المتاخرين لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ومن وافقه وهذا فرع نسب الى سيبويه
وتختلفان في امور الاول ان النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منفصلا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال الثاني
ان الفعل بعد لما يجوز حذفه وبعد لم لا يجوز حذفه بعد لم الا في ضرورة كقوله احفظ وصيتي ذا النهى ولتستوي عندك
الاعراب او وصلت وان كنت الثالث ان لما تضاف الى جملة الشرط نحو اذن فاضرب عنقه ولو بخلاف لم الرابع ان يفصل بينها
وبين مجزومها اضطرارا كقوله كان لم يسوى اهل الرحضتوهل قال في التسهيل وقد يليها معمول مجزومها اضطرارا
ولم يذكر غيره لها وقال في شرح الكافية وانه يتوسع بها شيئا ما منها ان يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا
وهذا تصريح بانه راجع الى بل لعدم الاتساع فلا يفصل بينهما وبين معمولها الا في الشعر قلت ذكر المصنف
في باب الاشتغال من شرح التسهيل ان لما الجازمة لا يليها الا اسم واحد منهما الا في الضرورة وحكمه حينئذ ان
يفسره له على سبيل الوجوب وقد يفسر كما قال كنت فغير اغنا ثم ثلثه فلم ار حيا الله عنزا واهبه:
ولا يجزم بها قال في التسهيل حملا على لا في شرح الكافية حملا على لا وهو احسن لانها ما نفي بها الماضي كثيرا بخلاف
لما والمشهور الاخفش على انهما لا يجوزان مع رفع واسر تنفي بهما الصيغة لم يجوز بالجزم ولم يذكر غيره لها
قال قلت يحملها على لغة او ضرورة قلت نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال في الكافية وشرحها في التسهيل
قال ولا يجزم بها قليل يخصه بالضرورة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم تنبيهات الاول قال في
شرح التسهيل ومنها لم ولما اختها يعني من الجوازم فيقال لما بقوله اختها احترز من لما بمعنى الا التي هي حرف
وجوب لوجوب وحرف لما يعد الضارع وقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية وهو على مذهب الفارسي قال
قلت وهذا فيه نظر قلت لا يحتاج اليه لان التي بمعنى الا يليها ما في اللفظ مستقبل المعنى والتي هي
حرف وجوب لوجوب يليها ما في اللفظ والمعنى وقد ذكر في شرح التسهيل ولا يحتاج الى التفصيل لانهما
لا يليهما مضارع الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب انه ينصب بلم قال في شرح الكافية زعم بعض بلم
لغة اغتر او بقراءة بعض السلف الم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز مثل ابي حية بن النقاد
لم يغذ ان يكن ولدا فقد وهو من العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة فتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت

الثالث

الثالث في لما فقيل مركبة من لم ولما وهو مذهب الجمهور وقيل بسيطة ثم انتقلت الى ما يطلب من الجوا
زم بعلين فقال م واجزم باز ومن وما ومهمى اى متى واياز اياز ما: ض وحيثما ازحرف انع ما:
كاز وبا في الاخ وات اسما: ش هذا ع وات الشرط الجازمة وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة
تعوز الاولى سببا والثانية مسببا وهذه الكلم حرف واسم: فالحرف اى وهي اي الباب واع ما عن سيبو
يه وذهب المبرد الى انها حروف ليه وابن السراج والفارسي الى انها ظروف زمان ورد عليهما: فقال في شرح الكا
فية والصحيح ما ذهب اليه سيبويه بدليل مذهب سيبويه تكون اع ما كاز فيما وضع للتعليق الذي خرج من عين
اشعار بامر اخر: وعلى مذهب الفارسي بانها ظرفية تكون مشعرة بالزمان وتجزم بها في الاختيار خلافا لمن
خص ع لها بالشعر: والاسم حرف وغير حرف فغير من وما: ومهمى فمن لتعميم اولي العلم قصرا على الاكثر
ن والملح والمشبهان وما لتعميم ما يدل عليه وهي موصولة وكلتاهما مبهمة فازمان الرجب ومهمى بمعنى ما
ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا: ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما: ولا
تخرج باضافة ولا حرف بخلاف من وما وفي وهي عن عصفور فقال يجوز ان يدخل عليها حرف الجر وع ي الكافية وا
لتسهيل ازما ومهمى قل يجر ان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع التحويين يجعلون ما ومهما مثل
من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالها ثابت في اشعار العجم من العرب وانشد ابيا قال ابنه بجع
الدين الاول اي هذه الابيات حجة لانه يجب تقريرها بالمصر وقال الزمخشري في هذه الكلمة ي عن ع الكلمات التي
يجر فيها من ما يدل له ي على العربية ويضعها ي غير موضعها ويحسب مهمى بمعنى متى ما ويقول متى جئتني
اعطيتك وهذا من وضيعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم ذهب يفسر مهمى فلقيناه من اثنا بمعنى
الوقت فيلحق ي اثبت الله وهذا وامثاله مما يوجب الحجر بين يدي الناظر في كتاب سيبويه انتهى واختلف في
مهمى: فقيل انها بسيطة وزنها فعلى والفها اما للتانيث واما للالحاق وزوال التنوين للبناء وهي على هذا من با
ب سلس وقال ابن اياز لو قيل انها مفعل لحاميم الرباعي لم ابعد باسا وقال الخليل مركبة من ما الاولى للجزاء والثانية التي
تزاد بعد الجزاء فابدلوا من الالف الاولى هاء كراهية التكرير وقال الاخفش والزجاج ومن وافقهما مركبة من مه بمعنى
اسكت وما الشرطية واجاز سيبويه: واما اي فانها عامة ي في العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه
واذا اضيفت الى ظرف مكان كانت ظرف مكان والى ظرف زمان والى غير هما كانت حرفا والظرف زماني متى وايان بمعنى لتعميم
الازمنة وايان كمتى وقيل تستعمل في الازمنة التي تفخم فيها الامور العظام وخصها همز نها لغة سليم وفي فيها
شاع او الجزم بها محفوظا خلافا لمن انكره ولم يحفظه سيبويه لقلته والمكاني اين وحيثما وهي لتعميم الامكنة
واي ع حروها ي ظروف المكان للعموم بمعنى اين وقال بعضهم هي لتعميم الاحوال تنبيهات الاول في وهم
من كلامه ان حرحيث واع لا يجزمان الا مقرونتين باما لكن لبعضهم اجاز الجزم بانما وحيثما دون ما واما غير
هما فيسمح ان يلحقه ما: وهو من وما ومهما واني وقيس يجوز فيه الامران وهو اي وايا وايان واجازه
الكوفيون وزجاج ثم ما بعد هن واني وضع بعض النحويين زيادتها بعد ايا وايان والصحيح ما نقول الثاني ع حرف الكافية وا
لتسهيل يزاد وقد تفصل حملا على توكيده كما فعلت فيما فتريثيا ساكنة ونون معتوحة وان متى وقد تفصل حملا

على انها اوشك بالحرف اذا بالكر وجزاء سببه وانه متى يقع معا صحا بجميع الناصر والاز تقتضا ولا تفصل
على انها اخلا بالزاعي غلط بعني متى الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو اما اذا فالمشهور انها
لا تجزم بها الا في الشعر بقليل من الكلام وفي اذا الكلام اجاز بن بعدها ما خلا الزاعم غلط وقوله في التسهيل وقد
تجزم بغير الاستفهامية حملا على متى يقتضي ظاهره جوازه في غير قليل من الكلام وقال في الكافية وغير اذا الشرطية
يستعملها واما كيف فيجازي بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم قطرب
واما ل فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انها تجزم بها في الشعر وهي المصنف في شرح الكافية وقال في التسهيل
في اخر عوامل الجزم والاصح امتناع حمل لو على اذ وقال في جمل لو لم تجزم بها الا الاخفش وزعم الفراء انها في لغة
فظاهر هذا موافقة ابن الشجري وينحصر فيها ثلاثة مذاهب وذهب بعضهم الى ان من الجوازم كيف وقال قطرب لا تجزم
بها عن فصيح م بعليين يقتضي بشرط فعلا ينتظر الجزاء و جوابا وسما ش يعني ان كلا من اداة الشرط يقتضي
جملتين الاولى تسمى شرطا والثانية جوابا وجزاء ايضا ويجب تحوز الاولى بعلية واما الثانية فيجوز ان تكون بعلية و
ان تكون اسمية وسيأتي وان قلت قلم قال بعليين ولم يقل جملتين قلت للتنبيه على ان الشرط والجزاء اذا يكونا
بعليين وان كانا بغيرها لا يلزم من ذلك في الجزاء تنبيهان الاول المفهم من قوله ينتظر الجزاء انه لا ينتظر وجاز تقدم على اداة الشرط
كما تشبيه بالجواب وهو كذلك ليس عليه دليل بل ادلة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه
هو الجواب بنفسه والصحيح الاول الثاني قد يوخذ من قوله يقتضي ان اداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا
لاقتضائها لهما اما الشرط بنفسه الا تباعا على ان الاداة جازمة له وقد تقدم ما في قوله انه مبني هو وفعل الجزاء و
عنه في قوله انه معرب وفعل الجزاء مبني وما الجزاء فيه اي بعدها فالاول ان الاداة هي الجازمة له وقيل هو مذهب المحققين
من البصريين وحكاه الزمخشري ابو علي سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل وقيل بالاداة
ات والفعل معا وتنسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين م وما ضيين او مضارعين تنبيهما
او مختلفين ش اذا كان الشرط والجزاء بعليين فلهما تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال ان يكون ماضي اللفظ
او مضارعا عاريا من لم او مجزوما بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية يجوز في
الاختيار واحد مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم فمذهب الجمهور انه لا يجوز
الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جواز في الاختيار واستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وبورود ثمانية احاديث بخط فابطلها الى ان قال فثبت الثمانية الجائزة في الا
ختيار منها راجح ومرجوح فاذكرهما ماضيين وضعا ولبعاجتلا احدهما وكلاهما مضارعين في الاولى من تسوى
غلطا م وبعد ماض في بعض الجزاء حسن ورفعه بعد مضارع وهو ش يعني ان اداة الجزاء مضارعا والشرط ماضيا جاز
جزمه ورفعه ومن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قوله ان ازرك خليل يزر مثله
يقول الاعاريب ما الجار والمجرور في الآية على جواز في الاختيار مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح الا مع
كان وقال بعض المتاخرين لا اعلمه جاء في الكلام وقد صرح الناظم بان الرفع حسن فان قلت فاي الوجهين احسن قلت
زعم بعض المتاخرين ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه وقال في شرح الكافية الجزم هو المختار والرفع جائز

تنبيه اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه الى انه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف وذهب الخو
فيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو الجواب وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء بل الفعل يختص
لاحالات الشرط كما تقدم في فعل الشرط كونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واما الجازم الشرط والجزم مضارع مجزوم وجب جزمهما
نحو وان تفعل وما يفعلوا او تجزموا بجما سابكر به الله وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله يا افرع
ابن حابس يا افرع ان يصرعوا اخوهم تصرع والبيت الاثنائية بقوله ورفعه بعد مضارع وهو اي ضعف فان قلت هل يطرح
او تختص بالضرورة قلت نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال والوفيها في الشعر وقال ابن الانباري ان تقدمني
از رفع الاختيار الجزم والما تخصص الرفع هنا انه تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعاما ان تقدمني تقدمني طعاما
مع ناكل ان تقدمني فانه تقدم صرح في بعض نسخ التسهيل انه ضرورة وفي بعضها بقلته ولم تخصه بالضرورة وقال في شرح الكافية
وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم ومنه قراءة بعضهم فيغفر لمن يشاء بالرفع وتوجيه ذلك تنبيهات
الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مخلفا وجعل سيبويه بشرا ان يكون قبله
ما يمكن ان يطلبه نحو انتم في البيت والاولى ان يحمل على التقديم والتاخير وبشرط ان لا يكون قبله ما يمكن ان يطلبه فالاولى ان يكون على
حذف الفاء وجواز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط جعل حذف الفاء والا فعلى التقديم والتاخير الثاني اطلق
في قوله بعد مضارع وقيد في بعض نسخ التسهيل بان لا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزء بعد المنفي بلم بعد الماضي
الثالث قد يختصر من قوله وبعد الجزاء حصن موافقة المبرد في انه على تقدير الفاء لتنسبته جزاء ويحتمل ان يكون
قسما جزاء باعتبار حالة الجزم والى يكثر جزاء اذا رفع ص وافترانها حتما جوابا لو جعل شرطا لاذا وغيرها لم يجعل
شرطا صار جواب الشرط ان يكون وفعلا ما جعلته شرطا فاجاء على الاصل يحتاج الى الفاء تقترن بها وقد لحاذا كان
ماضيا منصرفا او مضارعا منفيا بما او مضارعا مصدرا بلا او منفيا بلن قال الفراء يجوز اقترانه بها فان كان مضارعا
رفع وقد لحا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله تعالى فمن يجيرهم من بعد الله فلا يجاب انتهى وهو معترض مثلا
ثلثة اوجه الاول في قوله وتجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق ان الفعل جزء
خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل ويضعف ان يكون الفعل
خبر مبتدا ولو لاحق الحكم بزيادة الفاء وجزء الفعل اذا كان مضارعا وقال الشيخ ابو حيان ولو قيل ربط الجملة الشرطية
بالفعل له ضربان احدهما يجزمه والاخر بالفاء ورفعه لكان قول الثاني ان ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء
مخلفا وليس كذلك بل الماضي المنصرف والمضارع على ثلثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا
ولم يقصد به دعاء وعبر نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا او معنى نحو ان كان
قميصه قد قد قبل فصدقت وقد رآه قد من دبر فكذبت وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا وقصد به دعاء وعبر كقوله
تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوهكم وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية الثاني انه متى لحق
ذا اقترانه بالفاء بقوله تعالى وصدقت فليس كذلك بل هو مثال الواجب واذا كان الجواب لا يصلح ان يجعل شرطا وجب
اقترانه بالفاء ليصلح ان يقع بعد اداة لا يليها الا الجمل واذا كان جملة اسمية او فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا
بالسين او سوف او قدا او منفيا بما او لن او ان او يجوز فيه او مقرونا بربما او بهذه الاجوبة تلزمها الفاء لانها لا يصلح جعلها

فشرطها وخطب التمثيل سهل وقد تحذف الفاء الواجبة مع حرفها للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وفا
التشارح لا يجوز تركها لا لأجل الضرورة او تنزل كلام ومثال التنزل لما اخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لابن
ابن كعب فإن حاجتها لا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها لا اختيارا وقد جاء حذفها وحذف المبتدإ في قو
له يعني تفعل من ينكع العشر فمالي فإن قلت ما هذه الفاء التي هي جواب الشرط قلت هي فاء السبب الداخلة على نحو
يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط لا للتشريك بخلاف زعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة قبل تخرج على الغلط وهو
بعيد ص وتخلف الفاء اذا المجازات كان تجزم اذا التي للمكافية ش يعني ان اذا المجازات قد تقع مقام الفاء وتخلفها
في الربط ولا يكون ذلك الا اذا الجملة اسمية وقد وهم من قوله وتخلف الفاء بل قال ابن مالك اذا الربط باذا تجعلها
خلفا للفاء ذهب الى الربط بالفاء مقرونة قبلها الحوفها فاذا عنها كما نص عليه بعض النحويين فإن قلت الخلف
في قوله تخلف الفاء وانما يكون في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط الاول الا تكون طلبية نحو ان عصا
زيدا فعوقب عليه والثاني الا يدل على انها ان نفي نحو ان قام زيد فما قام عمرو فايم والثالث الا يدل على انها ان نحو ان قام
زيد فإن عمرا قائم فكل هذا لعدم الربط فيه من الفاء وغيرها لا التفاء قلت مثاله بعد شرط الى زعم لجعل الجملة الاسمية
وايضا فقد تقع اذا المجازات الا يليها غالبا الا الجملة الاسمية فلم يحتج الى التنبيه عليه لوضوحه واما
الشروط فمثاله فيها ان الله ليعلم كلامه ما يدل على انتشارها وقد ذكر الاولى التصهيل فإن قلت
كما هو كلامه اذا اذا ابرط بها بعد ان وغيرها من اذا وان الشرط وفي بعض نسخ التصهيل وقد تنوب بعد
اذا المجازات عن الفاء فيخصه بان قلت نصوص النحويين على الاطلاق قال الشيخ ابو حيان وموضع السماع
ان وقع جواب بعد اذا الشرطية كقوله تعالى واذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ص والفعل
من بعد الجزاء يقترن بالفاء او الواو فمثليث فمن ش اذا اخرج اذا وان الشرط جوابها وهي بعد المضارع
مقرون بالفاء او بالواو وجاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف ونصبه على اضمار ان وقرئ بالثلاثة
قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر ولنصب مروي عن ابن عباس وانما جاز بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقو
عه فاشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام تنبيه قوله من بعد الجزاء يشمل المجزوم وغيره وقول الشارح
اذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان الجزم شرط بجواز الاوجه الثلاثة وقرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وتكفر ص وجزم او نصب ليغفر اقرأه ابو واو وان بالجملتين اكتفى ش اذا او
قع المضارع المقرون بالفاء بين الشرط وجزائه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وارتفاع
الرفع اذا لا يصلح للاستئناف قبل الجزاء تنبيه الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا فيه النصب بعدهما والشر
ط اما ان يكون الجملة من تخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وقع بعضهم او ص والشرط يغني عن
جواب قم علي والعكس قد يأتي اذا المعنى وهم ش مثال حذف الجواب للعلم به استغنى بالشرط قوله تعالى ان يخذلكم
ثم تقرير والله اعلم بخبره ثم وهو كثير ومثال عكسه قول الشاعر اعن طلقها فلست لها بكفء او لا فيعل مع رفع
الحصاء اي وان لا تطلقها تنبيه وهم من النظم في اول الاولى اذا لا يعلم من شرط وجوب كونه اذا قبل عليه لا يجوز حذفه
وهو لمح واضح والثانية ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب لقوله قد يأتي جاز قد هذا التقليل وقد نص على هذا شرح

الصاوية

الحاجبية والثالثة ما يشترط به حرف الشرط او يصوغ ان وبه الا نقضاب ولا احجمه الا ان وحرها
وقال الفراء حرفه بلا وان قليل ومعها كثير والشرط على حرفها مع غيرها مني فاحفظ فهرة بجنة عا
ميرو لا يجمع الا في الضرائر ما دام متى تفعوا تو خروا: الرابعة انه لا يشترط به حرف بعد الشرط تعويض
من الفعل المحذوف خلافا للاخفش عصفور والابذي بانهما قالا لا يجوز حرف بعد الشرط به كلا الا يشترط
تعويض من الفعل المحذوف قال الا نقضاب وقولهما ليس بشيء انتهى وهو فرحرفها وهو مثبت به
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فلت وفي بعض نسخ التسهيل وحذا الشرط المتبعي والا فالية
ان وبخاصة اشتراك الامرين قسيمها ان الاول قال في التسهيل ويحذف بعد ان بعد ان في الضرورة يعني فعل الشرط
والجزاء كقوله فالت وان وبه كلا بعضهم ما يدل على جواز ذلك بالاختيار على قلة الثاني لا يجوز حذف ان وه
لا عينها مع بقاء ان الشرط خلافا للمبرد فيجوز عنده ان قال وبن تقع بحذفها وحمل منه قوله وانصاز عينيه
بحصر الماء قاله فيبرد وهو ضعيف م واحذف لذا اجتماع شرط وقسم: جواب ما اخرت وهو ملتزم ش
القسم كالشرط في احتياجه الى جواب الا ان جوابه موكل باللام وان منفيا فاما اجتمع الشرط والقسم
حذف جواب المتاخر منهما استغناء بجواب المتقدم وما تقدم الشرط ان فاما زيد والله اكرمه وما تقدم القسم
والله ان قام زيد اكرمه: هذا ما الى ان يتفق عليهما ع وجب ان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب
القسم تقدم او تاخر وقد نبه على ع لما بقوله م وان تنوا بالواو فبل ع وجب: بالشرط رجح مطلقا بلا حذ ش ضا
ع لم يجز بزيد والله ان يقم اكرمه وزيد والله ان يقم تكرمه بجواب القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشر
ط واذا جعل للشرط مع تقدمه ع وجب ان سغوكه يحل بمعنى الجملة التي هي منها بخلاف القسم فانه منحو
ولم يجز التوكيد والمراد بقوله الجزء ما يطلب الجزء من مبتدا واسم كان ونحوه قسيمه قوله رجح يقتضي ان ع لم
يجز على سبيل التحتم وعلى هذا لا يجوز ان يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ع وجب خلافا لابن عصفور
وعيني ونص في الحاجبية والتسهيل على ان ع لما على سبيل التحتم وليس بخلاف العرب سيبويه ما يدل على تحتم
ثم قال م وربما رجح بعد قسم: شرط بلا جزم فعل ش هذا مذهب الفراء اجاز جعل الجواب للشرط المتاخر وان لم
يتقدم ع وجزم وتبعه المصنف مستشهدا بقول الاعشى: لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم
ننتفل وبابيات اخر ومنع ع لما الجمهور وتاولوا البيت ونحوه على جعل اللام زايدة وجعل الفعل محذوف: قوله تعالى ما ان
يباسك بين البحار جوابا للشرط في قوله ليس قال في شرح الحاجبية فثبتت المزية للشرط من ثلاثة اوجه
احدها التزم الاستغناء بجوابه عن تقدم ع وجب والثاني لتزم الاستغناء بجوابه عن تقدم به وعدم تقدم م
ع وجب والثالث جواز الاستغناء بجوابه عن تاخره وعدم تقدم ع وجب قسيمها ان الاول اطلق في قوله
او حذف لذا اجتماع شرط وقسم وقيد في التسهيل بغير الامتناعي اجاز امن نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء
بجواب احدهما اي تقدما على القسم او تاخرا كقوله: فاقسم لو ان النوى سوف اكا مصحت فلح المحالات عاد
وكقوله: والله لولا الله ما اهتدينا وقد نص على ع لما في شرح الكافية ايضا وهو الصحيح وع هذا ابن عصفور الى الجو
اب في ع لما القسم لتقدمه وتاخره كونه ماضيا لانه مغن عن الجواب للزوم لولا جوابها لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم

من التفصيل ونضر بعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا يقتضي ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم
وكلا معي الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان جواب القسم محذوف استغنا بجواب لو ولولا والعذر له في ع
التنبيه هنا على لو ولولا ان الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يتضمنهما كلامه والمغاربة لا يجعلو
ن لو ولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان الثاني اذا تاخر القسم وفرق بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية
حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية وجواب القسم اعزا وصل بالفا وفي التسهيل ايضا فيغني جوابه يوهم ان
جواب الشرط محذوف وليس كذلك الثالث اجاز ابن الصراج ان تقرن الفا. فيعطى القسم المتاخر مع نيتها
ما اعطى مع الدبط بها فاجاز ان يقع بعلم الله لاوزن فيها على تقرن فيعلم الله ولم يذكر شاهدا ولا ينبغي الا تجوز
ع لحن لان حرف جزا. جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور لانه الضرورة الرابع اذا تاخر جواب الشرط نابذ الشرط
ط حينئذ الا ماضيا او مضارعا منفيا بلم فانه في التسهيل الا قليلا انتهى وقد وقع في الشعر مضارعا مجزوما بلم ومنه
ولم يحل ان هو مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا الخامس ينبه هنا على اجتماع الشرط حيث قيل
ع مختصرا اذا تولى شرطا جاز حذف عطف بالجواب لاولهما والثاني مغنى للاول كتغنيني محلا واقعة موقعة كقوله
ان تصعبتوا فنا نجوز منا معا قل عزوا نها حذف وان تولى بالفا عطف بالجواب لهما كما قال المصنف ومثل بقوله
تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسئلكم اموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا. وقال غيره ان تو
لى الشرط كان يعطف الواو والجواب للهما جاز فتبين وان تحسن الي احسن اليها واليا والجواب لاحدهما جاز
جاز بل واذا جاءت هند واكرمها فلو واكرمها واليا. فنصوا على ان الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول و
على هذا حمل المصنف محمول على ما بعد اذا ان الشرط كما مثل **فصل لو** على ثلاثة
اضرب شرطية ومصدرية وللتمني والشرطية هي المذكورة في هذا الفصل وهي فيما ان امتناعية وهي
للتعليق في الماضي ومعنى ان هي للتعليق في المستقبل وسياتي الكلام على القسمين واما المصدرية فلم يذكرها الجمهو
ر ومعن ذكرها البرادعي ومن المتاخرين ابن هشام وابو البقا وتبعهم المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها
ان كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة ومن انكرها قال الاية ونحوها على حذف معمول يود
ع وجواب لو اي يود احدهم طول العمر لو يعمر الف سنة لسر بذلك واما التي للتمني فذكرها كثير من النحويين
وجعل الزمخشري منه قوله تعالى لو يعمر للتمني وهي حكاية لو ياتي تتقي ولا استفال الا لزعم في مقام التمني
ولم لم ينصب الفعل بعدها بالفا. في جوابها كما ينصب في جواب هلا لبث كقوله تعالى فلولا ان لنا كرة فنكون للكسر
هل هي قسم برأسه او راجعة الى القسم السابق فيه خلاف نص ابن الحاجب وابن هشام الخضراوي
ي على انها قسم برأسه فلا تجاب بجواب الامتناعية وذكر عيسى هما انها الامتناعية استعيرت معنى
التمني قيل وهو الصحيح وقد جا. جوابها باللام بعد جوابها بالفا. كقوله فلو نبش المقابر عن كليب ويجيء
بالتا قاويب اي ذبن بنو الشقصين لغز عينا وكيب لغا. من تحت العبور وذهب المصنف الى انها المصدرية
اغنت عن التمني لكونها لا تفهم غالبا الا بعد مجيء تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني
فينصب بعدها الفعل مفروضا بالفا. وقال في شرحه استترت الى نحو قول العشا عن سبيا اليمامة يوجوع كانها

جبال شروري

جاك بسرور لو نعمان فينصرا قال فلذلك نصب فينصروا وان تقول نصب لانه جواب تمن انشاء كجواب ليت لان لا
صلوح ها هنا بمجزوم بمعنى التمني لدلالة لو عليه فانتصبت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها
جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر
لان لو والفعل في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله لو ان لنا كرة مصدرية واعترض الجمع بينهما وبين ان المصدرية
بوجهين احدهما ان التعويض لو ثبت ان والاخر ان يكون من باب التوكيد ومن بسط الكلام على هذه المسألة
في غير هذا الكتب والغرض هنا شرح النظم ∴ وقوله لو حرف شرط في مضي: هذا هو القسم الاول من قسمي
الشرطية وهو الامتناعية ان لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها
حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم يكن التعليق
في المضي بل للايجاب فتخرج عن معناها واما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا
مع امتناع الشرط كقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولكن الاكثر ان يكون ممتنعا فلذلك كان قول
من قال لو حرف امتناع لامتناع عبارة كما صرح بها العلماء لانها تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس
كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها ولا تتعرض لامتناع الجواب في نفس
الامر ولا لثبوته قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه
فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو
قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل
لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض النسخ لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم
لثبوته ثبوت غيره وعبارته الثلاثة بمعنى واحد قال ابن المصنف ولا شك ان ما قاله بمعنى ما قاله ابوه في تفسير
لو احسن واتم على معنى لو غير ما قاله عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو وهو الذي نص سيبويه به من قوله
لما كان سيقع لوقوع غيره يعني ان لو يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال
لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو مما قاله غيره فلنرجع الى الحجة بيان حجته
فنقول قولهم يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول يستقيم على وجهين الاول ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لا
متناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل والثاني
ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لانها اذا كانت تقتضي نفي
تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى مساويه
في اللزوم مع احتمال ان يكون ثابتا لثبوت امر اخر انتهى مختصرا وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في شرح الالفية
ثم اشار الى القسم الثاني من قسمي الشرطية بقوله ص ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل ش اي يقل
ايلاؤها فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها ان يليها لكن قبل لورود السماع به كقوله [illegible]
الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وقد انكر ابن عصفور وغيره من النحويين ان لو قد ترد بمعنى ان وتعقب ذلك
ابن الحاجب على ابن عصفور وقال هذا خطأ قال الشارح وعندي ان لو لا تكون لتعليق الشرط في الماضي وما

وما تقصكوا به من قوله تعالى ولقد يختص الذي لو فتكوا وقول الشاعر لو ان ليلى الا حلية سلفت
فيه لصحة حمله على الماضي ثم قيد بقوله ص وهي الاختصاص بالفعل حاز نثر على ان لو لا يليها الا فعل
او معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الا سم كقول عمر رضي الله عنه لو غير ذا لها يا عيبة وقوله
ان عصوه لا يليها الا سم على فعل مضمر لان الضرورة كقوله اخلق لو غير الحمام اصابع او واضح وكلا
كقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن الفعل او بفعل الضمير ثم نبه على ما يتبع به لو من صحة اشتراك فقال ص
للكن لو ان بها فقر نثر وهو خبر كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضعها بعد لو فذهب سيبويه
الى انتفائه موضع ومع بالا جتزاء و تشبيه نثر وتبعه لما بانتصاب عروة بعد لو وذهب الكوفيون والمبرد وجماعة
الى انها فاعل بثبت مقدرا وهو اقيس ايضا للاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم ان مخشيا
ان خبر لو وان ثبت مقدرا فلن يلي هو الا بزاي بل لما واذا قلت اذا جعلت منبرا الخبر قلت فاذا ابن هشام الخضراوي
او مذهب سيبويه والبصريين ان الخبر محذوف وقال الكسائي مذهب سيبويه انها لا تحتاج الى خبر لانتظار المخبر
عنه والخبر بعد اذا قلت هل يفهم من قوله للكن لو ان موافقة سيبويه قلت ظاهر موافقته ان جعلها منبرا
اذ لو كان الفعل مفسرا لكان الاختصاص باقيا ولم تكن حاجة الى الاستدراك ويحتمل ان يكون الاستدراك للتنبيه
على انها تتبع ما بعدها ان اريد بيحتملهما ان اريد بالمذهبين واذا قلت اذ ظاهر كلامه ان لو لا يليها غير ما ذكر وقد
ذكر غير هذه المواضع انها قد وليها منبر او خبر في قول الشاعر لو بغير الماء حلقي شرق وقلت اذا سامح
في الضرورة ولعلك لم تر كلامهم هنا وقال ابن خروف البيت على اضمار كان الثانية وقوله الفاء وسبي على ان خلفي فيما
على فعل مقدر ومشروخ خبر مبتدا محذوف وبيته تكلف تنبيه قال في شرح الكافية وقد حمل ان مخشيا اذا علوه
اضمار قبت بين لو وان على التزام حذف الخبر بعدا ومنعه ان يكون الحمار لو كان بمعنى بعد نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه
مثل يمنع ابيع في كلام العرب كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقال الراجز لو ان حيا مدرك الفلاح قلنا وقد
نقل عن البصريين ما يدل ايضا على ان الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام ان مخشيا انه يمنع ان يكون خبرها اسما مشتقا وقد
في الفعل حينئذ لا مكان وضعها فعلا نحو كلمتها للبعد وما ذاك الا لان الاسم جامد فلا يجوز لتعذر وضع الفعل منه كما
جعل الشيخ ابو عمرو الاشتر في قوله في البيت فلت لو ان زيدا حاضر لا كرمته لتحول ولم يتعرض لبعض المشتق منه وانما
احمل عليه هذا الذي يدل عليه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وما نحو ولو انها عصوره والذي يدل عليه
لو ان حيا مدرك الفلاح ولك ان تجيب بانه فاعل ص وان مضارع فلا هاصرا الى المضي نحو لو يعي بخير نثر ومثله
لو يسمعون كما سمعت كلمتها خروا لغزة ركعا وسجودا تنبيه لو العاطفة الى المضي هي الامتناعية
واما التي بمعنى ان فتصرف الماضي الى المستقبل اذا وقع بعدها مضارع وهي مستقبل المعنى كقوله لا يلفه الا جد
والا لطفه اخلق الكرام ولو تكون عديما تنبيه قال ابن هشام الخضراوي لو لا بعد اما ضيا مثبتا او منفيا او مضارعا مجزوما
بلا او الا مثبتا ماضي المثبت افترانه باللام وقد تجزم كقوله تعالى لو نشاء لجعلناه اجاجا وقد تنصب المنفي بما كقول الشاعر
كذبتك وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقني بالبغاء الحمامي جاز ورع ما ظاهر خلاف ما لم يجعل الجواب محذوفا ا هـ

ولو لو ما

اما ولولا ولوما ص اما لحصولها بما ذكر من شيء ولو لانتفاء لولوها وجوبا الى آخره **ش** اما حرف بسيط وفيه معنى الشرط ياول لحصول ما ذكر من شيء لانه فاء ومفاعلات الشرط وبعد الشرط وابدل بعد من جملة هو جواب له في الاصل في قولك اما زيد فمنطلق لحصول منطلق من زيد فمنطلق محذوف بعد الشرط واي انه واقيمت اما مقامها فجاز ولا يصح ان يقال زيد منطلق فتجعل الفاء صلة الجواب واذا اخرت لضرب من اصلاح اللفظ والى هذا اشار بقوله وفاشتولوها **تنبيهات** الاول يؤخذ من قوله لتولوها انه لا يجوز ان يتقدم الفاعل حتى من اسم واحد لو قلت اما زيد فقام لم يجز كما نص عليه غير واحد الا ان كان في ضرورة على ان بعضهم اجاز ذلك واصحاب الجمهور رحمهم الله قد لا يسلمون كون الفاء بعد اما جملة قائمة بنفسها بل يقولون ان الجملة باسرها هي الجواب فاذا كان الجواب مشتملا على جملة الشرط وغيرها كان غير الشرط بعض الجواب او خبره او نحو ذلك مما يعمل فيه الجواب او معموله او مفسره بما يقتضي ظاهره انه لا يعمل فيه غير ما عمل فيه ليس كذلك بل قد يعمل فيه الشرط والجواب والحال والمفعول له ومعموله ونحو ذلك مما لا يعمل فيه الشرط محذوف **الثاني** لا يفصل بين الفاء واما بجملة تامة غير ما ذكر من قوله اما لحصول شيء بشيء لا يعني به ان معنى اما لحصول شيء بشيء وشرطها ان اما حرف قصد به ان يكون بمعنى اسم وفعل وانما اسم لان من شيء لا يصلح لهما وهي فائبة مقامها لتضمنها معنى الشرط **الثالث** نقل بعضهم كما ذكر ان مذهب الجمهور وفاقا لبعض النحويين انها مركبة من ان وما ولا يعرف احد من النحويين ولا يذكرون لها اصلا غير هذا المعنى وقال بعضهم حرف ايجاب يتضمن معنى الشرط وقوله وجوبا يغني عن قوله ما سيذكر في قوله وحرف يجاب به الفاء فقط وحيث وقليل وحيث والكثير ان يجاب بلا مع نحو ما خرج البخاري من نحو الذي اسوء ما وجوههم او كثير اي يقال لها الكثير والقليل ان يجاب بلا مع نحو ما خرج البخاري من نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال وقد يحذف من قوله يا فتى انها لحذف للضرورة واما الفتى فقال الدماميني والحاصل ان حذفها على ثلاثة اقسام كثير وقليل وضرورة **تنبيه** لم ينبه على الحالية والتصغير على ضرورة حذفها على الشرط وذكر بعضهم من موانع الالغاء **ص** لولا ولوما يليان ما الابتدائية الى آخره امتناعا بوجوب عكس **ش** لوما ولولا حرفان يختصان بالاسماء وقع لهما الى آخره على امتناع شيء لوجوب غيره ويقال ايضا لوجوب غيره وهذا معنى قوله امتناع لوجوب عكس الى آخره شيء لوجوب غيره وفهم من قوله يليان ما الابتدائية انهما لا يليهما الفعل والثاني انه ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء وقع الكلام على حكمه في باب المبتدا **فان قلت** فقولي لولا الفعل في قوله لولا يناني عني شغلني **قلت** قاله على وجهين احدهما ان لولا ما وله يليه وليست مركبة بل لو على حالها ولا نافية للماضي والاخر ان تكون المختصة بالابتداء بان مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء وفي الحالين يختصان فيه بالافعال وقع لهما الى آخره على التخصيص **ص** وهما التخصيص مزوهلا الا الا واوليتها الفعلا **ش** المشهور ان الحروف التخصيص اربعة وهي لولا ولوما وهلا والا بالتشديد واما الا بالتخفيف فهي حرف عرض وذكرها مع حروف التخصيص يحتمل وجهين احدهما ان يريد انها تختص للتخصيص بمعنى هلا في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تختص

للعرض والثاني ان يكون مع كرهما مع اخوات التحضيض لضمار كنتها لهن في الاختصاص بالفعل الا ان المقصود بها
العرض نحو الا تزورنا فتحدثنا قال ص وقد يليها اسم بفعل مضمر على وفاقهم موخر ش مثال الاول هلا زيدا ضربته
جزم على بفعل مضمر لمعنى انه معمول للفعل المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربته فهذا على بفعل
ظاهر موخر لمعنى معمول للفعل الذي بعد لا انه مفسر له فان قلت ظاهر كلامه ان حروف التحضيض
لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او موخر تنبيه قال في شرح الكافية وربما ولي حرف التحضيض مبتدأ
وخبر كقول الشاعر بهلا نفس ليلا تشيعها فالاجود ان ينوا بعدها كان الثانية قلت وعلى هذا اخر
جه بن ظاهر وخرجه بعضهم على جعل نفس ليلا فاعلا بفعل مقدر تقديره بهلا شيعت ليلا وتشيعها خبر
مبتدا محذوف اي هي تشيعها وفيه تغليب الاخبار بالذي وبالالف واللام الباب اي قوله الاخبار
بالذي اي التعريفية لا الجنسية لان الذي يجعل هذا الاخير الذي استقر عليه وهو الحقيقة فحينئذ
الاخبار وضع للاخبار كمسايل التمر ينبع التضريب وقال الشارح وكثيرا ما يجاء الى هذا الاخبار لغرض الاختصا
ر او قرب الحكم وتنشيط السامع او اجابة المتكلم وما شرع في هذا الباب اي الكيفية الاخبار وقال
ما قبل اخبر عنه بالذي خبر ش اي اعبر لفظ الاسم من جملته وقيل لفظ اخبر عنه بالذي فصار الجملة بالموصوف
مبتدا واخر لفظ الاسم واجعله خبرا عن الموصول التفتي وما سوى الموصول وخبره وسطه بينهما ليكون صلة
للموصول واجعل موضع الاسم الذي اخرته وجعلته خبرا ضميرا عايدا على الموصول وضع على ما ذكرنا المخبر
عنه في هذا الباب هو المجعول خبرا قال ابن السراج وانما قال النحويون اخبر عنه وهو في اللفظ خبر انه في المعنى
مخبر عنه وما في قوله ما قبل موصولة وهو مبتدا وقوله خبر هو خبرها وقوله مبتدا حال من الذي وقوله عايد
ها خلف معكم التكلمة معناه عايد الصلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطى التكلمة
ثم مثل فقال ص نحو الذي ضربته زيد فزيد ضربت زيدا كان واقع والماخذ ش اي اخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت
الذي ضربته زيد فصارت الجملة بالذي وهو مبتدا واخر زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي وجعلت
ما بينهما صلة للذي وجعلت موضع زيد الذي اخرته ضميرا عايدا على الموصول واخبرت عن الثاني من قولك
ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد اذا جعلت فيه ما ذكرنا الا ان الثاني ضمير منفصل لا يخبر عنه خبر هلم الى الاضمار فجعلت
الضمير اخرته فلذلك قلت انا قال في قلت كان ينبغي ان يقول ما قبل اخبر عنه بالذي خبر هو اخلقه كما قال في التسهيل
وناخبر الاسم او خلفه خبر ليشمل الضمير المتصل قلت لا يجوز ان الضمير المتصل لا يكون خبرا لابعد انفصاله
ولم يحتج هنا الى التنبيه عليه لوضوحه واستكن الضمير الغايب الذي جعلته موضع التاء في ضربت ومنع
بعضهم الاخبار عن العاقل اذا كان ضمير متكلم او مخاطب والصحيح الجواز ثم قال ص وبالذي والتي واخبر
مراعيا وفاق التثنية ش يعني ان المخبر عنه في هذا الباب اذا كان مثنى او مجموعا او مؤنث جيء بالموصول معها
بفعل لفظه خبر ما اخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدين العمرين رسالة قلت الذي بلغا العمرين رسالة الذي
بلغاهما رسالة وعن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين او عن العمرين رسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة
وقد يقطع عن النظم فيوتى بالاول اذا حكم باب الاخبار تقدم المبتدا على الخبر لقوله قبل استقر فان قلت فجعل لم على سبيل

الوجوب

الوجوب قلت الذي يدل عليه كلام النحويون ان الحال على تقدير الوجوب لا تشترط لتقدم المخبر عنه قبل
التاخير ونص بعضهم على جواز تاخير المخبر عنه الباب ومن نص عليه التنازع البسيط ان الحال على جهة
الاولى والاحسن وانه يصح ان يقال ان زيدا في ضرب عمرا وتجعل زيدا خبرا عن الذي اما متقدما او متاخرا وجوزه المبرد
في الثانية او الضمير الذي تخلف الاسم المتاخر لا بد له من مطابقة للموصول لكونه عايدا ويلزم من كونه
غايبا او لخلف الضمير المتكلم او مخاطبة واجاز ابو حيان المحتشي جعله مطابقا للمخبر عنه الخطاب والمتكلم فيقع
في الاخبار عن التاء في ضربت انت وعن التاء في ضربت الذي ضربت انا ومذهب الجمهور منع ذلك والتا
ثنة او هذا الضمير ينوب عن الاسم المتاخر في اعرابه الذي حال لانه لكونه خلفه في موضعه باستحقاق عن ذلك
ولما بين كيفية الاخبار شرع في ذكر شرطه فقال ص فيوافق مخبر وتعريف لما اخبر عنه هنا فرقا
كذا الغني عنه باجنبي او بضمير مشترط عراع ما رعوا ش هذا اربعة شروط الاول قبول التاخير فلا يخبر عن
اسم يلزم من صدر الكلام كضمير الشان واسم الشرط واسم الاستفهام وصح الخبر به الثاني قبول التعر
يف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانهما ملازمان للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبي ضمير اكان او
ظاهرا في الضمير كما لها من قولك زيدا ضربته فانها عايدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو اخبر عنها
لخلوها من مثلها في العوض الى ما كانت تعوض عليه فيلزم اما تقدم الموصول بلا عايد واما عوض الضمير الواحد
الى شيئين وكلاهما محال والظاهر كاسم الاشارة نحو وليباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه
لو اخبر عنه لزم المحذور المتقدم بن ضبيه فهم من قوله كذا الغنا عنه باجنبي امتناع الاخبار عن العايد ولو
صور تاخر احدهما او يكون عايدا الى اسم من جملة اخرى نحو ازيد ابو من قام فيقول لغينه فيجوز الاخبار عنها فيقول الذي
لغينه هو صرح المصنف بجواز الاخبار في هذه الصورة وفاقا للشلوبين وابن عصفور ومذهب الشلوبين الصغير الى منع
ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي قال الشيخ ابو حيان وبكثرة الخلاف هل مشترك هذا الضمير الا يكون عايدا على شيء مما قبله
او مشترك ان لا يكون رابطا والاخر ان يكون عايدا على بعض الجملة الا انه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع
على مقتضى كلام الناظم الاخبار عن الهاء المتقدم الذي ضرب زيد غلامه وان الهاء التي يجوز ان تحذفها اجنبي منفول
منفول ضرب زيد غلام عمرا ولا يلزم من منع الاخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وعلل بهذا الشارح لما يمتنع الاخبار عنه لكونه
لا يستغنى عنه بالاجنبي وليس كذلك قلت ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها فانه قال واشتراط
جواز الاستغنا عنه باجنبي على امتناع الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة يعني وبهذا اشتراط
قلت الحجة في لغة الطاهر ان ما كان متعينا للربط الا تعليقه برشيد وتمثيله سببا عن عليه
قلت بهل يجوز فيها خلاف من تقدم قلت الاشكال ان من منع الاول فامتناع هذا عنده اولى والرابع جواز الا
استغنا عنه بضمير فلا يخبر عن مصدر عامل والموصوف بدون صفته والصفة بدون موصوفها والمضاف بدون المضاف اليه
الا يجوز الاستغنا عن هذا الاشتباه بضمير قلت هذا الشرط الثالث معزز اشتراط هو الثاني لانه لا يقبل
التعريف لا يقبل الاضمار قلت هو كذلك وقد نبه في شرح الكافية على انه ذكر ذلك تنبيها البيان قلت كلام الناظم
يقتضي ان الشروط المذكورة ثلاثة قبول التاخير وقبول التعريف والغنا عنه باحد امرين باجنبي ان كان ضميرا او بضمير ان كان

كان ظاهرا نحو ما جاءني الا استغناء بالاجنبي الظاهر وما اشترط الا استغناء بالمضمر
ويحمل على نحو قوله بل هو فلت بل هو بعقوا يستفيد حمل كلامه على ما ذكرت لان اشترط الا استغناء بالا
جنبي مغير بالضمير والظاهر كما تقدم وقولك اشترط احدهما جاز الاخبار عن الظاهر باجاز الاستغناء عنه
بالضمير وان يجز الاستغناء بالاجنبي وليس كذلك **تنبيهان** **الاول** علة اشتراط هذا الشرط على سبيل الا
حمال ان كيفية الاخبار المذكورة انما تأتي بذلك **الثاني** يغني عن شروط المخبر عنه بهذا الباب اربعة شروط
اهم لم يذكرها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب **احدها** جواز استعماله مرفوعا قبل التخبر عنه او الاخبار عنه نحو ابعم الله
ولا عز لازم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وذا فيفاء جواز استعماله منبئا قبل التخبر عنه او الاخبار عنه نحو ويلمه
من امه اللازمة للنبي وقد تنتفي ان يكون بعض ما يوصل به من جملة او جملتين في حيز جملة واحدة هذا الشرط والجزء قبل
تخبر عن اسم جملة طلبية او الجملة بعد الاخبار تجعل حالة فيشترط ان تكون صالحة لان يوصل بها وبعدها امكا
ذا لا استغناء ولا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كفواز الاعلام نحو بكر من ابي بكر غ لا يجوز ان يكون خبرا عن شيء غير
هذا الشرط وفيه خلاف اجاز المازني الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر اعن بكا لعينك
والى قصر او حيث على مؤنسه فرح ورد باز فرح اسم للشيخ **ص** واخبروا بان اصلها عن بعض ما يكون فيه العمل فيه
من نقل ما **ش** يجوز الاخبار بان مع مدخولها في الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا
بل بشرط تحيز احدهما ان يكون العمل منصرفا لمكمن صوغ صلة منه للالف واللام فلا يجوز الاخبار بها في جملة صلتها بليس
ونحوها والثاني ان يكون العمل موجبا فان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صلتها من النفي وقد اشار الى الاول بقوله **ص** ان صح
صوغ صلة منه يأل صوغ واو فزوقا الله البطل **ش** يعني انه اخبر عن الفاعل فقلت الواني البطل الله وعن المفعول الذي
قبله الله البطل ونبه على الثاني بالتمثيل **ص** وان يكن مما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وافصل **ش** يعني انه اذا رفعت
صلة ال ظاهرا كالمثال الصالح فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فان كان لا وجب استتاره وان كان غيرها وجب ابرازه
فاذا اخبرت عن الذي من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيستتر مرفوع الصلة لصونه لا واذا اخبرت عن زيد
من المثال قلت الضارباه انا زيد فتبرزه لكونه لغير ما لان الصفة متى جرت على غير من هي له يستتر مرفوعها **تنبيه**
ذكر الاخفش مستثنيين تخبر فيهما بالاول ولا يصح فيهما الاخبار بالذي الاولى فاما جاريتا زيد لا تفعلا فاذا اخبرت عن زيد قلت
الغارب جاريتاه لا الغا عن زيد لو اخبرت بالذي قلت الذي فاما جاريتا لا الذي فعلتا لم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة
المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين مررت بالذي قام وابوا لا الذي فعل وعلى هذا يجوز الاخبار بالذي في المسئلة ايضا الثانية
المذكورة الوجه زيد ولا يجوز الذي حسن الوجه زيد قلت وينبغي ان يجوز من اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي واعلم
ان باب الاخبار طويل الذيل قلما تكتب بما ذكرا **العدد** **ص** ثلاثة بالتا قل للعشر به عما احاد مذكر
ش للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة احوال الاول ان يضاف بها العدد المطلق الثانية ان يضاف بها معدود ويذكر و
الثالثة ان يضاف بها معدود ولا يذكر جاز فضاف بها العدد المطلق فانت تذكرها بالتا نحو ثلاثة ثوب ستة ولا تقصر فلا تذكرها علما
خلا بالبعض وان يضاف بها معدود ولم يذكر المعدود استعملت بالتا ان كان واحد العدد مذكرا او جردت من التا ان كان واحدا مؤ
نثا حقيقيا او مجازيا كقوله نعلى سبحرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام وان يضاف معدود اولم يذكر المعدود فالاكثر ان يكون بالتا

التا للمذكر

بالتا. للمذكر وبعدمها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسرت خمسا
تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء يريد المذكر حكى الكسائي وعن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفراء
فيكثر ذا خمسا وصمنا عشرا من رمضان وتظافرت الروايات على حذف التا. من قوله صلى الله عليه وسلم
ثم اتبعه بست من شوال وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم ما حكاه الكسائي وابي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا و
وقيل لما استمر في التاريخ الاستغنا. بالليالي عن الايام التزم مع غير بشرك امر الليس كقوله تعالى يتربص
بعن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ومنه واتبعه بست من شوال وقال الزمخشري وتقول صمت عشرا
ولو ذكرت لخرجت من كلامهم ورد بان النقل حجة لا الاكثر الصحيح واختلف اثبات التا. في علم المذكر واسقاطها
في علم المؤنث فعال في شرح التسهيل ما معناه ان الثلاثة واخواتها اسما. جماعات كرمز ورفقة
وامة فالاصل ان تكون بالتا. لتوافق ظواهرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتفرقه وتبنه وحذفت مع المؤنث فرقا
لتاخر تبنه وفرع كم هذا المعنى عشر من التمييز وهو حسن فليتكتب **تنبيهات** الاول شمل كلام الناظم
الصور فيما الاخير بتمييزها اذا يشترط اللبس بالمعدود وخرجت منه الصور الاولى لقوله في عما احاع، مذكرا **الثاني**
يفهم من قوله احاع، ان المعتبر تذكير الواحد تذكير الجمع وتانيثه فلو سمع ثلاثة بتميزات خدا والاهل بغداد
بالتا. يقولون حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي مررت بثلاث حمامات ورايت ثلاث سجلات بغير ها وان كان
مذكورا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الجمهور **الثالث** اعتبار التانيث في واحد المعدود ان كان اسما وبلفظه
فتقول ثلاثة اشخص فاصرا نسوة وثلاثة اعين فاصرا رجالا ان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث مالم يتصل بالكلام
ما يفوت المعنى او يكثر فصل المعنى فيجوز حينئذ اعتبار الاول كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فيفوت المعنى كاعبان
ومعصر والثاني كقوله ثلاثة اشخص عشرة ثلاثة خروج فلت المعنى لان النفس كثيرا ستغراقها مفقودها بها انتهاز وان كان
صفة فيموصوفها لا بها كقوله تعالى وبه عشر امثالها وتقول ثلاثة ع واب اذا اقصرن ع كرم وقال بعض العرب ثلاثة
ع واب لانها جزء صحيح لا اسما. الجامد **الرابع** ما اعتبر من تذكير الواحد وتانيثه انما هو في الجمع وانها اسم الجنس
نحو غنم واسم الجمع نحو قوم فيعتبر في كل لفظ ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة ع الة على المعنى او يكون نابئا عن
الجمع مذكرا بالاول كقوله عشر ثلاثة ع كورا من البيك اسم طائر وقال بعض المتاخرين يجوز تحذف التا. فيما يلحظ
الوصف والكثير الاول ان يلحظ. والثاني كقولهم ثلاثة اشياء لانه نائب عن جمع شيء على افعال والاثر للوصف المتاخر نحو ثلا
ث من البيك ع كورا **الخامس** ما يعتبر ايضا تانيث المفرد اذا كان علما نحو طلحة تقول ع كرم المميز فقال **ص** والمميز اجرر
جمعا بلفظ قلة في الاكثر **ش** اعلم ان مميز الثلاثة واخواتها ان كان اسم جنس او اسم جمع جرين نحو مخاض اربعة من الكبير
وفراضيب البه ع قوله تعالى تسعة رهط وقوله عليه السلام خمس ع وع **جاز قلت** بفعل يقاس على الامر
بين **قلت** اما جر بمن فمتفق عليه واما الاضافة اليه فيجيئها مذهب احدها جواز على قلة وهو ظاهر كلام ابن
عصفور. والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والبه ذهب الصنف في التسهيل وان ورد مضافا الى يقاس
عليه وصرح سيبويه بانه لا يقال ثلاث غنم. والثالث التعميم وان كان ما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو بعود رهط
وع وع جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز والبه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه وحكاه العلامة عن ابي علي عثمان

وان كان غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو ثلاثة اعبد وثلاثة اوجه
للاسم جمع قلة وجمع كثرة فان الفعل احدهما اضيف الى الموجود نحو ثلاثة ارجل وثلاثة رجال وانشاد بعضهم
بعد ثم مثال كثرة عن مثال قلة اما لقلة استعمال مثال الكثرة او لخروجه عن القياس والاول نحو قوله ثلاثة تشسوع باوتر على انشا
ع لقلة استعماله والثاني نحو ثلاثة قروء باوتر على اقراء واحوذي كجلس وجمع مثله على افعال انشاء قاله المصنف وغيره
انه جمع قرء بضم القاف فلا يكون منشاء او ابو قرء جمع كثرة على جمع قلة يعني ان العدد الاقل اذا اضيف الى
نحو اعبد اربعة او ثلاثة من كلاب وجعل من الجمع ثلاثة قروء وفاقا في شرح التسهيل ولو صح هذا الذكر معنى بالحجر لجمع القلة جاز
ذكر جمع كثرة صالح للاشارة به مثل هذا فتنبيهان الاول قوله بلفظ قلة يعني من امثلة التكسير التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف اليه غالبا الا اذا اهمل غيره او جوز ما اهمل او قل استعمال غيره فالا
ول نحو سبع بقرات يعني بهذا ونحوه بتغيير التصحيح لاهمال غيره والثاني تتبع مسببات يعني هذا ونحوه تجوز اضافته الى
التصحيح لمجاورته ما اهمل تكسيره وهو بقرات والثاني نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعادها بعني هذا تجوز
ثلاث سعادا ايضا وتختار التصحيح بهذين الوضعين وان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه
الا قليلا نحو ثلاثة احمرة وثلاثة ريشات والى هذا اشرت بقولي غالبا فان اكثر عصفور وكلب لم يضافا الى جموع القلة
متاع الى كثر صفات نقول ثلاثة زيد يزوار بعد نسوة اتقي والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة طالحين والاحسن الاتباع
على اللغتين النصب على الحال الثاني اذا كان تمييز الثلاثة واخواته ما يقبل التجزؤ بالياء تشبيها بنحو قولك ثلاث مصبات للماء
وبابها قليل ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة ويميز بالمائة ثلاثة وتسع وما بينهما ولا يقال عشر مائة
استغناء بالف تذكر في شرح التسهيل وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان من اهمل هذه اللغة هم الذين
يقولون ثلاث مئين ويجمعون في كتاب الصحاح عن الفراء لا يقول ثلاث مئين فيما لا يقول الا والفا يقول عشر مئين ص ومائة
والالف للمفرد اضف ومائة بالجمع تمز افرد في ش يعني ان المائة والالف يضافان الى المفرد نحو مائة رجل والف درهم
وتثنيتهما وجمعهما كذلك وقوله ومائة بالجمع اشار به الى قراءة حمزة والكسائي ثلاثة مائة سنين وانشاد بعضهم
الى تقبيله وقال بجواز الفراء وقال المبرد فهو خطأ في الكلام وانما يجوز في الشعر مرجوع بالقراءة المتواترة فتنبيه فمع
ش تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع الخ اعلم ان الغالب ما تبين ولا يقاس عليه عند الجمهور واجاز الكسائي في
نصب تمييز المائة والالف فيقول المائة ثوبا والالف عبدا ثم شرع في بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال ص
واجعل ثانيا كاولى بعشر مركبا فاصرفه معربا وبع كرم فتقول عندي احد عشر درهما بتجريد عشر من
العلامة وهمزة احد هذا مبدلة من واو وقيل من ياء وقيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على اصل
العدد ثم قال ص وقل لذا التانيث احدى عشرة ش فتقول احدى عشرة امرأة باثبات التاء في عشرة
وقد يقال واحد عشرة وقوله ص والتشبيه فيها عن تميز كعشرة ش يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة
واثنتا عشرة وكذا سائرها وبلغتهم قرا بعضهم اثنتي عشرة عينا قال في التسهيل وفتح بفتح يعني في الوقف
وبالفتح قرأ الاعمش قال الزمخشري وهي لغة اتقى والفتح هو الاصل الا ان الاوضح التسكين وهي لغة الحجازيين واما
في التركيب فالعين مفتوحة وقد تسكن عين عشرة فيقال احد عشر وكذا اخواته لتوالي الحركات وبها قرأ ابو جعفر

وفرا لصغيرة صاحب حجم اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين سا لتميز وقوله ص ومع غير احد واحد وما
معهما فعلت فاعل فصل شر يشير الى جعل ثاني جزوي المركب عشر في التذكير وعشرة في التانيث والحا
صل ان العشرة في التركيب عكس ما لها قبل فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث وقوله ص وللثلاثة
وتسعة وما بينهما اي تركيبا ما فهو ما شر يشير به الى ان حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما اي تركبا
ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التانيث لما كان يفعل بهما في الافراد وقوله ص واول عشرة اثنتي وعشرا
واثنتي اي اثنا اثنتا اوقع الحرا شر يعني انه يقال في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر في التذكير وتحذف نون اثنين
وتوليه عشر واثنتا عشرة في التوثث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة وقوله ص والبا لغير الرفع وارفع
بالالف شر يعني انه يقال اثنا عشر واثنا عشرة بالالف في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة بالياء في الجر
والنصب باعراب المثنى وبناء العجز فنبه على ان غيرهما احظ في الاعراب بقوله ص واثبتح
في جزئي سواهما الخ شر اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه وقوع
العجز منه موقع تا التانيث ولزوم اعراب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منها موقع النون
وما قبل النون محل اعراب لا بناء. ولوقوع العجز منهما موقع النون جيء بالخلاف بينهما فيقال احد عشر
ولا يقال اثني عشر ويجب ابقاء ما ركبا وتسويته وان كيسان الى انهما منبيان كخمسة عشر واخواتهما وردّ بتغيير صدرهما
بالالف والياء. فنبه بقوله الاول بناء احد عشر وغيره من المركب لازم واجاز الكوفيون اضافته صدرا الى عجزه
ويقولون هذا خمسة عشر واستخمست اثواب الخ اعاب الضيف نحو خمسة عشر في الثاني قال في التسهيل
وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى يعني وان ظهر منع التر
كيب والبناء نحو خمسة وعشر قال الشيخ ابو حيان ويحتاج في اثبات نحو عندي خمسة عشر وخمس
وعشرا منه الى سماع من العرب ص وميز العشر جزءا بوا حدا كرابعر حينا شر العقود الثانية بمستوف فيه
المذكر والوقت ويعطف على النيف كقوله ثلاثة وعشرون في التركيب وثلاثة وعشرون في التانيث وتميز بمر
ح منصوب نحو قولها عشرون رجلا وعشرون امراة: وفرقهم من كلامه فابن قاسم الاولى ميز العشرين واخواته
لا يجمع وهو مذهب الجمهور واجاز العراء جمعه فتقول عشرين رجالا وكذلك اجاز جمع تمييز احد عشر واخوا
اته واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون مع الهي بعشرين رجلا فاعلم ان لكل رجل منهم عشرين وقال في شرح
التسهيل وهذا الخ اعتذر الحاجة اليه باستعماله حسن وان لم تستعمله العرب لانه استعمال لا يخل
معنا بغيره ولا يجمع ممير عشرين وما بينه بغير هذا النوع فاز وقوع تمييز شيء منها جمعا وهو حال او تابع
انتهى والثانية ان تمييز العشرين وبابه لا يكون منصوبا كما مثل به وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف
العشرين الى المفسر منكرا او معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب وهذا عند الاكثرين من الصناع النحويين
لا ثبت عليه القواعد ص وميز وامركبا بمثل ما: ميز عشرون وبسو بينهما شر يعني بواحد منصوب وفقد خلاف
العراء واجاز بعضهم ان تميز بجمع صالح فيقع على الواحد منه وجعل الزمخشري منه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشر
ة اسباطا امما والمراد فقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة اسباطا اسبط فوقع اسباطا موقع قبيلة قال في شرح

التصحيل ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال اثنا احدى عشرة انعاما الخ الا ابل احدى عشرة جماعة كل جماعة منها انعا
ولا باس بمثل هذا لو سمع استعمال الكثير فوله ان كل قبيلة اسباط الا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان
البسبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب وعلى هذا فاسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو
بدل او التمييز محذوف انتهى قلت وكلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فانه ذكر عند ذكر تمييز
وثنا نيته فان اتصل بها ما يراد به المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فيذكر امم ترجيحا لجانب
التانيث ولذا قيل اثنا عشر اسباطا لان السبط مذكر انتهى وقال الكوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لامة
ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما نعت اسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذ
كر لانه بمعنى فرقة وامة كما قال تعالى انفجرت بمعنى رجلا وعشر بكسر بالنظر الى القبيلة انتهى **فتنبيه** اذا اتفق
تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فيقال عندي عشرون درهما واذنا والحمل على المعنى فيقال واذنة
ومنه قول عشرة فيها اثنتان واربعون حلوبة سوداء كخافية الغراب الاسحم وهذا العدد لحظ الكوفي في جعله
اسباطا لغة لغرقة **ص** واذا ضيف عدد مركب يبقى البناء ويعرب **ش** اذا اضيف العدد المركب فيه ثلاثة
اوجه الاول ان يبقى بناؤه وهو الاكثر كما يبقى مع الالف واللام باجماع والثاني ان يعرب عجزه مع بناء الصدر
كمضاف حكاه سيبويه عن بعض العرب فيقول هذا خمسة عشر زيد واستحسنه الاخفش واجازه
ابن عصفور وزعم انه الافصح ووجه بانه لما اضافة رد الاسماء الى اصولها من الاعراب ومنع في التسهيل
القياس عليه وقال في الشرح ولم اسمع انه قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عند سيبويه واذا انتفت
كونها لغة لم يمنع القياس عليها وان كانت ضعيفة والثالث ان يضاف صدره الى عجزه من الاثنا وهما حكى الفراء
انه سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشر وذكر في التسهيل انه لا يقاس عليه
خلافا للفراء وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفراء وذكر بانه لم يسمع وهذا الر
ابع مرجوح لما تقدم **فتنبيه** قال في التسهيل لا يجوز بناء جماع ثماني عشرة الا في الشعر يعني باضافة صدره الى عجزه
واما اضافة كقول الراجز كيف ترى طعنا به وضربه بنت ثماني عشرة من حجته وحكى عيسى عن الكوفيين انهم يجيزو
نه لما مثلوا به في الشعر وغيره بناء ثماني عشرة وغيرها وليس تعلل الاجماع بصحيح **ص** وضم ما تثنيه مما فوق الى عشر
ة كجاعل من مزبدا **ش** يعني انه يجامع من اثنين وما فوقه الى العشرة موازن عشر واعل نحو ثاني الى خامس عشر
كما يجامع اسم الفاعل المشتق من الفعل **واذا قلت** لم يذكروا حد قلت والمراد واضح من اسماء العدد وليس
المراد العدد بعينه كما ذكره وانما المراد الصفة ونحوه ان كان على صفة الفاعل لا يمكن ان يراد به التصيير انما لا عدد اقل منه
بخلاف الثاني وما فوقه **ص** واختصه بالتانيث بالتا ومنتي مذكر بالياء واعلا بغيرها **ش** فيقول في التانيث ثا
نية الى عاشرة وفي التذكير ثاني الى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل نحو ضارب وضاربة والمراد به على هذا مع وضوحه
لبلا يتوهم ان يستعمل به نسبيل العدد الذي صيغ منه **ص** وان ترجع بعض الذي منه بني نحو ثلثا بيض
ش اسم الفاعل المصوغ من العدد على ثلاثة احوال الاول ان يستعمل مجردا والاشكال فيه والثاني ان يستعمل مع
موافقه كثنائي مع اثنين فيجب اضافته عند الجمهور فيقول في التركيب ثنائي اثنين الى عاشر عشرة في التانيث

ثنائيتي

ثانيث اثنين الى عاشر وانما ينصب لانه ليس في معنى ما يعمل وما هو عامل على وعمل والتزموا اضافتهما لكونه واحدا من الجمع كما التزم اضافة البعض والى هذا اشار بقوله مثل بعض بين وهذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان حرف توليه والخمساوي وضرب وتغلب التي جواز اعماله فتقول ثاني اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثالث وما بعده والبه ذهب التسهيل لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فصرفوا ان اثنين بهذا المعنى عاملا لانه فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يقدر انه فعل وهو رابع ثلاثة **تنبيه** قال في الكافية وتغلب اجاز نحو رابع اربعة وعاشر تسعة فيقال ثنيت الرجلين اذا ضممت الثالث الى اثنين وربعت الثلاثة اذا ضممت الرابع الى ثلاثة وعشرت التسعة اذا ضممت العاشر الى تسعة وفي فصل التسهيل وخص بتغلب وفي نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الخماوي وضرب كما تقدم والثالث ان يستعمل مع غالبه ولا يكون الا للعدد الذي تحته فيقال يجوز ان يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل حقيقة فانه يقال ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرت ثلاثة وكذلك ربعة الثلاثة الى عشرة التسعة وفي انشاد الى لبيد بعده **م** وان فرع جعل الاقل مثل ما فوقه لحكم جاعل له احكما **ش** يعني ان حكمه حكم اسم الفاعل فان كان بمعنى المضي وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل بجاعل وغيره من اسماء الفاعلين **قال** هل الاختصاص فاعل بالتنبيه فاذ **قلت** نعم وهو التنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة وصير هم اربعة **تنبيهان** الاول قال الشاطبي يبنى معناه واذا فرع بالصوغ من اثنين فما فوقه انه جعل ما هو افل عدد مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك الصوغ بحكم جاعل التنفي وفيه تصريح ثاني بمستعمل جاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل انه خص الصوغ من اثنين بالاضافة الى المؤنث بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على انه لا يقال ثاني واحد قال الخماوي بعض العرب تقول ثاني واحد حكاه الجوهري ايضا وقال قائل في واحد والمعنى هذا ثنا واحد **الثاني** قال في التسهيل واذ نص هما بها على الصوغ من ثلاثة الى عشرة وهذه العبارة كما قال في شرحه تقريب على المتعلم والتحقيق انه من الثلاثة الى العشرة وهي مصاغ ثلث لا اثنين الى عشرة التسعة **م** واذا ركب مثل ثاني اثنين صركبا فجعل بتركيبين **ش** اذا اضيف صوغ العامل من المركب لمعنى بعض اصليه كثاني اثنين جعل استحقاقه ثلاثة اوجه الاول ان يجيء بتركيبين صدر اولهما فاعل التركيب وعجزه فاعلة بالتانيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر بالتركيب وعشرة بالتانيث فيقول في التركيب ثاني عشر اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وبالتانيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة فجاء جميع كلمات مبنية واول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني اثنين الثاني ويقتصر على صدر الاول فيعرب بحسب التركيب ويضاف الى المركب بأقيا باتاوى والى هذا اشار بقوله **م** او فاعلا بجا لتنبيه اضف الى مركب بالتنوي يعني **م** حال التاء هذا التركيب والتانيث فتقول في التركيب ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وبالتانيث ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة **الثالث** ان يقتصر على التركيب الاول والبه اشار بقوله **م** وشايع الا استغنى بجاعل عشر ونحوه وقبل عشر بن اضف كما **ش** وفيه تبيين ثلاثة اوجه الاول ان يبنى صدره

وعجزه وهو الاعرف. والثاني ان يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه
حذف عجز الاول واعربه لزوال التركيب ونواصر الثاني فيناه. والثالث ان يعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر
الثاني وهذا الوجه اجازه بعض النحويين فتبصرهما الاول مثل ثالث عشر الخ يعني عشر ولم يبن ثالث عشر قال الشاعر
رح يتضمن التمثيل وايذا التنبيه على ما التزموه حيث حاءوا احدوا حرعي فاعل وفاعلة من القلب وتجعل الياء
بعد اللام فقال حاعي عشر وحاعي بث عشر والاصل احروا احرة قلت وحكى الكسائي عن بعض العرب احد عشر
على الاصل ولم يلتزم القلب كل العرب الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاء على لكونه لم يسمع الا
من سيبويه وجماعة من النحاة فيجوز فياسا فتقول على هذا رابع عشر ثلاثة عشر والذا اجازوه بشرط
الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما بعده واجاز بعض النحويين هذا ثالث احد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين وذهب
الكوفيون واكثر البصريين الى منع بنائه بهذا المعنى وقوله ص وقل قبل عشر يعني اذا كان فاعلا من بنائه الفاعل من لفظ العدد
المنبه قبل احد واثنى وبعضهم شر يعني ان العشر يبنى وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل من المنبه يعني
التركيب والتانيث فتقول الحاعي والعشرون الى التاسع والتسعون والحاعي بث والعشرون الى التاسعة
والتسعين ولا يستعمل الحاعي والحاعي بة الا في تشبيه تنبيه لم يسمع اسم الفاعل من العقود الثمانية
اعني عشرين وبابه الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاسه عليه الكسائي الى التسعين وقال سيبويه
والفراء وهذا الجزء والعشرون على معنى تمام العشرين بحذف وقال بعضهم تقول هذا منتصف العشرين ومكمل
العشرين ولا يقال هذا ينتصف بعشره وقال ابو علي هو المؤنى عشرين وقال بعضهم والصحيح ان يقال هو كمال
العشرين او ياتي بالفاعل العقود فتقول العشرون الى التسعين والله اعلم كم وكاين وكذا هي
العاملة بكنى بها عن العدد اما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وليست مركبة خلافا للفراء والكسائي وما
زعما مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال وهي
مستعملة في قسمين الاستفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى تمييز وقد اشار الى الاستفهامية بقوله
ص ميز بالاستفهام كم بمثل ما ميز عشرين كم كتبي تنخل سما ش يعني ان مميز الاستفهامية
كمميز عشرين في الاعراب والنصب نحو كم كتبي تنخل سما او اجرا فلا زم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جره
نحو كم شهرين الحج ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة لجواز حمله على الحال وحكم التمييز ممنوع واجاز بعضهم
اذا كان السؤال عن الجماعة نحو كم غلمانا اذا ورث اصنافا من الغلمان وهو مذهب الاخفش فتحصل
جمعه ثلاثة مذاهب واما نصبه فجيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم لا يجوز جره مطلقا وهو مذهب
بعض النحويين والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وانيه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي
وعليه حمل اكثرهم كم عمة لك يا جريرو خالة والثالث انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح
على الجر ان دخل عليها حرف جر وهو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر والى هذا اشار
بقوله ص وان جر فجر من مضمرا ان ولبت كم حرف جر مظهرا ش فيجوز نحو بكم درهم النصب على الاصل وهو
الاجود والاكثر والجر ايضا وفيه قولان احدهما انه نيب عن مفرد تقديره كم شيء درهم وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة

والثاني

والثاني انه مجرور باضافة كم اليه وهو قول الزجاج وزعم ابن درستويه ان الاول ليس مذهب الجمهور وهو مذهب الزجاج بوجهين احدهما انه بمنزلة عشرين ينصب ما بعده قولا واحدا فلا يكون الخفض فيها فالدا ابن خروف والاخر ان الجر لو كان بالاضافة لم يشتمل كم على حرف الجر على حكم ليجوز عوضا من اضافتها حرف فلت وهو ص هذا الزجاج نكر انه نقل عنه انه يجر المجرور مضافا كما تقدم وانما اشار الى الخبرية بقوله ص واستعملتها مميزا كعشرين الا مائة كم رجال او مرة ش يعني ان كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرين فيجر تمييزها جمعا مجرورا بكم رجال او تارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا بكم مرة ومن الجمع قول الشاعر

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعا فقد ذبحت علي ركابها

الا الاول اجراء تمييز الخبرية اكثر واصح من جمعه والجمع بتاء كما ذكر بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال الثاني ذهب الفراء الى ان مجرور الخبرية مجرور باضافة كم اليه وتقدم عن الكوفيين والصحيح انه مجرور بمن مقدرة الثالث شرط جر تمييز الخبرية الانفصال فان وصل نصب حملا على الاستغراق مميزا وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف وبجار ومجرور فالاول كقوله

كم نالني منهم فضلا على عدم ... اذ لا كثير رزء مما نالني نكد

والثاني كقوله

كم بجود مقرف نال العلا ... وكريم بخله قد وضعه

وفيه مذهبان احدهما انه لا يجوز الا في الشعر وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين والثالث يجوز ان كان الفصل بما فصل بمجرور كما في البيت الاول بين جار ومجرور وبين ما جر بمن كما في البيت الثاني وهو مذهب يونس فان كان الفصل بجملة نحو كم ناشئ فضلا عن علم او بظرف وجار ومجرور معا نحو كم قد رأيت من رجل في الدار عندك او بأحدهما تعين النصب قال المصنف وهذا مذهب سيبويه وحاصله كما قال السيرافي جواز نصب الجملة بعد كم وحكى عن الكوفيين جواز ذلك بالكلام وفتح روى حصص فضل من قوله فالتي منهم فضلا الرابع ذكر سيبويه ان بعض العرب ينصب ميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستغراق ميزا وحكاه المصنف بعد غير هذا الكتب عن تميم وجزم عنا بالنقل البصريون الخامس اذا نصب مع الاتصال على هذه اللغة فقال الشلوبين يجوز الامران والصحيح انه يجوز فيه الاوجه الاربعة والجمع على هذه اللغة كما ذكر في شرح الكافية نص على ذلك السيرافي السادس فتح علم مما تقدم ان الاستغراق ميزا والخبرية يتعاقبان ويتميز فان يا حكم فلك ضربا من ثلاثة يتعاقبان في ستة اشياء اولها انهما اسمان خلافا لمن قال ان الخبرية حرف وقيل اسميتها في حوا حرف الجر عليها وثالثها انهما مبنيان اما الاستغراق فلتضمن معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فقيل لتضمنها معنى رب التي للتكثير وقيل حملا على رب وان كانت للتقليل قلت والتعليل بالتضمن لا معنى له فيما يظهر ورابعها ان مميزها مفرد بخلاف مميز الخبرية الا ان فتح ومنصوبا فان الاول يتشابه ويضعف ان يقال ان فتح تمييز الخبرية منصوبا او مجرورا بمن جاز حذفه وبالاضافة فلا يجوز وخامسها انهما يليان من الصدر اما الاستغراق فلتضمنه معنى الهمزة واما الخبرية فللحمل على رب فلا يعمل فيهما ما قبلها الا المضاف وحرف الجر وحكى الاخفش ان بعض العرب يفتح العامل على الخبرية فيقول على هذا ملكت كم

غلام وهو من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح انه يجوز القياس عليها لانها لغة. وسابعها انهما يشتركان في وجوه الاعراب وهذا تقييد باعراب كما ان نقول عليها حرف جر ومعرب وهي مجرورة والاجزاء كناية عن معرب او ظرف وهي منصوبة على المصدر والظرف والاجزاء بدلها فعل ولبها وهو لازم او معربة بحرف ضمير ها او سببها وهي مبتدأ والجزاء بدلها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله والخبر وهي مبتدأ الا ان يكون ضميرا يعود عليها فعليها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في خمسة اشياء اولها ان تمييز الاستفهامية مفرد او تمييز الخبرية يكون مفردا او جمعا وثانيها وثالثها ان الفصل بين الاستفهامية وميزها جائز للسعة ولا يفصل بين الخبرية وميزها الا بضرورة ثم المصنف على ما يقتضي الخلاف ورابعها ان الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا للاكثر والخبرية للتكثير خلافا لابن خاطر وتقييد ابن خروف. وخامسها ان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية لا جوز في جوابها ان يكون على حسب موقعها من الاعراب ولهم فيه مخالفة لجاز. وسابع سبعها ان الاستفهامية لا يعطف عليها بخلاف الخبرية فتقول كم رجلا في الدار ورجل ورجلان فتحمل الى كان وكذا فقال ص وكم كاين وكذا وينصب تمييزها بمن او به على من نصب **ش** يعني ان كاين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير مع صيغ الجنس والفتح اولى ان تمييزها منصوب بخلاف كم الخبرية فتقول كاين رجلا وابيت وابيت كذا وجلا والاكثر بعد كاين جر تميز كقوله جل وعلا وكاين من نبي. وكاين من قرية وحكى ابن عصفور في قوله ان من تمييز كاين **قلت** الاول المشبه به في قوله حكم هي الخبرية اي كاين وكذا لا يستفهم بهما اما كم فجائز وامّا كاين فذهب المصنف الى انها لم يستفهم بها مستدلا بقول ابي وجب لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما كاين من قارئ وبعد شيوخ الاحزاب ونصوص النحويين على انها لا تكون الا خبرية **فان قلت** فاي فرق بينها وبين كم اذا كانت خبرية **قلت** الفرق بينهما الثاني وجه التشبيه المذكور الدلالة على تكثير مع صيغ بجميع الاحكام لا يحفظ كون ميزها جمعا بخلاف كم وان كذا لا يميز من الصدر ولا كاين لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جرها بالحرف **الثالث** مما من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية انها للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع وتوقف في كذا وان الذي يظهر انها لم توضع للتكثير **الرابع** فوقع من قوله وينصب ان تمييزهما لا يجوز جره باضافتهما اليه بخلاف كم **فان قلت** كان حقهما ان يقابلا بما تقدم كم لكونهما بمعناها **قلت** منع من ذلك ان الحكم لا يضاف الى ما يضاف اليه كذا وكذا اسم اشارة وهما معربان من الاضافة **الخامس** خلافا للفارسي والزجاج وابن الربيع وابن عصفور من وجوب التمييز بعد كذا بجر وكذا وهو واجب بعضهم على الاضافة وبعضهم على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يتسمح قال ابن الطيلسان واما الرفع بعد كذا فمحظور انه لم يتسمح **السادس** ظاهر قوله او به على من نصب جواز جر تمييز كذا بمن وكذا مع به يخرج هذا الموضع بمقتضى وجوب نصبه **السابع** ظاهر قوله وكذا انها تستعمل كناية كناية عن العدد وهي معربة قال بعضهم ولا تحفظ بهذا المعنى فان كانت كناية عن العدد لا كونها معربة بالعطف على المنصوب نعم بعد سبعة اخذ الكثرة وكل لبطاء به نسي الجهور قال ابن الصيقل وقد روي هذا معربا او مبنيا بالواو وغالبا يجعل عجزا ورد بان لم يركبا شذوذا وتارة اخرى حرف ابو حيان وزعم انه غبي

مستعمل

مستعمل **الثامن** مذهب البصريين ان تميز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا سواء كانت مفردا او مكررة كما نقل
وذهب الكوفيون الى انها تضاف مع معادلة ما يكنى به عنه فكذا اعبر كناية عن ثلاثة الى عشرة وكذا اعبيج
كناية عن مائة فصاعدا وكذا كذا اعبدا كناية عن احد عشر الى اخوانه وكذا كذا اعبدا عن واحد وعشرين
الى تسعة وتسعين وكذا اعبدا عن عشرين واخواتها وافقهم على ذلك ابن الدهان والمبرد وابن عصفور ونقله
صاحب البسيط عن الاخفش قال في شرح التسهيل ومستند هذا التفصيل الرواية وذهب ابن عصفور
والى مذهب ثالث وهو موافقتهم في المركب والعطف والمعطوف عليه والمضاف وهو من الثلاثة الى العشرة
فيقيس بجمع معرف بالالف واللام ومجرور بمن وزعم انه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن المسير مذاز البصريين
والكوفيين التفرقة على ان كذا وكذا كناية عن الاعداد المعطوفة واذ كذا كذا كناية عن الاعداد المركبة ونقل
التاسع كاين من كيت من كاب التشبيه واي قيل الاستفهامية وكيت فعلت كذا بمعنى قلت كذا
ضعه بالاعراب وقال ابن عصفور والصاد فيها زائدة لا صفة بشيء واجاز ابن خروف ان تكون من كيت من الكاف التي هي
اسم وذا اسم على وزن فعل يستعمل هذا الاسم مفردا ابدا مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث
استعمل بمعنى شيء وقال بعض المغاربة ويحتمل ان تكون بسيطة **العاشر** كاين خمس لغات اثبتها كاين
وبها قرأ السبعة القراء وبليها كائن بهمزة بعد الالف وبها قرأ ابن كثير والثالثة كي حكاها المبرد والرابعة كاي وبها قرأ ابن
محيصن والاشهب العقيلي والخامسة كي **الحادي عشر** اختلف في الوقف على كاين في اللغة فذهب الفارسي
والمبرد في وجماعة من البصريين الى انه تحذف النون وذهب ابن كيسان وابن خروف الى انه يقر بالنون والوجهان عن
ابي عمرو الخفاجي قلت وقف السبعة القراء بالنون اتباعا للرسم ووقف ابو عمرو بالياء واختلف ايضا في الوقف
على كاين وهو التي قرأ بها ابن كثير فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ووقف جماعة بحذفها وقرأ عن من جعلها
اسم فاعل من كان ومن جعلها من كاء يكيء كيأ اذا رجع وارتدع **الثاني عشر** كذا اسم مركبة من كاف التشبيه
وذا الاشارية وتكون كناية عن العدد كما تقع عن غيره واذا كانت كناية عن عدد فتكون مفردة ومعطوفة
ويكنى به عن المعرفة والنكرة **الحكاية** هذا الباب للحكاية جوازا في الاستثناث ولا يحلو الحكاية من احد
باب المنكر يسئل عنه بها في الوقف او حين تصل **فنقول** اذا اسمي باب حتى بها ما المسئول عنه بفتح طين احد
هما ان يكون المسئول عنه مذكورا والثاني ان يكون مذكورا وفي الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان الاولى ان تحكي
بها ما المسئول عنه من اعراب وتذكير وافراد وضديها فتقول لمن قال رجلان او رجلان ايا زاد او رجال ايا زاد او امراة
اية او امراتان او نساء ايات ولا تحكي بها الجمع تصحيح موجود في المسئول عنه او صالح لان يوصف به نحو رجال
فانه صالح للوصف بجمع التصحيح فتقول رجال مسلمون وهذه اللغة الفصحى وبها جزم هنا والثانية ان تحكي
بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فتقول اي لمن قال قام رجلان او رجلان او رجال او اية لمن قال قامت
امراتان او امرات او نساء وقوله في الوقف او حين تصل يعني ان ايا تحكى بها في الحالين بخلاف من **تنبيه** اختلف في
الحركات اللاحقة اي فقيل هي حركات حكاية واي تشترك مع موضع رفع بالابتداء والخبر ولا يبعد ان تكون منصوبة
عملا وقيل هي حركات اعراب وهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اي فاز والمال يقول

انه حكى مقدرا غير مذكور والى البيت اشار بقوله ص وفاعل مسموع بنظم عرف شر وهو لنا طب شرا ويقال
لشعر العشاري وتامه فما كوا الجز فلت عموا طحاما ودووا بعضهم فلت عموا صباحا وغلط الزجاجي من رواه
محل لما ان الغصة ضبية وقال ابن القسيم ليس ما انكره بخطا فقد نسب شعرا خر منسوب الى جزء ابن سنان العسا
في بيت وقصيدة حادثة ثم ذكر حكاية العلم فقال ص والعلم احكيه من معرف او عرفت عن عاطب لها افترن
شر اما اصيل فمن علم مذكر لتيقن فيه التنكير ما فيه وفيه لغتان اخرهما ان يحكى فيه بعد من اعراب
الاول وتقول من قال جاء في بريد مزيد بزيد ورايت زيدا من مزيد او مزيد بزيد ومررت بزيد من مزيد وهذه لغة الحجاز بنو اما غيرهم فبنا
يجوز بل يجب ان يحكى بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعا لانه مبتدا خبره فراو خبر مبتدا من مزيد او اقترنت بعاطب
حتى لها ومزيد تعين عند جميع العرب **تنبيهات** الاول اجاز يونس حكاية سائر المعارف فيما سأل عن العلم
الثاني جزم المصنف بالتفصيل عن الحجازيين بالحكاية بشرطها وحكى غيره عنهم جواز الاعراب ايضا **الثالث**
وهم من قوله احكيه ان حركات حكاية واذا اعربه معرب كما صرح به غيره فالموضع ومذهب الجمهور ان من
مبتدا وزيد خبر وكانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وحركة اعرابه معربة لاشتغال اخر بحركات الحكاية
وقيل الحركة في حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر وذهب كثير من النحويين الى ان من محمولة على عامل معرب
على عامل العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من منها وقيل غير ذلك والصحيح الاول **الرابع**
ص علامة التانيث تا والف شر التذكير هو الاصل فلم يفتقر الى علامة بخلاف التانيث وللتانيث كما ذكر علامتان
التا والالف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاجي الى ان التانيث قد تكون التا والالف والهمزة
في حمراء وحمزا ونحوه وذهب بعضهم الى ان الالف قبلها معا علامة التانيث ومذهب الجمهور ان الهمزة في حمراء وحمزا ونحوه
بدل من الالف التانيث وغلط لما ذهبوا اليه بان الف التانيث لم يلحقها الجمع من الغين فابدل لها
المنكرة همزة **تنبيه** اذا قال تا ولم يقل ها فمذهب البصريين ان التا هي الاصل فيها والهاء المبدلة في الوقف
مرعاها وعكس الكوفيون وقوله ص وفي اسماء فروا التا كالكعب شر يعني ان الوقف بالتا في نوعان نوع ظهرت
فيه التا ونوع قدرت فيه فالاول قلاثة اقسام موقت المعنى نحو عاقبة فهذا لا يذكر الا مع ضرورة ومذكر
المعنى نحو حمزة فهذا لا يوقف الا ضرورة ابو عبيدة خليفة ولا يقال اخرى وما البصر معناه مذكرا حقيقة نحو حمشية فهذا
يوقف تارة بالتا نظرا الى لفظه نحو حمشية واخرى **تنبيه** هذا التقسيم انما هو فيما يمتاز ان مذكره من مونثه فان لم يمتز
نحو قملة انث مطلقا وهذا وهم المستدل على قلة سليمان عليه السلام بقوله تعالى قالت نملة :: واما الثاني وهو
ما تاؤه مقدرة نحو كتف وبرد وعين وما خر السماع **فان قلت** ما الدليل على ان فيه تا مقدرة **قلت** رجوعها
في التصغير نحو كتيفة وبريدة وعيينة فهو اشارة الى ما يعرف به التقدير بقوله ص ويعرف التقدير بالتصغير ونحوه كما
يرجع في التصغير شر بالضمير نحو الكتف نهشتها والبرد نهشتها والعين نهشتها وفي التصغير نحو كتيفة ونحو لحقت التانيث حمزة
او نعته او حاله او عدد او الاشارة اليه او جمعه على مثال يختص المونث نحو هندات ويغلب فيه نحو عقاب واعقب
ثم ذكر اعلم ان التا قد تاتي لمعان كثيرة لا حاجة هنا لذكرها فان الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها والغرض الا
جلي من باب نعتها الفرق بين المونث والمذكر بلحوق التا الصفات نحو ضارب وضاربة وبغلة لحق الاسماء نحو رجل

ورجلة وقد تضم في جمعها تاء التعريف. العروض وهي خمسة الاول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور واليه اشار بقوله
م والتالي فارقه مفعولا او مفعيلا او مفعيلا ش اي بمعنى فاعل لان بنية الفاعل اكثر وقال الشارح لانه اكثر من مفعول بمعنى
مفعول فجعلوا احترازا بذلك من مفعول بمعنى مفعول لانه قد تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى اكول وركوبة بمعنى مركوب
وحلوبة بمعنى محلوب ورجا حترز عنه بقولها فالدار نحو وحلوب والثاني مفعال نحو مكثار ومذكار والتالف مفعيل نحو معطير
ومنطيق والرابع مفعل نحو مغشم ش تنبيهان الاول يفهم من قوله والتالي فارقه انها قد تاتي لغير فارقة كقولهم حلولة
وفروقة فاذا التاء فيهما للمبالغة ولذلك دخلت في المؤنث والمذكر الثاني اشار بقوله م كذا ايضا مفعال وما تليه تاء البروز
من غير ما ينشؤ ما فيه ش اي تاء البروز قد تكون بعض تلك الاوزان ينشؤ كقولهم عمود وعمودة وميقاز وميقانة ومسكين
ومسكينة وحكى سيبويه عن بعض العرب امراة مسكين على الغالب الخامس فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح
فيقول اتاني رجلا قتيلا وامراة قتيلا واما قتيلة بمعنى مفعول اشار بقوله كقتيل واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو
ظريف وشريف فانه بالتاء وقد تشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله تعالى وهي رميم وقوله م او تنبع عن
موصوفه ش شرط في فعيل من التاء العارية واحترز بذلك من ان يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو اتاني قتيلة
مرادا من اللبس فان في التسهيل على الحذف موصوف فعيل فتلحقه تنبيه ذكر ابو حاتم انه اذا جيء بما ليس الله
موضع لتلحقه التاء من اللبس نحو اتاني قتيلة من التعاة فيلزم على اطلاق المصنف ليس بجميل هل يجوز ان يجعل
كلامه على ان المراد بقوله لم يحذف موصوف فعيل ان يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي
فليل يحتاج لتلحقه التاء نحو اتاني قتيلة اي قبيلة المسيء وقد اشار الى هذا المعنى بشرح الكافية وقوله غالبا اشارة
الى انه قد تلحقه تاء البروز حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة خ مبمة وخصلة حميدة فقد حمل كل منهما
على الاخر ثم انتقل الى التانيث فقال م والبعد التانيث ات فصرح بات من نحو اتتني الفرس ش نحو اذا المقصورة اصل
المسروحة واتتني الفراء ثم قال م والاشتهار في بناء الاول بمزيد وزيادة والحولاء ش يعني بالاولى المقصورة وفي
لها من الابنية المنتظرة اثنى عشر بناء وهي ضرب يجتمع بها وضرب يشارك فيها المسروحة وسائبه
على ما ياتي ان شاء الله تعالى الاولى فعلى نحو ادرع بالدال المهملة ولم ترفع الاسماء وهي بناء مشترك ومثال المسروحة خشخاش
بمعنى خلب الاجاج وعشراء الثاني فعلى وهو مختص بالمقصورة ويكون اسما غير مصدر كبهمى ومصدرا كرجعى
وصفة كحلوى واما قولهم بهمات فشاذ وقيل جمعت الالف للتكثير والالحاق عند من يثبتها مفعلا وطرماء ابن الاعرابي من صرف ما شاذ الثالث فعلى وهو مشترك فمثال المقصورة اسما برمى او صفة ناقة
رجبى ومصدرا مرمى ومثال المسروحة قرما وجلعا وهما موضعان وابرق ثاء وهي الامة ولا يجوز غير هذا
الرابع فعلى اذا كان جمعا نحو جرحى او مصدر نحو مرضى او صفة نحو تتبعى فان كان اسما لم يغير نحو الفه للتانيث
بالفه حالحة للتانيث والحاؤه وما فيه الوجهان ارطاة وعلقا وتترا الخامس فعالى وهو مختص بالمقصورة
نحو حباري لطائر ولم يجيء صفة الا جمعا نحو سكارى وزعم الزبيدي انه جاء صفة وحكى قولهم جملا علاثى
السابع مفعى وهو مختص بالمقصورة نحو الصمعى للباطل الثامن فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى تنبيه اطلق فعلى فعالى
يشمل ذكرى وما قبل الضربين من المثنى التاسع فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى تنبيه اطلق فعلى فعالى

تنبيه ان يعمل

ينبغي ان يعمل فيه كما فعل في فعلى بكسر الفاء ان كان مصدرا نحو ذكرى وجمعا نحو حجلى وصفة او اسما نحو
لهما والبعد للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون البعد للتانيث بل ان لم ينون فهي للتانيث نحو
ضبع بالفتح وهي العضة الجائز وان نون والبعد للالحاق نحو رجل يقصى وهو المرتفع بالاطراف كما ينون في لغة ما وان لغة
يقيم البعد نحو قوي خلاف والاكثر فيه ترك الصرف: التاسع فعيل وهو مشترك بالمقصورة نحو حنيني
وهجيري ولم يجيء الا مصدرا والممدود نحو كبرياء وخنصاء وعيناء وهي التلاتة تمد وتقصر ولا رابع لها والكساني
يقيس على ما سمع من فعيل فيمن جميع الباب وعيبى يقصر على السماع: العاشر فعلى وهو مختص بالمقصورة
نحو كبرى وهو وعلى الطبع يفتح الفاء وضمها وحكى الجرا سلمجاء فظاهره ان الفاء الساكنة ليست للتانيث
الا ان يجعل شاذا نحو بهمات وحكى في التصغير سلمجاءة بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الابنية
المشتركة: الحادي عشر فعيلى وهو مشترك بالمقصورة نحو خليطا والممدودة نحو علباء ولهم هو على بدخيلا
بعلى باطن امر ما ولا يجيء غيره: الثاني عشر فعلى وهو مختص بالمقصورة نحو شقارى وهو نبت قوله م
واعلم ان هذا استدراك نثر يعني ان ما ذكر هنا من ابنية الف التانيث مشترك وفيه نظر فتح بشرح ابنية
الممدودة مقتصرا على الاوزان المشتركة كما فعل في المقصورة وجملة ما ذكر تسعة عشر وزنا وهو ايضا ض
ن مختص بالممدودة ومشترك وبينهما بالتفصيل الاولى فعلا. كيف اتى اسما كحمرا او مصدرا كرعبا. او وصفا
يا المعنى كطمرا. او حلية اثنى كحمرا. او غيرها كرية هجلا. وهو قليل الثاني والثالث والرابع افعلا. بفتح العين
وكسرها وضمها والبدء بالمشار بقوله م وافعلا. مثلث العين نثر ومثالها قوله للبيض الاربع من اياه الا
سبوع اربعا. واربعا. واربعا. بفتح الباء. وكسرها وضمها وافعلا. بفتح العين مشترك ومثال المقصور قو
له الا جعي جوءة الجماعة الخاصر بفعلا. وهو مشترك بالممدودة نحو عربا. وحمرا. لكن ابن مالك ذكرهما بين
يدي المقصورة من غير تفرقة اسما امرأة وقد قرر ان الاسم موضع ولا يكون هو الوزن الا اسما او فصر ان السماع في فعالا وهو مختص
بالممدودة وهو القطاع حكاه ابن مالك عن غير السابع فعلا. نحو فعل الفرصا. ولم يجيء الا اسما وهو قليل
وحكى ابن القطاع انه يقال فعل الفرصا. بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا الثامن فاعولا. نحو عاشورا. وهو مشترك
ومثال المقصورة باذا في اسم موضع الناسج فاعلا. نحو قاصعا. وهو مختص بالممدودة: العاشر فعليا
نحو كبريا. وهو مختص بالممدودة: الحادي عشر مفعولا. نحو مشيوخا. وهو جماعة الشيوخ وهو مختص
بالممدودة: الثاني عشر فعالا. نحو برا اسما. يقال ما امه وبرا اي البر بسا. هواي اي الناس هو وقد اثبت ابن القطا
ع فعالى مقصورا في الباط مصدرا حزا اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا: الثالث عشر نحو فعيلا. نحو كثيرا وهو
مشترك ومثال المقصورة كثيرا ايضا: الرابع عشر مفعولا. نحو مرموقا. وحرورا. وجعله في التسهيل من الابنية المختصة
بالف التانيث والى هذا ذهب ابن عصفور وذهب الفرضية وابن القطاع الى اثبات مفعولا وورد امرئ لها عيبس نسو
كها اسم او لب وخصورا موضع وحي بوفا للعزة وحي موفا فرق بين التصريف وفكورا فيلية جرحض وفي شعر امرئ
القيس عفاب تنوفا على هذا مشترك وهو الصحيح وقد اشار الى هذه الاوزان التلاتة بقوله م وصلوا العين بعد
لا نثر يعني بالاطلاق نحو بكسرها بالفتح مع الالف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء: الحادي عشر فعلا. نحو

بفعلاء اسم موضع وهو مشترك كما تقدم في البنية المقصورة الصامت من عشر بفعلاء نحو سيراء وهو ثوب مخطط بعمل من الخز وهو مختص بالممدود الصامت بفعلاء نحو عشراء ونفساء وهو مشترك كما تقدم في المقصور وفتح اشارة الى هذه الثلاثة بقوله وكذا مصلوبا بفعلاء اخر المقصور والممدود المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة وكلاهما مقيس ومسموع وفي اشارة الى طابق المقصور بالقياس بقوله م اما الاسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكذا تظير كالاسب فبنظيره بفعل الاخر فتحة وقصر بالقياس ظاهر ش اعلم ان القصر والمد لا يكونان في الا بعد المعتل الاخر وكل اسم معتل الاخر له نظير من الصحيح يطرح فتح ما قبل اخره فهو مقصور كغوغاء جرى مجرى نظيره من الصحيح اسب اسعا وهو يطرح فتح ما قبل اخره الالف وقياس مصدر بفعل بقوله اما الاسم يعني من الصحيح قوله وكذا نظير يعني من المعتل وقوله كالاسب مثال من الصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا قلت قوله استوجب ليس بجيد لانه يقتضي ان شرط الحاق الياس من فتحة قبلها تطبي غلبة الفتح وليس كذلك بل هي كلية فاني التصفحت كل معتل الاخر فتح ما قبل اخره تظير من الصحيح لزوما او غلبة فقصر منه ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر بفعل اللازم فانه فرجاء على بعلاء نحو شكاسة شكاسة وعلى بعل فعولة نحو صهوبة صهوبة وعلى فعل نحو سكرا سكرا قلت معنى قوله استوجب استحق يعني بالقياس ويشمل القسمين الاخرين ان مصدر بعل اللازم يستوجب فتح ما قبل اخره بالقياس وان كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك والذي يصح لك ان هذا معنى كلامه فتمثيله بالاسب الموجب الفتح وهو واضح وقوله م كفعل بفعل جمع ما كبعلاء وبعلاء نحو الدعاء ش هذا من امثلة المقصور المقيس بفعل جمع بعلاء نحو سريئ وسرو بفعل جمع بعلاء نحو صبية وصبي والواجب قصرهما لانه نظير صحيح قرب جمع قربة ش يعني ان كل خاطب الممدود فقال م وما استحق قبل اخره الف بالقياس نظير حمراء ش يعني ان الاسم الصحيح اذا استحق بالقياس فتح ما قبل اخره الف فقل اخره فان نظير المعتل واجب المد فيقاس بالممدود المقيس اذا المعتل الاخر له نظير من الصحيح نظير في فتح ما قبل اخره الف فقل اخره وقوله استحق يعني بالقياس سواء لزم فتح ما قبل المصدر ما اوله همزة وصل كما تقدم ذكره او غلب ولم يلزم كفعال صفة مصدر فعل فانه يجوز نظيره من الصحيح مصدر وفرجاء منه شيء على مفعل نحو مرعى وقوله م كصدر الفعل الخ يريد بالى اخره ش هذا مما يجب مد قياسا لان نظيره من الصحيح فتح ما قبل اخره الف فقل اخره فتقول ادعوا وادنيا بالمد لان نظيره حمراء وافقراء ثم قال م والعلامة النظير ما قصر وعلامة اصالة اخره ش يعني ان ما كان معتل الاخر ولا نظير له من الصحيح يطرح فتح ما قبل اخره فلا يجوز مده وقصر الا من السماع فمن المقصور سماعا الحجى وهو العقل ومن الممدود سماعا الحيل وهو النعل وقد صنف الناس في هذا كتبا فلا نطيل بذكر الامثلة تنبيه كلامه منحصر كما قبل لما تقدم ذكره من ان في التاء ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال م وقصر ما اضطر وامع على عليها الى اخره ش قصر المد للضرورة تشبيه بصرف ما لا ينصرف قيل لما جمع على جوازه ومد المقصور تشبيه بمنع ما يستحق الصرف قيل لما اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل العراقي فاجاز ما لا موجب لقصره كالغنى ومنع ما له موجب قصر

سكوكي

حسكرا والظاهر جوازه لورود بعض العجاج والمرء قبيله بلا. الصبر بان تعاقب الاهلان بعد الاهلان وقول الاخر وقد
عملت اخت بني السعلا. وعلمت غير الجراء ان يفعما كون على الحواء. بالعين من ثم ومن تشيفتنا. ينتشب في المصعل
والدهاء غير السعلا. والحواء والدهاء. وهي مقصورة ومال كرفة لها كبر ملصاة ات. اسرة وكشحا ان ينفض لهوا
بها الحبل. ومنعوا اجوا الكوفيون على جواز ذلك ابن درستويه واين خروف وزعما ان سيبويه يدل على جواز ذلك بقوله
وربما مروا فقالوا اصابر فقال ابن ولاد بل بابة الالف قبل الخر المقصور كرباح هذا الباب. واما قراءة طلحة بن مصرف بكا
بسنا. بهمز فيه بالمد فيمتنع ان لم يثبت لغة ويجوز ان يكون ذلك على لغة الهمز في الواو حكى الاخفش على قصر الممدود
وليس كل ما ذهب اليه الزجاج من مذهب البرد. منعه فيما له قياس يوجب صحة نحو بعلا. افعل فلت وهو مجمع على جوازه بابه الجملة
وان وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا ورجح مذهب البرد بقول الشاعر وانت لوبا كرت مضمرة
صرا كلون الورس الاشقر كبقية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تعميما تقول في المقصور
والممدود وانما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه قال في شرح الكافية اذا قصرت تثنية اسم
ولم يكن مقصورا او ممدودا او فاقد اخر وملته باحد العلامتين المذكورتين في باب الاعراب م اخر مقصور تثنيه اجعله
بابا الى اخره نش شمل الالف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتهى والسادسة نحو مستدعى نحو مقطعا
ومنتهيا ومستدعيان تقلب الالف ياء. يجيء في الحج ولا تنظر الى اصلها قال م كره الذي اليا اصله نحو الغني
الى اخره نش اذا وقعت الف المقصور ثالثة فصاعدا اربعة اقسام منقلبة عن ياء. نحو الغني ومنقلبة عن واو نحو العصا
واصلية نحو اتى ومتى والمراد به كل الف يجيء او تشبهه او مجهولة الاصل نحو الربا وهو الصوت والف الالف بابه راجل
هي عن ياء. او واو لانها لغة في المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما فاما المنقلبة عن الياء. فتقلب في التثنية ياء
وترد الى اصلها نحو فتى فتيان واما المنقلبة عن الواو فتقلب واوا وترد الى اصلها ايضا نحو عصا وان واما الاصلية وا
لمجهولة وفيها ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور ان يعتبر حالهما بالاصالة فان مثلا تثنيا بالياء. نحو بلى ومتى
فتقول بليان ومتيان وان بليا بالواو نحو على والى وانما مسمى بها فتقول علوان والوان انتهى وهذا مذهب سيبويه
وبه جزم هنا والثاني ان الفهما ايا اصلتا او قلبتا ياء موضع ما قلبتا بالياء. والاجود الواو وهذا اختيار ابن عصفور
وبه جزم في الكافية فعلى هذا تثنى على والواو بالياء بانقلاب الفهما ياء. مع المضمر وعلى الاول تثنى بالواو. والثاني
لان عن الاخفش والثالث ان الالف الاصلية والمجهولة تقلب ياء. مطلقا قلت قوله الجامع يشمل الالف التي
جاز الجامع هنا ما لم يعرف له امتناع وقد عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة. الثاني قال في شرح التسهيل
المجهولة خمسة اسم معنى حرف ولغة بمعنى ملغا بعيا به وتوزع في الثلاثة اما خمسة فقال في التخليص يجب بالف
الفهما من خمسة مصدرا واما الفا فصاعدا بعد عن ياء. وهو بمعنى ملغا فهو فعل بمعنى مفعول والمعنى
انه لخمسة بسنه وكونه تابعا يلتبس حكم احدهما بالاخر وقوله م يجيء انقلب واوا الالف نش الاشارة الى الا
نواع التي تقلب الفهما ياء. وهي ما كانت الفه رابعة فصاعدا وثالثة منقلبة عن ياء او اصلية او مجهولة واصلة
وما عدا ذلك تقلب الفه واوا وهو ما كان احد هما الفه ثالثة منقلبة عن واو والاخر ما الفه اصلية او مجهولة
ولم تمل وقد تقدم تمثيل ذلك وقوله م واو لانها ما كان قبل فالف نش يعني من العلامة المذكورة في باب الاعراب ثم اعقل

الى الممدود فقال م وما كحمراء بواو وتثنيا الى اخره ش يعني ان ما لحقت همزته بدلا من الف التانيث تثنى بقلبها
واوا فتقول في حمراء حمراوان وكذلك ما اشبهه وقوله م ونحو علباء كحساء وحيا بواو او همزة ش يعني ان
ما همزته للالحاق نحو علباء او منقلبة عن اصل نحو كساء وحيا بهمزة كساء عزاوان واصله كساو وهمزة
حيا عن ياء واصله حياي وهذا ان التزعان تجوز به همز تهما وجهان قلبها واوا وتصحيحها فتقول في الاول علباوان
او كساوان وحياوان وفي الثاني علبايان او كسايان وحيايان قال وان قلت اي الوجهين اجود قلت ذكر الصنب
وما قاله البعض ان قلب التي للالحاق اولى من تصحيحها والمنقلبة عن اصل بالعكس ولم ينبه عليه والاخفش على ان
المراد الهمزة فيهما احسن والا فلم ينبه عليه غير ان الظاهر ان القلب في التي للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما في الثلثة وقوله م وغير ما ذكر صحيح ش يعني ان غير ما ذكر من اقسام الممدود تصح همزته في التثنية
ويعني بذلك ما همزته اصلية نحو قرّاء ووضّاء فانه ليس من اقسام الممدود الذي همزته منقلبة فتقول فيه قرّاوان ووضّاوان
والحاصل ان الممدود اربعة اقسام لان همزته اما اصلية او مبدلة من اصل او مبدلة من ياء الالحاق او مبدلة من الف
التانيث وقد عرفت احكامها تنبيه قال الشارح الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما اصلية واما
زائدة والزائدة اما للتانيث نحو حمراء وحمراء واما للالحاق نحو علباء وقرّاء واصلية اما فعل نحو كساء وردء وحيا
واما غير بعال نحو قرّاء ووضّاء انتهى وفيه نحو لان الهمزة في حمراء ليست بزائدة للتانيث بل مبدلة من الف الزائدة
للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه انتهى مبدلة من الياء الزائدة للالحاق وتصحيح نحو
كساء وردء ونحوه اصلية انما هو باعتبار ما ننتهي عنه وقوله م وما مشى على نقل نصر ش يشير به الى
ان الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه
اما الذي تثنيته المقصور فقد تقدم اشتماله على قولهم مرطى وارطى الف رابعة وخماط وشمال التانيث وقد يخالفان على ما في
الراس ونحوه والقياس مرطيان وارطيان الف رابعة وعلة تصحيحه انه لم يضبط الا مثنى قال ابو علي الفارسي يقع البنت
وحكى ابو عبيدة عن ابي عمرو مرطى ومرطيا وحكى عن ابي عبيدة مرطى ومرطيان على القياس الثاني حذف الف المقصور
خامسة مطلقا كقولهم خوزلان وضغطران وخوزلا وضغطرى وهو لا يقاس على غيره خلافا للكوفيين
الثالث قول بعضهم وحبارى يرضى وقياسه حوارى لانه من ذوات الواو وقياس الحساني على غيره ما تقدم فما جاء
تثنيته برضى وعلى غير ذوات الكسرة للاول والمضمومة بالثاني واما الذي مشى به المصنف فخمسة اشياء افراد
همزة التانيث كقولهم حمراءان والثاني قبلها ياء كقولهم حمريان قال الصنب وكلاهما نادر انتهى وحكى النحاس
ان الكوفيين اجازوا فيهما الافراد وحكى غيره ان قبلها بالغة فراء الثالث حذف الالف والهمزة من نحو
صعلاء ونحوه قالوا صعلوان وقياس عليه الكوفيون والرابع قلب همزة كساء ونحوه يا وفي التصغير والقياس
عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله ابو زيد عن فزارة والخامس قلب الاصلية واوا فاما في التصغير وربما ثبت
الاصلية واوا انتهى وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع فاما في شرح التسهيل فالحاصل ان المنتهى عنه
قلب المبدلة من الف التانيث واوا وسلامة الاصلية واجاز في الوجهين في الملحقة مع ترجيح القلب واجاز
الوجهين في المبدلة من اصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الا عند الكسائي وفي

نسخة لبعض

وقد بين في العلم قوله ص واحترز من المقصور بجمع على حد المثنى ما به تكمل ش الجمع الذي على حد المثنى هو جمع المذكر السالم فانه اجمع الاسم هلال الجمع وكان مقصورا احترز به عن ألفا التأنيث كحبلى وأبيات الفاتحة التي قبل الالف لتشعر بالالف المحذوفة فيقول جاء الاعلون وابيات الاعلين واشار الى بقاء الفاتحة وعلة ابقائها بقاء له ص والفتح ابو مشعر اخذ احترز ش وقد وهم من الخلاف انه لا فرق في العين بين ما الفه زايدة وما الفه عين زايدة وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فنقل عن بعضهم انهما جائز وا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء. مخالفا ونقله المصنف عن بعضهم عنهم في الالف الزايدة نحو حبلى مصنى بها فاني شرح التسهيل فان كانا مجهولا نحو عيصى اجازوا فيه الوجهين لاحتمال ان يكون من ذوات الواو او الياء وعرفها فتنبيه ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه ان الكوفيين يجوزون في الالف الزايدة لما ذكر من الضم والكسر وقال في شرح الكافية واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي الفه زايدة بظاهره انهم يجيزون الوجهين وهو الظاهر من نقل غيره فان قلت لم يذكر هنا حكم عين المقصور قلت قد تقدم ان الباب على الاعتذار على اقتضاء هنا على المقصور والممدود واما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح حكمها في التثنية لم يحتج هناك في الجمع احالة على التثنية وكان ينبغي ان ينبه على باب المقصور انها تحذف في الجمع على حد المثنى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء. فتقول جاء الغازون ورأيت الغازين والحاصل ان حكم المجموع على حد التثنية في الصحة والتغيير كحكم المثنى والمقصور فانه احذف فيهما في الجمع بالالف والتاء. فتقول ص وان جمعته جاز. والالف والالف قلبت للتثنية ص الضمير في قوله وان جمعته بنا. والالف للمقصور ومعنى قوله في التثنية انها ان كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء. وان كانت ثلاثة بقي التغيير المتقدم وان قلت ما حكم الممدود والمقصور اذا جمعا بالالف والتاء. قلت تحكمهما اذا اثنيا فالحاصل ان حكم المجموع بالالف والتاء. كحكم المثنى مخالفا الاياه بحذف التاء مما هي فيه كما مر ثم وان قلت لم يذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف والتاء. ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما فيه للتثنية فكان حقه ان يشرح حكمهما استغنا. بما تقدم في التثنية او يذكرهما ايضا معا قلت لما كان الممدود في جمع التصحيح واحدا لم يذكر استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فانه خالف التثنية في واحد الجمعين وافقهما في الاخر وقوله ص وتاء بالتاء الز من تحمية ش يعني ان تاء التأنيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه ليبقى الجمع بين علامتي تأنيث وتعاقب الاسم بعد حذفها معا علامتا تأنيث منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها الف قلبت على حد قلبها في التثنية فتقول في قناة قنوات لانها عين. وفي فتاة فتوات لانها عن واو وفي معطاة معطيات لانها رابعة واذا كان قبلها همزة تلي العلامة جاز ان كانت اصلية نحو قراءة وقراءات واجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو نبات فتقول نبات كما تقول في التثنية ص والسالم العين الثلاثي اسما فلاتباع عين باء. بما شكل او ساكن العين موقوفا بذا ممتنعا بالتاء. او مجردا ش يعني ان ما جمع بالالف والتاء. وجاز التسكين في المذكور نحو هند في البيتين فتبع عينه فاءه في الحركة فتفتح ان كانت الفا. مفتوحة وتضم ان كانت الفا. مضمومة وتكسر ان كانت الفا. مكسورة والشروط المذكور خمسة واذا اخذ كرها على ترتيبها الاول ان يكون سالم العين واحترز به من نحو عين احرفها المشدد في نحو جنة وحبة وجنة فليس فيه الا التصحيح والاخر ما عينه حرف

علة وهو حرف صحيح قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو عاية وعاوية وهذا يبقى على حاله وذكر ابن الحباز في سورة
الفتح ونسب الى الوهم وفي الايضاح هذا يقول بعض بيات بالفتح في جميع الباب وحرف قبل حرف العلة فيه بتمة
نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتي ذكر عنزة اشارة الناظم اليه ١
الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جبيل علم الضبع فانه يبقى على حاله ٢ الثالث ان يكون اسما واحترز به
من الصفة نحو ضخمة وخلقة وحلوة فليس فيها الا الاسكان ٣ الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من متحرك العين
نحو شجرة وبيقة فانه لا يقبل الا الاسكان ٤ الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو فكر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يكون فيه
الا اتباع المذكور ولا يشترط ان يكون فيه تاء التانيث فدخل نحو لحية مما لم تختم بتاء التانيث والحق به ما ختم بتاء
مختصا بالتاء او محمولا: فمثال المختص بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثال المحمول ما ختم بالف التانيث نحو حبلى
وذفرى ونحوهما بالالف والتاء اتبعت عينها فيما جمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات
وحبلات وذفريات وجملات **تنبيه** منع البزاز اتباع الكسرة الا ان تسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وجعله ابن مالك
تفضل فعلا وهو وزن افعل الا ما ندر كابل وذكر بانه اخف من فعل واي تصرف اعم في استعماله فلا ينبغي ان يجتنب م
وسكر الثاني غير الفتح او خفيفه بالفتح فقط قال ابو ش يعني انه يجوز في العين بعد الباء المضمومة او المكسورة
وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح فالفتح بناء على نحو مسرة وهند من كسر الباء وغرفة وحمل من ضمها
الباقيان لغات الاتباع والاسكان والفتح واما نحو جفنة وبعل فلا يجوز فيه الا الاتباع ولا يسكن الا ضرورة وذكر
في التسهيل انه يجوز فيه التسكين اختيارا لا مرجوحا لعلل اسماه نحو كبد وكبد والاخر تشبيه الصفة نحو
اهل واهلات ولم يستثن اكثرهم هذين الامرين والاول حكاه ابن جني عن قوم من العرب فانه اجاز النقل وجب قوله
تنبيهان الاول اشار بقوله فقد قال الى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم ان غرفات انما هو جمع
غرف وربما زاد العرف الى الفتح تخفيفا استحسن من ابي علي جمعا بجمع وربما السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح
الثاني مذهب هذا بي علي والجماعة ان السكون في نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الاصل واستدل ابو علي
ان السكون في المبني على الاصل لانا رأينا الشعر ولا يحمل عليه الشائع الكثير وخولف الفتح عندهم تخفيف
عن الضم عزوا عن الضم اليه وذهب بعض النحويين الى ان الفتح اتباع لما بعد وان التحقيق تسليم للمجموع
واستدل بقول سيبويه ومن العرب من يدع العين ساكنة وهذا يدل على انه ساكن الاصل وخالفهم قوله وسكن الثاني
غير الفتح او خفيفه بالفتح موافقا بي علي والجماعة وقوله م ومنعوا اتباع نحو غرفة وزيلة ش يعني ان العرب
ممنوعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء استثقالا الكسرة قبل الواو والضمة
قبل الياء. والاخلال بي غرفة ش كسر جيرة ثم اشار الى قوله جيرات بكسر الراء حكاه يونس وهو شاذ فمن
الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو **تنبيهان** الاول ذكر ظهر ان اتباع الضمة والكسرة شرط احترز
غير الشروط السابقة **الثاني** يفهم ايضا من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو غرفة وبيقة اذا لم يتعرض لمنع
غير اتباع **الثالث** يفهم ايضا من اطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين
الا اتباع في نحو لحية لان فيها توالي كسرتين قبل الياء. قال ابن عصفور ولم يجمعوا باجتماع ضمتين والواو

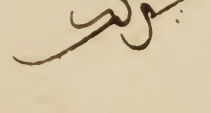

كولد الجعلوا باجتماع كسر قبل الياء وقوله م وفاعل واوه ونحو اظطر او عين صاقرونه او لا فاسد انتهى
يعني ان ما ورد من هذا الباب مخالف لما تقرر وهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول
بعضهم كهلات بالفتح وفيامه لا استكان لانه حقه ولا يقاس عليه خلافا للفراء ومنه قول جميع
العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهو الابل التي تحمل عليها والعير موقث وذهب المبرد
والزجاج الى انه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عيرة الذي يركب
والعير وهو موقث ومنه حوادث كما تقدم ومن الضرورة قوله فتستريح النفس من زفراتها وفيامه
الفتح ومن المنتمي الى قوم من العرب فتح العين المثلثة بعد الياء المفتوحة نحو جوزة وبيضة فانها لغة هذيل
قال الشاعر لهم اخوا بيضات رائح متاوب وبعضهم فرع ثلاث عورات لحم ومنه اسكان العين نحو ضيفة

جمع التكسير

لا غلام امه عنز قوم كما تقدم جمع التكسير هو الاسم الدال
على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر او مقدر وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة اقسام لانه اما بزيادة
نحو صوأو صوة وصوان او بنقص نحو ثمرة وثمر او بتبديل شكل نحو قضيب اسل واسل او بزيادة وتبديل شكل
نحو رجل ورجال او بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب او بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان واعتر
ض لا يجري فيه الا صوان من باب زيادة وتبديل شكل وثمر من باب نقص وتبديل شكل اما الحركات التي في الجمع
غير التي كانت في المفرد والتغيير المقدر نحو قلم وقلح وبعير لا يجمع وهجان وشمال للخليفة قيل ولا يجمع بعير الا
بعة قلت وليس كل ما بقي كما في شرح الكافية من ذلك قولهم رجل عجفان وهو القوي الجامي ورجال عجفا
ن وحكى ابن سيده ناقة حلوب وحوالب فيكون منها من هذا وسيبويه ان قلك وباقة جموع تكسير فيقدر
في قلح زوال الحركة الكائنة في الواحد وتبقى لها بضمة مشعرة بالجمع فجعلها كاكاز واحمر حمقل وانما كان جمعا
حقيقيا وكذا تقول في سارها وعاء الخ لما انها فالواو فيه منقلبة فلكاز فجعلها انها لم يقصدوا به ما قصدوا
بجنب وكحو مما اشترك فيه الواحد وغيره قالوا نحل جنب ونحل جنب وهو اجنب في البعار وعنز بين
ما يجمع تغييرا وما لا يقدر تغييرا وجواز التثنية وعدمها وقال المصنف باب امثلة الجمع من التسهيل
والاجحفونه بمعنى قلح اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير فان قلت يرد على حد جمع التكسير
جفنات ومصطفين فانها واحد من غير تغيير للجمع قلت ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات
وحرف المد مصطفين فانها تقدير السلامة فيهما لا محل الجمعية وجمع التكسير على ضربين جمع قلة
وجمع كثرة فصل اول جمع القلة بقربوا الخفيفة ثلاثة الى عشرة وصول الكثرة بقربوا الخفيفة ما
فوق العشرة الى ما لا نهاية له وبدايا بنية القلة فقال م افعلة افعل نحو اكلب افعال جموع قلة
ش امثلتها الترتيب ارغفة احرب فتية احمال وقد وهم من هذا ان ما يقع من ابنية جمع التكسير وهو للكثرة
وليس من ابنية القلة فعل نحو ظلم ولا فعل نحو نعم ولا فعلة نحو قرية خلافا للبراء ولا فعلة نحو بررة خلافا
لبعضهم نقل عنه ابن الدهان ولا فعلاء نحو اصرفاء خلافا لابي زيد لا نطوي له نقله عنه ابن كيسان المنير ابي والصحيح
ان هذا من جموع الكثرة تنبيهات الاول ذهب ابن السراج ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهه

ط المذكور وهو عجفان
وكذا ان منعا ابن س
ط ربيعة اظ ط

ط كقدح ورهط
ط وهو جفنة

واسبابنا جمع قلة فيما اضيف الى ظ اجاد الكثرة

انه لم يطرد الثاني بفتح الهمزة وكسرها وهو الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث ونقل ابن ابان عن حروف ابان قال في شرح الحمل انه مشترك بينهما وضع لكل منهما مستعمل فيهما والاصل الحقيقة قال ابن ابان واستضعفه بعض الاشياخ قال للفرق اذا اختلفا بين المجاز والاشتراك قال المجاز راجح الثالث اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق واضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بدلالته الى الكثرة كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

الجفنات جمع قلة للاناء والاجفان جمع قلة للاناء واللام اجاد الكثرة

النجدة الشجاعة الجيدة

قوله ص وبعض به بكثرة ومعاوية كان رجلا والعكس جاء كما في الجمع ش فمن يستغني بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة كقولهم رجل رجال وقد جمعوه على كثرة وتكسير عشرة اعناق وقد يستغني بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم ظبي ظباء وقد يستغني بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة كقولهم ظبي ظباء وقلوب وكلب وكلاب وقد يستغني باحدهما عن الاخر بالاستعمال القرينة مجازا نحو ثلاثة قروء واعلم ان الكلام على جمع التكسير بحر بفتحتين الاولى وهي طريقة سيبويه واكثر النحويين ان يتكلم على بنية المفرد مثلا يقال مثال فعل يجمع به القلة على كذا وبه الكثرة على كذا والثانية وهي طريقة المصنف ان يتكلم على بنية الجمع فيقول مثال افعل يكسر به على كذا ويجمع به على كذا ولما شرع في التفصيل على طريقة الطريقة فقال م لفعل اسما صحيحا عينا افعل وللرباعي اسما ايضا بجعل ش يعني ان افعلا احد جموع القلة يكسر به نحو عين من المرات الاولى ما كان على فعل بشرط ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وصعب وعو لو وطبي ووجه فتقول في هذه افلس واصعب واكلب واغزل واوجه واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على افعل وبقوله صحيحا العين من المعتل العين فلا تجمع على افعل لا تقول في اعين اعيناء واثوب واثياب والثاني ان يكون رباعيا بأربعة شروط الاول ان يكون اسما وان يكون مذكرا ثالثا وان يكون مؤنثا وان يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب وليس فيقول فيها اعنق واذرع واعقب وليس فاز صفة نحو شجاع ولا مؤنثا فيه نحو حنصر ومذكر نحو حمار وبعلامة تانيث نحو سمحل بفتح الجمع على افعل ومنع من المذكر كطحال وطحل وغراب واغرب وعناق واعنق ونحوها وقد اشار الى هذه الشروط بقوله م اذ لم تكن كالحلق والزبرج ع مذكرا وعرا من تانيث وعرا الاحرف فتنبيهان الاول فهم من تقييله ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة وما غيرها لتقييله بالمفتوح والمكسور الثاني فهم من اطلاق قوله عرا ان الالف وغيرها من حروف المد واللين سواء الثالث يأتي قوله وعرا الاحرف التنبيه على الشرط الرابع وهو التعري من العلامة ولو لا التنبيه على هذا لكان له ان يقول انه صرح اولا بالرباعي فقوله م وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بفعال يطرد ش يعني ان افعالا مطرد في جمع الاسم الثلاثي الذي يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح العين فاخرج بقوله فعل المعتل العين نحو ثوب وسيف وغير فعل نحو جمل واجمال وفعل نحو وعل واوعال وفعل نحو عصر واعصار وفعل نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وابال وفعل نحو خلع واخلاع واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على افعال الا نادرا نحو برخ واباراخ وزند واذناد وسمع منه في الشعر شيء حتى قيل لكوع ذهبت اهبا الى اقتباسه لذهب مذهبا حسنا وذهب الفراء الى انه يقاس فيما فاؤه واو نحو وعد واوعاد وهمزة نحو الب واالاب ومذهب الجمهور انه لا ينقاس

فيه ما ولا يه غير بعما وعمر في شرح الكافية ان افعلا الاكثر من افعل الذي فاؤه واو نحو وقة واوفانا ووهم
واوهل والمضاعف نحو عم واعمام وجرواجر وذكر ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه
وجه وان المضاعف يسمع فيه افعل الاكثار قلت وهذا بويد من هب البراء فيما فاؤه واو بل يقتضي
الا يكون افعل مطردا في هذين النوعين وفرض في التسهيل مخالفة البراء م وغالبا اعنا بهم بعلان
في فعل كقولهم صرد ان ش يعني ان الغالب في فعل ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان
وفي نغر نغران وفرخ بعضه على افعل نحو ظبي واظب والبه الاشارة بقوله غالبا ونص في التسهيل
على ان افعالا فيه قاله وقلت فلا ينبغي ان يشذ فيما يطرد فيه افعال وقوله م اسم مذكر رباعي
من ثالثة افعلة عنهم اكثر ش يعني ان افعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي من ثالثة نحو طعام
طعمة وعنب واعنبة وعمود واعمدة قال الهابذي وما شذ من هذا فلم يستعملوا فيه
افعلة فالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من الوقت وبالرباعي
من الثلاثي وبالمرة الثالثة من العاري منها ولا يجمع شيء من هذا على افعلة اما نادر كقولهم شعاب
واشعبة وعقاب واعقبة وهو موقت وانما قياسه افعل وفلوس وافلسه وهي ثلاثي وجاء جوز واجوزة و
ليست مرة ثالثة والجائز الخشبة المنقورة اعلا السقف في قوله م والزمه في فعال افعل مطلقا
الى آخره ش يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها مطلقا عينيا نحو بناء وابنية
وزمام وازمة ومعتل اللام نحو قفا واقفية وانا وءانية فان قلت فقد شذ قولهم عناق وعنوق وجاء
ج وجيج وقالوا في جمع كساء لمعنى المكسر سهمي والقياس اسقية وهو مسموع ايضا فكان ينبغي
ان يقولوا والزمه في غير شذوذ قلت قد اشار الى رفع ما يقوله صالح بن عبد القدوس في الاسم الذي فاؤه الف
قوله م فعل للمذكر احمر وحمراء ش امثلة جمع التكسير فعل وهو مطرد في افعل وفعلاء وعينيه متفقا
بلا نحو احمر وحمراء فتقول فيهما احمر ومنع بن مالك في الخلاصة نحو رجل احمر للعضو المكروه وامرأة عجلاء
فتقول فيهما احمر وعجلاء فان كان ما منع بن مالك في الاستعمال خاصة نحو رجل ابلم وامرأة عجزاء ولم يقولوا
رجل اعجز وامرأة البلماء بل اشتهر اللغات في احمر هو متبعة الشارح ونص في التسهيل فعلى هذا النوع
خلاف ونص في شرح الكافية على احمر هذا وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلاء فيه محفوظ فان قلت
فما المفهوم من كلامه هنا قلت موافقة شرح الكافية من انه احال على التمثيل باحمر وحمراء فكل ما شابههما
بهما في الوصف والوزن جمع جمعهما وان خص كلامه بالمتقابلين نحو صيغة المثال المستعمل نحو رجل
لمنع بن مالك فتعين التعميم فتبعيضها ش الا ويجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما ذكر
في التصريف الثاني يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بشروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف
كقوله : وانكر ني نحو ات لا عيز النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسوع او لامه نحو عمر
وعشوا ومضاعف نحو غر جمع اغر لم يجز الضم فوله م وفعلة جمعا بفعل بفتح ش هذا هو رابع جموع
القلة ولم يطرد في شيء من الا بنية بل هو محفوظ في بضعة اوزان فعل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى

وقيلة وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو عزال وعزالة وفعل قالوا فتى وفتية
وفعل نحو جامل وجاملة وفعلة نحو كمأة وكمأة وفعلة جمعا بفعل
ع وفعل الاسم رباعي بعد الالف حرف لين ليس بمدة نحو قنديل وقناديل وعندليب وعنادل
اللام جاز كانت مدته ياء او واوا بشرط فيه عين نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كان الرباعي بغير
مع فعل الا يكون مضاعفا نحو قرواح وقراوح وحمراء وحمر واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وتشبع
به وجب على فعال نحو صراع وصراع وضع وفعال نحو ناقة كناز وفعل نحو كنز وذهب بعضهم الى انه ينقاس وبالرباعي من غير
ه وبشذ نحو دهر ودهر وعنق وعنق ونصر فال فيهما عياب السوء ونصر وقيل يجوز ان يكون قصر من نصر للضرورة وبالمد
وبالاول من العاري منها وبضمة اللام من معتلها نحو سعلاة فانه لا يجمع على فعل وسيبويه لما رأى انه لو جمع
عليه لاعل الى قلب الياء واوا فيصير الى سفو وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير الى السعي
وهو باطل فتكتبته اي تجنبته العرب وبعض التضعيف في الالف من نحو بناء وفاء فان قياسه ابعلة وانشا
بفوله في الاجوف الى شروع فولهم عاء وعنز وجاج وفعل من تخصيص بعض ما مر في الالف ان المضاعف من غير الياء
نحو سرير وغاء الواو نحو اول تجمع على فعل نحو سرر وعل فنبيهات الاول الاولى في الاسم الرباعي
الجامع للشروط بين ان يكون وضع كذلك مثلا او موتنا نحو تاء وانثى وفلوس وفلس فكلاهما يطرح فيه فعل الثا
ني ما مر من انه الى ثلاثة افسلة مطرح الاول ومكسور وغيرهما اما الاول والثاني فيفعل فيهما ما طرح في فعل فيهما
مصرد وتقدم تشبيههما واما الثالث فقد اهمل انه اطراح فعل فيه وهو بين في شرح الكافية وانه مثل
بغراب وغربان وكراع وكرعان في المصرح وتبعه الشارح وفي بحث التسهيل تابع في فعال وهو الصحيح ولا يقال
في غراب غرب ولا في عقاب عقب وانما قلنا باطراد فعل فيشترط الا يكون مضاعفا لما اشترط في فعل بل اخوانه
الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن حذفها في الضرورة
قوله اعز النساء باحم النساء بنيهما سوء الاسعل قال العلامة وربما قالوا عوز وسل فعلوا في الجمع ما
جبن العوان والعلاقة اي بين جمعهما والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو والياء المنقلبة ويجوز تسكين عينه ان لم
تكن واوا نحو فلو وحمر فلو وحمر وان كانت ياء كسرت الباء عند التسكين فتقول في سيال سيل وسيل قال
كان رضا عمالج بجر تسكينه لما يوجد اليه من الاعلال وتقول في باب وثوب واصل ثوب الرابع اطرد
عند بعض بني تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا فيقول في الاسم فلك فلابيع في باب حمر
ع الا الضم وقيل سكنوا في الاوائل هب ابن قتيبة وغيره من ائمة اللغة واختاره ابن الضايع والى الثاني ذهب
ابو الفتح والسلوبين والمصنف الخامس في بحث الكافية والتسهيل ان فعلا يطرد في نوعين احدهما
المنفعل والاخر فعول بمعنى فاعل نحو صبور وصبر وان كان بمعنى مفعول الى الجمع على فعل نحو ركوب وركب ولم يذكرا هنا ما
وهم انه غير مقيس وليس كذلك لما قوله ع وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى نثر مز امثلة جمع الكثرة
فعل ويكسر في غير الاول وفعلة اسم نحو عرفة وعرف وان كان صفة نحو ضحكة فالجمع على فعل الثاني الفعلى

انتهى الافعل

افعل الاعلى نحو الحسرى افعل الاكبر جاز فى نكرا افعل الا فعل نحو بهمى ورجعى الجمع على فعل فنبيه هات الاول
ونحو كبرى مقصور على الفعلة اى ونحو الثانى فهم من تمثيله بكبرى وازمراد ٦ افعل الاول احترازا من غيرى
هما كما سبق الثالث اخل هنا باشتراط الاسمية فى فعلة وهو شرط كما تقدم وفعل الفعلة اسما عن الرا
بع اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين اعنى فعلة اسما والفعلى افعل الا فعلو فان شرح الكافية بعين ما
هما وشمل فيما سوى ذلك بعنى فعلة وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو
امراة شملته وهى البسرية لتجمع على فعل وفعل والرابع يطرد فيه فعل عند بعض بنى تميم وكلب الخامس
اختلف فى ثلاثة انواع الاول فعلى مصدر نحو رجع والثانى فعلة بفتح الفاء مما ثانيه واو سالمة نحو جوزة فما
سمع العين فى هذين النوعين فيتعين رجع وجوز كما قالوا فى رجوعا وثوب وعينى بجعل رجوعا وثوبا مما لجحفل
ولا يقاس عليه الثالث فعل موقت بغير تاء نحو حمل وفعل الجمع على فعل قياسا عند البصرى وكثير يقصر اذ حمل على
السماع وقوله فى الكافية وحمل مثل برمة فى فعل يقتضى موافقة البصرى قوله م وفعلة فعل فشر مزاحمة مع
الكثرة فعل وهو مطرد فى فعلة قال فى التسهيل اسما كما نحو قرفة ومرو واحترز بالاسم من الصفة كقولهم
صغرة وكبرة وعجزة فى العاظم ع كرا فانها تكون بفتح للمعرف والشئ والمجموع والتاء من نحو قرفة
فاذا صلحه وقرفه وتكن حرفة واو فان قلت فلم اخل هنا بالشرطين قلت اما اشتراط الاسمية فلانه اخل بينه فعلة
ولو قال وفعلة فعل اسما وجاء بعضه على فعل او ضح واما الثانى فغير محتاج عنه فان نحو قرفة فعل لكن فى بين على و
ق فعلة والمانع لهما باعتبار اصله فان قلت فقد زعم بعض النحويين ان فعلة لم يجئ جمعة فعله انما يقيد بالاسمية
بناء على هذا قلت تقييدى بالاسمية التسهيل مريح فى لحو وايضا فعل ثبت وردع فعلة صفة كما تقدم فليتصر
نعبه يصحيح فان قلت ما حكم فعلة بضم العين اذا حذفت واوه قلت لم يشترطه التسهيل التماه الاتى فعلة
بكسر العين والقياس يقتضى تساويهما وكانه انما ذكر فى لحو فعلة بضم العين لانه قليل جدا قالوا فى وعلة صلة
فنبيه قاس العين فعل فى فعل اسما نحو ثغر وثاكر وفعلة بابى العين نحو ضيعة وضع كما قاس فعل فى نحو رؤى وثؤبة
وقاسه السيرافى فى نحو هفو كما قاس فعل فى نحو حمل ومذهب الجمهور انه اذ ورد لم يقس عليه فى هذه الانواع وقوله فى الظا
هرية وهذا مثل كشئ فى فعل يقتضى موافقة البصرى كما فى نحو حمل وقوله م وقد يجئ جمعه على فعل فشر يعنى ان فعلة
بكسر العين قد تجمع على فعل بضمها كفولهم حبلة وحلى ولحية ولحاء وهو شاذ وقال يعقوب حلى ولحاء بالكسر على
القياس فنبيه كما شاب فعل عن فعل فى لحية وحلية شاب يقل عن فعل فى صورة وقوة قالوا صور وقوى بكسر او لهما
شذوذا وقوله م فى نحو رام فى الصحاح فعلة فشر مزاحمة جمع الكثرة فعلة بضم العين وهو مطرد فى فاعل وصفا لما
عاقل معتل اللام نحو غاز وغزاة وقاض وقضاة والى هذا التفصيل اشار بالتمثيل برام واحترز بصفا على مذهب على غير فا
على وبالصفة من نحو ناد وبالعين من نحو راعية وبالعاقل من نحو اسم فاعل وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شئ من ذلك
على فعلة وشذ فى وصف على غير فاعل نحو كمى وكماة وفى فاعل اسما نحو جاز وجازة وفيه شذوذ فى مذهبه اخر انه غير
عاقل وفى وصف على فاعل صحيح اللام قالوا هاجرة وهذه بالوا المهملة وهو الرجل الذى لا يعتد به فنبيه اختلف
فى وزن رمات ومشبهه فذهب الجمهور الى انه فعلة وهو مما انفرد به المعتل الا ما نذر اعنى هذه وذهب الفراء الى ان وزنه

فعل نحو منا هو ومنهما هو ليل صحيح. فعلاء بعض فعل نحو لهم غزية جمع غاز والهاء فيه عوض من ياء الجمع
وقد يحذف بعض الى ان وزنه فعلة بفتح الفاء نحو كملة وصفة فاوه فرقا بين الصحيح والمعتل م وشاع نحو كامل وكملة
ش ص اعلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وفعال ذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار
وبررة واشار بالمثال ايضا الى الشرط واحترز من غير فاعل اسما او صفة او غير عاقل نحو سيل وسيلة
وقال في عين الحاء العاقل نحو فاغ وغوغة وهي الغربان تنبيه لو قال كل نحو كامل وكملة لجاز ان يتوهم
ان ليس من منه الاطراد كما قوله م فعلا لوجب تغيير وزن الى آخره ش من امثلة الكثرة فعل وهو مطرد في وصف
على فعيل بمعنى مفعول على فعلى او توجع فان في شرح الكافية او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى
واسير واسرى وحمل عليه ما اشتبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفعيل كميت
وموتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى وفعل كحمو وحمقى ومعلان كسكران
وسكرى وما فوقه كواحمرة والكسلان وقرى الناس سكرى فاروما سوغ لهم محمولة كقولهم كيس وكيسى فانه
ليس فيه غير المعنى م لفعل اسما لفعل اسما صحيح اما فعله الى آخره ش من امثلة الكثرة فعلة وهو اسم
صحيح اللام على فعل كثير الوقوع حرج وحرجة وكوز وكوزة وفي باوبية وعلى فعل وفعل قليلا الاول نحو غرخ وغرخة
وروج وزوجة والثاني نحو فرخ وفرخة وحسل وحسيلة والحسل الضب وهو مخبوط في هذين بما يخبط به الحبر ونحوها
ودهمة واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام من مرو وضي ونحي وبالجمع من نحو عم
فعلة وبغلب على علمة لانه صفة م وفعل لما على فعلة الى آخره ش من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد
في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذ وعذ واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب وحجب
وجارة البيت فلا يجمعان على فعل م ومثله البعال فيما ذكر الى آخره ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو
مثل فعل في الذكر خلقة اي بحسب ما في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذ وعذ ونفر في الوقت كقوله ابصارهن
الى العشاق مايلة وقد اهمل غير صاع وناول بعضهم على ان صاع في البيت جمع صاع وجعل الضمير للابصار
لانه يقال بصر صاع كما يقال بصر حاع تنبيه قال بعض النحويين ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل الذكر فينبغي ان
لا يقتصر عما سمع صحيحا وقد يقال بعض شروط التصحيح جمعت بابهما تثبيت وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف
وقوله وقد ان الشائع في فعل وفعال يعني انهما قد ايجمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغزى وفعلى ان شرط اطراده صحة
اللام م فعل وفعلة فعال لفعلا الى آخره ش من امثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين او وصفين
نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع وخرلة وخرال بشرط ان لا تكون عينهما يا. وقع في لفظ من قوله وقد يجيء عينه
الفا منهما ومن القليل صوب ضباب تنبيه بقي شرط آخر وهو ان لا تكون واو هما يا. ونبه قوله بعد جمع بعير وهو
الجمل وقوله كهذا بعير هذا الكتب م وفعل ايضا لد فعال الى آخره ش يعني ان فعالا يطرد ايضا في فعل نحو جبل وجبال
بشرط ان تشترط الاول ان لا تكون لامه معتلة احترازا من نحو فتى. والثاني ان لا تكون مضاعفة احترازا من نحو طلل والثا
لثا ان يكون اسما لا صفة ونص على الثاني بقوله م او بحرفين ش واما الثالث فذكره التفصيل وقوله م ومثل فعل في
الثالث يعني ان فعلة تجمع على فعال بالحركات كفعل نحو رقبة ورقاب ويشترط فيهما ما اشترط في فعل وقوله م وفعل مع

فعل وافعل

مع فعل فاعل فش يعني ان به هذين الوزنين ان يكونا اسمين جنسا ازا من نحو جلب فعلا لا يطرح فيهما ابدا نحو فرح
وافراح ورمح ورماح تنبيه يشترط به لهذين الوزنين ان يكونا اسمين جنسا ازا من نحو خلب وجنوب ويشترط به ثانيهما
ان لا يكون واوي العين نحو ثوب وناب واي اللام كصبي م وبه فعيل وصف فاعل وزنا الى آخره فش يكسر به فعال ايضا به فعيل بمعنى
فاعل وفعيلة مؤنثه نحو ظريف وظريفة يجوز على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة
فلا يقال فيهما جراح تنبيهان الاول يشترط به فعيل بمعنى فاعل وانثاه ان يكونا محيحي اللام به التعسهيل
الثاني زعم العبدي ان فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنثة وهو خطأ بل يشترك فيه المؤنث والمذكر الثالث قد انضم لما
تقدم ان فعالا مطرح به ستة بل به ثمانية اوزان فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعيل وفعيلة بالمذكور م وشذا
مع به وصف على فعلان الى آخره فش اي كثر فعال به وصف على فعلان نحو غضبان وغضاب ونرمان ونرام او على فعلى نحو غضب
وغضاب ايضا او على فعلانة نحو رمانة ورماح وهما اي فعلان لازم مؤنثه يجوز على فعلى وعلى فعلانة او فعلانة بضم الباء نحو
خصمان وخصمى وخصمانة تنبيه فعلانة انثى نحو خصمانة وحصان ايضا والبهما اشار بقوله م ومثله فعلانة فش وهو
خمسة اوزان فعلان وفعلى وفعلانة كثر فيهما فعال فان قلت فعل يطرح فيهما فلت صرح به بشرح الطرفية بجمع
اطراد فيهما فقال وشاع به وذا اطراد فظاهر التسهيل اطراد، وقوله م والزمه به نحو طويل وطويلة بقي فش اي
الزم فعالا فيما عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه نحو طويل وطويلة فيقال فيهما طوال وانما
وزن فيهما الا الى التصحيح م وبفعول فعل نحو كبل يختص غالبا فش من امثلة الكثرة فعول وهو مطرح به الاسم على فعل
نحو كبول وصبوح وفسر وفسور ولم يجاوزوا فعولا به جمع بعير الى عشر من جموع الكثرة غالبا واي بهذا اشار بقوله غالبا الى انه قل
جمع على غير فعول قالوا نحو فسر وفسور لجمع فعل على فعال استغنا. بفعول وقول الشارح وانما جاوزوا به الكثرة
جمع فعل على فعول الى جمعه على فعال قال جاء منه شيء حقه ان يقتضي ان لم يقع شبيها منه وسمع فسار وفسور اشار
اليه به التسهيل وقوله م كذا به يطرح به فعيل اسم مفعول العا فش يعني ان فعولا يطرح به فعل بفتح العين نحو كعب وكعو
ب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جنز وجنوز بشرط ان يكون اسما ان كانت اوصاف نحو صعب وجلب وحيول جمع على
فعول الا ما شذ كيضف وضيوف تنبيهان الاول اطراد فعول به فعل مشروط بالا تكون عينه واوا كعوص وقد يشذ
موج به فوذج ومشروط به فعل ايضا بالا تكون عينه واوا كعوص وقد يشذ نحو موج كحوت وان لا يكون مضاعفا نحو خب وشذ
وخص وخصوص الثاني صرح المصنف بان فعالا وفعولا مقيسان به نحو الاوزان الثلاثة بشرطهما وقال بعض النحويين
فعل يجمع به الكثرة على فعال وعلى فعول ونحو به لعا على ثلاثة اضرب ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب وضرب
ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب وذكوب وضرب ينفرد به فعول نحو فلس وفلوس وفرس وفراس وقال عين فعل وفعال
كثير في جمع فعل الصحيح العين وعلى انهما جمعته العرب اتبع فان لم يحفظ منهما واحد نظر به باي بنية الجموع
فان جمع واحدا واكثر منهما اتبع فان لم يوجد جمع على واحد منهما على التخيير قال ابن وينبغي ان تعلم ان اكثر
الجموع سماعي للكثير منها ما يغلب فيه كثرة الغالب فيحمل عليه ما لم يسمع جمعه الثالث قال به التسهيل و
قد تلحقهما التا. يعني فعالا وفعولا نحو مجالة وفحولة وهو قليل اما انه لا يطرح وذكر به التسهيل ايضا ان من امثلة
اسم الجمع فعالة نحو جمل فيل وفدوكر وان فعالا تلحقه التا. فيكون فعالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله م وفعالة

شر من قبيحة الكلام على فعول اي وفعل ايضا جمع على فعول نحو اسود وشحم وشحوم **وان قلت** وفعل يطرد جمعه
على فعول **قلت** ذكر ذلك في التسهيل مع ما يقاس عليه فعول للص يشترط كونه اسما وان لا يكون صفة عجبا
واما نحو حمار وطلل فمقصور على السماع وقال في الكافية وفي فعل يفعل وصرح في شرح عقدها بقصره على
السماع وفي الارتشاف بقلته كذا فيما يطرد فيه فعول وقيل مقصور فيه على السماع وبه جزم الشارح **وان قلت**
ما المفهوم من قوله ومعاله **قلت** ظاهر ان ذلك مقيسا وافاد الظاهر التسهيل فانه ذكر عقيب المصرح
ولم يصرح بمعنى الطراد ايضا فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد ومن شر فعول بالعين فعل نحو شاهد وشهود
وحال وحول ولم يتعرض لذكر فاعل مطلقا من اطراد ذكر الطرد وقال الشارح وتحقيقه فعول بفعل ولفاعل وفعاله
له ايضا فعول وفي يفيد بالطراد فعلم انه مخبوط فيه انتهى وفيه نظر ان من هذا العبارة فد استعملها الناظم
فيهما هو مصرح كقوله وفعل ايضا له فعال **وان قلت** وما اعراب وفعاله على هذا **قلت** يحتمل وجهين احدهما
ان يكون فعل مبتدا وله خبر مبتدا محذوف تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا ظاهر كلام الشا
رح والثاني ان يكون فعل مبتدا وله خبر والضمير كفعول وفعل لفعول يعني انه من المطردات التي تجمع على فعول **وان قلت**
فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قولك فعل يكون نصا في الاطراد فعول فيه ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما بعد
ه والضمير والمعلل كحمار وحمران وهو ذكر الحبارى وفتى وفتيان واخا واخوان وقاح وقيحان وهو مصرح به واوى العين
صرح بذلك في شرح الكافية قال وقد تجمع عليه فعل الصحيح العين نحو حرب فالظاهر انه لا يطرد في الصحيح العين
فلو جعل قوله ابتداء كلاما مقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوي العين وغيرها وقوله بعد وشاع في حوت وقا
ع يدل على ان الاطراد محصور في نحو قاع من الواوي العين **وان قلت** يحتمل ان يكون اطراد ان فعلانا مصرح به فعل مطلقا
ولا فيما جيء لما عاق كما مر منبها عليه في قاع ونحوه اكثر منه في عين مما اطراد فيه التوعين ويدل على صحة هذا قوله
في التسهيل ومنتفا بفعلان لاسم على فعل وفعال او فعل مطلقا او فعل واوي العين فليس بواوي العين لا فعل ولا فعال في
فعل مطلقا فتأمل هذا احتمال يعضد ظاهر اللفظ والله اعلم وقوله **ص** وللفعال فعلان حصل **شر** يعني ان من امثلة
جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مصرح به اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم ان الباب التنبيه
على اطراد ما فيه فعل نحو صرح به وصرح ان قوله **ص** وشاع في حوت وقاع مع ان اخره **شر** يعني ان فعلان كثير فيما عينه واو
من فعل وفعل والاول كحوت وحيتان وموز وميزان والثاني كقاع وقيعان وقاح وقيحان قلت وصرح به في شرح الكافية
باطراد فيما عينه واو من الوزن فيتم انتشار بقوله وقد يجيء عين ذي المعنى الاول وهو فعلان فيما عينه ياء كما مر قليلا كقولهم حرب وحر
بان وراخ واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف
وخربان وحايط وحيطان وقنو وقنوان قال الشارح بعد ذكره هذا المثال وفعل وامثالها مما يجمع ولا يقاس عليها
قلت وفيه نظر يجاب بفعلان في نحو حرب لا يقاس عليه وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره وتقدم
ما ذكره في التسهيل قوله **ص** وفعلا لسما الى اخره **شر** جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو اسم على فعل نحو
بكر وبكران وظهر وظهران وسقب وسقبان للسبق بالياء الموحدة الذكر من ولد الناقة وفعيل نحو قضيب وقضبان
ورغيف ورغفان وفعل لجميع اللام نحو ثوب وثوبان **فتنبيهات** الاول قال في شرح الكافية فعلان يكثر فيما

حال من الاسماء

كان من الاسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل ومثال الجارية مجراها عبل جمع عبلاء الثاني يخرج المشارح به
امثلة فعلان فعل نحو جرح وجرحان وبخرج بالتصغير ان فعلان يجمع على جرح ولا يقاس عليه لانه صفة الثالث ظاهر
كلامه ان فعلان مشارح به بغير ما ذكر وقال في التصغير ومنها فعلان ما سمع الا سمع على فعيل فقل صحيح العين او فعل
فزاد فعلا نحو غريب وغرباء وبازل وبزلاء في شرح الكافية ان فعلا في فعل قليل م ولكريم وبخيل فعلا الى آخره ش من امثلة
جمع الكثرة وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء فان قلت
هل لذكر مثالين فاكثر قلت التشبيه على السواء وصف المدح والذم في ذلك سواء تنبيهان الاول قيد فعيل المذكور في شر
ح الكافية بان يكون بمعنى واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا في الشاذ كقولهم ما فيه ولا به جلوسخين
وسخناء وقال في التصغير ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى او مفعول او مفعال فزاد فعلاء مشابه بمعنى وسميع
معاً على نحو حليم بمعنى محالم فيقال سمحاء وحلماء وحلسا. وينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على ان المراد معنى
اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره الثاني يحتمل قوله لما ذكرها هنا وجهين احدهما ان المراد ما شابه كريم
ومخيل بالشروط المذكورة نحو طريب وشريب وان المراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم والآخر ان يكون المراد ما شابه
به كريما ومخيلا في المعنى وبهذا جزم الشارح وان كثيرا فيما يأتي على مدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر
وشعراء والى هذا الاشارة بقوله لما ذكرها هنا يعني ان نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو كريم ومخيل في الدلالة
على معنى هو الغريزة وهو كالنائب عن فعيل وبهذا جزم الجرجاني انتهى واما ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكا
فية وكفعيل في الجمع فاعلا يعني في نص مدح نحو جمعي عاقل وظاهر كلامه انه راجع الى الاثنين وبهذا يرد على من قوله
هما انما ذكرها هنا اعني في باب التكسير لانه لم يخصه بواضح فيوهم ان كل وصف على مدح او ذم يجمع على فعلاء وليس كذلك ثم
اعلم ان في اقتضاء الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى منع المدح نظرا انه ذكر في التصغير انه حمل على فعيل المذ
كور حاملا على سجية مدح او ذم ومن فعال او فاعل فزاد فاعلا ولم يقتصر على المدح ومثال فعال وشجاع وشجاع وبعا
ع وبعاع وذكر في الكافية ان ذلك مقصور على السماع وعلى هذا ينبغي ان يذكر مع فاعل م وذاب عنه في العلل الى آخره
ش من امثلة جمع الكثرة ابعلاء وهو ينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل التصحيح نحو شر
يف واشراف وخليل واخلاء والمعتل نحو غني واغنياء وولي واولياء استغنوا به عن فعلاء هذا هو السر في مجيء النوعين من التكسير الآتي ذكرهما
في المعتل كقولهم سري وسراة وغني وغنوة وسخي وسخاوة والشاذ بقوله وغيرهم قالوا ولي واولياء فعلاء غير المضاعف
والمعتل قليلا نحو انيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء ونحوه لهم م وفاعل بفعلاء وفاعل الى آخره ش مزاء
مثلة جمع الكثرة فواعل وهو مقيس في هذه الانواع السبعة اولها فاعل نحو جوهر وجواهر وفائدها فاعل بفتح
العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلا نحو فاصعا وفواصع ورابعها فاعل اسما علما او غيره على نحو كاهل وكوا
هل وخاتم وخواتم وخامسها فاعل صفة مؤنث نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل
وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو طارقة وطوارق وفاطمة وفواطم وفاصية وفواصي تنبيهان الاول ادرج
في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع الثاني يخرج التصحيح ظاهر هذه الانواع قال فواعل
لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ذكر فيه الهاء او واو غير ملحقة فخماسي واحترز بقوله غير ملحقة نحو

واحترز بقوله غير ما لحقته تاء التأنيث نحو حوض نوبان فانه يقال في جمعه حزانق بحذف الواو **الثالث** نص سيبويه
على ان جمع فواعل فيما عين صفة لمذكر عاقل كما تقدم نحو جرح طوالح وجمال شوامخ فاما نشر الكافية
وغلط جمع من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ واذا الشماخ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو
فارس وفوارس والى هذا اشار بقوله **ص** وشذ في الفوارس مع مماثلة **ش** والذي شذ من ذلك فوارس وهو الح وهو
نسع وفواسع وغارب وغوارب وشاهق وشواهق وناشز ونواشز وهو في صفات المذكر العاقل وانه جاء في الشعر
في الشعر وقاول بعضهم نحو فوارس على انه صفة لطرايب فوارس فيكون على القياس الا ان ينقل ان ضم فالفوارس جال هو الح
وفاز في الارتشاف والذي ماثله فواسع وهو الح وغوارب وشواهق وفواشز وكذلك في صفة المذكر العاقل قيل و
بحسنه في جوارس امر اللبس لاختصاص معناه بالمذكر فانه لا يقال امرأة جارسة واما هو الح فورد في مثل قوله
هالعيا الهوالح وفواسع وغوارب وورد في الشعر **تنبيهان** الاول ذكر بعضهم ما ورد من ذلك على انه صفة لطو
ابيب فيكون على القياس فيقدر في قوله هالعيا الهوالح والطوايب الهوالح قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالح
الثاني قال في الارتشاف وشكم البيرماني ان الاصل وانه جاء في الشعر قلت بعض انه جاء مصغرا لما نقل غير
فارس في الارتشاف واجاز الاصمعي ان يجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه **ص** وبفعايل جمع فعالة وشبهه
ثانيا الى اخره **ش** من امثلة جمع الكثرة بفعايل وهو لكل رباعي موقت بمد قبل اخره محتوما بالتاء او محيرا منها
والى هذا الضابط اشار بقوله وشبهه فانه خرج فيه خمسة اوزان بالتاء بالتاء. بالتاء بالتاء. فعالة نحو سحابة وسحايب
وفعالة نحو رسالة ورسايل وفعالة نحو ذابة وذوابل وفعولة نحو حمولة وحمايل وفعيلة نحو حفيظة وحفايظ
والتي بلا تاء. فعال نحو شملال وشمايل وفعل نحو يشمايل وفعال نحو عقاب وعقايب وفعول نحو عجوز وعجا
يز وفعيل نحو سعيد علما امرأة فانه في شرح الكافية واما فعايل جمع فعيل من هذا الفعيل فلم يات به اسما فيما اعلم
لكنه مقتضى القياس لعلم موقت كسعايد جمع سعيد اسم امرأة **تنبيهات** الاول شرط هذا المثل
المحير بها من التاء ان تكون هو ثقيلة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعايل الا نادرا كقولهم جزور وجزاير وسماء وسماء. وقال
سماء الاله فوق سبع سمايا ووصيم ووصايم **الثاني** قال في التسهيل وفعولة وفعالة وفعالة اسماء. يشترط
الاسمية بعين وفعيلة واخل بالشرط هنا. واما فعيلة فيشترط الا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة
وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرايح وقتايل وشرط قولهم في بيعة وبايع ونحوها **الثالث** الظاهر من كلامه انها
مع فعايل في هذه الاوزان الخمسة ممنوعة بالتاء ومحيرة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة
وفعالة وفعالة واز خلوه من التاء. حفظ فيهما حذفه فيقال في حفيظ وفعولة فعولة واما فعيل فلم يذكر في التسهيل انه يحفظ
فيه فعايل كما تقدم وهذا يدل على ان فعايل غير مطرح في هذه الاوزان المحيرة وتبعه في الارتشاف **الرابع** قد يرد في
التسهيل ان فعايل قد تجيء نحو جرايض وقرايش وبرمكا وحلولا وحباري وجرابية ان حذف ما زيد بعد الا منهما بقي حباري
وجرايبة واحترز من ان يحذف اول الزايدين فيجمعان حينئذ على الفعالي فيقال ان حذف الثاني حبار وجراب وان حذف الاول
حبار وجراب **ص** وبالفعالي والفعالي جمعا محراء والعرو الى اخره **ش** من امثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر والفعالي بالفتح
ولهما اشتراكا وافتراقا فيشتركان في انواع الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحاري وصحار. والثاني في فعلى اسما نحو علقى

علالا وعلالي

وعلا فاوعلاو والثالث فعلى اسما نحو جروى وبارو وجاور والرابع فعلى وصفا لانثى نحو حبلى وحبالى والخامس نحو عذراء
وعذارا وعذارى وكذا هو قوله والخمس افعال وفعالى وفعالى مفيدا نحو عذراء لما انهما مفيدان نحو حمراء ويوزن بهما
شرح الكافية ويدخل ما استحقتاه نحو عذراوين نحو عذراء ما ذكر هو على وفعلى صفة مطلقا او صفة خاصة بالمونث
وهذا اقرب وقال الصدارح ويشترط فعالا وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو حمراء او صفة نحو عذرى فصوى وبينهما
ولم يقيل الصفة ثم اظاهر بعد مانع من التصحيح وهو اى فعالى الجمع به نحو عذراء واى الفعالا ينصرف فيه فانهما
غير مفيدين فعلاء حقة ويشترطان ايضا جمع مصرو قالوا مهارى ومهارى ولا يقاس عليهما وسوى في التصحيل
بين عذارى ومهراء وفتوح فعالى بالكسر نحو حزورية وسعلاة وترخوة والفي وبا حرف او زايدية نحو حبنطى وعبر
ناة وعرفاة وقهوباة وبلهمية وقلنسوة وحبارى وقنديل واهل وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وتفتح فعلا
ى بالفتح بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فقول سكارى وغضابى ولا يقال سكارى وغضابى
بالكسر وردى محفوظ بالقياس. اخر نحو حبك وحباكى واعلم ان جمع فعلان وفعلى على فعالى حذف الالف راجع على فعالى بفتح
الفاء. تنبيهات الاول انما ذكر هنا ما يفتح به فعالى عن نحو حزورية وما بعدها انه يستفاد من قوله بعدو
بفعالا ويشتبهه انكفا وسيأتي بيانه ولكنه اخل بفعالى بضم الفاء. ثم ذكر لها الثاني فانواع جمع حمراء وعذراء
حمارى وعذارى ايضا التصحيل بين فعارى لكل واحد منهما اذ لا فرق جمع فعلاء وفعالى وفعالى الثالث اعلم ان فعالى بالتصحيل
بين هو الاصل في جمع حمراء ونحوها وان كان مجموعا ما يقاس عليه وانما يجيء غالبا في الشعر واذا قلنا انه الاصل فانما نجمع
جمعت حمراء اذا حذفت بين الحاء والراء الفا وحصرت ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتقلب الالف التي بعد الراء
ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الثانية التي هي لثالث ايضا ياء ثم تدغم الاولى في الثانية فتصير حمايا ثم تكسر الحاء لتصح الياء
الياء بين حرفي الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الاولى قال الصحاري بالفتح والف فتح الراء وقلبها ياء. الغالب تسلم من
الحذف عند التصغير وكلهم يقول ان الاصل الصحاري ثم الصحاري ثم الصحارى واجعل فعالى لغير ما يذكر الى اخر الفصل من امثلة
جمع الكثرة فعالى والثاني ساكن العين من اخر ياء مقصورة تغير تجمع بين نصب نحو كرسي وكراسي ومرمى ومرامي ودراهي واخر
وبقولنا لغير ما نصب جمع من نحو مرضى بصري وبصارى ولا يقال ابراجي وعلامة التجمع جواز سقوط الياء. وبقولنا الثالثة
على معنى مشعر به قبل شعورها فتنبيهات الاول قد تكسر الياء. الاصل النصب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هو
فيه حتى يصير النصب منصبا وكان لنسبي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مقهى ومصلى واصل المصلى
بفتح الياء منسوب الى مصلى قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل الثاني يجوز التصحيل
ان نقل الجمع ايضا التحو عذارى ومذاكير وحوارى فيقول فيها علاني ومذاكي وحواري او تحمل به نحو عذراء وحمراء وانصار و
ضربان قلت اما حمراء وعذراء فقالوا فيهما حمارى وعذارى بالتصحيل ونقول التنبيه على انه الاصل مع انه لا يقاس عليه واما
وضربان فقالوا فيهما انصائي وضرباني وصلهما انا مين وضرابين والياء. فيهما بدل من الهمزة وعلامة جمع ان نقول
البدل ياء انا مي لازم ومرمى جاز العرب فالتانا مين على الاصل قال الفشاعي: اهلا بأهلي وبيتا مثل بيتهم وبالانا مين ابدال
الانا مين عند التصحيل ولو نجمع نقول انا مي ليست بدلا من انا مي جمع انصي وانا مين جمع انصان لكان
فرق هب الى قول حصني والصحراح سرح نحو البدل انا مي العرب نقول نصي بمعنى انصار قال الفشاعي وليست انا مي وانكر لبيع فجما

قالوا تخشي في خمري ومخاني في مغاري فكذلك قالوا اناسي واناسي قلت الحاصل ان اهل التصريف على جمع اناسي جمع انسان لا جمع انسي
ازيا. لتنسب فلبيست كياء الكرسي قال في شرح الكافية ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في حتى جاء في جمع تركي تراكي انتهى
وحكي في جمع انسان اناسية بتعويض تاء التانيث من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التصريف ابدال نونه لا في ياء
من اسم واحد فقالوا ايسان وجمعه اياسير واما ضرابي فذكر بعض اهل التصريف ان الياء فيه لازم ولم يشر كذلك لانه عن العرب من يقول
ضرابين على الاصل وذكر في شرح الكافية وحكى ابو القاسم السعدي وغيره انه يقال ضرباء لقة في ضرب ان قيل ويحتمل ان يكون ضرابي
جمع الضرباء وتكون الياء بدلا من همزة التانيث كما قالوا في صحراء صحاري **الثالث** هذا اخر ما ذكره في هذا النظم من امثلة تكسير
الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والمشبه به وجملتها احد وعشرون بناء فُعْلٌ كحُمْر وفُعُل كصُبُر ووفُعَل كغُرَف وفِعَل
كحِجَج وفُعَلة كرُماة وفَعَلة كبَرَرة وفَعْلى كقتلى وفِعَلة كدِرَجة وفُعَّل كرُكَّع وفُعّال كعُذّال وفِعال ككِعاب
وفُعول كقُلوب وفِعْلان كغِلمان وفُعْلان كظُهران وفُعَلاء كشُعَراء وأفعِلاء كأولياء وفَواعِل كحَوائض وفَعائل
سحائب وفَعالي كعذاري وفَعالِيّ كحُماري وفَعالَى ككراسي وزاد في الكافية ثلاثة ابنية فِعَالى وفُعَل وفِعال اما فُعالى فنحو سُكارى
وهو نوعه على فَعلان وفَعلى ونحو غُيارى وانه يرد على فَعالى بفتح الفاء في هذين الموضعين واما فُعَل وفِعال بضم الفاء نحو غُيُب وتُؤَام
ففيهما خلاف ذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل لا جمع انهما من امثلة التكسير لا اسماء جمع وان نحو فُعَل
سُعَرى فهو اسم جمع قال في شرح الكافية وما كان على وزن فَعيل فهو جمع ان كان كعَبيد وحَمير واسم جمع ان كان ككُليب وحَجيج وللشيء
فيه معنا مولان منعا بدليل في فَعيل فولان انه اسم جمع مطلقا والثاني التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الخباز من كسره على فَعيل ثلاثة ابنية فَعَل كعَبد وعَبيد وكلب وكليب ورهين وهبين وفَعَل كعيز ويغز وفَعل كضرس وضريس
وهو قليل لانه اشبه لا احاد انتهى وفي عبيد وكليب كما ترى وهكذا قال في الصحاح فلان الحمار والجمع عبير مثل كلب وكليب
وهو جمع عزيز وذكر في الكافية ايضا من جموع التكسير فعالي فيمنع منه لا بعطن جحلى جمع حجل وضربى جمع ضربان قال
مذهب ابن السراج انه جمع وقال الاصمعي الحجل لغة في الحجل وذهب الاخفش الا ان كبا وحجلا جمع تكسير ومذهب سيبويه انه
جمع وهو الصحيح لانه بصغر على لفظه ونه ذهب الفراء الى ان كل ماله واحد من تركيبه اصل اللفظ نحو نمر وعمام جمع تكسير ولبيس
بصحيح **ص** وبفعالل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى **ش** هذا اخر ما ذكره من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما ماثله في
العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل واما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة احرف واما شبهه فيجمع
عليه كل ثلاثي مزيد الا ما اخرجه بقوله من غير ما مضى وهو باب كبرى وسكرى واحمر وحمراء وراو وكاهل ونحوها لان هذه قد
استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه **تنبيه** شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه اما الرباعي فان كان
مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن وبزبرج جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته لا للالحاق نحو صيرف
وصيارف وعلقى وعلاقي او لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم يكن مما نفتح واستثناه واما الخماسي ايضا
اما مجرد واما ذو زيادة فان كان مجردا فقد نبه عليه بقوله **ص** ومن خماسي جرد الاخير انف بالقياس **ش** اذا اريد جمع
الخماسي المجرد حذف اخره ليتوصل بذلك الى بنائه فعالل فيقول في سفرجل سفارج فان كان رابعه يشبهها بالزائد جاز حذف
به والنقيا الخامس كما نبه عليه بقوله **ص** والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد **ش** يجوز حذف الرابع ان كان يشبهها
بالزيد لفظا او مخرجا فالاول نحو خدرنق لان النون من حروف الزيادة والثاني نحو فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة

بلغ ان شاء

جاز ان تقول فيهما خوارز وفرازن بحذف النون والاولى ان تقول خوارزي وفرازي بحذف الخامس كما تقدم وهو الاجود هذا
مذهب سيبويه وقال المبرد بالخيار في ذلك فتقول خوارزمي وفرازي وغلط سيبويه اجاز الكو
فيون والاخفش حذف ما قبل الرابع كما تقدم واحذف الثالث اسهل لان الجمع يحل محله الثاني منع ابو الع-
تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه يكسر وفاقا على استكراه وقال ابو الحسن ويعني غالبا التصحيح
على تكسير الخماسي لا صولها اما الخماسي بزيادة فانه يحذف ويجمع جمع ذاك اخراجا او عينا اخر تمو سبطر وسباطر
وبرذون وبراذين كما يكسر ما فيه الزائد من الخمسة حرف لين قبل الاخر فانه يحذف بل يجمع على معاليل وتحو عصفور و
عصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وهو مقيس من قوله م وزايد العاشر الربا عي الى اخره ثم قال قلت
وهم من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف وأكثر من ان يعد ازواد وعصفور وقرطاس وتحوهما بغلبان
با. هذا مقيس من قاعدة مذكورة في التصريف لا يحتاج النص اليها فتبصر ان اول تمم قوله وزايد العاشر الى
باعي نحو قعثرى مما اصوله خمسة خمسة فقط او نحوه اي اكسر حذف منه حرف الزايد وخامس الاصول فتقول
قناعث الثاني متمم قوله حرف اللين ما قبله حركة مجانسة كما مر مثاله وما قبله حركة غير مجانسة نحو
عرفيو وقرمزيس تقول فيهما عرانيو وقراميس وخرج منه تنقوز مما تحرك فيه حرف العلة فانه لا ينقلب بل
يحذف فتقول كناهر م والسين والنا من كعسشر الى اخره ثم اعلم ان الاسم الذي فيه من الزوايد ما يحذف
وما يثبت الى الجمع اعني فعالل وفعاليل فتوصل اليها بحذفه فان ثانية احد الثالثين يحذف بعض وابقاء. بعض الفي ماله مزية
في المعنى او اللفظ فبذلك تقول في جمع مستشرع مكارع بحذف السين والتا. معاذ بقاء. بعضا يحل بهيئة الجمع وابقي
الميم لان لها مزية عليهما لكونها تزاد لمعنى يخص الاسم. ولهذا اشار بقوله م والميم اولى من سواه بالبقي
ثم تمم قوله من سواه صورتين احديهما واقعية ونعوان يكون ثاني الزايدين غير ملحق نحو سفرجل ومقتلم
والاخرى خلافية وهي ان يكون الزايدان ملحقا نحو مفعنصر فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه ابقاء الميم فتقول
مفاعنس ومذهب المبرد بقاء الملحق فتقول فعانس وهو مذهب سيبويه جاز ان يسمى مصدرا وهو لمعنى يخص الاسم
فصارت اولى بالبقاء وقوله م والهمز والياء مثله ان سبقا ثم يعني ان الهمزة والياء. قبل الميم في نحو هما اولى بالبقاء.
اي انصر واخو انصر وبلنجر فتقول في جمعها الاجع وبلاجع بحذف النون وابقاء. الهمزة والياء. لتصدرهما ولا
نهما في موضع يقعان فيه الين على معنى تخلف النون عنهما في موضع لائق فيه على معنى احلا والتا اجع غير الاجع وبلا
جع في الجمع رجوعا الى الغالب ثم قال فتنبيه تقول ان المزية تكون في المعنى وفي الضبط وما تقدم من ابقاء الميم والهمزة والياء.
في المثال السابقة من المزية المعنوية ولها امثلة اخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر ومثال المزية اللفظية قولك في جمعا
ستخراج تخارج لان له نظيرا وهو قاتيل ولا تقول استخاريج لان سباعيا وكذلك مثله من مر مربيس تقول فيه مراريس بحذف
الميم الثانية وابقاء الراء لان ذلك لا يخل مع كون الاسم ثلاثيا بالاصول وحذف الزائد وابقيت الميم فقلت مراميس وهم
كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطايط جاز الهمزة فيه اولى بالبقاء من الالف لتحركها ولتشبهها بحرف اصلي لان رجاج
تقاوسها متناع تخلف الالف وهو نقص يوقع الالف بالبقاء اقعد من اخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطايط على
القولين والتفريع مختلف ومسايل هذا الفصل كثيرة فلتكتف بما ذكرنا ومن المزية ايضا ما اشار اليه بقوله م والياء والواو

احرف ان جمعت ما فتم معا يجب ابتداؤه بالبقاء او جبر فوز وعيطوس ونحوهما جاز تكسيرهما حرابيش
وعطا مبدل حرف الياء. والفت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها لانها اوفرت الواو بوقوع بالفا لانها الياء.
انما احرفت الكسي حرفها عن حرف الواو ولبقاء اربعة لآخر فيفعل بها ما يفعل بواو عصفور ولو حرفت الواو
او لم يغن حرفها عن حرف الياء لان بقاءها مهوة بصفة الجمع ح وجبروا بزايد يسير لان الزايد
الفوز والالف فان حرفت الفوز قلت مسرائع وان حرفت الالف قلت مسرافد وكذلك تكاثر نحو العلنداة والحمنبكى والقعبرى فانها
جبروا بها بعد ان الزايد لم تثبت التكاثر بينهما لان الامر بينهما على الآخر والحاصل انه اذا زال احد الزايدين بقي والا فثبت التكاثر بهما
والكاف في مخير وتتمتم الباب بذكر مسايل الاولى يجوز تعويض يا. قبل الطرف فيما حرفه اصلا كان او زايدا فيقول في مسجد مساجد ومنطق
مطاليق وفي مكرم مكارم والتصغير وسيأتي. الثانية اجاز الصوفيون زيادة الياء بمماثل ما على حرفها من مماثل
ما عيل فيجيزون في جعار وجعافر وجعافير وعصا في عصاة فيردون المحذوف جابرا للذاهب وجعلوا من الاول والثاني معاخ ذ
ومن الثاني وعثرة معاخ الغيب وواقفهم التصغير على جواز الامرين واستثنوا مواعل فلا يقال فيه الا مشوير والمغ
له سوابيع فيصير آخر فعلها النون وواقفهم الجمع على زيادة الياء. قياسا في نحو طوابيع وخوابيع وكل ما جمع على مفاعل
وفاوا ابو حاتم في نحو التقية كل ما جاء من هذا النوع واخره مشروع وفي جمعه التشديد والتخفيف كما تقدم في الاخفش
هما يقال في جمع معاتج معاتيج وقال ابن ياسر الحرف يا لحرف يا المعنى كثير ومذهب البصريين ان زيادة الياء في مثل معاعل وحرفها في
مثل معايل يجوز للضرورة. الثالثة فروع في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم وانشاد البيت في التصغير
بقوله وربما فروا بتحريك السريه فعوملت معاملة الجمع ومثاله في لحيان قولهم في طريق وحيث طرق وحوث في الجمع
والعامة تسكن على حرف الزيادة وهو مذهب البصريين وكان يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه انه عما جمع
على غير واحده المستعمل كما فتح واجاز الفراء فيه ان يكون اسم جمع. الرابعة قال في التسهيل جمع اسم الجمع وجمع
التكسير على غير الموازن لمفاعل او مفاعيل او فعلة او فعلة لما يشبهه جمع شبيهيهما في الاحاد المنفصل من جمع اسم
الجمع فوز وافواز وكاهل كما قال سيبويه انه لا يفرد ومن جمع الجمع عفاريت وعفاريس كما يقال سرحان وسراحين ومعنى قوله لما يشبه
له المعنى الذي ينشأ ولذهني ان الداعي لجمعهما هو الداعي الى تثنيتهما وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة و
نقل عنهم ان جمع جمع الكثرة لا يقاس بالقلة واختلف في القلة فقيل يقاس جمعه وهو مذهب الاكثرين وقيل لا يقاس وما الجمع
من الجموع الا جمعوه وهو مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور وبه يفسر التسهيل في كلام سيبويه. الخامسة اختلف
في اصايل فقيل هو جمع جمع. جمع لانه اصاوا اصاوا جمع اصل واصل جمع اصيل قاله الشجري ورجحه ابن الخشاب وهو خليق بالرجحان وقيل هو
جمع جمع لانه جمع اصال جمع اصل واصل صحيح لا جمعا وقيل ان اصال جمع اصيل كيمين وايمان واصايل جمع اصيلة كصبيغة وصبايغ
فيكون ابن الباع في قوله ايضا الحمس ابن مارس وقال ابن الخشاب اصايل جمع اصيل كما قيلوا بايل والا قيل الصغير من الاحاد الا ان يعتبر
العوالين فليس بجمع جمع. السادسة قال العزيزين الجمع والجمع والاسم الجنس والمراد اخرته الهنا الموضع لا ومعرفته متوقفة
على معرفة امثلة التكسير والعزيزين هذه الثلاثة مترادفة حيث لم يقصد احدها معنى. والاخر يقضي اما العنوي فقال الشارح في
صدر الشرح الاسم الدال على اكثر من اثنين بينهما تباين الثامن اما ان يكون موضوعا للاحاد المجتمعة لا على ما هي عليها لا لانه
تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا لمجموع الاحاد لا على ما هي عليها لانه مجموع على اجزاء مسمى واما ان يكون موضوعا

لجنس

لحقيقة ملغى فيها اعتبار الوحدة الا ان الواحد ينتفي بنفيه والموضوع للاحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد
مستعمل صرحا او اسوع او لم كاباييل والموضوع لمجموع الاحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب او لم يكن
كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور وهو اسم الجنس وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمرة وتمر
وعكسه كماة وحماة تنتفي بعنى ان الكمر والكب للواحد والكماة والحماة للجنس وهو قليل وبعضهم يقول للواحد كماة وللجنس
ح ٢ على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء يعني ان اسم الجنس ان لم يشتهر في لم يفرق بينه وبين
واحده بياء النسب ك تخوروم ورومي وزنج وزنجي واعلم ان فيما عرف به اسم الجنس نظرا لان مقتضاه تحقه الحلاو وتمر وغيره
على القليل والكثير كالعسل والماء لان الواحد انما يتبع بنفيه اذا كان صالحا فاعليه وقد صرح بذلك الشيخ ابو عمر في شرح
الكافية والمقصود من كلا والنحويين ان اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده تا التانيث نحو حوزة وتمر وكلم لا يتطلو
على اقل من ثلاثة وانما يقال ذلك نحو ضرب من الصابون فانه صالح للقليل والكثير للتقسيم على الواحد وامثاله غير الصابون فلا يقال فيها
ذلك وقد صرح المصنف بذلك فقال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي قال سيبويه واقل ما يتناول ثلاثة كلهات بل
مقتضى قوله في التسهيل تكسير الواحد المستدل بالتاء ممنوعا استغنا بتخمير يدي الكثرة وتصحيحه بالقلة او نقل نحوه
لما هو كالعشرة حتى قيل تافرنكامه الاول واما البعض فلا علم ان اسم الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه
واما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب فيه او ان كان على وزن خاص بالجمع نحو عباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحد
مقدر والا فهو اسم جمع نحو هط وابابيل فلذا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا في المفردات كغولهم لمرمة اعشار هذا مذهب
بعض النحويين واكثرهم ثم ان قولهم على وزن خاص ويلزمهم قولهم لمرمة اعشار من وصف المفرد بالجمع ولم يذكروه والظاهر غير الخاص
بالجمع وليس الاعراب جمع عرب بعم الحاضر بدو والباد بعرب والاعراب تخصص الباد بين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد من لفظه
واما ان يوافقه في اصل اللفظ مع وزن الهيئة او يخالفهما او يوافقه فيهما وتثنى فهو جمع بغير تغيير نحو قلم وان يثنى فليس بجمع
كوجنب والصوا غا او وصف به وان يوافقه في اصل اللفظ مع وزن الهيئة فاما ان يمتنع من واحد كما يمتنع ياء النسب نحو عروم او بناء
التانيث ولم يلتزم فا فيه نحو قمر او ان امتنع جاز ولم يلتزم فا فيه وهو اسم جنس فان التزم فهو جمع نحو تخم وتقع حكم
سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت فا فيهما فان الغالب على اسم الجنس المتناول واحده بالتاء التذكير وقال ابن سيده التذكير
والتانيث سواء لا استعمال الكثرة وان لم يكن كذلك فاما ان يوافقوا او ان الجمع الماضية او لا يوافقها فهو جمع عالم بمساواة
الواحد في التذكير والنسب اليه بواو وفتح فيجوز جمع فلك لما حكم على غزي بانه اسم جمع مخالفا له في مساواة الواحد في التذكير
كلاب كليب بانه جمع لانه موقث وحكم ايضا على ركب بانه اسم جمع لراكب لانهم نسبوا اليه فقالوا لاكه ركبي والجموع لا ينسب
اليها الا اذا غلبت او اهملوا واحدها وانما قلنا مع وزن فتح لان الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بفتح فيقال الرجال فاعل وزن خالد وزان
الجموع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان معنا ليس من بنية الجمع خلافا لابي الحسن والحاصل ان اسم الجنس
هو ما يتميز واحده بالتاء والياء ولم يلتزم فا فيه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع وان
لم يبنه او له واحد لكنه مخالف لا وزان الجمع او غير مخالف لا كنه مساو للواحد في وجوب التذكير والنسب وان اعرب
باعراب الجمع بمعرفتهما التصغير الثاني بعد التكسير انه كما قال سيبويه مزوجه واحد فلذلك ذكروا ايا
وعلامته وشرطه المصغر ما قدمناه عند البصريين والتحقير والتقليل والتقريب والتحقير حالات الشيء نحو جعيفر

اى جمع صغير واما الثنائه نحو درجل والتفليل لحقيقة الشئ نحو رجيعصات والتقريب اما الزمان الشئ نحو بعيد العصر واما المكا
نه نحو دويرة ما لمنزلة نحو صريفين واما الكويبر في مواضع التعظيم كقول البيد ويهة تقصر منها الاناعل بعيد الكون واجب
باز الواهبية اذا كانت عظيمة كانت مسرعة الوصول والتصغير للتمن وباز المراد اذ صغر الاشياء فربما عسر الاسم ازالعظم واما
علامته فهي الياء واذا جعلوها ياء لان اول الحروف بالزيادة حروف اللين والالف قد استثقل بها الجمع فعدلوا الى الياء لانها
اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الفرع ان الالف قد تجعل علامة للتصغير واستدل بقول العرب يجمانة وشنابة وحبابة
وشنوابة وبهر بهر واهر بهير يجوز التصغير وربما جاز للضرورة لغة بها الهر بهر واماحوابة وشنوابة فالهما بدل عن ياء التصغير
والاصل حويبة وشنيبة لان التصغير يجعل الاسماء اولها حرف مشدد واما شروط الصغير فاربعة الاول ان يكون الاسم قابلا
بصغر للعدول الحرف لان التصغير وصف في المعنى وشئ تصغير فعل التعجب وبكونه مقيسا خلاف نقيع في بابه الثا
الثاني ان يكون غير متوغل في شبه الحرف فلا تصغر الضمائر والاسم وكيف وكم وهنا وشئ تصغير بعض الاسماء الاشارة وسيأتي
الثالث ان يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم والاسماء المعظمة شرعا وفي الاسماء شهور السنة
وايام الاسبوع فولان والمنع مذهب والرابع ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت ع وقبلا
اجعل الثلاثي فما الى آخره ش اسبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وفعيل للثلاثي مطلقا نحو قضيب
فعاو قليس في تصغير جعيسر وفعيعيل لما زاد على الثلاثة اما فعيعل فللرباعي نحو سرحان وجعيفر وجعيفر
للخماسي المجرد اذا حذف احرف اصول نحو مسيرجي في مسرجي وذواما فعيعيل فللخماسي وما فوقه ايضا اذا كان قبل آخره
حرف لين نحو عصفير او حذف منه شئ عوض نحو قبيريد في قبرين تنبيهان الاول اذا زاد الثلاثة فروع الخليل
رحمه الله فقيل له لم يثبت الصغر على هذه الامثلة فقال وحرث معاملة الناس على قليس وقهيم وبنيان الثاني
وزن الصغير بهذه الاسماء اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه صيغ اللفظ فقط وكراهة لتكثير الاشتباه ليس مجاريا ع
في اصطلاح التصريف الا ترى ان وزن حميم ومصير وسعير في التصغير فعيعل ووزنها في التصريف افعل وفعيل وفعيل
الثالث يفهم من قوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغر ثلاثة احمال ضم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة بعده
يفهم من قوله فعيعل فعيعيلا ما زاد على الثلاثة بشاهد الثلاثي في الاحمال الثلاثة ويزيد ابعاده وهو كمس ما بعد
الياء فيما يستثنيه الرابع فقد الصيغات المذكورة اذا هي في المتمكن واما غير المتمكن فانه تخالف بعضها
وسيأتي في اخر الباب الخامس ذكر الضم اول المصغر عليها اكثرها ظاهر الضعف منها اللهم الا فتحه في التكسير او الياء
باعي والحاقها نسيا بنسوا الا الكسر والضم فكان الضم اولى لكان الياء فان معناه المسيل في وفتحه ثانيه لان ياء التصغير
والف التكسير في نحو معا عل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الالف السادس ان يضم ثالث المصغر ويفتح ثا
نيه اذا هو فيما ليس كذلك نحو صريع فقد الفتحة والضمة في الكسر غير هاء المصغر في نحو جزء ابن بان الثاني
فان الوكان اول المكبر مضموما كغراب وعلان ضم ثانيه لحكم باز الضمة في التصغير غيرها في التكسير وقال بعضهم نحو
ما قبل اخره مكسورا اذا صغر لا يغير فان ولي فيه ازالكسرة في التصغير غيرها في التكسير لكان وجها السابع نون كان المكبر
على بنية المصغر كصيقل ومهيمن ونحوهما من اسماء العاملين فقال بعضهم ان تصغيرها يكون بالتغيير وظاهر التسهيل
ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها ع وما به لمنتهى الجمع وصل الى آخره ش يعني

التي تتصل

انه ينوصل الى بناء مفعول ومفعيل فيما زاد على اربعة احرف بما يوصل به فيه الى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل
والمعارف هنا من ترخيم وتحقير ما لديه التكسير فتقول في تصغير قرطاس وقرطيس قريطيس وقريطيس بحذف الخامس
الرابع لانه شبيه بالثالث وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون والقاف لكثرتهما وتقول في استخراج تخيرج
التصغير لان الثاء اولى بالقاف حسما سبق وتقول في جحرنبوش جحيرنبيش بحذف الياء والقاف الواو مقلوبة ياء كما مر وتقول في علنداه
عليندا او عليندى الالف الاخيرة لا حرف اصلي على الاخير وقد تقدم بيانه في باب التصغير واغنى عن اعادته تنبيه
بقولنا غير مستثنى من لحاقها التأنيث والعجمة المعروفة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانها تحذف في
التصغير والاعتداد بعدم بعض كما سيأتي ص وجاز تعويض ياء قبل الطرف فتر يعني انه يجوز ان يعوض ما حذف في التصغير
والتكسير ايضا قبل الاخر وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فعلول في جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج
ويجيء في التصغير سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فعلول في جمعه مطانون ومطاليق
في تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جاز ان التعويض لا يلزم ص تنبيه قال في التسهيل وجاز
ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر ما لم يستحقها لغير تعويض واجتنب بقوله لغير تعويض من نحو لغاز عيزجم
يغزو فانه حذفت العين ولم يعتض فيه الى تعويض لتنوب ياءه التي كانت في المفرد ص وحاد عن القياس كما ذكرنا الى
اخره فتر مما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب معربا وكانه تصغير تنسيب وفيه خلاف مذهب البصريين
انه فعلال من الاسم وقال التنسيبي في بعلبك ايضا للكثرة الاسماء من الابعاد وقال بعضهم الكوفيين انه افعلال من التنسيب
وهو على الاولين من نحو النوع وفي بنوز ابنوز تصغير ابنوز وفي بليلة لبيلة كانه تصغير ليلات وفي رجل وجعل كانه
تصغير اجل وفي صبية غلمة اصيبية واغيلمة كانهما تصغير افعلة وهذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير
مهمل عن تصغير مستعمل وفي سمع في بعضها القياس ايضا قالوا في صبية صبية على القياس ويشبه ان يكون
صبية على الحذف وكما جاز عد اصغرهم وكلب يقال في جمع كلبة اكلب واكلبة والصواب ما ذكرناه وما خولف فيه القياس
في الجمع قولهم رهط وارهط وباطر وابطر وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض وفطيع واقاطيع بحذف
جمع لواحد مهمل استغني عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع للتكسير
وبه على غير قياس وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى بنية اخرى ثم تجمع فيرى ابا الحسن ان الاسم غير الى البطيل وابطول ثم
جمع وذهب المبرد الى ان ارهط جمع رهط وابا طيل جمع ابطول مصروفا بطر والمستغنى به عن جمع الاسم واعاريض تكسير
اعراض مصروفا عرض وذهب العراقي الى ان احاديث جمع احدوثة بمعنى حديث وقال ابن خروف اذا احدوثة انما تستعمل في
الطيب والرديء لا بمعنى الحديث الذي يتحدث به وعد بعضهم من هذا النوع قولهم اكابر في جمع كبير وليال في جمع ليلة
وليست منه بل مما استغني عنه بجمع مستعمل فليلة انما قالوا اجر وليلات وان كان لا يستعمل لبل وكبر فلت وكذلك لا
ينبغي ان يعد قولهم في التصغير لبيلة مما استغني عنه بتصغير مهمل ص لتعويا التصغير من قبل علم الى اخره تنبيه اعلم
ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب جرا بوجوه الاعراب على مقتضى العوامل نحو زيير وان لم يكن حرف اعراب وجب كسره
كما كسر ما بعد الف التكسير لا خمسة اشياء الاول ما قبل علامة تأنيث وهي التاء والالف نحو طليحة وسكرى فتقول طليحة
وسكيرى بالفتح لوجوب فتح ما قبل الف التأنيث وحمل فتحة على فتحة الالف ويعني بقوله من قبل علم ما كان منقلبا عن

مثلوا لو افصل من التاء كحبلى وحبرجة الثاني ما قبل همزة التأنيث وهي الالف التي قبل الهمزة في حمراء وحمراوة وبانها البيت
علامة التأنيث عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة وتقع ويجوز في الجمع التذكير والتأنيث
فتقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الالف **وان قلت** فلم لم اجر اجمع بعلم التأنيث التاء وحدها
والهمزة الا بعين المقصورة والممدودة **قلت** لا يصلح علم الف المقصورة علم تأنيث فتخصيصه بالياء لا وجه له وانما عطفت
الف الممدودة على علم التأنيث لعدم الراجحية فيها فتعين كونه في التصغير والف التأنيث او الالف قبلها **وان قلت**
قوله في شرح الكافية فان اتصل بها واو الثناء علامة تأنيث فتح كتصغير وحبلى وحميراء يقتضي ان الهمزة في حمراء منقلبة
عن واو لانه علامة تأنيث ولم اقف في الكافية على قوله لتأنيث علم **قلت** يجوز في الجمع والتحقيق ما تقدم في المثال
ما قبل بعد الجمع اجمال فيقول فيه حميدر محافظة على بقاء الالف الجمع **تنبيه** اهمل المصنف ما بعد الاول بقيد وان يكون
جمعا فشمل المعرف في بعض نسخ التصغير او الف افعال جمعا او مفردا فمثال الجمع ما ذكروا ومثال المفرد لا يتصور تمثيله
على قول الاكثرين لانه سمي به من الجمع لان افعالا عندهم لا يثبت في المفردات قال سيبويه فاما اصغرت افعالا اسم رجل
قلت افيعالا كما تصغرها فيلزم ان يكون اسما فتصغير افعال كتصغير عطشان فرقوا بينهما وبين افعال انه لا يكون الا واحدا ولا يكون
في افعال الا جمعا انتهى وقد اثبت بعض النحويين افعالا في المفردات وجعل منه قولهم ارعة عشار وثوب احلاء واشمال
وهذا عند الاكثرين من الوصف بالجمع وتصغير افعال كما سبق **وان قلت** انما ارعنا على مذهب من اثبته في المفردات
فعال يصغر على افيعال او على افيعيل **قلت** مقتضى الحاوي والناظم وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افيعال بالفتح
ومقتضى قول من قال من النحويين او الف افعال جمعا كابي موسى وابن الحاجب انه يصغر على فييعيل بالكسر وقال بعض
شراح نصريف ابن الحاجب فيما قوله جمعا احترازا مما ليس بجمع اعشار وفي تصغير العشر انتهى وقال الصنهاجي
او الف افعال جمعا وعلى هذا فيه قوله سبق انتهى بقيد وحمل كلا والناظم على التقييد وكانه جعل سبق قيدا لافعال
اي او الف افعال السابق في باب تكسير وهو الجمع اما تقييد فتبع فيه ابا موسى وعزوا فقه وقال الصلوبيني مشيرا
الى قول ابي موسى هذا خطأ ثم ان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل ان يكون اسما وما
حمل كلا والناظم على التقييد ولا يستقيم الا وقوله سبق ليس حالا من افعال فيكون مفعولا به بل ما موصولة ومن مفعول
لسبق مضمر عليه والتقدير كلاهما سبق من افعال او افيعال فان المصنف اطلق عين هذا الحكم بل صرح بالتعميم
في بعض نسخ التسهيل وعلى تسليم كلامه الرابع ما قبل الف سكران ونحوه مما اخره الف وتوءم ايل فان يجمع جمع ما اخره
فيه على مفاعيل مجرد ومزيد وهذا حال الناظم على سكران فيقول فيه سكيران لا تقل لم يقولوا فيه سكاريين وكذلك مثله
نحو غضبان وعطشان فان جمع على مفاعيل مجرد ومزيد صغر على مفيعيل نحو سرحان وسريحين فانه جمع على سراحين
وان كان جمعه على مفاعيل مزيد فانه يلتفت اليه بل يصغر على مفيعيل مثال تكسير عمر ثان وانسان فانهم قالوا في جمعهما عراثين
وانسين على جهة التشذيب فاما اصغر قيل فيهما عريثان وانيسان فاما ورد مما اخره الف وتوءم نحو ندمان ولم يعرف
هل تغلب الغرة الياء حمل على باب سكران لانه الاكثر الحاصر ما كان قبل اسم ثلاثي مستكمل تاء التأنيث والمراد به
غير المركب نحو بعلبك فيقول فيه بعيلبيك ولم يذكر هنا **ص** والف التأنيث حيث صار الى اخره **ش** يعني انه لا يفتح في
التصغير بقيد الاشياء التالية لانها تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمة مستقلة بنفسها ومعنى عد الاعتداد

بفعال انما قبلها

بها او ما قبلها بفتح كما يفتح غير متمم بها الاول الف التانيث الممدودة وهما. الثاني الف التانيث نحو حنفصلة
الثالث يا. النسب نحو عبقري والرابع عجز الضاف نحو عبد الله الخامس عجز المركب يعني غير المركب
المتضمن كره نحو بعلبك الساد سر الالف والنون الزايدتين بعد اربعة احرف فصاعدا نحو عمران وعثمان اذا
جتزن من او تكون بعد ثلاثة احرف نحو سكران وقد تقع مع هما السابع علامة التثنية نحو مسلمين التامن
علامة الجمع الصحيح نحو مسلمين ومسلمات جميع هذه لا يعتد بها في تغيير ها فيقول في تصغيرها رهيط وحنيكلة و
عبيقري وعنيبس شمير وبعيلبك وعثيمان وعثيمين ومسيلمين ومسيلمات فتقول في تثنية التصغير قبل الا
لف والتا. وكذلك سايرها فنبيهات الاول هذا تغيير لا طلاق قوله وما بعده لمنتهى الجمع وما يقوم التنبيه
عليه الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كالتانيث في المنع من الاعتداد بها من كل وجه لان
مذهب سيبويه في نحو حلولا. وبرداء. وقريناء. مما ثلثه حرف المد حرف الواو والالف والياء. فتقول في تصغير
ها حليلا. وبريكا. وقريناء. بالتخييب بخلاف نحو بروقه فانه يقول في تصغيرها في بريقة بالتشديد ولا يحذف
فيقر طهر الالف عنده بعتد بها من هذا الوجه بخلاف التا. ومذهب السيرافي الواو والالف والياء. في حلولا. واخويه
ويقول في تصغيرها حليلا وبريكاء وقريناء. بالاعراج غاء مسويا بين الف التانيث وتابيه وحجة سيبويه ان الالف
التانيث الممدودة تشبهها بها. التانيث وتشبهها بالالف المقصورة واعتداد التشبيه اولى من الغا. احدهما وقد
عتبر التشبه بالها. من قبل مشاركة الالف الممدودة لها في عدم السقوط. وتفترق الالف بوجه ما فاغنى عن اعتبا
ر التشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو في حلولا. ونحوها فانها حالب حبارى اولى بسقوطها في التصغير فتصغير عنريفا
الف التانيث فلذلك تغير بسقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير واعلم ان تسوية المصنف هنا بين الف التانيث المم
دودة وتابه يقتضي موافقة السيرافي ولكنه مخالف في غير هذا الحكم مذهب سيبويه الثالث اختلف ايضا في نحو قاصعاء
وعيشر على وجه نحو حمراء ونحو طرفاء وطريفاء اعلاما فمذهب سيبويه الحذف فيقول قصيعاء وعيشير بالتخييب لان زيادته غير طارية
على البقط محتبر بها معاملة حلولا. وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح نص على ذلك
ومذهب السيرافي ابقاء. حرف المد في الالف والالف غاء كما يفعل في حلولا. وانفقا في طريفير وطريفيرة وكريفاء اذا جعلن اعلاما
على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل ص والف التانيث في الفصر الى اخره قش الف التانيث المقصورة ابعد من تغير
الالف المزيدة للالحاق لانه امكن استقلال التحقق بها فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا جازت بقاء ها نحو حبرج البناء
على مثال جعفر او جعيفر كقولك في قرقرى وقريقر فان كانت خامسة وقبلها مدة زايدة جاز حذف المدة وابقاء
الف التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله ص وعن تصغر حباري حبير الى اخره قش جاز حذف المدة قلت الحبير وان
حذفت الف التانيث قلت حبيرى فقلبت الكسرة ياء ثم ثنى ياء التصغير فيصير ص وادغم لاصل ثانيا قلب الى اخره سر اعلم
ان الثلاثي يرجع الى اصله في التصغير بشرطين الاول ان يكون ليناه الثاني بلا غير ضمة فانه يرجع في ثلاثة انواع او لها
ما كان منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وصوم فتقول في تصغير باب بويب لان اصله عندهم بوب وفي ميزان مويزين لان اصله
عندهم وزان وكذا تقول في قيمة ويمة لان اصله قيوم فيهما منقلبة عن واو وفي ناب ونهو الحبير فيبيب لان اصله عندهم نيب وفي موقن
مييقن لان اصله عندهم يقن. والنوع الثاني يرجع الى اصله لزوال سببه انقلابه وثانيهما ما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير

همزة نحو مناء وفراط فان اصلهما مناي وفراط والياء فيهما مبدل من الهمزة فيقولون في تصغيرهما مني وفريط لزوال سبب الابدال وهو التطرف اما كل واو او ياء مبدل من همزة سواء كان همزة نحو خوب فان اصله الهمزة والباء فيه بدل الهمزة فاذا صغرت قلت فيه خويب بالهمزة ورجوعا الى اصله او قلب الهمزة ياء اذا كان ما قبلها مكسورا وما قبلها ساكن كما في العشر الاول مما ليس بين فانه يرجع الى اصله ولو كان مبدلا من لين فيقولون في قايم قويم بالهمزة وفي صنعم متيعم خلافا للزجاج في صنعم فانه يرجع الى اصله فيقول مويعو والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه انما ابدل فيه مرة واحدة اذ المبدل من المبدل من الشيء مبدل من ذلك الشيء كما في ايمة وياء ايمة فانهما لا يرجعان الى اصلهما اعلاما وقلب الهمزة واوا اما ايمة فيجمع على ايمات فيصغر على لفظه **فنبيهات** **الاول** ظاهر هذا الفصل ان ما ابدل لعلة ظاهرة يرد للتصغير فانه لا يرجع الى اصله وعلل ابدال العلة يرد بالتصغير يرجع الى اصله **الثاني** قوله في شرح الكافية وهو بعين الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرز بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة بل همزة كما مثل به في التسهيل **الثالث** ظاهر قوله قلبه لينا ان من شرطه ان يقلب عن لين كما قاله في الكافية وارجع الاصل فانه لينا قلب ولم لا ان القلب يراد اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح او عكسه بل على ابدال الحرف علة من حرف علة اخر وان لم يكن لين فيشمل ما كان مبدلا من غير **قلت** انما حمل على هذا ورد عليه ما كان مبدلا من همزة تلي همزة بانه لم يستثنه **الرابع** اجاز الكوفيون في نحو ناب معاليه يا مويب بالواو وايضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جواز ابدالها مرجوحا ويؤيد انه بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ **وقوله م** وشذ في غير عبيد **ش** وجه شذوذه انهم صغروه على لفظه ولم يرجعوه الى اصله وفيما سمع عود بلا هاء من عاج يعود فلم يرجعوا الياء الى الاصل قال الشارح حملا على قولهم في جمع اعياد اعياد **قلت** وقاله غيره وفيه نظر لانهم قالوا جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين عود فينبغي ان يقال وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة الى جعل احدهما محمولا على الاخر وقوله **م** وحتم للجمع مزيدا للتصغير علم **ش** يعني بحتم بحمل التكسير مزيدا للتصغير الى اصله عاوجب للتصغير كقولهم في باب وناب وعيزار مريد الهوائيق **م** والثاني المزيد يجعل الى اخر **ش** للالف اذا كان ثالثا فيبقى خمسة افساله الاول مبدل من ياء كتاب والثاني مبدل من واو كباب والثالث مجهول الاصل كعجوز وصاب والرابع زائد كضاب وهذا مبدل من همزة كسائح واما الاولين فنقول انهما يرجعان الى الاصل واما الثالث والرابع فيقلبان واوا ويدغمان الا شاذا بالبيت فنقول عويج وصويب واما الخامس فيقلب واوا ايضا نحو اويل ولم ينبه عليه واعلم ان حكم التكسير في ابدال الالف الثاني حكم التصغير فنقول صواريا واواع **م** وحمل الجمع المنوع من التصغير الى اخر **ش** المنوع هنا هو العاري وما حذف منه احرف والخماسي وهو ما اعرابه بالحركات قبلها كسرة فاذا صغرت ما حذف منه احرف المذكور جعل بدل ما حذف منه ان كان على حرفين نحو خز مسمى به وسه وبد فتقول فيه اخيز ومسيه وبديء بالاول وعين الثاني ولام الثالث وان كان على ثلاثة احرف والفا لف ثالثا الثانية لم يعتد بها وجعل ايضا كما يجعل الثاني في نحو عنق وسنة فتقول فيهما وعيق وسنيهة او سنية برد الاول او الثاني **قال قلت** يعلم مما ورد من هذا النوع محذوف العين **قلت** الاحرف لزم مثالا لا لبحثا واحترز فيه خلاف وهو ثنية بذهاب الزجاج الى انها محذوفة العين من ثناب وينوب وبعضهم عين الى انها محذوفة اللام من ثنى ينثني انها

انما جمع وهو الاولى وهذا الخلاف انما هو في النبت الذي هو مجتمع الماء. وسط الحوض واما النبت الذي هو الحمة
عة من الناس وهي من محذوف اللام الاخر وياء لعلم خلافا واو الكاز المنقوص قالتا غير التاء لم يرجع اليه ما حذف تعمة الحا
جة اليه الا في بنية فعيل فتاتي بهاؤه فيقال في هاء وشاملي وميت هو فيرد وشويعي وميت والى هذا اشار بقوله عالم
نحو غير التاء. قالتا فيهم منه انه او حوى قالتا غير التاء لم يرجع اليه المحذوف واو كاز قالتا هو التاء لم يغير بها وهو اليه
المحذوف قبيهات الاول فتشرفوا وبعض العرب يعلم هو فيرجع المحذوف ولا يقاس عليه خلافا لابي عمرو وقول
ايضا عن يونس والمازني الا ان ابا عمرو يوجب رجوع المحذوف في الصحة فيهما والمازني لا يرجعها الثاني اذا قال غير التاء
ولم يقل غير الها. ليشمل قالتا. بنت واخوت لانها لا تعتد بها ايضا بل يقول بنية واخية يرجع المحذوف الثالث يعني
بقوله قالتا ما زاما على الحرفين ولو كان واوا او وسطا بالاول كقولهم في نضغيس يرى يرى فلا يرد اعتراض بحرف المضارعة
واجاز ابو عمرو والمازني يرى يرى ويونس على اصل مذهبه في بعير وبحير ونفع ومثال الوسط فان قلت
كان ينبغي ان يقول ما لم تكن غير التاء. او همزة الوصل لم تعتد بها ايضا بل يرجع المحذوف فيما يقع فيه قلت لا يحتاج الى ذكره
فان ما فيه همزة الوصل انما اصله حذف فبقي على حرفين لانك تحذف اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف
همزة الوصل استغنا. عنها بتحرك الاول وقوله كما اشار الى الثاني وهما ايضا في التصغير فوصلا الى بنا بعيل
الى آخره هذا النوع لم يعلم له قالتا غير رجع بخلاف النوع الصابق واجاز الكافية والتسهيل في الثاني وضعا وجهين
احدهما ان يكون بحرف علة فيقول في عزوهل مسمى بهما عني وهلي. والاخر ان يجعل من قبيل المصاعد فيقول فيهما
عنيز وهليل وصرح في التسهيل بان الاول هو جزء بعضهم فان قلت انما اكمل بحرف علة فهلا يا. او واو قلت
حين بعضهم فقالوا يا او واو وظاهر كلام المصنف انه يا. تشبيها بدو ونحو لانها في انه يا. وهو الاظهر قبيهاف
اولا ما يظهر لهذا الوجه اكثر بعضهم نحو لامية او الحرفية انما اسمي بهما فانما قول على التغليب يرى يرى وهو
واضح الثاني في قولك تظن انه اذا رجع المثيل فليس بجيل اذا ما ونحوها من الثلاثي وضعا ليس من قبيل المنقوص
فجيب بشرطه واذا رجعا التصغير فليس تصغير المنقوص لانه مطلوا التمثيل اذا المنقوص يرجع اليه ما حذف منه وهذا
لم يعلم له محذوف يرجع فلا يوجد فيه ما يكمل لانه ما يكمل ولا يرد الى ما يكمل ومن ترخيم بعضهم
احتمل ان آخر من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم المجرد من الزوائد فان كانت اصوله
ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اصوله على اربعة صغر على فعيعل فيقال في معطف عطيف وفي ازهر زهير وفي
حامر وحمار وحمايا ومحمويا واحمر حميد وفي قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر قبيهات الاول انما اكتفى بتصغير
الترخيم ثلاثي الاصول ومسمى مؤنث لحقته التاء. فيقول في غلاب وسعيد وجبلى غليبة وسعيد وجبيلة
الثاني انما اصغر نحو حيض وحائض من واو طاب الخاصة بالوزن تصغير الترخيم فلت حييض وطليق انهما يا الاصلية
الذكر الثالث تقول في تصغير ابراهيم وابراهيم ابريهة وشبه مجزوا الكل منهما اصليين وزيادة ما زاد الهمزة
فيهما واللام والميم اصول امالميم واللام فيما نقلوا واما الهمزة فيهما خلاف مذهب البصريين انها اصلية ومذهب سيبو
يه انها زائدة وبني عليها تصغير اسمين لغير ترخيم فقال البصريون ابيريهيم اسميه وقال سيبويه برهيم وسميعيل
وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وهذا يبني جمعهما فقال الخليل براهيم وسماعيل على مذهب البصريين

ابارية واسامية وحكى الجوهري براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم ابارة واسامة بغير ياء واجاز ذهب براهة كما يقال في تصغيره برية والوجه ان يجمع جمع سلامة فيقال براهيمون وسماعيلون **الرابع** لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للبعض وثعلب وقيل للتصغير بدل من ياء العرب بجبر بتليع وبوع تصغير ابلق وبرقع اسم موضع جاء بالرتيع على اوزان الاصمعي زعم العرب انه من فوارجاز القول على جمار اوروفلة في التصغير هجرع واما قولهم عنز حميص جعله بلا حجة فيه لاحتمال ان تكون تصغير حموله ص واختم فتا التانيث ما صغر من مؤنث عار ثلاثي الى اخره ش نحو قاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة اذا كان ثلاثيا في الاصل او في الحال او في المآل وان كان الاول رباعيا فصاعدا في الاصل فيقال في تصغير بريه والثاني مثل سمير وجاد فتقول في تصغيرهما صنيبة وحديرة والثالث نحو عناق احرهما ما كان من مؤنث قبل له مثله فانه اذا صغر لحقته التا نحو وسيمة وعلى هذا فالاصل فيه سميمة بثلاثة يا والاولى يا التصغير والثانية بدل الواو والثالثة بدل الالف الكائنة بعد الواو والكلمة محذوفة احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا والحقته التا نحو مع الثلاثي الجرد الاخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة وفتح ثانيه فانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لحقتهما التا انتبه الى الاول منهما بقوله ص حال بكثر بالتا جراء ليس الى اخره ش يعني ان التا تلحق اسم الجنس الذي يتميز من واحده بتوع التا نحو نبقة ونبق وتفعل في تصغيرهما نبيقة ونبيق ونحو تمرة وتمر فلا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التا نحو تميرة وبقيرة وتمير وبقير وانا نحو ايضا بعضا وعشرا وما بعدها من عدد المؤنث بل يقال بضيعة وعشيرة اذا لوحظ بضيعة وعشيرة لتوهم ان ما بعد عشر من كم فتح استدرك الثاني بقوله ص وتلحق ما بعد عشر الخ ش يعني ان عشر اذا ركب مع ما بعده من العدد المؤنث لحقته التا نحو احد عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة وهي مع ما بعدها وتسمى مبنيا للعدد من الاحد عشر الى تسعة عشر وعشر من عشر وعشرة عشر وعشرو عشرة وعشري وعشرة وعشرون وعشرة وبعض العرب يذكر العشر والعشرين والعشرة فلا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التا نحو عشرة وعشرين وعشرة وثلاثة عشرة وثلاثين وثلاثة ونبه على ذلك بقوله ص وتلحق ما بعد عشر الخ **تنبيهان** الاول يتعرض في الثاني للمستثنى والمستثنى النوع الاول الذي تجرد من احد جزئي التا **الثاني** قيل ينبغي ان يستثنى نوعا اخر وهو نحو بيض من اواط المؤنث اذا صغر تصغير الترخيم وفتح فتح التنبيه عليه **الثالث** لا عبارة في العلم لما نقل عنه من تذكير وتانيث بل تقول في رجل علم اسمه علمة وفي غير علم رجل غير خلافا لابن الانباري في اعبد والاصل فيقول في الاول مليح وفي الثاني عيينة واستدل بقوله عيينة حصن وكم واجيب بانه لعله نقل مصغر **الرابع** اذا سمي مؤنثا بنت واخت حذفت هذه التا ثم صغرت والحقته التانيث فتقول في تسمية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التا فتقول بني واخي ومثله ص وتذكر لحاق فيه فلانيا كشي ش اي تذكر لحاق التا في تصغير ما زاد على ثلاثة وعلم قوله في واو رابعة بالهمزة وفي اما اصيمة وفي قال وقويلة ومثله كثر معنى قوله في الكثرة وثلاثيا معطوف تقدر عليه **تنبيه** اجاز ابو عمر وان يقال في تصغير حبارى وقبيرا حبيرة وقبيرة فيجاء بالتا عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التنبيه موافقته فانه قال ولا تلحق غير تتوهم دون ما كل الاما حذفت منه الف فاثبت خاصة او سالمة ومثله ص وصغروا شذر في الذر الى اخره يعني انه التصغير من جملة التصاريف يغير الاسم فحقه الا يدخل غير المتمكن الا ان اسما الاشارة والموصولات شذ بهذه التصغير فيحوزها فتوصف وبوصف بها فلذلك استتبع تصغير المتمكن بشرحه او لعلى ما كان

فرغ عليه

عليه قبل التصغير وعوض عن ضمته الف زائدة في الاخر ووافقه المتمكن في زيادة يا. ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا
في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان واما الجمع فقال سيبويه في الذي اللذيون رفعا واللذيين نصبا
وجرا بالضم قبل الواو والكسر قبل اليا. وقال الاخفش اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور ومنشا الخلاف من التثنية فسيبويه
يقول حذفت الف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين قال بعضهم ولم ينقل
عن العرب شي. ويبنى على الخلاف جمع الذي وقالوا في جمع اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات
التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويا واللويتا في اللتي والالى
والاليون في الالي واللا. يين وظاهر كلامه ان اللتيات واللويا كلا منهما تصغير اللتي اما اللويا فصحيح
في كلام الاخفش واما اللتيات فالظاهر انه هو جمع اللتيا كما سبق فيتجوز في جعله تصغير التي ومذهب سيبويه
ان اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيا واجاز الاخفش ايضا اللويتا في اللاتي غير مهموز واجاز غيره اللويا في
اللاءي وقال في اللاء يين اللويون قيل والصحيح انه لا يجوز تصغير اللتي ولا الكي ولا اللواتي وهو مذهب سيبويه
وصغروا من اسما الاشارة ذا وتا فقالوا في ذا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في اولى بالقصر اوليا وفي اولاء
اوليا. ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات** الاول اسما الاشارة لا تستوي في التنبيه والخطاب وغيرها في الحكم ان
لا حكم ما الف في التكسير **الثاني** في ذيا وتيا وفي ذييا وتييا بثلاث يا ات الاولى عين الكلمة والثانية للتصغير
والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخرا فحذفوا الاولى لا زيادة التصغير لمعنى فلا تحذف ولا الثا
لثة لو حذفت لزم فتح يا التصغير لاجل الالف **فان قلت** ما الداعي الى هذا التقدير قلت الداعي اليه انما فتحة
على ما استقر في يا التصغير لكونها لا تحرك الا لثالثة **الثالث** ما ذكر من التقدير انما يستقيم على قول البصريين
ان ذا ثلاثي في الوضع والفه من يا وعين الكلمة محذوفة وهي ايضا يا وذهب بعضهم الى ان عينه واو فتكون من باب
طويت وقد قيل ان هذه الالف هي العين واللام هي المحذوفة واما على مذهب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم
لان الفه عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد وذهب قوم منهم السيرافي الى انه ثنائي الوضع والتقدير
السابق مشكل عليه لانه يكمل في التصغير كما تقدم **الرابع** ذكروا ان الالف غير بدل لا سما عوض من ضما ولها
قبل ويرد عليه ما حكي من حذف لام اللذيا واللتيا وفي كتاب التسهيل ان الضم فيها لغة **الخامسة** زيادة الالف
في اللذيا كما هي في الفه ابدلت يا وابدلت يا التصغير فيها واما اوليا فلم مذهب المبرد ان الالف المزيدة لحقت
قبل الهمزة فلما يصير الممدود مقصورا والياء الاولى اوليا للتصغير والثانية منقلبة عن الف اولا والالف
التي قبل الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج ان الالف زيدت اخرا كما في اخواته للكنه رد الاصل همزة اولا الف فزيدت
يا ثالثة وقلبت الهمزة الالف التي بعدها واعيدت الى اصلها وزيدت الف العوض اخرا واعلم ان في همزة اللا ثلاثة من
المذاهب احدها انها عن يا وهو مذهب المبرد والثاني ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج والثالث انها اصلية غير مبد
لة من شي. وباولاه مما فاوه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي فان قلت كيف زعموا ان الالف المزيدة في اوليا
ولتيا واوليا للعوض ورد اولهما مضموم قلت الضمة فيهما ليست مجتلبة للتصغير بل هي الموجودة في حال التكبير
السابع هو اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا في البيت معترض من ثلاثة اوجه اولها انه لم يبين الكيفية بل

بل ظاهر يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وقد يجاب ان قوله مع البوع ليس على عمومه لانهم يصغرون جميع البوع وقد يجاب ان قوله متمكنا وفي يوهم ان ثم صغر كما صغر قاوفروا على انهم من العلط الموت الاقا وهو المبطوح من التمسهيل فانه قال لا يصغر غير المتمكن الا ان او الذي ومرو عصما التي تذكرها ولم يذكروا من العلط الموت غير قا

النسب هذا الاخر في ترجمته قال سيبويه باب الاضافة وتجيء بالنسب ثلاثة تغيرات الاول العطف وهو ثلاثة اسباء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها وقلب الياء الثانية معتلة وهو حيرته اسما الملم بكرله والثالثة حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة برجعه المضمر والظاهر بالكراهة وقد اشار الى التغيير اللفظي بقوله م ياء كيا الكرسي زاد والنسب الى آخره ثم يعني انهم اذا قصدوا نسبة شيء الى شيء زادوا آخر المنسوب اليه ياء مشددة كيا الكرسي مكسور ما قبلها كقولهم في النسب الى بزيز وبزي بنص على ان اعم ما يقلب الياء لوضوحها فانه قد ينضم الى بعض التغييرات في بعض الاسماء تغيير اخر واكثر مزيغ لعما اشار اليه بقوله م ومثله معاملوا الحرف الى آخره ثم يعني انه يحرف الياء النسب كل ما تلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها كقولهم في شافعي شافعي ومو مي مومي وموي بقلب حرف العلة الاولى وصلا ياء النسب في موضعها فان قلت فهل يكسر لهذا التغيير واثر النسب غير مصروف قلت يكسر اثره كما في جمع مجتي اذا سمي به تنسب اليه فانه تقول هذا مجتي في مصروف واذا كان قبل النسب غير مصروف تنبيه لا فرق في العلم بين ما يا ها زايدتان كشافعي وبين ما احدى يا يه اصلية كمرمي هذا هو الاصح وفصل بعض العرب فقال في مرمي مرموي لان في يا يه اصلية وقياسي وقوله تا نيث انها تحرف ايضا لياء النسب فيقال في النسب الى مكة مكي ليلا يجمعوا بين علامتي تانيث في نحو امراة مكية وقوله العامة هم الخليقي بحرف وقوله وقرته بعني الف التانيث المقصورة وهي اما رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجوبا واحرى تحذف في حباري وجوبا وقد يحذف ابو حيان وان كانت رابعة بالاصل فالتي منتهى بحذف الخامسة كقولهم في حمزي حمزي وان كانت تانيته ساكنة وجب حذفها قبلها واوا وحذفها وقد اشار اليهما بقوله م وان كثر بعد الف التانيث ساكن الى آخره ثم مثال ما الف حبلى فتقول على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي تنبيهات الاول يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين الالف بالف زايدة تشبيها بالممدودة الثاني ليس في كلام العرب ترجيح احد الوجهين على الاخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم الثالث شذوا في بني الحبلى من الانصار فقالوا الحبلي بفتح الباء م لشبهها الملحق والاصلي ما الى آخره ثم يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو علقى او منقلبة عن اصل نحو ملهى فلها ما للالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول علقوي وملهوي وعلقي وملهي واشار بقوله وللاصلي قلب يعني الى ترجيح القلب في المنقلبة عن اصل وهو اي هو اجمع من ملهى ويقال اعمى يعمى اذا اختار واعماه يعماه ايضا قال الحرقة اوى الموت يعناه الكراء ويصغى عجلة على الباء حذف المشتمع به تنبيهات الاول ادرج بالاصلي المنقلب عن واو او كان اصلا ولا الف لا تكون اصلا غير منقلبة الا في حرف وشبهه الثاني تخصيص الاصلي بترجيح القلب يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما للتا وقد صرح في الخلاصة وشرحها بان القلب في الف الالحاق والرابعة اجود من

والحذف

من الحروف كالاصلية للكسرة كما ان الحرف في الالف الالحاق اشبه من الحرف في الاصلية ٧ الف الالحاق فشبيهة بالف حبلى
في الزيادة ٧ الثالث لم يذكر سيبويه في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل الا الوجهين الذكورين وزاد ابو بكر في الف الالحاق
ثالثا وهو الفصل بالالف كحبلاوي ٧ حكم اواخر علاوي واجاز التصغير ايضا في الاصلية فيقول ملهاوي قوله ص والف الالحاق الجائز
اربعة ازل الواحرنجام ش اعلم ان الف المقصور خامسة فصاعدا حرفت مطلقا سواء كانت اصلية او للتانيث او للتكثير نحو
مستدعى ومفرورى وقبعثرى فتقول مستدعيان ومفرورون وقبعثريان فتشبه بهذا الاوزان الف الحاقت الالف المنقلبة عن اصل
خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى مرتجب سببه والجمهور الحرف وهو مذهب من اطلق الناظم ومذهب يونس
جعله كملهى فيجيز فيه القلب وهو ضعيف وسببه ان الضعف بالالحاق غلب حكم حرف واحد كما انهما رابعة الثاني
مقصورا بما تقدم ان قولهم مصطفى خطا والصواب مصطفو وتعريب النسب الى المقصور ان تقول ان كانت الف خامسة
فصاعدا حرفت مطلقا خلافا لابي بكر في نحو معلى وان كانت اربعة فصاعدا ثلاثة افصاعدا الف التانيث والف الالحاق واصلية
والف التانيث ان كان قبل الف هاء مبدلة كما حرفت وان كان ساكنا فيه ثلاثة او جد الحرف والقلب بلا فصل والقلب مع الفصل
واوجبها القلب ٧ والاصلية فيهما وجهان وعلى اي التصغير ان ثلاثة او جد اوجبها القلب الا ان الحرف في الملحقة
تشبه منه في الاصلية وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا تقول في فتى وعصى فتوى وعصوى فان قلت لم يصرح في النظم
بحكم الالف الثالثة من ابن يونس قلت لما بين ما حرف على ان ما عداه لا يحرف بالقلب وقوله ص كفراخ في المنقوص خامسا
عن ش بعني ان المنقوص اذا نسب اليه حرفت باؤه ان كانت خامسة فصاعدا فتقول في متعد ومستعل متعدي ومستعلي
تنبيه اذا نسب الى معيى اسم فاعل من حيا يحيي حذفت الاخيرة الياء لانها خامسة فيصير معيي يجيء بياءات فيجوز
فيه وجهان ان حرفهما ان تعاملهما معاملة قاضي فتقول معيي محوي كما تقول قضوي وسيأتي بيانه والآخر ان تغيره و
يعتبر الجمع بين اربع ياءات فتقول معيي وقول ابن الحاجب باب معيى جاء على محوي ومعيي كما سوى وامية في التصغير
فيه نظر لان اميا مشتاع واما معيي فانه وجه قوي قال ولسالته ابا العباس هل يجوز ان يكون من معيي الاجتماع الياءات
قال لا لان معيي جاء على بعلة واللام تعتل كما تعتل بالفعل قال والاختيار عندي معيي لان الجمع حرفا بعد حرف
ومن قال محوي يجب عليه معيي هذا هو الذي سيبويه انتهى ص والحرف في الياء رابعا احق من غيره ش اذا انسب
الى المنقوص فان كانت باؤه خامسة حرفت كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود حذفها ايضا فتقول في النسب الى قاض
قاضي وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها فتقول قاضوي وعليه انشدوا وقبيل لنا بالنشر اذ نكر لنا ٧ راهم عنج
الحماري ولا نقل جعل اسم الموضع طائية وانسب اليه قال التصغير في والمعرف في اسم الموضع الذي يباع فيه الخمر
طائة بلا ياء فان قلت فهل يطرد هذا الوجه قلت كلا فهو كلام الصنف اطراحا وقع في عبارته ان القلب عند سيبويه
فيه من شواذ التغيير النسب فيلزم ان يجمع الا بين هذا البيت وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عصى وفتى
فتى عصوي وفتوي انما قلبت واوا في فتوي وان كانت اصلية الياء ليلا يجتمع الكسرة والياءات وقوله ص واوا في القلب
اقتداء بهم ش يعني ان الياء المنقوص اذا قلبت واوا وفتح ما قبلها كما تقدم فشبيه واعلم ان فتح ما قبل الياء سماعي على
قلبها واو في لغة من اقر اذا اريد النسب الى فتى وكره فتحت عينه كما تفتح عين فعل وسيأتي فان الف فتحت انقلبت
الياء الف التحركها وانفتاح ما قبلها فيصير فتحتي مثل فتوي ثم تقلب الف واوا كما تقلب الف فتى فيقال فتحي بقلب الياء

اثنين وثنوي وعشري وتقول في اولات اولي تنبيه هذا الحرف انما هو على لغة من يعرب المثنى والجموع الذي على حده بالحروف ما عدا جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فيجري اسمه زيدان على الاول وزيدين على الثاني زيداني وزيدي بنصبين على الاول ونصبين على الثاني نصبيني ص وثالثة نحو طيب حرف الي اخره ش اعلم ان وقع قبل الحرف المكسور ياء اجريا النسب يا. مكسورة ميم فيها اخر حرفت المكسورة صو لعربي طيبي وفي ميت ميتي فان كانت الياء مفتوحة نحو هيبخ او فصل بينهما وبين المكسور نحو مهيبي تصغير مهيبا معمال من رهبا يرهبا فيقال في النسب الى هذا مغيلبي وهبخي ومهيبخي ينعم التقاء ساكنين الاول منهما الياء الاولى بالفتح وبالضم وقوله وشذ هاي يعني ان قياسه صيبي كهيبي للكثرة ركبوا فيه القياس فقالوا طاي وياء الياء الاولى تنبيهات الاول ذكر ان المحذوف من طاي الياء الثانية وان الاولى قلبت الفا فال بعض المتاخرين فيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب ويقتضي هذا الباب حذف الياء الثانية وفر حذفت فال فوجه تشذيره ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة الفا بعدها. وشذ اي من حيث حذف الاول والقياس حذف الثانية واعترض بانه لو كان كذلك لوجب قلب الفه فيه شذ اي وفي شذ اي بشذوذ، يا الاعتلال في الوجه انهم حذفوا الثانية كما ذكرنا اولا وللكثرة كان هذا القلب عوضا عما لحق النسب اي من شذوذ، فيه الثاني قال ابو سعيد كتابه المستوفى وتقول في ايم ايمي بانه لو حذفت الياء المتحركة لبقيت ما قبلها ساكنا فيلتبس بفعل امر من يمي يميا اذا حلف ولو علل بالالتباس لقال حسنا واهلا وسهلا ونحوه فالنحاة يعللون بهذا على انه لا فرق بين ايم وبين حسن واهلا وسهلا ونحوه الثالث لا فرق بين صيرفي ونحوه وبين غزلي بتصغير غزل ونحوه، يا الحذف تقول غزيلي بنصر على انه لغة غير واحد وان كان صيرفي يعلل بتغيير المعنى ص وفعلي بفعيلة التزم ش مثال حنيفة فانك انسبت حذفت يا. ها وفتحت عينها فتقول حنفي فتنبيهات الاول حنفي ومثال فعيلة جهينة فانك انسبت اليها حذفت يا. ها ايضا وفتحت عينها فتقول جهني فتنبيهات الاول قوله التزم يعني فيما لم يشذ وشذ من فعيلة سليفي في سلفية وسليمي في سليمة الاولى وعميري في عميرة لقب والسليفي الذي اصل طبيعته معربا قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليفي اقول فاعرب وشذ من لم يعل قوله عبي وجنمي في بني عبير وحزيمة ان ما ينقص رجوع الى اصله مرفوض واما الضم فلا وجه له من فعيلة نزع ينبغي ورع بينة وخربي في خربية وهو من اسماء البصرة الثاني لما سمي باسم شذوذ العرب في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس الثالث ما ذكره ان يقال في جملة بجملي وفي بعيلة بعلي له شرطان الاول عدم التصغير والثاني الا تغلب العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين ص والكوفيون معربا عربا من التاليين الى اخره ش يعني ما لتاليين بعيلة وفعيلة فانه اعرب من النسب. واما على فعل وفعل وفعل النسب اليهما فاما ان يكونا مقتلي اللام او صحيحي اللام فان كانا معتلي اللام الحقا بفعيلة وبعيلة في حذف التاء. وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فيقال في عمي وقضي على وقضوي حماية ان يقال في عمية وامية عموي واموي فان قلت هلا الحاق نحو عمي وقضي باختم بالتاء. واجاب ان حاجز قلت صرح في الكافية بان هذا واجب وصرح به الشارح ايضا وقد ذكر بعضهم فيهما جميع الحروف والاثبات وابن كيسان به على ان الحذف وذكر فيه الفارسي وجهي قضي وعمي ونقل عن يونس الاثبات في عمي فتقول عمي فتنبيه استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو حسن تصغير حسناء فان النسب اليه حسني بياء بين مشددة في قول الاول لا يجوز غيره واجاز بعض النحويين حسوي وان كان صحيحي اللام والطرح فيهما عوض الحذف فتقول في عقيل وعقيلي عقلي وعقيلي هذا من

مذهب سيبويه وهو مجتمع من قولهم لا عربا وعهد السريع الى جواز الحوف فيهما والوجهان عندي مطردان قياسا
على سمع من ع ل ح وهو قولهم قرشي وهذلي وصبري في بني صبير وقعمي في قعيم كما تقدم واما قيم فلم يشتهروا
فيه وملحي في مليح خزاعة واما مليح سعير فلم يشتهر فيه وقعمي في قعيم وسلمي في سليم وقالوا في تقييد
وابو السميدع ابو السريع وقال الحوفي هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير في لغة اهل الحجاز وتفسيرية سيبويه والسريع
بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع فعيل كثيرا اولى من سمع من فعيل الا قليلا وبينهما كان اسعد بالنظر م
وتقدم اما كان كالطويلة الى آخره ش يعني ان ما كان من فعل وفعيلة وفعيلة مفتوح العين صحيح اللام نحو طويلة او
طويرة او مضاعفا نحو جليلة وقديرة فانه ينصب اليه على البعضه متمما فيقال طويلي وطويري وجليلي وقديري وزاد من
تخريج حرف العلة بالعين ومن اجتماع التكسير والمضاعفة فنبهت الاولى من هذا على خروج الشرطان المتقدم البيان
فيما مضى الثاني النظر في ان معتل العين او فعيلة وفعيلة كطيبهما والاثر لخصوصية المثال الثالث النظر في الشاذ
ح ي فعيلة بضم الفاء الا شرطا واحدا وهو عج التقعيب وقال ي وفعيلة بالفتح ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا خ ي وفعيلة
بشرط والمعنى قوله ان لم يكن معتل العين وكان ينبغي ان يقول صحيح اللام ان الشرط عائد على مجموع الامرين ليتحرز بذلك من نحو
طويلة وحيية فانه يقال فيهما طوي وحيي ش الرابع لم يذكر الناظم ها هنا فعولة نحو تشنوءة والنصب اليها وفعلي
كالنسب الى حنيفة فيقال تشنمي بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه وع هب السريع والاخفش الا ان النسب اليها وفعلي
على البعضه فيقال في حمولة حموي وع هب ابو الحسن ان النسب تحذف الواو وتشرح ما قبلها مضموما فيقول حملي والصحيح من
هب سيبويه لورود السماع به في تشنوءة وفي العرة نسبة هذا المذهب الى سيبويه والاخفش وهو وهم فان قلت كيف
جعل سيبويه ع ل ح قياسا ولم يرد غير هذه البضعة قلت لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لم يجيء ما سمع بان
اعتلت بعولة نحو مؤولة او كان مضاعفا نحو جرورة لم يحذف منه الواو وبعولة العنز اللبن نحو عوزة كتشنوءة في حذف الواو وفتح
العين خلافا للسريع فانه يقول عدوي على البعضه وفتح تفتح ازمهبه في تشنوءة كل ح واما بعول بغير تاء فينسب اليه على
البعضه بانقاء فيقال في سلول وعدوان سلولي وعدواني م ويعبر عنه بالمرتجل في النسب الى آخره ش حكم بعض السموع في النسب
حكمها في التثنية فان كانت للتانيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وان كانت اصلية سلمت كقولك في قرا قراوي
وان كان يجوز الامران للالحاق فوجهان كقولك في كساء كساوي وعلباء علباوي وان شئت قلت كساوي وعلباوي فتنبيها
الاول مقتضى كلامه هنا ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت اصلية غير بدل وجب ان تسلم
وع كرخ التفصيل الوجهين وقال ابو حيان هما التصحيح الثاني قال في شرح الكافية وعاشر التثنية نحو كساء بين
فلا يقاس عليه في النسب م وانسب لصدر جملة وصدرها الى آخره ش المركب اربعة اقسام اسنادي وشبيه
به ومزجي واضافي اما الاسنادي والشبيه به فينسب الصدر مثال الاسنادي تابط شرا فيقال تابطي ومثال الشبيه
به لولا وحيثما منسوبا به فيقول فيهما لوي وحيثي بالتصحيف وقياس النسب الى كنت كوني برد الواو ونزال نسيب حر
بهما وقال الواو كنتي وكنتني برد الياء نون وكلاهما شاذ واجاز الجرمي النسب الى الثاني فيقول تبري وحيي تابط شرا
وع زاجبا تنبيهه قوله وانسب لصدر جملة انسب من قول التسهيل يجوز لها عجز المركب لانه لا يقف على العجز
بل يجوز ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي واما المزجي فهي النسب اليه خمسة اوجه الاول وغير

التقاؤها

اقترانا وهو النسب الى صدر فتقول في بعلبك هكذا حكم خمسة عشر فتقول خمسي عشري الثاني ان ينسب بسمع
الى عجز فتقول بعو وهذا الوجه اجاز الكرماني ولم يجزه غيره والنسب الى العجز مقتصرا عليه الثالث ان ينسب
اليهما معا من الاثر كيبهما فتقول بعلي بكي وتقول اجازه قوم منهم ابو حاتم قياسا على قول الشاعر تزوجتها
وامية هر مزيته وظاهر كلام ابي الحسن الاوسط موافقته الرابع ان ينسب الى مجموع المركب فيقال بعلبكي
الخامس ان يبنى من جزئي المركب اسم على بعل وينسب اليه فالواقع حضرموت حضري وتقول الوجهان يقتصر
فيهما على ما سمع لا نعلم في هذا خلافا واما الاخفش فقد نبه عليه بقوله م ولثان فعلا اضافت الى اخره ش وهذا
صدر المركب ترتيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع الاول ما كان مشبها ابا بكر نحو ابن الزبير فتقول زبيري
والثاني ما كان كنية والبه الاشارة بالمبتدأ وبأب فتقول في ابي بكر بكري والثالث تعرف صدر بعجز مثل الشاذ
بغلاوزين فتقول بعلي الرابع ما يجاب اللبس من حذف عجز كعبد الاشهل وعبد مناف فتقول فيهما اشهلي ومنافي
بين وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولهم في امرئ القيس امرئي فنبيهها في الاول ظاهر كلامه في
الكافية وشرحها ان المبدوء بابن من قبيل ما تعرفا فيه الا بالثاني فان شرحها واقع الكلام ينسب اليه
مضافا او كان معرفا صدره بعجزه او كان كنية حذف صدره وينسب الى عجزه كقولهم في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري
انتهى وهذا قول الشاذ الا انه زاد في المثل غلاوزيني وعلى هذا فقول الناظم او ما له التعريف بالثاني من عطف العام
على الخاص لان دراج المصدر بابن فيه وفي تمثيل الشاذ بغلاوزين نظر لانهم يعنون بالمضاف هنا على ما كان علما او غالبا
لا مثل غلاوزين فانه ليس مجموعه معنى معروفا ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلا والى زين ويجوز ان يكون من قبيل النسب
الى المعرب لا الى المضاف واذا اريد غلاوزين مجموعا علما فليس من قبيل ما تقرر فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب
الى صدر ما يجيء ليس على الثاني شيء معال من جزئي المضاف منصوبا اليه كما شرع في المركب والمحذوف من
ثلاثي تيملي وعبشمي ومرقسي وعبقسي وعبشمي بتيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد
القيس وعبشمس م واخبر بترك اللام ما منه حذف الى اخره ش اذا انسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل ان يكون محذوف
العين والعين وسيأتي واما ان كان محذوف اللام فاما ان يجبر بالتثنية كاب واخ او بالجمع بالالف والتاء كعضة وسنة
او لا فان جبر فيهما وجب جبره في النسب فتقول ابوي واخوي وعضوي وسنوي او عضيي وسنهي على الخلاف في المحذوف
في فعل ونحوه نحو جبر لانه جبر بالتثنية والجمع بالالف والتاء كقولهم ابوان واخوان وعضوات وسنوات او عضهات
وسنهات على الوجهين وان لم يجبر بالتثنية والجمع بالالف والتاء لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وعم
وشفة وثبة فيجوز في النسب اليه حري وعمي وشفي وثبي بالحذف وحرحي وعمدي وشفهي وثبوي بالرد وا
لمحذوف من جبر الكلم من عمم الواو ومن شفهة الهاء ومن ثبة الواو فنبيهها مثل الاول اما غير كرينة واضح من كلام الناظم
كم الا ان ذكر جمع التصحيح فيه نظر اذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح الذكر وقد اقتصر في التسهيل على
الجمع بالالف والتاء الثاني المحذوف قوله جواز ان يجبر اربعة الخ وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة والا حذفت عينه
معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل وان يجبر بالتثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وهي بمعنى
صاحب فتقول في شاة شاهي فيرد على صدر الاخفش شوهي وقد حكي انه رجع عنه وسيأتي في ي وفي واو اضافا

لازم له عند الاخفش كمذهب سيبويه الثالث اذا نسب الى يروع جاز الوجهان عند من يقول يمان ويمني
ووجب الرد عند من يقول يمني ميان الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز ان
يجبر ويجبر الهمزة ولا يجبر وتصنسب وتقول في ابن واسم ابني وسمي على الاول وابني واسمي على الثاني الخامس
مذهب سيبويه واكثر النحويين ان المحذور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما اصله
السكون فتقول في يروع ويدع وعدو وحر على مذهب الجمهور يروعي ويدعي وعدوي وحري بالفتح وعلى مذهب الاخفش
يروعي بالسكون ويدعي وعدوي وحري بالسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع فالواو في عدوي وحكى عن ابي الخطاب انه رجع الى الوسط الى مذهب سيبويه وذكر سماعا عن العرب م وباح
اخاه وبابن بنتا الى اخره ش اختلف في النسب الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه كالنسب الى اخ وابن بحذف التاء ورد
المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما تقول في الفرد وقال ابو نصر ينسب اليهما على لفظهما والاخذ بالتاء فتقول اختي
وبنتي لازالة التاء فيهما للالحاق والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء ولا يقال له ان يقول ان التاء
فيهما لا تلزم كما لا تلزم في ابنة واخت لان التاء في هنت في الوقف خاصة فتنسب هذه الاسماء كنسبة اخت وبنت
لظاهر اخت وبنت كحكمهما وهي تثنتان وكلتا وثنتا وكبت فالنسب اليها عند سيبويه كالنسب الى مذكر
انفهما فتقول ثنوي وكلي وثنوي وكبوي وذهب بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب
الى جبلي بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في اخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها
على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول اخوي وبنوي وكلوي وثنوي وفاس ينسبه في كيت وذيت اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي وذهب الشامي فداء الى انهما سواء بنتا واختا حذفت
لامهما لان التحويز في حروفهما فيما حذفت لامه فالتاء فيهما اذا عوض من اللام المحذوفة واذا حذفت في النسب
على مذهب سيبويه نافيهما من الاشعار بالتانيث وان لم تكن مختصة التانيث وظاهر مذهب سيبويه
ان تا كلتا كتا اخت وبنت وان الالف للتانيث وعلى هذا بنى ما سبق وذهب الجرمي الى ان التاء زايدة والالف الكلمة
ووزنه بعتل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسبت اليه على هذا القول قلت كلتوي وفيه ان التاء
والاصل الواو فاذا نسبت اليه على هذا القول قلت كلتي قلت هكذا في بعضها والمشهور في النقل عن جمهور البصريين
ان التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان كلتا عند سيبويه
كلوى ووزنها فعلى ابدلت الواو تاء لاشعارها بالتانيث واذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور والتاء ينبغي ان يقال
في النسب اليه كلتي كما تقدم عن بعضهم وايضا فلا ينبغي على هذا القول ان يعرف مما حذفت لامه لان ابدال التاء لامه لا يقال
فيه محذوف اللام لا صطلاح ولا لزم ان يقال في نحو ما محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه ان لام
كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما في منه اوا ولا يمتنع ان يقال هي بدل من الواو
اذا اصل هذا المعنى كما قال بعض النحويين في قام بنت واخت انهما بدل من الكلمة فاما اذا ربح الاصطلاح فلا لان
بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه الثالث النسب الى ابنة ابنوي وبنوي كالنسب الى مذكر اذا التاء فيهما
كتاء بنت م وقاعدة الثاني من قفا ي الى اخره ش اذا نسبت الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه

التصحيح

التضعيف وعدمه فتقول في حي كمي وكموي وفي كل ثانيه حرف اللين ضعف بمثله ان كان واوا او يا. فتقول في كي ولوكيو
ي ولوي وان كمي المضعف صار مثل حي ولو المضعف صار مثل حيو وان كان الحاصل عوعت وابدال ضعفها فتقول في هذا اسمه
ما ي وان شئت ابدلت الهمزة واوا وقلت ماوي. ش اذا نسبت الى اللات اسم صنم قلت لاتي ولاوي وتنسب
الى الايمان فتقول ايماني تحذف والفه ولامه فعومل معاملة ما. هذا مذهب سيبويه ومن زعم ان لامه ها. وان اصله ليه قال ايهي
كما تقول شاهي. ص وان كان كشيت ما الذي عمل والى اخره ش نفعل الكلام على المحذوف اللام وغيرك بهذا البيت محذوف
الفاء. ولا يخلو امران تقول لامه صحيحة كعوى او معتلة كشية فان كانت صحيحة لم يجز فتقول في النسب الى عوى
عوي وان كان معتل اللام جبر برد ما يليه فتقول في شية وشوى على مذهب سيبويه لان رد العين الى اصلها من السكون
بل بفتح العين مطلقا وتعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب ابي الخطاب وشيي يرد الى اصله وجزم هذا البيت
مذهب سيبويه فان قلت من اين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام قلت من قوله كشية فشبهه
بفي من المحذوف فسلم يجبر بحكمه وهو محذوف العين فتقول المحذوف العين اذا كانت لامه صحيحة لم تجبر كقولك
في سه ومر مسمى بهما سهي ومعدي كرا الحوشبي من التحويين وليس كذلك بل هو مفي بان لا يكون من المضاعف
محذوف الحقيقة بحذف الياء الاولى اذ لم تسم بهما وتنسب اليهما فانه تقول اذا رددت المحذوف ثم عليه سيبويه ولا
يعرف فيه وان كانت لامه معتلة نحو المرء ومرا مسمى بهما فتقول فيهما المري ومري يرد المحذوف. ص والواحد
اذكر فانسب الجميع الى اخره ش الجمع ثلاثة اقسام قسم احدهما واحده كعباد بين وقسم لا واحد له شاع كملا بج
فاز واحده لمحة وقسم له واحد فيما سمي والاول ينسب اليه بلفظه فتقول عباد بري والثاني فيه خلاف ابو علي على
انه كالاول ينسب الى لفظه فتقول ملائجي وحكى ان العرب قالت في المسمى بهما سني وعنبر تنسب الى واحده وان كان
شاع فتقول في النسب الى ملامح لمحي والثالث ان غلب نسب الى لفظه فتقول في لا تعدد لابنا وهو فوق من ابناء. فان سمي
انصاري وانباوي وان لم يغلب نسب الى واحده فتقول في براهيم وكتب وفلوس وكتابي وفلسوي وفي الناس فرايضي وكتبي
وفلانسي خطا وفرائضي على لفظ فرض وفي هبوات فمري الى انه منسوب الى الجمع من قولك صبور فمر وفرائض بسي منسوب عنهم
هم الى صبور بسي وهو عنبر هم منسوب الى العنبر وهي البياض والى الربعة وكمار بكمرا ما معا بيني على ما. مفتح
وفي نحو كرسي هذا الحكم في الجمع الباقي على جمعيته فان سمي به نسب الى لفظه لانه صار واحدا كقولك في كلاب والفا
ر ومعابر ومعابري كلابي والفاري وصار بنو ومعابر وفي غير الجمع المسمى به الى واحده ان امن اللبس وشاع في البراهيم علم
على بكر بالاسم والبه ينسب الخليل ابراهيمي على اللفظ والبرهمي ينسب الى واحده لان اللبس انما ليس
لنا قبيلة تسمى بالبرهم صح وان قلت ان كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل قلت قوله ان يغنيا به واحد بالوضع يمكن
ان يجعل شاملا للثلاثة انواع او لها نحو انصار مما جعل علما والثاني انصار مما غلب فصار كالعلم والثالث نحو عباد
بر مما استعمل واحده لانه يصدق على واحد شابه نحو فرس ورهط مما واحده وانما الحاق كلامه شاملا لهذه الثلا
ثة وهو واف بالمطلوب لحاصله حينئذ ان الجمع لا ينسب الى لفظه بل الى واحده الا في ثلاثة مواضع وهو صحيح تنبيه
اذا نسب الى نحو تمرات وارضين وسنين باقية على جمعها قيل تمري وارضي وسنهي او سنوي على اختلاف في لامه واذا
نسب اليهما اعلما التزم بفتح العين الاولين وكسر الباء الثالثة ص ومع فاعل وفعال وفعل الى اخره ش يستغني

يستغنى عن الياء. النسب غالب بصوغ فاعل ان فصل صاحب الشئ كقولهم لابز وتامر اى صاحب لبز وتمر وبعطار الا فصل
الاخراج كقولهم بزاز وعطار وقد يقع احدهما مقام الآخر من قبيل فاعل مقام مفعل وقولهم حابج بمعنى حوا
ج الا فى مزاكم ومزعكسه قول امرئ القيس وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال اى
وليس برامح وليس بذى نبل قال الخضب حمل وعلى هذا حمل المحقق قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد اى بذى ظلم
وقد يوقف بياء النسب بعض لما قالوا لبياع العصر وبياع البتوت وهى الا كيسة عطار وعصرى وبتات
وبتى وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كما كقولهم رجل لحم وليس بمعنى ذى لحم وتامر وليس
عمل النشر بسيبويه ولعست بليلى وللكنى بقمرا اى عامرا النهار فنسبها الى الاول وقد يستغنى ايضا عن ياء
النسب بفعال كقولهم امرأة معطار اى ذات عطر ومغيل كقولهم ناقة محضير اى ذات حضر وهو الجرى
الثانى هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا نقل مذهب سيبويه قال الايقال لصاحب الجوز لا
ولا لصاحب الفاكهة فكها ولا لصاحب البز بزاز ولا لصاحب الشعير شعار والبر بقياس فى كله م وعبر
ما اسلفته صرورا على النحاة يفهم منه انحصرا ش يعنى ان ما جاء من النسب مما لا بنية المتقدمة فى ذكرها
فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشار من بعض فرع لما قولهم بالنسب الى البحرين بصرى بكسر الباء
والى الدهر بضم الدال والى مرو مروزى والى الرى رازى ومن فرع لما قولهم عمرى فى عمير كلب وقد يفتح اشتقاقه
منها انشاء الباب الوقف قطع النطق عن آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى وهو عن التى
يجوز استئنافها والكلام او فتحها وعما لبه يلزمه تغييرات ويرجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام
والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة بالحسن والعمل وسيأتى مفصلا ان شاء الله تعالى م
تنويها اثر فتح اجعل الباء الى آخره ش يعنى الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهى الاصح ان يوقف عليه بابدال
تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة كقولهم رايت زيدا ومررت بزيد ومررت برجل
والثانية ان يقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا وهى لغة ابى الحسن وقطرب وابى عبيد
والكوفيين ونسبها المصنف الى ربيعة قال وبالاباضاح والجماعة يردون هذا مما جاء فى الشعر ولا يجوز فى الكلام
الثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف
الى الازد وفيه نظر لما ذكره السيرافى وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا بحمير. واقتصر هنا على الاولين
فنسب هما الى الاول لقوله اثر فتح الآخر نحو رايت زيدا وفتحة انا نحو وبها وانها وكلا النوعين يسمى
تنوينه الغالى المشهور الثانى يستثنى من التنوين المنصوب ما كان تنوينه بالفا نحو فاتحة فان تنوينه
لا يسمى بل الحرف نفسه على لغة من يقف بالهاء وهى المشهورة وبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف فيسمى التنوين الغالى
فيقال رايتا فاتحتا واكثر هذه اللغات بسكون الغين الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رايت فتى
وهذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين فى الاحوال الثلاثة وانتصب حرف الالف وجلا ووقفا وهو مذهب
ابى الحسن والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه قيد بعد فتحة والثانى انها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلا
ثة وان التنوين حذف لما حذف علامة الالف وهو مروى عن ابى عمرو الجرمى والكوفيين والبه ذهب المصنف فى الكافية
قال الشارح

قال في شرح الكافية وبقول هذا تثبت الرواية بالالف وقفا لا غير ابدا وبالياء بدل التنوين غير صالح لغة انتهى ومثل الاعشى بها وبالموالشاعر انما يأتي جمع نعم العيني الى قوله وبه ضيف طرق الحي بسرا والثالث اعتباري بالصحيح فانه بالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من الضمة والكسرة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل احمد بن يحيى ثعلب وهو مذهب معظم النحويين والبيه ذهب ابو علي في غير التذكرة الى موافقة الجماز في قوله م واحترز بوقف الى آخره ش اذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها اذا كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه تحذف الواو والياء وتقف على الهاء سواء كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الالف ولم يحذف واحترز بقوله في سوى الضرار من موقع به الشعر والضرار يكسر في الاخر الابيات وفي التصغير انه قد تحذف الف ضمير الغائبة الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طيئ والله امة ذات اكرمكم الله به يريد بها واستثنى قوله اضطرارا يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل م واشبهت اذا اصلا فانها تنصب الى آخره ش اختلف في الوقف على اذا فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف تشبيها بالتنوين المنصوب وذهب بعض النحويين الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة ان ونقل عن الجرمي والمبرد واختلف النحويون ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب بالالف لانها يوقف عليها بالالف فيقال وهو الاكثر وكل لمن رسمت في المصحف ونسب هذا القول الى الجرمي وهو خلاف ما نقل عنه اولا والثاني انها تكتب بالنون فيقال والبه ذهب المبرد والاكثرون وعن المبرد انتهى ان الذي يدل من يكتب اذا بالالف لانها مثل ان ولا بأس بالتنوين في الحروف والثالث التفصيل فان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء قال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية ولالتباس من يقف عليها بالنون يكتبها بالنون وينبغي ان يكون الخلاف العام بوجه على من يقف بالالف فان قلت اذا وقعت على القول بالالف فما لغيا من ان تكتب بالالف لان كل كلمة ان تكتب بصورة بعضها لتفرق بينها وبين اذا الظرفية الآتي ذكرها ومن يكتبها بالنون يوقف بالالف قلت بدله وجه كما ترى وهو التفريقة بينها وبين اذا الظرفية الآتي ذكرها ونون التوكيد الخفيفة تفعل بعد الفتحة الفا بغير خلاف ووقع في رسمها قولان تكتب بالالف اذ هي تبدل نونا في الوقف وبالنون اذ البدل تحوا ضربن زيدا لو كتبت بالالف مثل هذا لالتبست بالالف الاثنين م وحترز بالمنقوص الى آخره ش اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا بل التنوين فيه الفا نحو رأيت قاضيا فان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف بالرد الياء وبه قرأ ابن كثير في بعض المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هاد وكل هذا ظاهر من البيت واما غير المنون فسيأتي في تنبيهات الاول في هذا البيت الطلاق في الثاني النائي يهمز فمن لم يهمز قال ينصب اذا المنون المنصوب بالحرف فيها الا ياء محضة بالالف التنوين وحكى الاصبهاني ان من العرب من يقف عليه بحذف التنوين وعلى لغة بني المنتفق قوله فما اب هريرة قاسي الثالث اختلفوا في الحذف من المنون غير المنصوب اكثر ولذكر اختلفوا في الافيس فقال الفارسي الحذف لان فيه تنوين الاعتماد بالعارض وقال بعضهم الاثبات قياسا على اثبات الف المقصور م وغير في التنوين بالعكس الى آخره ش يعني ان المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان والمختار فيه الاثبات بعكس المنون فالاجود ان يقال هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد يقال هذا القاضْ ومررت بالقاضْ هذا مفهوم من كلامه وهو غير محرر وتخريج لغة ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول

الا هذا ان كان منصوبا بهو فالصحيح مجرورا بتاء القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا ويتبعه لمن وقف
بغير الياء بالنصب ان يوقف بالوجهين وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي يجيء الوجهان
والمختار الاثبات كما ذكرنا وليس الحرف محصورا بالضرورة خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للتنكير نحو قاض
فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النكرة محل حذف ورجح غيره
مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري فهذا فيه
فيه عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب الرابع ما سقط تنوينه لاضافة نحو قاضي مكة فانه اذا وقف عليه جاز
فيه الوجهان الجائزان في السوى فالوا انه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في السوى وبنوا على هذا رعاء وهو اذا سقط خوفه للاضافة فانه اذا وقف عليه رجع نحو هو لا
قاض اذ بين فانه اذا وقفت قلت قاضون لزوال السبب حذفها واما وقف النزال على قوله غير محلي الصيد بحذف النون
اتباعا للرسم قلت وفيه نظر وقد علم مما تقرر ان الكلام الناقص معترض من وجهين احدهما ان عباراته تنتظم
جملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب ومتغيره والاثبات كما ذكره في الخاتمة
وقوله في نحو مررت برعاء الياء اقتفى بتشبيهه الى ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من اراى يرعى اصله
مرءي جاء على اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه تزاد رعاء الياء مع ابقاء
تنوين جبر الكلمة بما نقلها لو حذفت تزاد بقاء الاسم على اصل واحد وهو لها احجاف للكلمة فان قلت هذا لا
يزاد في حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن اثباتها وعلما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف فانه يجاء بالتنوين
يزاد جبرا للكلمة فتنبيه الموقوف عليه اما ساكن او اما متحرك فالساكن كما ذكر له صورتان بالحظ حذف
كصيغة التصغير والتنوين المنصوب كما سبق وان كان له صورتان بالحظ زيد على اصله ولم يغير بغير الاتزان وياء المنقوص
وقع تقع حكمها واما فوز التوكيد الخفيفة فهي تقع منه بها وهم من نقل ان المقصور غير المنون اذا
وقف عليه لم يحذف الف له ولم يغير وشذ حذفها للضرورة بقول الشاعر وهو لبيد من المعلين يرثي
ابن المعلى وبعض العرب يقلب الالف الموقوف عليها ياء فيقول هذا ابعي وعصي وهي لغة بزارة وقاض من قيس
يقلبها واوا فيقول هذا ابعوا وهي لغة بعض طيء وبعضهم يقلبها همزة فيقول هذا ابعأ وليس من لغة
هوازن التخفيف قال سيبويه وكل لغة كل الف يأتي الاسم وقد توصل الف هنا واوا وكل صبي يأتي الف بها
الا سكت واما قلب الالف ها في قوله من هلها هنا ومن هنه فانه شاذ ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينقص
ذكر من الساكن اخر ينكر حكم المتحرك فقال ع وغيرها الثابت من محرك الى آخر فنص على الوقف على المتحرك
خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل والاول منها علامة فعلامة السكون خط بلا
والحرف هكذا جعلها سيبويه والمراد خط او خطيب وجعلها بعض الكتاب على هذا زاي العامة وهو الذي لا تشم
فيه من العين ولا تجعلها بعضهم على الكاف لما اوهمها بغير نقط عليها الا وعلامة الروم خط بين يدي الحرف
في وهذه صورتها وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورتها وعلامة التضعيف شين بين يدي
الحرف هذا صورتها شرط ان كان المتحرك ها الثابت لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره

هذا ان ضاق غير

وان كان غيرها جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مختلسا اختيارا الحركات الثلاث وتحتاج
في الفتح الى رياضة لخفة الفتح ولان الحركة تجزأ الفتح المفتوح ووافقهما ابو حاتم ثم قال في شرح الكافية وهو
عبارة عن اخفاء الصوت بالحركات وتجوز الاشمام والتضعيف والنقل للحدر بالشروط الآتية وقد اشار الماتن
بقوله ص وانشم الضمة ش الاشمام الاشارة بالشفتين الى الحركة من غير صوت ولا يكون الا في الضمة او اذا اسند
الصمير والفتحة تشوب بلطيفة النسبة وقد يروى الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو معمول عند الرواة ان بعض
الكوفيين يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله ص او قف مضعفا الى آخره ش
التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه نحو هل ان زيدا قام بالتشديد ويذكر له شروطا ثلاثة: اولها الا يكون
همزا: احترازا من نحو قرأ. فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مما تكثر عينا: وفائدتها الا يكون
عليلا نحو يسر وولغ فلا يجوز تضعيفه: وثانيها ان يكون غير منتهى احترازا من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه وربما شذ
رابع وهو الا يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات واما قوله لغز حنيت اذا دعى جربا فضرورة قلت وقل لا تحتاج
الى هذا الشرط لان المنصوب المنون انما يحذف تنوينه العامل بخلاف الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه حينئذ بالوقف
عليه الالف والكلام في احكام الموقوف عليه فنبيه لم يقدر الوقف بالتضعيف احتراز من القراء الاعمش عاصم
انه وقف على قوله تعلمون مستطرفا بالقصر بالتشديد ثم اشار الى النقل بقوله ص او حركات انقلا الى آخره ش النقل نحو
نقل حركة الحرف الى الساكن قبله ويذكر له ثلاثة شروط: الاول الا يكون الساكن مما يمتنع تحريكه احترازا من ان يكون الساكن
نحو دار فان الالف لا تنقل اليه الحركة واعترض بان يلزم على ذلك نقل الحركة الى الياء والواو وليس كذلك بل لا يجوز النقل اليهما
وان كانا حرفي لين لامتثال الحركة عليهما: قلنا الاولى ان يقول شرطه الا يكون حرف علة فقط ولا يرد هذا عليه لان
قوله لين يخصهما لانه يختص بالمتحرك والمراد بالساكن الذي يمتنع تحريكه اما لفظا كالالف واما تقديرا كما يشمل الواو والياء ويشمل
الحرف المدغم نحو الحج فانه يمتنع تحريكه فان حركه يلزم منه فكه وهو ممتنع لغير الضرورة والثاني الا تكون
الحركة فتحة على غير الهمزة عند البصريين والى هذا اشار بقوله ص ونقل فتح من سوى المهموز الى آخره ش لا يجوز
عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة ولا قال رايت البكر ان المفتوح ان كان موقوفا لزم من النقل فيه حذف الالف
التنوين وحمل عليه غير المنون وقيل لوالتهم تفلوا في الوقف وسكنوا في الوصل فكان نقلا لعلة كانه اسكان جعل المفتوح وهو
لا يجوز وليس بظاهر واجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن الجرمي انه اجاز نقلا لعلة و
عن الاخفش انه اجاز نقلا لعلة المنون على لغة من قال رايت عمر واشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته
وان كانت فتحة فيقول رايت الخبا والرجا والبطا في رايت الخب والرجء والبط. واما غير نقلا لعلة الهمزة لنقلها وانما
منعن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب والشرط الثالث الا يوجب نقل غير المهموز اشار بقوله ص
والنقل ان يعل وتغير ممتنع ش يعلم بقوله انه لا يجوز نقل ضمة مضموفة بكسرة ولا كسرة مضموفة بضمة
فلا يجوز النقل في هذا لئلا يلتبس ما من بنا. يعل وهو معلوم ولا نحو انتفعت لئلا يلتبس ما من بنا. يعل وهو مهمل في
الاسماء او فاعل وهذا في غير المهموز واما المهموز فيجوز فيه النقل وان ادى الى عمى والتغير لما تقدم والتنبيه عليه من
استثقال الهمزة فتقول هذا دفء ومررت بالدفء. فنبيهان الاول لجواز النقل شروط رابع وهو ان يكون المنقول

لعله محمول

منه صحيحا ولا منقل من نحو عمرو :: الثاني اذا نقلت حركة الهمزة حرفها الحجازيون وقفوا على حال حركتها
كما يوقف عليه مستعملا بها فيقول هذا الخب . بالاسكان والروم والاشمام وعين بالعلم من يشروحه واما التعميم
فلا يجوز فيها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البط . ورايت البط ومررت بالبط وبعض بني تميم يجري هذا
النقل الموقوف به عند التكثير الى الاتباع فيقول هذا رجل مع كبر وبعضهم يتبع الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا رجل مع كبر
وقد تنقل الهمزة مع مجانسة الحركة بعد سكون باز نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما بالنصب فيلزم فتح ما قبلها وقد
يبقون ها آخر لبعد حركة فيقولون هذا الكلوا ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها :: الثالث يختص الرفع
بحركة النقل انها الحركة التي بالحرف الاخير نقلت الى الساكن ونص على هذا الحرف من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يبعد
ان يجوز انها حركة الاعراب حيث حملت على ما قبل الحرف واعني الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يجوز انها مثلها :: الرابع نقل
بالكافية وعبر بها ان الوقف بالنقل لا يختص بلغة كعبية وانتشر من بلد ثم يتخير فيها فصحى :: تحم مساعيه ويعلم
رشد بنقل حركة الهاء الى اللام وهي متحركة قبل وتحمل ان يكون اصله فصحى بواو الجمع حملا على معنى من ثم حذف الواو
واكتفى بالضمة كقوله : فلو ان الاطبا . كان حولي :: جاز كان مستعملا في هذه اللغة الى هذا البيت فلا حجة فيه :: الخامس
مختص بجواز الوقف بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو انه وقف على قوله تعالى وتعاونوا بالصيغ بكسر
الباء . ص في الوقف قافية الاسم ها جعل الى آخره ش احترز بالقافية من تاء تغيير التانيث فانها لا تغير وتنقل
قول بعضهم فعرنا على العراة . وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وتغيير الانثى بساكن صحيح من تاء بنت
واخت ونحوها فانها لا تغير وتشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا الف نحو
الحبوكة والاعرف في هذين ابدال التاء ها في الوقف وانما جعل حكم الالف كحكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك
ص وقيل اي جمع تصحيح الى آخره ش اي وقيل جعل التاء ها في جمع التصحيح نحو التمرة او ما لحقها مما حمل عليه
نحو السنات والاخوات واللات فالاعرف فيه مع العلم سلامة التاء . وفتح سمع ابدال الهاء في قول بعضهم في بهر التاء من الكلم
ما وكيف الاخوة والاخوات قال في شرح الكافية واشتر بقولي وما لحقها الى هيهات واللات فانه يوقف عليها
بالتاء كثيرا وبالهاء . انتهى فتنبيهها في الاول نقل بعضهم الوقف على جمع التصحيح والملحق بالهاء لغة لحي
وفاي الافصاح شاذ لا يقاس عليه :: الثاني اذا سمي بهيهات على لغة من يعربه وهي كلمة تمنع الصرف
للتانيث والعلمية واذا سمي بها على لغة من يبنيها وهي كيف وقات يجري فيها الوقف السالف اذا سمي به وقوله
عبر بالعكس اشارة بالعكس الى جمع التصحيح وما لحقه يعني ان غيرهما يقف فيه بسلامة التاء . وعكسه
سواء كان معربا كغرفة او جمع تكسير كعلقة ومزاورها تاء . قول بعضهم باهل سورة البقرة فقال مجيب ما
حفظ منها ولا ايتا والكثير من يوقف بالتاء يسكنها ولو كانت موتة منصوبة وتفتح هذا والباب وعلى هذه اللغة
رسمت مواضع من القرآن وقرئ بها وهي معروفة ص ووقف بها الكسائي على الفعل المعل الى آخره ش من عوارض الوقف
زيادة ها السكت واكثر ما تزاد بعد تنبيه احدهما الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعضه او وقفا نحو اعطه
والثاني ما لا يستعمل مبنيا اذا جرت مجرى نحو على مه او اسم نحو اقتضاه . مه والحاقها بكل من حذف للتوعيض واجب
وجائز اما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله ص وليس حتما بسوى ما تبع او كبع الى آخره ش يعني ان الوقف

هها. السكت على الفعل لحرف او اخر ليس واجبا بل غير ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زايد بل والاول نحو عما مز وعما يعني ونحو قوله ارى ابرا والثاني نحو لم يعه ولم ك فان حروف المضارعة زايدة وهي ياء هها. السكت يعني الهاء واجبة لبقايه على اصل واحد حرف او قلت فمثيله اي الهاء التي يجب في المحذوف الهاء. نحو ع وبع قلت محذوف العين كمحذوف اللام كذلك الهاء. يعني لما ان العلة واحدة والمراد بالمثيل التشبيه على ما بقي على حرف واحد او حرفين احدهما زايد كما سبق او قلت فهل تجب زيادة الهاء. يعني قوله فقي يقي يعني ان يقي محذوف الواو اصله وقي يقي قلت هذا ظاهر التمثيل لو جوب اي جعل الضابط ان تحذف واوه وعينه وقي محذوف الواو. وظاهر قوله في شرح الكافية وتجب الهاء وهي في الوقف على ما كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زايد ان زيادة الياء لا تجب يعني انه على دلالة احرف والكرا لا من يخرج بلامه لانه على حرفين احدهما زايد قال الشيخ لم نجد نصا على الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون في الوقف بالهاء احتياريا او جوبا لانه ان حذفت فاوه وان قلت الافعال اي ذمة للفعل وهذا الحرف عارض شاذ نحو ليس يطرح فلا يلتفت اليه م وما في الاستبعاد اي جرت حرف نم احترز بالاستبعادية من الموصولة والشرطية نحو مررت بما مررت به وما تقرح ابرح فانهما لا تحذف الفهما وزعم المبرد ان حرف ما الموصولة قد تحذف لغة ونقله ابو زيد ايضا قال ابو الحسن في الاوسط وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب يقولون مررت بمن تثنيت كما انهم حذفوا الكثرة استعمالها اياها. وتشمل قوله اي جرت ان تجر بالحرف نحو عم تسأل وان بالاسم نحو قراءتي ونعلا وقوله حرف الهجاء يعني وجوبا وسبب الحرف اي الهاء التي قبلها وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحرف لاستغنائها بخلاف الشرطية متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها مع الصلة اسم واحد وقوله وفي الها الها ان تقف يعني جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو افتضا. وفتضا ولهذا قال م وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم اي اخر نم او ليس ايلا وذها الها. واحترز في سوى الجرورة بالاسم وفي مثله وعلة في لما ان الجر في الجرورة بالاسم فوجب الهاء الجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد فان قلت فمن علة ان نقض الها بالجرورة بالحرف ليس بواجب فهل هو راجح او مرجوح قلت نقل النحويون انه راجح قالوا وهذا الاصح والاكثر والفاوقف اكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم تنبيهات الاول يفهم من قوله ان جرت ان المرجوعة والمنصوبة لا تجر الهاء في غير ضرورة كقوله الا ما تقول الناعيات الا مه الا ما حذرنا اهل النداوة الكرامه. الثاني اهمل المصنف من شروط حرف الهجاء الا تركب مع غيرها فان ركبت معها لم تجز الا بنحو على ما ذكرته في وقد اشار اليه في التسهيل. الثالث قد ثبت الهاء الاستبعادية المجرورة بغير المركبة كقول الشاعر على ما قال يستغني بميسم كمختبر تشرع في ذا مارع. وحكى الزمخشري في كاشفه لغة وحمل عليه قوله من المجسر يريد قوله تعالى يلتقيط قوم يجعلوا لها غورا ربيع قال ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه. الرابع قد وقع في شعر المولدين تشكير صيغها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله بالاسم ذا بيع لا كلته نهمه م ووصلها بغير تحريك نحو. اي يا شقي المراد استحمسنا نم اعلم ان هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلا تلحق ما فيه واسم ولا المتاع المضموم ولا ما ينوي لفظه عند الاضافة كقبل وبعد ولا للمبني المركب نحو خمسة عشر فان حركة هذا الاشياء مشابهة لحركات الاعراب في انها عارضة لا فرق بينها وبين بوجوب اسباب وانها تنبني عند عدمها فلم تشابهت حركة الاعراب واما البعد الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذا الاشياء. وفي اتصالها. السكت به ثلاثة اقوال الاول المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور

واخفيا والمصنف: والثاني الجواز مطلقا لانها لازمة: والثالث تخفه اذا لم يخف لبس نحو جعل فعلا ولا اذا خيف نحو خرنبة
والصحيح الاول لان حركته وان كانت لازمة فهي تشبيهة بحركة الاعراب لان الماضي اذا بني على حركة لشبهه بالمضا
رع المعرب وجوه مذكورة في موضعها وشذ انقال اها بجعل قوله يارب يوم لي لا اظله اضمر من تحت واخفى من علا
ووجه شذوذه ان حركته حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة وهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ووصلها بقير نحو يعلا بنا
اي يشذ في الوقف تحريك الالف على غير حركة بناء مدا بل حركة بناء غير مدا وهو في الترام استحسنا: يعني ان وصلها السكت
بحركة البناء الترام او الملتزم جار مستحسن كتخفه هو وهي فيقال في الوقف عليهما هوه وهيه وقد قرئ بذلك قوله
قلت هذا البيت معترض من وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير نحو يعلا بنا: يوهم بمقتضى ان وصلها بحركة الاعرا
ب فقد شذ ايضا ان الاعراب غير نحو يعلا بنا: مدا ام فيشمل نحو غير احدهما نحو يعلا بنا: غير الترام: والثاني نحو يعلا الا
عراب: والوجه الاخر ان قوله الترام استحسنا يقتضي موافقة جواز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك الترام
قلت اما الاول فليس بلازم واما الثاني فظاهر اللزوم وقد استشكله في الكافية فقال ووصلها الهاء اجر بكلما: جرى
نحو يعلا بنا: لازما: ما لم يكن السبق فعلا ماضيا ص وربما اعطى يعطا الوصل ما: الى اخره ش مثال اعطا الوصل حكم الوقف نشرا ان ا
غير حمزة والكسائي في يتسنه وبعض بعض اقتدى: ومنه قول بعض حمير حلوني يا فتى والهاء تقبل هذا الالف واوا في الوقف واجر
الوصل مجرى: ومثال الحاقها للنقص قول الراجز مثل الحريق وافق القصبا: فتشرح اللام مع وصلها تحرف الاطلاق ومثلها في الشعر
كثير قوله انوار: وقلت مزن انتشر وقع تفعل في الحقابة الامالة: اماله ان ينحو بها نحو الياء: ومن لازم ان ينحى
بالفتحة نحو الكسرة: والنحو في بابي تقاربهما في حكمهما ومحلهما واسبابهما واحكامها: اما بابي تقاربهما فاعلم ان الغرض الاصلي من الا
مالة هو التناسب وفي فرع الامالة للتشبيه على اصل او غيره مما سيأتي ذكره: واما حكمهما فانه وجه جائز ولغة لبعض
العرب وسببها مجوز لها لا موجب فلا قبل لم يجز فتح كل ما امالوا ما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال وهذا هو الغالب وسبا
في التشبيه على ما اميل من غير فرع لها واما محلها فتنقيم وقيصر واسرو علامة اهل نجد واما الحجازيون فلفتح الفتح الابي
مراضع قليلة: واما اسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي البيطار والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب
امالة الالف على ما ذكر المصنف ستة اسباب الاول انقلابها عن الياء: والثاني ملاصقتها الياء: والثالث كونها بدلا عن ما قبل
فيه ياء: والرابع ياء قبلها او بعدها: والخامس كسرة قبلها او بعدها: والسادس التناسب تنبيه هذه الاسبا
ب كلها راجع الى الياء: والكسرة واختلف في ايهما اقوى فمذهب الاكثرون والذي الكسرة اقوى من الياء: واحتج للامالة وهو ظا
هر كلام سيبويه بانه قال في الياء انها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا وهو مذهب ابن السراج الى ان الياء اقوى من الكسرة والاو
الاظهر: لوجهين احدهما ان الفعل يتصل بها اكثر من تصله بالياء: والثاني ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون للكسرة
وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثير من العرب لا يميلون للياء: ومن هذا موجه النقل عن الكسرة اقوى واعلى وعبارات المصنفين اختلفت
في ذكر اسباب الامالة وليس بمنضبط في لها كثير اختلاف والغرض هنا شرح كلام الناظم ص الالف المبدل من ياء على طرف ش هذا هو
السبب الاول وهو ان تكون الالف بدلا من ياء وهي طرف كلمة وسواء في لها الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى وتشمل قوله من ياء المبدل
من ياء اصلية كالمثال المبدل من ياء: منقلبة عن الواو نحو ملهى: واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتي حكمها ص
كذا الواقع منه اليا تخلف ش هذا هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء: نحو رمى فتى وعلى لها نحو معزى وحبلى

وصل ما انزع

وكل ما اخر الف التانيث مقصورة فانها تمال لانها تحول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت الالف المنقلبة عن الياء
واحترز بقوله ما لم تنشر وع من قلب الالف ياء في الاضافة اذا النسبة لغة هذيل فانهم يقولون في عصى وفي عصي
وفي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض كبعض نحو عصي فلا تقع الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله مزيد من وجوع الالف
التي للياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير فعيل فلا تمال وفي لاجل تسببها ثلاث الاول هذا السبب الثاني وهو ايضا الالف
الواقع طرفا كالاول الثالث فتح على ممانع اجراز نحو فتى وعصى من الاسم الثلاثي رابعا اما ازالته عزوا ولا تقول الى الياء
الا بشروع او رباعيا وقد سمعت امالة العشى مصدر الاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والكابا للفتح وهو حجر الا
رنب والثعلب والكابا بالكسر الكناسة وهذا من ذوات الياء لقولهم امرأة عشواء ولقولهم في معنى الكسر مكوة قال ح
بها من مكوٍ وعشية ولقولهم من الكبا كبوت البيت وهذه الالفاظ الثلاثة مقصورة فاذا قلت امالة الكابا لاجل
الكسرة فلا تكون شاذة قلت الكسرة لا توقع في المنقلبة عن الواو الثالث تجوز امالة الالف في نحو دعا وعزا
من الفعل الثلاثي واذا كانت عزوا ولا تقول الى الياء في نحو عزي وعزي من المبني للمفعول وبعضهم اظهر العزو بين الاسم الثلاثي
والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عزوا وما ذكرنا نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وظاهر كلام سيبويه التسوية
في الثلاثي بين بنات الياء وبنات الواو ويجيز امالة الذي رابع وات الواو من الاسماء والافعال المنقوص ما تقدم وقوله م وما اقليه
هذا التانيث ما لها عما ش يعني ان الالف التي قبل هذا التانيث في نحو رمات وفتاة لها من الامالة لكونها منقلبة عن الياء
ما الالف المنصرفة لان هذا التانيث غير معتد بها فالالف قبلها منصرفة تقع في ر م وهذا كالبدل عن الفعل الذي اخره ش هذا
هو السبب الثالث وهو ان تكون الالف بدلا من غير فعل تكسر واوه حين تضيف الى ذي الضمير واويا كان كعصا واويا. يعلم ان
واضع اللغة فيهما خفت وحذف تحذف غير الكلمة فيصير اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الياء
بحركتها فاذا قلت اما خاف بعينه مكسورة لان اصله خوف واما عاز وطاب ونحوهما فاصل عينهما الفتح فكيف يقال
حركة الياء بحركتها قلت يقدر ونحو يدلهما الى فعل بكسر العين فتنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وبعضهم يقول لما
حذفت العين حركة الياء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء وليبان لها موضع غير هذا واحترز بقوله ان يحول الى فلت من
نحو فاز وطاب فانه لا يحول الى فلت بالكسر والكثير يحول الى فلت بالضم كقولهم فلت وكلت والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل مثال
ان كانت عن ياء نحو عاز او عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو فاز الى آخر تسببها ث
الاول اختلف في سبب امالة نحو طاب وخاف فقال الكسائي وغيره انها للكسرة العارضة في ياء الكلمة ولقولهم جعل الكسر
اتي من سبب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهذا ظاهر كلام الكسائي فقالوا اما لواو خاف وطاب كلها للكسرة في خفت
وقال ابن هشام الخضراوي الامالة في طاب لان الالف فيه منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة او لاجل الدلالة على الياء او
الكسرة الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاء البين تميم وعامتهم بعير فرقوا بين ذات الواو ونحو خا
ف فلا يميلون وبين ذات الياء نحو طاب فيملون الثالث مذهبه قوله وهكذا بدل غير الفعل ان بدل غير الاسم مبدل الذي هما
منقلبة عن الياء وصرح بعضهم بشروع امالة الالف المنقلبة عن ياء عينه اسم ثلاثي كقولهم هذا عاب وخاف بالامالة وهو
ظاهر كلام سيبويه قال صاحب المقصد والمتوسط اذا كانت ياء بعد فعل فيه بعلت كخاف وخاف اميلت ولا ينظر الى ما انقلبت عنه
واذا كانت في اسم نظر الى ما قبل فعيل عاب وناب ولا يقال ناب وهذا يقتضي ان امالة نحو ناب مما عينه ياء جائزة لانه عارض لها فيما

شم عز القياس امالة عاب والعبد عزيا. قال ابن يعيش عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ عاب بالحجمة والعبد ايضا عزيا.
م كلام ماقالي الياء والعصا الى اخره شم هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف وبعدها وان كانت قبل الالف فشرطها ان تكون متصلة بها كخوفها سيالا وهو شجر له شوك او منفصلة بحرف نحو شيبان او بحرفين ثانيهما ها كخوفها اذا جيبها فلو كانت منفصلة بحرفين احدهما ها او باكثر من حرفين امتنعت الامالة فتنبيهان الاول اخرج بالمتصل نحو بابها. فخرجها الثاني فاي التسهيل او حرفين ثانيهما ها وقال هذا او مع ها. فلم يغير يجوز الهاء. فائدة وكل فعل في الكلمة الثاني اطلق في قوله او مع ها. ويرد عليه بان لا يكون قبل الها ضمة نحو هذا جيبها فانه لا تجوز فيه الامالة. الرابع الامالة للياء المتطرف نحو بيطاع او في منها نحو سيال او الامالة للياء. الخامس نحو شيبان اخرج بالمتطرف نحو حيان اخرج بالمتصل مثل مع سبق ان من سبب الامالة وقوع الياء قبل الالف وبعدها وليذكر هنا امالة الالف لليا. بعدها وفي ذكر الكافية والتسهيل وشرحهما او فعت بعد الالف ان لكون متصلة نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف لليا. بعدها وفي ذكرها البرهان وغيره م كلام ما ليه كحسن اوليلي الى اخره شم هذا هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة قبل الالف او بعدها فشرطها ان تليها نحو مساجد وان حالت قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد مع او بحرفين او بهما ساكن نحو شملال او بحرفين متحركين احدهما ها نحو بربهار او بضربها او بحرف ساكن بعدها متحرك ان احدهما نحو مرماها بكل هذا تجوز امالته فلو فصل بغير ما تجز الامالة فان قلت مزايز بوخز امالة ازيضربها قلت من قوله و بعد الها كذا بعد بالامالة او من امالة ما بعدها فتنبيهات الاول قوله او سكون معطوف على قوله كسر والمعنى او تلي تاليا يسكون فخرج نحو شملال الثاني لم يذكر الكافية اما له نحو ما بعدها وذكر امالة نحو ازيضربها وذكر سيبويه امالة نحو ناس كثير من العرب وقال صاحب المجمل واما فوله بربهار ان يشرعنها ويضربها فشاذ والخ يسوغنه ان الها. خفية فلم يعتد بها. الثالث اطلق في قوله وبعد الها كذا فعل وفيد عيني بان لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وفتح مثل هذا في الباب ولما ذكر من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال م وحرف الاستعلاء يكف مظهر الراء اخر شم موانع الامالة ثمانية احرف سبعة منها تسمى حروف الاستعلاء وجمعها مولع فخ ضغط والثامن الراء. غير المكسورة وهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف سببها ان كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاولى تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للعمل بالمناسبة واما الراء فشبهت بالمستعلي لانها مكررة فان قلت الحق في قوله وكف ان يكف وان لم يغير بغير الكسرة قلت فرعلى التغيير لما من قوله وكف مستعلو وان يكف بكسر فان قلت ما اعراب قوله يظهر قلت هو مفعول يكف اي وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء السوي وليا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف نحو هذا مراض الوقف واسقه ما ضر والامالة باب خاب وطغى وان ما يميل للعمل الفعلي شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء. تنبيه قوله اويا. نفهم منه جواز حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها يا. ظاهرة وقد صرح بذلك في الكافية والتسهيل وليتمثله وقال الزمخشري ان حرف الاستعلاء في باب خاب وطغى مانع من الامالة ظاهرة موافقه قال الشيخ ابو حيان لم يمنع الا الياء والراء تمنع مع الكسرة فقط م ان كان ما يكف بعد منفصل الى اخره شم اعلم ان المانع المشار اليه اعني حرف الاستعلاء والراء تمنع متاخرا عن الالف ومتقدما عليها بان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو فافروا خلوا عما طرأ وبعد منفصلا بحرف نحو ما موزونا فخ وياسف او بحرفين نحو مواثيقهم ومنا فيخ ومواعيظ وهي ثلاثة انواع تمنع امالتها المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد ولا يجيز

الامر لا يوخر بل يقدمه واما المنفصل نحو فين فتعل سيبويه اما انتفاء عن وقوع من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهو قليلة وجزم المبرد بالمنع بخ لحو ونحو فتحوه فتعل سيبويه وفيه هو معا سبوا او حرف الاستعلاء نحو بعل باستعلاء مرحبا فين لم تمنع الامالة وفي بعض نسخ التصحيح الموقوف بها وربما غلب المتاخر ابعاد ومثال المتحد اذ بلا اذ اخرها سبوط بعض العرب يقلب بخ لحو حرف الاستعلاء واذ بعدوا وقد فصل المانع عن الالف فعد اشار اليه بقوله ص بخلاف ما فيه ضع ما ليكسر لو اخر ش يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا فصلا على الالف منع الامالة بشرط ان يكون المانع غير مكسور او ساكن بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب اصالح وغالب بخلاف طلاب وغداب ونحو اصلاح ومصواع فانه يجوز امالته لان حرف الاستعلاء انما كان يظهر بعد كسرة مكسورا او ساكنا لا تمنع الامالة فتسبيهان الاول من احباب الامالة من يمنع الامالة في نحو مصواع لاجل حرف غير سيبويه ولم يمنع المكسور خلافا للفارسي ظاهر قوله انما افتح انه يمنع ولو فصل عن الالف والثاني غير سيبويه وغير انه يمنع اذا كانت الالف قلبية نحو قاعموا صاعم ص وكيف مستعلا وراء ينكب الى اخره ش انما اوقعت الراء المكسورة بعد الالف كيف ما وقع الاصل لانه سواء كان حرف استعلاء نحو اصطبر هم او راء غير مكسورة نحو اصراط والقراد وبقدر ونحو يجوز امالته ولا اثر فيه لحرف الاستعلاء والراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع قبل بين لانه ش تنبيه من هنا علم ان شرط جواز الراء مانعة من الامالة ان تكون غير مكسورة فيخرج منه امالة نحو حمار على بصر يون الاولى لانه انما اميل نحو ابعل هم وغار وبعاد العراء مع وجود المقتضي لمنع الامالة فامالة حمار على ما لا مقتضي فيه للمنع اولى ص والاقل لسبب لم يتصل ش يعني ان سبب الامالة لا يوثر انما لم يتصل يعني انه اذا كان من كلمة اخرى فلا تمال الف صابور ليليا فبلها في قولك يرى صابور لانهما منفصلة وكذلك لو قلت هذا زيد عمرة لم تمل الف هذا لانكسار هذا لانها من كلمة اخرى والحاصل ان شرط تاثير سبب الامالة ان يكون في الكلمة التي فيها الالف تنبيهان الاول يستثنى من قولك الف ها التي هي ضمير المونث يحول بينها وامر جيبها فانها فعلت لسبب منفصل اعني به كلمة الثاني يخرج عنه الصعب ان الكسرة انما اثرت منفصلة عن الالف فانها فتحت الالف وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد حالوا للكسرة وشبهوها بالكلمة الواحدة فيبقى كلام المصنف على عمومه ص والكف فتجيبه ما ينفصل ش يعني ان سبب المنع قد يوثر وهو منفصل اي ولو كان من كلمة اخرى نحو اذ يدا اضربها فيفعلان الالف الالف بعدها وهي مانعة من الامالة ولو انفصلت وان قلت لم اثر المانع منفصلا ولم يوثر سبب الامالة منفصلا قلت لان الفتح اعني ترك الامالة اصل يصار اليه بلا سبب ولا يخرج عنه الا بسبب معتبر تنبيهان الاول فهم بعضهم من قوله فتوجيه ان تقول ليس عند العرب الا من العرب من ترك الفتح في حرف الاستعلاء او في الالف من كلمة اخرى فيميل الا ان تكون الامالة في المنفصل نحو مال ملوا فوى منهاة المتصل نحو مال فاسم الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يوثر الا متصلا وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال على الاول اني احمر بالامالة وعلى الثاني اني فاسم بترك الامالة وتبعه المتاخر في هذه العبارة وفيها التفات فاسم نظر وان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع الامالة الالف المنقلبة عن با وليس كذلك لقوله ص وفرا ما لوا لتناسب بلا الى اخره ش هذا هو السبب الصالح من اسباب الامالة وعبر عنه بعضهم بقوله الامالة للامالة وعبر عنه اخرون بقولهم الامالة لمجاورة الممال

وانه اخر لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتعرضة ثم ان امالة الالف لشبهها بسبب لها صورتان احداهما ان تمال لمجاورة الالف
كامالة فتى في الجر والنصب نحو رايت عماديا والاخرى ان تمال لنحو شهلا ١٠ اخر مجاورة ما يميل اخر كامالة الالف تلا من قوله تعالى تلاها
ليشتمل البعد بها القرب بما بعدها اه ق قلت يه مثيله قبلا وسجى يظهر فان كلا منهما تجوز امالتها لسبب غير التناسب
لانها قابلت الى اليا ١٠ اخ الميل للمجاور وقد تقدم بيانه وانما يتبع تمثيل هذا النوع بالامثلة لانه غير التناسب
قلت السبب المقتضي لامالة نحو عماما الف عزوا ولم يعتبروا الغرابة ولم يلتفتوا لتمثيل هذا النوع حيث وقع وانما امالوا
منه ما جاورا ما مال فيهما امالوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة نحو لما على ان الداعي لامالته عندهم انما هو التنا
سب قنبيه استفيد من تمثيله وما بين قوسي احد وجهي التنبيه على هو في الامالة للتناسب كما سبق والاخرى ان الالف فتح
قال لمناسبة الف قبلها نحو عماديا وفاز الف الثانية فلا ميلت لمناسبة الف بعدها كامالة الف تلاها لمناسبة ما بعدي
معا الف عزيا بعني جلاها وبغشاها قا ق قلت هلا جعلت امالة تلاها لمناسبة ما قبلها اعني محاها قلت ؟ هل
يقاس على امالة الالف الالف محمدها عزوا وانما اميلت لمناسبة ما بعدها ايضا قا ق قلت هل يقاس على امالة الالف الثانية
في نحو عماديا لمناسبة الاولى قلت ظاهر كلام سيبويه انه يقاس عليه فانه قال وقالوا مع ذلك من قال عماديا وما اشبهها
جميعا وهو افيا قس انتهى ص والاصل ما لم يثبت خلافه ولم يسمع الى اخره قش الامالة من خواص الاسماء والافعال المتصلة فلذلك
لا تطرق امالة غير المتمكن نحو اذا وما الاها وانا ونحو مربها ونظر اليها ومربنا ونظر الينا وبقول ان تطرق امالتهما لكثرة استعمالهما
واشار بقوله ولم يسمع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ي الاشارة ومتى واني وقد اميلت الحرف بلى وبلا
النافية وبا في قولهم اما لا ١٠ لا هذا الاخرى ثابت عن العرب فصار لها بالطبع مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا في الجواب لكونها
مستقلة ومنع سيبويه ومزاولته امالة حتى وحكى ابن مقسم الامالة فيها عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن وحكيت اما
لتها عن حمزة والكسائي قنبيهان الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لان الاصل يا فتى ويا حبلى فلم يمنع الاعراب الثا
ني الاشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان صيرا فاز البعير وامالة عسى جيد قا ق قلت يرد على كلامه الناظم الفعل الماضي
فانه ينطلق عليه غير متمكن كما قبل قلت ان سلم انه يطلق عليه غير متمكن فلوضوحه لم يذكره وايضا فقول نفع اول الباب
على الامالة فيه قا ق قلت قول صاحب الفعل والاسما. غير المتمكنة يا منعه المستقل بنفسه نحو ما ومتى واني والا فمثال
ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية والشرطية والموصولة ونحو ما يقتضي ان امالة اما او متى واني غير شاذ قلت
لا اشكال في ان الامالة في نحو شاة لان ذا الف غير المتمكن اصل غير منقلبة ولا سبب لامالتها وانما راع الاشارة الى المعنى
الذي لحظه من امالها من العرب وهو الاستفال وان كان نحو عصا لا يجعل سببا يقاس عليه ص والفتح قبل الكسر راء يطرق الى
اخره قش اعلم ان الفتحة قال صاحبا ان الغرض من الامالة تقوية الاصوات وتقريب بعضها من بعض وهو في نحو موجود
في الحركة كما انه موجود في الحرف والامالة الفتحة سببا ان الاول تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر وغير
اولي الضرر وما لا سبب فيه امالة في نحو مصر ونحو قنبيهان الاول وهم من قوله والفتح ان المراد بفتح الفاء الفتح لا الفتح
ح وقول سيبويه امالوا المفتوح فيه تجوز الثاني لا يجوز ان تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر او نحو شرر او في
غير هما نحو من الصبر الثالث وهم من قوله ان الفتحة لا تمال الكسرة راء غير ها نحو رص وقريص غير على في نحو الرابع
شرطها ان تكون الفتحة قبل راء وظاهر ان مراده ان تكون متصلة كما مثل بعد فلو فصل بينهما ساكن او ليس في نحو على امالة

فيه تفصيل وهو ان الحاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا غير ياء فهو غير ممتنع وان غير فهو ممتنع
الامالة فتمال الفاتحة بعشرة وبنحو عمر وبابه نحو غير نص على منعه سيبويه وبنى المصنف على منعه في نسخ التسهيل
وشرط ان تكون الا ولا يمنع اشتراط منعه بصحيح فان سيبويه قد ذكر امالة فتحة الطاء من طرب وبابه خطب وباح
على غير انه تجوز امالة فتحة العين نحو الغرض والراء نحو الغرض وعلا ووقف الخلاف امالة الفتحة لسبب الالف وانها خاصة
مص الحلبي قوله اصل وعلم ان الامالة في الحاجة وعلا ووقف الخلاف امالة الفتحة لسبب الالف وانها خاصة
بالوقف السماع مص اهمل من شروط امالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير مانع كما حرهما الا تكون على ياء قبل
فتحة الياء نحو من الغير فيمن علق منعه سيبويه وفي بعض نسخ التسهيل والآخر الا تكون بعد الراء حرف استعلاء
نحو الشرف وقد مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا فان قلت بعد يشترط الا يقع بعد الفتحة حرف استعلاء
قلت لان الراء المكسور تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيما نحو من الصرر السماع قد ظهر بما ذكرناه ان كلا والناظم
في امالة الفتحة لكسرة الراء غير مصر وقد جوز ان يقال ان فتحة غير انما امالت لان الراء مكسورة متصلة بها او منفصلة
بكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء الثالث من منع سيبويه امالة الالف نحو من العماد اذ امالت
فتحة الدال او لا تقوى على امالة الالف اذ لو قوي امالة الفتحة على امالة الالف لامالتها وقد مر خروجا من امالة الالف
عما يلي امالة الالف قبلها امالة الالف المحاذي لآخر فتحة الراء وضعف مانع هب اليه آخر خروجا بان الامالة للامالة من الا
سباب الضعيفة فيبقى الا يقاس منها الا ثاني المسموع وهو امالة الالف لآخر امالة الالف قبلها او بعدها ص
كذا الذي يليه ها التانيث الى آخره شر هذا هو السبب الثاني من سببي امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها ها التانيث
الا ان امالتها مخصوصة بالوقف ويمنع الكسائي في احد الروايتين والرواية الاخرى عنه امالة الالف قبل ها التانيث خمسة
عشر حرفا يجمعها مختث ذيب ليروع شمصوبض اربعة يجمعها اظهر فاما فتحها الالف قبلها كسرة او ياء ساكنة
على ما هو معروف في كتب العربية فسببها ثلاث الاول قوله كذا الذي يليه ها التانيث يعني ان فتحة الذي تليه ذا التانيث
كذا الحرف الذي يليه ها التانيث وقد تجوز من غير عزو لمن امالة ها التانيث الثاني اذا قال ها التانيث ولم يقل
ذا التانيث لتخرج التاء الخ الى قلب ها وان الفتحة لا تنال قبلها الثالث لا وجه ها التانيث بين ان يكون لمعنى التانيث
او لغيره كما لمبالغة نحو علامة وان الامالة جائزة بجميع ما لها وها المبالغة هي ها التانيث الرابع خرج بقوله
ها التانيث ها السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها هذا هو الصحيح وقد هب ثعلب وابن الانباري الى جواز الامالة
فيما قبلها وزاد ابو مزاحم الخاقاني قراءة الكسائي الخامس استثنى المصنف مما قبلها التانيث الالف وانها
اما انثها نحو الحيوة والصلاة فان قلت لم يكن استثناء الالف حاجة لان كلامه في امالة الفتحة لا في امالة الحرف فلم تخرج
الالف في قوله كذا الذي يليه ها التانيث لان مراده بالفتحة فلم يشمل كلامه الالف مفتوح قلت هو كما قلت لكن نبه على منع
امالة الالف لئلا يتوهم ان ها التانيث تمنع امالة الالف كما منعت امالة الفتحة فان قلت ما وجه امالة الفتحة
قبل ها التانيث قلت لم ير سيبويه ان سببه يمنع لما شبه ها بالالف فاميل ما قبلها كما يمال ما قبل الالف ولم يشبه سيبويه
به باء الف مشبهت والظاهر انها مشبهت بالالف التانيث خاتمة لباب الامالة ذكر بعضهم لامالة الالف سببين
غير ما ذكر احدهما الفرق بين الاسم والحرف ومنع لما يراوما اشبهها من فتح المسمى قال سيبويه وقالوا ايا وانا يعني بالامالة

لانها اسماء يلفظ به فليست كالواو والياء لانها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي الثانية او الاولى
وان كانت اخرها الف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان ثوسطها الف نحو كتاب وعصا ولا خلاف في الفتح والاخر كثرة
الاستعمال وانما التقى الحاجم على ما ذكر الرفع والنصب اي وكل الحاجم الرفع والنصب فاكتفى ببعض النحو
من اماله الناس الى الرفع والنصب قال ابن برزاي اخر شرح اللمع روى عبد الله الزاي عن ابي عمرو بن العلاء اماله
الناس في جميع القرآن مرفوعا او منصوبا او مجرورا واعلم ان الاماله هذه من التسهيل مسائغ لا يناكر عليها بل يقتصر فيه
لما على ما سمع والله اعلم بالصواب **التصريف** اعلم ان علم النحو على نوعين احدهما علم الاعراب والا
خر علم التصريف وغرضهم ان علم النحو مشتمل على علم الكلم العربية وتلخ الاحكام نوعان افراد ية وتركيبية والابواب
الية تهم علم التصريف والتركيبية هي علم الاعراب ولذلك يقال ان حد النحو علم تعرف به احكام الكلم العربية افرادا وتركيبا **فان قلت** الاحكام التركيبية نوعان اعرابي وغير اعرابي فكيف اطلق على جميعها علم الاعراب **قلت** اطلق على
النوعين علم الاعراب تغليبا لان المسمى بعلم التصريف وهي الابواب الية ينقسم قسمين احدهما جعل الكلمة
على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة كثير من
الصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها والكثير
لغرض اخر ويختص بالزيادة والحذف والابدال والقلب والاعلال وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد عرف
المصنف التصريف بالكافية بقوله تغيير بنية لمعنى قصد **فان قلت** هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما يشمل
الاول اعني تغيير الكلمة لمعنى **قلت** اجراه بقوله لمعنى ما ذكره في الشرح اي قال التصريف تحويل كلمة من بنيتها الى غيرها
لغرض فيظهر او معنوي فبهذا اشتمل القسم الاول وقد حرى في التسهيل بقوله التصريف علم بتعلق ببنية الكلمة وما
لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبهه فخرج بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يقتضي
لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ويقتضي التغيير احكاما كالصحة
والتعليل ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق ببنيتها يسمى علم التصريف والتصريف اي هو العلم باحكام بنية الكلمة
لما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبهه فخرج **ص** حروف وشبهه من الصرف **ش** احترز بالكلمة في التعريف
للحروف والاسماء غير المتمكنة والافعال غير المتصرفة وانما يدخل في الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وهما
المراد بقوله وما سواهما بتصريف حرى اي حقيق **فان قلت** مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل في جميع الافعال
مختلفا انما يعتبر الجامد **قلت** يكتفى ارادة جهة شبه الحرف فان ليس وعسى ونحوهما مشابهة الحرف بالجمود
فان قلت فدخل التصريف في بعض الاسماء التي تشبه الحروف نحو اي والذي فانهما فرضا وقدرا الحرف في نحو
ب واو وحا الحرف والابدال يدخل **قلت** هذا كله تشابه يوقف على كل ما سمع منه **فان قلت** فراقتضى ان الذي يقبل
التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وابهما الاحالة فيه **قلت** الافعال اكثر تغييرا
لها ولظهور الاشتقاق فيها **ص** وليس ابنية من ثلاثي برا **ش** يعني ان ما كان على حرف واحد او حرفين فانه لا يقبل التصر
يف الا ان يكون ثلاثيا في الاصل وقع غير بالحرف فان نحو اخرجه عن قبول التصريف ووقع بهم منع نحو اما زاد احدهما ان الاسم
المتمكن والفعل لا ينقضان في الاصل الوضع على ثلاثة احرف لا اقل قبل التصريف وقبل وما التصريف لا يكون في اصل الوضع

على حرف واحد

واحرا و حرفين و الاخران الاسم و الفعل ينفصلان عن الثلاثة بالحرف اما الاسم فانه فرع على حرفين بحرف لامه نحو يد او عينه نحو سنه او قوله نحو عدة و فرع على حرف واحد نحو الله عند من يجعله محذوف الاول و كذا بعض العرب يشرب ما و مع لغة قليلة و اما الفعل فانه فرع على حرفين نحو قل و مع و سل و فرع على حرف واحد نحو عد و قع و سع و لغ فيما اعتلت لامه و عينه بخلاف باب الامر ص و منتهى اسم خمسة اشر الاسم ينقسم الى مجرد من الزوائد و لى مزيد فيه فالحرف ثلاثة انواع ثلاثي و رباعي و خماسي فلا ينقص عن الثلاثة لان الثلاثة اعدل الابنية لتوسطه بين الخفة و الثقل و انقسامه على المراتب الثلاثة و البسيط و المنتهى و الوسط بالسوية و ان المبدوء به لا يكون الا متحركا و الموقوف عليه ساكنا فلا بد من حرف يفصل بينهما لئلا يجتمعا في الصفة باز قلت لم لا يجوز ان يكون صخر كاذا و الموقوف عليه ساكنا فالجواب ان المبدوء به لما جاز عليه الاسراع لم يتحقق التباين و ازيد على الخمسة لا سبيل احدهما انهم جعلوا زيادته على نفسانه و الاخر انه لو وضع على ستة لتوهم انه كلمتان باز قلت فيقع ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى رباعي و الخماسي قلت للتوسع بتكثير الابنية و اما المزيد فيبلغ بالزيادة تسعة احرف و لا يجاوز هذا الابنية الثنائية او زيادة في التشبيه او التصحيح او النصب باز قلت فكيف قالوا تسعة اعلم ان بعضهم يستثنى هذا الثنائي و ما ذكر معها قلت تقدم زوايد في مع انتفاء غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال فبقيت ثمانية الا ان ما يبلغ المزيد بالزيادة تسعة احرف انما كان ثلاثي الاصل نحو استخراجيات مصدر استخرج و رباعي الاصل نحو احرنجام مصدر احرنجم الاجوا اجتمعت و اما الخماسي الاصل فلا يزاد فيه غير حرف من قبل الاخر او بعده مجردا او متبوعا بها التانيث نحو عضرفوط و هو نوع من العظاية و قبعثرا و هو البعير و مثال المتبوع بها التانيث قبعثرة و مع قرعبلانة لانه زيد فيه حرفا و احرنجما لتوفر ان لم يجمع الامر كذا في العين فلا يلتفت اليه و القرعبلانة مع دبيبة عربية عظيمة البطن الثاني ذكر بعضهم انه زيد في الخماسي حرف مع قبل الاخر نحو معنا كبصر قيل قاز مع و كان عربيا كان فاصلتهم انما يزاد فيه الاحرف من قبل الاخر قلت قاز مع و كان عربيا كان فانما زيد حرف بعد الاخر في قرعبلانة و قوطلى ابن القطاع اعني معنا كبصر الثالث اعلم ان حروف الهجاء تنقسم و توقف فيها باعتبار تذكيرها فتثبت الهاء مع عدها و باعتبار تانيثها تنفي التاء. من عدها و لم يعدها قال و ما سبعا عدا ص و غير اخر الثلاثي افتح وضم الى اخره شر فتح تقول از الجر ثلاثي و رباعي و خماسي و الثلاثي يقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثنى عشر بناء لان اوله يقبل الفتح و الكسر و الضم و لا يقبل السكون لانه لا يكون الا بعد متحرك و ثانيه يقبل الحركات الثلاثة و السكون ايضا و الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنى عشر بناء و اما الاخر فلا عشرة بناء و زق الكلمة لانه حرف الاعراب فلا يلحق قال و غير اخر الثلاثي بجزء اخر و هو اوله و ثانيه الحركات الثلاثة بلا تغيير بحكم ان لم يكن فيهما بتوافق و بتخالف فالمتوافق ثلاثة او زان و للمتخالف ستة او زان ثم قال و زد في تسكين ثانيه نعم اي و زد على قلع الابنية التسعة ما يكثر ثانيه و اوله مفتوحا و مكسورا و مضموما تم القسمة الممكنة في الثلاثي و هو اثنى عشر بناء منها عشرة مستعملة و واحد منها و واحد فانا ذوقنا اليهما بقوله ص و فعلا هما و العكس قبل الاخر ثم اهمل من ابنية الثلاثي بعل بكسر العين. و ضم العين لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم و اما قراءة بعضهم و السماء ذات الحبك بكسر الحاء و ضم الباء فوجهت على تقدير ضمتها بوجهين احدهما ان لغة من تواخر اللغات في حرفي الكلمة انه يقال حبك

بضم الحاء والباء وحبحب بكسر الحاء والباء فيركب هذا الغار منهما هذه الزاوية قال ابن جني واما زبرج بكسر الباء فيضم
نصفه بالحاء مكسورة صار الى الزبرجة المشهورة فينطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا الوجه لا اعتراض به
من غربة القراءة اليه لدل على عجز والضبط وزيادة الثلاثية ومن هذا شأنه لا يعتمل على ما يسمع منه لامكان عروض الخطأ
له والاخر ان يكون بكسر الحاء اتباعا للكسرة قلت وان لم يعتد بالساكن لان الساكن حاجز غير حصين فيلزم هو احسن
منه والعكس بعكس يقبح به بناء فعل بضم العين وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف فذهب قوم الى انه مهمل استغلالا بالافتعال
من ضم الى كسر وان اخف من عكسه وذهب قوم الى انه مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر وقد جاء منه الدبر وهو اسم دويبة
سميت به قبيلة من كنانة وانشد الفارسي لكعب ابن علم جاء وبحيثر لو فيس معرسه ما كان الا معرس الدبر وجعل اسم
جنس للاشت والوعل تعتة الوعل حكاه الحلبي فثبت بهذا الالحاق انه ليس بمهمل ومنه لغتهم تخصيص بفعل بفعل
بضم الفاء فعل انما قالوا الاسماء انتهى فصوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لا يسمى فاعله ولو اهمل لثقله لم يستعمل
الا فعال وقال ابو الفتح نصر ابن ابي العقول اما الدبر وزمن ففرعوه من النحويين فسمعا جاءا عشرة اوزان الثلاثي واما هي
عند المحققين عشرة انتهى وقد جاء الفاء بلوزن بامهما هذا الوزن عن الدبر والزمن بحوابين احدهما انهما من الثنائي
فلا يثبت بهما وزن قلت وفيه نظر لان سيبويه اثبت بناء هل بفعل وا حروهو ابل وسيجيء ذكره والاخر انهما منقولا
من الفعل واعترض بان لحاق معكر بالدبر لانه علم قبيلة لحاق الزمن فانه اسم جنس والنقل لا يكون الا الى الاعلام فلت
ذهب السيرافي الى ان النقل يجيء الى اسماء الاجناس كما جاء الى الاعلام قال ومنه تقول اسم لطائر يعلق عشه وبصفه ضربا
من الالحاق وبدعا فسمي بالفعل انتهى وجه التبرقة بين الدبر والزمن بان الدبر الاصل اسم جنس لدويبة ثم نقل الى القبيلة
تنبيه فهم من هذا البيت ان بفعل بضم الوزن مستعمل ليس بمهمل وانه جاء وهي عشرة اوزان اولها فعل يكون اسما
نحو قليس وصفة نحو سمل وثانيها فعل يكون اسما نحو مرمر وصفة نحو بطل وثالثها فعل يكون اسما نحو كتب وصفة نحو جعد
ورابعها فعل يكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل يكون اسما نحو حبر وصفة نحو نكس وسادسها فعل
ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه وانعلمه جاء صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عمى وقال غيره اتى بان
من الصفات على فعل الا ربع معتل مفتوح وعمى اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه فيما ذكر فقال من قرأ بيا
فيما وكعله يقول مصدر بمعنى الفعل انتهى واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظا اخر وهي نيف على
ثمانين سوى ما جاء روي وما جاء صفة سيبويه كطبيخة ومنهم من زاد لها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل وصفة نحو اتان بالمر
هي الصعبة ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير ابل واما بلز فحكاه الاخفش مخفف الزاي وحكاه سيبويه مشدد مع
الزاي قيل ويجتمل ان يكون ما حكاه الاخفش مخففا من المشدد مع فلا يكون بناء اصلا فالبعض وانا لثة لهذا بزفلت
وزاد بعضهم حبرة والفعل لحق بدحرج الاله بزو عمل اسم بلعم وبلص وونذ واكل وحمشك وبيض رابع لغتين الوتمع
واكل والمنتن والعلم يسمو للابل وزاد عنبر حيي لغة في الحمض ونقع وجاء من الصفات ايضا اتان ابع امة ابعا اي ولوع
قال ثعلب لم يات من الصفات على فعل الا حرف امرأة ابدوانان بلزاي ضخمة واما قوله علمتها اخوانكم ابوا عجل شرب النبيذ
واصطفاقا بالرجل ونحوه وهو من التفعل للموت وللانتباع فليس بأصل وقد قيل في اكل انه من الاتباع وثامنها فعل ويكون
اسما نحو فعل وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما نحو صرم وصفة نحو حطم وعاشرها فعل ويكون اسما

نحو عنق

نحو عنق وجعة وهو قليل والمجموع ظ منه جنب وشلل وناقة سرح اي سريعة م وافتح وضم واكسر الثاني الى اخره
ش الفعل ينقسم الى مجرد ومزيد فالمجرد ثلاثي ورباعي ولا يكون خماسيا فالثلاثي ثلاثة ابنية لانه لا يكون الا مفتوح
الاول وثانيه يكون مكسورا او مفتوحا او مضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع
في الاول فعَل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجي. فعل مكان فعل
بالفتح فيهما قال قد جبل الرجل اي اذا تحير والثاني فعِل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ولزومه اكثر من
تعديه ولزومها غلب في النعوت اللازمة والاعراض وقد يقع فعل بالفتح نحو خدعه مخدوع والثالث فعُل ولا يكون متعديا
الا بتضمين او تحويل والتضمين نحو رحبتكم الدار وقول علي ان بشرا قد طلع اليمن بضمن الاول معنى وسع والثاني معنى
بلغ وقيل الاصل رحبت بكم بحذف الخافض توسعا والتحويل نحو سدته فان الاصل سودته بفتح العين ثم حول الى فعل بضم العين
ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين فان قلت ما فائدة التحويل قلت فائدته الاعلام بانه واوي العين لانه لو لم يحول
الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند اتصاله بها لا لتبس الواوي باليائي هذا مذهب قوم منهم الكسائي واليه ذهب في
التسهيل وقال ابن الحاجب واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان ان ذات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من
هو قام به عليه نحو كرم ولؤم او كالمطبوع نحو فقه وخطب او تشبيها نحو خبث تشبيها بالمطبوع ولذلك لازم لاختصاص معناه بالفاعل
على وفق كلهم ونحو ضيق يعني او بناء ما لم يسم فاعله بناء اصلي من ابنية الافعال المجردة فجعله ان يذكر مع الاصول فتكون ابنية الثلا
ثي المجرد اربعة والى كون صيغة ما لم يسم فاعله اصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبو
يه والمازني وذهب اكثر البصريين الى انها فرع مغير عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو ظاهر الفوائد
ومذهب المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها تنبيهات الاول لم يتعرض لبيان وزن الفعل وهي انها غير محركة
وانها فتحة لان الفتح اخف من الكسر والضم فاعتبارا الثاني ما غير بناؤه فللبعض باطراد معتبر عن الاصل نحو شنقر
ويشهد ويتهد الثالث قال في شرح الكافية جرت عادة النحويين ان يذكروا في ابنية المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم يسم
فاعله مع ان فعل الامر اصل بنفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني ان فعل ما لم
يسم فاعله ايضا اصل فكان ينبغي على هذا ان تعد صيغ الفعل المجرد من الثلاثي ان يذكر للمجرد ثلاث صيغ صيغة للماضي المصو
غ للفاعل نحو خرج وصيغة له موضوعة للمفعول نحو خرج وصيغة للامر نحو اخرج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل
عن الاخرين لجريانهما على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء اصالتهما كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعا
لها انتفاء اصالتها قلت اما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها واما فعل الامر فمذهب البصريين انه اصل وان سمي الفعل
ثلاثية ومذهب الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع فالاحسن ان تكون القسمة عندهم ثنائية م ومنتهاه اربع ان جرد الى اخره ش لما
كان الفعل اكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدد الحروف ما احتمله الاسم فلذلك لم يجاوز المجرد منه اربعة احرف ولا المزيد ستة احر
ف ولذلك فالمجرد بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد بمعنى قال القاموس ولذلك ثلاثة ابنية واحد للماضي
المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحرج وواحد للامر نحو دحرج قلت فيه نظر لما عادة النحويين الاقتصا
ر على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق وقد اما المزيد فيه فان كان ثلاثي الاصول فانه يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة
انطلق وستة نحو استخرج وان كان رباعي الاصول فانه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم تنبيهان الاول

قال في التسهيل وإن كان فعلالا يجاوز ستة الا بحرف التعجيم أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا لكان أجود الثاني لم يتعرض الناظم لذكر إذا الزيدين من الاسماء. والافعال الكثر تنقا وأنه سيذكر ما به تعرف الزوائد الا الاسماء. فعرفت بالتتبع بالرباعي قول سيبويه ثلاثة ما به بنا. وثمانية ابنية وزائد الزيدين تبعا على الثمانين الذي منها ما يجيء ومنها ما لم يجيء واما الافعال فالمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بنا. مشهورة وابنية اخر عشر مشهورة وبعضها خلاف وفي المزيد من عدتها ثلاثة ابنية تفعلل نحو قذعمل واقعنسس واحرنجم واقشعر وهي الآمة واخشلب وهذا الثالث فيما هو فيه بنا. مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زائد واقيه الهمزة واقع عنوا الاخير بوزنه الا ان افعلل يدغم على الكافه باحرنجم فيجيء مصورة كمصورة وزائد بعضهم في مزيد الرباعي بنا. رابعا وهو ما جاء على افعلل كاقعنسس من قال الارتقاب ويضعف بانه مزيد الثلاثي غير الملحق والمعادل لا اسم عجمي رباعي فعلل الى اخره شرع في ذكر الرباعي المجرد ستة ابنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوث بسلهب وشمعم والسلهب الطويل والشمعم الجريء وقد قيل ان الثاني في سلهب والميم في شمعم زائدان وجاء بالتاء. عجوز شمشرة وشمشيرة والشمشرة وبهكنة للضخمة الخلقة الثانية فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو برجم وهو السماء الرديء وقيل الصحاء الاحمر وهو من اسماء الذهب نحو حرجل قال الكميت يصف الخيل على الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو مرزجوش وصفة نحو هبلع الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برقع وهو طائر يراقب الصياح وهو كالملهب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال وبغال الطويل الخاصر فعلل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قيصم وهو وعاء الكتب وبطحل قيل وهو اسم لزمان خرج فوج عليه السلام من السفينة قال الجوهري القبطحل العظيم على وزن الهبرزى من الخلق بعد قال الزمخشري بسند انا عبيرة عنه فقال الاخر اذا كانت نقوز ما زال كانت الحياة فيه رجية والشمشر الصياح وقد اتاه زمان قبطحل والقبطحل مثل كبير الرجل وصفة نحو سبكر للطويل الصياح سربعل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جحرش للذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بضم فتنبيهات الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء اسماء صريبس بنا. اصلي بل هو مرتجل على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جحرش وطحلب وزرقم الاسماء. وجرشع في الصفات وقالوا للطحلب برثن وللشجر الياسف عرفط ولكساء مخطط برجل ولم يسمع فيها بعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بنا. اصلي واستدل لهذا المذهب بوجهين احدهما ان الاخفش حكى حوبرا ولم يسمع فيه ضم الحاء فدل على انه غير مخفف وهذا مردود بان الضم متوقع في جوبر وزعم الفراء ان الفتح في جوبر اكثر وقال الحق بيبرى ان الضم في جميع ما ورد منه ابجمي والاخر انهم الحمزا به فقالوا عنسج بفتح العين على ما لم يسم فاعله وقالوا اعاطت الناقة عوطط اذا اشتهت الفحل وقالوا سوسح مجاء وبعض الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التي استثنى فيها بعد المثالين لغير الالحاق نحو جحرش وانما هو ان فعلالا من الابنية المختصة بالاسماء. فيما سمعه البصريون نحو جحرش وطحلب وان سلمنا للكوفيين ان ما ذكروه ليس اسما فانه لا يلزم الا بالاصل وانه فتح الحرف المزيد فقالوا اقعنسس واحرنجم باحرنجم فجعلوا ياءه بالحرف الذي قبل الرابع بمنزلة جعفر فان بالحرف الذي قبل الرابع بمنزلة الثاني في التسهيل وتقريع فعلل الظهر من اصالته الثالث قال بعضهم يثبت فعلل بكسر الاول وفتح الثالث بحث ان يرهما عربي وهبلع محتمل زيادة الهاء. قلت انما يتم هذا ان لم يكن لهذا الوزن مثال يشبه به غير بعض المثالين وليس كذلك بل فتح ثانيه مثل عين هذا منها جحرش ويحتمل ايضا زيادة الهاء. وزبرج وقلعم يحتمل بعضه وقال الكوميتي هو من اسماء الرجال وقال الزبيدي القلعم الضخم

فلت لا نسلم ان هذه المثل الثلاثة مكفت للاحوال

المحرس

المسرو وقال الفارسي الطويل مجعله صفة وتركب الجوهري فتحا فيهما بالغين والحاء المهملة وقال الفارسي المسرو
وفرع ذكر ذلك في باب الحاء لان العين زائدة قلت قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل الا حرفا واحدا وهو عضرفوط قلت فزائد
على ما تقدم ثم قال قلت فعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بقرطعب ليس بجيد لانه الوزن لا يثبت بالعرب قلت
ثم بعضهم اذا الاسماء الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته العرب والحقته بكلامها فحكم ابنيته باعتبار
الاصلي والزائد والوصل حكم ابنية الاسماء العربية الوضعية وقسم غيرته ولم تلحقه بابنية كلامها فلا يعتبر
فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو اجر وقسم تركوه على هيئته الحقوه بابنية كلامهم عرفنا ومالم يلحقوه لم يعبر منها نحو
خراسان لا يثبت به فعلال الرابع زائد من التحويل ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بكسر الاول وضم الثاني
الثة حكى ابن جني انه يقال لجواز النقض الفاسي جرفع ويقال ابطلوبة الثوب زيبر والضبيل وهو من اسماء الداهية ضبيل
وفعلل بضم الاول وفتح الثاني نحو جعب وبرثن وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو خمريته ولم يثبت الجمهور هذا الوزان وما
ع نقله منها عنهم فهو شاذ وفتح الاول من هذه الثلاثة في الكافية فعال وبها استعمل ايضا فعلل والمشهور في الز
بير والضبيل كسر الاول والثالث فالاول في الصحاح وربما جاء بضم الباء فيهما قال ثعلب لا نعلم في الكلام بعلل وذكر هذا الحرف
مسموعا بضم الباء فيهما من النوادر وقال ابن كيسان وهذا انما جاء على هذا المثال مستثقل للهمزة بانها اول زائد او قعت
حروف الزيادة في الكلام جاز ان تخرج عن بنا الاصول الخامس فرعلل لا يستدرك الزيادة على الرباعي لا بل من اسكان ثانيه او ثالثه
ولا تتوالى اربع حركات في كلمة من ثم لم يثبت فعلل بفتح عين بشر هو فيما يصف به بل جعل فرعا على فعلل لقولهم عن شيء
محفوفة فوقه وفرعا على حاله ولا فعلل بقولهم عليك بل جعل فرعا على فعلال لما جاء على فعلل يجوز فيه فعلال ولا فعلل لقولهم
جندل ويا جعله البصريون فرعا على فعلال اصله جنادل او جعله الفراء وابو علي فرعا على فعليل واصله جنديل واختاره المصنف
لا وجنادل لا مبرر بها فتعبر بعه على العربي اولا وقد ورد بعضهم نقوا الاوزان على انها من الابنية الاصول ليثبت محفوظة وليس بصحيح
لما سبق وقوله م وزاد على الجمع فعلل حملا فعلا الى اخره قلت يعني ان الاسم الخماسي الحرف لما زاد بنية الاول فعلل بفتح
الاول والثاني والرابع ويكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو سمرمل للطويل والثاني فعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا
ولم يجيء الا صفة نحو جحمرش للعظيمة وقيل للمشفة الخمر ويكون اسما والثالث فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرا
بع ويكون اسما نحو خيعثور للاسود وجرعبل للباطل والاحمر بثبت المستكرهة وصفة نحو قرعمل للبعير الضخم الرابع فعلل
بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو قرطعب وهو الصغير الحقير وصفة نحو حرشل وهو الضخم من الابل تنبيه زاد ابن
السراج في اوزان الخماسي فعليل نحو هندلع وهو اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح انه زائد لوجوه احدها
انه يلزم من فتح ياء ما انتهاء عين التصغير الثاني ان يكون على هذا هندلع بكسر الهاء فلو كانت اصلية ولزم من وزن الخما
سي على هذه الصفة امثلة فعاليل يفوت فضيل الرباعي عليه وهو مطلوب الثالثة انه يلزم على قوله احالة موزن كنهبل لاوز
ياء تقاعس تثبت الاول الحكم باحالة موقوف على دليل ولا نظير له مع ان موزن هندلع ساكنة ثانية واشبهت موزن عنبس وحنظل
ونحوهما والبكاء يوجد نظير كنهبل في زيادة موزن ثانيه متحركة فالحكم على موزن هندلع بالزيادة وزاد بعضهم الخماسي اوزانا اخر
لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول بذكرها م وما عدا بين للزيادة والنقص انتهى م يعني ان ما جاء
من الاسماء الممكنة على غير الامثلة المذكورة فهو منسوب الى الزيادة فيه نحو خرعبيل وجميع ابنية المزيد الى النقص

منه وهو ضربان ضرب نقص اصل وهو بريء وضرب نقص منه زايد نحو جعفر وعلبط اصلها جعفل وعلابط وقد سبق بيان
ذلك في الخ قسمه كان ينبغي ان يقول وما غايره فالمزيد اما النقص او الزيادة او كليهما وذلك لان المخالفة قد تكون
زيادة والنقص وللكلمة ثلاثة فاكثر فالنقص التصحيف وما خرج عن هذه الثلثة ينتهي او مزيد فيه او محذوف منه او شبيه الحرف او مركب
او اعجمي ص والحرف اما ان يلتزم في اواخر فنص الخ كما ان بنية الاسماء والافعال ضربان مجرد ومزيد ينتهي وهنا الى ما يتميز به
الاصلي عن الزايد فذكر ان علامة اصلي ان يلتزم في جميع تصاريف الكلمة والحرف من بقي. منها واز علامة الزايد ان لا يلتزم في
جميع تصاريف الكلمة بل يحذف من بعض التصاريف ومثل الزايد بنا. احترز بانها تحذف من بعض التصاريف وانها تلتزم في بعض تحذف
فيجعل بضغوط التاء من هذا ان التاء في احتفر زايدة لفعل احتفر به اي افتقر به وقيل ايضا احتفر اذا انتعل فاذا كان الحذف يختص الحا
في الواقع والحذا النعل وان قلت تقريب الاصلي بانه ما يلتزم في تصاريف الكلمة غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصا
ريف وهو اصل كواو يعد وغير مانع لدخول عالتهم وهو زايد لا يجمع حروفا لا يجمع علامة ان تشترك العلامة الاصلي والزايد كما
يعرف ايضا ان تقريب الزايد بما لا يلتزم في جميع فلت الاصل اسقط لعلة وهو مقتضى الوجوه تجلاب الزايد والزايد انما الزم بهو مقتضى
السقوط ولم يجعل الزايد ما هو ساقط في اصل الوضع تخفيفا او تقيلا عن الحاجة هنا الى ثلاثة مباحث الاولى في ذكر
الزيادة. اعلم ان الزايد نوعان احدهما ان يكون حرفا اصليا للحاق او لغير ذلك فلا يختص باحرف الزيادة وهو اما ان يكون غير مقيد
اولا نحو جلبب او قيد. وغير مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قبل او غير ولا مع مباينة اللام نحو صمصمح. والاخر ان يكون
تكريرا اصليا وهذا لا يكون الا في الاحرف العشرة المجموعة في اماز ونصفيل وقد جمعت في قولك اليوم تنساه بالتطبيل
بركض وهذه تسمى حروف الزيادة انه لا يزاد لغير تكرير الا منها وليس المراد انها تختص بزيادتها فقط
تكون اصولا وتزاد بل المراد ان السقط المبرم من حروف الزيادة اقل. وسيأتي الرجوع عليه. الثانية في ذكر حروف الزيادة
وهي ست اولها الالحاق نحو شملال وقد يجيء لمعنى نحو حروف المضارعة. وقد تنتهي الى نحو كتاب. وزايدها الاسكان
نحو همزة الوصل وقد مضى الكلام التعريض كذا. زيادة قد تأتي على وجوه. وسأتم مسها التكثير نحو الف فعشر
الثالثة في كيفية الزيادة. وهي تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الطاء من اصله اعني المحمر وهذا البحث
يأتي في الخ بتسميه اهل التصريف الاشتقاق. والاشتقاق ضربان اكبر واصغر. فالاكبر هو عقد تركيب الكلمة كيف ما قلبتها
على معنى واحد كعقد تركيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة وعقد تركيب ب ن ي على معنى القوة ولم يقل به الا ابو الفتح
وابن ابو علي يأتي به في بعض المواضع والاصغر هو المنشا. مركب من مادة يدل عليها وعلى معناها كالحمر والحمرة وهذا هو
المعتبر في التصريف وما يقبل قول من انكره. وقد يجيء سقوطه من وسط كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب وهذا يسمى بالتصريف
وهو تشبيه والفرق بين الاشتقاق والاستدلال بالفرع والتصريف استدلال بالاصل. وقد تنتهي سقوطه من تكبير كسقوط ياء ابيطر
في الاصل والا يجيء الخماسي. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل او فرع او تكبير على زيادته ان يكون سقوطه لغير علة فان كان
سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد لوقوعها بين ياء ويكسرة ليلا على الزيادة. وقد يجيء كون الحرف مع عدم الاشتقاق موضع تقل فيه
زيادته مع الاشتقاق وتنتهي احد المواضع اوقف ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو هيقس بالعين فان النون فيه
محكوم فيه بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان قبل فيه موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة نحو حمنقل من الحمقة
وهي شدة الحمرة وكشفة الانسان والحمنقل العظيم الشفة. وقد تنتهي كونه مع عدم الاشتقاق موضع تكثر فيه الزيادة

مع الاشتقاق

مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف فانه يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الا
بالاشتقاق لانها في كثير من زوايد انها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ويلحق نحو اوكل بحكم بزيادته حملا على ما علم
في اشتقاقه نحو احمر والاصل الاعم وسابعها اختصاصه بوضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالتو
في كستاو ونحوه فانها زايدة اذ لا يقع موقعها الا يصلح للزيادة مثل صندل وسابعها لزوم عدم التغيير تغيير
الاصالة في تلك الكلمة نحو تنفل بفتح التاء وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زايدة اذ لو جعلت اصلا لكان وزنه
بفعلل وهو مفقود وثامنها لزوم التغيير تغيير الاصالة في تلك الكلمة التي في لغة اخرى ومنها نحو تنفل
على لغة من ضم التاء والفاء اوجعلت اصلا كان وزنه بفعلل نحو برتن وهو موجود والكثير يلتزم عدم التغيير في تلك
ها اعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة تاء التانيث في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المعنى وا
تاسعها الة الحرف على معنى كمن في المضارعة والهاء اسم الفاعل ونحو لعلاوزاد بعضهم في الالة استفهم او هو الو
حوفي او سمع الباين نحو كيفصل بضم الباء فان وزنه على تقدير اصالة نونه بفعلل وهو مفقود وعلى زيادتها فعيلل وهو مفقود
ايضا والحكم بزيادتها زيادة حوفي او سمع الباين لان زيادة الموجود اولى بوجد م فحمل فعلل على الاصول الى اخره ش اصل نحو
اهل التصريف على ان يقولوا بالباء والعين واللام فيقابل اولا الاصول بالباء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال في وزن جعفر فعل
وفي ضرب فعل وبقسوي فيعلل والوزن بالحركة والسكون واما الزايد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن احمر افعل ويعبر عن
المضعف بلفظها انتها ازايد وبقيتني من الزوايد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما احدهما البدل من تا الافتعال فانه يعبر
عنه بالتاء التي هي اصله كقولك في وزن اضطبر افتعل وذلك لان المقتضي للابدال الموزون غير موجود في الوزن فيرجع الى اصله
وما قيل من ان ذلك لاجل النطق فليس بشيء والاخر المكرر للالحاق او لغيره فانه يقابل به الاصل وسيأتي بيانه م وطابق اللام
في الاصل بقي الى اخره ش اذا كان الوزن بلعبا او خماسيا فوق الرابع بلام ثانية والخماسي بلامين ثالثة كقولك في وزن جعفر
بفعلل وفي وزن قمطر فعلل وكقولك في وزن سفرجل بفعلل وفي وزن قرعمل بفعلل م وازيد الزوايد ضعف اصل الى اخره ش اذا كان
الزايد ضعف اصل قوبل بما يقابل به ذلك الاصل فان كان ضعف الباء قوبل بالباء وان كان ضعف العين قوبل بالعين وان كان
ضعف اللام قوبل باللام وهو في وزن اغدودن وازعرور وفي وزن حلبب بفعلل وهذا معنى قوله وزايد بلفظه اكتفى وحاصل ما ذكر
في الوزن انه يعبر عن اول الاصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام وعن الزايد بلفظه الا البدل
من تا الافتعال فانه باصله والمكرر فانه يقابل بمثل ما يقابل به الاصل ثم اعلم ان الزايد ان لم يكن من حروف امان وتسهيل وهو
تكرير والا ينفصل كالباء من حلبب وان كان منها فقد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المكرر وللكثر
ان يقال ليس على انه لا يعتبر به التكرير فيقابل في الوزن بلعبه نحو سمسار وهو ما يتبع ربيعة موزنه بفعلال لانا بفعلال
بفعلال انتهى قال ش الاولى ان يقول هذا الوزن التوصل الى الاعلام بالاصلي والزايد باختصار الاتي واقتصر على ا
سبلت عمرو وزاحم وقلت افعل على مذهب الخليل الهمزة واصالة ما عداها الثاني المعتبر في الوزن ما استحقه
الموزون من التقابل قبل التغيير فلو لحقه تغيير في وزن ومعنى بفعل ومفعل وازالتهما رد ومرد الثالث لما كان الغرض
من الوزن التنبيه على الاصول والزوايد وعلى ترتيبها قيلت الزنة اذا وقع في الموزون قلب كقولك في وزن راعل لان

لا زائدة اذ قد ترفع منا العين على البدل وكما لا يجوز في الموزون حذف وزن بإعتباره ما هو إليه بعد الحذف كذلك لا يجوز في باع وبابه عوض علة الإعلال إذ لا يدل على الأصل المقلوب والموزون ثم قال ذاكره الرابع حكى بعضهم في تثنية البعل ونحو كمساء فريق قال منهم من يقابله بلفظه ومنهم من يقابله بما حذفه بمثال كمساء وبعل الخامس ما يحكى من التغيير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين وهو المعتمد والكوفيون يتركون الخلاف واضطر الأخفش إلى التطويل به السادس ما يحكى من الزايد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح وبه قال الأكثر ووهب بعضهم إلى الزايد يقابل بعضه مطلقا ولو كان تكريرا ويقال في زجر جلب بقلب م واحكم بما حصل حروف تسعة من الآخر

ش إذا تكررت حروف الأصل للكلمة عينها فإما أن يبقى المعنى بسقوط الثالث عنها للإحالة نحو سمسم فيجوز فيه بعد الإزالة حالة اثنين متغيرة ورابع من ثالثة مكمل للأصول ليس أحد البائين أولى من الآخر فحكم بإحالتهما وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه وفي كلام بعضهم ما يوهمه وفتح حكى عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل بضم ففاء وهو بعيد وإن بقي المعنى بسقوط ثالث نحو لمع وهو أمر من لمعت فيه ثلاثة مذاهب الأول مذهب البصريين إلا الزجاج أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن لمع بعلل ولا يرد عليه ما يبقى المعنى عند سقوط ثالثه وما لا يبقى والثاني مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط قابل فتحكم الثانية من لمع زايدة والثالثة مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط بعد أن تضعف العين فاصل للمعنى على أصل قولهم لمع فاستثنى ثلاثة أمثال منه لبيات فابع أن مزاحرها حرفا بمائل العلة ورد مذهب الكوفيين بأنهم قالوا في مصون فعلت ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل واختار الشارح مذهب الكوفيين بأن يقدر حرفا ولو للكلمة أصل عينها حكم فيه بزيادة التضعيف نحو صمصم ومرمريس في تعيين الزايد نحو غلاب وفي كيفية التسمية أنه يحكم بزيادة قاف المنقال ثلاث وثانيه نحو صمصم بعني الحاء الأولى والميم الثانية وبزيادة ثانيها وبعدها في نحو مرمريس بعني الميم الثانية والراء الثالثية التي تليها واستثنى بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمصم والميم الثانية في نحو مرمريس بحرفهما في التضعيف حيث قالوا في ضعضع ومرمريس وفعل الكوفيين في صمصم أن وزنه بفعلل وأصله صمصم ابع لوا الوسطا مبما م فالب أكثر من أصلين إلى آخره ش شرع الناظم في بيان ما تطرح فيه زيادته من الحروف العشرة فبدأ بالألف إذا صحبت أكثر من حرفين فهو زايد كما لب كتاب وسرداح وعلة في ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك زايدا لا أصليا فاستغنوا وعلى زيادتها فحمل عليه ما سواه، ونبه بقوله أكثر من أصلين الله إذا صحب أصلين فقط لم يكن زايدا بل كان بعلا أو اسما متمكنا فهو بحسب أصل مايا نحو وحي وإما واو نحو عصى ولا تطرح الألف أصلا إلا في حرف أو شبهه وسنزيد هذا الموضع بيانا: فنقول للألف ثلاثة أحوال: أولها أن تحر زمصاحبة لأكثر من أصلين فتعين الحكم بزيادتها لما تقع ثانيا في نحو عاعى وحوطى من مضاعف الرباعي وأنها فيه بعد أكثر من أصل لا زايدة وثالثها أن تحرز مصاحبة أصلين والثالث محتمل الأصالة والزيادة فإن وقع زائدا لثة والألف زايدة وإن وقع زيادته فالألف عين زايدة فإن قلت فما المحكوم فيه عند الاحتمال قلت إن سارع لك المحتمل بصيرة مصدرة أو مبما مصدرة أو موقعا ثالثة تسألنه عما تسمي حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو اقعنسس وموسى وعفنفى إذ وجدت كلا منهم على بناء ليس على أصالة نحو الأحرف وزيادة الأصل نحو أرطى فمن

فالعين

بعلها فانها

قال الماريني ما رواه واز كان غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف كذا قالوا وقال ابو القاسم
وتترجح زيادة ما صدر منها بالهمزة او الميم على زيادة ما بعدها من حرف لين فسموا حينئذ الياء والهمزة
والميم بوابع لكنه اعلم ان الالف لا تزاد اولا امتناع الابتداء بها وتزاد بعد الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو
كتاب ورابعة نحو حبلى وخامسة نحو انطلق وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو ارطبى وتزاد بعد الفعل
ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تقاتل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو احاوى وسادسة نحو اعرنجى ص والياء كذا
والواو الى اخره ش يعنى ان الياء والواو مثل الالف فى ان كلا منهما انما يحكم بزيادته الا ان الثانى
المكسور نحو بويع للعابد يحكم بزيادته مطلقا قال الجوهرى الضامتو الجمع الضاءى وهو نوع اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه
باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا فتقول الواو والياء فيهما
ثلاثة احوال فان وجدا اصليين فقط فيهما اصليين وان وجدا ثالثة فصاعدا مفتوح باصالتهما فيهما ابدا والالف الثانى
المكسور كما تقدم وان وجدا اصليين وثالثا محتملا فان كان همزة او ميما مصدرتين حكم بزيادتهما واصالة الياء والو
او نحو ايمع والا وتكى الا ان يدل على اصالة الياء والواو وان كان غيرهما حكم باصالته وبزيادة الياء والواو وصالح
يدل على اصالة الياء والواو ش ان الياء تزاد بعد الاسم اولا نحو درهم وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة
نحو جحرشة وخامسة نحو سلحفية وسادسة نحو الحانية وسابعة نحو حنزوانية وتزاد بعد الفعل اولا نحو يضرب
وثانية نحو قيطر وثالثة عند من اثبت فعيل بكسر الاول من الابنية الافعال ورابعة نحو قلنسيت وخامسة نحو
سادسة نحو استلقيت والواو تزاد بعد الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عثمورة وخامسة نحو قلنسوة
وسادسة نحو ارطلوى وتزاد بعد الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اعروى ومذهب الجمهور ان الو
او الياء اولا قبل التقلها وقيل لا تهما ان زيدت مضمومة اطرد همزها او مكسورة فكذلك وان كان همزة المكسور
اقل او مفتوحة فبالعكس والبه الهمزة ان كان الاسم بضم اول او ياء التصغير والفعل بضم اوله عند بنائه للمفعول فيما كان زيادة
ياتهما او بويع الى قلبهما همزة فى نحو يوقع بالبصرة وشذ بعضهم ان الواو فى نحو هو الشرا يزيد على سيبويه النحو وهو
ضعيف انما الكسر لئلا يلتبس واوه بواو الجمع وفعيل هو مفعول والصحيح ان الواو اصلية واختلف لامه فقال الفارسى
زايدة والبه ذهب الصقلى وقال غيره اصلية ووزنه على هذا فوعل لان فعيل معدوم الا ان لامه اخرى على الغالب منها زايدة وعلى
الثانى اصلية تنبيهان الاول اذا اتضح ان الياء والواو وبينهما فرق وهو ان الواو لا تزاد اولا بخلاف الياء الثانى انما
تصرفت الياء وبعدها ثلاثة اصول وهى زايدة حيث سبق نحو زرقم وانما انصرفت وبعدها اربعة اصول وهى اصل كالياء
فى يستعور وهو شجر ينبسط بعيدا انه ووزنه بعد الحذف كجعفر فوق هذا هو الصحيح لان زيادتها اولا على الزيادة ثم ما
الالف المضارع نحو ندحرج فان زيادته فيه معلومة ص وهذا كذا همزة وميم سبقتا الى اخره ش الهمزة والميم مختو
جاز فى ان كلا منهما انما تصدر وبعدها ثلاثة احرف مقطوع باصالتهما وهو زايد نحو احمر وافضل ومحرص لحالة لا تشتقاو
فى اكثر الصور على الزيادة محمل عليه ما سواه قال فلت وقد حكم سيبويه واكثر النحويين على ميم مرجان انها
اصلية مع ان بعدها ثلاثة اصول وكذا ميم مقبوز والباء والنون وهو ضرب من الكمأة وذهب جبل الى ميم مرعزى اصلية
ولم يطرد هذا القانون قلت هو مطرد عما بعد ضده يدل على الاصالة من اشتقاق ونحوه فيحكم بمقتضى الدليل

كما عارم في مرجل ثبوت فيه بالتصغير كقولهم مرجل لما يعد الثوب اذا نضحه مورشيا جوشني يقال له المراجل
قال ابن خروف في المرجل ثوب يعمل بالمراجل والمراجل وهي فيما زعم الكسائي وفيما ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة الميم مرجل
اعتمادا على ان الاصل وجعل شوتها في التصغير كشوت المكرم من المسكنة وتمتر من المتر وتنخ رع اذا البسم من
رعة والميم فيها زائدة لانه لا حجة له في ذلك لجواز ان يكون تمسكن وتمسكن وتنخ رع قال ابو عثمان هو كلام اكثر العرب
اما مغفور فعن سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم زائدة والاخر انها اصل لقولهم هو مغفور وزاي يحفوز المغفو
رة وهو ضرب من الحمالة واما مرعزى فمذهب سيبويه ان ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل لقولهم
رجل مرعزى وزن مرعزى والزوائد المضعف سيبويه ان واوا فوق الاصلية في مرعزى او الجامد في الجميع فتبسطات
الاول وهم من قوله سبقا الله لانه حكم بزيادة تهما متوسطين واما تاء حزيز الابل فيستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة
بعد الالف وقبلها اكثر من اصلين فانها تنظم في زيادتها وسيأتي ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي عين
مجردة تشمل واحنطا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مجردة يأمور زفمي اما تشمل ومثال ما تنفع في
الهمزة على الميم وتشمأل على وزن قذعمل او تشمل بفتح التشين وتشمل بفتح الميم وتشمل باسكان الميم وتشمل على وزن
قيطر وتشمال على وزن كتاب وتشمل بفتح الميم لتشين وكسر الميم وتشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره
على زيادة همزة تشمأل بقولهم تشملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يجوز ان اصله معالة فنقلت فلا يصح
الاستدلال به واما احنطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحنطة والظاهر ان وزن احنطا فعنلا بناء
مجرد واما يأمور فالدليل على زيادة ميمه سقوطها في قولهم يرح يأمور ويقال يأمور ويرح يأمور ويرح يأمور
ويرح مأمور ويرح هو الشيء البراق وزعم هشام بن معاوية ان الميم في يأمور واخواته اصل واوزانها فوعل واحتج بأصالة الميم وهي عين
مجردة من باب بسط وبسط واما زفر فالدليل على زيادة ميمه واصالة الزفر والزفر هو الازفر والثاني من قوله فلانة انها
اذا سبقا اصلين نحو امرو منه او اربعة اصول نحو احمر حمص ومرزجوش فلا يحكم بزيادة تهما بل يحكم باصالتهما اما اذا
سبقا اصلين فقط فتكميلا لما قبل الاربعة واما اذا سبقا اربعة فلان لا تستفاد بل على الزيادة ثم نحو نحو لعل الاب فعل
او محمول عليه نحو ايرح ومرحج ومرحج فوزن احمر حمص فعلل ووزن مرزجوش فعللول وفي ابراهيم واسماعيل ان تكون همز
تهما اصلية لوكانا عربيين ولقول ابو العباس على سيبويه قوله في تصغيرهما بريهيم وسميعيل وتقع في الحج
في باب التصغير الثالث وهم من قوله تاليا يقتضي انهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق اصالتهما بل يحكم باحداهما اما
يقع على الهمزة بزيادة تهما والميم في يأمور وهذا فيه نظر لان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة احرى احرى ان يحكم باصالتهما
يأمور حكم بزيادة الهمزة والميم وباصالة ما بعدهما لاحتمال الاصل لذلك وحكم بزيادة ابعى وايبر واجاص وموسى ومروحة وجحز
عن سيبويه فولاني ولا يصح ان ميمه زائدة فاذا دل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ما بعدهما لاحتمال الحكم بمقتضاه كما حكم باصالة
همزة ارطى ويهمر فالميم ملحق ووهمزة اواو وهو الجون فيهمز فالواو هو الواو وباصالة ميم مسمع وزيادة
احد الحليين اذا لو كانت ميمه زائدة لكانت معلولة وقد ذهب اغلب العامة وكل لحم ميم ما جح اهل اللغة كراجاز السير اوفي ماجح
ومصح ان تكون الميم زائدة بجوز وصحا فتاء او ما تكون الضارح من ازي في قوله تاصيلها تحفيفا فتبقيها على اصالة
همزة اولو ميم مصمح مبني على الجمهور الرابع من انواع الهمزة في الاسم اولا حمر وثانيه كهمزة على وثالثة

كشمال

كخمسة أو رابعة كحطرابل وخامسة كحمرش وسابع سنة كحمرش وسابعة كعاشوراء وثامنة كبرثطيا
والبيع تزايد أو لا كحمر حبا وثانية كل علم ورابعة كزرقم وخامسة كضبار وأنه من الضبر وهو شق الحلق وبه ذهب
ابن عصفور إلى أنها ضبار من اضبار بالضم شق الحلق من الأمس م كذا بالهمز ثم بعد الف
ألف أخرى ش أي كذا بحذف باطراد زيادة الهمزة ثانيا أو وقعت أخرى بعد ألف قبل تلي الألف أكثر من حرفين نحو حمراء و
علباء وفي فعلاء فلو كان قبل الآخر حرفان فقط نحو كساء ودرعاء أو حرف واحد نحو حياء وماء بالهمزة بدل أو أصل جاز زيادة
ولو وقعت الهمزة ثالثة أو ليست بعد ألف حكم بأصالتها لأنه لم يثبت كما تقدم وبه اجتمعا تنبيه مقتضى قوله أكثر
من حرفين أن الهمزة تحكم بزيادتها لهما سواء وقعت بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أو وقعت أصالة حرفين واحتمل
الثالثة وليس كذلك بل ما أخرت همزته بعد ألف بينها وبين الطرف حرف مشدد نحو سلاء وحوّاء أو حرفان أحدهما ليس
نحو زيزاء وقرباء فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادتها أحرف المثلين أو ليزاء العطس فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء
أو بعلاء أو حوّاء فعال من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء وحواء فعلاء من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغي
الآخر فمثل لما حكم على حواء بأن همزته زائدة لأنها لم تجيء في الطرف بعد حرفين إلا للتأنيث كحبلى والأولى بأن سلاء
إن ثبت همزته أصلا كان فعلاء لا بناء البناء أكثر من بعلاء ولو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود م والنون الأخيرة كالهمزة
وبه إلى آخره ش علم أن النون تحكم بزيادتها بثلاثة مواضع الأول أن تقع آخرا بعد ألف زائدة قبلها أكثر من حرفين كما تقع
بعد الهمزة فلذلك شبهها بالهمزة نحو قرمان وزعفران وإن كان قبلها حرفان فقط نحو سرمان وعدنان وهي أصلية فإن زالت
الناظم فرجع النون في الآخر كالهمزة ونقول إن كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه بل يستثنى منه نحو سلاء وقرباء فإن
فيه احتمالا أقوى لمجيء بناء بعلاء النون فلت أما على مذهب أكثر النحويين فلا لأنهم يحكمون بزيادة النون في أفعال حسان
وعيفان لأن زيادتها ليست على أصالتها لكونها منع صرف حسان على زيادتها كونها في الفعال عن الأمر مثل حسان عنى مغلفلة
فتذهب إلى عكسها وأما من ذهب إلى أنه الصقيل التشهيري والكلابية من النون في بناء الهمزة بأصالة الاحتمالين فلا يلتفت
أحدهما الأمر ليل فينبغي أن يغير الحال قد هنا لزيادة وهذا من ذهب لبعض النحويين ومن ذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترك
في الحكم بزيادتها في بعض الأبنية كان أحدهما أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين والآخر أن يكون ضربا عثمان فإن قلت
فإن الناظم بهذا الشرط الثاني قلت قد ذكر قبل هذا ما يشير إليه وهو قوله وإن تكن تمام حروف مسمى وزا
يه بعضها لزيادة النون شرطا آخر وهو الإتيان به اسم مضموم الأول مضعف الثاني من أسماء البنات نحو رمان فإنها
بنات اسم زاد بعلا بنات أسماء البنات أكثر من بعلان والذي هذا هو به الكرابيسي حيث قال في عن البعلان والبعلاء البيت
للبعلان الفسلاء وزيادة النون في الألف والنون أحرا أكثر من مجيء البنات على بعلان ومذهب سيبويه والخليل أن نون رمان زائدة
قال سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال إنما صرفه لمعرفة وحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به
وقال الأخفش نونه أصلية مثل قراح وحماض وبعلان أكثر من بعلان يعني بالبنات والصحيح أنها أصلية لأنها اسم نبات
لشبهها بالاشتقاق قالوا أرض مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمنة الوضع الثاني أن تقع ثالثة
ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عضرفوط وهو الأمر والنون في هزاوخ وتحو تخرج بناء ثلاثة أوجه أحدها
أن كلما عرف له اشتقاق أو تصرف وجرت فيه زائد مجمل عيني عليه وثانيها أن النون بناء لحوافقة موقع ما يشتق

زيادته كيا. تسمير غ واو وبر وكسر وثا التهاان انما تعاقب حروف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكعبين شرنبث وشرابث وللضخم
خرنبش ولضرب من النبات عرنقصان وعرقصان وقد اشتمل هذا الضابط على قيود فنبه عليها بقوله ثالثة احترازا
من ان تكون تقع ثانية فانها لا يحكم بزيادتها متحركة كانت او ساكنة غير ما سياتي الا بدليل كالحكم بزيادة كنهبل
للزوم عدم النظير وبزيادة نون حنظل لقولهم حظلت الابل وقولنا ساكنة احترازا من المتحركة فانها لا يحكم بزيادتها الا
بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في الفاظ قليلة منها عرنيق وقعنبا وخرنوب على احد القولين في بعضها وقولنا غير مدغمة احترازا
من نحو عجنس فقد عرضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعلوه فعللا كعدبس قال الشيخ
ابو حيان والذي اذهب اليه ان النون اصلية ووزنه فعلل والدليل على ذلك انا وجدنا النونين من بعد تين فيما عرف له اشتقاق نحو حبنطى
وهو وبيع الاثر من السقاطة والنون فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ما عرف له وقولنا وبعدها حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف
واحد او اكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة الا بدليل كما حكم بزيادة نون عرنتن للزوم عدم النظير وزاد ابن جني مع هذه
الشروط شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو جرنفش فان نونه عنده محتملة فلا يقضى عليها با
لاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ورده ابن عصفور فقال الصحيح فيه انها زائدة وابسط الكلام على ذلك في موضع غير هذا الموضع
الثالث الانفعال وفروعه كالانطلاق. الموضع الرابع الافعنلال وفروعه كالاحرنجام. الموضع الخامس نحو نضرب تنبيهان
الاول انما ذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع ان زيادة النون فيها مطردة لوضوح امرها الثاني اعلم ان النون تزاد على
وجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية
ونون التوكيد والذي ينبغي ان يذكر في حروف الزيادة هو النوع الاول ومن ذكر الثاني فتنبيها على ان النون تزاد على الوجهين الثالث
اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو
زعفران وسابعة نحو عبوثران ص والتاء في التانيث والمضارعة الى اخره ش تطرد زيادة التاء في التانيث نحو قائمة
وكذا في الفعل نحو قامت وفي المضارع نحو تقوم وفي الاستفعال وفروعه نحو استخراج واستخرج ومستخرج وفي المطاوعة للثلاثي
نحو تعلم علمته وللرباعي نحو تدحرج دحرجته فان قلت قد اطردت زيادة التاء ايضا في التفاعل نحو التغافل وفي الافتعال نحو الاقتدار
وفروعهما وفي التفعيل والتفعال نحو التسريح بدل التسريح وفروعهما لانا وفروعهما الان فيها فلم لم يذكر الناظم هذه الاربعة
قلت من يكن ادخالها في قوله ونحو افتعال وانت وفروعه على المشهور ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر الا بدليل واعلم ان التاء
تزاد اولا وحشوا واخرا فاما زيادتها اولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتنفل
واما زيادتها اخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت
ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت اصل وهو رباعي وذهب بعض الكوفيين الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تطرد
الا في الافتعال وفروعه ومن زيادتها حشوا في غير ذلك فقليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى زيادتها في يستعور والتي
ح نها منيه لا من الواو في كلما قوله ص والهاء الى اخره ش لم تطرد زيادة الهاء الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة
نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة من الفعل المحذوف اللام جزما او وقفا الا ما نقص
الاستثناء في باب الوقف وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه ومحل تحقيق ذلك في بابه فلا حاجة لاعادته تنبيه انكر
المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها في الوقف واجيب بانها حرف معنى كالتنوين وباء

السجع بلا وجه

السجن ولا وجه لعدها وفي حروف الزيادة لانها انما تلحق ليبنى الكلمة ولو عدت لزم عد الفعل الذي وقع الوقف ليبنى الضمير عليه بعد الغرق نحو اكرمتكن والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم امهات وقول بعضهم امهة قال الراجز امهتي خندف والياس ابي فجاء بالهاء امهة وامهات زيادة لسقوطها في قولهم ام بينة الامومة واجيب بانها انما سقطت لعلة نحو ابنة وقد اجاز في الشعر امهة والاجود حكاية صاحب العين قالت امهتي اما بمعنى اتحمق اما انك حمقت فبغي امها وورنه وقع او تكون امهة وام من باب سبط وسبطر وضعف هذا الجواب بانه على خلاف الظاهر وان حكاية صاحب العين قالت امهتي لا يتجه بها الا في كتاب العين اظهر لان الفراء سيء يعرض عنه وبين على السبب ايضا قولهم اهراق الماء وقولهم هرقت الماء زيادة الهاء في اوله وواجب انه عند الاخفش عوض الفعل محذوف لانه لا اجتماع الهمزة والهاء في هراق وقولهم انه فاء جاء على الاصل الهمزة عليه وسكنت وقال الخليل هي زيادة في هرقت وهي الصحيحة لانها تزاد في مضارعها وقال ابو الحسن انها زيادة في يهريق وهو الاكثر وهو الصحيح وهو القويل لان الاول من البدل والثاني من الكمر وهو المكان المنخفض وما قالاه في هبلع اقرب وزعم بعضهم انها زيادة في سلهب وذكر الخاطر اخرا ان يقال انها لغة وشذ زيادتها

تنبيه قال في قد تبين بما تقدم ان الهاء في هذا السكت في حروف الزيادة كما جعل المصنف ليس بجيد **ص** واللام في الاشارة المشتهرة **ش** اي بانضمامها في حروف الزيادة اللام في الاشارة نحو ذا وتا وذاك وتلك وزيادتها هنا اللام قيل لتوكيد الاشارة وقيل للدلالة على البعد

تنبيه زيادة اللام على ضربين احدهما ان تزاد والكلمة مبنية عليها كزيادتها في ذلك وتلك وهي دامغ الذكر وهي والثاني ان تزاد والكلمة معربة وهذا مختص بالجمع نحو هبيل وهو نعت الجمع وعبدل بمعنى عبد لسقوط احدى لاميه فوزنه فعلل وعبدل وامعى وهبيو وعبدوا جاز بزيادتها وهبيل اصالة اللام وتكون من مادة هبل ونقل عن ابي الحسن الاخفش ان عبدل اصل وهو مركب من عبد اله كما قالوا عبشمي وقال في الوسيط اللام زائدة في عبدل وجمعه عبادلة قيل فيكون للاخفش قولان والثاني ان تزاد لمعنى وتختص الكلمة عليها وهي الاشارة وهذا لا ينبغي ان يذكر هنا لانه لم يقع في هذا السفط

تنبيه تكرر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين بالكسر مع التاء في الاستفعال او مرة عد فيها وبعد في الوتنة نحو اكرم منكسر وهي للشطر وليس بجيد لانها لم تزد في بنية الكلمة وبيان من عد سين الحشكشة ان يعد فيها الحشكشة وانظر هل زيادتها هنا في سوى لعل ان يحفظ حسين قدوس بمعنى قدوس وسين استطاع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله اطاع يطيع والسين زائدة هذا على مذهب البصريين والعذر للمصنف ان السين لا تطرح زيادتها لانها موضوعة لمعنى وقد شذ بها في زيادتها البغي انها قال ونحو الاستفعال فانه احتيج بزيادتها **ص** وامنع زيادة ما قبل ثبت الى آخره **ش** يعني متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيل بزيادته فهو اصل ولا تقبل دعوى زيادته الا بدليل قطعي كسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا اتاعت من اكل الحنظل فلما حكم بزيادتها مع انها في حلت من قبيل الزيادة بعيني كونها ثالثة وقد تقوم امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة بدليل مع خلوه من قبيل الزيادة فليس اجمع والله اعلم

فصل في زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل على مقصدين الاول تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني بيان احكامها اما تعريفها فلها طرفان احدهما بالرسم والآخر بالحد فبدأ بالاول فقال **ص** للوصل همزة زائدة لا تثبت الا ابتداء به كاستثبت **ش** وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء وهمزة القطع هي كل همزة تثبت وصلا وابتداء وقال التنبل كلامه على قولنا الاولى ان همزة الوصل وضعت او همزة لقولنا لتوصل همزة وهذا هو الصحيح وقيل

محتمل ان تكون اصلها الالف الاخيرة زيدت لتصلها بالباء نحو اضربا الرجلين ١ استغنوا عنها لما لم يخش زوالها بالحركة الثانية ان همزة الوصل لا تكون
الا مسبوقة بساكن اذ الحاجة بها وصلة الى الابتداء بالساكن الذي لا يتأتى به منطق والثالثة اثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في
ضرورة شعر كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه ٢ وتخصيص الحريري من وشرع لها ياء او ايراد ابيات كقوله لا تنسب البقرة
والاخلة ٣ تنسع الخرق على الراقع **تنبيه** اختلف في تسعيتها همزة الوصل لانها تسقط في الوصل فقيل اضيفت الى الوصل
اتساعا وقيل تشبيها في الدرج ما يعرض لها الى ما قبلها بخلاف همزة القطع وقيل لانها تتوصل بها الى النطق بالساكن ثم استعمل
الى حصر مواضعها وهي ستة انواع الاول الفعل الخماسي والسداسي والبيها الاشارة بقوله **ص** وهو فعل ماض احتوى على اكثر
من اربعة **ش** اصل همزة اقتطع بها فعل ماض زائد على اربعة احرف بهي همزة وصل نحو استخرج وانطلق والثاني فعل الامر من كل
زائد على الاربعة نحو اخرجوا استخرج وانطلق واليه الاشارة بقوله والامر الثالث مصدر الفعل الزائد على اربعة احرف نحو الانطلاق
والاستخراج واليه الاشارة بقوله والمصدر وقوله منه فيدل للامر والمصدر كليهما الرابع الامر كمر وفعل ثلاثي ساكن ثاني مضارعه
نحو اغزُ واليه الاشارة بقوله **ص** وكمر الامر الثلاثي الساكن **ش** وانما يحتاج ثلاثي مضارعه نحو اغزُ الى همزة الوصل لو تحرك
ثانيه لتعذر الابتداء بالساكن فيحذف ومن يغزو فم ومن يغز عمرو من يرم رمح ويستثنى من ذلك خذ وكل ومرادهما بكسر ثاني مضارعهما نحو
والاكثر فيهما حذف الواو ٤ والاستغناء عن همزة الوصل **فائدة** قلت الضمير في قوله امر الثلاثي قلت حذفه اكتفى بتفسيره الا
مثلة وفرضنا ما سكن ثاني مضارعه وانما مثل بثلاثة افعال فعل يفعل بفتح العين ومضمومها ومكسورها وضمها الخامس عشر اسماء
عيني مصابيح وقد ذكرها في قوله **ص** وفي اسم است ابن اثنين سمع الى اخره **ش** وهمزة تسعة اسماء قوله وثانيه يعني به اثنتين
تثنيتا مرة ٥ والعاشر ابن المذكور اول البيت الاتي وفيه بقوله سمع على افتتاح همزة الاسماء العشرة بهمزة الوصل عكس
مفيض والحادي عشر فيه السماع وتبع في ان الفعل الخماسية التصريف استطرادا مر ومنها نبا بعض امثلته على السكون وانما
انقوا الابتداء بها ازيد همزة الوصل للامكان ثم حملت مضارع ثلاثة افعال على فعل في الهاء اسكانا لها واجتلاب الهمزة
وعد الاسماء العشرة ليست جارية على افعال وحذ مقتضى القياس ان تبنى على الهاء على الحركة ويستغنى فيها عن همزة
الوصل فما وجه اسكانا وابدالها حتى يحتاج الى همزة الوصل قلت قال بعض النحويين انها اسم معتلة سقطت
واخرها للاعتلال واحتيج استعمالها بسكون وبدالها لتعذر همزة الوصل عرضا سقط منها انتهى وفرع عن الحاجة
هذا الحلاف على بقية الاسماء اما اسم فاصله سمو حذفت همزة قال سيبويه وقيل اصله سمو فعل محذوف لامه تخفيفا
وسكن اوله لما مر وقيل نقل سكون الميم الى السين وهو عن البصريين مشتق من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب واخرت
واو مجعلت بعد اللام وجاءت نظائره على ما لحق والخلاف في هذه المسئلة شهير ولا تكبر به واما است فاصله سنه بفتح
الفاء والعين وجمع ليل تحريك العين جمعه على افعال وجمع ليل فتحها ان مفتوح العين اكثر فلا يعدل عنه لغيره كجمع ليل وفتح
بابه قولهم سنه بفتح الفاء حين حذفوا العين وفيه ثلاث لغات استة وسنة وسنت واما ابن فاصله بنو وجمع ليل
فتح بابه قولهم في جمعه بنون في النصب بنين بفتحها وجمع ليل فتح عينه جمعه على افعال فان قلت ما الجمع ليل على ان
لامه واو قلت ذكروا فيه ثلاثة اوجه احدها ان العالب على ما حذفت لامه الواو وجمع ذي الياء والثاني انهم قالوا البنوة
واعتذر بان البنوة سامح فيها لانهم قالوا البنوة ولم يقولوا بنية والثالث انهم قالوا بنو مؤنثه بنت فابقوا التاء من لامها
وابقاء التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم الى ان ابن ياء واشتقه من بنا يبني واما ابنم فهو ابن زيدت فيه

الجمع للمبالغة

ابن للمبالغة حمار بربر يا زرقم قال الشاعر وما علي غير ان قرشتها ابن الله لا ان ذكرتها ابنها واما اثنان فاصله ثنيان
لانه من ثنيت عطفه وسكن اوله وجي بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يجئ منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف
همزته ينقل حركته الى الصاد قبلها مع الالف واللام نحو الخبر اعلوه لو لعلم ولكثرة استعمالهم واما اثنا. بنت وابنتان واصلها
بالحذف وعليها كالكلام على مذكرتها والنا. في ابنة وابنتين كالتا. في امرأة تحذف التا. في بنت وابنتين والتا. فيهما بدل
من لام الكلمة اذا كانت للتانيث لم يمكن ما قبلها ويؤيد لهم قول سيبويه انا لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا
واختا فاو فيل فانا نفهم من الكلمة التانيث قلت اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد من نفس الصيغة
وتفلها من بنا. اخوه والا ان اصل بنت بنو قبلوا الواو بجنس ما قبلها وادغموا بجزع بالتا. كما الحقوا اختا بفعل فصارت الصيغة
على التانيث اذ كان هذا العلم اختص بالمونث واما ابن فهو اسم مشتق من البين وهو مخصوص بالفصل وهمزته همزة وصل
هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة قطع وهو عندهم جمع يمين وهو مذهب ثعلب واحد احد هذا ان
لو كان جمعا لم يجمع كسر همزته وقد يجمع كسرها والثاني انه قد يجمع على وهمزته قطع قال عمرو بن الزبير يمدحه
لهم ابنية لعز عاقبت والثالث انه لو كان جمعا لم يصرف فيه بحذف بعضه لان بناء الجموع غير معروف وقد اثنا عشر
ثم لغة جمعها ابن مالك رحمه الله بينين وهما. وبنصر ايمن وايم واكسر واو. فلا فتح او من بالتثليث فذ مثلثا. وايمن
اختص به والله كلا اخيب اليمين فصم تفسيره ما تعلق. الصاد من همزة حرف التعريف وهي الهمزة الباقية بقوله ص وهمز
الوصل الى اخره شر وتفصيله همزة الحرف التعريف والموصولة والتي بمعنى ومذهب الخليل ان همزة ال همزة قطع وصلت
لكثرة الاستعمال وهو اختيار الصنف بخلاف هذا الموضع وهمزة ام التي هي بعض من ال لغة اهل اليمن همزة وصل ايضا لعدم
التباس المفصل الاول واما المفصل الثاني فيشتمل على مسايل الاولى اختلف في همزة الوصل هل هي الساكن او الحركة بقيل اختلفت
ساكنة ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين لظاهر الثانية على ان همزة الوصل تفتح في موضعين في حرف
التعريف وابن وفروعه كثيرها ابن وتضم في غير هما قبل ضمة اصلية موجبة او معنوية بالموجبة نحو اسكن والغرة
نحو اغزو يا هند فان اصله اغزوي وغير الضمة الخارج بنحو اغزو معا عرض لها الضمة ثالثة كسرة وتجتمع الضم والكسر
قال او الضم هو المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج معا ضمه لازمة وهي لغة رديئة وتضم الضم قبل الضمة المضمة
في نحو اخير وافقبل على لغة الاتباع وتكسر فيما سوى ذلك الثالثة مذهب البصريين ان اصل حركة همزة الوصل ان تكون كسرة
وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت اتباعا وذهب الكوفيون الى انها كسرة في نحو اضرب بعد الثالثة الفعل وضمت
في نحو اسكن بعد الثالثة ايضا واورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانها انما فتحت فيما ثالثه مفتوح
لتجتمع الامر بالحركة الرابعة فلو علم ان همزة الوصل تاتي بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن وانما احتيج في نحو العالم استغنى
عليها نحو استغنى انما اصوابه على ما. الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى العين فيقل ستغنى نحو ما مر في التعريف انما نقلت
حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر والاصح اثبات الهمزة فيقول الاحمر فان قلت ما الفرق بينه وبين ستغنى قلت النقل
للا بما عرض من النقل لغير الا بما عرض الخامسة انما احتيج همزة الوصل الى استعمالها على همزة الوصل حرف همزة الوصل لا استغناء
عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات على البنين اصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة
فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو اظهر الرجل اصله اظهر بهمزة مضمومة فلما دخلت

همزة الاستفهام حروف الوصل وان كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل الفا وتسهل بين الهمزة والالف وفيه فى كل وجه من هذين الوجهين مراعاة
من القسمين ان الحكم بوجوب التسهيل فى الشاعر لجواز ان يضطر الى ادراج الوزن فيثبت عليه فلا يجد حائدا والابدال هو ارجح الوجهين
فان قلت لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة قلت انما لم يقتض القياس
فى المفتوحة لان حذفها يوقع فى التباس الاستفهام بالخبر لانفتاح حركتها وحركة همزة الاستفهام والنفى لما اشار بقوله
وبدل همزا فى الاستفهام او يسهل الشرح فان قلت فهل تحكم فى الوجهين بهمزة ابن كقولهم ابن الله بينما قلت
نعم لان العلة واحدة وقد نصوا على ما الان قوله وبدل فيه هو احتصاصه بهمز الاستفهام ان الضمير يبدل هو به عليه
وكذلك يوهمه كلام الحاجبية بل هو التصريح بذلك واعلم ان هذا الكلام على هذه المسايل يستدعى بسطا وتكثيرا اضربت
عنه خشية الاطالة **الابدال** الغرض من هذا الباب بيان الحروف التى تجعل من غيرها ابدالا الاشياء الغير اعلام
قال الابدال اللاحق غالبا لا ينقض بهذا الباب ويحتاج هنا ثلاث مسايل الاولى فى الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان البدل
لا يكون الا فى موضع البدل منه كما مر فى ضربت ونحوه والعوض يكون فى غير الموضع كما عوضت همزة وصل ابنم. سيجىء
ولا يقال فى هذا ابدال لانا نجوز ان نقول الثانية فى الفرق بين الابدال والقلب والفرق بينهما ان القلب يختص بحروف العلة
والابدال لا يجرى فيها وفى الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص قال بعضهم البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف
مقام حرف غيره نحو قام وشاة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته عليه وهذا انما يكون
فى حروف العلة وفى الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغييرها ونحو لما اصله موه فالالف واو فى الاصل وموسر اصله
الياء وواو اصله الهمزة وائة اصلها مية فاستحالتا فقلبت الالف واوا فقلب بعد واو ساكنة ياء وقال بعضهم الفرق بين الابدال
والقلب ان البدل وضع شىء مكان شىء غيره على قصد بان الثانى هو الاول والقلب هو تصيير الشىء على غير الصورة التى كان عليها
من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع لان حرف العلة يقارب بعضها بعضا لانها من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها
الى بعض وجعل مثل نقد وانحوه ابدالا لان الحروف الصحيحة من حروف العلة فنقول على هذا ابدلوا مثاله كذا او يعد فى حروف
الواو والابدال منها التاء لان الواو انقلبت تاء واما قال واما قاله فيقول ابدل او صار انه كان موه ثم استحالت الواو الفا لانها حرف
وجعل مكانها قلت وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص الثانية فى حصر حروف البدل على ان الابدال اللاحق
يجرى فى جميع حروف المعجم لا الالف واما الابدال الغير اللاحق فيجرى فى تسعة وعشرين حرفا وقد جمعها فى التسهيل قال ويجمع
حروف البدل الشايع الغير اللاحق على ما قيل لجد صرف شكس امن طى توبة عزته وبقى فى حروف المعجم لا تبدل وهى الحاء
والخاء والثاء والظاء والضاد والغين والقاف لان قوله الشايع يعنى ان البدل قد يكون فى غيرها على قبيل الشذوذ وقد من
قبل قوله وقد عمت وشذ فى بعض الحاء المهملة حزقها ابن دريد على ان تكون الحاء من الحال الصلبة قالوا ناقة حزقاء
والجمع حزق او المعنى الجامع لهما انهما مجهورا الرخاوة فقارب وخرجهما الزمخشرى على القلب تنقع بالماء على القياس شذوذ
محض وقد عد كثير من اهل التصريف حروف الابدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تركيب كثير منها الاول والواو الجحدرية
واسقط بعضهم الدال وجعلها احد عشر حرفا وجمعها فى قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الضاد والزاى وعدها اثنى
عشر حرفا وجمعها فى قوله انت يوم زال الضاء جد وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر وجمعها فى قوله استجيء يوم كمال
وقال ابن الحاجب نهوى انه اسقط الضاد والزاى وهما من حروف الابدال الغير لهم زاى الطوزفى فى ضاع وزاد السين ويثبت

من حروف الابدال

من حروف الابدال الخ اورد اسمع ورد اتخم والضلع لانه من باب الاعلال من باب ابدال الجيم ياء وقال ابن الحباز وتبعتها
في كتبهم قلبه تجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله استمر يوما حالا ضف قلنا الاطراد لو حصرها الا استظهرا وقد تقع
انها اثنان وعشرون اما ما ذكره في هذا الباب ما هو ضروري قال التسهيل والضروري في التصريف هما. طويته ما ليا وهي
قاعدة احرف وقال بعضا قسم احرف الابدال هدأت موطيا قسم فراها الها. كما في الكافية وهدأت بمعنى سكنت
وهو موطيا اسم فاعل من واطأ الرجل اذا جعلته وطيئا لانه يجيء بمعزته بابدالها ياء وفتحها وانكسا
ما قبلها واذا اقتصر على بعض التسعة لانها النون يستغني عن ذكرها في التصريف وما عداها التسعة فابدالها
اما شاذ كقولهم في اصيلان اصيلا وامالغة قليلة كابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف قال في شرح الكافية
وهذا النوع من الابدال الجيم ربما ذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما ينبغي ان يعد الابدال المتصرف فيما لو لم يعمل
اوقع في الحكاو مخالفة الاكثر كقولهم في سقاية سقاءة فتسببه بعدهم الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى
الصحيح منه نزوعا وغلبة. والاول نحو حرف فانها بدل من قاف حرف فانهم قالوا في الجمع احرف بالتاء فقط. والثاني نحو اوطد
اي اوثق فانها بدل من التاء لان التاء اغلب في الاستعمال فانك لم تثبت تاء في استعمالين بهما من طين نحو اورخ ووزن
لا تقول ان الهمزة بدل من الواو لان جمع نظائر الكلمة جاءت بالوجهين وقال ابن الحاجب يعرف البدل بامثلة اشتقاقه
كثيرات فان امثلت اشتقاقه وزث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم في التعالب والاوالب الا ان ابدا انتفع
بسببه لها امارين من الجمع تنفرد من التعالي ووحوشا انها. قال ابن جني يحتمل ان تكون التعالي جمع تعلاة
ويجوز قولهم شواعي في شواية فالواو بدل فاما سيبويه او لا يكون كذا نبها وايضا فان تعالة اسم جنس وجمع اسما الا
جناس ضعيف بعضهم بقوله اسم جنس وتكونه مرعا والحرف ان كقوبر تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم ان هذه
الواو مبدلة من الالف وتكونه مرعا وبعد الاصل كمويئة تصغيرها فلما صغر علم بوجه على ان الهمزة مبدلة من بعدها
وبلية من بناء مجهول نحو بعراو تحرك بان اصله اراو لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه تفعل وهو بناء مجهول فان قلت
فما على ان حروف البدل التي فتح لها من عين بها هذا الحروف التي فتح لها منها قلت يستعلم بالتفصيل الذي يذكره
الناظم بقوله ص وابدل الهمزة من واو وياء الى اخره ش يشرح به لما التفصيل فالهمزة فتح لكثير من الواو والياء
والالف وقليلا من الهاء والعين ولم يذكرهما في هذا النظم فلنهما فمثال ابدال الهاء اهله ماه تقول في الجمع اماه
وفي التصغير مويه ومثال الهاء الفتح لها من العين قولهم اراب في عباب بحر ويهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل من باب
معنى تقيها الان البحر ينتهيا. لما يرجع به والى هذا ذهب ابن جني واما ابدال الهاء من حروف اللين فمنه واجب ومنه شاذ فمن
الواجب ابدال الهمزة من كل واو وطرفت بعد الف زايدة نحو كساء ورداء اصلهما كساو ورداي وما بعد الف الواو في الاواخر والياء
في الثاني لما ذكروه من اشتراك النصرف انصافا الى نبصر وابدال همزة نحو دعاء وزوبناء ومن اشتراك زيادة الالف
انصافا لو نظر وا بعد الف غير زايدة لم يبدلوا البتة اعلاما نحو راي وواي تنبيها ان الاول هذا الابدال مستحب
مع هذا النافي العارضة نحو بناء. وبناه فلو كانت هذا النافي غير عارضة امتنع الابدال نحو هدايا وسقايا وكذا
علاوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء. والمعنى انها لم تبن على حرفا في التصغير ويصح مع المعارضة وابدل مع اللا
زمة فالاول كقولهم في المثال اسوار فاصل فيها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لما تغير تشبه ما بني على هذا. النافي

ومنهم من يقول بانها بدل من الهمزة كما في غير المثل والثاني كقولهم حلاءة في حلاءة: الثاني حكم علامتي التثنية
حكم هذا الثالث في استصحاب حكم الابدال اما في نقل الحركة على التثنية وفي لحاق علامتها بعدها. فوجهان ظاهران
الثالث فاذا عرفت حكم هذا الابدال المذكور فاعلم ان ما يعل منه على واو في النصب اذا رجعت به على لغة من يقول عاو
بضم الواو ومن يعلم الابدال الواجب في الضابط المذكور والعلم بان لوجهين: احدهما انه فرع احد ذوات الواو فلم يجمع فيه بين الحالين
بين والثاني انه لما رجع على هذه اللغة شابه ما يعل نحو واو فاعلاح الضم بطي ضروا ووبا. بهي واو وعلموا بقي: الرابع اختلف
في كيفية الابدال فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال جماعة من المتصرفين ابدلوا الواو والياء الفا ثم ابدلت
الالف همزة وفي لحاق انه لما قيل كساو ورحاي تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة ولبعدت بحاجز حصين
لتحركهما وزيادتها فتقاوا نضم الى فتحة انتهى في محل التغيير وهو الضرب بقلب الفا حملا على باب عصى ورحى والنفا ساكنان فقلبت
الثانية همزة كما انتهى من شرح الالف: الخامس ليخرج بهذا الابدال المخصوص بالواو والياء. فان الالف تعتبر حركتها فيه وانما
تظهر في الالف بعد الف زائدة وجب قلبها همزة نحو حمراء. فان الالف في هذا النوع بدل من الف مختلبة للتانيث
كما خيل في الف سكرى للف الف سكرى غير مسبوقة بالف فصلحت والف حمراء مسبوقة بف حركت وانما من التقاء الساكنين
وانقلبت همزة كما انتهى من شرح الكافية من حرف لين اخر بعد الف مزيدة ايجب همزة اعم لتشمل نحو الاحرف الثلاثة
وقوله ص ويا على ما اعل الى اخره ش يعني ان الابدال واو ويا. همزة وهو على واو ويا. وقعت عينا لاسم فاعل اعلت
في فعله نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع وللمتقدم اعلوه حملا على فعله قال في شرح الكافية وابدلت الهمزة من الواو والياء
في اسم الفاعل كما ابدلت الالف منهما في الفعل حيث قالوا قاو وباع واحترز بقوله اعل عينا من عور وحيي فاسم الفاعل
منهما عاو وحاي بالواو والياء. ولا يرد لان همزة نحو هما في الفعل جرى في الصحة مجرى واحل كما جرى في الاعمال مجرى واحل
قلبهما: اي هذا الابدال الجائز فيما كان على فاعل واعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم حايز في البعشاز قال الصغاني نابتة
في حاجز الزبح قبيلها قيل وكقولهم حاجز وهي حقيبة تجعل في وسط السفن. وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل نحو هذا فلا
ينبه عليه في التصحيح: الثاني اختلف في هذا الابدال ايضا فقيل ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقيل بل قلبت الفا ثم ابدلت
الالف همزة كما تقدم في نحو كساء ورداء. وكسرت الهمزة على اصل التقاء الساكنين وبعضهم قال الكسرة لهم وقال السيرافي اخذ الف
فاعل قبل الالف المنقلبة في قاو وباع واشباههما لالتقاء الساكنين وبعضهم سالم كسرة الفين ما اصلها الكسرة والالف اذا انقلبت صارت
همزة: الثالث يطلب نحو قايل وبايع بالياء. على حكم التخفيف الا قياس تخفيف الهمزة كما يجيء ان تجعل بين الهمزة والياء
فيلحق كتبت يا. واما ابدال الهمزة ياء لحاقا فنحو كرسي انتهى الياء. نحو بايع ونحو جاز تصحيح الياء. في تصحيح بايع لجاز تصحيح
الواو في قاول قال ابن الحاجب وعدولهم بل لحق العاصمة واللئام من الغزو. وكذا قالوا في همزة ايمة نحو رسايل وكتايب وحلايب جمع رسالة
وكتيبة وحلوبة الاولى اكثر النسخ ما نصه عجايز وقيل بل الهمزة زائدة لحقت لالتقاء الساكنين انتهى اصلها في الكوفة وقيل تخفيف
الهمزة في هذا كله وقبلها اجاز ابو اسحاق الزجاج تخفيف الهمزة قياس ما مضى في هذا وشبهه انتهى فان قلت وقع
نقل عن حمزة انه يخفف مثل هذا بالياء. قلت لان حمزة يأخذ بالتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمزة وعلى الجملة
وهو ان يوخذ كمزة في لحاقا بالتسهيل بين بين فان الرسم لا يخالفه. فان قلت فهل يجوز تقلب الياء التي هي صورة الهمزة
في قايل وبايع قلت لا وجه لتغطها ان صورة الهمزة انما تنقلب لاحيث يجوز في اصل تخفيفها البدل كما اذا انفتحت

ما قبلها كما

وانكسر ما قبلها نحو مير وانفعالا ياحتبت على نية الابدال نقطت وقال المطرزي نقط الياء فابدال وابع عامي قال ومن بعض تصاريف ابو
الفتح ابن جني اذا ابدلا على الجار نسي بادخل على واحرص المتصمين بالعلم فانما ينبغي به حرف مكتوب فيه فابدل بنقطتين من تحت قال ابو علي
لذبح الشيخ هذا خطأ من قال انحكى جالعت الى صاحبه فقال قد اخطأ خطوا تنا بزيادة مثله وخرج من سلخته والسعر زين
ثالثتها بالواو الى اخره نقل بهذا موضع ثالثة تجب فيه ابدال حرف المد واللين وهو كل مدة ثالثة فزايدة فانها تبدل همزة انما اجمع ما
هي فيه على مثال معا عل نحو قلادة وصحائف و عجائز لا ما الهمزة فيها هي ابدل من الف قلادة وياء صحيفة وواو عجوز وتمثل قوله المد
الالف والياء والواو احترز به عن نحو قصور وقصاوة فان الواو فيه ليست حرف مد واحترز بقوله زيد من اذ تكون المدة حينئذ اصلا فلا تبدل الالف
الما تجوز به نحو صعائر ومعاوز ومنسرة ومصاير ومشتوبة ومشاوب فان تشتق منه الابدال لم يقس عليه نحو صحايب ومنابر والاصل
فيهما صحاوب ومناور وقد نطق بهذا الاصل فيهما وبهذا الهمز ايضا معا بيتين وروى عن نافع والمشتهر عنه الياء وقوله
يا نحو حالفلا بادي يا حل جمع على مثال فلا بدي الحركات والسكنات وعدد الحروف كذا قال ثاني لبيتين اشتغا الى اخره فقل
هذا موضع رابع تجب فيه ابدال الواو والياء همزة اذا وقعت بعد التكسير بين حرفي علة وجب ابدال الثاني منهما همزة نحو شركة
الا بعض من النصف فان وجد في هذا الضابط ثلاث صور احدها ان يكون فاؤه واوا وبين نحو اوار فيقول في جمعه اوايل بابدال الواو الثانية همزة و
هذا فعال وان يكون فاؤه ياء نحو نيف فيقول في جمعه نيايف بالهمزة والثالثة ان يكون احد حرفيه واوا والاخر ياء نحو صايغ
وصير فيقول في جمعهما صوايغ وسيايير بالهمزة والاصل صوايغ وسيايير وهذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب
الاخفش الى ان الهمزة في الواو وبين انما كان لتقلبهما وان الجمع تكسير وهو اجتماع الواو وبين اول الكلمة واصالتهما اجتمعت الياء ان وان
الياء والواو فلا يبدل الا اذا تطرفت الياء ان او الياء والواو او نحو مزابر موضع ونحو بوء واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو بكم
الصناديد ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه سيبويه للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال الذي نحو ايل وابدال الهاء بالحمل على
كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو نحو كساء ورداء ومن ابدل الياء والواو فعلى الحمل هنا واما السماع فحكى ابو زيد
في تسييف اسيابوا بالهمزة وهو فعيلة من مساوبيسو وحكى الجوهري في تابع اللغة جيم وجيابر وحكى ابو عثمان عن الاصمعي
في جمع عيل عيابل بالهمزة واما ضياون وشذ مع انه لم يجمع على واحد صحيح الجمع فقالوا ضيون وكما قالوا ضيون وكان قياسه ضيئن فاق قلت
فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحد او جمع قلت فذهب الى ان لم يقس والصحيح انه لا يقاس عليه تنبيهان
الاول شمل قوله لبيتين الواو والياء بين الواو والياء بعد الف واحترز بقوله الثاني وهم من قوله مد معا على انتشار كل انفصال البين
بالحرف فلو فصل جمع ظاهر نحو طواويس المغرة كفول الراجز وكحل العين بالعواور بريم العواور لانه جمع عوار وهو الوصم
جذر والياء ضرورة بهذا منفصل عن الطرف بغير واو ظهر شذاعه فصل جمعه زايد في مثل معا على يعتد بها ووجب الهمز كقول
الشاعر فيها غباء بالسوحاء نمر وهذا عكس عواور الثالث لا يختص هذا الابدال بنا في الجمع بل لو بنيت من القول مثل
عواور ض مثل عواير الهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى ضيح الابدال في الجمع تخفيفا لا جمع
فان قلت فجاء ينبغي للناظم ان ينبه على هذا قلت قوله مد معا على شامل له فانه لم يقيد في بالجمعية الرابع زاد في
التسهيل رابعا الثاني لبيتين في نحو شركاء اخر وهو لا يكون به لا من همزة ز حتى ازاد من نحو زوايا وتحو الثاني لبيتين فيه كان همزة
ثم ابدل ايا وقد بينه الناظم بقوله وافتح وزد الهمز يا فيما اعل الى اخره فقل الالف واللام للعهد والمراد الهمز المبدل صحا بعد
الف الجمع المشاكل صحا على البوعين عني ما استحق لكونه مع امن بدل الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لبيتين استوا

مدمغا على وجب ٢ بقدير النوعين اذا اعتلت لامهما ان تجعلا جعل كسر الهمزة فتحة ثم يابدا الهمزة يا، فيبقى لامه ياء واو واوا ولم
تسلم ٢ الواحد او همزة مثال لامه يا، نحو هديت وهديا ومثال لامه واو لم تسلم ٢ الواحد مطية ومطايا ومثال لامه همزة خطيئة
وخطايا الاصل ٢ جميع ٢ لما ان يجمع على فعايل نحو خميفة وخمايف والاصل ٢ هدايا هدائي ٢ بابدال همزة الواحد همزة مكسورة واستثقل
٢ لما تجب بابدال الكسر فتحة فصار هدائي ٢ ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هدائا واستثقل وقوع همزة عارضة
٢ جمع بين العوض والمعوض منه فحذف الالف فكان ٢ لما حذفوا الى ثلاث الفات وابدلت الهمزة يا، فصار هدايا والعمل ٢ مطايا صار الهمز ٢ هدايا واما
خطايا ونحو معد لامه همزة واصله خطاء، بهمزتين الاولى مبدلة من همزة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب ابدال الثانية يا، لاجتماع
همزتين ثم فتحت الاولى ثم قلبت الثانية الفا لانفتاح ما قبلها الفا ٢ الاولى يا، كما سبق ٢ هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب
الخليل الى ان صيغة الواحد لا تتغير ٢ هذا لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطاءي ثم يعمل
كما تقدم واعترض بان القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتين عمل فيهما ما تقتضيه الاصول ويدل على صحة مذهب سيبويه
به قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطاءي بهمزتين على الاصل وهو شاذ وهمزة الاصلة من النوع الاول اعني باب قاد وشذ ٢ لغة
من باب ينف رواية ورايا اصله رويء ي بابدال الواو همزة لكونه ثاني لينين اكتنف احدهما ٢ خفيف بالفتح فصار رواء ي ثم قلبت الياء
الفا فصار رواء ا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم ٢ هدايا فان قلت لم يشتمل كلام الناظم نحو خطيئة مع لامه همزة فانه
خص ٢ لما ٢ على قلت التشارح حروف العلة الواو والياء والالف والهمزة فاحد جهاتي كلامه وحكى النحويون ٢ الهمزة ثلاثة
اقوال احدها انها حرف صحة والثاني حرف علة والبه ذهب الفارسي والثالث انها تشبهها بحرف العلة وقوله ص وبنحو هراوة
جعلوا او ش يعني ان الجمع على مثال ما علم انه الفاظ لامه واوا ولم يقلبوا الواو ياء لسلامة فيه نحو هراوة جعل موضع الهمزة
المذكورة ٢ جمعه واوا فيقال هراوي والاصل هراوي، فقلب الف هراوة همزة ثم خففت بالفتح فصار هراوي ثم قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراوا، فرقوا الفرق بينهما همزة كما سبق وبابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو تخفف
٢ واحرف زايدة بعد الف مفصر مشاكلة الجمع ٢ واحرف نقيضها الاول تشارك الهمزة ٢ بلامه ياء، جراه المعتل مجرى الصحيح
٢ قوله مجابر حتف اقل امنايا مقامنا اثلاثة حتى اربع المنايا، وشذ فرارها فيلامه واو وقد تقع الثاني بشذ ابدال الهمزة واوا في
قولهم بعدا وآزامه بالهمز ٢ بعدا واذا لامه واو اعلت ٢ الواحد وجاز الاخفش الغاء على بعدا وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه
النبذة الثالث مذهب الكوفيين ان همزة الجمع كدها على بعدا الا صحت ٢ هدا والصحت ٢ المجرد اعلت ٢ المطايا لما اعلت
٢ المجرد وهذا على الاصل واما خطايا فجاء على خطيئة بالابدال والادغام ٢ انما ذهب البصريون الى انها مقابل حمل المعتل على الصحيح وبنى
على صحة مذهب البصريين قوله خمس ارين من المنايا، ونقل بعضهم عن الخليل انه ذهب الى التصغير فقال وليس موافقا لهم من كل
وجه لان الالف عندهم للتانيث وعند هذا من المرة الموخرة وتقع ببيان مذهب وقوله ص وهمزا واو الواو ويزيد الى آخره ش
يعني ان كل كلمة اجتمعت ٢ اولها واو ان جاز واو الا هما تجب ابدال الهما همزة بشرط طين ٢ الاولى الا تكون الثانية بدلا من الف فاعل
ووفي ووري ٢ الثاني الا تكون بدلا من همزة كاولى مخفف مزوولى الثاني الاولى من الا لجاء فخرج امثلة وجب ابدال الواو جوجا السفينة
٢ جمع واصلة او اصل والاصل وصل او يزاد لا هما فاء الكلمة والثانية بدل من الف واو صلة نحو اصلا ٢ الف ظاربة فلا يجب من ابدالها
الها جاجتمع واوان في الاولى فابدلت الاولى همزة وكذلك اويصل تقديرهم واصلة ووبدل الاول جمع اولى واصله ووول ولو بنيت
من الوعد مثل كوكب قلت اوعل فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل او من همزة لم تجب الابدال ولكنه جاز فتقبلهما ان

الاولى يابدل

الاول يذكر هذا الشرط الثاني ويذكر بعضهم الكافية الاولى عبارة تغني الشرط الاول غير وافية بالمراد لانه يشترط لا ان تكون الثانية
زيادة بعد الاصل فاعلم ايضا انه لو كانت مرة زائدة وليست بدل من اصل فاعلم وجب الاعلال وليس كذلك فتحرر العبارة
ان يقال الالف الثانية مرة عين اصلية كما في التسهيل ليشمل وجيء لغة ثلاث صور الاولى مسئلة وورى فانها مبدلة من
زايد والثاني ان تبقى من الوعر مثل كوصار فتقول وعاء
بهذه الصور الثلاثة لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف نحو في الثالثة فاوجبوا الابدال لاجتماع الواو بتوطوا والثانية عين
مبدلة من زايد فان الضمة التي قبلها عين عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختاره الصنف القول الاول لوجهين لان الثا
نية وان كان مدها غير متحرك لا كنها مرة زايدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة الثاني زاده في التسهيل لو
جوب الابدال بشرط اخر وهو الا يكون انقلال الواو بين عارضا بخلاف همزة جاءه مثال لغة ان تبقى الهمزة على مرورى
فتقول ابأ وأى فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وانما انقلبت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة حذفت الف الوصل للاستغناء عنها ثم حذفت الياء الى اصلها وهو الو
او لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة وفاي فيها اجتمع واوان اولى كلمة ولا يجب الابدال ولا كثر يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت
حركة الهمزة الى الواو فقلت وواء جاز الوجهان وجاء الكلام رسمي فيه ونحب عينه الى وجوب الابدال في لغة سواء نقلت
الثانية او لم تنقل ص وصدر ابدل ثاني الهمزتين من الواحرف ش الهمز حرف مستثقل في النطق بها عسر فاذا اجتمعت
مع اخرى في كلمة كان النطق بهما اعسر فيجب اذا اريد التخفيف في غير بدو واذا اجتمعت الهمزتان على هما ثلاثة احوا
ل الاولى ان تحرك الاولى وتسكن الثانية والثاني عكسه والثالثة ان تتحركا معا واما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر
وجاء ان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب في غير بدو ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها فتبدل الهمزة بعد
الفتحة الفا نحو اوادم بعد الضمة نحو اوثر وبابا بعد الكسرة نحو ايتاذا واصله ائتذا من فرأ او ونحو اوادم اصله بتحقيق الهمزتين
ابتداء فلما خففوا ثانيهما نحو او ادم تمرينا وجب فيه الابدال الزاما لان الاولى هي المستحقة والثانية فاء الفعل فليست من كلمة
واحدة فجاز التسهيل لان الاولى تحركت الثانية ابدلت الثانية ياء ان كانت في موضع اللام وصحت ان كانت في موضع العين والاول
ايضا فمطر من قرأ اذا تقول قرأي والاصل قرأ فالتقى همزتان فوجب ابدال الثانية ياء لكونها موضع اللام والثاني
نحو سئال وان حذفت الهمزة تماما في موضع العين واعتد بالاولى وابدال في مثل هذه البنية لان اللام تختلف والعين لا تختلف
واما نحو فعكر همزة ما في موضع لام الكلمة ولم يكثر بوضع مرة وله مالي بكثر لغة اثم وسيأتي وقد اشار الشارح
الى هذا بقوله وان فتحت او وقعت الهمزة الثانية في موضع لام الكلمة ولم تكثر الثانية حرفا ابدلت ياء نحو قارئ وبريا فلت
بدل ياء لانها لو صحت لزم الالباس على ما وضع اجتمعت العرب على ترجيح الابدال الهمزتين في كلمة اذا كانتا عينين نحو
تسئال وجاء ابتغت من قرأ مثل تسبر بل قلت قرأ بياء واصله قرأ فالتقى همزتان وجب ابدال الثانية ياء لكونها موضع
اللام وصحت الاولى والثانية وان كانت الهمزة الثانية متحركة كثيرا ما ان يكون قد تبعها في موضع اللام ولا يجوز ان حرف جاء الاول
منهما فسيأتي بيانه واما الثاني فله تسعة انواع لان الثانية اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الاحو
ال الثلاثة فالاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهذه تسعة منها اربعة تبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة
والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد

بعد فتحة او كسرة او ضمة وستعرف ذلك بالتفصيل ويتفرع بالتمثيل وقد بين حكم المفتوحة بقوله ص ان يفتح
انثر ضمة ضم او فتح قلب الى اخره نثر يعلم من هذا الباب ثلاثة انواع الاول المفتوحة بعد ضم نحو اوبر م
تصغير اءام اصله اأيم بهمزتين فابدل الثانية لانضمام ما قبلها فان قلت لعل الواو في اوبر اوبح بدل
من الالف في اءام من الهمزة فتكون كالواو في خويتم تصغير خاتم فلا يصح التمثيل به قلت هذا وجه
وفيه كلام بعضهم قال صاحب الكشاف اذا صغرت اءام او جمعته ابدلت الالف واوا فقلت اوبح
واوام كما تقول في ضارب ضويرب وضوارب انتهى والراجح ما تقدم من الواو وبح من الهمزة لان المنقلب
بح الحقا الجاز الى التصغير وفي الجمع والثاني المفتوحة بعد فتحة اواع جمعه اواع واصله اأيع بهمزتين فابدلت
الثانية واوا لانضمام ما قبلها فان قلت وهلا جاز الواو اولى بها من الياء قلت لمشابهتها
في الخفة والجمعي بخلاف الياء فتنبيه ذهب الجوزي الى ان ابدال الهمزة في هذا النوع ياء فتقول في اعلم تصغير
مزام زيد ابن عمرو على مذهب الجمهور او من عمرو فان قلت فكيف يصغر اواع جمع اءام قلت
جعل الواو فيها بدلا من الالف المبدلة من الهمزة في اءام لانه صار بمنزلة خاتم الثالثة المفتوحة بعد كسر نحو
ابر وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء من ايم اصله أيمم فنقلت فتحة الميم الى الهمزة فوصلا الى
لاجل غام فصار ايم فابدلت الهمزة الثانية لانكسار ما قبلها ثم بين حكم المكسورة بقوله ص في الكسر
مطلقا كذا الى اخره نثر يعني ان المكسورة تبدل ياء مطلقا فيشمل ثلاثة انواع المكسورة بعد فتحة
نحو ايمة جمع اءام اصله أممة على وزن اعلمة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام ايمة
ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها والثاني المكسورة بعد كسر نحو ايم وهو مثال اشم من اءام اصله
أيمم فنقلت واو عن فصار ايم فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وانكسار ما قبلها والثالث المكسورة
بعد ضم نحو ايس من مضارع انست اي جعلته يئس اصله أيئس فنقلت كسرة الهمزة واو عن ثم ابدلت الثانية
ياء لانها تجانس حركتها ثم بين حكم المضمومة بقوله ص وما بقي واوا صار الى اخره نثر يعني ان المضمومة تبدل
واوا مطلقا فيشمل ثلاثة انواع ايضا الاول المضمومة بعد فتحة نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله أأبب على
وزن ابعل فنقلب عين حركته الى فاءه نحو الاءام فصار أأبب ثم خففت بابدال الثانية واوا لانها تجانس
حركتها والثاني المضمومة بعد كسر نحو اوم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وضم الباء من اءام اصله أيمم
فنقلت ضمة الميم الى الهمزة واو عن ثم ابدلت واوا لانضمام ما قبلها والثالث المضمومة بعد ضم نحو اوم وهو مثال
اصبع بضم الهمزة والباء من اءام اصله أممم فنقلت ضمة الميم واو عن كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها وانضمام
ما قبلها فتنبيه خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة اخرها المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والاخر المضمومة
بعد كسرة فابدلها ياء فتقول في مضارع انست اوئس على وزن اعلم مثال اصبع من اءام ايم فيبدل الهمزة ياء لوقوع النوعين تحركت
ما قبلها وغيره يبدلهما بحركة ما قبلهما وهو الصحيح واما الضرب الاول من ضربي اجتماع الهمزتين وهو ان يكون الهمزة
فيهما فانبههم موضع اللام فيه اشار اليه بقوله ص ما لم يكن بعدها الف الى اخره نثر يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان مفتوحا
واجب ابداله سواء كان قبله فتح او كسر او ضم ولا يجوز ابداله ياء واوا الا الواو الا جيء لو صانت اصلية وولية كسرة

تقلبت او ضمة

او ضمة نقلبت يا. ثالثة فصاعدا وحذفها نقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة قلبا ابدلت الهمزة ياء نحو
يصيع كما ابدلت بعد ياء فعلت اليه وقوله م واو من نحو وجيز ع فانه ابدل من ش يقيم الى انه لا يجب ابدال
الهمزة الثانية فيما اول همز قبله للمضارعة نحو ايم مضارع ءام بل يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان تشتت
قلت او من بالابدال وان تشتت قلت ايم بالتحقيق وحذفها نقول يا مضارع ءايم بالابدال يا لانحصارها وان تشتت
قلت ايؤم بالتحقيق لكون الاولى للمضارعة وعلة ما تشبه همزة المضارعة بحمزة ءاسنعهام ولمعانقتها
السوق والتنا قبيسيه فيه وهم من هذا ان الابدال يما اول همزته لغير المضارعة واجب ع غير نذر كما سبق فان ابن الكاتبية
وما اتى على خلاف ما مضى فاحفظ وحذف الفياس معرض. فان ش نشر حصها المشير بقوله وما اتى على خلاف ما مضى الامة
بالتحقيق وهي قراءة نافع وحامد والحوفيين والى قول بعض العرب اللهم اغفر لي خطاءي بهمزتين محققتين وخرجا لها
فالي التسهيل وتحقيق غير الساكنة مع الانفصال لغة وهو مخالف لما في الكافية وفالي ايجاز التعريف عالم بشر التحقيق
وكاهر موافقة الكافية وقوله م وبيا اقلب الفا كسرا قلبا اوبيا تصغير براوح ابعدا ش يعني ان الالف تجب قلبها
ياء موضعين احدهما ان يقع كسرة ما قبلها للجمع والتصغير فلم تكن سببا منها لتغير النطق بالالف بعد عين فتحة
فيرجعت الى حركة بما تنس حركته ما قبلها فجازت ياء والثاني ان تقع قبلها ياء التصغير غزال عزيز بالا ياء التصغير تكون الا
ساكنة فلم يمكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير فيها وقوله م براوح ابعدا
بعدا ياء الى اخره ش يعني انه يجعل بالواو والواقعة اخرا ما يجعل بالالف من ابدالها ياء لانكسار ما قبلها ولوقوعها
بعد ياء التصغير بالاول نحو رضي وعزي واصلهما رضو وعزو لانهما من الرضوان والعز وقلبت الواو ياء الكسر ما
قبلها ولكونها اخرة لانها بالتاخر تشغر ض لتسكن الوقف واذا سكنت تغيرت بسببها فعوملت بما يقتضيه
السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ ومن ثم لم يرتبا ثر الواو بالكسر وهي منطرفة عوض
وعوج الا اذا وقع مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط والثاني كقولهم في تصغير جرو جري اصله جريو باجتمعت
والياء والواو وسبق احدهما بالسكون وقبل المانع من الاعلال قلبت الواو ياء وادغمت الياء فصار جري وليس هذا النوع
بمفروض له من قوله بيا وبا ابعدا ياء اخرا ما مفصرح بالتنبيه على النوع الاول اذ قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق
احدهما بالسكون لا بجتمع بالواو المنطرفة ولا ما سبقها ياء التصغير على ما سيا تي ع نحو اذ شاء الله تعالى قلت
هذا صحيح وهذا فاي التسهيل تبع الالف ياء لوقوعها اثر كسرة اوياء التصغير وكذا لواو الواقعة اثر كسرة منطرفة
انتهى وا قتصر ي الواو على ع كالكسر وقوله م او قبل الى اخره ش مثاله شنيجة اصله شنوجة لانه من النشج ويعمل بالو
او قبل تا التانيث ما يعمل بها منطرفة لان تا التانيث ي حكم المنفصل او قوله وزيا ي تي بعلان مثاله حشيج وهو مثل ضربان من
الشجر اصله شنجر اذ قلبت الواو ياء لان الالف والنون ي حكم الانفصال ايضا مثل تا التانيث وقوله م وبا ايضا رووا ش يعني
ان الاعتلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا المصدر فعل معتل الغين بشرط ان يكون بعدها الف نحو صام صياما اصله صواما لكنه
لما اعتلت عينه ي الفعل استثقل بقاؤها ي هذا المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبهه فاعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله
واحترز بالمعتل من الصحيح نحو لاوبه الواو اجاز مصدرا لا بعمل والاولى ان يقال ان مصدر المعتل عينا لا واو ا يجلبو عليه معتلا ي كل
ما عينه حرف علة فصر معتلا واذا يعمل فان قلت من اين يعلم اشتراك الالف من قوله م واو يعمل منه

صحيح غالبا نحو الحول ش يعني ان ما كان على وزن الفعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا
وعاج المريض عيادا قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على ان المصدر المذكور مشروط بوجوب الالف
فيه حتى يكون على فعال قلت وتخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا
او الاصل انقواد اقاعل لما سبق ش فثبتها الاول نظرا للتصحيح بفعال مصدرا قالوا أنار نوارا يزور وكان حقه
الاعلال قال في شرح الكافية ولا تظير له الثاني قال في التسهيل وقد يجمع ما حقه الاعلال من فعل مصدرا وجمعا وفعال مصدرا
فسوى بين فعل وفعال في ان حقهما الاعلال وفي مخالفة ما تقدم من الغالب بفعل التصحيح م وجمع بعين اعلا او نسحن
واحكم بنع الاعلال فيه حيث عن ش انما وقعت الواو مضموما ما قبلها وهو عين جمع اعلت بواحر او نسكنت وجب
قلبها يا بشرط وقوع الالف بعد الواو فالواو نحو عاد اعلته ياء لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت بالا ياء معتلة
بقلبها ايا ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجوع الالف والثاني نحو ثياب اصله ثواب ولكن لما انكسر ما
قبل الواو في الجمع وكانت قبل الالف الذي هي في المفرد ساكنة ضعفت ايضا فسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجوع
الالف فان قلت من اين يؤخذ اشتراط الالف قلت من قوله م وحكمه وقالة وبه فعل وجهان والاعلال اولى كاجيل ش
يباح نحو اجاز جوازا ومصدر ما قبلها هي عين جمع اعلت بواحر او سكنت لا يخلو اما ان يكون بعدها الالف او لا فان لم
يكن بعدها الفعل فيه وجهان احدهما بفعلة والاخر فعال وقد بين حكمهما بهذا البيت فبفعلة وجوب الاعلال انما نحو
بيع عينا وهو فعل نحو باع وثياب والحاصل ان جمع المذكر ثلاثة اقسام فقسم يجب اعلاله وهو فعال وقسم يتعين تصحيحه
وهو فعلة نحو عوج وعوجة وحوز وحوزة وقسم فيه وجهان والاعلال فيه اولى وهو فعل نحو حاجة وحوج وجيل وجيل
والما وجب التصحيح بفعلة لانقلابها عند من الالف قبل عمل الاعلال بجذب النحو بالواو بعد الكسرة وسكنت ولم تجر اعلالها لانه
انضم الى عدم الالف تحصر الواو وبعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث واما فعل فجاز فيه التصحيح نظرا الى عدم الالف والا
علال نظرا الى انها قد تقع بعد الطرف فرضعفت وثقل فيها التصحيح باعلت فثبتها الاولى وهم من قوله وجمع
عين اذا لم يرد لا فعل نحو حوار لان المصدر يقع نقيضا ونحو ثبتوهم بالصواب والصواب صيار وصيار الثاني احترز بقوله
اعلا او نسكن من نحو طويل وطوال فان الواو لم يقل فيه ولم تسكن وبقوله واذا عنى به الرجال كما لها واما جواع وجياع فيحتمل
ان يكون من الاصنفا، بجمع مجيئ الثالث زائدا للتسهيل لوجوب الاعلال بشرطه الاخر وهو حمية اللام احترازا من نحو جوا
بجمع جواء وروايا جمع ريا فانه يجمع ليلا يجتمع اعلالان ابدال العين يا، واللام همزة الرابع جعلها للتسهيل انتشار الالف
بوجوب الاعلال بخصوصا بما سكنت الواو بواحر وقال او عين جمع لواحر مفعل العين مفعلا او سكنت او ليها بجمع الف
وحمية اللام انتهى ومقتضاه ان الاعلال يجب بفعلة وفعل اذا اعتلت عين احدهما نحو تارة وتير وقيمة وقيم ويجوز ويجوز
بفعلة وبفعل وجهان محكوم بما سكنت عين واحر نحو زوج وزوجة ويجوز نحو حاجة وحوج تابع ذكرا وبل على ان الحاذف لقيم
وقد يجمع ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا الخامس بشرط اعلال بفعلة بقوله هم ثور وثيرة والغبا من ثورة كما قالوا
عوج وعوجة ع عن المبرد قالوا انما لم للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الاقط فقالوا في جمع ثيرة وفي هذا ثوار وقيل حمل
على فعلة بسكون العين فقلبت الواو يا، لتسكنها اثر حركة وقيل اليا، وقد قالت العرب ثور وثيرا ان فقلبوا الواو وقيدها واجاز
الجمع مجرى واحدا وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنه المصنف ان ثيرة مقصور من فعالة واصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو

جاء الاجل

لاجل الالف قبلها فصروه بقلب الياء منبهة على الاصل ص والواو اما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان بالرفع نقل تجب ابدال الواو
ياء اذا انطوت بعد فتحة رابعة فما عدا الالف ما هي فيه اذا تاخر ما بعدها عن تضيف بصيغ الاعلال وسواء كانت يا اسم كواو
العطيان فاصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا للبناء المبعول على بناء الفاعل كواو حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت
واصله اعطوت حملا على يعطي فتنبيه هذا الاعلال مختص بهذا الالف الثانية نحو المعطاة وقوله والواو الا ما يشمله وقوله
ص ووجب ابدال واو بعد ضم من الف نقل يعني انه تجب ابدال الالف واوا اذا انضم ما قبلها مثاله ضويرب بتصغير ضارب ويوبيع بابع
منبها للفاعل ص وبا حصوفر بالحاء اعتبر ف نقل يعني انه تجب ابدال الياء الصاكنة المزيدة بعد جمع واوا اذا انضم ما قبلها
نحو موقن اصله ميقن لانه من يقن فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها واحترز بالصاكنة من المتحركة نحو هيام فانها تختص بكسر
كلها ولا تقلب الا فيما سياتي بيانه واحترز بالمزيدة من الم غمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصيلها بالادغام واحترز بغير جمع
من نحو يكون بجمع فانها لا تقلب واوا لان ضم الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله ص ويكسر المضموء بجمع
كما بغاث عند جمع اهيما نقل اصل هيم هيئم بضم الهاء لانه جمع اهيم وهو تصغير جمع جمع اجم مخفف بابدال الضمة واوا
كسر لنضح الياء وانفتاح ما قبل واو كما بعد بابدال المزيد الا لجمع من المزيد فكالحرف من بعد التخفيف بعد عن ابدال العينية واوا لانها
تدل من الياء تنبيهات الاول تبع بجمع علا يطلق عوكا بقول الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وعبك على القياس
حكاه ابو عبيد الثاني كان ينبغي ان يستثنى ايضا بعد صفة نحو حسنى انثى الاكبس بانها علامات وجهين عند وفتح ما
هذا اخر الفصل الثالث حاصل ما ذكره المصنف ان الياء الصاكنة المزيدة اذا انضم ما قبلها اما ان تكون بجمع او بعلى صفة
او بمفرع غير بعلى الصفة فان كان بجمع ابدلت الضمة كسرة وصحت الياء وان كانت بعلى جاز الوجهان وسياتي الكلام
عليهما وان كانت بمفرع على الصفة قلبت الياء واوا وهذا يشمل وجهين احدهما الياء فيه بدل من الكلمة نحو موقن فلا
اشكال بابدال الياء فيه واوا والاخر ما الواو فيه غير الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب الخليل وسيبويه ابدال الضمة فيه كسرة كما
بعد بجمع ومذهب الاخفش جواز الضمة وقلب الياء واوا وكلام المصنف يوافقه فاخ ابنيت من السياط نحو مرمي قلت على مذهبهما
يبيع وعلى مذهب الاخفش يوضع ولك ايضا ان يبيع عندهما ممتنعا ان يكون بعلى وان يكون بفعل وبنعيم عند ان يكون بعلى بالكسرة واخ
ابنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهب معوشة ولك ايضا كانت معيشة عندهما يحتمل ان يكون
مفعلة ومفعلة وعند نعيم ان يكون مفعلة واستشكل التسبيب بما وجه احدهما ان قولهم عاش يعيش من العيشة والعيشة
مصدر كالحركة الثاني قولهم مبيع اصله مبيوع فقلبت الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي بيانه الثالث
ان العين يحكم لها بحكم اللام وابدلت الضمة اجلها كما ابدلت لاجل اللام واستشكل الاخفش بوجه احدهما قولهم العرب مضوفة للجزر
منه وهو من طاب يطيب انما المتضوع وحذروا الضاعن وكنت اخ اجاريه على الصوفة الشهر حتى يبلغ الساق ملزوز والثاني
ان المزيد لا يقاس على الجمع الا اذا وجد ما يغلب فيه ما لا يغلب بالمزيد الا ترى ان الواو والنون المختص فيهما بغلبة ابدال ياء بيت بجمع نحو عشي
جمع عشاة ولا يغلب ابدال بالمفرع نحو عتوا مصدر عتا والثالث ان الجمع اثقل من المفرع فجاز ان يجتزا على ما لا يجتزا عليه المفرع بالتخفيف وجمع اكثرهم مذهب
سيبويه واجابوا عن الاول منزلة الاخفش بوجهين احدهما ان موصوفة شاذة فلا تبنى عليها القواعد والاخر ان ابا بكر
الزبيدي ذكر ان بمختص العين مفرع وان الواو ونا كما ضاف انما المشهور بالعين ومروي ضاف بضيف وهو قليل وعن الثاني والثالث انهما
قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه ص وواوا واقر الضم ربا اليا منتهى الى اخره نقل ينقل الياء المتحركة بعد الضم واوا ان كانت

لام فعل نحو قفى لرجل ومرّ وهذا يختص بفعل التعجب والنعت نحو ما أسمر زيدا وبفعل منصرف والا تنم مزيد لهم نحو الرجل
وبهو نفى اذا كان النفى وهو الغالب وكانت الا اسم مبنى على التانيث كالتاء كسرة مثل سفرة من سرى فلو كانت
التاء عارضة بان وقف بتاء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما يجب مع
مع التنكير يعلم نحو ثواب اصل ثواب ابدلت الضمة كسرة فصار ثوب ولكنه خفف بابدال ضمته كسرة لانه ليس
في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة لازمة فاخر الكلمة التاء. قلت وانيته لانها عارضة ولا اعتداد بها قال وقلت
مزاين يعلم ازمن اجله عين العارضة قلت من تقييد بنحو مغزى وقوله ش كنحو اثنا اكسبعان وعيرة ش يعنى انه
يجب ابدال الياء بعد الضمة واوا فيقال يا مرتى فعلان كهبل من سبعان من الرمى وهو اسم موضع فيقول فيه رمّوان و
اصله رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا تكونان في اخر الكلمة الا لازمة فيه التخصيص من
الحرف م وانما يحسن عينا لفعلان وفعلا: يزاد بالوجهين عندهم يعنى ش اى انما تكسر الياء المضموم ما قبلها عينا
لفعلان وفعلا جاز فيه الوجهان احدهما ابدال الضمة كسرة فتصح الياء والاخر انها الضمة فتقلب الياء واوا فتقول في اثنى
الاكبس والاضيق الكبيسى والضبغى على الاول والكوسى والضوغى على الثاني قال الشارح تبع بذلك بين حمله على ما ذكر مرة
ويبقى عليه الزنة اخرى تنبيه ما ت الاول وقعهم من قوله وفعلا ان كانت اسما تقلب يا وفعلا واوا نحو كوسى اسم
مصدر من الكبيب وقد تقدم قولى كبيسى لهم وهو قليل: الثاني كلام الناظم هنا عما لا يكاد يسمع به ومن تبعد من اهل
التصريف: من وجهين احدهما انه اجاز في بعلى وجهين وقع جزموا باحدهما فقالوا تقلب يا. بعلى اسما كالطوبى والكوسى
وفعلا من الكبيب حالة اما في منسوبة تجيء حيا كما اذا اخرج منكبيه وفسمة خبزى اى جارية من قولهم طارقة خفه بخبزه
اذا اخبزه وجار عليه والاصل خبكى وخبزى بالضم والله لبس في الصفات بعلى بالكسر وبه بعلى بالضم فاجيز واوا من الضمة
كسرة لتصح التاء على حد بعضهم في بيض فرقا بين الاسم والصفة قال بعضهم ولم يات من الصفات خبزى هو بين جيكى
وخبزى والاخر انتهى ذكر واثنى الاول في باب الاسماء فجمعها لجمع الاسماء اعنى افراد الضمة وقلب الياء واوا فجاء كما
سيبويه انه لا يجوز فيها خبزى لكنه ذكرها المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين في لجمع مسموع
عاد من التعريف وقال الشلوبين لجمعى من هذا مفعلا ولجمع اسما والاصفة ما وتبعهما وهذا كله قياس من النحويين جعفور نخبير
بعلى وهو عكسه انتهى وكانه لم يقف بكونه اورد انا تانيث الاكبيب فصل من لام فعلا اسما قلبا واوا
وبعلا يا كتقوى غالبا جاء البعال فصل اذا اعتلت لام بعلى بفتح الباء فبالياء تكون لامها واوا: وهو ثلاثة نحو ريا: جاز كما قلت
واوا وسلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو فتوى وقلم يفرقوا بين ذوات الواو بين الاسم والصفة واذا كانت اسما يا وسلمت
في الصفة نحو حزيا وصريا وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والفتوى والفتوى وفرقوا بين الاسم والصفة وواخر الاسم
بهذا الاعلال انه اخف فكان احمل واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم يقل من غير لغة واحدة واحرى وهي قولهم
لتقوى لولد البقرة جاءت بالياء، وكان القياس تقوى بالواو وزاد في شرح الكافية بعكسين واذا قال غالبا احتراز من الربا
بمعنى الزيادة والتقوى وهو ولد البقرة الى حضيضة وسعى اسم موضع انتهى والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين
ان الربا صفة فليس بقياس والاصل الزيادة ربا اى معلوة كحبلى تنبيه ما ذكره الناظم هنا في شرح الكافية موافق لمذهب
سيبويه والاكثر النحويين غير ان كون ابدال الواو ياء في بعلى الاسم مطردا افراد الباء فيهما شاذ وعكسه في التصغير فقال

ونتبع ابدال

ومنشر ابدال الواو
ومنشر ابدال الواو من الياء بي بعلى اسما كالغشوى والنقوى والتقوى والعتوى والاصل فيهن الياء ثم قال واختار التصريفيين يجعلون هذا مطردا
بالحقوه بالاربعة المذكورة الغشوى والتقوى والعتوى والرعوى اعتبارا لاصلها والاولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو سدا لباب التكثير
من الغشى وبناء فاعل ومما يبين ازابدال الياء واوا شائع تصحيح الريا وتصحي الرابحة والطغوى والبشرى الوحشية بفتح طاؤه وضم وسعيا
اسم بحيرة الثلاثة الجارية على الاصل والتعجب للغشى وغاوى بالغين معجمة اتضى ونعب احتجاجه بهذه الثلاثة اعاريا بفتح
جعلها اسيرة به صفة فالو كانت اسما لقلت روى واما كغيا فلا يبعد لانه قد نقل فيه ضم الكاف فتح الغين انتهى واما الياء انتهى
للغة الضم واما سعيا فهو علم فلا يحتمل ان يكون منقولا من صفة كحزوى وصريمى بالعصر جاء وغلى وصفا نقى انما اعتلت
ياء بعلى بضم العين فياء تكون لا محالة ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء الاسم كالعتوى ياء الصفة نحو العصوى تاكيث الا
فعلى يعرف انه بعلى من غاوات الياء بين الاسم والصفة كعلى يعرف انه بفتح بين ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سلمت
في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا وهذا معنى قوله بالعصر ومنشر منشر لحى العصوى بالغة
عبس تميم فيقولون الغضيا على القياس ومنشر ايضا الحلوى عند الجميع تنبيه ما ذكر المصنف من انه بعلى انما كانت واوا وانقلبت
ياء في الصفة وتسلم في الاسم هذا هو الاكثر في التصريف فانهم يقولون ازعلى انما كانت لامها واوا وانقلبت في الاسم جاز في الصفة وجهان
حزوى شاذ وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يقبلون الا بصفة محضة او بالدنيا
والاسمية عارضة ويزعمون ان تصحيح حزوى وشذا تصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته موجود بالدليل وما
يقولون السنة اللغة حكى الازهري عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما كان من المعتوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم به
يستثقلون الواو مع ضم اوله ويعبر فيه اختلاف الازمان الكل الجمار اظهروا الواو في العوى وبنو تميم قالوا الغضيا انتهى واما قول
ابن الحاجب بخلاف الصفة كالعزوى فانه يقال المصنف هو تمثيل من عنده ويعبر معه نقلوا الغياس ازيقال العزيا
كما يقال العليا بعكس ان يسكن العين مزوا ووبيا الى اخره ثم حاصل هذا الفصل ان الياء والواو اذا اجتمعتا وسكن
سابقهما وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام وتخلف بشروط الاول ان يتصلا بعينه ان يكونا في كلمة واحدة كحيوة بوسب
وهكذا جويرية يعبر الابدال والادغام الثاني ان يكون الحرف بوسكونه اصليا فلا كان عارضا نحو غزي مجذوف غزي لم يبدل ولم يدغم
الثالث لا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رويا مجذوف رويا فلا يبدل لعروضه وحكى الكسائي الادغام فيه فاذا اجتمع
وسمع مزيفرا ان كتشم للريا بالغين والزاي كان بدلا لازما نحو ابم وهو مثال بليم من الايم اصله ايم فابدلت الضمة كسرة لتنا
سب الياء واذا انضاف الغم قبلها فجاز اويم وتعذر ابدال الازم فقلبت الواو ياء واغمت في الياء فجاز ايم وهذا ان شرطنا ان
من قوله ومن عروض عريا اي من عرض الحرف او من عروض يسكن وهنا اما اجتمعت فيه الشروط كسيد اصله سيود
لانه فيعل من ساد يسود ومرمي اصله مرموي لانه مفعول من رمى يرمي فابدلت الواو فيها ياء ثم ادغمت اول الياء في
الاخرى فصيرتها لو جمع الاجمع الا هذا النوع شركه رابع لم نتعرض عليه هنا وهو الا يكون الثاني واو اخر كنا بعطا
في اعراب ونطسيس عيرا بعد ياء التصغير نحو حريوان فيه تصغيرين وجهان احدهما حريبان الادغام على القياس
وهو الارجح والاخر حريوان التصحيح وقوله منشر معكسي عيرا مفعولا منشر ثم يشمل ثلاثة اصرحها ما ابح
واوا غم ولم يستوف الشروط كغوى فيهم بالريا وبالواو وقد قرا بعضهم ازحتنتم للريا بالغين ازوحكى البرقي وبه رويته مجذوب

رؤيته رديئة بالامالة قال في شرح الطائية وحكى بعضهم الجواز على لغة وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البرلية بقوله
ي قوي ضعيف قوي فيمال بالامالة وهو ضعيف الثاني ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للصقور خيزى وعوى الكلب عولة
الثالث ما شذ ابدال الياء فيه واوا واما عكسوا الواو ياء كقولهم عوى الكلب عوة وهو نحو حزم المنكر قوله ص مزوا وايا بتحريك
اصل الجانبين بعد فتح متصل ش يجب ابدال الواو ويا، فحركت بعد فتح الباء بشروط الاول ان يكون التحريك لاجل الاعلال احترازا من
ان يكون عارضا نحو قوم وجيل فحذف نحو، م وجيل الثاني ان يكون الفتح متصلا احترازا من ان يكون منفصلا نحو ضرب يا زيد واو
جاز الالف باصلة او يكون من كلمة اخرى نحو ان يريد وعوانا لا يوقن الثالث ان يكون انقلابه اصليا احترازا من نحو بناء مثل غليط
من الرمي او العزو فتقول فيه رمي وعزو ولا تقلب الواو والياء الجاز انضمال الفتحة بها عارض بسبب حذف الالف
+ غ الاصل رماي وغزاوي لان غليطا اصله غلايظ فان قلت من اين يؤخذ هذا الشرط من النظم قلت من قوله متصل
فانه شامل لمنفصل تقديرا وانفصاله عارض فيجوز لمعنى الفتح متصل لفظا او تقديرا فيدخل تحت هذا الشرط كل ما برز عن اعتبار هذا بالاعمال
المذكور ولا يشترط معها بالاعلال اللام لانه شرط واحد وهو لا يتصل بها الف وياء مشتركة واما العين فيشترط فيها اعلالها
مع هذه الشروط الثلاثة شروط اخر اولها ان لا يسكن ما بعدها، وثانيها ان لا يجوز ما هي فيه بعد الاعلال على بعض الاوجه متصرفا
وثالثها ان لا يجوز ما هي فيه بعد الاعلال على افتعل لمعنى تفعل عن او مصدر او منه ورابعها ان لا يعل ما وليها والخامس ان لا يكون ما هي فيه
اسما ممنوعا من ان يتصرف بالاسماء وسيأتي ما يستثنى من هذه الشروط ش بعد قوله وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلة
بحيث اذا اردت ان تعلم بعضا مما يعل او يستثنى به الشروط وهو لام رمي وعم اصلهما رمي وعمي نحو قلبت الياء والواو الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ومثال ما لم يعل لعدم الشرط وهو عين باع وقال اصلهما بيع وقول قلبت الياء والواو وكسر ما قبلهما الى آخر هذه الشروط المستثنى بقوله
ص وان حرج الثاني او المسكن ش يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لازم مشروط بان يتحرك كل واحد
منهما كما مثلنا به او سكونا لبنيهما مع الاعلال وكذا مكلفا نحو بيان وعيور وطويل وخوزيوا واما اللام فغير حكمهما
بقوله ص وبيا بكب ش لما كانت اللام محل التغيير لكثرة اعلالها الساكن كما كثر اعلال العين ما لم يكن الفا او ياء متحركة
فانهما يكثر اعلالها وزحزحهما من السواكن بالالف نحو رضيا وعزوا والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا قبل الالف
لاجتمع ساكنان فحذف احرفهما فيصير البقاء رمو وعزي ولا يجري المعتل هو ام للصحيح واما رحيا وعصوان فمحمول على نظيره
من بابه واما نحو علوي فلم تقلب اوه الفا لانه موضع تتحمل فيه الالف واوا جاز ولي اللام غير الالف والياء المشددة من السواكن اعلت
نحو تخشون اصله تخشيون فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وفتح
لما تقدم لجمع عصى مسمى به قام عصوون والاصل عصووون فعل به ما فعل نحو تخشون وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت
رميوت والاصل رميويت ثم قلبت وحذف لما قلنا الساكن وسهل لما ذكر البس بالكلام وذهب بعضهم الى هذا الجواز ما هي فيه
واحترازه انشاء الى ثانيها بقوله ص وصح غير فعل وفعل ما كان من الاعلال على فعل وعينه ياء او واو اسم فاعله على افعل نحو ابيض
حملا على فعل لموافقته لمعنى المعنى ان فعل من هذا النوع فتخصص بالالوان والحلى نحو غير وبهما اغير وحوي بهما احوى ومصدر فعل هذا
محمول عليه بالتصحيح ايضا غيد غيدا وحوي حوى واحترز بقوله غير فعل من نحو خاب وغيره فانه وزنه فعل والحق فاعله منزل
بفاعل منزلة فاعل ش واحترز بقوله من افعل من نحو اغيد واحوى ص فان اتى افتعل او ذي العين لمعنى تفاعل صح حملا على

تفاعل

على تفاعل لحونه ط بمعناه نحو اجتوروا وازوروا وجاوبا بمعنى تقشاوروا وتقاوضا وجوابا واحترز بقوله وان بين بفاعل من فعل صحا لاجح
رعلى التفاعل وهو الاشتراك في الفاعلية فانه تجب اعلاله مخلفا نحو اختاروا بمعنى خاروا واجتوروا بمعنى جاروا واحترز بقوله
له والعين ولو من اقتور عينه ياء فانه تجب اعلاله ولو كان في الاعلى التفاعل نحو اسادوا وانقادوا واستجوابوا
يا انقادوا بالمبني للاول الى الياء المشبه بالالف فكانت احق باعلال منهما فاشار الى ابعدهما بقوله ص وان تكن عينا الا
علال الى اخره ش يعني انا اجتمع في الكلمة حرفا علة واول ياء او واو وكل منهما بسكون او يقلب الفا
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما ليباين مجتمع في الكلمة اعلالان والاخر احق بالاعلال فاجتماع
الواو والياء كالحوى مصدر حوى اذا اسود وبعد اعلال الحوى منقلبة عن واو وقولهم في معناه حوكة جمع احوى حوة
وبيوضة حواء فاصل الحوى حوو فعل واحق من الواو والياء مستحق للانقلاب فلو قلبتهما الفين لتوالى اعلالان يجب احدهما
لالتقاء الساكنين ثم حرف الاخر لما فات التنوين فبقي الاسم منحصرا على حرف واحد وهو لا يمكن ان يكون مبنيا
الممتنع تبيينه فلما امتنع اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني احق بالاعلال لحلول علامة التانيث محل التغيير والعين
متحصنة لوقوعها حشوا واجتماع ياء بين كالحيا للغيث واصله حيي فاعتلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع
الواو والياء كالهوى اصله هوي فاعلت الياء على ما مر في الحيا وهكذا تفعل في كل ما جاء في هذا النوع واما نشر من
نحو غاية اصله غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسكنت لما مر والثانية لم تقع طرفا وشذ غاية قايد وهي
حجارة يغار بعضها الى بعض من ناحيه فيبنى بينها وطايه وهو السكح والوطاء ايضا وكذلك الحالة عند
الخليل اصله ايية فاعلت العين شذوذا وبه اتى خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع
والى غاية واخواتها اشار بقوله وعكس فيكون اشارا الى خامسها بقوله ص وعين ما اخر فتو ش يعني انه
لما كان الاعلال فرعا والفعل فرعا كان احق بالاعلال من الاسم ولهذا كان اخر الاسم زيادة تختص بالاسماء وجبت سلا
مة عينه اذا كان واوا او ياء نحو كتب وانتفى ما قبلها لانه بتلك الزيادة بعد عن مشابهة الفعل وما جاء من
ذلك وسيبويه فانهما فرقا بزيادة تختص بالاسماء وهي الالف والنون فصحت عينهما للزلق وما جاء من هذا النوع
معلا عند غير الخليل نحو عاد وماد وقد سمعا وراد وموهاز وخالف المبرد في هذا فرعم ان الاعلال هو القياس
وعليه عاد وماد والتصحيح ماد وهو مذهب سيبويه فبينهما ت الاولى ياء قلب الثاني غير
معتبرة بالصحيحة لانها تخرجه عن صورة بعد لان تاء التانيث فعلى الماضي فلا يثبت بالحاقها به بينة نحو قالت
وباعت واما الحركة فلا فتحيي ما شاع بافعلوا الثاني اختلف في الف التانيث المقصورة نحو موسى وهو ما
فذهب المازني الى انها ما فعة من الاعلال لما اختصا بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها انما تخرجه
عن مشبه الفعل لكونه في اللفظ بمنزلة الف بعلى فيصحح موسى عند المازني ميسر وعند الاخفش شاذ لا يقاس
ولم يبن عليها من العول الفعل عند المازني وعلى رأي الاخفش والاوفق اظهر باختيار الناظم في هذه المسئلة فاختار
مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح هنا واعلم ان مذهب الجماز ني هو مذهب سيبويه
الثالث لم ينبه الناظم هنا على الشرط السابع وهو الا تكون العين بعد الف حرف لا بعلة وقد ذكرتها بالتسهيل
واحترز بقولهم في نحو نشيزة بلى بعلة لان الياء بعد الف من الحجيم قال الاشاعرة لم تكن فيكن كذلك واجتنبوا عن

الله من شيرات الرابع فاعلم الخامسة ومن تكلم اسباب الاعلال الذي تقييات عن حروف تصحيح فمن هذا شامل النوعين
احدهما ما هو بدل احرف لا يعمل نحو شيء ونحو تقوم والثاني ما هو حال محل حرف لا بعلة وان لم يكن بدلا نحو ايس
بمعنى بيس فيضعون الهمزة موضع الياء والياء موضع الهمزة ويجعلون الياء ان تحركت وانفتح ما قبلها الفا ذهاب وقعت
موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل بعد حلت الياء معاملتها لو وقعت موضعها كما قال في شرح
الكافية ونعني النوع الثاني ما يخرج بعضهم من حد الشروط المتقدمة فيكون شرحا سابقا ونوعا كما يعضهم ان
بعض الثلاثي بعد تعريض انضال الفاتحة به الى آخره الصفة بقي به بنية النقص والهمزة فنهاية بنية الناقص
وعلى هذا فيستغني عن همزة الشروط كما سبق عن الشارح الى آخر الفاتحة: الخامس ذكر ابن يعيش
ثم ان الاعلال شرطان الخ وهو ان يخرج منبقة على الاصل فالاحتراز من مثل الحوكة والحوكة والنوع انتهى
وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شترط به السيناء الشروط وكونه لحق في التشعيب في موضعه روح وعيب جمع ريح
وغايب وعيوبة جمع عيوبة وهو الجبين قال الشارح لان ثانيه عين محتملة بالاسماء بعين عيوبة ص
وقلبا قلب ميما النون اذا: كمزت البراقش في النقوش بالنون السائلة قبل الباء عسر اختلاب مخرجيهما مع ميم
بينة بين النون وعنتها لشدة الباء فلما لحق وجب ابدال النون قبل الباء ميما لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة والانفو
به تلحق بين المتصلة والمنفصلة وقد جمعهما بقوله وميما ابدالا اي من قطع بالغنة عن جا لهوا طرحه والبغ ابدال
من نون التوكيد مع الخفيفة فتجب حالات الاول عسر بعضهم عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر
بالابدال اما ان القلب في الاصطلاح انما يكون في حروف العلة غالبا وتقع وبابها تلحق انتهى الثاني نقل ابو علي ابن ابي
الاحوص احد تلاميذ الفارسي عن العرب ان النون الساكنة تخفى عند الباء ولا ينبغي ان يحمل على ظاهره فان لحق شيء بالفعله
احد من التمويين عند الصغير واذا حمل على الله تكون فيميم ولا بد الاخفاء: الثالث قد تبع النون ميما ساكنة وتحركت
عند الباء وتلحق شائع بالساكنة نحو لهم حمل بهم حنظل ومعزت الشاة في البعرت والمتحركة بناء بهاء فاريه به
ياهاء لحاق ذات المنطوق التمام وكبح المنحب البيام فصل لما خرج انقل التحريج من ميزان عين
فعل ابن فعل اذا كانت عين الفعل واوا او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه استغنائها على حرف
العلة نحو يقوم ويبيع والاصل يقوم بضم الواو ويبيع بكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني
القاف في يقوم والباء في يبيع فسكنت الواو والياء فتح اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فانها
ركة تكون العين محلا نصبة للحركة المنقولة وتارة تكون عين محلا نصبة فان كانت محلا نصبة لم تقلب بالكثير من
تسكينها بعد النقل ونحن ان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء وتقع تمثيلهما يقوم ويبيع و
ان كانت عين محلا نصبة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة فان كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت العين الفا نحو قام
وباع اصلهما قوم وبيع فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت عين محلا نصبة لها فقلبت الفا وان كانت الحركة كسرة
والعين واوا نقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو قيل اصله يقول ويعبر به ما ذكر وبهذا النقل تشرح
دلالة ان يكون الساكن المنقول اليه ساكنا صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قايل وبايع وعوض بين وكذا لحق الهمزة
لا ينقل اليها نحو يا بس مضارع ايبس لانها معرضة للاعلال فقلبها الف نص على ذلك في باب التسهيل وان كانت

ع فتسكن

لم تستثن الهمزة هنا قلت الهمزة فرعوها المصنف من حروف العلة فخرجت بقوله صح الثاني الا يكو
ن البعل بفعل التعجب نحو ما ابيض الثوب وافوله وابين به واقوم به محمولة على نظيره من الاسماء بالوزن والدلالة على
المزية وهو افعل التفضيل الثالث الا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسوج والعلم بجواز هذا النوع لجميع ابنية
منا البناء وخ لجواز ابيض لو اعتلت عينه بالاعلال المذكور لقيل باض وكما يمتنع انه باعل من البضاعة نعومته اذ
البشرة وخ لجواز خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يوجب اللبس الرابع الا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله
النقل ليلتبس بنوا الاعلام وانما هذا الشرط الثلاثة اشار بقوله ي مالم يكن بفعل تعجب ولا كابيض او نحوه بناء على الاقتض
وزاد بعضهم التصحيح بشرطها اخر وهو الا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو عور وبصر بصير مضارع عور وصير وكذلك
ما تصرف منه نحو اعور الله فجاءه استغنى عن ذكره هنا بذكره الفصل السابق في قوله صح بعور وبعدا فاز الجملة واحتر
ص ومثل بفعل في الاعلال اسم فاعلها مضارعا وفيه وسم شيء بفتح ليشمل اسم المضاعف ومضارع وهو الموافق قوله
ي عن الحروف والحركات ليشمل صح الفعل وجب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم ميما زائدة بمعنى الفعل
بالمدرج بفتح لنوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه ح وزيادته كمفعل فانه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة
ثم تنبيه انه ليس من قبيل الافعال وهي اسم بالعمر كمكرم ومقيم وميسر ولو بنيت من البيع مبعلة بالفتح قلت صناعة
او معلنة بالكسر مبيعة او مبعلة بالضم قلت على مذهب سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش قلت سيبو
عة وسيوغ كمرمى فيهما والاخر ما وافق المضارع في زيادته ح وزنه كمنا. مثل تعلم من البيع فانك تقول فيه تبيع
بالاعلال المذكور لكونه موافقا للفعل في عدد حروفه وحركاته وزيادة الياء فيه لانه على تفعال بكسر التاء ليس من ابنية
المختص بالاسماء وانما ابنيت من البيع مثل ترتب قلت تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على مذهب الاخفش
لان تفعلا بضم التاء ليس من اوزان الافعال وهو من اوزان المختصة بالاسماء كتفعل بكسر التاء. واما ما بنيا به
المضارع في وزنه وزيادته فيجب تصحيحه نحو ابيض واسوج واطول وابين منه ولو بنيت من البيع مثل نضرب او تفعل
قلت تبيع او تبيع بالتصحيح لموافقته للفعل في الامرين معا. والحاصل انه لا بعتل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا
والا اخلا بعد بحركة نحو تبيع مثل تعلم من البيع او زيادة نحو ما اوله نحو مفعل قال قلت ولا زيادة فلت الخ
تشابه الفعل من كل وجه واعلم بضم كونه فعلا فوجب تصحيحه ليلا يلتبس بالفعل قال قلت يلتبس بفعل نحو
بين بوزن فعل بالضم اعلام مع موافقته للفعل في الامرين قلت هذا او نحوهما مما نقل من الفعل بعد الاعلال انه
اعل بعد نقله اسما ومن ثم لم يجز ابان عند من لم يصرف فانه فعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو
عنده فعال وليس من هذا الباب وبهذا يعلم استغنى ان يعضهم على فعال الوصفي فعل بعلا انه من قبيل الاسماء ضعيف
لانه كبين بوزن ونحوه مما نقل بعد الاعلال تنبيه ما تقرر من الاعلال في مثل تبيع مثل تعلم بالكوفة خلاف المضارع
بكسر اوله هو مذهب النحويين كافة الا السيرافي فانه يصحح ح لم ونحوه لانه ليس مبنيا على فعل فيقول تبيع
بالتصحيح وتقول في مثل قرنب من القول تقول بالتصحيح ايضا وكم لم يشترط في اعلال نحو مقام مناسبة الفعل
ويقول ازمقاما ومناعا ونحو هما مما خالف الفعل بزيادة انه انما اعتلت لانها مصاحبة لفعل اذ الاسم مكان لا انها
على وزن الفعل ومزيد ومعرب ومكسر عنده واقع على العيانيين الا فعل لها فتحيل عليه وهي عنده غير مما

بعرضة فجعلت الضمة المنقولة كسرة للتصحيح الياء واما على واو الاخفش فانه لم يحرك بالوجه كسرت الياء
وقلبت الواو ياء ثم فاء بين ياءات الواو ونحو وياءات الياء فسكن وفر من الاجتماع احدهما بالقلب اذا والياء اذا اصحت
وبعدها ياء اصلية بانية قبلها واو او انضم ما قبلها الى الجمع نحو بيع وفر قلب هذا الضمة مراعاة للعين
التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها موجبة اجرى قال فلت بعل بعضهم لخلاف التشبيه بالمحذوف ثم لتعذيب
غلط نعم قال ابو حيان الفتح سالتني ابو علي عن تخطيئ مصوا فقلت اما على قول ابي الحسن فما قول ابن مصوا لما
تقول في مغزو فقال انها عنده واو ومعزوا اما على مذهب سيبويه فما قول ابن مصوا فقلت قول في خب خبا فتحرك
الواو وانفتاح ما قبلها على مذهبه لتعين فقال ابو علي لم يرد هو وقوله تنبيه تصحيح ياء الواو اشار به الى قول بعض العرب ثوب مصور
وهو مصور مردود وبه الياس على ما لا خلاف منعه الجمهور واجازه السيرافي احد قوليه وعلل الجوهري ان بعض العرب
يفرق بالاتصاف في الواو وانها لغة لبعض العرب قال الاستاذ ابو علي وحكى
خ ل الكسائي وقاس عليه وقوله في ياء الياء اشتهر بعني ان التصحيح في واو
الياء كثير مشتهر بخلاف الواو ونحو لثقل الواو وخفة الياء ومثال تصحيح الياء قولهم خوزة مخيوطة بها فصمي
وقال الشاعي كانها نواحة مصيوته وتصحيح ياءات الياء لغة تميمية حكاه المازني وغيره قال علقمة و
هي تصيح بوم راع عليه الليل مصيوم وقال سيبويه وبعض العرب يخرجه عن الاصل فيقول مخيوط ومبيوع
ولا تعلهم انواع الواو وانها اثقل وحكى ابو العباس عن بعضهم فقال انما اجازوا ذا في بيع لانه اصله بيوع الصوف ولم يجعله
لغة ص وحكم المعول من نحو عدا الى آخره ثم ان المعول من فعل معتل اللام يحمل من ازيد ونحوه على فعيل او واو فان كانت
واو وجب الاعلال بالامر الواو الف ساكنة وتحويل الضمة كسرة نحو مرمي الاصل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق
احدهما بالسكون واو عنت ياء الحلقة وكسرت اليم لتصح الواو وان كانت واو فهي على ثلاثة اقسام
قسم يجب اعلاله وقسم يختار تصحيحه فالذي يجب اعلاله هو ما عينه واو وقع بين الياء وسبقت الياء
هوي يهوي والاصل هوو وقلبت مستثقلا اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ثم قلبت الثانية
ضمة ياء لانه في الجمع واوويا وسبقت احدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء واو عنت
الياء ياء الياء فقيل مغوي والذي يختار اعلاله هو ما جاء على فعل بكسر العين حمي يحمى فهذا فيه الاعلال
والتصحيح والاعلال اولا لان فعله فقلبت فيه الياء واوا وجاء حالة بنائه للمفعول
كما جاء اسم المفعول على الفعل بالاعلال او لان من لغته ومنهم من اجاء الاعلال اتباع الفعل وفي التصحيح قال الله
تعالى ارجعي الى ربك راضية من غير اعلال ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقال بعضهم مرضوة وهو قليل جدا
ما ذكره المصنف انه فيه فرجح الاعلال على التصحيح نحو مرمي وذكر غيره ان التصحيح نحو القياس واذن الاعلال
فيه شاع وصرح بعض المحدثين بعلية واطرد الاعلال فيه والذي يختار تصحيحه هو ما جاء من فعل ليست
عينه واوا ولا هو على فعل بكسر العين كل المفعول من نحو عدا فيجوز فيه التصحيح حملا على فعل الفاعل فيقول
فيه معدو فتصحيحه كما تصح فعل الفاعل ويجوز فيه الاعلال حملا على فعل المفعول وهو اولى وروي بالوجهين قال
الشاعي فبقي علت عرفيه مسلمة اي اذا الليث معدو وعاج ياء النشر المازني معدو بالتصحيح

في المخارج فاعرفوا بالله التوفيق الهمزة ابدلت من تسعة احرف وهي الالف والواو والياء والهاء والعين
والحاء والغين اما ابدالها من احرف اللين فمنه مطرح كابدال الهمزة من الالف جمعا ومن الواو في كساء ومن الياء
في كرماء ومن نقول ببنائه مستوفيا ومنه عين مطرح كابدال الهمزة من الالف في الخاتم والعالم ومن الواو في اثنا
واحر خلافا للمازني في اشاح فانه ابدال الهمزة من الواو فيه مطرح عنده ومن الياء في قولهم قطع الله اثنابه وبح
استانه الواي يبلو وهو قصر الاستانة العلية وقيل انها فعالة من اخر لانها من اخرها وما بعدها بعضر
على السماع فمثال ابدالها من الهاء قولهم ماه واصله ماه ومن العين قولهم ابابجراي عباب بحر ومن الحاء قولهم صرا
يعني صرح حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم راله يعني زعنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذه
الحمسة غريب جدا والالف ابدلت من اربعة احرف وهي الياء نحو باع والواو نحو قالوا والهمزة نحو سوال الخبيث
نحو تسمعا الحاء ابدلت من خمسة احرف وهي الهمزة نحو هياح يا اياح وهو كثير والالف قولهم مزهانفا ومن هنه
اي من هنا والواو يحرفين مختلفين احرهما هنة تصغير هنه اصله منيوه وتحلل ان تحذف الواو ومبدلة البدلة من الواو
والاخر قولهم باهناه عند ابي الفتح وفيه اقوال مشهورة والياء هب وهنيه على احد الوجهين والتاء في كلمة يا الوقف
على من هب البصريين وابدال الهاء جميع في لغة غنيم مطرح الالف نحو كلمة الغين ابدلت من حرفين الكاف في قولهم صبع بمعنى
صبغ والهمزة في قولهم عزيدافاين بمعنى ازيدافاهم وهو عنعنة تميم الغين ابدلت من حرفين كقولهم عضريس
بغض بمعنى حض بعض حكاه ابن جني والغين كقولهم لغز في لعل الحاء ابدلت من الغين قال الراجز يا وهو قليل الحاء ابدلت
من حرف واحد وهو الغين في قولهم الاخر يريد ذبه الاخر بعد وقع التخافوا بينهم وفي الحديث عاذبة الغلة الغاء ابدلت
من حرف واحد وهو الطاء في قولهم وفنة يا وفنة الطام وهو ما وله من الجبل حكاه الخليل الطاء ابدلت من حرفين الغاء
في قولهم عربيج اي يحر وعبس الاصمعي البعير فقال هو الخالص من اللوم وابدال الطاء من الغاء اكثر من عكسه والله
في قول الراجز وابن الزبير طل ما عصدا اي ما عصبا انشده ابو علي الجيم ابدلت من الياء مخجبة ومشرح والاكثر كون
الياء البدل منها الجيم مشرحا او مصبوغة بعير وهي عجعجية قطاعة التشير ابدلت من ثلاثة احرف كاف الونث نحو
اكرمتج قالوا اكرمتش والجيم قالوا ابو مدمش مدرج قال اذا ما اج جبل الوصال مدمش اي مدمج والتسين قالوا وجعشت
تتي جعسوس وهو الفصي الزابل وتجم بالمهملة يؤون العجمة وبن لعلم الاصل او الياء وهو اوسع وروي الابراع بروي انها
ابدلت من ثمانية عشر حرفا وهو الالف نحو حاشيش يا تصغير يا بناء والواو نحو عزيت وما نضر به منه والهمزة نحو بير
يا تبر والهاء نحو هصي بيت يا هر هنة يا سماع يا وخامع يا نساها واصله ساع يا سع وخامض يا سهاوالياء يا الاراني
والتعالي والاصل الاراتب والتعالب والراء يا فبراك وتشير ازعل بعضهم والنون يا افانين وضرابي جمع انفاس وضرباق
وبا تكنيت وهو من الكنز والصاد يا قصيت اضعاب والضاد يا قوله تقنض الباز يا اذا الباز يا كسر والالف املیت واصله
املئت والميم يا انتمیت اي انتمصت والعين يا ضعاع يا اي ضياع والواو يا هريبة والتاء يا ابنصلت والثاء يا الثالي
اي الثالث والجيم يا يا جي وتشير يا تنجرة والكاف يا مكاكي اللام ابدلت من حرفين وهما النون يا اصلين والضاد يا النجم
يعني اضجع والراء ابدلت من اللام يا قولهم ثفلت بمعنى ثفنت وعل بمعنى لعل النون ابدلت من ثلاثة احرف وهي اللام
حكى لهم يعني لعل وقاض وعلت كذا يا الابل فعلت كذا والميم كقولهم للحية ايم وايش يا ميم والنون حكاه الاصمعي

ففياس مضارعه يفعل بالكسر بفرع بفعل به عن الفياس بفتح عينه لاجل حرف الحلق فجاز الكسر فيه مغفرة فحذفت الواو منه لوقع
واما وسع فما حكيه وسع بالكسر ففياس مضارعه الفتح فقال ابو موسى لكنه لما حذفت الواو منه حمل على انه محال معا يجب على فعل
يفعل بالكسر نحو وعد يعد ومن يقول يخوف والى هذا اشار بالتسهيل بقوله بين يا معتوحة وكسرتها هاهنا حيث جعل مغفرة كيقوم ويقع الا
ترى جعلها مغفرة تجوزا وذلك انها ان يكون مع الجمع فعل فلو كان اسم الحذف الواو لا الحذف فيه العمل انها كان لا استثقال مع الياء العمل الخلاف
الاسم فعل هذا نقول ما ضل يضجل من وعد يعد الثاني وهم من كسرة ان حذف هذا الواو من علة المشار اليها مشتركة بعشر طيبة
احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت عين مصدر لم تحذف واو هذا الا ما شذوذ كما لهم رفة للبقة وخشة للارض الوحشة
وذكر فيها احتمالوهما ان يكون مصدرا وجه به على التشبيه وقوله بالتسهيل وربما اعل بغير الاعلال اسما كرفة وصفة كلمة فيه
نظر لان مقتضاه وجوب افراد الجمع من النوعين اما الاسماء فنحو جرفة وحشة وجمة عمن جعلها اسما واما الصفات فلا يجوز
عين لان وقد انكر سيبويه مجيء الصفة على حرفين وقد نبهنا الا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فما

ذهبا الحذف منهما وقد احترز عن هذا بالكافية بقوله والعلة الاصل حذف **الثالث** وقوله تصحيح بعلة المصدر الذي
مصدرا وهو شاذ فالوا وثم ونزا ووثرة بكسر الواو وحكاه ابو علي بالاملاء قال الجرمي وهو من العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة
وثبة وجهة **قلت** اما وجهة فذهب المازني والسيرافي والفارسي الى انه اسم للمكان المتوجه فعلى هذا لا شذوذ فيه في اثبات
واوه لانه ليس بمصدر وذهب موه الى انه مصدر وهو الذي يفهم من كلام سيبويه ونصه الى المازني ايضا فعلى هذا فاثبات الواو
فيه شاذ فال بعضهم والصحيح لاثبات الواو فيه جاء عن عين من الصاحبي انه مصدر عين جاء على فعله فلا يحفظ وجه بجيء فعلا
فعله مضارعه لم يحذف منه فلا موجب لحذفها منه لحمله على مضارعه والمضارع والفعل المستعمل منه توجه والجهة
والمصدر الجاري عليه الموجب فحذفت ذهبت ذهابا وقيل وجهة ورجح المشترطين القول بانه مصدر فالا زوجهة وجهة بفتح واحد
ولا يجوز ان يقال في وجهة انها اسم مكان لانه لا يبقى للمحذوف وجه **الرابع** بعضهم من تخصيص هذا الحذف بالواو واو
ان ضاهاوه يا لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قولهم بعضهم بهمس مضارع يهمس واحله يهمس فحذفت الياء وشذ ايضا بيمس مضا
رع يهمس وانتقل الى النوع الثاني فقال ص وحذف همزة افعل مستمر في اخرى ثم مع الطرح حذوه همزة افعل من مضارعه والمسم
فاعله ومفعوله والبعهما الاشارة بقوله وبنتي منصب فنحو اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم وكان حقها ان يجيء مضار
عه على يفعل بياء لان حرف المضارعة على اوزان الماضي كما فعل بعين من الامثلة نحو ضارب يضارب وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف الزيا
دة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذلك الهمزة اخواتها واسم الفاعل والمفعول
فنبيهان الاول ليس يجوز اثبات همزة الهمزة على الاصل الا في ضرورة او كلمة مستثنى فيها اثباتها في الضرورة قوله فانه اهل لان يرى
كريم وانشد سيبويه وعاليات كعابا يوتين فالوا انما هي انية ووزن انية على هذا افعلة والهمزة زائدة قال السيرافي ولا
حجة فيه لاحتمال ان الهمزة فيه كالهمزة في علباء كسلفة وقد اجاز سيبويه في همزة انية الاثبات والزيادة والكلمة
المستثنى قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كسلا مورئب اذا خلط صوفه بوبر الارانب
هذا على القول بزيادة الهمزة وهو الظاهر **الثاني** لو ابدلت همزة افعل في قولهم اراوهم اواوعينا حذفوها في ادهل الا
بل عيطاء الابل التي تخرج في عنقها فتقول هم يرون وهو يرى وهو مهر يرو مهرة ومهرون وعيطل الابل يعيطلها فهي معيطلة
اي مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ص كملت وظلت يا ظللت استعمالا اخر ثم قال في شرح الكافية مثل

بعل مضارعه على وزن يفعل فان زادت على الثلاثة الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه فتارة نحو ظللت
ومحزوب اللام مفتوح العين نحو ظلت ومحزوب اللام مكسور العين نحو ظلت التعجب وفرق بعضهم من قوله بوابن الا
ولى ان هذا الحرف مخير به كل فعل مضارعه على يفعل او على هذا ذهب التسهيليون وصرح سيبويه بانه سماع وانه
لم يرد الا بالكسر من الثلاثي وهما ظلت ومتت بكسر العين وصيغت وبقيت بالفتح فالثلاثة من زاد على الثلاثة وهو
احست بالحاء المهملة احسست ومسست بالسين المهملة الى عشر احرف ابن عصفور وحكى التسهيل انه لغة بني سليم وبقي لم يخرج عن ابن
عصفور الثانية مقتضى قوله على معنى اختصاص هذا الحرف بكسر العين وفرع بالتسهيل مستقبل المفتوح
والمكسور وفي حكم ابن الناظم الحرف بالفتح من المفتوح وهو همته بالصيغة الثالثة مقتضى قوله على يفعل
اختصاص بالثاني وكلامه بالتسهيل يشمل الزائد على الثلاثة ونقع وتثيله باحست الرابعة صرح
بان المفتوح بالفتح ظلت وكلت بالكلمة وصرح بالتسهيل بان الحرف العين وهو ظاهر كلام سيبويه **فان فلت**
ما وجه فتحها بفتح العين وكسرها **فلت** وجه فتحها انها حركتها انما هي مفتوحة بالاصل ووجه كسرها
نقل حركة العين اليها وعن ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم **وقوله**
وفرق بالفرق يعني ان هذا الحرف فرق بالامر ايضا بشرط ان يكون عينه مكسورة وفي الكشاف وفرق بين
تحسن وهو من فرق بالمكان اذا قربه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فيما اذا اجتمع مثلان احدهما مكسور
بحسب الحرف وكما يفعل في الماضي **فان قلت** فعل يفعل في الامر **فلت** فان الطائية وفرق بالفرق وفسر
منعفرا وغيرها ان لغة لا تطيء وهذا ظاهر التسهيل بانه قال ويلحق بفعل في الامر المضارع وزاد فيه المضارع
وهثالة بفرق وغيرها لحق بالكافية ونلحق يستعمل نحو يفرق وافرق فيقال فيهما يفرق وفرق وللكسر فتح العين
من هذين وتثبيتهما غير جائز انتهى وقال التشارح الفاضل بهذا التحرز المضارع على يفعل اذ الماضي صناعيا سكون الاخر
لاتصاله بنون الاناث بخلاف تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه نحو ايفرق يفرق بالفرق فرق
وقوله وفرق نقلا بفتح الفاء وهي قراءة نافع وعاصم وهي امر من فرق بالمكان اقربه بكسر الماضي وفتح المضارع وهي
لغة فصيحة ثابتة ويفعل قول من انكرها فالامر منه اجتمع مثلان احدهما مفتوح بفعل به من فتح عينه ما فعل به
حست وهذا ما لا يقاس عليه وهذا الحرف انما هو للمكسور فتنبيهان الاول ذهب بعضهم الى ان فرق في قراءة الكسر
من الوفاء بفاء وفر بفر فيكون فرق محذوف الفاء مثل عز وقر ورجح الاول ابو البقاء وذهب بعضهم الى ان فرق على قراءة الفتح
اعم من فار بفار الثاني اجاز الكافية وشرحها الحاء والمضموم العين بالكسر ما جاز اعتضض ان يقال عضض واصح با
ذي المضموم انقل من فتح المكسور واغالى فتح المفتوح فذر منه الى الحرف فرق المفتوح الفاء بفعل يحسن بالضم
احو بالجواز قال ولم ار منعوا والله اعلم **الامر غام** يعني الا غام اللازم بالتصريب كما في الكافية
والا غام لغة الادغام والا غام بالتشديد افتعال منه وهي لغة تميم سيبويه قال ابن يعيش والا غام بالتشديد من الغا
طة البصريين وحدوا ضطلحا ان تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل يرتفع اللسان بهما ارتفاعة
واحدة كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين في كلمة ولا بد من قيد الغالبة بالتنبيه
الكلام على ادغام المثلين وما فوق ادغام النقص المثلان وما لتقاربهما على ثلاثة اضرب الضرب الاول ان يسكن اولهما ويتحرك ثانيهما

احرف بحرف فهذا يجب الادغام ثلاثة شروط اولها الا يجوز اول المثلين حركة فانه لا يدغم الا ان الوقف على الهاء سكون
وقد روي عن ورش ادغام يا المد وهو ضعيف من جهة القياس وقابضها الاخر همزة منفصلة نحو اكلا احمل فالادغام
يا لعارض يلزم من تخفيف احرفها فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سئل وقالتها لا يكون متطرفا اخر ولا متصلة
من عينها ما يزول لزوم فاء كان متطرفا اخر لم يدغم نحو يغفي يا سر ويغزو اذ ليدا يذهب المد بالادغام فان لم يكن متطرفا اخر وجب الادغام
نحو مغزو واصله مغزوو اعتلت عين فعل وزن مفعول واعتقبت ضمة الواو الادغام فيه وان كانت متصلة من تخفيف همزة وجب الادغام
بل يجوز ان يلبس نحو اثاثا وريا ويوقف حمزة ومنع ان البس نحو مؤول بناء على ان يبس فاعله من قولك انه لواو غير لا لتبس بفعل فان كان
المدة متصلة من تخفيف همزة ابدال الادغام ما وجب الادغام نحو اوب وهو مثال الفعل من اوب واصله اأوب فقلبت ثاني الهمزتين واوا لانضمام
بعد ضمة ثم ادغم لزوما لوجوب الابدال والصرف الثاني ان يتحرك اولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه الادغام لان شرط الادغام
تحرك المدغم فيه ومثاله في كلمة كخلائف وفي كلمتين رسول الله والصرف الثالث ان يتحرك اول كل واحد من كلمتين جاز الادغام
بشرط كون احرفهما الا يكون يا همزتين نحو قرأ ابنه فجاز الادغام في الهمزتين وهي والاخر لا يكون الحرف الذي قبلها ساكنا غير لين
نحو مشهر رمضان فجاز هذا لا يجوز ادغامه وان كانا من كلمة واحدة لان عين جمهور البصريين وفتح روي عن ابي عمرو ادغام في لام
وتاوله على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه وان كانا من كلمة واحدة فهو تعرض الناظم للخلاف فيه في قوله م اول مثلين محرك
كبير كلمة اعلم الا كفتل صعب ش وامر بالادغام في اول المتحرك كبير في كلمة فيشمل نحو رد وكفر وليدا اصلهما رد ع
وكفر وليب والافعال نحو حب وحبب احلهما فعل والادغام في ع واجب بستة شروط الاول الا يصير الى نحو ع فان لم يجز ادغامه
ادغامه لتعذر الابتداء بالساكن قال المصنف في بعض كتبه الا ان اولهما حرف المضارعة فغير بدغم بعد مدة او حركة نحو لا ينمحوا او تكا
ع تميز انتهى ويجوز الادغام ايضا في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه ثلاث اصلية نحو تتابع وبوتي بهمزة الوصل فيقال اتتابع وابتكر
هذا الشرط وقد ذكر في الكافية وعين هذا الثاني لا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو صعب وفعل نحو ع للواو فعل نحو طل ع كلة
او فعل نحو لبب وحل ع لم يجز ادغامه وفي ع اشارة بقوله لا كفتل صعب وع للو وكلل ولبب فان فلت ما علة الادغام
هذه الامثلة فلت اما الثلاثة الاول فلانها ضعيفة للافعال بالوزن والادغام رجع عن الاظهار فخص بالفعل لعزيته
وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء حذرا من ابوازنه واما الرابع فانه موازن للفعل الكسار بدغم تخفيفه وليكون متبعا على وزنه الادغام
غام في الاسماء حيث ادغم موازنة للفعل نحو ع ليفعل صعب سبب الادغام وقوته في الفعل والمسلم انه يمتنع الادغام ايضا
فيما وازن احرف الا مثلة بصريا لا يجلنه نحو خشبها لعدم خلب الادغام فانه موازن بصريا نحو صعب ونحو رد ع ازوهو مثال
سلطان من الرد فانه موازن بصريا لفعل نحو ع للو وجبة جمع جب فانه بصريا لفعل نحو كلل ونحو الرط جمار مصدر رد ع بمعنى رد
فانه بصريا لفعل لبب ونحو بنيت من الرد نحو غطيان فلت رد ع ازا بالفعا هذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الاخفش فقال الرد ان
بالادغام ووجههما ان الالف والنون زيادتان فهما نحرجان الدالين قلبتهما فتقول توالي التضعيف وادغم تخفيفا فجاز رد ع لم تخيل
الفعل بالنقل نحو رد بل هو اولى بالادغام من الفعل لان حركة الدال الاخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب اليه الخليل و
سيبويه لانه نحو الزد ورد به السماع انتهى ابو علي الفارسي يدعو ابدال الرجحان الدار جحان فان فلت كان ينبغي ان يستثنى
مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد نحو ابل فلت رد ع بالنقل
فلت العذر
له في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يجمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي

لم يكثر فيها اجتماع مثلين متحركين لا قرب على تسعة وقع بسبوع كم خمسة منها وبقيت اربعة منها واحرمهمل فالاحكام
فيه وهو فعل بضم الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو عنق فاتبع اثنية من الربط
نحو عضد وكتف قلت ربع بالاعغام لانهما موافقان لوزان الفعل ويسمى اتباعا حقيقة نحو ليب هذا مذهب الجمهور وخالد الازهري يسمان
فعالا ربع ربعا واتباعا ثنيت من الربع نحو ربع بل قلت ربع بالفتح مزيدا ان فعل اصل اتباع الفعل ينبغي له ان يدغم اولهما وقياس مذهب ابن
طيصلان لا اظهارا بل هو في هذا اولى الثالث لا يتصل اول المثلين بما يدغم فيه واليه اشار بقوله ص ولا تحبس نفس وهو جمع جامس
وان فيه مثلين متحركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان قبلها مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فاتبع الادغم المدغم فيه التقاما
كساز وبطل الاعغام السابق الرابع لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله ص وما كاخصص ابى ثم فعل فيه مثلان متحركان
كاز ولم يدغم لان حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الضاد الى السابن قبلها
فلم يعتد بها لعروضها والخامس لا يكون ما قبلها فيه ساكنا الا في الوقف واليه اشار بقوله ص وما كتقبل فش وقع لعدم اعتدادها
ما حصل فيه الالحاق بزايد قبل المثلين نحو هبيل اذا قال الله الا الله فان الا هي هيلل متحركان في كلمة والاصل الى الاعغام
اولهما في الثاني لان قبلهما مزيدا للالحاق بدحرج وهو البا، فامتنع الاعغام لبقاء الحروف الاصلية والاخر ما حصل فيه الالحاق
باحد المثلين نحو جلبب فان حملي بائه مزيدا للالحاق بدحرج فامتنع الاعغام لاستلزامه فوات ما فصد من الالحاق
الساكن لا يجوز فصل مثلي العين بمكمل اختيارا وهو الفاظ محبوكة لا يقاس عليها واليه اشار بقوله ص وشذ الى
الى اخره فش وهذه الالفاظ الى السفلا، اذا تغيرت راجته والاسنا اذا ابعدت والاخ فاذا عارفت وغيب الانفس اذا ابعدت
الشعر جنبيه وحلل البعير اذا استعر فوباره وخبيت الارض اذا اكثر ضبابها وفطط الشعر اذا اشتد جعودته وبجحت
العين اذا اتسعت ومشمشت العرانة اذا اشتد ضيبها وضيبها جمع ضابة العظم وعزت الناقة اذا اضاق حليبها وهو مجرى
لبنها فيشتد وتزم الاعغام في هذه كشذ وتزم الاعلال في العوج ونحوه وقد شذ الاظهار ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم
رجل خبب الحاد ومحبب وحكى ابو زيد كعام بعض اهل الكاف فيه بيس ولا يجوز هذا القياس على شيء من هذه المعدودات
وما ورد فيه غير ما شذ من الشعر عد من الضرورة كقول ابي النجم الحمد لله العلي الاجلل ص وجيء بكلا واي غير ما ذكر الى اخره
فش يعني ان الفعل والاعغام جايز في هذه المواضع الثلاثة ذكر اول ما عينه ولامه يا، نحو حيي وعيي فعند اهل الحجاز
مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وتزم فيه الاعغام لازم واجب بالضابط المتقدم ومن اظهر نظر الى ان اجتماع المثلين
في باب حيي عارض لكونه منتقلا بالماضي جوز المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا فان قلت اي الوجهين اكثر
في كلامهم قلت الجمع على ان لغة التميمين وكلاهما صحيح ووقع بهما في التنزيل لتوازن رءوس الفواصل فلزم الجمع
لكثرته قلت لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن تحيي ورايت محييا لجاز الاعغام وامتنع فكونهما حيث انتفى
سببه يعني بسببه بينهما فتبعي بضم التاء لا يقاس عليه واجاز البراء الثاني نحو تتجلى قال الشارح كلما كان فيه تاءان مثل
تلاقي تتجلى وهذا قياسه الجمع لتصدر المثلين ومنهم من يجمع غم فيسكن اوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقال انحلا وقال
في شرح الكافية اذا ادغمت فيه اجتمع في اوله تاءان زحت همزة الوصل لتوصل بها الى النطق بالتاء الساكنة الى الاعغام فقلت
تتجلى انتهى وفي هذا نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلبا بهمزة الوصل لا تكون في المضارع والفرق غير خفي من النحو
بين بين الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع فلت اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتبع كرم يجز الاعغام

ان تتجلى

+ او ابتدء به لم يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تحذف في المضارعة بل يجوز تحقيقه بحذف احدى التاءين وسيأتي
او وصل بما قبله جاز اجماعا مثل متعرج او ليس نحو تكاءا تميرا لا تيمموا الخبيث الاخياج يجوز في كل الاجتلاب
همزة الوصل والله اعلم التاء الثانية نحو استتر وهو مثل وبعل على افتعل اجتمع فيه تاءان يجوز فيه الحذف وهو
قياسه ليقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركته او المثلين الى الساكن فتقول ستر
يستتر ستارا التنبيهات الاول اعلم ان الادغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل لزوال له لتحرك
الساكن بتحريك النقل فلا يحتاج فيه ستر الثاني اي اوثر الادغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر
في مضارع الرباعي احله نفعل يستتر بفتح اوله واحله يستتر بفتح فعل واي عنم وتقول في مضارع البئر وزنه فعل يستتر بضم
اوله وتقول في مصدره الذي احله تفعل استتارا واحله واستتارا فاعلم ان بدل الادغام نقلت الحركة وحذفت الهمزة وتقول في
مصدر الرباعي وزنه فعل يستتر على وزن تفعيل الثالث يجوز في استتر ونحوه اي الادغام وجه اخر وهو ان يقال استتر
بكسر فا به على اصل التقاء الساكنين وهو ان الباء ساكنة وحين فصل الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنا
فوجب كسر فا به على اصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا للباء الكائنة قبلها فتقول فيه والمضارع وا
سم الفاعل واسم المفعول مبني على ما لا يسمى الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من سكن الباء فيصير
فيقصر مشتركا كما تختار وتوقف على فوقيته الرابع ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم
فان حيي منضبط فيه فكان حقه الادغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم انه ذو وجهين وكذا المستتر واما انجدا
فليس بمندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين والله اعلم وقوله ص وما بناء بين التنوع فز يقتصر الى اخره شرح اجتمع
في اول المضارع تاءان جاز حذف احدهما نحو تبين الحق واصله تتبين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه
لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الادغام لم يبق اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تحذف في المضارع
عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين تنبيهات الاول هذا الحذف كثير جدا وهو في القرآن كثير نحو
تكلم بحذف الاولى تنزل الملائكة والروح الثاني ابهم في قوله احدهما ومذهب سيبويه والبصريين ان التاء الثانية
وهي المحذوفة تاء المضارعة لا الاولى لان الاولى دالة على المضارعة وقد صرح بل بالتصحيح في نسخة مقروءة عليه
وقيل المحذوفة الثانية لان الاولى دخلت للاستقبال ويضعف هذا المذهب بقاء الاولى ونقله بعض عن الكوفيين
الثالث الحاصل في قوله وما بناء بين التنوع وهذا انما هو في المضارع لانه الذي يتعدد فيه الادغام واما الماضي
نحو تتابع فلا يتعدد فيه ادغام الرابع ما ذكره من تعذر الادغام في المضارع انما هو في الاتصال لا في الوصل كما سبق
بيانه في الكلام نحو تتجلى الخامس قوله في شرح الكافية فز بقا اي تتعلم تعلم استثنى لانه ذو المثلين
المتحركين والادغام المحوج الى زيادة همزة الوصل فتح يوهم ان الادغام فيه واجب وليس كذلك بل هو جائز مستثنى كما يجوز
ايضا فك المثلين متحركين في الماضي نحو تتابع ولا يجوز في المضارع هو يا اصله من توالي متحركين واما من ادغام مخرج الى ظاهرة همزة الوصل
وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا الوهم فقال وقد يحذف تخفيفا لتعذر ادغام ساكن للساكن الثاني كما سيذكر في الاظهر
ولا يستغنى له بتصدر الاول مستثنى التاسع نعم وقد يفعل هذا التخفيف في الحرف فيما تصدر فيه نحو فاز و
مزع لما حكاه ابو الفتح من قراءة بعضهم وتنزل الملائكة تنزيلا قال في شرح الكافية وفي بعض القراءات ما يدل على

على ان المحذوف منها ياء تشتق الياء هي الثانية قال الشارح ومنه على الاظهر قوله نفى عن يقاة علاص من يحب المو
منيين اجله نتجي ولم يجئ سكران اخر ص وجه جيء مع غم فيه سكران اخر نشر اي اسكران اخر الفعل المغ فيه لانها
لم تصلح الرفع وجب البناء لان ثاني المثلين فتح سكر فتحة والاع عام والمراد بضميره الغير لرفع ثاء ونون الاناث وتاء الضمير
نحو ريع ياء وريع فاء وريع ميم وفتح فتح بقوله ص نحو حللت ما حللته اي اخرا نشر والاع عام ج ع واجب هنتي
جمهور العرب فالياء التسهيل والاع عام قبل الضمير لغة قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر وهم اهل بيشة يقولون ريعا زيدا ومررت
وريت وهي لغة ضعيفة كما تقدم فتردوا الاع عام قبل الواو والتاء والبقاء اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين ريع زيد
زيد بريع تا قبل واو الاناث وتح عمها ان واو الاناث يكون ما قبلها الا ساكنا وحكى بعضهم ريعات وريعات وهي لغة
الشغل ريع ووجهها ان فتحة التاء لا يكون ما قبلها الا ساكنا وحافظ على بقاء الاع عام جزاء الا لو قبلها وقوله ص وبا
جزم ومشبه الجزم تخير فجي نشر يعني ان المغ فيه اذا اسكر جزما او وقفا وهو المراد بمشبه الجزم جاز فيه فيه الفتح
والاع عام نحو لم يحلل ولم يحلل وحلل وحل والفتح لغة اهل الحجاز والاع عام لغة تميم وقيل لغة اهل غير الحجاز والمغ
بنو تميم اذا تحرك الساكن بعض الاحوال نحو ريع العوم ولم تريع العوم تنبيهات الاول انما جعل سكون
الامر نحو احلل مشبه الجزم لان الامر يعامل بما خرج معاملة المضارع المجزوم الثاني يعني بالتخيير التسوية الوجهين
بالجواز فالمتكلم مخير بين اتباع ايهما شاء وليس المراد التسوية بينهما في الفصاحة لان الفتح لغة اهل الحجاز وقد جاء القرآن به
كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة تسؤهم ومن يحلل عليه غضبي ولا تفتر واغضض من صوتها وجاء لغة على بني تميم
قراءة بن كثير وابو عمرو والكوفيين ومن يرتد منكم وقراءة السبعة ومن يشاء والله يحشر الثالث اذا اريد بالامر
على لغة بني تميم وجب حذف همزة الوصل وفي تحتاج البقاء وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارع ابلي واغض
وارو بهمزة الوصل وتحتاج لها احرمزا لبصريين المرتجى اذا اتصل بالمرغم فيه واو جمع نحو اراء واراوياء مخاطبة نحو
ريعي او نون توكيد نحو ريعن اي اغم الحجاز بون وعين هم من الغرب كذا قالوه وعللوه بالفعل حينئذ مبني على هذه العلامات
قلت ليس كما يكنه يعارض الخامس التزم المرغوم فتح المرغم فيه قبل هاء غايبة نحو ريعها واريعها والزموا ضمة قبل
هاء غايبة نحو ريعه ولم يريعه قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فجاز الوقف ولي الالف والواو نحو ريعا وريعوا وحكى الكو
فيون ريعها بالضم والكسر وريعه بالفتح والكسر وريعه المضموم الهاء وغيرهم تعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغايبة وغلط
في تجويز الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من قاس من بني عقيل مدى وغضه بالكسر ولزم اكثرهم الكسر
قبل ساكن فقالوا اريع الهو بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسيد قال بعض النحويين
من قلا كعبا بغت ولا كلاب واما الضم فقال في التسهيل وابيضه قبل ساكن يطرد كسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم
ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالمرغم هاء الغايبة او هاء الغايب او الساكن فيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ريعو وريعو
بعض وهو لغة كلب وتميم لاتباع حركة الهاء نحو ريعو وبرغض وعلى هذا اكثرهم ص وجب اي بعد التعجب التزم الى اخره نشر
لما ذكر جواز الفتح والاع عام في المجزوم ونحوه وهو الامر استثنى منه جواز حكم التعجب وانه فتح التزم جميع فكه فقال نشر
الهاء فيه يكون باجماع فلت كانه يعني اجماع العرب جاز الاع عامه غير مسموع في كلامهم وانما المسموع الفك
كقوله وقال بنو المسلمين نقوم واجب البناء لان يكون المغرم واو اما اجماع النحويين فليس كما ذكر لان بعض النحويين

حكى عن الكسائي

وحكى عن الكسائي اجاز اعلمه واما علم فاعلمه لازم باجماع فتنبيهات الاول اختلف العرب
هل فعل غير الحجازيين السم فعل بمعنى احضر واخواتها عن بني تميم فعل امر لا يتصرف ويلزم اعلمه والثاني
هذا هذا باعتبار فعليتها وقد استعملها مضارعا من قبل فقال له يعلم فقال انا اعلم الثاني ايضا فتح علم وه
حكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هل غايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح
ايضا اذا اتصل بها ياء المخاطبة نحو هلم الرجل الثالث الكوفيون هلم عند تميم فعل اتصل بها الضمائر نحو هلما
البارزة المذكورة بنون التوكيد فيقال هلمنا وهلمانا وهلمن وهلم بضم الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء واذا اتصل
بها نون الاناث فالغالب هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلممن بفتح الميم وياء ثم نون ساكنة بعدها بفتح الميم
ثم نقل عن النون الساكنة بعدها نون التصبيح وحكى ابو عمرو الداني سمع من العرب هلمين بالنسوة بكسر الميم مضعفة
ياء وياء ثم نون ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم
قيل الكميت قوله فصرفا له فصر قاله فصر الحبيب لغاوه البيت وقلنا للنسوة هلممن واكثر بالنون التشديد الرابع
ذهب بعض النحويين الى ان هلم بلغة بني تميم غلب فيه جانب الفعلية واستعمل بالتزامهم فتح ميمه
والاتيان بعلامة ولو كانت فعلا كبرت مجرى ردع بجواز الضم والكسر والاظهار واجتنب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها
عن الفعلية والتزام احد الجائزين كما هو كثير الخامس نقل بعضهم الاجماع على ان علم مركبة وفيه البحث
ومنهم من يقول ليست مركبة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ومن نعلم الذي هو فعل امر
من قولهم لاه الله يلوه اذا جمعه كما انه قيل له اجمع يقصد الياء فحذفت الفها تخفيفا ونظر الى ان اصل الالف السكون
وقال الخليل وسيبويه قبل الالف علم فحذفت الهمزة للدرج فاجتمع الفان اذا نقلت همزة وصل وحذفت الفا التقاء الساكنين ثم نقل حركة
حركة الميم الاولى الى اللام وابي عمر وقال الفراء مركبة من فعل الذي للامر وامر بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بابقاء حركتها
على الساكن قبلها فصار اعلم ونصب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين ابين والله سبحانه اعلم ولما انتهى
الكلام على ما فصل اكتفى بفعل الامر عام وهو اوجب ما يجيء فصل التصريف فقال على سبيل التقريب ص وما جمعه
عنيت فرصد ايخطا على حل المعضلات اشتمل فتش ما خبر بانتهاء ما فصر جمعه في هذا النظم واشتمل له على اعظم
المهمات من هذا العلم فيما اعنى بحثا اي اهتم به والامر حباوه للمفعول وبناوه للفاعل لغة حكاها ابو الوفيت و
انتشر عليها على باحر بها هو بل الشعل ثم حتم الكتب بحمد لله تعالى والصلوة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وسلم
وكرم وقال فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتجبين الخيرة ثم الكتب
بحمد الله والصلوة على محمد نبيه على يد العبد المعترف بذنبه الراجي عفو ربه تضمنه على عامة العالم سيد عيسى
بن يحيى احمد المهدي اجزل الله سعادته في الدارين وكان الفراغ من نسخه قبل الزوال من يوم السبت
من شهر جمادى الاولى عام ستين والف وسئل الدعاء من الناظر له انه ولي حسنة الاجر الجمع الكثير
ومن الله عفوه على خلل وقع فيه عن الوهم اذ لا يخلو كاتبا من هفوات لا سيما وهذا العلم لانه عسير اللغة
وايضا اذ تقتضي على رابع اذ هو منسوخ من الكتب الصحاح واسمه مفروغ في مجلس سيدي احمد بن عبد العزيز وهذا
ما فصرناه والله اعلم وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ECOLE NATIONALE DES LANGUES ORIENTALES VIVANTES

GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart